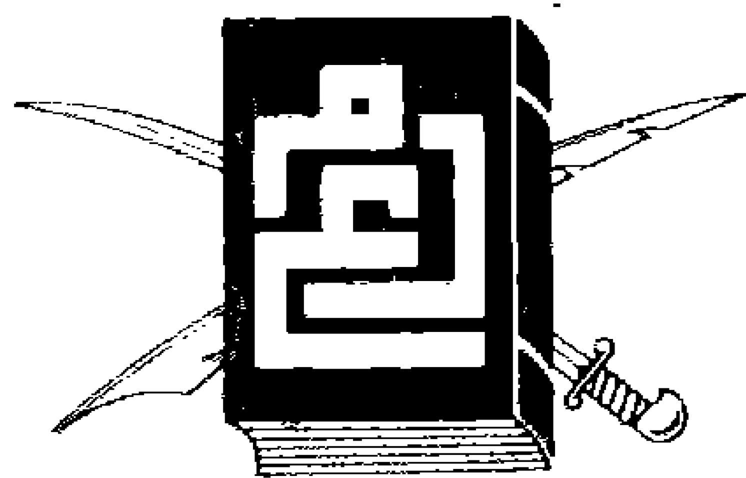
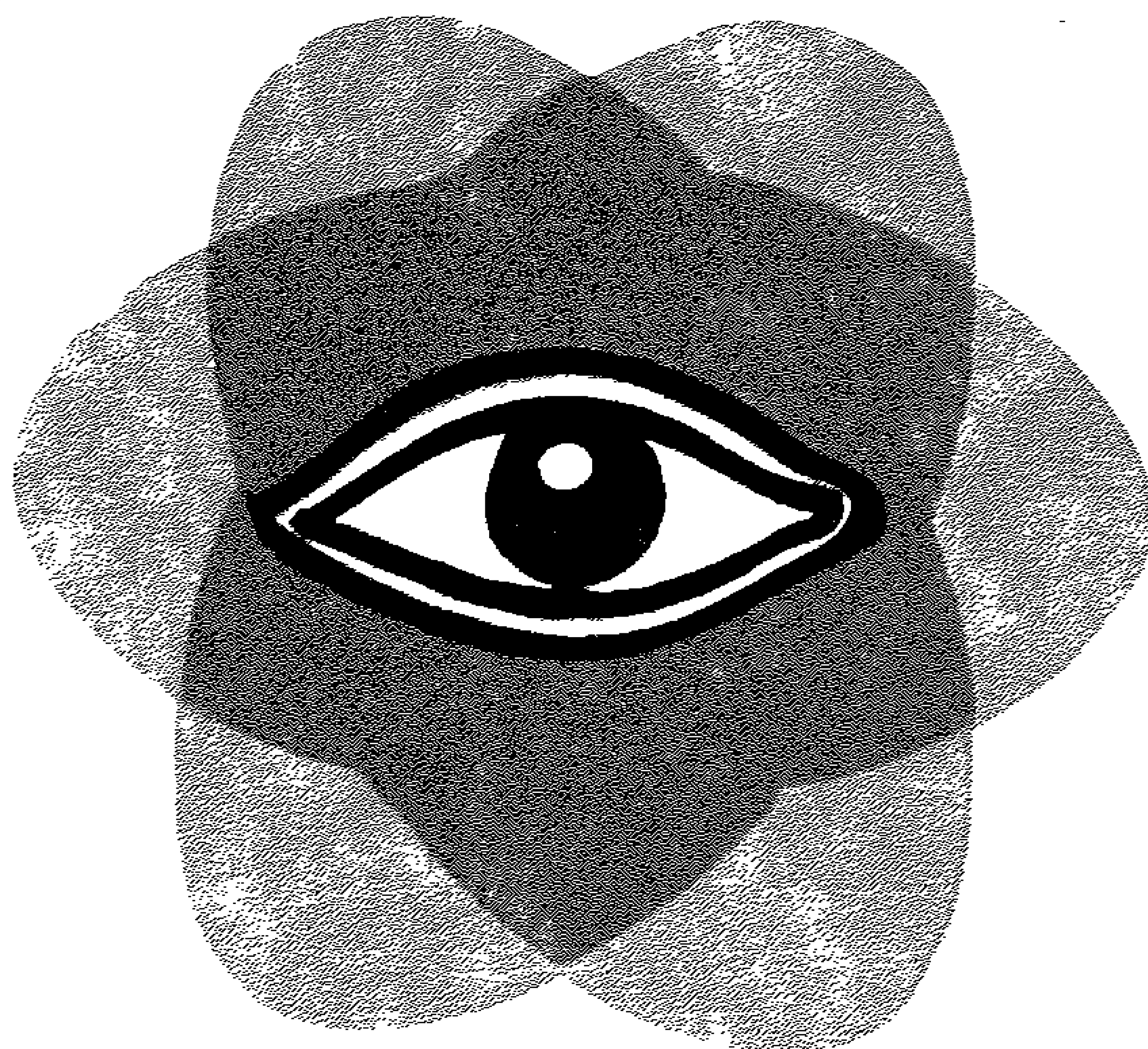
جيروم هـ. كاهن





الأمن في العصر النووي

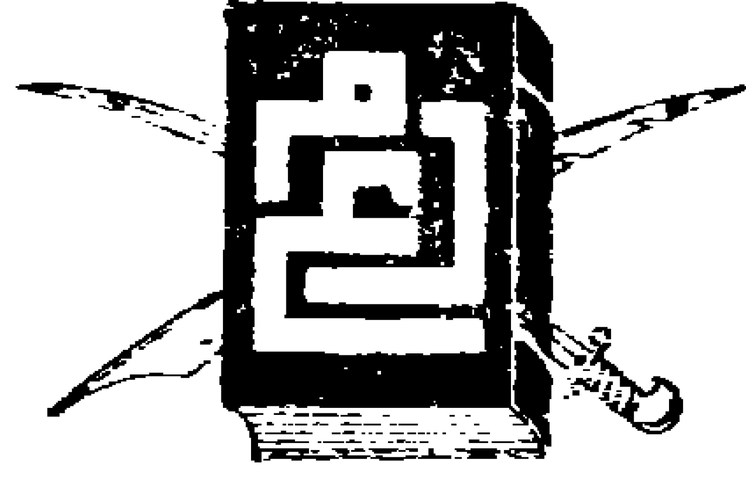
مراجعة:

فع أيّوب   اللواء الركن سعيد طيّان



مركز الدراسات العسكرية

دمشق ١٩٨٢



الأمن في العصر النووي

«تطوّر الاستراتيجيّة النوويّة الاميركيّة»

ترجمة

العميد الركن نافع أيوب

مراجعة

اللواء الركن سعيد طيان

مركز الدراسات العسكرية

دمشق – ١٩٨٢

الأمن في العصر النووي

Jerome H. Kahan

SECURITY IN THE NUCLEAR AGE
Developing U.S. Strategic Arms Policy

The Brookings Institution
Washington, D.C.

نشر في الولايات المتحدة الامريكية
في عام ١٩٧٥

تقـــــديم

يقدم مركز الدراسات العسكرية ، على سبيل الاطلاع والمعرفة ، كتاب الأمن في العصر النووي ، وهو عبارة عن كتب يبحث في « تطور الاستراتيجية النووية الاميركية » . وهو من اصدار مؤسسة نشر اميركية مستقلة ، غير تابعة للدولة ، تهتم بالابحاث العسكرية .

يضم هــذا الكتاب بين دفتيه تفاصيل عن مراحل تطـور الاستراتيجية الاميركية وخاصـة بعد ان اكتشف الاميركيون تقصيرا في اللحاق بالسوفييت من حيث قوة الردع النووية ، والصراع الخفي الدائر داخليا في الولايات المتحدة الاميركية بين استراتيجيتي البلدين العظميين .

قد يبدو للوهلة الاولى ، أن لا ضرورة لنا كافراد في دولة صغيرة من العالم الثالث ، ان نهتم بمثل هذا الصراع حيث لا تأثير لنا عليه . الا انه يبقى علينا ، كمفكرين سياسيين وكقادة عسكريين أن نفهم نعمق طبيعة هذا الصراع بين العمالقة ، وكيفية تطور التخطيط الاستراتيجي المرحلي لكل منهما من أجل احداث التوازن الاستراتيجي مع العدو والمحافظة عليه ، ومن ثم الانتقال الى مرحلة التفوق الاستراتيجي على الطرف الآخر .

ان طبيعة التخطيط المرحلي الاستراتيجي ، قد يتشابه ولو جزئيا ، مع ما يجب أن تتبعه اية دولة لتأمين التوازن الاستراتيجي مع اعدائها ، ومن ثم الانتقال الى مرحلة تخطيطية أخرى للوصول الى التفوق على هؤلاء الاعداء . وهــذا ما يحاوله على الاقـل قطرنا العربي بقيادة قائدنا المناضل الرئيس حافظ الاســد .

فالى مزيد من العلم والثقافة والى مزيد من العمل المنتج للوصول الى التوازن ومن بعده التفوق على أعداء أمتنا العربية الخالدة .

دمشق تشرين أول ١٩٨٢ .

مركز الدراسات العسكرية

مؤسسة كارنيجي (بروكينغز)

لقد صدر هذا الكتاب عن مؤسسة بروكينغز (١) التي تعمل بحياد تام في حقول الابحاث والثقافة والنشر في مجالات الاقتصاد والدولة والسياسة الخارجية ، وفي العلوم الاجتماعية بشكل عام . وتتمثل أهدافها الرئيسية في المساهمة بتطوير المهارات العامة ورفع مستوى تفهم الجماهير الشعبية للقضايا ذات الاهمية الوطنية .

أنشئت هذه المؤسسة في ٨ كانون الاول لعام ١٩٢٧ ، لتوحيد نشاطات كل من معهد الابحاث الحكومي الذي تأسس في عام ١٩١٦ ، والمعهد الاقتصادي الذي تأسس في عام ١٩٢٢ وكلية روبرت بروكينغز للاقتصاد والسياسة التي تأسست في عام ١٩٢٤ .

يعتبر مجلس الامناء(٢) في مؤسسة بروكينغز مسؤولا عن الادارة العامة فيها ، بينما يقع الاشراف الفوري على سياسات وبرامج وموظفي هذه المؤسسة على عاتق رئيسها ، الذي تعاونه لجنة استشارية من الضباط والموظفين . وقد جاء في نظام انشاء المؤسسة مايلي :

« يقع على عاتق الامناء تأمين ادارة البحث العلمي والنشر في أفضل الشروط ملاءمة ، والمحافظة على استقلالية الباحثين في اجراء الدراسات ونشر نتائجها . ولا يحق لهؤلاء الامناء ان يقرروا او يراقبوا او يؤثروا بشكل او بآخر على سير الابحاث الخاصة او على الاستنتاجات التي يتوصل اليها الباحثون ».

---

(١) The Brookings Institution

(٢) سنذكر أسماء اعضاء هذا المجلس فيما بعد (ألملحق رقم ١) .

يحمل رئيس مجلس الامناء المسؤولية الكاملة عن قراره بنشر اعمال الباحثين في كتاب يصدر عن المؤسسة . يحكم الرئيس على صلاحية ودقة وموضوعية كل دراسة مستعيناً برأي مدير برامج الابحاث ، وبوجهات نظر عدد من القراء ذوي الخبرة من خارج المؤسسة ، حيث يقدمون له تقريراً عن مدى تفهم موضوعية العمل . وان نشر هذا العمل (الدراسة ـ الكتاب) يشير الى صلاحيته كبحث يستحق الاهتمام ، ولكنه لايعني ان المؤسسة تصادق بالضرورة على ماجاء به من استنتاجات او مقترحات .

تحافظ المؤسسة على نهجها الحيادي في قضايا السياسة العامة في محاولة لصيانة حرية الفكر لدى موظفيها . ولذا فان التفسيرات والاستنتاجات الواردة فيما تنشره هذه المؤسسة تعبر عن رأي أصحابها ، ولا يجب ان تعزى للمؤسسة نفسها او الى امنائها وضباطها وموظفيها او الى المنظمات والمؤسسات الاخرى التي تدعم ابحاثها .

مقدمة الكاتب (المؤلف)

استطاع الاتحاد السوفييتي في نهاية اعوام الستينات ان يصل الى مرحلة المساواة في الأسلحة النووية الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الاميركية . وبذلك انتهت مرحلة التفوق الاميركي وأصبحت كل من الدولتين تملك من القوة الاستراتيجية مايكفي لالحاق التدمير الكامل بالاخرى . وهكذا سعت الدولتان العظميان الى اول محاولة جدية لمراقبة تطوير الاسلحة النووية من ناحية ، ووضع تقييدات على وسائط نقلها من ناحية ثانية ، عبر البدء بمحادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية (سالت) . وقد وصلت هذه المحادثات ـ بعد ثلاث سنوات ـ الى الذروة ، عندما تم التوقيع في شهر أيار من عام ١٩٧٢ على اتفاقين لم يسبق لهما مثيل من قبل هما : معاهدة تحديد عدد الصواريخ الباليستيكية الدفاعية واتفاق الخمس سنوات عن تحديد الاسلحة الهجومية. وسرعان ماتوصل الطرفان ايضا الى اتفاق ثالث في عام ١٩٧٤ عرف باتفاق فلاديفستوك الذي حدد الخطوط العريضة لمعاهدة تحديد الاسلحة الهجومية.

وبالرغم من ذلك فقد بقي عدد من المسائل الحيوية المتعلقة بالاسلحة النووية بدون حل وتعلقت آمال الجنس البشري في وضع حد لسباق التسلح، والحد من خطر الحرب النووية وتوسيع آفاق التعاون الدولي الهادف الى منع انتشار الاسلحة النووية ، بما يجري من مناقشات بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الاميركية عن الاسلحة الاستراتيجية .

ولكن هذه الجهود المزدوجة لم تكن لتلغي الحاجة الى اتخاذ قرارات وحيدة الجانب عما يتعلق بالاسلحة الاستراتيجية في الولايات المتحدة الاميركية.

ونعن هذه الحاجة اصبحت الآن اكثر شدة في ظل المساواة الاستراتيجية وما رافقها من عدم استقرار يرتبط بالاسلحة الجديدة ويثير النقاش حول القوى والاستراتيجية النووية الاميركية .

يلقي مؤلف هذا الكتاب الضوء على جذور المشكلات المتعلقة بالسلاح النووي ، والتي واجهتها الولايات المتحدة الاميركية منذ ادارة الرئيس ايزنهاور وحتى الوقت الحاضر . ثم يحلل القضايا المعقدة التي يجب ان تؤخذ بعين الاعتبار في وضع السياسات المستقبلية من ناحية وفي اجراءات مراقبة الاسلحة من ناحية ثانية ؛ حتى يصل الى استراتيجية الاستقرار النووي التي يعتبرها أمرا واقعا في العصر النووي . وانطلاقا من قناعته بأن أمن الولايات المتحدة الاميركية يعتمد على التأكيد بان الاسلحة النووية لن تستخدم ثانية(١) ؛ فانه يستنتج من تحليله لكافة المعطيات ، الحلول الناجعة التي تشكل رادعا حقيقيا عن استخدام هذه الاسلحة ، وأساسا صلبا لتحقيق استراتيجية الاستقرار النووي .

كان المؤلف جيروم كاهن احد الاعضاء البارزين في هيئة دراسة السياسة الخارجية في مؤسسة بروكينغز ، ويعمل حاليا في هيئة التخطيط السياسي في وزارة الخارجية الاميركية . ولم يكن كتابه هذا نتاجا لابحاثه وتحليلاته الخاصة فحسب بل كان حصيلة لمناقشات مجموعة من الباحثين شكلت في ربيع عام ١٩٦٩ .

وقد تبنت مؤسسة بروكينغز ابحاث وتحليلات المؤلف ومناقشات المجموعة ، وأشرفت عليها لجنة كارنيجي العاملة في مجال السلام العالمي .

تألفت مجموعة الباحثين من ٢٩ عضوا من الكونغرس والفرع التنفيذي والصناعة الخاصة ومعاهد الابحاث والمؤسسات الاكاديمية(٢) . وكانت برئاسة

---

(١) كان الاستخدام الاول لها . كما هو معروف ـ في هيروشيما وناغازاكي في الحرب العالمية الثانية .

(٢) سنأتي على ذكر اسماء هؤلاء الاعضاء في نهاية الكتاب .

هارولد براون : مدير معهد كاليفورنيا التكنولوجي والسكرتير السابق للقوى الجوية ، بينما عين فرانكلين ليندساي ـ رئيس مؤسسة إيتيك ـ نائبا للرئيس . وقد أشرف على اعمال المجموعة هربرت سكوفيل وهو كاتب ومستشار في قضايا مراقبة الاسلحة ، وقد عمل سابقا في لجنة كارنيجي . وجاء بعده مؤلف هذا الكتاب ـ جيروم كاهن ـ حيث عمل مع المجموعة لمدة ثمانية عشر شهرا ، نوقشت خلالها موضوعاته الاساسية المتعلقة بالاسلحة الاستراتيجية وبالفرض من مراقبة الاسلحة ووجهات النظر السوفيتية عن السياسة الاستراتيجية السوفيتية وعن منظمة حلف شمال الاطلسي ، وعن انعكاسات البرامج النووية الصينية على الولايات المتحدة الاميركية .

لابد من توجيه الشكر العميق لكل من أسهم في الدراسات التي احتواها هذا الكتاب ، ومن التأكيد على ان وجهات النظر المبينة فيه تعبر عن رأي المؤلف بالدرجة الاولى ، ولا يجوز ان تعزى لاولئك الذين قدموا المساعدة ، في جمعها وتحليلها ، انسجاما مع خطة المؤسسة في حصر المسؤولية .

كوميت كوردون
رئيس مؤسسة بروكينغز

* * *

مدخـــل

لقد أصبح واضحا تماما . بعد مرور عام واحد تقريبا على التجربة النووية الاولى في الامو غوردو ، في نيومكسيكو بتاريخ السادس عشر من شهر تموز عام ١٩٤٥ ـ ان الامن في العصر النووي لايمكن ان يتحقق عبر الحلول التي تتطلب تبدلات جوهرية في السياسة العالمية وفي التطلعات الوطنية . وكانت الولايات المتحدة الاميركية قد اقترحت حتى ذلك الوقت ماعرف آنذاك بخطة باروك عن المراقبة الدولية للطاقة النووية ، والتي رفضت عندئذ من قبل الاتحاد السوفييتي(١) .

فهل كانت الولايات المتحدة الاميركية جادة تماما في اقتراحها لهذه الخطة؟ وهل كانت الخطة نفسها صالحة تقنيا وسياسيا ؟ يبدو ان احدا لم يستطع حتى يومنا هذا الاجابة على هذين السؤالين . وقد كان اعتراض السوفييت لهذه الخطة مفهوما ، حيث لم يتوقع من القادة السوفييت ان يضعوا أمن بلادهم تحت رحمة منظمة دولية تحكمها الولايات المتحدة الاميركية ، او يوافقوا على جعل الاتحاد السوفيتي مفتوحا امام التفتيش الاجنبي او يبقوا دولة من الفئة الثانية في المجال الحرج للاسلحة النووية .

---

(١) يمكن مراجعة خطة باروك في كتاب ليناس ن. و ي « الدبلوماسية الاميركية تدخل العصر النووي » الذي كتب من اجل اللجنة الفرعية لسياسة الامن القومي والتطورات العلمية في اللجنة الخارجية لمجلس النواب الاميركي الثاني والتسعين في جلسته الثانية (آب ١٩٧٢) .

بدأ القادة الاميركيون خلال رئاسة ترومان في السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية ، وخاصة بعد التجربة النووية الاولى للاتحاد السوفييتي في عام ١٩٤٩ ، بجعل سياساتهم وبرامجهم متكيفة مع حقائق الاسلحة النووية . ولكن معرفة مدى وعمق التبدلات التي تركتها هذه الاسلحة النووية على الصفات العسكرية التقليدية والابعاد السياسية للحرب ، احتاجت الى وقت طويل نسبيا ، لان الناس انفسهم والمؤسسات يقاومون عادة التعديل والتغيير في تفكيرهم وخططهم واجراءاتهم القائمة (المعمول بها) . وبالاضافة الى ذلك ، فان القوى التدميرية النووية وحجم وسائط نقلها الى أهدافها ازداد ببطء في كل من الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي على حد سواء . وعمليا فقد احتاج الامر لعشر سنوات حتى أمكن لهاتين الخاصتين أي حجم الترسانات النووية . وتوفر وسائط نقل الاسلحة النووية ذات الامداء البعيدة ــ ان تمارسا تأثيرا فعليا على الامكانيات الحقيقية للاسلحة في كلتا الدولتين .

ولقد واجه القادة الاميركيون ــ في بداية الفترة الرئاسية الاولى للرئيس ايزنهاور ــ مسألة التعامل مع الحقيقة المرة ــ التي لايمكن تجنبها ــ والمتمثلة بكون السكان الاميركيين قد أصبحوا معرضين للضربات النووية السوفييتية التي يمكن توجيهها عبر القارات .

وبدأت فكرة الردع تظهر الى حيز الوجود لاول مرة في نهاية اعوام الخمسينات ، كما ان الحصول على قوى انتقامية قادرة على مقاومة الضربات النووية السوفييتية والرد عليها ، أصبح مركزا للعقيدة الاستراتيجية الاميركية . واضفت ادارة ايزنهاور اهمية كبيرة على موضوع زيادة النفقات العسكرية . ومع ذلك ، وبالرغم عن كون الاسلحة النووية حيوية جدا لدعم الموقف الدفاعي الاميركي ــ في ظل سياسة « الانتقام الكثيف » ــ فان القيود ظلت تفرض الى حد ما على برامج تطوير الاسلحة الاستراتيجية .

. شهدت المرحلة الفاصلة بين عامي ١٩٦١ و ١٩٦٨ اعطاء الصفة الشرعية (الدستورية) لعقيدة « الدمار المضمون » وانتهاء نشر الصواريخ من نوعي

البولاريس والمينوتمان وتطوير التكنولوجيا المتقدمة للصواريخ ذات الرؤوس المتعددة المستقلة من نوع (١) .

اما عقيدة « الرد المرن » التي اكدت على الدفاع التقليدي فقد عكست حذر ادارتي كنيدي وجونسون من الفائدة المحدودة للاسلحة النووية واهمية خلق (تصميم) وضع استراتيجي يجعل دورة الفعل ورد الفعل (وهي دورة او سياسة تطوير وضع الاسلحة النووية في كلا الجانبين الاميركي والسوفيتي. وسنأتي على شرح مضمونها فيما بعد) في حدها الادنى .

عمل الاتحاد السوفييتي ـ بعد أزمة الصواريخ الكوبية في عام ١٩٦٢ . على تحقيق زيادة منتظمة في قدراته الاستراتيجية الهجومية ، مما أدى بالتالي الى فقدان الولايات المتحدة الاميركية لتفوقها النووي الساحق الذي تميزت به في أعوام الخمسينات . ولكن هذا التوسع أدى بدوره الى بدء محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية(٢) (سالت) ، التي لم تلبث ان تعثرت من جديد بسبب التدخل السوفييتي في تشيكوسلوفاكيا في صيف عام ١٩٦٨ .

انطلقت هذه المحادثات من الرغبة في اضعاف دورة الفعل ورد الفعل ، التي تمثلت بانفاق كبير في كلا الدولتين الكبيرتين ، وشكلت بالتالي مصدرا ومؤشرا للتوتر بين موسكو وواشنطن ، وسببت مخاوف بعيدة المدى متمثلة باحتمال فشل ميزان الرعب في منع الحرب النووية .

لم تلجأ هاتان الدولتان الى سياسة انشاء ترسانات نووية شاملة عبر أعوام الخمسينات والستينات ، ولكن عامل عدم الثقة بين الشرق والغرب ، والتقدم المستمر والمعقد في تكنولوجيا الاسلحة ، وضعا قيودا ذاتية ووحيدة

---

(١) ان التسمية الانكليزية لهذه الصواريخ هي :

Multiple Independently - torgetable Re - entry Vehiele

وتختصر بالاحرف الاربعة الاولى من هذه الكلمات لتصبح Mirv وباللغة العربية « ميرف » وهي تعني وجود رؤوس نووية متعددة في كل صاروخ حيث يسقط رأس مستقل منها على كل هدف .

(٢) ـ اما التسمية الانجليزية لمحادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية هي :

Stralégic Arms Limitation s Talks

وتختصر بالاحرف الاربعة الاولى منها Salt وباللغة العربية (سالت) .

الطرفان(١) على كل منهما ، حيث كان الاستمرار في سباق التسلح النووي موضع تساؤل استراتيجي واستحالة سياسية ، ويؤدي حتما الى الامتناع عن مناقشة للاجراءات المعدة للتخفيف من عامل المخاطرة ومن تكاليف سباق التسلح النووي .

وما أن بدأت أعوام السبعينات ـ بعد عقدين تقريبا من التفوق النووي الاميركي ، حتى اصبحت المساواة الاستراتيجية حقيقة واقعة لا يمكن الهروب منها في العلاقة النووية الاميركية ـ السوفييتية ، وبالتالي فقد اخذت ادارة نيكسون بعقيدة « الكفاية » ردا على ماطرأ من تبدل على الخلفية الاستراتيجية وعلى ضوء اعادة تقييم الالتزامات الاميركية نحو العالم بعد الحرب الفيتنامية ومع بدء محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية بين القوتين العظميين . وفي شهر تشرين الاول من عام ١٩٧٢ تبادلت حكومتا الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الاميركية وثائق التصديق على وضع اتفاقات الحد من الاسلحة الاستراتيجية موضع التنفيذ بعد ان تم التوصل الى هذه الاتفاقات(٢) خلال زيارة نيكسون التاريخية الى موسكو في شهر أيار من ذلك العام . ولكن اتفاقات موسكو التي حددت الصواريخ الدفاعية اقامت ايضا توازنا مؤقتا في الاسلحة الهجومية بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الاميركية ، وتركت الباب مفتوحا أمام القرارات الوحيدة الجانب التي يمكن ان يتخذها كلا الطرفين عن الاسلحة ، وأدت ايضا الى اثارة النقاش الحاد في الولايات المتحدة الاميركية حول الاتجاه الصحيح للسياسة الاستراتيجية الاميركية . وفي بداية عام١٩٧٤ كانت السياسات الاستراتيجية الاميركيةالوحيدة الجانبفي حالة عائمة ، حيث يدور النقاش حول البرامج الاستراتيجية الكبيرة كالترايدنت(٣) والطائرات الاستراتيجية من نوع B1 ، بينما كان الاتحاد السوفييتي آنذاك يحسن

---

(١) اي يلتزم بها كل طرف بغض النظر عما يفعله الطرف الاخر .

(٢) ـ شملت هذه الاتفاقات المعاهدة بين الولايات المتحدة الاميركية واتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية عن تحديد أنظمة الصواريخ [illegible] والاتفاق المؤقت بين هاتين الدولتين ايضا عن بعض الاجراءات المتعلقة بتحديد الاسلحة الاستراتيجية الهجومية .

(٣) ـ الترايدنت هي غواصة نووية تزود بصواريخ عابرة للقارات .

نوعية قواته النووية ، وبالتالي تصبح المحادثات اللاحقة عن تحديد الاسلحة الاستراتيجية غير مؤكدة .

وعندما وقع اتفاق فلاديفستوك[1] في نهاية عام ١٩٧٤ ظهر من جديد الامل في محادثات مستقبلية ناجحة ، ولكن صانعي السياسة الاميركيين والخبراء التقنيين والمعلقين ظلوا يوجهون اهتمامهم الى ابتكار (ايجاد) العوامل السياسية والعسكرية التي تحتاجها البرامج الاستراتيجية الاميركية المستقبلية عن تطوير وضع الاسلحة .

كانت أكثر القضايا الفكرية والتقنية الاساسية عن خلق (تصميم) سياسة تسليح استراتيجية لاعوام السبعينات قد نوقشت بشكل حيوي ونشيط خلال العقدين السابقين[2] . ومهما يكن من أمر فان الحقائق النووية في الوقت الحاضر ومضامينها غير المؤكدة ألقت ضوءا ساطعا على سلسلة من المسائل السياسية التي تستقطب الانتباه والاهتمام أكثر من المناقشات السابقة .

ويبدو ان النقاش الكبير عن الاستراتيجية النووية سوف يزداد حدة خلال الاعوام القليلة القادمة . وسوف يترك تأثيرا دراماتيكيا على أمن الولايات المتحدة الاميركية وعلى الاستقرار العالمي خلال أعوام الثمانينات .

وبالرغم من أن البرامج التي صدقت من الهيئات المسؤولة سوف تزيد القوة النووية الاميركية بشكل محسوس ، فان بعض المراقبين يخشون ان يحاول الاتحاد السوفييتي تحقيق شكل ما من المطالب النووية ، حتى ضمن اطار

---

(1) البيان المشترك السوفييتي ـ الاميركي عن تحديد الاسلحة الاستراتيجية بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني عام ١٩٧٤ . وبالرغم من ان التحليل الذي جاء في هذا الكتاب قد تم قبل اتفاقية فلاديفستوك، فان القضايا الاساسية التي تعرض أليها لاتزال سارية المفعول وسوف تبقى كذلك لاعوام عديدة . وتثبت اتفاقية فلاديفستوك من آن لآخر صحة النظرية المستقبلية لهذا التحليل .

(2) كانت مجموعة من المحللين قد عالجت منذ عام ١٩٤٦ الفرضيات الامنية للمرحلة النووية الجديدة وتنبأت بالاتجاهات السياسية والعسكرية لسباق التسلح ووضعت مبادىء السياسات الاستراتيجية الاميركية التي تم العمل بها بعد عدة سنوات والتي لاتزال صالحة حتى يومنا هذا . انظر برنارد برودي في كتابه : « السلاح المطلق : الطاقة النووية والنظام العالمي » هاركورت ـ برايس ـ ١٩٤٦ .

الاتفاقات الاميركية — السوفييتية ، ويؤكدون — عبر النقاش — ان أية زيادة لاحقة او تحسين في الاسلحة السوفييتية سيشكلان خطورة فعالة على العوامل الهامة في الردع الاميركي الانتقامي . وبالاضافة الى اتخاذ الاجراءات الصحيحة لمنع اي تآكل جدي في قدرة الردع الاميركية ، فان القادة الاميركيين ملزمون بالتعامل مع القضية المتمثلة بما يتركه الميزان الاستراتيجي الجديد من تبدلات على القوة الاميركية الفعلية في الداخل والخارج ، وبما يؤثر هذا الميزان على ميل القادة السوفييت للمغامرة باعمال عدائية . تقترب هذه الاسئلة من المسائل المرتبطة بدورها مع السياسة الاميركية تجاه السالت — وخاصة بالحاجة الى خلق توازن في الهدف الهام للتفتيش عن اجراءات الاستقرار المتبادلة التي يمكنها خفض النفقات النووية والحد من عوامل المخاطرة والتضحية في الابقاء على السياسة والمرونة اللتين تراعيان في السياسة الاستراتيجية الوطنية الاميركية ، وربطها مع الاهداف القومية والالتزامات نحو الحلفاء والمصالح الاميركية المنتشرة في اكثر من مكان في العالم .

ولعل الاسئلة التالية تعتبر من أهم مايتعلق بتقرير منهج العمل للولايات المتحدة الاميركية في مجال الاسلحة الاستراتيجية .

١ — هل تحتاج الولايات المتحدة الاميركية الى اكثر من ألفي مركبة ايصال تدخل ضمن التالوت المؤلف بدوره من الصواريخ العابرة للقارات التي تطلق من البر وغير المعرضة للاصابة ، ومن الصواريخ التي تطلق من البحر ومن القاذفات الاستراتيجية ، لتتمكن من الردع الموثوق للاتحاد السوفييتي ومنعه من القيام بهجوم نووي ، او هل يمكن للردع ان يكون فعالا اذا استخدمت فيه وسائط اقل من الانواع الثلاثة المذكورة ، او اذا لم تستطيع القوى الداخلة في هذا الثالوث — وغير المحمية جيدا — ان تحدث تدميرا في الطرف السوفييتي اقل من المستوى المحدد ؟ .

٢ — هل يؤثر الميزان الكمي (العددي) بين القوى الاستراتيجية النووية الاميركية والسوفييتية على القوة الدبلوماسية النسبية لكل دولة وعلى نتائج أزماتها ، او هل تكون مفاهيم (أفكار) التفوق او التخلف

الاستراتيجيين غير ملازمة للقضايا العالمية السياسية والعسكرية ، طالما ان كلا من الطرفين يحتفظ بالحد الادنى من القدرة النووية الانتقامية ؟

٣ .. هل يكون عمليا ان نضع (نصمم) سياسات للاسلحة الاستراتيجية الاميركية تهدف الى خفض دورة الفعل ورد الفعل بين القوى النووية السوفييتية والاميركية الى الحد الادنى ، او هل يجب الاستمرار في تحقيق الاستقرار النووي بشكل رئيسي عبر برامج احادية الجانب لتقوية الموقف الاميركي ، دون التفتيش عن أو الاعتماد على اتفاقات رسمية مع الاتحاد السوفييتي ؟

٤ ـ هل يكون التهديد بالانتقام المتبادل جوابا ـ يعتمد عليه ـ على السؤال المتمثل بكيفية التعايش مع الاسلحة النووية لزمن بعيد ، او هل يجب ان تخضع الاستراتيجية الوطنية الاميركية واوضاع الحد من الاسلحة الاستراتيجية الى تعديلات كبرى عبر الانتقال الى عقائد اضافية او بديلة تعتمد مثلا على خيارات الضربة المنتقاة وعلى تجنب الهجمات ضد المراكز السكانية ؟

٥ ـ هل ثمة حاجة أيضا للقوى النووية الاستراتيجية لتؤمن « مظلة » نووية لحلفاء الولايات المتحدة الاميركية ، ولتدعم عموما المصالح الاميركية الواسعة في العالم ، او هل تلغي المساواة الاستراتيجية الاميركية ـ السوفييتية ، وتنامي القوة النووية الصينية المصداقية وعدم الرغبة في سياسة الردع الراهنة ؟

ان الهدف الاساسي لهذا الكتاب يتمثل بكشف القضايا الرئيسية المتعلقة بوضع سياستي الاسلحة الاستراتيجية الاميركية ومراقبة الاسلحة خلال عقد الثمانينات وتشكل القضايا الضاغطة في الوقت الحاضر مزيجا من العناصر المادية للنماذج الاستراتيجية السابقة ومن العناصر التكنولوجية والسياسية الجديدة . وهكذا فاننا سنستعرض في الفصول الاول والثاني والثالث من هذا الكتاب الآفاق التاريخية عبر الوصف التحليلي للسياسات الاستراتيجية الاميركية منذ الايام الاولى لرئاسة ايزنهاور في عام ١٩٥٣ حتى السياسة الاستراتيجية لادارة نيكسون في بداية عام ١٩٧٤ . واستنادا الى المناقشات

التي تدور في هذه الفصول الثلاثة ، فاننا سنصل في الفصلين الرابع والخامس الى استعراض القضايا والخيارات التي ستؤثر على الملامح الجوهرية للوضع الاستراتيجي المستقبلي للولايات المتحدة الاميركية ، وعلى استقرار العلاقة النووية الاميركية – السوفييتية ، كما ستحدد الاتجاهات المستقبلية لمحادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية . وسوف تشمل الدراسة في الفصل السادس الخطوط العريضة لسياسة الاستقرار الردعي ، او الردع المستقر ، الذي يمكن ان يكون أساسا للسياسات الاميركية حول الاسلحة الاستراتيجية ومراقبة الاسلحة لزمن طويل نسبيا .

ستراعى عدة خواص في تحليل القضايا التي ستبحث في الكتاب ، حيث نبدأ بتركيز الاضواء على القضايا العقائدية والسياسية المتعلقة بالاسلحة الاستراتيجية – كما يراها صانعو السياسة الاميركيون ودون الدخول في تفاصيل أنظمة الاسلحة ، وعلى العلاقة الدقيقة بين قضايا الاسلحة الاستراتيجية والسياسة الخارجية الاميركية ، والشكل العام للسياسة الدولية من حيث تأثيرها على المسائل النووية ثم ننتقل الى مناقشة السياسة والقوى الاستراتيجية النووية السوفييتية بغية القاء الضوء على التهديد الفعلي وعلى التأثيرات المتبادلة للاسلحة ، دون ان نعالج بشكل مفصل ابرامج والاوضاع النووية للاتحاد السوفييتي . واخيرا فلن نعير اهتماما كبيرا الى تأثيرات العوامل السياسية البيروقراطية والداخلية على الاسلحة الاستراتيجية الاميركية والقرارات المتعلقة بعقائد استخدامها ، بالرغم من الاشارة الى بعضها أحيانا(١) وبالرغم من الطبيعة المعقدة لمحاولة اخذ هذه الاعتبارات في العديد من القرارات والحوادث التي تغطيها الدراسات المماثلة لما قمنا به في هذا الكتاب ، فاننا ندرس بعمق النقاط الايجابية (المحاسن) المادية للسياسات الاستراتيجية البديلة التي نعتقد انها تركت تأثيرات بعيدة المدى على العقائد النووية الاستراتيجية الاميركية في الماضي ، وسوف تترك تأثيرات اخرى وذات اهمية بالغة على هذه العقائد في المستقبل .

---

(١) – ان هذا الموضوع معالج بعمق في كتاب مورتون هالبرين :
« السياسات البيروقراطية والسياسة الخارجية » الصادر عن مؤسسة بروكينغز عام ١٩٧٤

القسم الأول

وجهات النظر التاريخية

الفصل الاول

القوة الاستراتيجية والانتقام الكثيف

١٩٥٣-١٩٦٠

كان العديد من الرسميين الاميركيين ، قد عرفوا خلال نهاية اعوام الاربعينات ، ان الاحتكار النووي الاميركي سينتهي،وفهموا ان امتلاك السوفييت للقنابل النووية سيؤدي الى اعادة نظر دراماتيكية في التخطيط العسكري للولايات المتحدة الاميركية . وقد اقترحت لجنة القوى الجوية التي شكلها الرئيس الاميركي . في تقريرها المرفوع في شهر كانون الاول لعام ١٩٤٧ . ان الاتحاد السوفييتي سوف يمتلك « كميات محسوسة » من الاسلحة النووية خلال خمس سنوات واستنتجت مايلي :

« ان ذلك يعني ان الاستراتيجية الاميركية التقليدية لزمن السلم يجب ان تبدل جذريا . ولا نستطيع بعد الآن ان نعتمد على كون مدننا وبقية اجزاء وطننا لن تمس في حرب قادمة ... بل يجب ان نأخذ بعين الاعتبار ان هذه

الاجزاء ستصبح أكثر تعرضا ، كلما ازدادت القدرة التدميرية للاسلحة او تحسنت وسائط ايصالها الى الاهداف (١) .

وبالرغم من ذلك ، وحتى بعد التجربة النووية السوفييتية الاولى في عام ١٩٤٩ ، وبعد مرور عام واحد على دراسة مجلس الامن القومي ذات الرقم ٦٨ التي احتوت على تحليلات مقنعة عن متطلبات الدفاع في العصر النووي ، فان العقيدة الاميركية استمرت في التأكيد على مفاهيم القصف الاستراتيجي والتفوق الجوي التي كانت سائدة قبل العصر النووي وعلى الدفاع عن الوطن والانتصار في حرب الاستنزاف التي تستخدم فيها القوى التقليدية والنووية معا(٢) .

كان واضحا للعيان في بداية العصر النووي ان العديد من المخططين اعتبروا الحروب النووية امتدادا لغارات القصف الاستراتيجي التي كانت تنفذ خلال الحرب العالمية الثانية . وبدا ان الولايات المتحدة الاميركية وحلفاءها كانوا ــ قبل دخول الاتحاد السوفييتي الى النادي النووي ــ بمأمن من الانتقام ، حيث استغلت القدرة النووية الاميركية الوليدة كثقل موازن للتهديد العسكري السوفييتي لاوروبا الغربية . أما في الفترة بين عامي ١٩٤٩ و ١٩٥٢ عندما بدأ الاتحاد السوفييتي يمتلك ترسانة نووية صغيرة قادرة على تهديد اوروبا الغربية والولايات المتحدة الاميركية معا ، فان خلفيات (مضامين) الاسلحة النووية لم تكن قد ترجمت بعد وبشكل كلي الى سياسات او برامج عسكرية

---

(١) انظر الصفحة ١٢ من تقرير لجنة القوى الجوية الرئاسية بعنوان « البقاء على قيد الحياة في العصر النووي » المؤرخ في الاول من كانون الثاني لعام ١٩٤٨ .

(٢) ــ كان تقرير مجلس الامن القومي رقم (٦٨) عبارة عن دراسة لاعادة التقييم الاستراتيجي قامت بها مجموعة من الباحثين بقيادة بول . ن . نيتزة (مدير قسم الدراسات والابحاث في وزارة الخارجية الاميركية) ودافعت في التقرير المذكور من التغييرات الهامة في الوضع العسكري الاميركي بغرض منع حدوث تطور مفاجىء في القوة العسكرية . انظر بول هاموند في التقرير رقم ٦٨ : « تمهيد لاعادة التسليح » في كتاب السادة وأرنر شيلينغ وبول هاموند نفسه وغلين سنيدر عن : الاستراتيجية والسياسة وميزانيات الدفاع (مطبعة جامعة كولومبيا ــ عام ١٩٦٢) الصفحات ٢٧٦ ــ ٢٨٦ . اما بالنسبة للمناقشة الممتازة عن قضايا السياسة النووية خلال هذه الفترة ، فيمكن الرجوع الى كتاب جورج كواستر عن : « الدبلوماسية النووية في الاعوام الخمسة والعشرين الاولى » . (دبنلين ــ ١٩٧٠) .

اميركية عملياتية . وقد علق الرئيس هاري . س . ترومان على تفجير بلاده لاول قنبلة هيدروجينية في شهر تشرين الثاني من عام ١٩٥٢ في آخر رسالة له عن حالة الاتحاد قائلا : ان الطاقة الحرارية ــ النووية تحدث دمارا شاملا وبالتالي فان الحرب النووية الشاملة سوف « تدمر البناء الحضاري في العالم »(١) . وعندما انتهت فترة ادارة الرئيس ترومن بعد عدة أسابيع من ذلك التاريخ ، لم يكن الاتحاد السوفيتي قد اجرى التجربة على اجهزته الحرارية ــ النووية ، ولم يكن قد امتلك القاذفات النفاثة ذات الامداء البعيدة، بينما كانت الولايات المتحدة الاميركية لاتملك في قواتها الاستراتيجية سوى الطائرات ذات المدى المتوسط من النوع (ب ــ ٤٧) المتمركزة خارج البلاد ، واسطولا صغيرا من الطائرات المروحية ذات الفعالية النسبية من النوع (ب ــ ٣٦) .

لم تظهر ملامح مرحلة الاستراتيجية النووية الحديثة حتى منتصف اعوام الخمسينات ، حيث بدأت عندئذ تمارس تأثيرا هاما وبدرجة عالية من الوضوح على الدفاع والدبلوماسية الاميركية . وكان كل من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الاميركية قد استطاع حتى ذلك الوقت ان يمتلك ترسانات هامة من الاسلحة النووية ، وان يجري تجاربه على القنابل الهيدروجينية ، ويحصل على الطائرات النفاثة الحديثة القادرة على نقل الاسلحة النووية عبر القارات ، كما كانت برامج تطوير الصواريخ الباليستيكية ذات الامداء البعيدة قد بدأت لدى كلا الطرفين . وكان ان اكتسب كل منهما ــ بنتيجة هذه التطورات التكنولوجية القدرة العسكرية اللازمة للبدء في توجيه ضربات ــ نووية على نطاق واسع ومن أراضيه نفسها (وليس من أراضي حلفائه مثلا) ضد الاهداف الموجودة في وطن الطرف الآخر .

وقد ورثت ادارة أيزنهاور المهمة الكبيرة المتمثلة في الاستجابة لهذا

---

(١) ــ الرسالة السنوية المقدمة الى الكونغرس عن حالة الاتحاد في ٧ كانون الثاني عام ١٩٥٣ (انظر الصفحة ١١٢٥ من الاوراق العامة لرؤساء الولايات المتحدة الاميركية : هاري ترومان ١٩٥٢ ــ ١٩٥٣ الصادر في عام ١٩٦٦) .

الوضع الذي لم يسبق له مثيل من قبل ، وكان عليها بالتالي ان تضع (تخلق) سياسة امن عملية لاستراتيجية العصر النووي .

١ ـ الاسلحة النووية والنظرة الجديدة :

عندما جاء الرئيس دوايت . د . ايزنهاور الى البيت الابيض ، كانت الحرب الكورية قد ابتلعت ميزانية الدفاع الاميركية . وكان الرئيس الاميركي ومستشاروه آنئذ على قناعة بالحاجة الى تخفيض حاد في النفقات الدفاعية ، على ضوء الضرورة الماسة لتقوية الاقتصاد الاميركي عبر ميزانية فيدرالية متوازنة ، تسهم بدورها في حيوية الامن الوطني . وكانت الحرب الكورية قد أدت الى خلق شعور عام في مختلف الاوساط ، ليس بضرورة سحب القوات الاميركية من كوريا فقط ، بل وبالحاجة الى خفض تعداد القوات المسلحة الاميركية عموما . وبنفس الوقت فقد رأت الادارة الاميركية حاجة متزايدة للتعامل مع الاخطار الناشئة عن حالة العداء مع كل من الاتحاد السوفييتي والصين الشعبية ، وخاصة مع الخطر الناجم عن دخول الاتحاد السوفييتي الى العصر النووي وتطويره للسلاح الحراري ــ النووي ــ ولاجهزة ووسائط نقله ذات الامداء البعيدة . كانت المشكلة عندئذ متمثلة بكيفية تحقيق « الامن مع القدرة على تسديد الديون في الداخل » .

وبحماية الولايات المتحدة الاميركية واحتواء الشيوعية والدفاع عن المصالح الاميركية في الخارج ، مع العمل بنفس الوقت على خفض نفقات الدفاع .

وقد بدا لادارة ايزنهاور ان التقدم في مجال الاستثمار التكنولوجي للاسلحة الذرية والحرارية ــ النووية يقدم حلا لهذه المعادلة الصعبة .

وبدات تتوفر بكميات محسوسة القنابل الهيدروجينية ذات الدمار الكبير والاسلحة النووية الانشطارية الاخرى من العيارات الصغيرة ، بالاضافة الى الطائرات المتطورة . واجهزة ووسائط نقل الصواريخ الى الاهداف . وهكذا قررت ادارة ايزنهاور ان تعتمد سياسة دفاعية اميركية تعتمد بدورها ــ والى حد كبير ــ على القوة النووية . وتشكل القوات النووية الاستراتيجية ــ في

ظل هذه السياسة ـ رادعا بعيد المدى واساسا لكامل الوضع الدفاعي في البلاد ، بينما تدعم الاسلحة النووية التكتيكية احتياجات الدفاع المحلي بقوة نارية كبيرة . ومع التحول الى التأكيد على استثمار القوة الجوية والاسلحة الحديثة ، فقد أوضح الرئيس ايزنهاور للشعب الاميركي بعد دخوله البيت الابيض مايلي :

« نحن الآن في وضع نتمكن معه من تقديم الدعم القوي لبرامج الامن الوطني لفترة غير محدودة ، ودون ان تخشى النقص في القوة البشرية او في الموارد المادية والمالية(١) » . واوضح الرئيس أيضا ان استراتيجية الدفاع عن الولايات المتحدة الاميركية والقوى والميزانيات يجب ان تستند على الفرضية القائلة بأن الاسلحة النووية سوف تستخدم عند الضرورة فقط(٢) .

الامكانيات والعقيدة الدفاعية :

لقد شرح وزير الخارجية الاميركية الاسبق جون فوستر دالاس في حديثه أمام لجنة الشؤون الخارجية بتاريخ ١٢ كانون الثاني من عام ١٩٥٤ بأن الادارة الاميركية قد اتخذت قرارا بتبني سياسة أمن وطني تعتمد بالدرجة الاولى على القدرة الكبيرة في الانتقام الفوري بالوسائط ، وفي الاماكن التي يتم تحديدها(١).

ومع ذلك فان الخطط عن النظرة الجديدة للسياسة الدفاعية ، كانت قد وضعت قبل عام واحد من حديث دالاس ، ونوقشت مرارا في ندوات عامة.

---

(١) ـ تقرير الميزانية السنوية الى الكونغرس عن العام الحالي ١٩٥٥ بتاريخ ٢١ كانون الثاني ١٩٥٤ ، انظر الصفحة ١١٧ من الاوراق العامة لرؤساء الولايات المتحدة الاميركية : (وايت ايزنهاور ١٩٥٤ (الصادرة عام ١٩٦٠) .

(٢) ـ أوضح الرئيس أيزنهاور في رسالته عن حالة الاتحاد بتاريخ ٧ كانون الثاني عام١٩٥٤ مايلي : « في تصميمنا لاستخدام القوة النووية من أجل خدمة السلام ، فاننا نأخذ بالحسبان الحجم المتنامي لاسلحتنا النووية والوسائط الفعالة جدا المعدة لاستخدامها ... اذا دعت الحاجة الى الحفاظ على حريتنا » (الاوراق العامة ـ ١٩٥٤ ـ الصفحات ١٠ ـ ١١) .

(١) جون فوستر دالاس : « تطور السياسة الخارجية » تقرير صادر عن وزارة الخارجية الاميركية ، نشر في الجزء الثلاثين بتاريخ ٢٥ كانون الثاني ١٩٥٤ ـ الصفحة ١٠٨ .

ولكن هذا الحديث توافق مع حاجة ادارة ايزنهاور لشرح سياستها العسكرية اثناء تقديمها لميزانية الدفاع الرسمية الى الكونغرس ، وبالتالي فقد لاقت هذه السياسة دعاية كبيرة . وعمليا فقد خلف حديث دالاس عن سياسةالادارة الاميركية الدفاعية جدلا كبيرا ، وما لبثت هذه السياسة ان عرفت آنذاكبعقيدة « الانتقام الكثيف » .

كان على القوات الاستراتيجية الاميركية الا تردع ــ في ظل هذه النظرة الجديدة ــ الهجمات النووية على الولايات المتحدة الاميركية وحلفائها فحسب، بل وتقف في وجه الاعمال الشيوعية العدائية المحتملة .

ثم اعتبرت القوى الجوية النووية الاميركية ــ خلال أعوام رئاسة ترومان، كرادع ضد الاعمال العدوانية السوفييتية التقليدية الكبرى ضد حلفاء اميركا في حلف شمال الاطلسي (الناتو) ، وذلك بالرغم من الدراسات السياسية التي انجزت في عام ١٩٥٠ ، ولم تعط الاهمية اللازمة للقوى النووية في استخدامها لهذا الفرض . ولكن ادارة ايزنهاور لم تلبث ان دعمت هذه المهمة واعطت القوى النووية الاستراتيجية الاميركية دورا أكبر ، عبر رفع امكانياتها وعلى اساس ان الولايات المتحدة الاميركية ستقوم بالهجوم النووي ردا على قيام الاتحاد السوفييتي بعدوان محدود في آسيا او على امتداد ماعرف آنذاك بالمناطق الرمادية في العالم . وبذلك فقد خطط القادة الاميركيون لردع الاعمال العدوانية بجعل ثمن هذه الاعمال يتجاوز الارباح المحتملة . وقد ساد اعتقاد آنذاك بان هذا الاجراء سيسمح للولايات المتحدة الاميركية بدعم مصالحها الامنية في كافة انحاء العالم ودعم التزاماتها مع التأكيد بشكل اضعف على الدفاع المحلي وعلى عدم الحاجة للدخول في سباق مع القوة البشرية الشيوعية(١) .

---

(١) ــ انظر جون فوستر دالاس في « سياسة الامن والسلام » في العدد ٣٢ من مجلة « الشؤون الخارجية » لشهر نيسان ١٩٥٤ الصفحات ٣٥٣ ــ ٣٦٤ ، و ارثر رادفورد في « النظرة الجديدة : خطط الدفاع عن الوطن » وهي محاضرة القيت في نادي الصحافة الوطني ، في واشنطن بتاريخ ١٤ كانون الاول ١٩٥٣ . ضمن مجموعة المحاضرات الحيوية ــ العدد ٢٠ (١ كانون الثاني ــ ١٩٥٤ ــ الصفحات ١٧١ ــ ١٧٣) .

وقد فسر العديد من النقاد والمعلقين عقيدة ادارة أيزنهاور بان الولايات المتحدة الاميركية سوف تكون مستعدة اوتوماتيكيا لتوجيه ضربة استراتيجية على نطاق واسع ضد أرض المعتدي في كل حالات عدوانه . ولكن دالاس أكد ان الانتقام الكثيف لايمكن ولا يجوز ان يستخدم في كل الشروط ، مدعيا ان احتمال هذا الرد لايعني ان تتحول كل حرب محلية الى حرب عامة عبر اطلاق الرؤوس الذرية او الهيدروجينية ضد الاتحاد السوفييتي او الصين الشعبية واشار وزير الخارجية الاميركية الاسبق الى الاستخدام المحدود للقوى النووية الاميركية ، كما اقترح ان تكون الولايات المتحدة الاميركية مستعدة في بعض الظروف للقبول بالتراجع عن استخدام هذه الاسلحة(١) . ولكن الناطقين باسم هذه الادارة لم يحددوا الشروط الدقيقة التي تستدعي اللجوء الى الانتقام الكثيف او القوة الاستراتيجية الاميركية التي يجب استخدامها ضد القواعد العسكرية او المناطق السكنية للعدو . وقد يعزى هذا النقص في التحديد الى السياسة الرسمية التي لم تكن واضحة عن عمد ، حيث كان اضفاء الابهام عليها يهدف الى ابقاء العدو خارج الاطار المحدد لها ، مما يحسن التأثير الردعي للقوى العسكرية الاميركية .

وقد اعترف المسؤولون في الادارة الاميركية بعدم جدوى الاعتماد على هذه الامكانيات فقط للردع او للدفاع ، بالرغم من تأكيدهم على القوة الاستراتيجية للولايات المتحدة الامكية . وتحدث وزير الخارجية الاميركية فوستر دالاس عن حاجة الولايات المتحدة الاميركية وحلفائها للمحافظة على ترسانة متنوعة « تضم القوى الجوية والبحرية والبرية وتعتمد على الاسلحة التقليدية والنووية ، التي يمكن ان تستخدم على أساس كثيف او انتقائي حسبما تتطلب الظروف الراهنة(١) » . وقد أكدت الشروح المبكرة للاقتراب الدفاعي على اساس

---

(١) ـ اعترف دالاس انه بالرغم عن كون سياسة الانتقام الكثيف تؤمن درجة اكبر من الامن وبثمن أقل ، فانه يتوقع ان تحدث تراجعات عن قضية الحرية في بعض الاماكن والازمنة في ظل هذه السياسة . (انظر تطور السياسة الدولية ـ الصفحات ١٠٨ ، ١١٠) .

(١) جون فوستر دالاس في « السياسة الخارجية والامن الوطني » . البيان الذي القاه امام لجنة الشؤون الخارجية في ١٤ آذار ١٩٥٤ ، (انظر تقرير وزارة الخارجية ـ الجزء ٣٠ ـ نيسان ١٩٥٤ الصفحة ٤٦٥) .

النظرة الجديدة NEW LOOK على مفهوم « الاحتياط المتحرك » الذي يستخدم في النزاعات الصغيرة ، وفي منع الاعمال ذات الطابع العدواني او الهدام . وستحتفظ الولايات المتحدة الاميركية ببعض القوى لهذا الفرض وتدعمه بما يلزمه من القوة الجوية والبحرية .

وقد طلب الى حلفاء الولايات المتحدة الاميركية الاسهام في القدرات العسكرية التقليدية البرية ، شريطة ان تقدم لهم المساعدة العسكرية الاميركية ايضا. وسوف يستمر حلفاء امريكا في السماح بتوضع الانظمة النووية الاميركية على اراضيهم ، حتى تصبح أنظمة ايصال الاسلحة النووية ذات الامداء فوق المتوسطة متوفرة على نطاق واسع .

وبالمقابل فان الرئيس ايزنهاور لم يرغب في المحافظة على القوى التقليدية القادرة على خوض الاعمال الحربية البرية على نطاق واسع في اوروبا او آسيا، او حتى للتعامل مع صراعات متعددة محدودة(١) . ومع ذلك فقد تطرق الشك الى كل من الرئيس ايزنهاور ومستشاريه بامكانية اعتماد الولايات المتحدة الاميركية على حلفائها في الاسهام بمستوى محسوس في القوى البرية . وبغية التعويض عن النقص الذي ستتعرض له القوات التقليدية الاميركية ، فقد اعتمدت السياسة الدفاعية لادارة أيزنهاور على الاسلحة النووية التكتيكية ، بنفس الدرجة التي اعتمدت فيها على الاسلحة النووية الاستراتيجية(٢) .

وكان على الانتقام الانتقائي بواسطة القوى النووية المحلية ان يكمل الانتقام الكثيف بواسطة القوى الاستراتيجية .

---

(١) ــ انظر دوايت ايزنهاور في : سنوات البيت الأبيض ــ محاولات للتغيير ١٩٥٣ ــ ١٩٥٦ (دوبل داي ــ ١٩٦٣) الصفحات ٤٥٢ ــ ٤٥٤ .

(٢) ــ بالرغم من ان بعض المعلقين أكدوا بأن الادارة الاميركية لم تأخذ باعتبارها الجدي لموضوع الاسلحة النووية التكتيكية حتى خريف عام ١٩٥٧ ، فان الحقائق تشير الى ان هذه الاسلحة كانت أساسا لمفهوم النظرة الجديدة . وكان الاميرال ارثر رادفورد قد أشار الى هذا العنصر في حديثه الذي القاه في نادي الصحافة الوطني (انظر الملاحظة رقم ٢٠) . واشار دالاس ايضا الى التقدم التكنولوجي الذي يسمح بالاستخدام الميداني للاسلحة النووية بتاريخ ١٥ آذار ١٩٥٥ (نيويورك تايمز ــ بتاريخ ١٦ آذار ١٩٥٥) .

ومهما يكن من امر ، فما ان انتهت الفترة الرئاسية الاولى للرئيس ايزنهاور، حتى كان تنامي القـوة الاستراتيجيـة السوفييتية يهدد بنسف مصداقيـة سياسة الانتقام الشامل الاميركية . ولم يصبح الحلفاء الاوروبيون معرضـين للهجمات النووية فحسب ، بل أصبحت الولايات المتحدة الاميركية نفسها غير قادرة على تجنب التدمير الماساوي الذي تستطيع ان تحدثه القوات النوويـة السوفييتية فيها ، حتى لو عمدت الولايات المتحدة الاميركية الى توجيه الضربة الاولى لتدمير وسائط ايصال الاسلحة النووية السوفييتية . وقد أصبح كل من الرئيس آيزنهاور ووزير خارجيته دالاس حذرين من أن استخدام الاسلحة النووية من قبل احد الطرفين سيؤدي الى حرب نووية ــ حرارية شاملة ذات نتائج مدمرة على المستوى العالمي . وبالرغم من تعرض الولايات المتحدة الاميركية الواضح للهجمات السوفييتية ، فان ادارة ايزنهاور لم تنكر سياستها الدفاعية ذات التوجه النووي ولم تعدل برامجها الاساسية . واستمرت التصريحـات الرسمية وعمليات الحصول على الاسلحة في التأكيد على أهمية الاسلحة النووية التكتيكية والاستراتيجية واعتبارها البديـل الاقل كلفة للقـوى التقليديـة الكبيرة .

وبالرغم من هذا التأكيد على الاقتراب الدفاعي لسياسة النظرة الجديدة، فان القادة المسؤولين في الادارة الاميركية واجهوا السؤال غير المريح عن قدرة الولايات المتحدة الاميركية في ابعاد خطر الحرب النووية طالما انها تستمر في الاعتماد على التهديد بقوتها النووية لاحتواء الشيوعية . وقد امكن ايجاد الحل لهذه المأساة في الاستراتيجية التي عرفت آنذاك باستراتيجية « شفير الهاوية التـي طلـع بهـا وزيـر الخـارجيـة الاميركيـة دالاس ولقـيـت دعمـا وتأييدا من الرئيس ايزنهاور أيضا (١) . وقد أعلنت الولايات المتحدة الاميركية انها قررت ــ على ضوء هذه الاستراتيجية ــ ان تكون البادئة في استخـدام الاسلحة النووية اذا دعت لذلك ضرورة الدفاع عن المصالح الحيوية الاميركية.

---

(١) ــ توماس شيلينغ في « الاسلحة والتأثير » (مطبعة جامعة يال عام ١٩٦٦) عن موضوع نظرية شفير الهاوية ومناقشة سياسات ايزنهاور ــ دالاس (الصفحات ٩١ ــ ١٠٩) .

اعتقدت الادارة الاميركية ان تصميمها على المخاطرة بالافناء المتبادل وعدم تراجعها امام الخطوات الشيوعية او قبولها بالطلبات الدبلوماسيـة سيردع الاتحاد السوفييتي والصين الشعبية عن بدء العدوان،او يضطر هذين الاخيرين للتراجع امام الخوف من اندلاع حرب نووية في حالة قيامهم باعمال ذات طابع عدواني . واذا لجأت هذه الادارة الاميركية الى عدم الاهتمام بالقدرات غـير النووية والى رفض الفرضية القائلة بعدم امكانية حصر الحرب التي تستخدم فيها الاسلحة النووية التكتيكية بين الدولتين الكبيرتين ، فانها كانت تفتش عن طريقة ما لزيادة احتمال التصعيد معتقدة ان التزاماتها النووية ستصبح عندئذ اكثر مصداقية ، وان سياسة الردع ستصبح أكثر قوة أيضا . وبذلك فقـد تصبح الاسلحة النووية التكتيكية والقوات التقليدية اداة لجذب القوة النووية الاميركية ذات الامداء البعيدة الى المسرح ، وبالتـالي فان العبء النهائي في الردع يبقى على عاتق القوات الاستراتيجية .

لقد عكست القدرات العسكرية التي أمكن تحقيقها في سنوات رئاسـة ايزنهاور ، الخطوط العريضة التي تبناها مجلس الامن القومي في عام ١٩٥٣ ، والتي دعت الى الاتجاه نحو التسليح النووي في القوات المسلحة الاميركية(١). وسرعان مابدأ التخطيط بالتحرك في هذا الاتجاه ، حيث أعلن الرئيس ايزنهاور في عام ١٩٥٥ ان جيش الولايات المتحدة الاميركية سيعاد تنظيمه على أساس وحدات أصغر وأكثر حركية وقوة نيران ، وليصبح قادرا على العمل في شروط الحرب الذرية(٢) .

---

(١) يمكن الرجوع ـ بالنسبة لمناقشة تقرير مجلس الامن الوطني رقم ١٦٢\٢ ـ الى كتاب سيوم براون : « أوجه القوة : الثبات والتغيير في السياسة الخارجية الاميركية من ترومان الى جونسون » (مطبعة جامعة كولومبيا ـ ١٩٦٨) ـ الصفحات ٧٢ ـ ٧٣ .

(٢) تقرير الميزانية السنوية الى الكونغرس عن العام المالي ١٩٥٦ بتاريخ ١٧ كانون الثاني عام ١٩٥٥ . والاوراق العامة لرؤساء الولايات المتحدة الاميركية : دوايت ايزنهاور ـ ١٩٥٥ـ١٩٥٦ الصفحة ١١٢ . وقد لاحظ الرئيس في حديثه عن « الذرة من أجل السلام » في الجمعية العامة للامم المتحدة في ٨ كانون الاول ١٩٥٣ ان الاسلحة النووية احتلت مرتبة تقليديـة في القـوات المسلحة الاميركية (الجزء ٢٠ من الاحاديث الحيوية ـ ١ كانون الثاني ١٩٥٤ ـ الصفحة ١٦٣).

وقد اعيد تنظيم كافة الفرق حتى نهاية أعوام الخمسينات لتصبح فرقا خماسية ، كما دربت وجهزت من أجل الصراعات النووية . وبالاضافة الى ذلك ، فقد ادخلت في التنظيم الاجهزة النووية الميدانية التي شملت المدفعية والصواريخ ، وخاصة في القوات الاميركية العاملة في اوروبا وآسيا ، كما جرى تعديل على ترتيبات المشاركة النووية مع حلفاء امريكا في حلف الناتو .

وما لبث قادة حلف الاطلسي ان دعوا - على ضوء الامكانيات النووية الجديدة المتوفرة لديهم - الى الاستخدام المبكر للاسلحة النووية وفقا للاستراتيجية المعروفة باستراتيجية « السلك المرن » التي تعني ان أي صراع في اوروبا - ومهما كان حجمه صغيرا ، سيؤدي الى اطلاق الرد النووي على الطرف الآخر . ونشرت القوى الجوية النووية التكتيكية الاميركية في كل من اوروبا الغربية والشرق الاقصى وعلى القارة الاميركية ، حيث كانت في الاصل معدة للاحتمالات النووية ، كما حملت القوى البحرية الاميركية اجهزة نووية ، وطائرات على الحاملات معدة لتنفيذ المهام الاستراتيجية والتكتيكية على حد سواء .

يمكن ان نستدل من ميزانيات الدفاع في ادارة الرئيس ايزنهاور على التأكيد والاهتمام بالاسلحة النووية . ونظرا لعدم تحديد نسب مئوية في هذه الميزانيات لكل نوع من التسلح - على غرار مايحدث اليوم - فلا يمكن تحديد ماكان قد صرف آنذاك على الاسلحة النووية . وبالضبط في الاعوام ١٩٥٣ - ١٩٦٠ . اما اذا اخذنا رقما تقريبيا ، فيمكن القول ان مجموع ماصرف على القدرات الاستراتيجية - باستثناء حاملات الطائرات - وبما فيها الطائرات من النوعين (ب - ٤٧) ، و (ب - ٥٢) ، واجهزة الدفاع الجوي ، والانذار ، والصواريخ الاستراتيجية - قد وصل الى (٣٥) مليار دولار ، أي مايعادل

٥٠٪ من مجموع النفقات الدفاعية(١) . وكان تخصيص المبالغ الباقية يدعو الى الحيرة ، حيث ان أغلب الوحدات الجوية والبحرية والبرية غيرالاستراتيجية كانت قادرة ايضا على خوض الحرب في الشروط العادية أو النووية على حد سواء . ولكن الحصول على الاسلحة والمواد غير النووية كان قد خفض الى الحد الادنى ، وبالتالي يمكن ان نقدر – وبشكل معقول جدا – ان أكثر من نصف الميزانية الذي خصص لقوات المسلحة العامة كان يرتبط بشكل او بآخر بالمسائل النووية أيضا .

ويمكن ان نقول باختصار . ان التخطيط في ظل سياسة النظرة الجديدة وعلى ضوء الضغوط على الميزانية العامة واعطاء الافضليات للقوة النووية – جعل الولايات المتحدة الاميركية غير قادرة (من حيث الخطط والقدرات العسكرية) على التعامل مع الصراعات الكبيرة غير النووية . وبعد عدة سنوات من ادارة ايزنهاور اصبحت الاسلحة والاعتدة التقليدية بحاجة الى تحديث ، كما حدث نقص في المعدات بشكل عام ، واصبح الدعم الاداري غير كاف للقيام بحملات عسكرية تقليدية .

واصبحت القوى الجوية التكتيكية الاميركية المنتشرة في اوروبا وآسيا تشكو من النقص في القنابل والذخائر عموما . وبالاضافة الى ذلك فقد ضعفت ايضا وسائط النقل الجوي والبحري الحربي ، الى درجة اصبح معها تقديم الدعم ، او نقل القوات من مسرح للاعمال القتالية الى آخر متعذرا او صعبا الى حد ما . وبدا ان القوات الاميركية أصبحت معدة فقط للردود النووية ، الامر الذي يتعارض تماما مع المهام والخيارات التقليدية الواقعة على عاتق الوحدات الجوية والبحرية والبرية الاميركية . ومهما يكن من أمر فان التآكل التي اصيبت به القدرات العسكرية الاميركية التقليدية جعل تجنب الحرب النووية حتى في أصغر الصراعات المسلحة أمرا غير ممكن ، حيث لاتستطيع

يتوافق هذا التقدير مع تقديرات ادوارد فرايد وزملائه في « وضع الافضليات الوطنية ، وميزانية عام ١٩٧٤ (مؤسسة بروكينغز – ١٩٧٣) الصفحة ٢٠١ ، ألتي تشير الى التوظيف المباشر لمبلغ (١٥) مليار دولار من أجل القوات الاستراتيجية (كافة الاسعار حسب عام ١٩٧٤).

(١) – ان تقديرات الكاتب (حسب اسعار الدولار في عام ١٩٧٤) تعتمد على معطياتمأخوذة من مناقشات الكونغرس خلال الاعوام ١٩٥٣ – ١٩٦٠ ، حيث ضمت التكاليف غير المباشرة وتكاليف الدعم والتكاليف المباشرة المخصصة للابحاث والتطوير والانتاج .

بضع فرق ان تواجه عدة هجمات معادية تنفذ في وقت واحد وبوسائط غير نووية(١) في اوروبا وآسيا .

الازمات والنزاعات :

قال الرئيس « ايزنهاور » في بدء رئاسته الثانية ان الاسلحة النووية التكتيكية أصبحت **« جزءا روتينيا من عتادنا »** واعترف بان الولايات المتحدة الاميركية سوف تضطر لاستخدامها في أية أزمة آسيوية وعلى **« ضوء الطريقة التي نظمت فيها قواتنا في هذه المنطقة من العالم(٢) »** .

ثم أكد وزير الدفاع « نيل . هـ . ماكلروي » **Mcelory** **خلال أزمة برلين** في نهاية الخمسينات ان أي نزاع محدود أكبر مما حدث في كيموي أو في لبنان سوف يستدعي استخدام الاسلحة النووية التكتيكية ، الامر الذي يؤدي بدوره الى احتمال اندلاع حرب عامة(٣) .

لم تستخدم الاسلحة النووية من قبل ادارة ايزنهاور في آسيا او في اوروبا ، ولكن هذه الادارة اتبعت سياسة دفاعية أدت الى تحقيق قدرات عسكرية ، استطاعت ان تؤثر بدورها على السلوك الاميركي في الازمات . ولن نتعرض الى تحليل العوامل المؤثرة في الازمات التي عانى منها العالم أثناء سنوات رئاسة ايزنهاور لانها لاتمت الى موضوعنا بصلة . وبالمقابل فان تدقيقا مختصرا لاعمال ووضعيات هذه الادارة في تلك الظروف ، يلقي الضوء على بعض القضايا

---

(١) ـ يمكن الرجوع ـ بالنسبة لتحليل عدم كفاية القدرات العسكرية التقليدية الاميركية في عهد رئاسة أيزنهاور الى الن أنتهوفن و ك . واين « ماهي القوى والوسائط الكافية » و « اعادة تنظيم البرامج الدفاعية ١٩٦١ ـ ١٩٦٩ » (هاربر و راو ١٩٧١) الصفحات ١٢٠ـ١٢١ و موتون هالبرين في « الاستراتيجيات الدفاعية في السبعينات (ليتل ـ براون ـ ١٩٧١) الصفحة ١٠٩ و روبرت اوزغود في : « الناتو : الحلف المربك » (مطبعة جامعة شيكاغو ـ ١٩٦١) الصفحة ١١٨ .

(٢) ـ المؤتمر الصحفي للرئيس في ٢٣ كانون الثاني ١٩٥٧ ، في الاوراق العامة لرؤساء الولايات المتحدة الاميركية : دوايت ايزنهاور ١٩٥٧ (١٩٥٨) . الصفحات ٨٢ ـ ٨٣ .

(٣)ـ أنظر : نشاطات الصواريخ والفضاء ، مناقشات في اللجنة الفرعية لمجلس الشيوخ الخاصة بالتفتيش على الخدمات (القوات) المسلحة ـ في الكونغرس السادس والثمانين ـ الجلسة الثانية (١٩٥٩) ـ الصفحات ٣٢ ـ ٤٢ .

الاساسية كنزعة القادة الاميركيين الى الاخذ بعين الاعتبار لاستخدام الاسلحة النووية او للتهديد باستخدامه ، والى أي مدى استطاع الطابع النووي للقوى الدفاعية الاميركية ان يؤثر على اتخاذ القرارات في حالات التوتر ، وتأثير السياسة الدفاعية الاميركية على ردع الازمات وعلى التصرف فيها .

التجارب المبكرة :

لابد ان نلاحظ ان الدرس الكوري ، أكد للرئيس ايزنهاور ومستشاريه صلاحية السياسة الدفاعية الاميركية التي لم تعتمد على توظيف الموارد للتحضير لحروب برية تقليدية ، بل اعتمدت بالدرجة الاولى على القوة النووية . وفي شهر ايار من عام ١٩٥٣ أوحى الرئيس ايزنهاور بشكل غير مباشر للصينيين باحتمال لجوئه الى استخدام الاسلحة النووية ضد القواعد الصينية اذا فشلت محادثات الهدنة الكورية . وقد قال الرئيس آنذاك مايلي : « لقد قررنا ان نتحرك بشكل حاسم ودون وضع قيود على استخدامنا لاسلحتنا ... ففي الهند ومنطقة مضائق فوروموزا وعبر محادثات الهدنة في بان مون جوم قلنا كلمتنا بشكل جاف وعزم صلب ، وكنا نشعر انها ستصل الى الآذان الشيوعية في كل من الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية(١) . وبالرغم من صعوبة الوصول الى استنتاج مؤكد عما فعلته هذه الكلمة الجافة ، فانه يمكن القول عموما بآن التهديد باستخدام الضربة النووية الاميركية كان بدون شك عاملا هاما في الوصول الى تسوية في كوريا . ويبدا ان وزير الخارجية الاميركية آنذاك السيد دالاس كان مقتنعا بان القوة الاستراتيجية الاميركية كانت اداة ناجحة في هذا المجال ، وقد لاحظ الرئيس ايزنهاور ان سير المحادثات قد تطور نحو الافضل بعد ان أطلقت الولايات المتحدة الاميركية تهديدها المقنع(٢) .

---

(١) ـ انظر الصفحة ١٨١ من كتاب الرئيس ايزنهاور « تفويض بالتغيير » .

(٢) ـ أشار دالاس الى هذه النقطة في خطابه امام لجنة الشؤون الخارجية في ١٢ كانون الثاني عام ١٩٥٤ ، وذكر الرئيس ايزنهاور في وقت لاحق بعدئذ انه « كان واضحا أننا سنضطر الى استخدام الاسلحة الذرية » لو تجددت الهجمات الارضية التقليدية في كوريا (انظر الصفحة ١٨٠ من كتابه « تفويض بالتغيير » .

لقد أوضحت رودو فعل الادارة الاميركية في عدد من الوضعيات اللاحقة حدود سياستها ذات التوجه النووي ، ودعمت وجهة النظر الرسمية بان الانتقام الكثيف Massive Retalition لايصلح للاستخدام في كافة الحالات ونذكر على سبيل المثال ان الرئيس ايزنهاور رفض في نيسان عام ١٩٥٤ اقتراح الاميرال « ارثر رادفورد » عن تقديم المساعدة للفرنسيين في دفاعهم عن ديان بيان فو عبر استخدام القوة الجوية الاميركية وربما مع استخدام السلاح النووي أيضا . وبالرغم من الانذارات التي وجهها كل من الرئيس ايزنهاور ووزير خارجيته جون فوستر دالاس عن ان الولايات المتحدة الاميركية قد تتخذ اجراء ما اذا توسع الدور الصيني في الهند ـ الصينية ، فقد استنتج الرئيس ايزنهاور نفسه ان خطة رادفورد تظل موضع تساؤل من الناحية العسكرية وانها غير صحيحة قطعا من الناحية السياسية(١) . اما نائب معاون وزير الخارجية الاميركية روبرت مورفي ، فقد قال في كلمته امام ممثلي القوى الجوية بتاريخ العشرين من شهر آب عام ١٩٥٤ ، ان حقيقة عدم الاستخدام المباشر لقدرتنا العسكرية الكبيرة في الهند الصينية وكوريا لاتتعارض مع صلاحية استراتيجية « الانتقام الكثيف » ، ولكنها ربما تشير الى الشروط التي ستستخدم فيها مستقبلا(١) .

لم تكن الادارة الاميركية راغبة ـ لدى مواجهتها للانتفاضة الهنغارية في عام ١٩٥٦ ـ في القيام بعمل عسكري في اوروبا الشرقية ، لان المصالح الاميركية لم تصادف آنذاك تحديا ، كما ان خطر تصعيد التدخل الاميركي الى حرب نووية مع الاتحاد السوفييتي كان كبيرا . وقد أعلن الناطقون باسم الادارة الاميركية ان عدم تدخلهم العسكري يجب الا يساء فهمه من قبل قادة الاتحاد السوفييتي ، الذين يجب ان يأخذوا بعين الاعتبار كل مايمكن ان يؤدي الى

---

(١) ـ انظر الصفحات ٢٤٠ ـ ٣٧٣ من كتاب ايزنهاور « تفويض بالتغيير » وقد نوقشت هذه القضية ايضا في كتاب روسكو « دريموند » وجاستون كوبلنتز « صراع على الحافة » : قيادة جون فوستر دالاس للقوة الاميركية « دوبل داي ـ ١٩٦٠ » الصفحة ١١٨ .

(١) روبرت مورفي في « العلاقات المتبادلة بين القوة العسكرية والسياسة الخارجية » تقرير لوزارة الخارجية ـ الجزء ٣١ (٣٠ آب ١٩٥٤) ـ الصفحة ٢٩٣ .

اندلاع حرب عامة . وبالرغم من التهديدات الصاروخية التي اطلقها خروتشيف ضد حلفاء الولايات المتحدة الاميركيــة خلال حرب السويس في نفس العــام فانها لم تخلق اية مشكلة للولايات المتحدة الاميركيــة ، لان اهداف موسكــو وواشنطن آنذاك كانت تسير وفق خطوط متوازية .

لم تصطدم القوات الاميركية التي انزلت في لبنان عام ١٩٥٨ بأية معارضة محلية ، وبالتالي فقد كان خطر اندلاع حرب ــ بسبب التدخل السوفييتي المحتمل ــ بعيدا جدا . ومهما يكن من امر فقد بدا ان القادة الاميركيين كانوا قد قرروا تجنب حتى عرض السلاح النووي ، حيث منعوا القطعات الاميركية من اصطحاب الصواريخ الصغيرة من نوع « اونست جون » والقادرة علــى استخدام الاسلحة النووية ، بالرغم من وجود هذه الصواريخ في الملاك العضوي لهذه القطعات .

وقد ادعى الرئيس ايزنهاور بان هذا العمل « كشف عن امكانية الولايات المتحدة الاميركية في رد الفعل السريع بواسطة القوات المسلحة التقليدية » على الاعمال العسكرية ذات النطاق المحدود » وابدى اهتمامه بان الولايات المتحدة الاميركية ستكون قادرة على التعامل مع صراع عسكري واحد بالاعتماد علــى قواتها التقليدية ، ولكنها لن تكون قادرة على التعامل مع عدة صراعات بوقت واحد دون ان تضطر الى اللجوء لاستخدام القوى غير التقليدية(١) .

لقد عكس الاندفاع الشامل لسلوك الادارة الاميركية في تلك الظروف التي كشفت مرونة السياسة الدفاعية ، الحذر تجاه العملية الاستراتيجية« الانتقام الكثيف » ، وطرد المخاوف الناجمة عن احتمال نزوع الولايات المتحدة الاميركية الى استخدام الاسلحة النووية . ولكن تلك الاحداث لم تمثل التجارب الجدية لسياسة الادارة الاميركية ، لان المصالح الاميركية لم تتعرض للخطر بشكــل مباشر ، او ان الاستخدام الفعلي للقوى العسكرية الاميركية لم يكن ملائما . اما في ازمتي الجزر الصينية وبرلين فقد تعرضت المصالح الحيوية الاميركية الى مجازفة فعلية في ضوء التحديات المباشرة من الصين الشعبية والاتحــاد السوفييتي ، وبالتالي فقد لعبت القوة النووية دورا اكثر اهمية .

---

(١) ــ دوايت ايزنهاور : سنوات البيت الابيض : السلام المتأرجح ١٩٥٦ ــ ١٩٦١ (دوبل داي ــ ١٩٦٥) الصفحة ٢٩٠ .

أزمة الجزر الصينية :

راى الرئيس ايزنهاور ان يستمر بالتعامل الدبلوماسي لمدة ستة اشهر مع تهديدات بكين ضد تايوان ومع الاعمال العسكرية المحدودة التي بدأتها الصين ضد هذه الجزيرة في خريف عام ١٩٥٤ . وعموما فقد بدأ الوضع يتغير بالنسبة للرئيس المذكور ، منذ شهر آذار للعام التالي (١٩٥٥) ، وخاصة بما يتعلق باستخدام القوة العسكرية ، كما ان الاستخدام المحتمل للاسلحة النووية بدأ يلوح في الافق . وقد نصح وزير الخارجية الامريكية جون فوستر دالاس — الذي كان آنذاك مقتنعا بالخطر الحقيقي للاعمال العدائية الصينية — الرئيس ايزنهاور بان الاسلحة النووية يجب ان تستخدم ضد المطارات الرئيسية الصينية اذا شاءت الولايات المتحدة الامريكية ان تدافع عن كيموي وماتسو . وقد وافق الرئيس ايزنهاور على نصيحة دالاس(١) . وأعلن ذلك على الشعب في مؤتمر صحفي تكلم فيه وزير الخارجية دالاس عن القوة الضاربة الامريكية البرية والبحرية ، التي يمكن ان تتدخل في الشرق الاقصى ؛ حيث يحتمل ايضا ان تستخدم الاسلحة النووية التكتيكية في حالة اندلاع حرب عامة في هذه المنطقة(١) . وقد شرح الرئيس ايزنهاور في تعليقه على هذا الحديث في اليوم التالي انه لايرى سببا بعدم استخدام الاسلحة النووية التكتيكية «ضد الاهداف العسكرية الصرفة ولاهداف عسكرية صرفة أيضا ... تماما كما تستخدم أنت طلقة بندقية او لاتستخدم شيئا(٢) » .

شرح الرئيس ايزنهاور فيما بعد بأنه تأمل ان تترك الاشارة العامة للخيارات النووية « اثرا ما على قناعة الصينيين بمدى قوة تصميمنا(٣) ». أما هل كان الرئيس ايزنهاور ، مستعدا لان يسمح فعلا بتوجيه الضربات النووية

---

(١) — انظر الصفحتين ٤٧٦ — ٤٧٧ من كتاب ايزنهاور « تفويض بالتغيير » .

(١) — جون فوستر دالاس « الالتزامات الدفاعية في الشرق الاقصى وجنوب شرق آسيا » تقرير لوزارة الخارجية — الجزء ٣٢ (٢٨ آذار ١٩٥٥) — الصفحتان ٥٢٦ — ٥٢٧ .

(٢) — المؤتمر الصحفي للرئيس في١٦ آذار ١٩٥٥—الاوراق العامة — ١٩٥٥ — الصفحة٣٣٢ .

(٣) — الصفحة ٤٧٧ من كتاب ايزنهاور « تفويض بالتغيير » .

كرد على الهجمات الصينية ضد تايوان او على محاولاتهم لاحتلال الجزيرة ، فهو أمر لايزال حتى الآن غير معروف . وبالرغم من شعور الرئيس ايزنهاور القوي بان الاتحاد السوفييتي لن يتدخل اذا استخدمت الولايات المتحدة الاميركية قوتها العسكرية ضد الصين ، فانه قدر جيدا حجم المخاطر التي ترافق هذه الخطوة(١) . ثم حدث ان أعلن شوآن لاي في الثاني من شهر نيسان لعام ١٩٥٥ ، ان الصين الشعبية لن تحارب ضد الولايات المتحدة الاميركية، وبعدها تم ايقاف اطلاق النار في الثاني والعشرين من شهر ايار من نفس العام.

لقد تأثر القرار الصيني آنذاك بعدة اعتبارات ؛ علما ان الصين كانت قد حددت أهدافها منذ البداية . ومع ذلك فان التتابع الزمني للاحداث يشير الى احتمال كون الصينيين قد ردعوا فعلا في احدى مراحل الحملة العسكرية التي أعدوها لاحتلال مضائق تايوان والجزيرة نفسها ، رغبة منهم في تجنب المواجهة مع الولايات المتحدة الاميركية ، والتي كانت ستؤدي غالبا الى استخدام الاسلحة النووية ضدهم . اما الاعلان عن قرار الولايات المتحدة الاميركية في استخدام الاسلحة النووية ، فلا بد ان يكون تأثيرا على القرار الصيني الذي أخذ أصحابه بعين الاعتبار المخاطر اللازمة للصراع العسكري مع الولايات المتحدة الاميركية. وبدا ان وزير الخارجية الاميركية دالاس كان على اقتناع بان التهديد بالانتقام الاستراتيجي الاميركي لعب دورا حاسما وحرجا في حل الازمة التايوانية الاولى، وقد اشار الى ذلك فيما بعد في محاولة لتبرير نجاح تكتيك «حافة الهاوية(١)».

لقد أثار تجدد أزمة الجزر الصينية في عام ١٩٥٨ مشكلة حادة . وعلى ضوء النجاح السوفييتي في اطلاق الاقمار الصناعية ، فقد اعتقد الرئيس الاميركي ان الصين قد تتخذ اجراءا عسكريا ما انطلاقا من قناعتها بأن الولايات المتحدة الاميركية لن تمارس رد فعل قويا لخشيتها من الردع النووي السوفييتي. والاهم من ذلك ، يكمن في تفكير القادة الصينيين الذين اعتقدوا ايضا ان

---

(١) — انظر المرجع السابق — الصفحات ٤٦٤ — ٤٧١ .

(١) — جيمس شابلي « كيف استطاع دالاس تجنب الحرب ؟ » مجلة « لايف » بتاريخ ١٦ — كانون الثاني ١٩٥٦ — الصفحات ٧٠ — ٨٠ .

السوفييت سيستغلون الآن الثغرة الصاروخية ، اذا تبين لهم ان الاميركيين مترددون في قراراتهم . وقد ادعى الرئيس ايزنهاور فيما بعد انه بالرغم من عدم شكه في « التفوق الكلي » لبلاده عندما بدأ الصينيون حشد قواتهم العسكرية في شهر آب من عام ١٩٥٨ ، فان الاتحاد السوفييتي الذي كان قد طور فعلا وضعه الاستراتيجي ، لايمكن ان يقف متفرجا اذا اندلع صراع واسع النطاق بين امريكا والصين وبالتالي فانه ــ أي الرئيس ايزنهاور ــ كان يعتقد ذلك سيتحول حتما الى حرب عامة(١) .

وبالرغم من التزام كل من الرئيس ايزنهاور ووزير الخارجية دالاس باستخدام القوة العسكرية الاميركية عند الضرورة للدفاع عن جزيرة كيموي ضد الغزو الصيني ، أو لمنع الهجمات الجوية الصينية ضد تايوان والجزر ، فقد حاولا التخفيف من المخاطرة بالصراع المسلح مع تجنب الاوضاع التي يمكن ان تؤدي الى ضرورة استخدام السلاح النووي . وبالتأكيد فقد رد الرئيس على القصف المدفعي الثقيل والحصار الصيني لجزيرة كيموي بان أمر الاسطول السابع بالتحرك الى المنطقة وزاد الدفاع الجوي الاميركي في تايوان ، مع مراعاة عدم الصدام المباشر مع السفن الحربية الصينية أثناء المناورات التي كانت تنفذها السفن الاميركية الحربية التي تحمي القوافل التايوانية .

وبالرغم من الجهود الموجهة لاحتواء هذه الازمة على القيام باعمال عسكرية محدودة ، فان خيار استخدام السلاح النووي ظل بارزا في تفكير الادارة الاميركية . واعدت الخطط المحتملة للحرب النووية ، حيث تساءل بعض المسؤولين العسكريين عن امكانية تجنب الولايات المتحدة الاميركية الاستخدام المبكر للسلاح النووي ، فيما اذا وقعت صدامات عسكرية كبيرة ، طالما ان المخزون من الاسلحة التقليدية كان غير كاف في المنطقة . وبالاضافة الى ذلك، فقد أعلن الاتحاد السوفييتي لدى بدء الاضطرابات في الجزر الصينية ان اية ضربة نووية اميركية ضد الصين سيرد عليها بضربة سوفييتية نووية انتقامية

---

(١) ــ انظر الصفحات ٢٩٣ ــ ٢٩٥ من كتاب ايزنهاور « السلام المتأرجح » .

ضد الولايات المتحدة الاميركية(١) نفسها . وأراد الرئيس ايزنهاور . الذي كان يخشى آنذاك التصعيد ورد فعل الرأي العام الاميركي ــ ان يتجنب اتخاذ قراره عن استخدام السلاح النووي . وقد اعتقد كل من الرئيس ووزير الخارجية أنه اذا أمكن جعل الصينيين يعتقدون بعزم الولايات المتحدة الاميركية على استخدام الاسلحة النووية ردا على عدوانهم العسكري فقد يهدأ الوضع كما حدث في عام ١٩٥٥ (١) . وعموما فان نشر مدافع الهاوتزر القادرة على استخدام الذخيرة النووية في جزيرة كيموي ــ والذي استخدم بمثابة تهديد مقصود للصينيين ــ ذكر بكين بامكانية لجوء الولايات المتحدة الاميركية الى الاعمال النووية(٢) .

ومهما يكن من أمر فان أزمة الجزر الصينية الثانية لم تصل الى النقطة الحرجة التي تضطر الولايات المتحدة الاميركية معها لمواجهة قرار عملياتي عن استخدام الاسلحة النووية . واذا اتخذت الولايات المتحدة الاميركية موقفا صلبا ورفض الاتحاد السوفييتي ان يقدم الدعم الخاص الى بكين ، فقد لجأ الصينيون الى تجنب الاعمال التي تؤدي الى انتقام أميركي وقبلوا بالتالي وقف اطلاق النار . ولا نستطيع الآن ان نحكم فيما اذا كان الرئيس الاميركي سيستخدم الاسلحة النووية ، لو قررت الولايات المتحدة الاميركية مهاجمة المنشآت الصينية وبالمقابل فان وجهة نظر بكين عن سياسة الانتقام الكثيف ــ التي لم تستخدم كتهديد مباشر خلال الازمة ــ كانت تتمثل باعارتها الاهتمام الجدي بالرغم عن

---

(١) ــ أنظر جوناثان ت . هوي في « الازمات المتعددة : القوة البحرية والسياسات العالمية في العصر الصاروخي » الصفحة ٢٢٠ . ومن أجل مناقشة أوسع للدوافع السوفييتية الممكنة وتوقيت بيانات الكرملين ــ يمكن الرجوع الى : تانغ تسو في : التشويش على كيموي : ماو ، تيانغ و دالاس ، الدراسة العالمية رقم ٢ (عن أستراتيجية الصين الشيوعية ، جامعة اوتاه ــ ١٩٥٩) ، أليس الانجلي هسيه ومدرتون هالبرين في : الصين والانتشار النووي (مركز جامعة شيكاغو للدراسات السياسية ــ ١٩٦٦) .

(١) ــ انظر الصفحة ٦٩٢ من كتاب الرئيس دوايت ايزنهاور « السلام المتأرجح » .

(٢) ــ نشرت مدافع الهاوتزر بشكل مرئي في الجزيرة ، كما نشر الكثير عندئذ من امكانية استخدام القدرات النووية البحرية . أنظر جوناثان ت . هوي في كتابه . الازمات المتعددة الاطراف ــ الصفحات ١٦١ ــ ٢٨٢ .

استخفافها بالقوة النووية . أما حشد القوة العسكرية الاميركية في المنطقة، وما تبعه من انزال للقوات الاميركية في جزيرة كيموي ، قد جعل القادة الصينيين يأخذون بالحسبان التصميم الاميركي للدفاع عن الجزيرة . ومن الواضح ان احتمال استخدام الاسلحة النووية من قبل الولايات المتحدة الاميركية لم يكن العامل الهام الوحيد في القرار الصيني ، ولكن المخاطرة بالتدخل العسكري الاميركي التي كانت ستؤدي الى تصعيد نووي لعبت دورا أساسيا – حسب رأي المحللين العسكريين – في ردع بكين من القيام بخطوات عسكرية أكثر(١) .

اخطار برلين :

ماكادت أزمة كيموي تنتهي حتى بدأ تحد جديد لادارة الرئيس ايزنهاور في برلين ، التي تعتبر منطقة أكثر أهمية من مضائق تايوان بالنسبة للولايات المتحدة الاميركية . وكانت هذه الاهمية نابعة من كون التعامل مع الاتحاد السوفييتي في هذه الازمة يشكل خطورة أكبر ، وخاصة من حيث استخدام الاسلحة النووية .

وقد طلب خروتشيف ، في السابع والعشرين من شهر تشرين الثاني من عام ١٩٥٨ ، ان ينهي احتلال الحلفاء لبرلين خلال ستة اشهر . وقد خشي الرئيس ايزنهاور ووزير الخارجية دالاس ان يؤدي هذا الانذار الى صدام عسكري مسلح . وازداد الوضع سوءا عندما بدأ خروتشيف يتبجح بأسلحته النووية التي طالما ربطها مع آزمة برلين . وكان الاتحاد السوفييتي قد أنهى نشر وتوجيه صواريخه ذات الامداء المتوسطة ضد أوربا الغربية ، كما كان متوقعا ان يبدأ بنشر صواريخه العابرة للقارات خلال هذا العام . وبدا للولايات المتحدة الاميركية وحلفائها ان موسكو تحاول ان تستخدم صواريخها الفضائية ونجاحاتها في مجال الصواريخ الحربية كوسائل دبلوماسية . ومع ذلك فقد صمم الرئيس ايزنهاور على افهام الروس بأنهم لن يستطيعوا استغلال اقمارهم

---

(١) – انظر – على سبيل المثال : تسو في : التشويش على كيموي وهالبرين في : الصين والانتشار النووي .

الصناعية وان الولايات المتحدة الاميركيةوحلفاءها في الناتو لن ترهبهمالتهديدات الصاروخية(١) .

اعترف الرئيس ايزنهاور ، مع بداية أزمة برلين ، بتفوق الاتحاد السوفييتي في صناعة الصواريخ الامر الذي أعطاه بعض الميزات السياسية والعسكرية ، ولكنه أكد بنفس الوقت ان القدرات الاستراتيجية الاميركيةتعتبر كافية تماما للردع .

وعموما فقد اعترف الرئيس ايزنهاور أيضا باحتمال وقوع الحربالنووية نتيجة لتفاقم الازمة في برلين ، وأعلن أن هذه الحرب ستكلف بلاده عشرات الملايين من الضحايا البشرية . وبالاضافة الى ذلك فقد تحدث في مؤتمر صحفي معلنا ان استخدام الاسلحة النووية للدفاع عن برلين لن « يحرر شيئا » وسيؤدي الى احباط ذاتي(٢) . وهكذا فقد تصور الرئيس ايزنهاور الدمار الشامل في أوربا وفي برلين نفسها كنتيجة للحرب النووية ، وحتى لو حدث استخدام الاسلحة النووية بضربات تكتيكية ضد الاهداف العسكرية فان الحرب الاستراتيجية كانت — حسب رأي ايزنهاور ستقع حتما .

وقد قال الرئيس ايزنهاور يومئذ : لو اضطررنا للجوء الى السلاح في أزمة برلين لكانت قواتنا دمرت فيها وتحول الصراع المحلي الى حربعالمية(١). وقد حاول الرئيس ايزنهاور طوال الازمة ان يعطي خروتشيف مجالا المناورة ويسعى الى التخفيف من احتمال وقوع صراع عسكري كبير ، وتعامل مع الكرملين دبلوماسيا عبر محادثات بين وزيري خارجية الدولتين والاجتماع مع خروتشيف في كامب ديفيد ، كما وافق مكرها على ارسال القوافل الاميركيةعلى الاتوستراد كمؤشر على تصميم اميركا للدفاع عن برلين .

---

(١) — انظر الصفحتين ٣٣٨ — ٣٣٩ من كتاب الرئيس ايزنهاور « السلام المتأرجح » عن مناقشة المرحلة الاولى من أزمة برلين . اما وجهات نظر دالاس فهي مناقشة في كتاب دريموند وكوبلنتز « صراع على حافة الهاوية » الصفحتان ٢٠٨ — ٢٠٩ .

(٢) المؤتمر الصحفي للرئيس بتاريخ ١١ آذار ١٩٥٩ ، والاوراق العامة لرؤساء الولايات المتحدة الاميركية : ايزنهاور ١٩٥٩ (١٩٦٠) — الصفحة ٢٤٥ .

(١) انظر الصفحة ٣٣٦ من كتاب الرئيس ايزنهاور « السلام المتأرجح » .

بدا الرئيس ايزنهاور راغبا – أثناء تفتيشه عن السبل الناجعة لمنع الصدام المسلح في أزمة برلين واظهار المرونة في الحلول السياسية – في ممارسة حرب أعصاب من خروتشيف مفترضا ان القادة السوفييت سوف يتراجعون اذا ما اتخذت الولايات المتحدة الاميركية موقفا قويا واكدت استعدادها لتحمل الاخطار النووية . وفي السادس عشر من شهر آذار عام ١٩٥٩ اعلن الرئيس ايزنهاور في احدى خطبه ان القادة السوفييت كانوا جد حذرين من نتائج الحرب النووية العالمية وبالتالي فهم الآن مستعدون لوضع تقييدات عليها(٢).

وانهى الرئيس كلامه بالتأكيد على ان احتمال الحرب النووية يترجم الى تهديد وسيضطر الاتحاد السوفييتي للتراجع .

وبالاضافة الى ذلك ، فقد كرر الرئيس – كاشارة موجهة للاتحاد السوفييتي – بان اي نزاع مسلح قد يحمل في ذاته خطر التصعيد النووي معيدا الى الاذهان ما تأخذ به السياسة الاميركية من عدم اللجوء الى خوض حرب برية في أوربا ومؤكدا الخطط الرسمية الاميركية الهادفة الى خفض القوة البشرية(١) المستخدمة في القوات المسلحة .

واخيرا فقد شرح الرئيس في حديثه الموجه الى رجال الكرملين والى الشعب الاميركي أيضا – وبتفصيل دقيق – حجم الدمار الذي تستطيع القوات الاستراتيجية الاميركية ان تحدثه ، محاولا ان يقلل من أهمية التقدم السوفييتي في الصواريخ البالستيكية العابرة للقارات ICBM ومرة ثانية لانزال نجهل فيما اذا كان الرئيس ايزنهاور مستعدا فعلا للجوء الى الاسلحة النووية لو تطلب الموقف العسكري ذلك وقد قال الرئيس ايزنهاور فيما بعد واثناء مناقشة أزمة برلين مايلي :

---

(٢) تقرير للشعب الاميركي عبر الاذاعة والتلفزيون بتاريخ ١٦ آذار ١٩٥٩ . الاوراق العامة – عام ١٩٥٩ – الصفحة ٢٧٦ .

(١) أعلن الرئيس ايزنهاور في مؤتمره الصحفي بتاريخ الحادي عشر من شهر آذار عام ١٩٥٩، ان الولايات المتحدة الاميركية لم تكن تنوي خوض حرب برية في اوروبا . وشرح في كتابه « السلام المتأرجح » كيف مضى في اجراء تخفيضات مخططة في القوات التقليدية بالرغم عن الضغط المتصاعد بشأن برلين (الصفحة ٣٣٦) .

« ربما كنا نغامر بمصير الحضارة الانسانية مفترضـين ان السوفييت سيتراجعون عن الخط المميت . ومع ذلك فنحن لم نقامر لاننا كنا نعلم مسبقا نتيجة الرهان الخاسرة(١) » .

ثم ألغى الكرملين مهلة الاشهر الستة وقبل اقتراحا بعقد مؤتمر لوزراء خارجية البلدين . وبالرغم من العوامل المتعددة التي احاطت بالمشكلة ، فان توقيت القرار السوفييتي في التاسع عشر من شهر آذار لعام ١٩٥٩ ، يشير الى ان تلميحات الرئيس الاميركي الى الحرب النووية ، وارتباطها بالموقف الغربي الصلب ساهما الى حد ما في اقناع خروتشيف بضرورة انهاء الازمة(٢) ولكن هذه الازمة بقيت حيـة خـلال مابقي من عام ١٩٥٩ ، عندما استمـر القادة السوفييت في ممارسة استراتيجية الترويع السياسي غير المباشر ، عبر اللعب على مخاوف الغرب من الثغرة الصاروخية . ثم تصاعدت هذه الاستراتيجيـة الى مستوى مدهش من العنف في شهر حزيران مـن نفس العام عندما ربط خروتشيف الوضع الدبلوماسي الصعب في برلين مع التهديدات بأن الصواريخ السوفييتية سوف « تطير اوتوماتيكيا » اذا ما حاولت الولايات المتحدةالاميركية ان تدافع عن برلين بالقوة(١) .

وبعد ان اجتمع ايزنهاور وخروتشيف في كامب ديفيد في خريف عام١٩٥٩ واتفقا على عقد مؤتمر قمة رباعي في شهر ايار القادم،فقد زاد القائد السوفييتي من ادعاءاته عن قوة صواريخه العابرة للقارات ، الامر الذي بدا كمحاولة من قبل السوفييت لاقناع الآخرين بانه يفاوض من مركز قوة . ولكن خروتشيف مالبث ان أجهض مؤتمر القمة العتيد بسبب حادثة الطائرة الاميركية (يو-٢)(١)

---

(١) - أنظر المصدر السابق - الصفحة ٢٤٢ .

(٢) - انظر ارنولد هورليك وميرون روش في : القوة الاستراتيجية والسياسة الخارجيـة السوفيتية » (مطبعة جامعة شيكاغو - ١٩٦٦) الصفحات ١١٩ - ١٢٢ .

(١) افريل هاريمان في « مقابلتي المرعبة مع خروتشيف » مجلة لايف بتاريخ ١٣ تموز ١٩٥٩ الصفحة (٣٣) . جرت المقابلـة في نهاية شهر حزيران أثنـاء اجتماع وزراء خارجيـة الـدول الغربيـة في جنيف .

(١) لقد اسقطت الطائرة يو - ٢ التي كان يقودها الطيار الاميركي فرانسيس جاري باورز في شهر ايار من عام ١٩٦٠ على الاراضي السوفييتية .

التي اسقطت في الاتحاد السوفييتي بعد ان أضعفت وضع المساومة لديه عبر تحجيمها لقوته السياسية التي كان قد اكتسبها من دبلوماسية الفضاء ، مما اضطره لتخفيف الضغط على برلين . وما حدث بعد ذلك لم يكن متمثلا بان تجنب الرئيس ايزنهاور اتخاذ قرار عن الاسلحة النووية فحسب ، بل وفي عدم كونه مضطرا لمواجهة قضية تقديم التنازلات عن أزمة برلين على طاولة المفاوضات(٢) .

٢ ـ العقيدة والقوى الاستراتيجية :

تعود الملامح الاساسية للعلاقة الاستراتيجية الاميركية ـ السوفييتية الى أعوام ادارة ايزنهاور . وقد حدث تقدم تكنولوجي دراماتيكي في صناعة الاسلحة في كل من الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي بين عامي ١٩٥٣ و ١٩٦٠ ، وتم الانتقال فيهما من الترسانات الذرية والطيران المروحي والقاذفات النفاثة ذات الامداء المتوسطة الى القاذفات النفاثة ذات الامداء البعيدة والصواريخ الباليستيكية القادرة على حمل القنابل الحرارية ـ النووية . وعمليا فان الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات Icbm والصواريخ العابرة للقارات التي تطلق من الغواصات Slbm الموجودة حاليا او التي يتم تطويرها ليست سوى نماذج محسنة من الصواريخ التي كانت قد صممت في نهاية أعوام الخمسينات ، كما ان العديد من الطائرات القاذفة التي صنعت يومذاك لاتزال حتى اليوم في الخدمة الكاملة . وعندما تركت دارة الرئيس ايزنهاور البيت الابيض كانت العقائد الاستراتيجية التي تعكس الحذر من مضامين التكنولوجيات الحديثة للدفاع والردع والدبلوماسية قد بدأت تتبلور لتشكل السياسات الامنية للولايات المتحدة الاميركية .

من التفوق الى المأزق :

اعتقد البعض في الاشهر الاولى لادارة ايزنهاور ، ان الاتحاد السوفييتي لن يستطيع تحدي التفوق الاميركي في القنابل الذرية والاسلحة الحرارية ـ النووية

---

(٢) ـ انظر سيون براون في « أوجه القوة » الصفحات ١٥٤ ـ ١٥٦ ، و هورليك وراش في « القوة الاستراتيجية والسياسة الخارجية السوفييتية » الصفحتين ١٢٢ ـ ١٢٣ .

قبل مرور خمس سنوات على الاقل ، كما لن يستطيع أيضا الدخول في سباق معها في مجال وسائط ايصال هذه الاسلحة الى اهدافها . وكان تعداد الاسطول الجوي التابع للقيادة الاستراتيجية الجوية الاميركية والمؤلف من القاذفات النفاثة من نوع (ب ــ ٤٧) قد زاد عن (٥٠٠) طائرة ، حيث كان هـذا الاسطـول يستطيع الوصول الى الاهداف السوفييتية بعد اقلاعه من شبكـة القواعـد الجوية المنتشرة في عدة أماكن من العالم . وبالاضافة الى ذلـك فقد شكلـت حاملات الطائرات الاميركية تهديدا ذريا لكافة أراضي الاتحاد السوفييتي ، كما كان قد بدأ ظهور النماذج الاوليـة من الطائرات ذات الامداء القاريـة مـن النوع (ب ــ ٥٢) .

وبالمقابل فقد كانت القوة السوفييتية مؤلفة من بضع مئات من الطائرات ذات الامداء المتوسطة ، يمكن مقارنتها بالقاذفات الاميركية المروحية القديمة من نوع (ب ــ ٢٩) ، وبالتالي فلم يكن الاتحاد السوفييتي قادرا ان يهدد بها سوى اوروبا الغربية ، دون ان يستطيع الوصول بشكل مـن الاشكال الـى القـارة الاميركية(١) . وبالاضافة الى ذلك فقد كان حجم وقوة التفجير للترسانة الذرية السوفييتية أقل بكثير مما يتوفر في الولايات المتحدة الاميركية .

وسرعان ماتبدل الموقف الاستراتيجي بشكل مفاجيء عندما فجر الاتحاد السوفييتي قنبلته الهيدروجينية الاولى في شهر آب من عام ١٩٥٣ . ولم يكد يمر عام واحد بعد هذا التفجير حتى تحققت كافة شكـوك الولايات المتحـدة الاميركية حول قدرة الاتحاد السوفييتي في تطوير طيران متقدم ، اذ ظهرت النماذج الاولى من الطائرات النفاثة العابرة للقارات في العرض العسكري الذي اقيم في موسكو بمناسبة الاول من ايار عام ١٩٥٤ .

كان احد ردود الفعل الاميركية الواضحة متمثلا في التفتيش عن افضـل الطرق لوقاية الولايات المتحدة الاميركية من القوة النووية السوفييتية المتنامية .

---

(١) ــ كان يمكن لهذه الطائرات ان تصل الى الولايات المتحدة الاميركية ذهابا فقط . وبغية الاستزادة من المعلومات عن هذه القضية يمكن الرجوع الى ما صدر من مراجع عنها وعن قضايا السياسة النووية المختلفة ، وخاصة في كتاب كويستر « الدبلوماسية النووية » الصفحات ٨٩ــ١٣٩

وبالرغم عن بدء التساؤلات التي أثارتها الدراسات الرسمية وغير الرسمية عن امكانية انجاز اجراءات الوقاية الفعلية ضد الضربات النووية ، وحيث ترافقت هذه التساؤلات مع وصول ادارة ايزنهاور الى البيت الابيض ، فان القضية الاساسية المتمثلة بالتأكيد على السياسة الدفاعية او الهجومية لم تكن قد حلت بعد في الدوائر العسكرية والمدنية(١) التي تصنع فيها القرارات السياسية عادة . ونظرا لبناء دفاع جوي سوفييتي كثيف ، فقد بدا لبعض المنظرين العسكريين الاميركيين ، ان التقوية المماثلة لوسائط الدفاع الجوي الاميركية ستكون ناجحة للتقليل من تعرض الولايات المتحدة الاميركية للضربات النووية المعادية، بالاضافة الى تقوية عامل الاطمئنان النفسي لدى الشعب الاميركي . وقد رأى المخططون العسكريون والخبراء الاستراتيجيون والرئيس نفسه في النشر الدفاعي لوسائط الدفاع الجوي اداة فعالة للمحافظة على التفوق الاستراتيجي وعلى مصداقية السياسة الردعية في البلاد .

واستنادا الى هذه المنطلقات وغيرها فقد قررت ادارة الرئيس ايزنهاور ان توسع انظمة الدفاع الجوي في القارة الاميركية اعتبارا من بداية عام ١٩٥٤ ثم لم تلبث هذه الادارة الاميركية ان بدات خلال الاعوام القليلة التالية بنشر شبكة متكاملة من الصواريخ والطائرات المعترضة ، بالاضافة الى انشاء خط الانذار المبكر البعيد والبدء بتطوير نظام المراقبة والانذار الارضي نصف الاوتوماتيكي

ومهما يكن من أمر ، فان القرارات عن القوة ظلت تشكل نقطة التركيز في السياسة الاستراتيجية للادارة الاميركية عبر اعوام الخمسينات . وكما ذكرنا سابقا فان الاعتماد على قدرات الضربة النووية البعيدة المدى ظل في مركز الاهتمام بالنسبة لسياسة النظرة الجديدة التي اخذ بها الرئيس ايزنهاور ، والتي اعتمدت بدورها — وبشكل رئيسي — على القوة الجوية الاميركية . ولكن التأكيد على القوة الهجومية كان ينبع من الحذر والاقتناع الشديدين للرئيس

---

(١) — يمكن الرجوع — بالنسبة للتحليلات المبكرة لاستراتيجيات العصر النووي — الى كتابي « البقاء على قيد الحياة في العصر النووي » و « الدبلوماسية النووية » .

ومستشاريه بانه لايمكن أبدا تحقيق دفاع فعال ضد الهجمات النووية المعادية على الولايات المتحدة الاميركية سواء من الناحية التقنية او الاقتصادية . وقد تحدث انرئيس ايزنهاور بصراحة الى الشعب الاميركي – وبعد زمن قصير من التجربة الحرارية – النووية التي أجراها السوفييت – مؤكدا ان :

« امننا المادي الوحيد من نوعه والذي كان مضمونا في السابق اختفى الآن امام القاذفات المعادية ذات الامداء البعيدة وربما تحت تأثير قنبلة واحدة(١) » .

واذا لجأ الاتحاد السوفييتي الى الاستمرار في زيادة حجم وقدرات وسائط نقل الاسلحة النووية عبر القارات ، فان الرئيس ايزنهاور تحقق تماما من عدم التمكن من جعل بلاده غير معرضة للضربات المعادية(١). وقد عزز هذا الاستنتاج بدراسة مستفيضة عن امكانيات الدفاع الجوي الاميركي ، انجزتها اللجنة المعروفة بلجنة كيليان في أوائل عام ١٩٥٥(٢) . وما ان قاربت الفترة الرئاسية الثانية لايزنهاور من نهايتها حتى كان الاتحاد السوفييتي قد بدأ بالتحول من القاذفات الى الصواريخ ، الامر الذي جعل الردع عبر التهديد بالانتقام اكثر قبولا في أسس العقيدة الاستراتيجية الاميركية .

وحدث ماكان متوقعا،عندما لاقت فكرة محاولة شل القدرة الاستراتيجية السوفييتية المتنامية عبر ضربة « وقائية » بواسطة القيادة الجوية الاستراتيجية الاميركية ، ترحيبا وقبولا في الاوساط البيروقراطية الاميركية . وقد استبعدت هذه الفكرة بقوة من قبل كل من الرئيس ايزنهاور ووزير الخارجية دالاس،قبل ان تناقش في دوائر صنع القرارات السياسية . ففي تشرين الثاني من عام ١٩٥٤

---

(١) – كان ذلك في حديثه أمام الجمعية الوطنية لعضوات الكنيسة المتحدة في مؤتمرها السادس في اتلانتيك سيتي بولاية نيوجرسي في السادس من تشرين الاول عام ١٩٣٥ . انظر « الاوراق العامة لرؤساء الولايات المتحدة الاميركية » : دوايت ايزنهاور ١٩٥٣ (١٩٥٤) الصفحة ٦٣٥ .

(١) لو عدنا الى عام ١٩٥٠ لوجدنا ان دالاس كان قد توصل الى استنتاج مماثل أنظر دريموند وكوبلنتز في « صراع على حافة الهاوية » – الصفحتين ٢٣٥ – ٢٣٦ .

(٢) – تألفت لجنة كيليان من عدد من المهندسين والعلماء المميزين ، وكلفت من قبل مجلس الامن القومي باعادة دراسة برامج الاسلحة الاستراتيجية .

وبعد مرور عدة اشهر على صرف نظر الرئيس عن هذا الخيار ، أعلن وزير الخارجية دالاس ان « اية فكرة عن الحرب الوقائية يجب ان تستبعد كليا من وجهة نظر الولايات المتحدة الاميركية ومن اهتماماتها (١) » . وبدا مؤكدا ان العوامل الاخلاقية منعت القادة الاميركيين من أخذ اية امكانية للحرب الوقائية بعين الاعتبار ، وبالتالي فقد اعتبرت هذه الخطوة خارج السياسة الاميركية التقليدية التي تستثني الهجوم المفاجيء .

ولكن الاعتبارات العملية تركت تأثيرها بدون شك على القرار المتمثل بان الضربة المضادة للقوى Countfrlorce لن تستطيع ايضا ان تزيل من الوجود قدرة الانتقام السوفييتية بواسطة الاسلحة النووية . وحتى لو امكن تدمير الوسائط البعيدة المدى السوفييتية ، فان الولايات المتحدة الاميركية لن تكون على ثقة من قدرتها في منع الاتحاد السوفييتي من احداث الدمار المادي في اوروبا الغربية بواسطة قواته المزودة بالوسائط ذات الامداء المتوسطة .

وطالما ان الحماية الكاملة لم تكن ممكنة ، فقد بقيت الحرب الوقائية خارج البحث ، وبالتالي فان ادارة ايزنهاور اعارت انتباهها الى تقوية امكانيات وسائط ايصال الاسلحة النووية الاميركية الاستراتيجية الى اهدافها .

وقد قدر كل من الرئيس ايزنهاور ووزير الخارجية دالاس أهمية التفوق الاستراتيجي في دعم الالتزامات الاميركية واحتواء الاتحاد السوفييتي وتجاوز القوات التقليدية للمعسكر الشيوعي . أما البرنامج الدفاعي لسياسة النظرة الجديدة فقد اعتمد بشكل رئيسي على الطائرات من نوع ب ــ ٥٢ ذات الامداء البعيدة ، التي حلت في القوى الجوية الاستراتيجية الاميركية عوضا عن مثيلاتها من نوع ب ــ ٤٧ ذات الامداء المتوسطة . وكان تطوير الطائرات (ب ــ ٥٢) قد بدأ في عهد الرئيس ترومان ، ولكن ادارة ايزنهاور سمحت بالحصول على هذه الطائرات عبر قرارها المتخذ في تشرين الاول عام ١٩٥٣ ، اي بعد شهرين فقط من التجربة الحرارية ــ النووية السوفييتية الاولى .

---

(١) ــ انظر « نيويورك تايمز » الصادرة بتاريخ ١٠ تشرين الثاني ١٩٥٤ ، ويمكن ايضا الرجوع الى جورج لوي في كتابه « عصر الردع » (ليتل براون ــ ١٩٦٤)ــ الصفحة ٦٠ .

وقد حدد هذا التوقيت بالرغبة الاميركية التي اريد فيها التأكيد علـى المكسب الاستراتيجي الذي يؤمنه امتلاك هذه الطائرات .

الثغرة في القاذفات :

كان التقدم المدهش للاتحاد السوفييتي في امتلاك القنبلة الهيدروجينية، قد أثار الفرضية المتمثلة بقدرة الولايات المتحدة الاميركية في اعتماد سياسـة يمكن الركون اليها وعلى اساس الانتقام الكثيف . وبالاضافة الى ذلك ، فان ايجاد العقيدة الدفاعية لادارة ايزنهاور ، أصبح الآن موضع تساؤل ، بعدمـا اعتمد الاتحاد السوفييتي استراتيجية اسطول القاذفات ، التي ظهر بعضها في العرض العسكري في موسكو في شهر تموز من عام ١٩٥٥ بمناسبة يوم الطيران السوفييتي . وقد شرح ألن دالاس ، مدير وكالة المخابرات المركزية الاميركيـة آنذاك ، ان منظري المخابرات في منتصف اعوام الخمسينات لم يكن امامهم الا أن يقدروا حجم تناميالقاذفات السوفييتية على اساس معدلات الانتاج التـي كانت سائدة لديهم يومذاك ، وبالتالي ترجمة هذه الامكانية الى برامج فعلية(١).

وعموما فان التقديرات التي قدمتها وكالة المخابرات الاميركية كانت أكثر تفاؤلا من تلك التي قدمتها مخابرات القوى الجوية . وكنتيجة لذلك فانالناطق العسكري تنبأ بان الاتحاد السوفييتي ستكون له الافضلية في بناء هذه القاذفات البعيدة المدى بنسبة ٢ ـ ١ لصالحه في نهاية اعوام الخمسينات . لذلك فقد دعا اعضاء الكونغرس والصحفيون الرئيس ايزنهاور الى تسريع برنامج صنـع الطائرات من نوع ب ـ ٥٢ وبالتالي الى رفع مستوى القوة الجوية الاستراتيجية الاميركيـة .

لم يناقش مؤيدو زيادة حجم القوات الاستراتيجية الاميركية مسألة عدم خلق ثغرة لصالح السوفييت ، بل اصروا علـى ان تحتفظ الولايات المتحـدة الاميركية بوضع متفوق على الاتحاد السوفييتي . وقد خدم هذا الاصرار على

---

(١) ـ الن دالاس في « مهنة المخابرات » (هاربر و رأو ـ ١٩٦٣) الصفحتان١٦٢ـ١٦٣

تفوق القوى الجوية الاميركية بالدرجة الاولى وقدم قضية بارزة لصالح أعضاء الكونغرس الديموقراطيين في الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٥٦ .

وفي الواقع فان الدوافع السياسية والبيروقراطية اصبحت واضحة جدا خلال مناقشة لجنة الخدمات المسلحة التابعة لمجلس الشيوخ لمسألة القوى الجوية في ربيع عام ١٩٥٦(١) .

ولكن القائلين بضرورة قلق التفوق بالقوى الجوية كان لهم منطقهم المقنع ايضا . فقد اكدوا انه يجب تحقيق تفوق كبير في هذه القوى — ردا على تنامي القدرات النووية الاستراتيجية — بغية جعل الولايات المتحدة الاميركية قادرة على احداث تدمير مادي كبير في الاسلحة الاستراتيجية السوفييتية قبل اطلاقها، او تدمير هذه الاسلحة كليا اذا أمكن . وان الاخذ بالاستراتيجية المضادة للقوات سيحافظ على مصداقية سياسة الانتقام الكثيف — التي كانت قد طورت من قبل ادارة ايزنهاور نفسها — والتي بقيت تمثل تهديدا اميركيا باحتمال بدء الولايات المتحدة الاميركية في استخدام الاسلحة النووية ردا على عدوان غير نووي . وقد ادعي أيضا آنذاك ان القوى الاستراتيجية المتفوقة ستمكن الولايات المتحدة الاميركية من تحقيق « الغلبة » في تبادل الضربات الاستراتيجية ، وتدمر بالتالي القسم الاكبر من القوى النووية السوفييتية ، وتستطيع بما تبقى لديها من قوى — ان تملي الحلول التي تريدها . وتركت الادارة الاميركية نفسها — في هذه الحالة — عرضة للنقد برفضها الموافقة على زيادة حجم القوات المسلحة التقليدية ، عندما بدا ان الاتحاد السوفييتي قد يفقد الولايات المتحدة الاميركية ميزة التفوق في القوة الاستراتيجية .

ومهما يكن من أمر ، وبالرغم من الهجمات الشديدة على البرامج والسياسات الاستراتيجية الاميركية ، فان الرئيس حاول التمسك بالخطط الموضوعة لتطوير

---

(١) — يمكن الرجوع — بالنسبة لخلفية الثغرة في القاذفات والنقاشات حول القوة الجوية خلال عامي ١٩٥٥ — ١٩٥٦ الى كتاب لوي « عصر الردع » الصفحات ١٢١ — ١٤٣ وكولين س. جراي في « التنبؤ بالثغرة في الدفاع الاميركي : سلوك سباق التسلح في اعوام ايزنهاور » (اوربيس — ربيع ١٩٧٢ —) الصفحات ٢٥٧ — ٢٧٤ .

القاذفات الاستراتيجية من نوع (ب ــ ٥٢) ، ولكنه مالبث في النهاية ان وافق عندما اصبحت الضغوط الداخلية غير محتملة ــ علي زيادة معدل انتاج هــذه الطائرات ليصبح (٢٠) طائرة في الشهر ، وعلى توسيع مستويات نشرها . لقد رفض الرئيس الاميركي ايزنهاور القبول بعقيدة التفوق بالقوى الجوية لاسباب تعود الى السياسة الاستراتيجية الاميركية الجديدة التي كانت قد ظهرت لاول مرة في عام ١٩٥٥ ، ولاقت دعما رسميا في العام التالي ، وهي التي عرفت آنذاك باستراتيجية الاكتفاء Sufficiency Adequaey أو الكفاية(١)

استراتيجية الكفاية :

يجب ان يتم السباق ــ بموجب هذه السياسة ــ مع الاتحاد السوفييتي على مبدأ « سلاح بسلاح » . والمهم ان تؤخذ بعين الاعتبار الكفاية في قوةالردع الاميركية فقط . حيث يمكن تحقيقها بمختلف وسائط ايصال الاسلحة النووية بما فيها الطائرات المحمولة على حاملاتها ، والقاذفات ذات الامداء المتوسطة ومركبات الايصال العابرة للقارات . وبموجب هذا المستوى الردعي ، تظل الولايات المتحدة الاميركية في وضع استراتيجي قوي ، وتقف وجها لوجه امام الاتحاد السوفييتي ، حتى لو تمكن هذا الاخير من تحقيق ميزة ايجابيةلصالحه في الطيران البعيد المدى . وان الاخذ بعقيدة استراتيجية جديدة يعود ــ حسب راي أحد الخبراء ــ الى رفض الرئيس ايزنهاور الاخذ بمبدأ المحافظة على التفوق الاستراتيجي الاميركي كمتطلب دائم في السياسة الاستراتيجية الاميركية(١).

---

(١) ــ تحدث الرئيس ايزنهاور في مؤتمر صحفي عقد في الثاني من شهر آذار عام ١٩٥٥ عن استراتيجية مستقبلية عندما قال :

« اذا حصلت على مايكفي من نوع معين من السلاح » فقد يكون مهما « ان تحصل على كمية اضافية منه » (الاوراق العامة لرؤساء جمهوريات الولايات المتحدة الاميركية ــ ١٩٥٥ ــ الصفحة ٣٠٣). وكانت الخطوط العريضة الرسمية لسياسة « الكفاية » قد وضعت في وقت مبكر من عام ١٩٥٦، حيث ناقش الرئيس ايزنهاور مفهوم هذه السياسة في مؤتمر صحفي عقد في الرابع من ايار عام ١٩٥٦ (الاوراق العامة للرؤساء ــ ١٩٥٦ ــ الصفحات ٤٦٣ ــ ٤٦٥) . ونوقشت استراتيجية الكفاية في كتاب لوي « عصر الردع » الصفحة ١٢٨ ، وفي كتاب صموئيل ب . هانتيكتون « الدفاع العام : البرامج الاستراتيجية في السياسات الوطنية » (مطبعة جامعة كولومبيا ــ ١٩٦١) الصفحات ١٠٠ ــ ١٠٤ وكتاب جراي : « التنبؤ عن الثغرة في الدفاع الاميركي » .

(٢) ــ انظر الصفحة (١٠٠) من كتاب هانتيكتون » الدفاع العام » .

ناقش عدد كبير من الناطقين الرسميين ـ اثناء الجدل حول القوى الجوية ـ مفهوم الكفاية امام الرأي العام ، ودافعوا عن وجهة نظر الرئيس ايزنهاور ضد تهجمات أعضاء الكونفرس الديموقراطيين الذين اتهموا الادارة الاميركية بالتساهل في القدرات المضادة للقوة ، والاتجاه الى التخلف في مجال القاذفات ذات الامداء البعيدة . وقد شهد وزير الدفاع آنذاك السيد شارلز ويلسون ـ مثلا ـ ان « نوعية قوتنا الانتقامية تصبح الآن ذات اهمية تزيد عن حجمها » .

وقد أيد الاميرال رادفورد ، رئيس هيئة الاركان المشتركة هذه الشهادة(١) .

اما اقوى شهادة لهذه الاستراتيجية الجديدة فقد قدمت من قبل وزير القوى الجوية السيد دونالد أ . كوارلز ، في شهر شباط من عام ١٩٥٦ في حديثه الذي حمل عنوان « كم يكفينا من الوسائط الاستراتيجية ؟ » وقد ناقش كوارلز ـ الذي اختلف مع أغلب زملائه في القوى الجوية ـ قائلا ان المسؤولين الرسميين في الولايات المتحدة الاميركية يجب ان يقروا سياسة « الكفاية » بعد الوصول الى نقطة معينة في بناء القوة الجوية ويجب ان يعرفوا ان الدولة الاميركية لاتحتاج لاكثر من القوة القادرة على احداث مستويات محددة من الدمار للاتحاد السوفييتي(٢) .

وقد ابتعد كوارلز الى ابعد من حدود العقيدة الجوية التقليدية ، اذ لاحظ بان كلا من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الاميركية لن يستطيع ان يمنع الطرف الآخر من المحافظة على امكانية ايقاع دمار مأساوي في بلاده ، ثم انتقل الى شرح احتمال حدوث مثل هذا الوضع ، حتى مع وجود عدم تساو

---

(١) ـ المراجع الوثائقية لوزارة الدفاع الاميركي لعام ١٩٥٦ عن المناقشات امام اللجنةالفرعية المنبثقة عن لجنة الموازنة في مجلس النواب الاميركي ـ الكونفرس الرابع والثمانون ـ الجلسة الثانية ـ الصفحة ٩ .

(٢) ـ دونالد أ . كوارلز « كم يكفينا من الوسائط الاستراتيجية ؟ » وقد نشر الحديث في مجلة القوى الجوية ـ عدد ايلول ١٩٥٦ ـ الصفحة (٥١) .

كبير بين القوى الهجومية والدفاعية للطرفين المتضادين . ويمكن ان نلخص ملاحظات السيد كوارلز في الفكرة التالية :

« ان بناء القوى النووية في كل من الطرفين المتضادين يجعل الحرب الشاملة كارثة لايمكن التفكير بها بالنسبة للجانبين . ولا يمكن لاي جانب ان يامل بالهروب من الكارثة حتى لو استطاع ان يحقق هامشا ما من التفوق في الطائرات او في الوسائط الاخرى المعدة لايصال الاسلحة النووية الى اهدافها . وبعد نقطة معينة ، فان المشكلة تصبح خارج القوة النسبية » للجانبين المتضادين. ان كلا من الطرفين يمتلك القوة المطلقة وكل منهما معرض للتدمير بهذه القوة التي يتصرف بها الآخر(١) » .

بدا ان قرار تبني سياسة « الكفاية » كان نابعا من اهتمام الرئيس ايزنهاور بان التفوق يكلف غاليا جدا . ولقد اصبح واضحا ان الجهود المبذولة للمحافظة على قوات جوية اميركية متفوقة وعلى قدرة في توجيه ضربة مضادة للقوة ، تحتاج الى نفقات يمكن ان تصل الى ارقام مذهلة . وتشير بعض التقديرات الى ان الميزانية السنوية للقيادة الجوية الاستراتيجية الاميركية تصل الى ثلاثين مليار دولار في ظل هذه الاستراتيجية (٢) . ولكن اية زيادة في النفقات الاستراتيجية كانت ستهدد بايقاف خطط الادارة الاميركية الهادفة الى ابقاء المصروفات الدفاعية ضمن حدود مقبولة ، وتنسف المفهوم العام عن الاعتماد على القوة النووية كبديل اقتصادي فعال للقوى التقليدية الكبيرة ، وبالاضافة الى مسألة التكاليف ، فان الرئيس الاميركي ، وعددا كبيرا من العسكريين الرسميين في الولايات المتحدة الاميركية ، أصبحوا خاضعين لمأزق استراتيجي بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الاميركية كنتيجة لايمكن تجنبها للتكنولوجيا العسكرية .

ويجب التاكيد على ان رفض برنامج التفوق الواضح جعل ادارة الرئيس

---

(١) ـ انظر المرجع السابق ـ ألصفحة ٥٢ .

(٢) ـ تعزى هذه التقديرات الى مسؤولين كبار ومن ضمنهم الرئيس ايزنهاور نفسه ، كما جاء في مجلة نيوزويك الصادرة بتاريخ ٩ أيار ١٩٦٠ ـ الصفحة ٢٧ .

ايزنهاور ترفض ايضا الحد من الردع ، الامر الذي يتعارض مع استراتيجية الجيش والبحرية ، والتي تعتبر بدورها متعارضة بشكل دراماتيكي مع سياسة التفوق التي تأخذ بها القوى الجوية .

وقد ادعى مؤيدو الردع المحدود انه يجب توجيه القوى الاستراتيجية لردع الهجمات النووية السوفييتية فقط ، وانه لتحقيق هذا الهدف يكفي ان تمتلك الولايات المتحدة الاميركية قوة صغيرة قادرة على الوقوف بوجه الضربات السوفييتية وعلى احداث تدمير كبير في الضربة الانتقامية الجوابية . وقد أمليت رغبة القوى البحرية الاميركية في تفضيل هذه السياسة عبر التأكيد على أهمية القوى الموجودة في القواعد البحرية بما فيها حاملات الطائرات والانظمة الصاروخية من نوع البولاريس . أما الدوافع الموجودة لدى الجيش البري الاميركي . والتي تشاطره البحرية في جزء منها ـ فقد ارتبطت بالافتراض المتمثل بان القدرات التقليدية الاميركية يجب ان تتم تقويتها بشكل حاد في فترة الخمول النووي . ولكن الرئيس ايزنهاور ووزير الخارجية دالاس والاميرال رادفورد لم يظهروا استعدادهم لخفض القوى الاستراتيجية مقابل تأمين الموارد اللازمة لتحسين وتطوير القدرات غير النووية الاميركية . وعوضا عن ذلك ، فقد اختارت الادارة الاميركية سياسة « حافة الهاوية » التي تعتمد على التهديد بالتصعيد النووي لردع سلسلة طويلة من النزاعات . ولذا فقد بقيت الحاجة ماسة الى قوة استراتيجية قوية ، دون الاصرار على التفوق الكثيف .

يبدو ان الامر يتصف بالتناقض ولكن الرئيس ايزنهاور لم ير أي تناقض بين الاقرار بوجود حالة خمول نووية على المستوى الاستراتيجي وبين الالتزام بخطة دفاعية ذات توجه نووي حسب سياسة النظرة الجديدة . وحتى عندما قدم السيد كوارلز تحليله عن الردع والتدمير المتبادلين في الحرب النووية، فقد اكد أيضا على سياسة الانتقام الكثيف عبر الاعلان بأن « الامكانيات التي تجعل الحرب الشاملة فرضية غير مقبولة ، يمكن ان تجعل العدوان المحدود غير مقبول أيضا » ، كما اقترح ان تستخدم القوة النووية الكاملة ضد العدوان المحدود(١).

---

(١) ـ انظر الصفحة ٥٢ من مقال كوارلز « كم نحتاج من الوسائط الاستراتيجية ؟ » .

وهكذا أصبحت الادارة الاميركية،في نهاية الفترة الرئاسية الاولى لايزنهاور، تأخذ سياسة تتأرجح بين خياري التفوق الاستراتيجي والردع الادنى ، بينما بقيت تحافظ على السياسة الدفاعية ذات التوجه النووي في ظل النظرةالجديدة Newlook ولكن هذه الاستراتيجية لم تعكس الخيار العقائدي فحسب، بل كانت تمثل أيضا التسوية البيروقراطية بين اولئك الذين اعتبروا ان الولايات المتحدة الاميركية تملك قوة استراتيجية أكبر من اللازم ، وأولئك الذين اعتبروا العكس . اما مفهوم الادارة الاميركية عن الكفاية الاستراتيجية فكان نوعا من التخطيط الدقيق المسبق أكثر منه كعقيدة تحدد الحدود القصوى والدنيا لحجم وطابع القوة النووية الاميركية . ولكن اسلوب اقتراب الرئيس الاميركي ترك تأثيرا على التوجيه الاساسي لرد الفعل الاميركي على الثغرة التي حدثت في القاذفات في منتصف الخمسينات ، وبقي ثابتا نسبيا خلال الفترة الرئاسية الثانية ــ حيث شكل اطار القرارات عن الصواريخ الباليستيكية الاميركية وأثر على الرد الذي اتخذ تجاه الاقمار الصناعية والثغرة في القاذفات في نهاية أعوام الخمسينات .

الثغرة الصاروخية وتعرض القوات :

تركزت قضايا الاسلحة الاستراتيجية خلال الفترة الرئاسية الثانية لايزنهاور على الصواريخ أكثر منها على القاذفات ، وعكست جدالا حادا حول متطلبات الردع .

وبدات اشارات التحول الى سياسات استراتيجية جديدة تظهر عندما اخذت الولايات المتحدة الاميركية تراجع تقديراتها السابقة عن قدرات القاذفات الاستراتيجية السوفييتية في نهاية عام ١٩٥٦ وبداية عام ١٩٥٧ . وبالرغم من ان الاتحاد السوفييتي كان لايزال يمتلك اسطولا كبيرا من القاذفات متوسطة المدى ، فقد ادعي آنذاك بانه لن يستطيع ان يضع أكثر من بضع مئات من الطائرات العابرة للقارات من النوعين Bear و Bison . وفي الواقع فان الانقلاب المذهل في القوى النسبية اظهر بشكل لايقبل الشك بان الولايات المتحدة الاميركية سوف تحقق التفوق في هذه الفئة من الاسلحة خلال سنوات قلائل ،

بنتيجة تنفيذ برنامج صنع القاذفات الاستراتيجية من نوع (ب ــ ٥٢) ، الذي أعطي اشارة الضوء الاخضر . وقد كانت هــذه النظرة المتفائلــة عن الميزان الاميركي ــ السوفييتي في القاذفات الاستراتيجية تعزى الــى ما استطاعــت المخابرات الاميركية ان تجمعه من معلومات بواسطة تكنولوجيتها المتقدمة وخاصة الطائرة الاستطلاعية من نوع (يوــ٢) التي كانت تحلق فوق الاتحاد السوفييتي بانتظام منذ عام ١٩٥٦ . وقد كشفت الصور الفوتوغرافية المأخوذة للاتحــاد السوفييتي من ارتفاعات عاليــة عدم وجود نشر كبير للطائرات ذات الامداء البعيدة ، الامر الــذي عزز المؤشرات الاخرى الدالة علــى ان قادة الاتحــاد السوفييتي لم يقرروا الانتاج الكثيف لهذه القاذفات ، وبالتالــي فان ثغــرة القاذفات كانت لاتزال موجودة لصالح الولايات المتحدة الاميركية(١) .

حدث العكس في عام ١٩٥٧ ، عندما قدمت طائرات الاستطلاع من نوع (يو ــ ٢) معلومات غير مريحة عــن مواقــع اجراء التجارب الصاروخيــة للصواريخ العابرة للقارات . وقد كانت الادارة الاميركية تحاول منذ بدء تحليق الطائرات (يو ــ ٢) في اجواء الاتحاد السوفييتي الحصول على معلومات أكثر كمالا ووثوقا عن الجهود السوفييتية المبذولة في مجال الصواريخ الباليستيكية. واستطاع خبراء المخابرات الاميركيــة ان يحصلوا خــلال الاعوام الاولى مــن الخمسينات على معلومات غير مباشرة وغير مؤكدة ، تشير الى جهد سوفييتيفي تطوير الصواريخ الباليستيكية ذات الامداء البعيدة والقادرة على حملالرؤوس النووية . وقد أمكن بواسطة محطة للرادار مقامة في تركيــا كشف التجــارب السوفييتية على الصواريخ الباليستيكية ذات الامداء المتوسطة قبــل نهايــة عام ١٩٥٥ ، حيث كان متوقعا أيضا ان يبدأ نشر هذه الصواريخ وتوجيهها على اهدافها في اوروبا الغربية خلال وقت قصير . ولم يكد يمر عام واحد بعد ذلك التاريخ حتى كشفت أيضا التجارب السوفييتية علــى ما اعتقــد آنذاك بانه

(١) ــ انظر ألن دالاس في كتابه « مهنة الاستخبارات » الصفحات ١٥١ ــ ١٥٤ و جراي في « التنبؤ عن الثغرة والدفاع الاميركي » عن خلفية الطائرات (يو ــ ٢) وانتهاء الثغرة في القاذفات. وقد ناقش الرئيس ايزنهاور برنامج الاستطلاع بواسطة الطائرات (يو ــ ٢) في كتابه « الســلام المتأرجح » الصفحات ٥٤٢ ــ ٥٤٧ .

صواريخ باليستيكية عابرة للقارات . ومهما يكن من امر فقد حسم الامر في النهاية عندما استطاعت الطائـرة الاستطلاعيـة (يو ــ ٢) ان تأتي بصـور فوتوغرافية دراماتيكية عن المنشآت الخاصة باجراء التجارب علـى الصواريخ الباليستيكيـة العابرة للقـارات في كل من كابوستين‌يار و تويوراتان في ربيـع عام ١٩٥٧ ، مما جعل المسؤولين الرسميين الاميركيين يستنتجون بشكل قاطع ان الاتحاد السوفييتي يحقق تقدما سريعا في التطـوير الناجـح للصواريـخ الباليستيكية العابرة للقارات . واستنادا الى هـذه المعلومات وعلى الاطـلاق المتتابع لعدد من الصواريخ ذات الامداء البعيدة خلال صيف ذلك العام ، فقد فهم المسؤولون الاميركيون بأن الاتحاد السوفييتي قرر اعطاء الافضلية للصواريخ الاستراتيجية على القاذفات الاستراتيجية ذات الامداء البعيدة(١) .

الجهود الصاروخية :

أصبحت الولايات المتحدة الاميركية نفسها مشغولة ــ اعتبارا من منتصف عام ١٩٥٧ بتطوير انواع متعددة من الانظمة الصاروخية الاستراتيجية(٢) .

وعموما فلم تلق برامج تطوير الصواريخ اي اهتمام اميركي سواء في نهاية الاربعينات او في بداية الخمسينات . وبالرغم من العمل في تطوير بعض‌الصواريخ الباليستيكية ذات الامداء القصيرة ، والصواريخ المجنحة ، فلم تكن تبذل أية جهود لتطوير برامج الصواريخ الباليستيكية ذات الامداء البعيدة . ولعل‌ذلك يعود بالدرجة الاولى الى مجموعة من العوامل المشتركة كالتكنولوجيا المتعثرة، والخمول البيروقراطي ، وعدم التقدير الكافي لعقيدة الردع ، الامر الذي جعل

---

(١) ــ يمكن الرجوع ــ من أجل معلومات أكثر عن مهمـة (يو ــ ٢) في عام ١٩٥٧ والمهام الاستطلاعية العامـة خـلال الخمسينات الـى كتاب ج.كلاس « الخفراء السريون في الفضاء » (راندوم هاوس ــ ١٩٧١) .

(٢) ــ يمكن الرجوع ــ بالنسبة لتاريخ برامج الصواريخ الاستراتيجية الاميركية ــ الى كتاب ايجين ام « تاريخ تكنولوجيا الصواريـخ : مقالات عن الابحاث والتطوير والاستخدام » مطبعـة جامعة ولايـة واين ــ ١٩٦٤) و روبرت ل. بيري « القرارات عن الصواريخ الباليستكيـة » الصفحات ٦٧ ــ ٨٢٨ (المعهد الاميركي للعلوم الفضائية والفلكية » ١٩٦٧ . وهربرت يورك في « السباق نحو الفناء : وجهة نظر في سباق التسلح » (سيمون وشاستر ــ ١٩٧٠) .

الجهود توجه الى اعتماد سياسات استراتيجية تعتمد بدورها على قوة كبيرة من القاذفات .

وما ان دخل الرئيس ايزنهاور الى البيت الابيض ، حتى ساد شعور عام بضرورة الرد على النشاطات السوفييتية في حقول الصواريخ الباليستيكية ، وخاصة ذات الامداء البعيدة ، واعادة النظر بالبرامج والدراسات الهادفة الى تطوير الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات . ثم توصلت لجنة تقييم الصواريخ الاستراتيجية في مطلع عام ١٩٥٤ الى استنتاج عن التكنولوجيا الاميركية المتعلقة بالصواريخ الباليستيكية ، حيث أكدت القدرة على تطوير وضع هذه الصواريخ ، واقترحت اعطاء هذه القضية اقصى الاهمية .

واستنادا لاقتراح هذه اللجنة ، وللابحاث والدراسات التي انجزت في مؤسسة راند ، فقد عمدت القوى الجوية الى تسريع العمل في الصواريخ العابرة للقارات ذات الوقود السائل التي عرفت آنذاك بصواريخ « أطلس » ، وما لبث مجلس الامن القومي ان صدق رسميا على الاهمية الوطنية القصوى لهذا البرنامج .

اقترحت لجنة كيليان في مطلع عام ١٩٥٥ ، ان يتم العمل في الصواريخ ذات الامداء فوق المتوسطة ، بالتوازي مع العمل في الصواريخ ذات الامداء البعيدة. ومع نهاية ذلك العام ، كانت القوى الجوية قد بدأت بتطوير وضع صاروخ أكثر تقدما عرف آنذك بالصاروخ تايتان ، وصاروخ آخر من نوع ثور ، ليتم نشره في اوروبا الغربية . ودخل الجيش ايضا حقل الصواريخ الباليستيكية ، وبدأ بتطوير صاروخ ذي مدى فوق المتوسط ووقود سائل عرف بصاروخ جوبيتر، وكان معدا للاطلاق من متن سفينة حربية(١) . وعموما فقد اقترحت القوى البحرية آنذاك تطوير صاروخ ذي مدى فوق المتوسط ويعمل بالوقود الجاف ليصار الى استخدامه في الغواصات ، ولكن هذا الاقتراح لم ير النور الا في

---

(١) أنظر ميخائيل هـ . ارماكوست في ، سياسات تجديد الاسلحة : الجدل حول الصاروخين ثور وجوبيتر (مطبعة جامعة كولومبيا ــ ١٩٦٩) .

عام ١٩٥٦ ضمن البرنامج المعد لتطوير صواريخ البولاريس التي تطلق من الغواصات .

واخيرا فقد اجرت القوى الجوية الابحاث اللازمة لتطوير صواريخ تعمل بالوقود الجاف وتستطيع حمل الرؤوس النووية عبر القارات ، الامر الذي ادى الى الحصول على موافقة رسمية على برنامج صنع الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات من نوع مينوتمان في عام ١٩٥٨ .

كان الدافع وراء جهود تطوير الصواريخ الاميركية في الفترة من عام١٩٥٤ حتى منتصف عام ١٩٥٧ ، يكمن في الرغبة بمنع الاتحاد السوفييتي من تحقيق سبق في مجال الصواريخ الاستراتيجية . وبالرغم من ان ذلك لم يستند على حسابات عسكرية دقيقة ، فانه استطاع ان يعكس اهتمام الادارة الاميركية بالمحافظة على مصداقية الوضع الدفاعي الاميركي والالتزامات الامنية . وبالرغم من سياسة الاكتفاء التي انكرت ضرورة السباق مع الاتحاد السوفييتي في كافة فئات الاسلحة ، فان الرئيس ايزنهاور ، عرف ابعاد القوة السياسية التي تستطيع الصواريخ العابرة للقارة أن تضعها في ايدي القادة السوفييت ، ولم يكن راغبا في السماح للاتحاد السوفييتي باحتكار هذه التكنولوجيا الجديدة ، وبمرور الزمن فقد بدات الفوائد العسكرية للصواريخ الباليستيكية تمارس تأثيرها بدرجة أقوى على القرارات الاميركية من اعطاء الافضلية القصوى لهذه البرامج . وما لبث المحللون العسكريون والقادة المدنيون ان عرفوا بان أنظمة الصواريخ الباليستيكية تؤمن قدرة ردع يمكن الاعتماد عليها أكثر من القاذفات الاستراتيجية والصواريخ المجنحة ، وانها تستطيع النفاذ عبر الدفاعات السوفييتية وتكون أقل تعرضا للهجمات النووية(١) . وقد كانت هذه النقطة الاخيرة حرجة ، حيث ان مسألةنشر الاتحاد السوفييتيبصواريخه الباليستيكية لم تلفت الانتباه الى زيادة تعرض السكان الاميركيين الهجوم النووي فحسب ، بل القت الضوء الساطع على نوع آخر من التعرض ، يتمثل باحتمال تدمير

---

(١) لقد اكد الرئيس ايزنهاور بشكل خاص على برنامج البولاريس باعتباره يقدم امكانية انتقام غير معرضة للاصابة . انظر الصفحات ٤٥٦ ـ ٤٥٧ من كتابه « تفويض بالتغيير » .

القوى الاستراتيجية الاميركية نفسها بواسطة الضربة النووية السوفييتية الاولى .

وعموما فان تعرض انظمة ايصال الاسلحة النووية الى اهدافها وما يتصل بها من برامج الاسلحة الاستراتيجية لم يكن قضية جديدة . فقد اكدت الدراسات الاكاديمية والتقارير للحكومة — في نهاية الاربعينات وبداية الخمسينات — الى ان الردع يعني اكثر من تجميع عدد كبير من الاسلحة ، وان الردع الفعال يتطلب أنظمة استراتيجية قادرة على مقاومة الضربة المعادية الاولى مع الاحتفاظ بقدرة نفوذ كافية وقوة تدميرية تستطيع أحداث تدمير واسع النطاق في الانتقام من المعتدي . وقد قدمت مؤسسة راند بعد عام واحد من دخول الرئيس ايزنهاور الى البيت الابيض ، دراسة أكدت فيها ان المطارات الموجودة خارج الولايات المتحدة الاميركية والتابعة للقيادة الاستراتيجية الاميركية قد تصبح معرضة للضربات الجوية السوفييتية ، واقترحت ايضا ان تتحول القوى الجوية الاميركية الى الاستفادة من منشآت موجودة على الارض الاميركية ، بحيث تكون هذه المنشآت منتشرة ، ومجهزة بأنظمة انذار واستنفار جديدة(١) .

اما دراسة راند الثانية التي انتهت في عام ١٩٥٥ وأخذت بعين الاعتبار تطورات الصواريخ الباليستيكية في الاتحاد السوفييتي ، فقد قدمت تقييما أكثر أهمية للاستراتيجيات الناجمة عن ظهور هذه الوسائط الحديثة .

واشارت هذه الدراسة التحليلية الى انه اذا كانت الاجراءات المتخذة كافية لوقاية قوات الولايات المتحدة الاميركية من هجمات القاذفات السوفييتية، فقد لاتكون قادرة بالضرورة على وقاية هذه القوات من الهجمات الصاروخية . اما النشر السوفييتي للصواريخ الباليستيكية ذات الامداء المتوسطة وفوق المتوسطة،فقد شكلت تهديدا محسوسا ضد القواعد الجوية الاميركية الموجودة خارج الولايات المتحدة الاميركية والتي تتمركز فيها القاذفات من نوع(ب–٤٧) . وكان قلق

(١) — انظر جوزف كرافت من مؤسسة راند في : ترسانة الافكار — مجلة هاربر — تموز ١٩٦٠ — الصفحات ٧١ — ٧٣ ، حيث يلخص السيد كرافت هذه الدراسة الحرجة لمؤسسة راند — والتي قدمت في عام ١٩٥٣ ، ثم قدمت دراسة اخرى مماثلة في عام ١٩٥٥ أيضا .

القائمين بالدراسة ناجما بشكل رئيسي من مخاوفهم من امتلاك الاتحاد السوفييتي للصواريخ الباليستيكية ذات الامداء البعيدة ، الامر الذي يعرض للخطر حتى القاذفات الاستراتيجية الاميركية من نوع ب ـ ٥٢ المتمركزة في الولايات المتحدة الاميركية نفسها . واذ تأكد للمحللين ان خط الانذار المبكر البعيد لن يستطيع كشف الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات ICBM فقد قدروا حسابيا ان عددا صغيرا نسبيا من هذه الصواريخ سيكون قادرا على تدمير كافة قوى القاذفات الاميركية في هجوم مفاجيء ، اذا لم يعمد القادة الاميركيون الى تنفيذ برنامج واسع النطاق لجعل الرادع الاستراتيجي الاميركي اقل تعرضا عبر اخفاء وسائطه وجعلها متحركة وحمايتها بالتجهيز الهندسي القوي وباستخدام انظمة انذار عن الصواريخ الباليستيكية .

وباختصار يمكن القول انه حتى قبل اطلاق القمر الصناعي السوفييتي في تشرين الاول عام ١٩٥٧ الذي اضفى هالة دراماتيكية على الجهود السوفييتية في تطوير الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات ، وزاد بشكل حاد خطر تعرض القوات الاميركية ، فقد كان الرئيس ايزنهاور قد أعار الاهمية اللازمة لهذه القضية واوعز ببدء العمل في بعض المشاريع والبرامج التي هدفت الى تقليل هذه الخطورة .

وقد شملت هذه البرامج تطوير نظام الانذار الراداري المبكر عن الصواريخ الباليستيكية BMEWS واعمالا أخرى بغية الاقلال من خطورة التهديد لقاذفات القيادة الاستراتيجية الاميركية ، نذكر منها مثلا وسائط الاستنفار المتطورة والتقنيات المتقدمة في القواعد الجوية .

لقد انعكس الاهتمام بعدم التعرض في الجهود الهادفة الى تقليل تعرض قوات الصواريخ الباليستيكية التي كانت آنذاك قيد التشكيك . ونذكر على سبيل المثال ان القوى الجوية بدات في منتصف الخمسينات برامج تطوير منشآت اطلاق الصواريخ من نوع (أطلس) بجعلها محمية جيدا وتحت الارض (وباختصار جعلها مغطاة) ، بينما تقرر ايضا ان يتم توضع الصواريخ العابرة للقارات من نوع تايتان في صوامع (ملاجيء) من الاسمنت المسلح ، وقد ساعد

في ذلك استخدام الوقود الجاف في الصواريخ الحديثة من نوع مينوتمان. ولعل الاهم من كل ذلك ، ان الادارة الاميركية اعارت اهتماما خاصا الى برنامج الصواريخ البحرية من نوع البولاريس ، الذي كان (ولا يزال ؟ يهدف الى تزويد الولايات المتحدة الاميركية بقوة انتقام غير معرضة اطلاقا للهجمات المعادية. واعتبر برنامج البولاريس واسطة ردع فعالة جدا ولا تقارن مع انظمة الصواريخ المجنحة التي كانت موجودة آنذاك ، طالما انه يسمح باطلاق الصواريخ من تحت الماء ويعتمد على صواريخ باليستيكية لايوجد دفاع ضدها .

وكما ذكرنا سابقا ، فان الادارة الاميركية لم تفاجأ كليا باطلاق القمر الصناعي السوفييتي ، طالما ان معلومات الاستخبارات الاميركية كانت قد اشارت الى تقدم سوفييتي واضح في حقل الصواريخ .

واذا كان صحيحا ان الادعاءات السوفييتية المبكرة عن النجاح في برامج الصواريخ الباليستيكية ذات الامداء البعيدة لم تقابل بالتصديق في البداية ، فان الكشف الراداري الاميركي للتجارب السوفييتية على الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات في شهر آب من عام ١٩٥٧ ، جعل القيادة الاميركية تأخذ تبجحات خروتشيف ــ التي اطلقها قبل اطلاق القمر الصناعي السوفييتي بشهرين ــ بعين الاعتبار . وبالرغم من ذلك فقد مثل القمر الاصطناعي السوفييتي أكثر من نكسة نفسية لكل من الولايات المتحدة الاميركية وحلفائها، والقى ضوءا ساطعا على التكنولوجيا المتقدمة المستخدمة في الصواريخ السوفييتية ، وأشار أيضا الى ان الاتحاد السوفييتي قد يخطو بسرعة أكبر مما كان متوقعا له باتجاه تحقيق قدرات عملياتية في مجال الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات

اعيد النظر في تقديرات المخابرات الوطنية الاميركية التي كانت قد اعدت في نهاية عام ١٩٥٧ ، لتعكس النشاطات السوفييتية الحديثة في مجال الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات واطلاق القمر الصناعي السوفييتي . وكانت هذه التقديرات ــ التي اعتمدت على القدرات التقنية السوفييتية والطاقة الانتاجية لديهم ــ قد أوضحت ان الاتحاد السوفييتي سوف يستطيع نشر عدد قليل

من الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات ــ وربما حوالي عشرة صواريخ ـ في مطلع عام ١٩٥٩ ، كما انه سيكون قادرا على نشر حوالي مائة صاروخ آخر في عام ١٩٦٠ وخمسمائة صاروخ في عام ١٩٦١ (١) .

تقرير غايثر :

وبالرغم عن اعادة النظر بتقدير الجهود الصاروخية السوفييتية وفي الاثر السياسي لاطلاق القمر الصناعي السوفييتي ، فقد بدا الرئيس ايزنهاور راضيا عن خطوات وطابع البرامج الاستراتيجية الاميركية معتبرا اياها كافية لحراسة الامن الاميركي . ولكن دوران القمر الاصطناعي في مداره حول الارض خلق جدالا حول الثغرة الصاروخية ، التي مالبثت ان حولت البرامج الاستراتيجية الاميركية التي تقودها ادارة ايزنهاور الى قضية عامة بارزة ، حيث هوجمت خطط التسليح التي وضعها الرئيس الاميركي من قبل بعض الدوائر السياسية. وقد استمرت الثغرة الصاروخية عموما منذ اطلاق القمر الاصطناعي السوفييتي حتى نهاية الفترة الرئاسية الثانية لايزنهاور ، حيث تجاوز الجدال الذي أثارته ، ماكان قد وقع من قبل خلال الثغرة المتعلقة بالقاذفات ، سواء من حيث الشدة او الاهمية الدولية والتأثير على القرارات الاميركية حول الاسلحة الاستراتيجية(٢) .

ظهرت السلسلة الاولى من الانتقادات في تقرير سري للغاية بعنوان « الردع والبقاء على قيد الحياة في العصر النووي » وعرف آنذاك بتقرير غايثر، حيث قدم الى مجلس الامن القومي بتاريخ السابع من تشرين الثاني عام١٩٥٧، اي بعد شهر واحد من اطلاق القمر الاصطناعي السوفييتي . وبالرغم عن عدم كشف سرية هذا التقرير الا بعد خمسة عشر عاما من تاريخه ، الا ان محتوياته

(١) ــ يمكن الرجوع ــ بالنسبة للنقاش المفصل عن تقديرات الاستخبارات خلال هذه الفترة ــ الى روي ليك لايدر في « الجدال حول الثغرة الصاروخية » في مجلة العلوم السياسية الربعية العدد ٨٥ (كانون الاول ١٩٧٠) الصفحات ٦٠٠ ــ ٦١٥ .

(٢) ــ يمكن الرجوع ــ بالنسبة لدراسة اكثر تفهما لهذه القضية ــ الى ادغار بوتوم في« الثغرة الصاروخية » دراسة تشكل السياسة العسكرية والسياسية (مطبعة جامعة فيرليه ديكنسون ــ عام ١٩٧١) .

تسربت الى الصحافة بعد تقديمه الـى الرئيس ايزنهاور مباشرة ، واصبح بالتالي عنصرا هاما من عناصر الجدال العام .

كانت لجنة غايثر التي شكلت من خبراء مميزين غير حكوميين في ربيع عام ١٩٥٧ ، بمثابة جماعة استشارية مكلفة بدراسة مسألة وقاية السكان المدنيين من الهجمات النووية . ولكن مهمتها سرعان ماتوسعت لتشمل البحث عن القيمة الردعية لقوى الانتقام الاميركية ، بالاضافة الى مسائل اخرى اكثر تشعبا وذات علاقة بالبرامج الدفاعية الاميركية(١) .

وقد رسمت لجنة غايثر في تقريرها صورة قاتمة للوضع الدفاعي الاميركي في ظل ادارة ايزنهاور ، واقترحت زيادة فعالة في الانفاق على تحسين القدرات الدفاعية الاميركية ، والتي يجب ان تشمل تقوية القوات التقليدية وتوسيع برامج الدفاع المدني . ومهما يكن من امر فقد اعير انتباه خاص الى مسألة التعرض الخطر للقوات الاستراتيجية الاميركية ـ حيث جاءت هذه المسألة في مركز الاهتمام لتقرير اللجنة المذكورة بسبب الجدال الذي أثير حولها بعد اطلاق القمر الاصطناعي السوفييتي .

استنتجت لجنة غايثر ـ عبر اهتمامها الجدي بحالة الميزان النووي الاميركي ـ السوفييتي ومضامينه ـ بأن الاتحاد السوفييتي سيصبح قادرا قبل انتهاء عام ١٩٥٩ على القيام بهجوم نووي يستخدم فيه الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات الحاملة للرؤوس النووية من فئة الميغاطن ، بينما ستكون القيادة الجوية الاستراتيجية الاميركية معرضة كليا لهذه الهجمات اذا استمرت البرامج الحالية لديها على ماهي عليه(٢) .

وبغية الاقلال من خطر نشوء مثل هذا الوضع ، فقد اقترحت اللجنة المذكورة سلسلة من الاجراءات الهادفة الى تحسين سلامة القاذفات الاستراتيجية

---

(١) ـ انظر مورتون هالبرين في « لجنة غايثر والعملية السياسية » في مجلة « السياسات الدولية » عدد شهر نيسان لعام ١٩٦١ ـ الصفحات ٣٦٠ ـ ٣٨٤ .

(٢) ـ انظر جدول المصادر الامنية في اللجنة العلمية الاستشارية في الصفحة ١٤ من « الردع والبقاء على قيد الحياة في العصر النووي » (٧ تشرين الثاني ـ ١٩٥٧) .

الاميركية ، حيث شملت هذه الاجراءات جعل زمن رد الفعل قصيرا ما امكن، ونشر القواعد الجوية ووقاية قواعد القيادة الجوية الاستراتيجية عبر دفاع ايجابي وسلبي فعال ، ونشر شبكة الانذار عن الصواريخ الباليستيكية . وكان اغلب هذه الاجراءات معمولا به او مخططا ، ولكن اللجنة اعتبرت ان الاسراع في تنفيذها وبذل جهد أكبر في هذا المجال يشكلان ضرورة ماسة . وعموما فقد اعتقد بعض اعضاء هذه اللجنة ان الرئيس ايزنهاور ومستشاريه لم يقدروا تماما مبادىء الردع النووي ، وبالتالي فقد اعاروا اهتماما اكبر الى تطوير قدرة تدميرية كلية دون التركيز على المسألة الحرجة المتعلقة بقدرات الضربةالثانية. واكد التقرير ـ من ناحية ثانية ـ على تسريع برامج الصواريخ الاميركية وتحديد تواريخ عملياتية معينة لانجاز هذه البرامج ، بحيث يرتفع عدد الصواريخ الباليستيكية ذات الامداء فوق المتوسطة في خارج الولايات المتحدة الاميركية من (٦٠) الى (٢٤٠) صاروخا ، ويرتفع عدد الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات من النوعين « اطلس » و « تيتان » من (٨٠) الى (٦٠٠) صاروخا وبررت اللجنة هذه الزيادة في عدد الصواريخ بانها تعتبر ردا على القدرات السوفييتية المبكرة في مجال الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات ، وأكدت هذه اللجنة ـ بنفس الوقت ، على الحاجة الى الحصول على نظام البولاريس ذي السلامة العالية بأسرع مايمكن وعلى اقامة المواقع المحصنة للصواريخ التي تطلق من البر(١) .

أبدت لجنة غايثر اهتماما كبيرا بالميزان النووي الاميركي ـ السوفييتي. وكانت مسألة تعرض القوات الاميركية والوضع النسبي للقدرات الصاروخية الاستراتيجية الاميركية والسوفييتية قد طفت على المسرح السياسي الداخلي في الولايات المتحدة الاميركية اثر اطلاق القمر الاصطناعي السوفييتي ، وما اعلنه خروتشيف من بيانات مدوية عن الصواريخ السوفييتية والتقدم السوفييتي الذي لم يسبق له مثيل من قبل في هذا المجال . وقد اشارت التقديرات التي عزيت في عام ١٩٥٨ الى القوى الجوية بأن الاتحاد السوفييتي

---

(١) ـ انظر المرجع السابق ـ الصفحة

سيحقق قريبا السبق في مجال الصواريخ ذات الامداء البعيدة .

وقد اظهرت هذه التقديرات ـ التي كانت اكبر بكثير من تقديرات المصادر المسؤولة الاخرى ـ ان الاتحاد السوفييتي قد يمتلك حتى مائة صاروخ عابر للقارات قبل نهاية عام ١٩٥٩ ، و (٥٠٠) صاروخا حتى نهاية عام ١٩٦٠، وحتى (١٠٠٠) صاروخ حتى نهاية عام ١٩٦١ . واشير أيضا الى ان ماسينشر من صواريخ اميركية ـ حسب الخطط التي كان معمولا بها آنذاك ـ سيقل عن الصواريخ السوفييتية بمعدل (٦) مرات في تلك الفترة الحرجة من أوائل اعوام الستينات ، وقبل ان تغلق الثغرة الصاروخية . وأعار رجال الكونغرس والناطقون الاكاديميون اهمية كبيرة لهذه المسألة متهمين الادارة الاميركية باتباع سياسة ستؤدي حتما الى التخلف الاميركي في حقل الصواريخ ، والى زيادة احتمال قيام الاتحاد السوفييتي بضربة « قاضية » ضد القوات الاستراتيجية الاميركية . وقد دعا هؤلاء ـ عبر دعمهم لتقرير لجنة غايثر ـ الى تسريع برامج الصواريخ الاميركية وزيادة حجم القوات ، والتأكيد بشكل خاص على سلامة الاسلحة الاميركية اي على بقائها سالمة بعد الضربات المعادية .

واذ لم يستطع الرئيس ايزنهاور ان يتجاهل هذه الطلبات ، ونظرا لوقوعه تحت تأثير ضرورة اعادة النظر في الاحتياجات الاستراتيجية الاميركية بعد صدمة القمر الاصطناعي السوفييتي ، فقد طلب مخصصات اضافية بمبلغ يزيد عن مليار دولار في مطلع عام ١٩٥٨ لتسريع نشر طيران القيادة الجوية الاستراتيجية الاميركية ، مؤكدا على ضرورة انفاق الجزء الاكبر من هذه المخصصات على ضرورة جعل زمن استنفار قاذفات هذه القيادة الجوية الاستراتيجية في حدود (١٥) دقيقة فقط ، وعلى تسريع وتوسيع برامج الصواريخ الباليستيكية ذات الامداء البعيدة وفوق المتوسطة معا ، وعلى بدء انشاء نظام الانذار الراداري المبكر لهذه الصواريخ ، واعطاء أفضلية أكبر لمشروع البولاريس . وهكذا فقد رفض الرئيس ايزنهاور الاقتراحات التي كانت ستؤدي الى زيادات كبيرة في الانفاق الدفاعي الاميركي على القوات التقليدية، وغض النظر عن اقتراح آخر على تقوية الدفاع المدني ، وقبل اغلب توصيات

لجنة غايثر . وبالرغم عن ذلك ، فقد استمر خبراء خارجيون عديدون بمهاجمة السياسات الاستراتيجية للادارة الاميركية ، ثم وافق الكونفرس في صيف عام ١٩٥٨ ، وبمبادهته الخاصة على المخصصات الاضافية المطلوبة لبرامج الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات ولمشروع البولاريس .

تأثرت المعركة التالية بين الادارة الاميركية والكونفرس المسيطر عليه من قبل الديموقراطيين ، حول الثغرة الصاروخية ، بالسياسة الداخلية الاميركية، ولكن عددا كبيرا من اعضاء مجلس الشيوخ ذوي الخبرة في المسائل العسكرية عارض بشدة سياسة الرئيس الخاصة بالاسلحة الاستراتيجية . واتهم بعض اعضاء هذا المجلس الادارة الاميركية بتعريض الامن الاميركي للخطر برفضها تخصيص الموارد الضرورية للمحافظة على قوة ردع اميركية يمكن الوثوق بها ، وبتفتيشها عن « الامن الاقتصادي على حساب الامن العسكري(١) » . وقد وجهت هذه الاتهامات في مناقشات اللجنة الفرعية لمجلس الشيوخ في عام ١٩٥٨ .

ولم يكن مفاجئا ان يضطر قادة الادارة الاميركية آنذاك لشرح السياسة التي اخذوا بها والدفاع عنها ، تحت الضغط الناجم عن بروز القضايا الاستراتيجية واهتمام الراي العام الاميركي بها . وقد اكد الرئيس ايزنهاور نفسه في حديثه القاه في شهر تشرين الثاني من عام ١٩٥٧ ، بعد مرور زمن قصير على اطلاق القمر الصناعي السوفييتي ، على القدرات العسكريةللولايات المتحدة الاميركية وكونها اكثر من كافية لحماية البلاد وحلفاء امريكا . وقال الرئيس انه كان مقتنعا « بانه — وبالرغم عن احتمال تقدم الاتحاد السوفييتي في بعض انواع الصواريخ وفي بعض المناطق الخاصة — لايزال يوجد تفوق في

---

(١) — انظر بيان عضو مجلس الشيوخ جون — ف. كنيدي في سجل الكونفرس — المجلد ١٠٤ الجلسة الاولى للكونفرس الخامس والثمانين (١٩٥٨) الصفحة ١٧٥٧ .

(١) — الحديث الموجه عبر الاذاعة والتلفزيون الى الشعب الاميركي عن دور العلم في الامن القومي — ٧ تشرين الثاني ١٩٥٧ — الاوراق العامة لرؤساء الولايات المتحدة الاميركية ١٩٥٧ — الصفحة ٧٩٤ .

القوة العسكرية الشاملة للعالم الحر على مجموع الدول الشيوعية(١) » . وكان يكمن خلف هذا الحديث والبيانات المماثلة الاخرى ، اهتمام واضح للرئيس ايزنهاور ومستشاريه ، بأن اي نقص محسوس في الوضع النووي الاميركي قد يؤدي الى توسع واسع النطاق في البرامج الاستراتيجية ، والى درجة تصبح السيطرة معها على الانفاق الدفاعي صعبة او ربما غير ممكنة . وهكذا فقد كانت الاعتبارات المتعلقة بالميزانية ذات أهمية كبيرة في وضع برامج الادارة الاميركية خلال السنوات الاخيرة من رئاسة ايزنهاور . ومهما يكن من أمر فان كلا من الرئيس نفسه ووزير الدفاع الاميركي آنذاك السيد نيل ماك الروي ومسؤولين آخرين في الادارة الاميركية ، قاموا بتبرير سياساتهم الاستراتيجية على الاصعدة التقنية والعسكرية والعقائدية ، ردا على الانتقادات التي وجهت اليهم خلال الجدال عن الثغرة الصاروخية في عامي ١٩٥٨ و ١٩٥٩ .

وقد أنكر هؤلاء ماجاء في الانتقادات المذكورة عن ان أية ثغرة صاروخية ستؤدي في المستقبل الى « ثغرة ردعية » ، وانه حتى لو استطاع الاتحاد السوفييتي ان يحقق سبقا في الصواريخ الباليستيكية ، فان الترسانة الاستراتيجية الاميركية الكاملة والتي سوف تتألف من أكثر من (٦٠٠) قاذفة استراتيجية من نوع (ب ــ ٥٢) و (١٤٠٠ ؟ قاذفة أخرى من نوع (ب ــ ٤٧) في وقت متأخر من عام ١٩٥٩ ، والتي ضمت ايضا الطائرات الموجودة على حاملاتها والصواريخ المجنحة من النوعين ريغولوس وسنارك .

سوف تكون أكثر من كافية لردع الهجوم النووي المعادي . واشار الرئيس ايزنهاور الى ان قادة الكرملين ليسوا واثقين من القيام بضربة اولى ناجحة مضادة للقوة Counterforce ، بسبب الصعوبة في تنفيذ هجوم منسق ضد كافة القوات الاميركية وبسبب الشكوك حول فعالية الصواريخ السوفييتية ايضا . واضاف الرئيس المذكور انه حتىلو استطاع الهجوم المفاجيءالسوفييتي على القواعد الاميركية ان يخفف من قدرة الضربة الاميركية ، فان مايتبقى من

القاذفات الاميركيــة سيتوجه فورا لينفذ ــ وبشكــل كاف تماما ــ الضربــة الانتقامية(١) .

قدم وزير الدفاع الاميركي آنذاك السيد نيل ماك الروي شهــادة في الكونغرس يدعم فيها برامج الرئيس ايزنهاور مشيرا الى انه ليس في نيةالولايات المتحدة الاميركية ولا في سياسة الادارة الاميركية ان تحاول الدخول في سباق مع الاتحاد السوفييتي على اساس « صاروخ بصاروخ » مــن فئة الصواريــخ الباليستيكية العابرة للقــارات ، ومناقشــا اهتمام وتصميم الولايات المتحدة الاميركية المتمثلين بالاعتماد على قدراتها المتنوعة في أيصال الاسلحة النوويةالى أهدافها وعلى صيانة القوة الردعية لديها (٢) .

كان هذا التعليل مماثلا لما جاء في الدفاع عن سياسة الكفايــة ــ التــي استخدمت من قبل ادارة ايزنهاور ــ لاحتواء الضغوط الهادفة الى توسيــع البرامج الاستراتيجية الاميركية ، عندما قفزت ثغرة القاذفات الى مسرحالاحداث في منتصف الخمسينات .

واكدت الادارة الاميركية على مسألة ثانية ؛ اعتبرت ثانوية وذات أهمية بنفس الوقت ، وتمتلك هذه المسألة في التقدم الذي يتم فعلا في تطوير القدرات الصاروخية الاميركية . وما لبث الوضع الاميركي أن ازداد قوة سواء منالناحية النفسية او التكنولوجية ، عندما أطلق القمر الصناعــي الاميركــي الاول في ٣١ كانون الثاني من عام ١٩٥٨ ، أي بعد بضعة اشهر فقط من اطلاق الاتحاد السوفييتي لقمره الصناعي الاول . ومهما يكن من أمر ، فان الرئيس ايزنهاور نوه بالبرامج الصاروخية العسكرية التي كانت تنفذ قبل اطلاق القمر الصناعي الاميركي الاول ، مؤكــدا ان التقــدم فيها سار بأقصى سرعــة سمحــت بها التكنــولوجيا ، ومدعيا بأن التمويل الاضــافي لهــذه البرامــج لم يكــن دائما ممكنا(٣) .

---

(١) ــ « الرسالة السنوية الموجهة الى الكونغرس عن حالة الاتحاد الاميركي ــ في التاسع من شهر كانون الثاني عام ١٩٥٨ » الاوراق العامة لرؤساء الولايات المتحدة الاميركية : دوايت . . ايزنهاور ١٩٥٨ (صادرة عام ١٩٥٩) الصفحة ٤ .

(٢) ــ انظر صحيفة نيويورك تايمز ــ الصادرة بتاريخ ٣٠ كانون ألثاني عام ١٩٥٩

(٣)ــ انظر الصفحة ٢٠٨ من كتاب الرئيس ايزنهاور « السلام المتأرجح » .

اشار الرئيس ايزنهاور الى ان الصواريخ الاميركية ذات الامداء فوق المتوسطة ، ستتمركز في مواضعها المحددة في اوروبا الغربية قبل نهاية عام ١٩٥٨ وانها تستطيع الوصول الى اهدافها في الاتحاد السوفييتي ، وبالتالي فانها ستواجه الصواريخ السوفييتية حتى تصبح الصواريخ الباليستيكية الاميركية العابرة للقارات متوفرة . اما البرنامجان المتوازيان للصواريخ من نوعي «ثور» و « جوبيتر » ذات الامداء فوق المتوسطة ، واللذان عرفا بسهولة تعرضهما للهجوم المفاجيء ، فقد تم تبريرهما على أساس ما سيقدمانه من خدمة ودعم للردع الاميركي وللاهداف الدبلوماسية الاميركية ، وعلى الاقل خلال الفترة التي تصبح بعدها الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات متوفرة . أما بالنسبة للصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات ، عموما فقد أكد المسؤولون في الادارة الاميركية على التقدم في مشروع البولاريس البحري وعلى برامج القوى الجوية المعدة لتطوير الصواريخ العابرة للقارات ، وناقشوا أيضا ضرورة السير في مشروع البولاريس البحري وعلى برامج القوى الجوية المعدة لتطوير الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات القساة ، وناقشوا أيضا ضرورة السير قدما بتطوير نظام اطلس الناعم(١) . وذلك على اساس اضافة عامل معقد آخر على تنفيذ الهجوم السوفييتي المتمثل بالضربة الاولى ، وعلى مايمكن تحقيقه من فوائد ناجمة عن الانجاز المبكر لنظام الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات من قبل الولايات المتحدة الاميركية .

واخيرا فقد لاحظ الناطقون باسم الادارة الاميركية ان نجاح الاتحاد السوفييتي في اطلاق القمر الصناعي وتجارب اطلاق الصواريخ ، لايعني بالضرورة ان الكرملين كان على وشك ان ينشر قوة فعالة من الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات (ICBM)

ومهما يكن من أمر فانه حتى لو حقق الاتحاد السوفييتي سبقا كميا في هذه الصواريخ ، فان الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات الاميركية تظل

---

(١) ــ يعني هذا التطوير ان يتحول هذا النظام الناعم Soft الى نظام مقسى Hard وبالتالي فان درجة تعرضه للتدمير تصبح اقل بكثير . « المترجم »

اكثر فعالية في نهاية الامر . وقد أدت التجارب الاولى المنفذة بنجاح على الصاروخ الباليستيكي العابر للقارات من نوع اطلس في شهر تشرين الثاني من عام ١٩٥٨ ، الى زيادة الثقة في الجانب الاميركي بانه سيكون قادرا على الوصول الى وضع صاروخي يمكن الوثوق به والاعتماد عليه ، عاملا بذلك على أضعاف التأثير المعادي لاية ثغرة محتملة .

التقديرات الصاروخية :

ماكادت الادارة الاميركية تذهب بعيدا في دفاعها عن سياساتها الاستراتيجية، حتى بدأت تنخفض الافتراضات الرسمية على المستويات التي بلغها الاتحاد السوفييتي في امتلاكه للصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات ، وخاصة عندما نفت المخابرات الاميركية تقديراتها السابقة ، مؤكدة ان الاتحاد السوفييتي قد لايكون مهتما بالانتاج الكثيف لهذه الصواريخ .

ومع ذلك فقد ظل النقاد يشككون في سياسة الادارة الاميركية ، كما بقيت تقديرات القوى الجوية الاميركية عن حجم الصواريخ السوفييتية عالية . وبالرغم من التقديرات المنخفضة ، فقد اعترف الناطقون الرسميون بان الاتحاد السوفييتي سيكون لديه عدد من الصواريخ العابرة للقارات في أوائل الستينات، يزيد بمعدل ثلاث مرات عما سيكون لدى الولايات المتحدة الاميركية منها . ولكن هذه التقديرات ما لبثت ان انخفضت بشكل حاد في عام ١٩٦٠ ، حيث اشار وزير الدفاع الاميركي الجديد آنذاك السيد توماس غيتز ، الى ان الاتحاد السوفييتي سوف يكون له « تفوقا عدديا معتدلا » في الصواريخ الاستراتيجية خلال الاعوام الثلاثة التالية(١) .

وقد برر غيتز هذه المعطيات بالاشارة الى نوع جديد من المخابرات ، استطاعت الولايات المتحدة الاميركية بواسطته ان تقدر المخزون السوفييتي من

(١) ـ وثائق وزارة الدفاع لعام ١٩٦١ ـ المناقشات امام اللجنة الفرعية لمجلس النواب عن الخدمات المسلحة ـ الكونغرس السادس والثمانون ـ الجلسة الثانية ١٩٦٠ ـ الصفحة ٤ من الجزء الاول . كان وزير الدفاع نيل ماك الروي قد قدر ـ في حديثه امام اللجنة المذكورة اعلاه . التفوق بمعدل (٣ ـ ١) لصالح الاتحاد السوفييتي ، ولكن التقارير لم تنف هذا التقدير فيما بعد . يمكن الرجوع ايضا الى بوتوم في كتابه عن « ثغرة الصواريخ » بشأن هذه المناقشات .

الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات ، وان تتوقع معدلات نشر هذه الصواريخ على اساس البرامج السوفييتية المحتملة وليس على مايستطيع الاتحاد السوفييتي ان ينجزه اذا استخدم امكانياته القصوى في انتاج الصواريخ.

رفض وزير الدفاع غيتز ان يوضح ملاحظاته او يلقي ضوءا على هذا النوع الجديد من المخابرات ، لاسباب أمنية ، الامر الذي جعل رجال الكونغرس الاميركي يتهمون الادارة الاميركية باللعب السياسي في هذه التقديرات، وخاصة ان ذلك العام كان عام انتخابات .

وقد كان وزير الدفاع يشير الى فشل الطائرات (يو ــ ٢) في كشف أماكن انتشار مواقع الصواريخ الباليستيكية خلال عامي ١٩٥٨ و ١٩٥٩ . وبالرغم من ان الاتحاد السوفييتي كان ينشر قوة كبيرة من الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات وذات الامداء فوق المتوسطة IM/MRBMS وكان مستمرا في اجراء التجارب عليها ، فان عدم توفر المعلومات الايجابية عن الانتاج الكثيف والجهود البناءة ، جعل قادة الادارة الاميركية يستنتجون بان موسكو قد توقفت عن التحرك بخطوات سريعة في برامج الصواريخ العابرة للقارات وان التخطيط المستقبلي للقوة الاميركية يمكن ان يعتمد عندئذ على افتراضات وتقديرات أقل تشاؤما .

وبالمقابل فان ثمة تساؤلات عما اذا كانت المعلومات التي استطاعت الطائرة (يوم ــ ٢) الحصول عليها موضع ثقة كاملة ، ويمكن الاعتماد عليها في الوصول الى مثل هذه الاستنتاجات . ولا بد ان نذكر بان أوساط المخابرات الاميركية نفسها لم تكن موافقة بشكل جدي على ان المعلومات التي تحصل عليها هذه الطائرة تعتبر تقديرات موثوقة عن برامج الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات السوفييتية .

قرر الرئيس ايزنهاور ــ بعد حادث الطائرة (يو ــ ٢) في شهر أيار من عام ١٩٦٠ ، ان ينهي برنامج التحليق الجوي فوق الاتحاد السوفييتي، لاسباب يعود بعضها الى وجود الصواريخ السوفييتية من نوع أرض ــ جو .

وكانت آخر المعلومات التي حصلت عليها الطائرة (يو ــ ٢) عن الاتحاد

السوفييتي تعود الى المهمة السابقة التي نفذتها في شهر نيسان من نفس العام، حيث كانت تشير الى عدم نشر الصواريخ السوفييتية على نطاق واسع ، وذلك بالرغم من ان الاتحاد السوفييتي كان قد بدأ في ذلك الوقت في بناء عدد صغير من المواقع العملياتية للصواريخ البالستيكية العابرة للقارات في مناطق لم تكن مغطاة بالاستطلاع الجوي الاميركي المنفذ بواسطة هذه الطائرة(١) .

كانت الولايات المتحدة الاميركية تعمل في برنامج نشيط لتطوير قدرتها على التحليق فوق أراضي الاتحاد السوفييتي مستخدمة اقمارا صناعية للاستطلاع عندما وقع حادث الطائرة (يو ـ ٢) ، وعموما فان هذا النظام الحديث للاستطلاع لم يصبح جاهزا حتى عام ١٩٦١ . وبالتالي فقد فقدت ادارة ايزنهاور خلال هذه الفترة التي امتدت لمدة ثمانية اشهر ، امكانيتها لمراقبة الجهود الصاروخية في الاتحاد السوفييتي عبر التصوير الجوي . وبالمقابل فقد استطاعت الولايات المتحدة الاميركية ان تحقق تقدما محسوسا في برامجها الصاروخية الخاصة خلال عام ١٩٦٠ الامر الذي أضعف احتمال توسع الثغرة الصاروخية بالرغم مما استطاع الاتحاد السوفييتي ان يحققه من تقدم في هذا المجال . وبالاضافة الى نشر الصواريخ ذات الامداء فوق المتوسطة من نوعي « ثور » و « جوبيتر » في أوربا ، فقد استطاعت اميركا ايضا ان تقيم قاعدة عسكرية لسرب من الصواريخ البالستيكية العابرة للقارات من نوع اطلس في شهر آب من عام ١٩٦٠ . وفي نهاية عام ١٩٦٠! تمكنت الولايات المتحدةالاميركية من اجراء تجربة طيران ناجحة على الصاروخ الباليستيكي العابر للقارات من نوع « تيتان » كما ان برنامج تطوير الصاروخ من نوع « منيوتمان » كان يتقدم بأسرع مما خطط له وأمكن حتى ذلك الوقت انزال غواصتين من نوع بولاريس الى البحر . يمكن ان نلاحظ ، مع نجاح برامج « البولاريس » و « المينوتمان » ان ادارة ايزنهاور قررت التركيز على أنظمة الجيل الثاني من الصواريخ محددة انتاج الجيل الاول منها ببضع مئات فقط . كان الدافع الى هذا القرار يكمن في الرغبة بتجنب النفقات اللازمة لصنع عدد كبير من الصواريخ الباهظة

(١) ـ انظر الصفحة ٥٠ من كتاب كلاس « الخفراء السريون في الفضاء » .

الثمن من نوعي « أطلس » و « تيتان » وبكون أنظمة الصواريـخ ذات الوقود الجاف أكثر فعالية وقدرة على البقاء من الانظمة ذات الوقود السائل .

بالرغم من الدليل القاطع على تحسن الوضع الاستراتيجي للولايات المتحدة الاميركية ومن الانخفاض الكبير في احتمالات الهجوم السوفييتي المفاجيء ، فان الثغرة الصاروخية بقيت قضية ملحة أثناء الحملة الرئاسيـة للانتخابات في عام ١٩٦٠ . ونذكر على سبيل المثال ان المرشح الديمقراطي جون كنيدي القى ضوءا ساطعا على فشل التجارب الصاروخية الاميركيـة ، وادعى بان الثغرة الصاروخية تزداد اتساعا(١) . طلب الرئيس ايزنهاور في دفاعه عن الميزانية للعام المالي ١٩٦١ ، وردا على الضغوط السياسية الداخلية ، ان تخصص نفقات اضافية لبرامج الصواريخ التي كان الكونغرس قد صدق عليها . أنهى الرئيس ايزنهاور فترة رئاسته الثانية وهو على قناعة بأن ادارته تركت الولايات المتحدة الاميركية في وضع استراتيجي قوي .

وقد ذكر في رسالته عن حالة الاتحاد الاميركي التي وجهها الـى الشعب الاميركي بان الثغرة الصاروخية لم تكن في السنوات السابقة سوى وهم ، حيث بدت دائما بنفس الحجم(٢) .

اثبت الرئيس ايزنهاور صحة ماقاله حيث لم يكن لدى الاتحاد السوفييتي حتى نهاية عام ١٩٦٠ سوى ٣٥ صاروخا باليستيكيا عابرا للقارات، بينما كانت الولايات المتحدة الاميركية قد نشرت حتى ذلك الوقت (٣٢) صاروخا من نوع « بولاريس » و (٩) صواريخ ذات أمداء بعيدة من نوع « أطلس » ، ولعل الاهم من ذلك كان يكمن في الاستمرار ببرامج الانتاج والبناء الكثيفين في الولايـات المتحدة الاميركية ، الامر الذي كان سيحقق ثغرة صاروخية لصالح الولايـات المتحدة الاميركية . كانت الخطط الدفاعية التي سلكتها ادارة ايزنهاور تدعو

---

(١) ـ انظر الصفحة ٥٤ من المرجع السابق .

(٢) ـ الرسالة السنوية الى الكونغرس عن حالة الاتحاد بتاريخ ١٢ كانون الثاني ١٩٦١ . « الاوراق العامـة لرؤسـاء الولايات المتحدة الاميركيـة : الرئيس ايزنهاور ١٩٦٠ ـ ١٩٦١ » (صادرة عام ١٩٦١) الصفحة ٩١٩ .

لصنع ونشر (٢٥٠) صاروخا باليستيكيا عابرا للقارات من النوعين«أطلس» و « تيتان » قبل نهاية عام ١٩٦٢ . وبالاضافة الى ذلك كانت هذه الخطط قد أعطت الضوء الاخضر لانتاج (٤٥٠) صاروخا عابرا للقارات من نوع«مينوتمان» و (١٩) غواصة بولاريس . فاذا جمعنا الى ذلك القوة السابقة المؤلفة من أكثر من (٦٠٠) طائرة (ب ــ ٥٢) وحوالي (١٤٠٠) طائرة (ب ــ ٤٧) يصبح الوضع الاستراتيجي النسبي للولايات المتحدة الاميركية متفوقا الى حد كبير ، مع دخولها لعقد الستينات .

٣ ــ السياسة الاستراتيجية السوفييتية :

كانت السياسة النووية لادارة ايزنهاور قد اعتمدت لمواجهة ماكان يعتقد بأنه تهديد استراتيجي سوفييتي . ولكن القرارات المبكرة عن السياسة والقوة الاميركيتين ، تركت تأثيرا على تطور السياسة الاستراتيجية السوفييتية التي مالبثت بدورها ان أحدثت تأثيرا على القرارات اللاحقة للولايات المتحدةالاميركية وعلى سباق التسلح النووي أيضا .

كان ثمة شك قليل في ان قادة الاتحاد السوفييتي يخشون سياسةالانتقام الكثيف التي اعتمدتها الادارة الاميركية ، والتي كانت تهدد بضربة نووية اولى ضد الاتحاد السوفييتي ، اذا ما فكر هذا الاخير بتنفيذ عدوان جدي ضد الولايات المتحدة الاميركية او حلفائها . ثم اثار الاعلان عن الضربة الاميركية النووية الاولى المضادة للقوة مخاوف القادة السوفييت أكثر فأكثر . وفي عام ١٩٥٤ أعرب وزير الدفاع السوفييتي عن حذره ضد خطر الهجوم النووي الاميركي المفاجيء عبر سلسلة من البيانات العامة(١) . ولاحظ السيد خروتشيف

---

(١) ــ صحيفة الازفستيا بتاريخ ٢٢ تموز ١٩٥٤ وقد جاء ذكر ذلك في كتاب هورليك و راش « القوة الاستراتيجية والسياسة السوفييتية الخارجية . الصفحة ٢٢ . يمكن الرجوع أيضا ــ بشأن خلفية ردود الفعل السوفييتية على الانتقام الشامل وعن السياسة الاستراتيجيةالسوفييتية في اعوام الخمسينات ــ الى كتاب المارشيال ف.د. سوكولوفسكي عن « الاستراتيجية العسكرية السوفييتية » الذي صدر عن برنتيس هول في عام ١٩٦٦ . (وتوجد له ترجمة عربية في القطر العربي السوري) .

عبر تطلعه الى الاعوام الممتدة من ١٩٥٣ الى ١٩٦٠ ان سياسة وزير الخارجية الامريكية دالاس تصل الى مستوى « التهديد النووي العاري الوجه(١) » .

وبالرغم عن قبول الرئيس ايزنهاور والمسؤولين الرسميين الآخرين في ادارته بالفرضية القائلة بانه يستحيل منع الاتحاد السوفييتي من الحاق دمار قاس بالولايات المتحدة الامريكية او بحلفائها الاوروبيين ، فقد كان ممكنا ان تناقش قدرة الولايات المتحدة الامريكية في توجيه ضربة نووية اولى ضد الاتحاد السوفييتي في منتصف اعوام الخمسينات ، مع تحملها للحد الادنى من الدمار بنتيجة الهجوم الانتقامي السوفييتي . ومهما كانت الشروط الحقيقية ، فقد بدا ان القادة السوفييت كانوا يعتقدون بوجود هذا الوضع ، حيث اعترف خروتشيف نفسه بان « الاتحاد السوفييتي لم يكن يملك في ذلك الوقت الوسائط الكافية للانتقام(٢) » .

لقد اعتقد القادة السوفييت ان الولايات المتحدة الامريكية لن تعمد بالتأكيد الى بدء هجوم نووي ضد الاتحاد السوفييتي . واذا كانت هذه الدولة لم تستخدم القنبلة الذرية ضد الاتحاد السوفييتي عندما كانت تحتكر السلاح الذري ، فهي لن تعمد بالتالي الى استخدامها بعد ان كسر هذا الاحتكار ، كما ان الرئيس ايزنهاور استبعد بصراحة وامام الرأي العام فكرة القيام بحرب وقائية . ولكن موسكو لم تستطيع ان تثق بالنوايا الامريكية المعلنة ، كما ان الشكوك التي اثيرت في الولايات المتحدة الامريكية حول نشر الاسلحة الاستراتيجية بدت وكأنها ترجمة سيئة لهذه النوايا الامريكية من وجهة نظر المسؤولين الرسميين السوفييت . لقد سمع القادة السوفييت جوقة من الاصوات المختلطة للمعلقين الامريكيين على العقيدة الاستراتيجية الامريكية ، مما جعل احتمال عدم اخذ الاتحاد السوفييتي بعين الاعتبار لمحاولة الولايات المتحدة الامريكية تحقيق التفوق الحاسم صعبا ، وكان لابد له أن يفهم الغرض من

---

(١) ــ ذكر ذلك في كتاب شالرز روبرتز « الاعوام النووية » سباق التسليح والسيطرة على السلاح ــ ١٩٤٥ ــ ١٩٧٠ (برايفر ــ ١٩٧٠) الصفحة ٤١ .

(٢) ــ نفس المرجع السابق .

تحقيق هذا التفوق ومن جعل قوة الضربة الاولى الاميركية قادرة على تدمير القوات السوفييتية وبالتالي على دعم سياسة الانتقام الكثيف الاميركية . لقد كان الكرملين يخشى استخدام الولايات المتحدة الاميركية لقوتها الاستراتيجية بشكل غير معلن او عرضي خلال ازمة ما . وأخيرا فلا بد ان يكون القادة السوفييت قد تحققوا من ان الاتحاد السوفييتي لم يكن غير متفوق على الولايات المتحدة الاميركية فحسب ، بل لم يكن قادرا حتى على مواجهة التوسع الاميركي في تشكيل ترسانة الاسلحة النووية التكتيكية التي هددت بازالة التفوق السوفييتي التقليدي على المسرح الاوروبي .

تشكلت السياسات الاستراتيجية السوفييتية في الخمسينات عبر الجدل الداخلي عن الاستراتيجية الدفاعية ودور السلاح النووي الذي برز الى حيز الوجود بعد موت ستالين . وقد صرح رئيس الوزراء السوفييتي جورجي مالينكوف في مطلع عام ١٩٥٤ ، وفي معرض رده على الرئيس الاميركي ايزنهاور، بان توفر الاسلحة الحرارية ، النووية في كلا الطرفين الاميركي والسوفييتي يعني بان الحرب العالمية ستؤدي الى « دمار للحضارة العالمية(١)» . وكان كل من خروتشيف وبولغانين قد عبرا عن وجهة النظر السوفييتية التقليدية القائلة بان الغرب سيدمر في اي صراع كبير ، ولكنهما سرعان ماقبلا بفكرة مالنكوف كحقيقة في العصر النووي .

وربما جاءت من هنا فكرة خروتشيف عن عدم حتمية الحرب بين الشيوعية والراسمالية ، الامر الذي جعله ينادي في عام ١٩٥٦ بمبدأ التعايش السلمي(٢) .

ومهما يكن من أمر فان الاسباب المقترحة اعلاه جعلت كلا من خروتشيف

---

(١) ــ صحيفة « البرافدا » بتاريخ ١٣ آذار ١٩٥٤ ؛ وقد ورد ذلك في كتاب هورليك و رأش « القوة الاستراتيجية وسياسة الاتحاد السوفييتي » الصفحة ١٩ .

(٢) ــ اعلن خروتشيف هذا المبدأ في المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفييتي في شهر شباط من عام ١٩٥٦ . يمكن الرجوع . بشأن خلفية هذا الموضوع ــ الى توماس وولف في كتابه « القوة السوفييتية واوروبا ــ ١٩٤٥ ــ ١٩٧٠ (مطبعة جامعة جون هوبكنز » الصفحات ١٢٨ ــ ١٥٩ .

وبولفانين غير مستعدين للافتراض بان الردع النووي سيعمل اوتوماتيكيا ، او لوضع ثقتهما في عدم لجوء الولايات المتحدة الاميركية الى قوتها الاستراتيجية بغية تحقيق اهداف تتعارض مع الامن السوفييتي . وهكذا واجهت قيادة الكرملين آنذاك المسائل المتعلقة بالرد على البرامج الدفاعية لادارة ايزنهاور ، وبتجنب التخلف النووي وتحقيق ردع موثوق والوقوف في وجه التهديدات العسكرية والسياسية الاميركية .

وعموما فان السياسة الاستراتيجية السوفييتية ، التي اعتمدت كرد على مثيلتها الاميركية ، اصطدمت بالحالة التكنولوجية والضغوط البيروقراطية في الاتحاد السوفييتي . ومع ذلك فان السيد خروتشيف الذي كان على قناعة شخصية قوية بان النفقات الدفاعية لايجوز ان تؤثر على الاحتياجات الاقتصادية الداخلية ، حاول ان يعمل وفقا لاستراتيجية تعتمد بصورة اساسية على ثلاثة مبادىء .

تمثل المبدأ الاول بعدم منافسة الولايات المتحدة الاميركية بطائرات قيادتها الجوية الاستراتيجية من نوع (ب ـ ٥٢) او في السباق الهادف لامتلاك اكبر عدد من القاذفات ، والاتجاه ـ عوضا عن ذلك ـ الى تأكيد موقع الاتحاد السوفييتي المتقدم في صناعة الصواريخ . ولعل السبب في ذلك يعود الى التكلفة الباهظة لصنع وتشغيل القاذفات ذات الامداء البعيدة ، والى عدم وجود القواعد الجوية الضرورية لهذه القاذفات خارج الاتحاد السوفييتي ، الامر الذي يجعل اللجوء الى القاذفات ذات الامداء المتوسطة خيارا اجباريا بالرغم من عدم تلبيته لمتطلبات الامن السوفييتي .

وبالاضافة الى ذلك فقد عرف المسؤولون السوفييت في وقت مبكر ان الصواريخ الباليستيكية ستلغي دور الطيران او تجعله مهملا على الاقل، وبالتالي فقد وفروا على انفسهم النفقات الكبيرة التي كانت ستصرف على القاذفات ، وانتقلوا فورا الى امتلاك قوة صاروخية استراتيجية . وعموما فقد حاول هؤلاء القادة ان يخلقوا انطباعا معاكسا لدى الاميركيين ، موجهين جهودهم نحو تطوير الصواريخ العابرة للقارات في الوقت الذي كان الاميركيون يتحدثون فيه عن

الثغرة في القاذفات ، وعن المخاوف التي لابد ان تضطر الاتحاد السوفييتي الى انتاج اسطول ضخم من القاذفات العابرة للقارات . ولكن الاتحاد السوفييتي استمر في توسيع جهوده في مجال الدفاع الجوي محاولا التخفيف ما أمكن من التهديد الاميركي المتمثل باستخدام القاذفات الاستراتيجية ، والمحافظة على وجهة النظر السوفييتية التقليدية التي تعتمد على دفاع جوي قوي .

أما العنصر الثاني في استراتيجية خروتشيف ذات المبادىء الثلاثة ، فقد تمثل في تطوير امكانية نووية كبيرة ضد اوروبا الغربية ، مع تحقيق امكانية محسوسة في الاسلحة ذات الامداء البعيدة ضد الولايات المتحدة الاميركية. وقد انعكس ذلك في القرار لبناء قوة قاذفات متوسطة المدى عوضا عن أسطول جوي مؤلف من قاذفات بعيدة المدى والتأكيد على ضرورة نشر الصواريخ الباليستيكية ذات الامداد المتوسطة وفوق المتوسطة (MR/IRBM s) خلال النصف الثاني من أعوام الخمسينات . وبالرغم عن الاهتمام الواضح للقادة السوفييت في تحقيق امكانية زيادة امداء عمل القوات النووية السوفييتية لتصبح عابرة للقارات ، فان اعارة اهتمامهم المؤقت الى الافضلية المحلية(١) كانت مبررة . ويعود ذلك بالدرجة الاولى الى سهولة الصنع واختصار النفقات المترتبة على تطوير الانظمة (الطائرات والصواريخ ...) ذات الامداء المتوسطة ، الامر الذي لايمكن مقارنته بالمتطلبات الصعبة للانظمة ذات الامداء البعيدة . وثمة ميزة ايجابية اخرى لهذا العمل ، تتمثل باكتساب الخبرة التقنية في مجال بناء هذه الانظمة ثم ان الانظمة السوفييتية ذات الامداء المتوسطة لن تؤمن رادعا فعالا ضد الولايات المتحدة الاميركية الا عبر ماتشكله من تهديد لحلفائها الاوروبيين ، وخاصة للقواعد التابعة للقيادة الجوية الاستراتيجية الاميركية في اوروبا . واخيرا فان نشر الانظمة النووية الموجهة على اوروبا الغربية كان يمثل مواجهة عسكرية سوفييتية للقوى النووية التكتيكية التابعة لحلف الناتو ، ويستطيع ان يخدم الاهداف السياسية السوفييتية في افساد العلاقات بين الولايات المتحدة الاميركية وحلفائها الاوروبيين .

---

(١) ــ يقصد بالافضلية المحلية ان تضع الانظمة (الطائرات ــ الصواريخ) اللازمة للعمل على المسرح المحلي او الاوروبي .

تمثل المبدأ الثالث والاكثر أهمية مـن مبادىء استراتيجية خروتشيف باستخدام الدعاية الخطابية لخلق انطباع كاذب عـن امكانيات الاستراتيجيـة السوفييتية ، حيث عرفت هذه السياسةآنذاك بدبلوماسية «الاقمار الصناعية» او « دبلوماسية الفضاء » .

وقد بدأ العمل بهذه السياسـة فورا ، بعـد نشر الاتحـاد السوفييتي لصواريخه الباليستيكية ذات الامداء فوق المتوسطة MRBM . حيث وجه خروتشيف تهديداته ضد اوروبا الغربية ، وخاصة أثناء أزمة السويس في عام ١٩٥٦ . ولكن كشف الولايات المتحدة الامريكيـة للتجارب السوفييتيـة المنفذة على الصواريخ ذات الامداء البعيدة في صيف عام ١٩٥٧ ، واطلاق القمر الصناعي السوفييتي الاول في أواخر ذلك العام ، قدما فرصة ذهبية استغلها خروتشيف في اطلاق سلسلة من الادعاءات والتهديدات(١) بالقوة الصاروخية السوفييتية التي تستطيع ايصال صواريخها الى القارات الاخرى .

كان الاسلوب السوفييتي آنذاك يتجنب الدخول في التفاصيل ، ويحاول على الشكوك والمعلومات غير المؤكدة التي تتسم بها تقديرات المخابرات الاميركية، التي عكست مبالغات كبيرة في حجم وامكانيات القوة الصاروخية السوفييتية خلال الجدل الذي أثير حول الثغرة الصاروخية بين الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي .

وهكذا كان خروتشيف والمسؤولون الرسميون السوفييت لايتحدثون الا بعبارات مبهمة عن قدراتهم في توجيه « ضربات صاعقة » ضد الولايات المتحدة الاميركية ، عندما يتطرق الحديث الى « التحولات » في ميزان القوى . وقـد اصدر قادة الكرملين بيانات عامة عن ان استخدام الغرب للاسلحة النووية سيقابل برد مماثل ، مع التنويـه بان الاتحاد السوفييتي قـد يضطـر لبدء التراشق النووي المتبادل في ظروف معينة ، والاشارة بصراحـة الى ان دول

---

(١) ــ يمكن الرجوع بشأن المناقشات عـن التهديدات والادعاءات السوفييتية في الاعـوام ١٩٥٦ ــ ١٩٦٠ الـى كتاب هورليـك وراش « القوة الاستراتيجيـة والسياسـة الخارجيـة السوفييتية » ــ الصفحات ٤٢ ــ ١٠٢ .

حلف الناتو وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الاميركية لن يستطيعوا الهرب من التدمير الناجم عن الحرب النووية ، ولم يغفل هؤلاء القادة الطلب الى الغرب بالامتناع عن الاعمال الاستفزازية . ولم يكن الادعاءات السوفييتية عن الصواريخ اقل ابهاما . وقد اكد خروتشيف بعد اطلاق القمر الصناعي السوفييتي الاول على ان الاتحاد السوفييتي استطاع ان يطور صواريخ بعيدة المدى ، كما اعلن فيما بعد في شهر تشرين الثاني من عام ١٩٥٨ بان « الانتاج المتتابع » لهذه الصواريخ قد بدأ فعلا ، ثم ادعى بعد عام واحد من هذا التاريخ – وبدون تحديد للارقام . بان الاتحاد السوفييتي اصبح يمتلك امكانية عملياتية فعالة في مجال الصواريخ العابرة للقارات .

وما ان ظهرت الولايات المتحدة الاميركية وحلفاؤها خشيتها من احتمال ميل الميزان الاستراتيجي الى جانب الاتحاد السوفييتي ، حتى اسرع خروتشيف الى استغلال هذه المسألة محاولا ان يستفيد منها في أزمة الجزر الصينية التي اشتدت بين الصين والولايات المتحدة الاميركية في عام ١٩٥٨ ، وفي الضغط على برلين ، بشكل يثير فيه مخاوف الولايات المتحدة الاميركية وحلفائها . وبالمقابل فقد اتفق الخبراء السياسيون آنذاك علـى ان خروتشيف كان يفتش في تلك الفترة عن الحد الادنى من المكاسب السياسية والنفسية دون المخاطرة بصراع نووي مع الولايات المتحدة الاميركية . علما ان القادة السوفييت لم يكونوا عندئذ مستعدين لاي نوع من المخاطرة على ضوء وضعهم الحقيقي المتخلف استراتيجيا.

وعموما فلم يكن واضحا فيما اذا كانت استراتيجية خروتشيف معدة لتحقيق اهداف عدوانية او انها تعكس الرغبة في تحييد التفوق الاميركي(١) .

ويبدو ان ردود الفعل الاميركية الشديدة وغير المتوقعة على دبلوماسية الاقمار الصناعية ، قدمت الى السيد خروتشيف الفرصة الملائمة لتجنب الظهور في موقف التخلف الذي كان يحتاج الى توظيف موارد كبيرة وجهود مضنيـة لنشر الجيل الاول من الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات التي تم تطويرها.

---

(١) – انظر الصفحات ٨٤ – ٨٩ من كتاب وولف « القوة السوفييتية واوروبا » .

وحسب هذه النظرية ، فقد قرر خروتشيف عندئذ بان الاستمرار في استغلال مخاوف الثغرة الصاروخية قد يسمح للاتحاد السوفييتي بان يفتت التهديد النووي الاميركي عبر اخفاء الواقع المتواضع للبرامج الصاروخية السوفييتية الموجودة فعلا ، وكسب الوقت لتصحيح الميزان النووي ، وجعله فعالا بواسطة أنظمة الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات المطورة .

وثمة وجهة نظر اخرى تقول أن الجهد السوفييتي الكامل – منذ الثغرة الاولى في القاذفات حتى الثغرة الصاروخية – كان يمثل خطة منظمةومدروسة، أعدها خروتشيف لاستغلال القوة السوفييتية عبر خلق الشكوك في الغرب . وقد احتوت التبريرات الفعلية لسياسة خروتشيف عناصر من كلا التفسيرين بالاضافة الى عوامل اخرى سياسية داخلية وعالمية . ولكن هذه السياسة التي اكتشفها مزيج من الدوافع ، استطاعت ان تترك تأثيرات عميقة الجذور على العلاقات الاميركية – السوفييتية ، وتلعب دورا في السياسات والمفاهيم الاستراتيجية لمدة لاتقل عن ثلاث سنوات .

لم تلبث ان تلاشت ادعاءات خروتشيف في حوالي نهاية عام ١٩٦٠ بعد حادث اسقاط الطائرة (يو – ٢) . ويبدو ان الكرملين كان يعرف بالتحليقات التي تنفذها الطائرة (يو – ٢) فوق أراضيه ، وبالتالي فما ان تطورت أزمة برلين خلال عام ١٩٥٩ وبداية عام ١٩٦٠ ، حتى ساورت خروتشيف الشكوك عن بدء تحقق الرئيس ايزنهاور من كون الثغرة الصاروخية خرافة ، استطاعت ان تعيش في أذهان الاميركيين لفترة ما . وما لبثت التقديرات الاميركية عن القوة الصاروخية السوفييتية ان انخفضت ، بينما استمرت برامج الصواريخ الاميركية تتقدم كما كان مخططا لها . ثم أدى كشف برنامج الطائرة (يو – ٢) امام الراي العام في شهر أيار من عام ١٩٦٠ الى نسف المصداقية العسكرية والقيمة السياسية للادعاءات السوفييتية عن الصواريخ . ولم يستطيع الاتحاد السوفييتي ان يستمر بعد ذلك في المحافظة على الصورة التي تشكلت عنه في العالم ، كما فقد الثقة في اعتماده على الخدعة لتمويه النقص في نشر الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات فوق أراضيه .

واذا كان خروتشيف قد حقق بعض المكاسب السياسية من استراتيجيته التي عرفت بدبلوماسية الاقمار الصناعية ، فقد فشل في الحصول على أية تنازلات هامة من الغرب بنتيجتها . وعموما ، يمكن ان تعتبر هذه السياسة ناجحة من ناحية المساعدة التي قدمتها لمواجهة سياسة الانتقام الكثيف التي اعتمدتها ادارة ايزنهاور ، حيث اضطرت هذه الادارة الى التحول للدفاع وعملت على تخفيف شدة الادعاءات الاميركية بالتفوق الاستراتيجي . وبالمقابل فقد تمثلت احدى السلبيات الكبرى لهذه السياسة في دفع برامج الصواريخ الاميركية بعنف نحو الامام ، الامر الذي ادى الى اكساب الولايات المتحدة الاميركية مزايا استراتيجية واسعة النطاق . وهكذا يمكن القول ان « دبلوماسية الاقمار الصناعية » أعطت عكس النتائج المرجوة ، واضطر الاتحاد السوفييتي لتحمل هذه النتائج السلبية بمواجهته لوضع خطر يتعارض مع مصالحه الى حد كبير ، اذ انطلقت الولايات المتحدة الاميركية الى وضع التفوق الاستراتيجي الواضح في أعوام الستينات .

يجدر بنا ان نلاحظ ان خروتشيف شاطر الرئيس أيزناور اهدافه العسكرية ، وخاصة في الاعوام الاخيرة من الخمسينات ، باتباعه سياسة مماثلة تقريبا لسياسة الادارة الاميركية(١) . وقد عرف خروتشيف جيدا بأن التراشق النووي المتبادل سيكون ذا طابع مأساوي للطرفين ، وان الحرب العامة أصبحت غير محتملة الوقوع ، لان مسألة التصعيد النووي سوف تردع النزاعات الواسعة النطاق . لذلك فقد عمد خروتشيف ــ وعلى غرار مافعل زميله ايزنهاور ــ الى تخفيض الانفاق العسكري للحد الادنى ، متطلعا الى تشكيل قوة استراتيجية تكون بديلا للتوسعات اللاحقة في القوات التقليدية . ومع ذلك فقد ادى اهتمام خروتشيف بالميزانية الى ايجاد وضع ثان مفضل ، عبر الابتعاد عن تحقيق التفوق النووي لصالح الاتحاد السوفييتي ، والاتجاه ــ كما فعل ايزنهاور ايضا ــ الى مفهوم الكفاية . واخيرا يمكن القول ان سياسة « دبلوماسية الاقمار

(١) ــ نوقشت هذه النقطة من قبل رومان كولكوفيتز وآخرين في « الاتحاد السوفييتي والسيطرة على التسليح : مأزق قوة كبرى » (مطبعة جامعة جون هوبكنز ــ ١٩٧٠) الصفحات ٢٧ــ٢٩ .

الصناعية » التي اعتمد فيها خروتشيف على الخداع والكلام الدعائي ، كانت تشبه الى حد بعيد استراتيجية دالاس التي عرفت آنذاك باستراتيجية « حافة الهاوية » .

واذا كان الاتحاد السوفييتي لم يرد على البرامج الاستراتيجية الاميركية بتشكيل قوات استراتيجية كبيرة ، فان قادته فعلوا ذلك عبر الرد على الكلام بأجمل منه .

٤ ــ الجهود المبذولة حول السيطرة على الاسلحة الاستراتيجية :

لم يأخذ سباق الاسلحة الاستراتيجية خلال الاعوام ١٩٥٢ ــ ١٩٦٠ الشكل البسيط للفعل ورد الفعل ، بل كانت كل دولة ترد على التهديدات المحتملة ضد قدرتها النووية الانتقامية ؛ الامر الذي يثير بدوره اجراءات مضادة لدى الدولة الاخرى ، وبالتالي تستمر دورة الفعل ورد الفعل في الارتفاع الى مستويات أكبر . وقد عملت هذه الدورة في الجانب الاميركي بشكل أكثر حدة عندما أثير اهتمام الاميركيين لبرامج الصواريخ البالستيكية العابرة للقارات التي كان السوفييت يعملون بها ، الامر الذي ادى الى تحسين في امكانية القوى الاستراتيجية الاميركية على البقاء سالمة ، لدى تعرضها للضربات النووية المعادية . وتعثر السوفييت في الحصول على عدد كبير من الانظمة ذات الامداء البعيدة كرد على التنامي السريع للقوات الاستراتيجية الاميركية . وبالرغم من كون برنامج الدفاع الجوي السوفييتي رد فعل على التهديد الاميركي باستخدام القاذفات ، فان سياسات الاسلحة الاستراتيجية الهجومية في الاتحاد السوفييتي كانت ترتبط الى حد ما بالوضع التكنولوجي والسياسي ، الامر الذي دفع بالاتحاد السوفييتي الى التأكيد على الانظمة ذات الامداء المتوسطة ، والاتجاه الى دبلوماسية الخداع عوضا عن القيام بتنفيذ برنامج حقيقي لانتاج الصواريخ البالستيكية العابرة للقارات .

وبالمقابل فقد كانت هناك تأثيرات متبادلة بين الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي بما يتعلق بالسياسات والاوضاع الاستراتيجية خلال هذه الفترة مما ترك تأثيرات معينة على الاستقرار النووي وعلى العلاقات بين هاتين

الدولتين . وحدث أيضا تشوه في المفاهيم ، اذ أخطأ كل طرف في الحسابات المتعلقة بالقدرات الاستراتيجية للطرف الآخر ، واساء الطرفان فهم نوايا بعضهما . وقد توقع القادة السوفييت ـ في قراءتهم الحرفية لعقيدة دالاس عن الانتقام الكثيف ـ ان تفتش الولايات المتحدة الاميركية عن امكانية توجيه ضربة ـ اولى مضادة للقوة ؛ بينما توقع القادة الاميركيون ـ في رد فعلهم على السبق التكنولوجي السوفييتي في حقل الصواريخ ـ ان يحقق الاتحاد السوفييتي تفوقا صاروخيا حاسما .

وثبت فيما بعد خطأ هذين التقديرين ، ولكن ذلك لم يحدث الا بعد ان رد كل طرف على الآخر بروح عدائية وبتوتر متزايد . وبالاضافة الى ذلك، فان التغيرات التي طرأت على تكنولوجية السلاح ادت الى ادخال عوامل عدم الاستقرار الى الميزان الاستراتيجي الاميركي ـ السوفييتي ، عبر زيادة الشكوك بان تعرض القوات الاستراتيجية للاصابة والدمار سيؤدي حتما الى فشل الردع النووي .

ونظرا لبعد مسافة الطيران بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الاميركية والعكس ، فقد كانت قوى الطيران القاذف في كلا الطرفين لاتشكل خلال الاعوام الاولى من الخمسينات وحتى منتصفها ، الا خطرا نسبيا قليلا في الهجمات المفاجئة . اما تطور الصواريخ الباليستيكية في أواخر الخمسينات ، فقد اعاد هذه المشكلة الى مركز الاضواء ، عندما أثارت نشاطات الاتحاد السوفييتي في حقل تطوير هذه الصواريخ ، اهتمام الولايات المتحدة الاميركية بالمحافظة على امكانية ابقاء قاذفات قيادتها الجوية الاستراتيجية سليمة وجاهزة، بعد هجوم معاد .

ولعل الامر الذي كان يدعو الى القلق الشديد تمثل في امكانية نشر عدد كبير من صواريخ الجيل ـ الاول الباليستيكية العابرة للقارات في كلا الجانبين، مما كان سيؤدي الى عدم استقرار استراتيجي،تقع فيه القاذفات الاستراتيجية تحت رحمة الصواريخ العابرة للقارات . اما الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات ذات رد الفعل البطيء ، والمتوضعة في مواقع غير صلبة ، والتي لايمكن

ارجاعها بعد انطلاقها ؛ فقد أستطاعت ان تخلق ما وضعه احد المحللين «بالخوف المتبادل من الهجوم المفاجيء » وان تزيد بالتالي من خطر الضربات الاستباقية او الاطلاق العرضي غير المقصود(١) للصواريخ .

كانت الحاجة تدعو بشكل ما من التعاون الاميركي - السوفييتي ، للحد من مخاطرة وتكاليف السباق الاستراتيجي في تلك الفترة . ولكن الجو العالمي استبعد أي تقدم باتجاه السيطرة على الاسلحة الاستراتيجية وعندما جاءت ادارة ايزنهاور الى البيت الابيض كانت تجري مناقشات متعددة الجوانب عن نزع السلاح ضمن اطار لجنة نزع السلاح التابعة للامم المتحدة ، حيث دعت الاقتراحات التي نوقشت من قبل الغرب والشرق الى نزع كامل السلاح يشمل كافة فئات الاسلحة والقوات التقليدية والنووية . وبالرغم من اهتمام كافة الاطراف بهدف نزع السلاح، فان الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي وحلفائهما كانوا يستخدمون هذه المناقشات كوسائل سياسية عبر تقديمهم لخطط ذات قيمة دعائية عالية ، تحتوي على « عبارات غامضة » لايمكن للطرف الآخر ان يقبل بها(٢) .

كان لتنامي القدرات الاميركية والسوفييتية خلال السنوات القليلة التالية دور كبير في جذب الانتباه والاهتمام العالميين الى اخطار التسليح النووي . وفي محاولة لتقليل المخاطر العسكرية للقوة النووية ولتحسين مناخ المناقشات بين الشرق والغرب ، فقد اقترح الرئيس الاميركي ايزنهاور خطة « الذرة من اجل السلام » في ربيع عام ١٩٥٣ . ولكن مناقشات نزع السلاح استمرت خلال عامي ١٩٥٤ و ١٩٥٥ في التركيز على تحقيق اتفاقات عن منع استخدام

---

(١) - جاء ذلك في أحد فصول كتاب توماس شيلينغ « استراتيجية الصراع » (مطبعة جامعة أكسفورد - ١٩٦٣) ؛ الصفحة ٢٠٧ . أما عن قضايا الاستقرار الاستراتيجي خلال اعوام رئاسة ايزنهاور ، فيمكن الرجوع الى كويستر في كتابه : « الدبلوماسية النووية » .

(٢) - انظر جون سبانيير وجوزيف نوجي في كتابهما « سياسات نزع السلاح - دراسة عن سياسة شد الحبل السوفييتية - الاميركية » (برايغر ١٩٦٢) اما بالنسبة لخطط مناقشات نزع السلاح خلال أعوام الخمسينات فيمكن الرجوع الى برايغر وبرنهارد وبيتشهوفر في كتابهما «مناقشات مابعد الحرب عن السيطرة على السلاح . » (الصادر عن مؤسسة بروكينغز - ١٩٦١) .

وضع وامتلاك الاسلحة النووية ، مع وضع قيود شديدة على القوات المسلحة غير النووية .

ومهما يكن من أمر فان الاقترابات والاساليب المستخدمة في مناقشات نزع السلاح من قبل الطرفين السوفييتي والاميركي ، بدأت تشير الى تحول من الخطط السابقة الى تحقيق امكانيات محدودة في مراقبة التسليح والسيطرة عليه . وكان هذا الاهتمام بالاجراءات الجزئية نابعا من عدم امكانية تنفيذ التحقق الموثوق من نزع السلاح الشامل ، ومن الاخذ بعين الاعتبار لامكانية تقليل خطر الحرب النووية ، وبناء الثقة المتبادلة بواسطة الاجراءات المحدودة. بدأ المفاوضون السوفييت باقتراح الخطط الجزئية التي تضمنت حظر التجارب النووية وانشاء مراكز مراقبة أرضية في أوربا ووضع قيود على ميزانيات الدفاع كما احتوت المقترحات الاميركية على عناصر مماثلة .

ثم عمدت الولايات المتحدة الاميركية ـ على ضوء هذه السياسة الجديدة ـ الى تشكيل لجنة لنزع السلاح برئاسة هارولد ستاسن لتعمل في صياغة ومناقشة المقترحات .

اقتراح السماء المفتوحة :

قدمت الولايات المتحدة الاميركية اقتراح الرئيس ايزنهاور عن السماء المفتوحة الى مؤتمر القمة في جنيف في شهر تموز من عام ١٩٥٥(١) . كان اقتراح السماء المفتوحة يهدف الى التقليل من خطر الهجوم المفاجيء عبر تبادل ثنائي الجانب للمعلومات عن القوات المسلحة والمنشآت لدى الطرفين السوفييتي والاميركي ، وانشاء نظام تحقق ومراقبة عبر الاستطلاع الجوي والتفتيش الارضي . وافترض ان المعلومات التي يجب تبادلها تشمل الاسلحة وأنظمة ايصالها الى الاهداف التي تكون ملائمة للهجوم المفاجيء . وقد دعا الاقتراح الاميركي أيضا الى الحصول على معلومات عن كافة القوات والمنشآت المسلحة.

---

(١) ـ الخطة الاميركية لتنفيذ اقتراح الرئيس ايزنهاور عن التفتيش الجوي « وثائق نزع السلاح ١٩٤٥ ـ ١٩٥٩ » (الوكالة الاميركية لمراقبة ونزع السلاح ١٩٦٠) صفحة ٥٠٢ .

كان الرئيس ايزنهاور مهتما شخصيا بالتقليل من الاخطار النووية وبتطوير الثقة المتبادلة انسجاما منه مع « روح جنيف » .

ولكن الاتحاد السوفييتي رفض الطلبات الاميركية عن التفتيش معتبرا الخطة الاميركية مؤامرة تجسس مكشوفة(١) .

يصعب علينا الآن ان نحكم فيما اذا كان اقتراح السماء المفتوحة جديا ويهدف الى التقليل من المخاطر المرتبطة بالعلاقة النووية الاميركية ـ السوفييتية ، ام انه قدم لاهداف سياسية ودعائية . وربما كان الاتحاد السوفييتي يخشى ان تكون الولايات المتحدة الاميركية قد تقدمت عمدا بهذه الخطة للحصول على المعلومات المتعلقة بالمنشآت النووية السوفييتية ، وبرامج الطائرات القاذفة والنشاطات الصاروخية . ومهما يكن من أمر فان هذا الاقتراح كان قد قدم على عجل وكان موضع تساؤل كاجراء صحيح لمراقبة الاسلحة . ونذكر على سبيل المثال انه لم يكن واضحا كيف تستطيع المعلومات العسكرية الاضافية أو انظمة التفتيش المقترحة ان تعمل على التقليل من خطر الهجوم الاستراتيجي المفاجيء ، طالما ان الانطلاق السريع للقاذفات او الصواريخ لايزال ممكنا في هذه الحالة . وبالرغم عن المقولة الرسمية بان ازدياد المعرفة يؤدي الى نقص الخطر ، فان متطلبات التفتيش الجوي والارضي ستمكن كل طرف من رصد أماكن الانتشار الاستراتيجية للطرف الآخر والي الحصول على المعلومات عن نقاط الضعف لدى هذا الطرف ، وبالتالي فان هذه المعرفة ستؤدي الى زيادة خطورة الضربة النووية الاولى المنفذة من أحد الطرفين ضد الآخر . وبتعبير آخر يمكن القول ان خطة السماء المفتوحة كان ستؤدي الى نتيجة عكسية عبر زيادتها او تقويتها لخطر الحرب والتوتر بين الطرفين . وقد بدت الاعتراضات السوفييتية صحيحة من هذا المنظور ولعل الولايات المتحدة الاميركية نفسها كانت سترفض تنفيذ هذه الخطة لو قبلها الطرف الآخر .

اثار اقتراح السماء المفتوحة . وبالرغم من فشله ـ عددا من القضايا الجوهرية التي استمر تأثيرها فيما بعد على السياسات والاقتراحات ووجهات

---

(١) ـ انظر الصفحة ٥٢١ من كتاب الرئيس ايزنهاور « تفويض بالتغيير » .

النظر المتعلقة بمراقبة الاسلحة الاستراتيجية حتى نهاية اعوام الخمسينات . وما لبث ان تعاظم حذر الولايات المتحدة الاميركية من خطر الهجوم النووي المفاجيء عندما استطاع الاتحاد السوفييتي ان يحرز تقدما في تطوير صواريخه البالستيكية العابرة للقارات ، وبدأ القادة الاميركيون يعربون عن اهتمامهم بالتعرض المحتمل لقاذفات قيادتهم الجوية الاستراتيجية الى ضربة صاروخية. ولهذا السبب — وربما للتأكد من النشاط الصاروخي السوفييتي — فقد قررت ادارة ايزنهاور ان تقترح اجراءات عن حظر تطوير الصواريخ البالستيكية وتجربتها . وهكذا قدم الوفد الاميركي الى مؤتمر نزع السلاح في لندن الذي عقد في مطلع عام ١٩٥٧ (قبل اطلاق القمر الصناعي السوفييتي الاول) خطة لمراقبة الاسلحة التقليدية والنووية ولاجراء التفتيش الدولي على التجارب الصاروخية . وبالاضافة الى ذلك فان محاولات التقليل من خطر الضربة الاولى عبر استخدام التفتيش الجوي واجراءات المراقبة الارضية في المناطق المتفق عليها ، بقيت عاملا بارزا في الاقتراح الذي قدم الى الدول الاربعة الغربية في شهر آب من عام ١٩٥٧ . وفي شهر تموز من نفس العام وبالرغم من الوضع السيء الذي وصلت اليه مفاوضات نزع السلاح مع الاتحاد السوفييتي فقد تطرق وزير الخارجية الاميركية دالاس الى ذكر الصواريخ العابرة للقارات عندما قال أنه يمكن لنظام مشترك عن التفتيش الجوي والمراقبة الارضية المتبادلين ان يعمل على التقليل من درجة خطورة الهجوم المفاجيء(١) .

عارض الاتحاد السوفييتي خلال عامي ١٩٥٦ و ١٩٥٧ الخطط الغربية، بينما كان يقترح ان تصدر كافة الدول بيانات مستقلة عن حظر استخدام الاسلحة النووية وتدعو فيها الى التخلص التام من هذه الاسلحة . كانت هذه الاقتراحات غير عملية وتهدف لمواجهة السياسة الدفاعية الاميركية وبالتالي فقد أعدت لترفض . بدا للحظة ما ، ان الكرملين قد تبنى موقفا ايجابيا من التفتيش الجوي ولكن المناقشة اللاحقة كشفت خطة التفتيش السوفييتي التي

---

(١) — حديث وزير الخارجية دالاس عبر الاذاعة والتلفزيون بتاريخ ٢٢ تموز ١٩٥٧ — تقارير وزاة ألخارجية المجلد رقم ٣٧ (١٢ آب ١٩٥٧) الصفحة ٢٦٩ .

اقتصرت على بعض المناطق في اوربا الوسطى ، الامر الذي كان سيؤدي لوضع قيود غير ملائمة للناتو . ويبدو ان معارضة موسكو الرئيسية لترتيبات السماء المفتوحة التي ستضع الاتحاد السوفييتي تحت التفتيش المستمر كانت نابعة من خوف القادة السوفييت من ان يكشف استغلالهم للسبق التكنولوجي في تطوير الصواريخ البالستيكية العابرة للقارات في الوقت الذي كانت فيهالولايات المتحدة الاميركية تحاول استغلال ثغرة اقاذفات لصالحها . وسواء كانتالولايات المتحدة الاميركية جادة فعلا في تقديم خططها أم تريد تحقيق أهداف أخرى منها ، فان الاوضاع التقنية والاستراتيجية لكل من واشنطن وموسكو بدت كحائل دون اجراء المفاوضات العملية عن مراقبة انظمة ايصال الاسلحة البعيدة المدى الى أهدافها .

مؤتمر الهجوم المفاجيء :

ومهما يكن من أمر فقد تحرك خروتشيف في شهر ايلول من عام ١٩٥٨ بعيدا عن المقترحات الدعائية المحضة ، ووافق على اقتراح الرئيس ايزنهاور على عقد مؤتمر للخبراء المختصين تدرس فيه النقاط التقنية المؤدية الى التقليل من احتمال الهجوم المفاجيء . لقد كان هذا القرار السوفييتي - الذي ادى الى عقد مؤتمر الهجوم المفاجيء في جنيف في وقت متأخر من عام ١٩٥٨، متأثرا بعاملين اثنين ، حيث تمثل أولهما باهتمام القادة السوفييت بخطر الحرب النووية العرضية او غير المعلنة . وكان الاتحاد السوفييتي قد اتهم الولايات المتحدة الاميركية بالعمل على زيادة خطر النزاع العالمي غير المعتمد عبر ممارستها لتحليق قاذفات سلاحها الجوي الاستراتيجي على مقربة من حدود الاتحاد السوفييتي . وقد شرح خروتشيف - لدى قبوله باقتراح الرئيس الاميركي - ان هذه الاعمال جعلت مسألة منع الهجوم المفاجيء غاية في الصعوبة(١) . اما العامل الثاني فقد تمثل بنظرة خروتشيف الايجابية الى مراقبة التسلح،والتي اعتبرت ان دعم هذه السياسة سيؤدي الى تجنب المواجهة السوفييتية -

(١) - رسالة خروتشيف الى الرئيس ايزنهاور في تقارير وزارة الخارجية - المجلد رقم ٣٩ (١٨ آب ١٩٥٨) - الصفحة ٢٥٨ .

الاميركية ، والى ابطاء برامج التوسع في تطوير الاسلحة الاستراتيجية الاميركية. وعموما فقد ظل الاتحاد السوفييتي ــ بالرغم من ادعاءات خروتشيف المبالغ بها عن التقدم السوفييتي في مجال الصواريخ ــ في وضع استراتيجي حرج جدا .

ظهرت في المؤتمر الخلافات الرئيسية بين المصالح الاميركية والسوفييتية، وخاصة في اساليب الاقتراب نحو حل مسألة الهجوم المفاجيء(١) . فقد عاد ممثلو الولايات المتحدة الاميركية مرة ثانية الى اقتراح السماء المفتوحة واكدوا على تبادل المعطيات والتعاون التقني والتفتيش في محاولة لابد منها للتقليل من الشكوك حول تحضير الهجوم المفاجيء ولتأمين واسطة انذار مبكر عن هذا الهجوم عند الضرورة . واقترح هؤلاء ان يتم استخدام التطبيقات الجوية التي تعتمد على أجهزة مراقبة متنوعة بالاضافة الى امكانية وضع رصاد في المطارات الجوية والقواعد البحرية ومراكز النقل وفي كافة المنشآت العسكرية الهامة لكلا الدولتين .

وكما في السماء المفتوحة ، فان الاهداف التي يجب مراقبتها يجب ان تشمل الطيران البعيد المدى والقوات المسلحة التقليدية ، مع اعارة انتباه خاص الى تطوير نظام المراقبة لمواقع الصواريخ حيث تستخدم رادارات خاصة ووسائط اتصال معدة لمساعدة المراقبين في كشف الاطلاق وارسال اشارات الانذار .

رد ممثلو الاتحاد السوفييتي بالتأكيدة مرة أخرى على ان الهجوم المفاجيء يشكل ــ اساسا ــ مسألة سياسية ، ويتعلق بالنوايا اكثر منه بالقدرات العسكرية ، وناقشوا عدم امكانية حل هذه المسألة بالوسائط التقنية خارج اطار نزع السلاح الحقيقي . ثم استمر هؤلاء بالنقاش حول قيمة الاقتراحات

---

(١) ــ يمكن الرجوع ــ بالنسبة الى شرح وثائقي كامل لمؤتمر الهجوم المفاجيء ــ الى جوهان هولست في « السيطرة على الاسلحة الاستراتيجية والاستقرار : نظرة الى الماضي » والى جوهان هولست ووليم شنايدر في « لماذا الصواريخ المضادة للصواريخ ؟ » و « القضايا السياسية في الجدال الدفاعي المتعلق بالصواريخ » (مطبعة برجامون ١٩٦٩) ــ الصفحات ٢٤٥ ــ ٢٨٤ .

الامريكية ومدى اسهامها الفعلي في التقليل من احتمال الهجوم المفاجيء مؤكدين على ان افشاء المعلومات قد يزيد من قابلية تأثر الانظمة للهجوم وبالتالي فانه يحسن فرص نجاح الضربات الاولى .

واخيرا فقد ادعى ممثلو الاتحاد السوفييتي بأن اكبر خطر للهجوم المفاجيء سيكون في المسرح الاوروبي وبالتالي فان التأكيد يجب ان يركز على الخفض الحاد لاحتمالات وقوع الصراع المسلح التقليدي في هذه المنطقة .

وعموما فان القضايا التي نوقشت في مؤتمر الهجوم المفاجيء كانت تتعلق بالموقف الراهن آنذاك ، وحملت طابع الحداثة بالنسبة لتلك القضايا التي جاءت في خطة السماء المفتوحة في عام ١٩٥٥ . واستخدم الامريكيون في هذا المؤتمر الوثائق التقنيــة ذات الفعالية العالية ، ومع ذلــك فلا يزال الشـك يتطرق الى استعداد الولايات المتحدة الامريكية الفعلي لتنفيذ المتطلبات التي تقدم بها وفدها الى هذا المؤتمر فيما لو تمت الموافقة عليها .

وبما أن برنامج التحليق فوق أراضي الاتحـاد السوفييتي بواسطـة الطائرة (يو ــ ٢) ، سوف لايزال قيد التنفيذ ، فان الولايات المتحدةالامريكية لم تكن بحاجة الى اجراءات التفتيش التي اقترحتها في عام ١٩٥٨ ، علما ان هذه الحاجة كانت ضرورية جدا لها في عام ١٩٥٥ عندما نوقشت خطة السماء المفتوحة . ومع ذلك فلا بد ان تقدم هذه الاجراءات بعض الفوائد لها ، نظرا لشموليتها وامتدادها على مساحات أكبر مما تستطيع الطائرة (يو ــ ٢) تغطيته بالاضافة الى عامل الشرعية في هذه الحالة . وهكذا فلم يكن مدهشا ان ينتهي المؤتمر بعد ستة أسابيع من المناقشات دون التوصيل الى أية اتفاقات . وبالرغم من الفشل في تحقيق اي نتيجة ايجابية عن تحديد انظمة ايصـال الاسلحـة الاستراتيجية الى الاهداف ، فان المناقشات التقنية المتعلقـة بمسألـة حظر التجارب على الاسلحة النووية ، سارت بنجاح نسبي في نهاية اعوام الخمسينات ممهدة الطريق أمام الاعلان الامريكي ــ السوفييتي عن حظر التجارب النوويـة ومعاهدة الحظر الجزئي لهذه التجارب التي أبرمت في عام ١٩٦٣[1] .

(١) ــ معاهدة حظر التجارب النووية في الجو والفضاء الخارجي وتحت الماء ــ الموقعة في موسكو بتاريخ ٥ آب ١٩٦٣ .

كان سهلا ان نجد الاسباب المقنعة لعدم حدوث التقدم في تحديد الاسلحة الاستراتيجية خلال أعوام رئاسة ايزنهاور . ذلك ان طبيعة العلاقة النووية الاميركية ــ السوفييتية ، جعلت وضع الخطط اللازمة لمراقبة السباق الاستراتيجي في تطوير وضع الاسلحة ، صعبا جدا ، كما ان مصلحة الولايات المتحدة الاميركية في امتلاك الطائرات ذات الامداء المتوسطة وطيران الحاملات ، والتفوق الاميركي في القاذفات بعيدة المدى ، جعلا التوصل الى اتفاق عن تحديد الاسلحة بعيد المنال . ولعبت المعلومات غير المؤكدة عن الجهود الصاروخية المعقدة وتكنولوجيا الصواريخ والتبدل السريع في حجم المخزونات الاستراتيجية دورا كبيرا في هذا المجال بالنسبة لكل من الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي . وبالاضافة الى ذلك فقد تأخرت هاتان الدولتان في رؤية الحاجة الى ترتيبات « منفصلة » ، تؤثر فقط على أنظمة ايصال الاسلحة الاستراتيجية الى اهدافها . وقد قدم كل من الشرق والغرب مقترحات حول مراقبة تجارب واستخدام الصواريخ الباليستيكية ، آملين ان تشكل هذه المقترحات عناصر اساسية في الخطط المعقدة والمتعددة المراحل الهادفة الى شمول كافة فئات الاسلحة فيما بعد . وعموما فان الاتفاق على هذه الترتيبات لايعني ان المناقشات لن تكون معقدة أيضا ، بسبب التنوع في الطيران ذي الامداء المتوسطة والبعيدة وفي أنظمة الصواريخ التي تستخدم لتنفيذ مهمات « استراتيجية » لكلا الدولتين . ولعل التفتيش كان سيثير مسائل أخرى ، طالما ان الاقمار الصناعية المعدة للمراقبة والتي تستطيع التحقق من المعطيات المحددة سابقا لم تكن قد وضعت في الخدمة بعد . أما استخدام التحليقات الجوية المتفق عليها . والتي اعتبرها العديد من الخبراء وسيلة تقنية فعالة ــ فلم تكن مقبولة من قبل الاتحاد السوفييتي ، كما ان الاعتماد الوحيد الجانب في هذه المسألة على التحليقات الجوية الاميركية بواسطة الطائرة (يو ــ ٢) لم يكن واردا في الاصل . وأخيرا فان عدم الثقة بين الدولتين والذي يرتبط بشكل او بآخر مع سياسة « الانتقام الكثيف » الاميركية وسياسة « دبلوماسية الاقمار الصناعية » السوفييتية ، جعل التوتر بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الاميركية في مستوى عال جدا ، لايمكن معه ان تنجح او تثمر اية محادثات من هذا القبيل .

وبالرغم عن العوائق التقنية الكبيرة في طريق التحديدات الاستراتيجية وعن الجو الدولي غير الملائم ، فلا بد ان نلاحظ أيضا ان الدولتين الكبريين لم تعيرا اهتماما كبيرا او تحددا افضلية عالية لموضوع مراقبة التسليح في اعوام الخمسينات .

ولم تكن الارادة السياسية والالتزام الجدي الذاتي ليضمنا النجاح ، ومع ذلك فان غيابهما أزال كل احتمال للتقدم في اتجاه السيطرة على سباق التسلح الاستراتيجي . وبالرغم من اختلاف وجهات النظر واهداف كل من الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي بما يتعلق بنزع السلاح ، فقد كان واضحا ان الطرفين يستغلان محادثات نزع السلاح كوسائل سياسية لزيادة أمنهما . وقد أكد الاتحاد السوفييتي مثلا على شروط سياسية مسبقة لنزع السلاح واقترح اجراءات لجعل استخدام الاسلحة النووية غير شرعي ، بينما قدمت الولايات المتحدة الاميركيـة خططا غير مقبولـة تركـز على القضايا التقنيـة والتفتيش المتبادل .

وبدا ان قادة الكرملين ينظرون الى المحادثات كوسيلة لاخفاء التخلف العسكري في الاتحاد السوفييتي ، واكتساب السمعة الجيدة عبر اضفاء طابع الاخلاص على وجهات نظرهم ، وتقليل خطر الهجوم المفاجيء الاميركي ريثما يستطيعون بناء القوة الرادعة التي يمكـن الاعتماد عليها . وقد عبر الرئيس ايزنهاور عن اهتمامه المخلص في نزع السلاح كوسيلة للحد من النفقات الدفاعية الاميركية ولتقليل خطر الحرب النووية ، ومع ذلك فقد دعم ـ خلافا لذلك ـ الوضع الدفاعي الشامل الذي يعتمد على الاسلحة الاستراتيجية والتهديدات الذرية . اما وزير الخارجية الاميركية آنذاك السيد دالاس فقد كان يشك في جدية محادثات مراقبة التسلح ـ بالرغم من بياناته العامة التي أيد فيها خطط نز السلاح ـ وبالتالي فقد حاول الحد من جهود السيد ستانس الذي كان يرأس الوفد الاميركي الى هذه المحادثات .

ولعل الامر الاكثر ايجابية في هذه المحادثات تمثل في الخبرة التي حصل عليها كلا الطرفين في مؤتمر الهجوم المفاجيء ، حيث استطاعت الولايات المتحدة

الاميركية أن تفهم بشكل أفضل وجهات النظر السوفييتية حول السرية والشروط السياسية المسبقة لمراقبة التسلح ، كما استطاع الاتحاد السوفييتي ان يفهم بعمق وجهات النظر الاميركية عن الردع والاستقرار . وأدت الاتصالات الى زيادة تحسس قادة وخبراء الدولتين بخطر الحرب النووية ، وربما دفعت بالدولتين الى تفهم أكبر للحاجة الى محادثات ثنائية أخرى حول تحديدأنظمة الاسلحة الاستراتيجية . وما لبثت الولايات المتحدة الاميركية . لدى اقتراب الفترة الثانية لرئاسة ايزنهاور من نهايتها ، وربما بنتيجة هذا المؤتمر . ان اعلنت عن احساسها بالحاجة الى ايقاف السباق الحلزوني المتصاعد فيمركبات (وسائط) ايصال الاسلحة الاستراتيجية الى أهدافها .

ومع ذلك فقد كان على العالم ان ينتظر عقداً آخر من الزمن حتى يسهم تطور العلاقات السياسية بين الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي، وتقدير كل منهما للفوائد الاجنبية الناجمة عن مراقبة التسلح ، وميزان القوى بينهما ، في دفع القادة في كل من واشنطن وموسكو الى محادثات جدية وذات معنى عن تحديد الاسلحة الاستراتيجية .

٥ ـ السوابق السياسية

اذا لم نحاول ان نحل مسألة مدى جدية الرئيس ايزنهاور في أخذه بعين الاعتبار للاستخدام العسكري للاسلحة النووية خلال بعض الازمات ، فمن الممكن ان نستنتج بان السياسة الدفاعية لادارته التي اعتمدت على التهديد باستخدام هذه الاسلحة ، كانت ستؤدي الى تصعيد أي نزاع مسلح الى حرب نووية استراتيجية .

وعموماً لم تحدث صراعات عسكرية حادة خلال أعوام رئاسة ايزنهاور ، وأمكن حل أزمتي مضائق تايوان وبرلين دون نتائج سلبية او خسائر في الامن الاميركي . واذا كانت ثمة عوامل متعددة قد أدت الى نشوء وانتهاء هاتين الازمتين ، فلا بد ان نشير الى تأثير سياسة التلويح باستخدام السلاح النووي ـ التي لجأت اليها الولايات المتحدة الاميركية ـ على التوصل الى حل نهائي للمشكلة الكورية ، وفي منع الصينيين من مواصلة الضغط على جزر مضائق

تايوان ، والتقليل من طلبات خروتشيف في برلين . وكانت ردود الفعل الاميركية في هذه الازمات تعبر عن الرغبة في المخاطرة بصراع مسلح شامل ؛ الامر الذي جعل القادة الشيوعيين يتصرفون على ضوء الخوف من الحرب النووية .

وبالمقابل ، فقد كان اي تصرف آخر للادارة الاميركية ، سيضع الوضع الدفاعي الاميركي القائم على اساس سياسة النظرة الجديدة ، والعقيدةالاميركية المعروفة بعقيدة « حافة الهاوية » في مهب الريح . ومع ذلك فقد كان ثمة احتمال آخر خطر تلجأ اليه موسكو وبكين عبر عدم تجاوبهما مع التهديد الاميركي باستخدام الاسلحة النووية معتبرين ان الولايات المتحدة الاميركية تستخدم الخدعة ، وبالتالي فهي لن تستخدم هذه الاسلحة في حافة المواجهة الواسعة . وكان الاتحاد السوفييتي والصين الشعبية قد أثارا أزمتي جزر مضائق تايوان وبرلين في عام ١٩٥٨ ، معتقدتين بان الولايات المتحدة الاميركية لن ترد بفعالية وعلىنطاق واسع بسبب قناعتها بامتلاك الاتحاد السوفييتي لقدرات استراتيجية متقدمة في مجال الاسلحة ذات الامداء البعيدة .

ويحتمل ان يكون قادة الاتحاد السوفييتي قد قرروا الصدام مع القوات الاميركية في برلين وان يكون القادة الصينيون قد قرروا الهجوم على جزيرة كيمون معتقدين أيضا بان الولايات المتحدة الاميركية لن تدخل في صراع مسلح كبير . ومع ان الرئيس ايزنهاور افترض بان الطرفين الآخرين لن يقوما باعمال خطرة على نطاق واسع ، فلم يكن افتراضه خاليا من الخطورة على قراراته المتخذة عن معالجة هذه الصراعات ، حيث كان يحتمل ان يؤدي هذا التصرف الى حرب نووية ضد الاتحاد السوفييتي والصين الشعبية .

يمكن ان يعتبر نزوع ادارة ايزنهاور لاتباع أساليب دبلوماسية والابتعاد ما أمكن عن الاساليب العسكرية خلال أزمتي جزر مضائق تايوان وبرلين ، نقطة قوة في السياسة الدفاعية الاميركية . ومع ذلك فقد يرى البعض ان الولايات المتحدة الاميركية تعرضتلضغوط معينة اضطرتمعها لاتخاذ مواقفاسترضائية ولتجنب الصراع المسلح بسبب عدم توفر اي من الخيارات الاخرى غير النووية

لديها . وسواء حدث أم لم يحدث التنازل الاميركي في هذه الازمات فـان اسلوب الاقتراب الاميركي منها كان يمثل شكلا معينا من الدبلوماسية التـي قد لاتخدم دائما المصالح الامنية الولايات المتحدة الاميركية او لحلفائها . وفي هذا المجال . فان السياسة الدفاعية لادارة ايزنهاور ، لم تشجع موسكو وبكين على اختبار الردع الاميركي فحسب ، بل قدمت لهم أيضا وسائل سياسيـة وعسكرية للتعامل مع النزاعات لدى وقوعها .

يمكن أيضا وضع اللوم على السياسة الدفاعية لادارة ايزنهاور ، مـن زاوية اكبر ، بسبب تأثيرها العدائي على العلاقات الاميركية ــ السوفييتيـة ولعدم تلاؤمها مع مراقبة التسلح . وقد فهمت سياسة « الانتقام الكثيف » من قبل قادة الكرملين على انها سياسة استفزازية تعمل على تحقيق الضربة الاولى الاميركية ، وترفع احتمالات التهديد النووي التي يمارسهـا القـادة الاميركيون . وقد عزيت هذه المخاوف الى استراتيجية خروتشيفالصاروخية الدعائية والى المستوى العالي من التوتر الذي ساد بين واشنطن وموسكو . وبالتالي فقد أصبح الجو الدولي غير ملائم لتحقيق التقدم في تحديد أنظمةايصال الاسلحة النووية الى الاهداف .

وقد كان من الصعب ان يتم التآلف مع الاهتمام الاميركي باجراءات نزع السلاح ، في الوقت الذي تعتمد فيه الادارة الاميركية سياسة دفاعية ووضعا عسكريا يراعي فيهما التوجه النووي بشكل رئيسي . وعمليا فقد انتقد بعض المحللين ادارة ايزنهاور لانها عمدت أولا الى نشر التكنولوجيا النوويـة عبـر برنامج « الذرة من اجل السلام » ، وأثارت ثانيا اهتمام الدول الاخرى في امتلاك الاسلحة النووية بدفاعها عن الاستراتيجية الذرية لحلف الناتو ، حيث تضطرها هذه الاستراتيجية الى مشاركة حلفائها في الترتيبات النووية(١) .

اما الوضع الدفاعي القائم على أساس سياسة النظرة الجديدة ، فقـد اختلف بشكل بسيط ــ من حيث التكلفة العامة ومستوى القوة البشرية ــ

---

(١) ــ انظر وليم ب . بادر في « الولايات المتحدة الاميركية وانتشار الاسلحـة النووية » (بيغاسوس ــ ١٩٦٨) .

عن الوضع الدفاعي التقليدي الذي طور فيما بعد اثناء رئاستي جون كنيدي وليندون جونسون . واذا قارنا بين هذين الوضعين من حيث التكلفة المحسوبة بالدولار الاميركي ، نرى ان ميزانية الدفاع الاميركية السنوية في منتصف الستينات ـ باستثناء الفيتنام ـ وصلت الى مبلغ يزيد بمقدار ثلاثة مليارات عن الميزانيات السنوية التي صرفت في أواخر الخمسينات ، بينما كان تعداد القوة البشرية في القوات المسلحة الاميركية خلال أعوام رئاستي كنيدي ـ وجونسون يزيد قليلا جدا عن المليونين ونصف مليون رجل الذي وصلت اليه هذه القوات خلال أعوام الفترة الرئاسية الثانية للرئيس ايزنهاور(١) .

ويعود ذلك جزئيا الى تطوير الوضع الدفاعي ذي التوجه النووي الذي تطلب موارد مالية أكثر مما كان متوقعا . وفي اعوام الخمسينات حصل تنافس بين البرامج الاستراتيجية الاميركية ذات النفقات الباهظة ومتطلبات تحسين القوات العامة الاميركية ، كما أظهرت الدراسات أن انشاء الوضع النووي التكتيكي احتاج ايضا الى نفقات لاتقل بحال من الاحوال عن النفقات التي تطلبتها المحافظة على القوات المسلحة التقليدية بحجمها الراهن(٢) . وبالاضافة الى ذلك فان اسلوب ادارة ايزنهاور في التخطيط الدفاعي والذي أعطى القوات المسلحة حرية كبيرة في القرار ـ ادى الى عدم فعالية هذه القوات . ولو وضع التخطيط على أساس خفض القوة النووية ، وزيادة فعالية الاجراءات الدفاعية، لامكن التقليل من نفقات برامج الاسلحة النووية الاستراتيجية والتكتيكية،وزيادة مخصصات تحسين وتنظيم القوات المسلحة التقليدية .

ان التحول الى الاسئلة العامة التي طرحتها سياسات الاسلحة الاستراتيجية لادارة ايزنهاور ، يأخذ بعين الاعتبار قضيتين نسبيتين ، حيث

---

(١) ـ أخذت هذه التقديرات من « الميزانية العسكرية وأفضليات الاقتصاد الوطني » . مناقشات اللجنة الفرعية الاقتصادية التابعة للجنة الاقتصادية الحكومية المشتركة في الكونغرس الواحد والتسعين ـ الجلسة الاولى (١٩٦٩) ـ الجزء الاول ـ الصفحات ٣٧٤ ـ ٣٧٥ .

(٢) ـ انظر روبرت اوسجود في « حلف الناتو ـ الاتحاد (الحلف) المربك » (مطبعة جامعة شيكاغو ـ ١٩٦٢) ـ الصفحات ١٠٦ ـ ١٠٧ و ١٥١ ـ ١٥٨ .

تهتم القضية الاولى بالمعلومات المتوفرة لدى هذه الادارة في زمن معين عن برامج الاسلحة الاستراتيجية ذات الامداء البعيدة في الاتحاد السوفييتي ، وبكيفية ترجمة هذه المعلومات الى تقديرات عن القوى العملياتية الموجودة، والى معطيات عن النشر المستقبلي لهذه الاسلحة السوفييتية . أما القضية الثانية فتعالج المسألة المتعلقة بمدى ماقدمته برامج الادارة الاميركية من ردع فعال، وبمدى تأثير هذا الردع على استقرار العلاقة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي .

مدى الاعتماد على تقديرات المخابرات :

كان خبراء المخابرات الاميركية ـ خلال الاعوام الاولى من الفترة الرئاسية لادارة ايزنهاور ـ يشكون من نقص في المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها عن البرامج النووية الاستراتيجية في الاتحاد السوفييتي وبالتالي فقد كانوا مضطرين للاعتماد على مصادر للمعلومات غير دقيقة وغير مباشرة او قديمة .

ومهما يكن من أمر ، فما ان كاد عام ١٩٥٦ يصل الى نهايته ، حتى بدأت اجهزة الرادار الاميركية تحصل على المعطيات التقنية عن تجارب الصواريخ السوفييتية ، كما أصبحت طائرات التصوير من نوع (يو ـ ٢) التي تنفذ مهام التحليق فوق أراضي الاتحاد السوفييتي ـ تحاول الحصول على المعلومات الصعبة عن مختلف النشاطات الاستراتيجية السوفييتية .

وقد شرح معاون وزير الدفاع الاميركي آنذاك السيد غيتز ، فيما بعد بان برنامج التحليق بالطائرة (يو ـ ٢) ، استطاع ـ في الاعوام الاربعة التي استمر العمل به خلالها ـ ان يحصل على معلومات عن المطارات والطائرات والصواريخ ـ والتجارب الصاروخية ، والتدريب على الصواريخ ، وخزن الاسلحة الخاصة ، وصنع الغواصات ، وانتاج المواد النووية ، ونشر الطائرات(١) . وقد أثنى الرئيس ايزنهاور على هذا البرنامج ، وخاصة على

---

(١) ـ الاحداث المتعلقة بمؤتمر القمة ـ المناقشات امام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ ـ الكونغرس السادس والثمانين ـ الجلسة الثانية (١٩٦٠) الصفحة ١٢٤ .

« المعلومات السلبية » التي اثبتت عدم صحة « المخاوف » عن ثغرة القاذفات والثغرة الصاروخية(١) اللتين كانتا ترتبطان بالوهم أكثر مما تتصلان بالحقيقة. وبدا معقولا تماما ان المعلومات التي تم جمعها بواسطة الطائرة(يو ـ ٢)،بالاضافة الى المعلومات التي امكن الحصول عليها من المصادر الاخرى ، اظهرت بشكل قاطع ان الاتحاد السوفييتي أحجم عن بناء مخزون كبير من الطائرات الاستراتيجية العابرة للقارات . ولكن السؤال المطروح يتمثل فيما اذا كانت معلومات الطائرة (يو ـ ٢) موثوقة بشكل كاف لتسمح للادارة الاميركيةبصرف النظر عن احتمال كون الاتحاد السوفييتي ينفذ برنامجا كبيرا لصنع الصواريخ ذات الامداء البعيدة أو لان تستنتج هذه الادارة بأن الاتحاد السوفييتي لم ينشر قوة من الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات(٢) .

وعندما قام الاتحاد السوفييتي باطلاق قمره الصناعي الاول بعد تنفيذه لسلسلة من التجارب على الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات في عام ١٩٥٧ ، فكر القادة الاميركيون باحتمال ترجمة الاتحاد السوفييتي لهذه النجاحات التكنولوجية الى قدرة عملياتية في الصواريخ الباليستيكية . كان وجود موقع تجاربلصواريخالباليستيكية العابرة للقارات في الاتحادالسوفييتي، بالاضافة الى مصانع لانتاج هذه الصواريخ منتشرة في أماكن عديدة على الارض السوفييتية ، دليلا على ان القادة السوفييت قد يكونوا قرروا التوقف عنبناء الطائرات البعيدة المدى والاستعواض عنها ببرنامج انتاج كثيف للصواريخ. وقد اشارات تقديرات المخابرات القومية الاميركية في نهاية عام ١٩٥٧ ، الى ان الاتحاد السوفييتي سيكون قادرا تماما على تجربة ونشر الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات خلال عامين بعد التجارب التي نفذها في شهر آب من عام١٩٥٧

---

(١) ـ انظر الصفحة ٥٤٧ من كتاب الرئيس ايزنهاور « السلام المتأرجح » .

(٢) ـ هناك خلاف شديد في الاوساط العلمية عن فعالية الطائرة (يو ـ ٢) ، حيث يدعم كل من كويستر وغراي التقييم المتفائل لها من قبل الرئيس ايزنهاور ، بينما يتساءل بوتوم فيما اذا كانت هذه الطائرة تقدم تغطية كاملة ، ويستنتج كلاس ان التحليقات الجوية لم تكن قادرة على جعل المسؤولين يصرفون النظر عن الثغرة الصاروخية .

وبالتالي سيكون جاهزا لنشر المئات من هذه الصواريخ البعيدة المدى . وقد اعتمدت هذه التصورات على تقدير القدرة الانتاجية من ناحية ، وعلى الحسابات المتعلقة بالمساحة الكلية المعدة لصنع وتجميع الصواريخ من ناحية ثانية .

ومهما يكن من أمر ، فقد اتضح للادارة الاميركية خلال عام ١٩٥٩ أن الاتحاد السوفييتي لم يكن ينفذ برنامجا شاملا لتطوير الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات ، وبالتالي فقد اكتشف الرئيس ايزنهاور والمسؤولون في ادارته ان ثغرة الصواريخ لم تكن سوى خرافة مماثلة لثغرة القاذفات ، وترك الرئيس البيت الابيض وهو مطمئن الى عدم عبثه بالامن الاميركي .

وقد عزيت هذه النتيجة الى المعلومات التي استطاعت الطائرة (يو ــ ٢) الحصول عليها خلال المائتي مهمة التي نفذتها فوق اراضي الاتحاد السوفييتي ، حيث أكدت هذه المعلومات عدم وجود أية مؤشرات عن اقامة مواقع عملياتية لاطلاق الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات في الاتحاد السوفييتي . واذا كان الشك لابد أن يتطرق الى التغطية غير الكاملة لكافة أراضي الاتحاد السوفييتي بمهام هذه الطائرة فان التحليقات التي نفذت فعلا كانت كافية لاثبات عدم وجود هذه الصواريخ التي لايمكن ان تتوضع فقط في المناطق القليلة التي لم يتم استطلاعها من قبل الطائرة (يو ــ ٢) . ونظريا فقد كانت هذه الطائرة قادرة على تصوير مايزيد عن عشرين الف ميلا مربعا من الارض السوفييتية في المرور الواحد . اما من الناحية العملية فان الرئيس الاميركي لم يقبل المخاطرة العسكرية المترتبة على الدخول العميق لهذه الطائرة ، آخذا باعتباره عدم افساد علاقاته الدبلوماسية مع الاتحاد السوفييتي . وبالاضافة الى ذلك فقد اثرت شروط الطقس غير الملائم والسماء الملبدة بالغيوم غالبا على تحديد مهام الطائرة (يو ــ ٢) من حيث عدد المهام المنفذة ومناطق الاهداف المعينة لها .

ولهذه الاسباب ، يقدر بأن المهام التي استطاعت هذه الطائرة ان تنفذ خلالها الى اعماق بعيدة في الاتحاد السوفييتي لم تتجاوز ثلاثين مهمة على

الاكثر خلال الاعـوام الاربعة لمشروع تحليقاتهـا ، علما ان الزمن والمجال كانا محددين لكل من هذه التحليقات(١) .

وهكذا استطاعت ادارة ايزنهاور ان تستنتج ـ على ضوء المهام العميقة القليلة التي نفذتها الطائرة (يو ـ ٢) ـ بان الاتحاد السوفييتي لم يقم بنشر الصواريخ العابرة للقارات على مقربة من الخط الحديدي المار عبر سيبيريا . وقد وجهت الطائرة (يو ـ ٢) الى هذه المنطقة ، لانه بدا منطقيا جدا ان يعمد الاتحاد السوفييتي الى نشر بعض صواريخه الباليستيكية العابرة للقارات ذات الوقود السائل في هذه المنطقة ، نظرا لسهولة نقل هذه الصواريـخ بواسطـة الخط الحديدي وصعوبة ذلك في الجو والبر . وبالمقابل فقـد كان الاتحـاد السوفييتي يستطيع ان يضع هذه الصواريخ العابرة للقارات في مواقع اقـل ملاءمة ، وخصاصة في المناطق الشمالية ، التي لم تكن تستطلع بواسطة الطائرة (يو ـ ٢) ، حيث خشي عدد كبير من خبراء الاستطلاع هـذه الامكانية . وبالرغم من الصعوبات التي كانت تعترض بناء منشآت الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات ، فان الاتحاد السوفييتي كان يجد ان اقامة مواقع الصواريخ أسهل وأكثر مرونة من نشر القاذفات . وكانت القواعد الجوية سهلة الكشف بواسطة الطائرة (يو ـ ٢) ، كما ان انشاء هذه القواعد في المناطق البعيـدة كان غاية في الصعوبة ، ولم يكن ممكنا ان يتم تمويه او اخفاء عمليـة انشـاء المطارات العسكرية . ولعل ذلك يوضـح السبب في سهولة كشف الطـائرة (يو ـ ٢) للقاذفات البعيدة المدى ، وعدم تمكنها من تقديم معلومات على نفس الدرجة من الثقة عن الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات السوفييتية .

وقد ازداد الامر سوءا عندما توقفت تحليقات الطائرة (يو ـ ٢) بعـد منتصف عام ١٩٦٠ ، حيث اصبحت الولايات المتحدة الامريكية غير قادرة على الاستمرار في استطـلاع مواقع الصواريـخ الباليستيكيـة العابرة القـارات

(١) ـ شارلز مورفي في « اوراق خروتشيف » في مجلة فورتش شهر كانون الاول ١٩٦٤ ـ الصفحة ٢٢٧ . ويرى بعض خبراء الاستطلاع التقني السابقين ان عدد التحليقـات العميقـة للطائرة (يو ـ ٢) في الاتحاد السوفييتي لم يتجاوز الستة .

السوفييتية في المناطق البعيدة او في التحقق من نشرها في المناطق التي استطلعت سابقا . ولكن الحقيقة المتمثلة في اجراء التجارب السوفييتية على أكثر من خمسة وعشرين صاروخا عابرا للقارات ، تشير حتما الى بدء الانتاج الفعلي لهذه الصواريخ ، كما ان معلومات الاستطلاع عن تجارب الاطلاق في النصف الاول من عام ١٩٦٠ ،اشارت أيضا الى ان نشر الصواريخ العابرة للقارات في الاتحاد السوفييتي ، قد أخذ ابعاده الحقيقية الواسعة . وكانت آخر الصور التي جاءت بها الطائرة (يو ــ ٢) قبل اسقاطها قد أثارت الشكوك حول مواقع الصواريخ المحتملة في جنوب الاتحاد السوفييتي . وبالرغم عن الامكانية المحتملة للاقمار الصناعية من نوع المكتشف Discoverer في الحصول على المعلومات منذ نهاية عام ١٩٦٠ ، فان نوعية هذه المعطيات لم تكن كافية للحكم على عدم نشر الاتحاد السوفييتي لصواريخه الباليستيكية العابرة للقارات في ذلك الوقت . وبالتالي فقد كان ضروريا ان يتم الحصول على المعلومات من أقمار صناعية عملياتية اضافية ، كان من المقرر ان يتم اطلاقها في العام التالي ،لازالة الشكوك عن نشر هذه الصواريخ .

يدعي بعض المراقبين بأن المسؤولين الرسميين في ادارة كنيدي كانوا متأكدين في مطلع عام ١٩٦١ من عدم وجود الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات العملياتية ، او وجودها باعداد محدودة ، ولكن ذلك لم يتأكد بشكل قاطع حتى خريف عام ١٩٦١ عندما اثبتت نتائج مهام الاستطلاع المنفذة بواسطة الاقمار الصناعية بشكل دقيق ، ان عدد الصواريخ الموجودة في مواقع الاطلاق في الاتحاد السوفييتي لم تكن تتجاوز عدد اصابع اليد(١) .

اصبح ممكنا الآن ، على ضوء المعلومات المحدودة التي حصلت عليها الطائرة (يو ــ ٢) عن نشر الصواريخ في المناطق التي نفذت مهامها فوقها ــ

---

(١) ــ فيليب كلاس في « المحافظة على السلام النووي : الخفراء السريون في السماء » نيويورك تايمز في ٣ ايلول ١٩٧٢ ــ الصفحة (٧) . انظر ايضا هربرت سكوفيل في « قفزة في اتجاه التحقق » وماسون ويلريش وجون راين لاندر في : السالت : اتفاقية موسكو وما بعدها (الصحافة الحرة ــ ١٩٧٤) الصفحات ١٦٠ ــ ١٨٤ .

ان يتم خفض التقديرات الاستطلاعية عن حجم الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات سواء من حيث معدل انتاجها او بالنسبة لنشرها في مواقع الاطلاق .
ولكن الاقمار الصناعية التي دخلت الى مسرح الاعمال الاستطلاعية بعد انتهاء رئاسة ايزنهاور ، اتصفت بميزات تتجاوز الى حد كبير الطائرة (يو ــ ٢)وخاصة بما يتعلق بعدم امكانية الاتحاد السوفييتي التأثير عليها بالصواريخ ارض ــ جو ، كما ان القوانين الدولية لم تمنع آنذاك الدخول في المجال الفضائي للدول الاخرى ونذكر ــ على سبيل المثال ــ ان قمرا صناعيا واحدا يبقى في مداره الذي يمر فوق الاتحاد السوفييتي ولعدة أيام ، يستطيع ان يرصد مساحات واسعة جدا ويرسل آلاف الصور التي تقدم بدورها معلومات دقيقة وكافية عن مواقع الصواريخ وعن كافة النشاطات والمنشآت الاستراتيجية الاضافية.
وتحسنت نوعية الاقمار الصناعية لدى الطرفين الاميركي والسوفييتي على السواء خلال أعوام الستينات ، بحيث أصبح الاتحاد السوفييتي قادرا على تصوير كافة أراضي الولايات المتحدة الاميركية ، واصبح العكس صحيحا أيضا.
وقد لعبت هذه الطريقة الجديدة في الحصول على معلومات الاستطلاع التقني دورا هاما في تخطيط البرامج الاستراتيجية الاميركية ، وفي تسهيل التقدم في المحادثات الاميركية ــ السوفييتية المتعلقة بالسيطرة على الاسلحة الاستراتيجية.

عوامل الردع والاستقرار :

يصعب ان نناقش الحقيقة المتمثلة بان الولايات المتحدة الاميركية كانت معرضة لخطر جدي بسبب احتمال قيام الاتحاد السوفييتي بهجوم مضاد ــ للقوة ، او ان تفوقها الاستراتيجي تعرض للتحدي من قبل الاتحاد السوفييتي خلال كافة اعوام رئاسة ايزنهاور . ومع ذلك ، فان الخبراء لايوافقون على الفرضية المتمثلة بأن الوضع الاستراتيجي القوي للولايات المتحدة الاميركية نشأ بنتيجة السياسة الحكيمة لادارة ايزنهاور ، او كان نتيجة حتمية للصدفة، حيث لم يستطع الاتحاد السوفييتي خلال تلك الاعوام ان ينتج مايكفي من الانظمة الاستراتيجية المعدة لايصال الاسلحة الاستراتيجية الى اهدافها . وثمة تساؤل على غاية من الاهمية ، يتمثل بمدى احتواء السياسات الاستراتيجية الاميركية خلال هذه الفترة لعوامل الردع والاستقرار .

ويجب ان نضع نصب أعيننا بأن أغلب النزاع بين ادارة ايزنهاور ومنتقديها كان يغذى بالعوامل السياسية الداخلية ، وان القرارات عن الاسلحة الاميركية كانت غالبا تتأثر بالحاجة الى استرضاء الكونغرس .

وبالاضافة الى ذلك فان طبيعة البرامج الاستراتيجية للادارة الاميركية كان أقل تأثرا بالمنطق من العوامل الاخرى التي تشمل المنافسة بين المصالح الداخلية المتضاربة والحاجة الى سيطرة مدنية على المشاريع الخاصة وفرض القيود على سقوف الميزانية الخاصة بالنفقات العسكرية . وعموما فان عدم الاتفاق الجوهري والمحسوس على طبيعة الردع في العصر النووي يأتي في مركز الجدال الاستراتيجي في الاعوام الاخيرة من أعوام الخمسينات ، وخاصة عن الخلافات في الرأي حول المسائل الحيوية المتعلقة باستقرار الميزان الاستراتيجي ومتطلبات قوة الانتقام الفعالة ، وقضايا العقيدة الاستراتيجية التي انتقلت الى أعوام الستينات واستمر النقاش حولها حتى اليوم .

وقد اعتمد الرئيس ايزنهاور ــ في وضعه الخطوط العريضة للبرامج الاستراتيجية الاميركية ، على الفرضية القائلة بان « ميزان الرعب » لم يكن حساسا بالاختلافات في مستويات وأنواع القوات النووية الاميركية والسوفييتية .

وكان ذلك يعني ــ من وجهة النظر الاميركية ــ ان قوة اميركية كبيرة ومتنوعة من وسائط ايصال الاسلحة الاستراتيجية الى اهدافها . ستكون كافية لردع القادة السوفييت من القيام بهجوم نووي ، حتى لو كان جزء كبير من هذه القوة معرضا لضربات الصواريخ الباليستيكية السوفييتية . وفي ظل هذه الفلسفة وما لم يشعر صانعو القرارات السوفييتية بأنهم سيدمرون كافة الانظمة الاستراتيجية الاميركية ، فلن يتورطوا في تبادل التراشق النووي الذي سيؤدي حتما الى تدمير كبير في الاتحاد السوفييتي ، وسوف يحاولون تجنب القيام بأية أعمال يمكن ان تتصاعد الى صراع مسلح واسع النطاق . انعكس مفهوم الرئيس الاميركي عن استراتيجية الكفاية بالدرجة الاولى في محاولته تحديد حجم قوة القاذفات من نوع (ب ــ ٥٢) ، تم بجهوده الموجهة الى تحسين سلامة هذه القوة ولامتلاك الصواريخ الباليستيكية عبر برنامج

مدروس وهادىء مع الابتعاد عن البرامج المكثفة والسريعة في انتاج هذه الصواريخ . وقد كان راغبا في التخطيط لهذه القوة على اساس الاحتمالاتالتي تلوح في الافق ، مبتعدا عن تقديرات الحالة الاسوأ ، ومتحملا حدوث خلل او تعرض جزئي فيها ، طالما ان ذلك لايؤثر على الفعالية الشاملة للردع الاميركي .

أصر معارضو البرامج والسياسات النووية لادارة ايزنهاور ، على التشديد على عوامل الردع والاستقرار ومراعاة درجة أكبر من التصلب في وضع أسس الوضع الاستراتيجي الاميركي(١) . وقد شرح هؤلاء بان الردع لم يكن ليتأكد اوتوماتيكيا أو بشكل سهل ، مدعين بان الميزان الاستراتيجي كان « سريع التأثر » ، بينما عبر أصحاب الراي المعاكس عن اهتمامهم بان الاتحاد السوفييتي قد يكون قادرا على اكتساب القدرة اللازمة لتدمير الجزء الاكبر من القدرة النووية الاميركية ، اذا لم تتخذ الاجراءات الهادفة لبناء قوة اميركية فعالة وقادرة على البقاء والنفوذ عبر الدفاعات السوفييتية ، وايقاع عشرات الملايين من الضحايا . وأكد هؤلاء أيضا بان الانظمة الاميركية يجب ان تبنى على اساس جعل المخططين العسكريين السوفييت مقتنعين باستحالة تدمير الجزء الاكبر من القوة النووية الاميركية . وما لم يتم ذلك فان القادة السوفييت قد يقعون في الاغراء ويلجؤون بالتالي ، اما الى تنفيذ هجوم مضاد للقوة معتقدين انهم يستطيعون احداث الشلل في القسم الاكبر من القوة الاستراتيجيةالاميركية، او يهددون بالقيام بهذا الهجوم واضعين واشنطن أمام الابتزاز النووي .

وقد اعتبرت الانظمة المعرضة للاصابة ، عديمة الفائدة وخطرة ، فهي لم تزد فرص الضربة الاستباقية السوفييتية فحسب ، بل زادت أيضا احتمال لجوء القادة الاميركيين الى استخدامها قبل الوقت اللازم بغية سبق الاتحاد السوفييتي ، وبالتالي زادت في احتمال وقوع الحرب الناجمة عن سوء تفاهم .

---

(١) ــ يمكن الرجوع بشأن الانتقادات الهامة لاسلوب ايزنهاور الى البرت وول ستيتر في : « ميزان الرعب السريع التأثير » في مجلة الشؤون الخارجية ــ المجلد رقم ٣٧ (كانون الثاني ــ ١٩٥٩) ــ الصفحات ٢١١ ــ ٢٣٤ وهيرمان كاهن في كتابه « عن الحرب الحرارية ــ النووية » مطبعة جامعة برينستون عام ١٩٦٠ .

واشار بعض الخبراء الى السهولة التي يمكن بها اجراء الحسابات التي تبين مدى التهديد المحتمل للقاذفات الاميركية ، الناجمة عن نشر الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات السوفييتية ، الامر الذي كان يعتبر بذاته عاملا هاما من عوامل فشل الردع . ولهذه الاسباب فقد حثت الادارة الاميركية على توسيع برامجها المعدة للتقليل من عامل التعرض ولتسريع تطوير الصواريخ الباليستيكية القليلة التعرض .

وهكذا فقد دار اغلب النقاش المتعلق بالسياسة النووية خلال أعوام الخمسينات حول ما اذا كانت البرامج والمشاريع المعدة لتطوير وضع وانتاج الصواريخ الباليستيكية تسير بأسرع مايمكن . ولسوء الحظ ، فان محاولات تقييم النجاح او الفشل النسبيين لبرامج الصواريخ الاستراتيجية ، التي بدأت واستمرت خلال اعوام رئاسة ايزنهاور ، كانت تعاني من التشويه والادراك المتأخر .

ويتفق كافة المراقبين في الرأي بان النجاح في برامج المينوتمان والبولاريس بعد اطلاق اول قمر صناعي سوفييتي ـ سجل نصرا تكنولوجيا ملحوظا ، ومأثرة ادارية كبيرة ، كان يستحيل تحقيقها الا بتخصيص نفقات عالية جدا ، او بتغيير السياسة العامة للدولة .

ومهما يكن من أمر فان تحليل الفترة السابقة لاطلاق القمر الصناعي كان يشير الى عدم الثقة من ناحية والى التناقضات من ناحية ثانية . ويؤيد خبراء آخرون ادعاء الادارة الاميركية بأن الافضلية القصوى قد اعطيت للجهود الموجهة للصواريخ الباليستيكية ، عبر تخصيص الدعم المالي الاقصى لتطوير هذه الصواريخ في الاعوام ١٩٥٥ـ١٩٥٧ . ويوافق هؤلاء الخبراء على ان التكنولوجيا استطاعت ـ تحت ضغط الضرورة ـ ان تتلاءم مع هذه البرامج ، وخاصة بما يتعلق بالحد من تطوير أنظمة الصواريخ ذات الوقود السائل والاسراع بتطوير الصواريخ ذات الوقود الجاف . ولكن خبراء آخرون ممن عارضوا للادارة الاميركية اشاروا الى أن التقييدات المالية والانحياز الى جانب برامج صنع القاذفات للقوى الجوية ، كانت وراء عدم اعطاء الافضليات لبرامج الصواريخ

وبالتالي جعلت تطويرها محدودا . ورأى هؤلاء أيضا ان تعدد البرامج والمنافسة البيروقراطية منعت التقدم في حل المسائل العلمية والهندسية التي تتصل بتطوير برامج الصواريخ المتقدمة والقادرة على البقاء .

وما لبثت الاحداث ان ادت الى حدوث تقارب في وجهات النظر المتناقضة عن السياسات النووية التي سادت في أعوام رئاسة ايزنهاور ، وتحولها الى وضع استراتيجي قوي تتفوق فيه نقاط القوة على نقاط الضعف . وربما حدث تحول ايضا في وجهة نظر منتقدي الادارة الاميركية عن الضربة الاولى السوفييتية ، حيث بدا ان تحليلهم لم يكن خاليا من الاهمية النظرية والعملية على حد سواء . وفي الواقع فان هذه الآراء المعاكسة احدثت ضغطا معينا لم يلبث ان ترك اثرا هاما – وربما حاسما – في دفع الادارة الاميركية الى الاخذ بالوضع الذي اقترحه معارضوها . وقد عمدت هذه الادارة – على ضوء التسرب الجزئي لمحتويات تقرير لجنة غايثر ، والجدال العام حول كفاية برامج الردع الاميركية – الى طلب مخصصات اضافية لتمويل الاعمال الهادفة الى التقليل من تعرض قوات القيادة الجوية الاستراتيجية الاميركية ، ولبدء بناء أنظمة الانذار الراداري المبكر للصواريخ الباليستيكية . ولعل الاهم من ذلك، ان الرئيس أيزنهاور تجاوب مع الغضب الشعبي الشديد الذي سببه اطلاق القمر الصناعي السوفييتي الاول ، وطلب ايضا ميزانية اضافية تسمح بالبدء في برنامج الصواريخ من النوعين « تيتان » و « مينوتمان » وفي تسريع برنامج البولاريس(١) . ولم تكن هذه القرارات الصعبة من حيث المبدأ ، والممكنة تماما من الناحية التقنية ، لتتحقق في غياب الضغط الداخلي الذي مورس على الادارة الاميركية من ناحية ، ومع تساهل هذه الادارة في اعارة الاهمية اللازمة لمتطلبات الردع في ظل سياسة « الكفاية » .

ولكن معرفة الادارة الاميركية بمدى النقص في نشر الصواريخ الباليستيكية

---

(١) – بيري في « قرار الصواريخ الباليستيكية » الصفحة ٦١ ، وقد جاء فيه مايلي : « لقد قطع القمر الصناعي الخيط الذي كان يغلق محفظة الاموال الاميركية المخصصة لبرامج الصواريخ الباليستيكية » .

الاستراتيجية السوفييتية جعلتها في حل من التطوير السريع للانظمة الاستراتيجية القادرة على البقاء ، على غرار مافعلت في قراراتها المتخذة عن برامجها الاخيرة . ولكن لو لم تدفع هذه الادارة في هذا الاتجاه ، وتقدم الاتحاد السوفييتي في برنامجه عن انشاء قوة الجيل ـ الاول من الصواريخ البالستيكية العابرة للقارات ـ وهو قرار ممكن جدا من الناحية التقنية مهما كانت تكاليفه مرتفعة او كانت قيمته الردعية موضع تساؤل ـ لكانت الولايات المتحدة الاميركية وجدت نفسها خلال الاعوام الاولى من الستينات في موقف حرج ومعرضة لضربة المعاكسة للقوة السوفييتية ، او واقعة تحت رحمة التهديدات السوفييتية . لم يكن نظام الانذار الراداري المبكر عن الصواريخ في هذه السنوات ، قد أصبح جاهزا للعمل ، وبالتالي فقد كان استنفار القاذفات الاميركية غير مؤمن خلال الزمن اللازم ؛ اما الصواريخ البالستيكية العابرة للقارات الاميركية فكانت قد نشرت في مواقع غير مقساة (غير مجهزة هندسيا بالشكل اللازم) ، وكانت الغواصات النووية من نوع البولاريس لاتزال محدودة العدد ولا تشكل قوة رادعة في حال من الاحوال .

وانطلاقا من هذا الوضع ، يمكن ان نقول ان أفضليات الرئيس ايزنهاور لم تكن تمثل سوى مجاذفة محسوبة على ضوء التقديرات عن نشر الصواريخ السوفييتية والاعتماد على الوضع الردعي الاميركي ، الذي لم يخضع للتجربة قط . وحتى بعد ان نفذت برامج ادارة ايزنهاور التي اعتبرت تنازلا أمام معارضي هذه الادارة ، فقد أكد الجنرال توماس باور من القيادة الجوية الاستراتيجية في عام ١٩٦٠ ان قوة سوفييتية مؤلفة من (١٥٠) صاروخا باليستيكيا عابرا للقارات ـ وهي موجودة فعلا ـ ومن عدد مماثل من الصواريخ البالستيكية ذات الامداء فوق المتوسطة ، تستطيع ان تدمر في الضربة الاولى القواعد المائة للصواريخ والقاذفات الاميركية(١) .

وبالمقابل فقد حال التأثير الملطف لسياسة ايزنهاور التي عرفت **بالنظرة الجديدة** ، دون التنفيذ الكامل لما أراده منتقدوا الادارة الاميركية، وبالتالي

---

(١) جاء ذلك في حديث أمام النادي الاقتصادي في نيويورك ، بتاريخ ١٩ كانون الثاني عام ١٩٦٠ وقد قدم هيرمان كاهن في كتابه « عن الحرب النووية ـ الحرارية » تحليلات مماثلة واشار ايضا الى ان سياسات ايزنهاور تمثل « مجاذفة محسوبة » . (الصفحات ١٩٣ ـ ٢٠٤) .

دون توسع مجال البرامج الاستراتيجية الاميركية خلال اعوام الخمسينات واستمراره خلال الستينات .

واذا كان ذلك سيقدم الولايات المتحدة الاميركية قوة اكثر قدرة على البقاء وفي وقت مبكر ، فقد كان سيتطلب نفقات مالية كبيرة من ناحية ، وسيؤدي الى دفع الاتحاد السوفييتي بشدة في مجال السباق النووي الاميركي – السوفييتي . وبالاضافة الى ذلك فقد قدم أغلب معارضي الادارة الاميركية مقترحات تتناقض مع عوامل الردع والاستقرار وفعالية التكاليف .

وقد ناقش بعض اعضاء مجلس الشيوخ من الحزب الديموقراطي الفوق الاميركي في القاذفات ثم أصروا على ان تخصص مبالغ اضافية لبناء الجيل الاول من الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات . وقد أكد تقرير لجنة غايثر . بالرغم عن تركيزه على القوات غير المعرضة – على توسيع برامج الصواريخ الباليستيكية ذات الامداء فوق المتوسطة وعلى الصواريخ من نوع اطلس . ولو قبلت توصيات بعض النقاد ، لاستطاعت الولايات المتحدة الاميركية ان تطور قوة من الصواريخ ذات الوقود السائل غير القساة ، تزيد بمرتين او ثلاثمرات عما سمحت به ادارة ايزنهاور – مما اضاع فرصة كانت ستسهم في تقوية الاستقرار . واستنتج العديد من الخبراء بأن ادارة ايزنهاور اتبعت منهجا معتدلا وسياسة حكيمة ، بينما عملت الادارات الاميركية التي جاءت بعدها على التصعيد غير الضروري لسباق التسلح .

وعموما فبالرغم من القيود التي يدعى البعض بأنها مورست من قبل الرئيس ايزنهاور ، فان القوة النووية الولايات المتحدة الاميركية ، تناستبشكل دراماتيكي خلال الاعوام ١٩٥٣ – ١٩٦٠ . وبالاضافة الى ذلك فقد بدا رائعا الا تتأثر السياسات الاستراتيجية لادارة ايزنهاور بالاعتبارات الناجمة عن السياسة والقوة السوفييتيتين او بالمحاولات الحقيقية الهادفة لتحقيقاتفاقيات الحد من الاسلحة الاستراتيجية . وبالرغم من انه لايمكن توجيه اللوم الى الولايات المتحدة الاميركية بسبب الوضع المتردي للاتحاد السوفييتي ، او لاثارتها المصاعب التكنولوجية المتعددة التي ادت الى ايقاف التقدم في السيطرة على

الاسلحة الاستراتيجية ، فانه يمكن التأكيد على أن السياسات الدفاعية الاميركية جعلت المفاوضات البناءة صعبة ، او مستحيلة ، وبالتالي فلم تقدم قدوة يحتذى بها في هذه المجالات . اما سياسة النظرة الجديدة فلم تكن متلائمة مع الاستقرار النووي والسيطرة على السلاح ، بسبب تأكيدها على الاسلحة النووية واهمالها للاسلحة التقليدية ، واعتمادها على التهديد بالانتقام الكثيف. واذا أخذنا الامور من الجانب الاوسع، نرى ان البرامج الاستراتيجية لادارة ايزنهاور تركت تأثيرات استفزازية وذات طابع غير مستقر، مما ادى الى انتشار الغيوم القاتمة في الجو السياسي الدولي ، وزاد من خطر نشوب الحرب النووية ، ودفع بالاتحاد السوفييتي الى القيام بجهود كبيرة متلاحقة لتصحيح الخلل في الميزان النووي السوفييتي - الاميركي .

* * *

الفصل الثاني

الدمار المضمون والاقتراب التحليلي ١٩٦١ - ١٩٦٨

جاء الرئيس جون ف. كنيدي الى البيت الابيض مصمما على تصحيح الخطأين الجوهريين في الوضع العسكري للولايات المتحدة الاميركية ، والتمثلين حسب اعتقاده ، هو ومستشاريه ، بعدم كفاية كل من الرادع الاستراتيجي والقدرات التقليدية ، واعتبروا ان عقيدة « الرد المرن » تؤمن بدائل محسوسة غير نووية ، وتحسن الاعتماد على قدرات الردع وفعالية القوات المقاتلة الاميركية ، كما تقدم الوسائل التي يمكن الاعتماد عليها في ادارة الازمات . واكد القادة الاميركيون في ادارة كنيدي ان الاعتماد عليها في ادارة الازمات . التقليدية ، بالاضافة الى قوات استراتيجية قادرة على البقاء بشكل موثوق ، ستعمل على خفض خطورة الحرب النووية غير المعلنة الى الحد الادنى ، وتؤخر انتشار الاسلحة النووية ، وتؤمن اساسا صلبا للبحث في ترتيبات السيطرة على السلاح . قامت الادارة الجديدة — في محاولة منها لاعادة النظر في السياسة العسكرية الاميركية — بتعديلات هامة في عملية التخطيط الدفاعي . وبعد ان كانت ميزانية الدفاع تحدد من قبل القيادة العليا الاميركية ويترك القرار في توزيعها على انواع التسليح المختلفة لوزير الدفاع الاميركي ، اصبحت الآن تحدد وتوزع حسب الحاجات الدفاعية من قبل القيادة العليا المركزية، واصبحت هذه الميزانية تشكل نسبة مئوية معينة من اجمالي الميزانية العامة للدولة ، كما اصبحت تستخدم في التوزيع عوامل فعالية التكلفة والانظمة التقنية التحليلية .

١ ـ العقيدة الدفاعية :

اعارت ادارة كنيدي انتباهها الخاص ـ في سلسلة القرارات الدفاعيه الهامة الاولى . الى الوضع الاستراتيجي للولايات المتحدة الاميركية . ودعت الميزانية الاضافيةالتي طلبها الرئيس لعام ١٩٦١ الى تسريع وتوسيع برامج الصواريخ من نوعي البولاريس والمينوتمان ، والى الغاء انظمة القاذفات والصواريخ ذات التكلفة العالية وقابلية التعرض الكبيرة ، وتطوير وتحسين وسائط السيطرة والقيادة في الولايات المتحدة الاميركية . وقد طلبت الادارة الاميركية الجديدة مخصصات اضافية بمبلغ (٢ر١) مليار دولار لدعم هذه القرارات وتغطية متطلبات القوات الاستراتيجية (١) .

وخلال السنوات الخمس التالية ، امتلكت الولايات المتحدة الاميركية قوى استراتيجية ذات فعالية وقدرة على البقاء عاليتين ، مؤلفة (من ١٠٥٤) صاروخا باليستيكيا عابرا للقارات متوضعا في ملجأ (صومعة) ، و (٦٥٦) صاروخا باليستيكيا يطلق من الغواصات و ٦٣٠ طائرة من نوع (ب ـ ٥٢) . وعندما انتهت ادارة ادارة جونسون كانت برامج تحسين القدرات الاستراتيجية لا تزال قيد التنفيذ ، وخاصة عبر تطوير مركبات ايصال الرؤوس النووية المتعددة MIRV . وقد وصل المصروف السنوي على الاسلحة الاستراتيجية في اعوام رئاسة كنيدي ـ جونسون الى (٢٥) مليار دولار (حسب دولارات ١٩٧٤) ، اي ما يمتلك نسبة (٣٠٪) من مجموع ميزانية الدفاع (٢) (دون الاخذ بعين الاعتبار لنفقات الحرب الفيتنامية) .

وما ان انتهى العام الاول من رئاسة كنيدي ، حتى كانت ادارته قد تقدمت بشكل محسوس في تحسين القدرات الدفاعية التقليدية الاميركية . ثم طلب المسؤولون الرسميون في هذه الادارة ـ اثر ازمة برلين في عام ١٩٦١ .

---

(١) التوصيات بشأن ميزانية الدفاع : رسالة من رئيس الولايات المتحدة الاميركية ـ الوثائق ـ الصفحة ١٢٣ ـ الكونغرس ٨٧ الجلسة الاولى (١٩٦١) .

(٢) ـ انظر ادوارد ر. فرايد واخرين في : وضع الافضليات الوطنية ، ميزانية عام ١٩٧٤ (مؤسسة بروكينغز) الصفحة ٢٩٦ .

مخصصات اضافية لزيادة تعداد القوات المسلحة ، والحصول على اعتدة واجهزة للقوى الجوية والبرية وتوسيع قدرات النقل البحري والجوي . وطلب الى الجيش ان يغير تشكيلاته ـ مما عرف انذاك بالفرق الخماسية المدربة والمجهزة للحرب النووية ـ الى تشكيلات فرقية تتلاءم مع التسليح والعقيدة التقليديين ، كما ادخلت وحدات الطيران التكتيكي والبحرية ضمن الخطط الحربية للقوات المسلحة العامة . وعلى ضوء اعادة تنظيم القوات المسلحة فقد زيد عدد فرق الجيش الجاهزة للقتال من (١١) الى (١٦) فرقة ، كما ازداد التعداد العام في القوى البشرية بمعدل (٢٠٠٠٠٠) مقاتل قبل التوسع الذي طرأ على القوات المسلحة في عام ١٩٦٥ من اجل الحرب الفيتنامية . وكنتيجة لهذه القرارات ، والقرارات التي اتخذت بعد الحرب العالمية الثانية ، فقد تطورت القوات المسلحة الاميركية الى الدرجة التي اصبحت معها قادرة على تنفيذ اعمال هجومية على نطاق واسع في اوروبا واسيا ، وبدون اللجوء الى الاسلحة النووية (١) .

لم يكن الوضع الدفاعي الاميركي ـ في عهد رئاستي كنيدي وجونسون ـ يعتمد كليا على استراتيجية القوات التقليدية ، كما لم تعتمد سياسة ايزنهاور ـ دالاس على استراتيجية القوات النووية فقط . ولكن الاسلوبين اختلفا بشكل اساسي بدرجة التأكيد على اهمية الدفاع النووي وغير النووي . وكان الهدف الرئيسي للرد المرن متمثلا في المحافظة على قدرة القوات في مواجهة التهديدات التقليدية بحيث لا تضطر الولايات المتحدة الاميركية للخيار بين استخدام اسلحتها النووية او التخلي عن مصالحها الحيوية في الخارج بسبب عدم توفر الخيار غير النووي لديها . وهكذا توفرت للمسؤولين في

---

(١) ـ بالنسبة الى الميزانيات والفرق الخ ... انظر « السياسات الدفاعية للولايات المتحدة الاميركية في عام ١٩٦١ » وثائق مجلس النواب ٥٠٢ ، الكونغرس السابع والثمانون الجلسة الثانية (١٩٦١) الصفحات ٢٨ و ٨١ ـ ٨٣ . واما بشأن المناقشة العامة لبناء القوات التقليدية الاميركية في اوائل الستينات فيمكن الرجوع الى وليم كوفمان في استراتيجية ماكنمارا (هاربر ورو ١٩٦٧ والن اينتهوفن و ك. واين شميث) في « كم يكفي من الاسلحة الاستراتيجية » و « وضع البرامج الدفاعية ١٩٦١ ـ ١٩٦٩ » (هاربر و رو ، ١٩٧) .

الادارة الاميركية امكانية الخيار في القيام بضربة نووية تكتيكية او حتى استراتيجية في بعض الظروف ، معتبرين ذلك خيارا غير مرغوب به ، ولا يلجأ اليه الا عن الضرورة القصوى .

لقد اعتبر خبراء ادارة كنيدي ـ خلافا لما كان يراه خبراء ادارة ايزنهاور ـ ان الاسلحة النووية تمثل وسائل عسكرية غير فعالة وخطرة . وقد شرح وزير الدفاع ماكنمارا ان استخدام هذه « الوسائط التدميرية الشاملة » سيؤدي الى تدمير بادي في « المناطق الكثيفة السكان كاوروبا » وسيمثل اجتيازا «لعتبة خطرة حيث ندخل بعدها الى عالم مجهول »(١) وعموما فقد كان مخططو وزارة الدفاع متشككين بامكانية الدخول في حرب محدوده تستخدم فيها الاسلحة النووية التكتيكية ، وبالتالي فقد اكدوا على ضرورة ترك هامش ما بين النزاعات التقليدية واي نوع من الحروب النووية . وبناء على ذلك ، ففي الوقت الذي عملت فيه الادارة الاميركية الجديدة على زيادة القدرات النووية التكتيكية الاميركية بمعدل (٦٠٪) في اوروبا واسيا ، فانها اكدت على ان هذه الاسلحة لن تستخدم كبديل عن القوات التقليدية ولكنها نشرت بغرض ردع استخدام الاسلحة النووية التكتيكية من قبل الاتحاد السوفييتي ولتقوية الردع بادخال امكانية استخدام مثل هذه الاسلحة واستخدامها في الرد على العدوان ذي الابعاد الكبيرة .

وبالرغم من ان ادارة كنيدي لم تنكر ابدا اهمية القوات النووية الاستراتيجية والتكتيكية الاميركية ، فقد حاولت ان تقنع حلفاء الولايات المتحدة الاميركية الاوروبيين بضرورة تقوية القدرات التقليدية لمنظمة حلف شمال الاطلسي (الناتو) . وكان قد جرى جهد مماثل لذلك خلال اعوام الخمسينات ولكن ادارة كنيدي ارادت تدعيم هذا الجهد بزيادة القوات التقليدية لدى حلفائها مؤكدة ان الدفاع التقليدي الفعال اصبح الآن ضرورة للرد على زيادة القدرات

---

(١) بيان وزير الدفاع روبرت ماكنمارا عن الوضع العسكري ... امام لجنة القوات المسلحة في مجلس النواب ـ في الكونغرس الثامن والثمانين ـ الجلسة الاولى (١٩٦٣) ـ الجزء الرابع ـ الصفحة ٢٩٩ .

التقسيدية في دول حلف وارسو . ومع ذلك فقد بقي قادة اوروبا الغربية غير راغبين في بناء الدفاعات التقليدية او في التخطيط للقتال في حروب محدودة — سواء تقليدية او نووية — واستمروا في الدفاع عن سياسة التصعيد الاوتوماتيكي التي تعتمد على الاستخدام المبكر للاسلحة النووية . وبالرغم عن هذه الاعتراضات ، فقد استمرت القوى التقليدية لحلف الناتو بالزيادة ، وبالتالي فقد تبنى مسؤولو الحلف استراتيجية الرد المرن — التي ابقت على خيار الاستخدام النووي بالدرجة الاولى ، في الوقت الذي ابتعدت فيه عن العقيدة السابقة ذات الطابع الخشن التي عرفت بعقيدة « الانتقام الكثيف Massive Retaliation » .

ابقت الولايات المتحدة الاميركية قوة نووية تكتيكية في اسيا وعملت بنفس الوقت على زيادة القدرات التقليدية فيها —حتى قبل التصعيد الفيتنامي— بغرض الرد غير النووي على اي عدوان صيني .

الردود في الازمات :

حاولت ادارتا كنيدي وجونسون التقليل من اهمية القوة النووية في البيانات السياسية والقرارات المتخذة عن الوضع الدفاعي ، كما كانتا تشيران دائما الى انعدام الفائدة العسكرية لهذه القوة . وكان ثمة نزوع لدى قادة هاتين الادارتين الى عدم الاخذ بالبدائل النووية في الازمات ، على غرار ما كان يفعل زملاؤهم في ادارة ا زنهاور . وقد واجهت الولايات المتحدة الاميركية ، خلال اعوام رئاستي كنيدي وجونسون ازمات متعددة خارج حدودها ، سواء اثناء غزو خليج الخنازير في كوبا او في ثورة جمهورية الدومينيكان او خلال النشاطات الشيوعية في لاوس . ولم تؤثر هذه النزاعات — وحتى الحرب الفيتنامية — على الميزان الاستراتيجي السوفييتي— الاميركي ، بل رفعت الى حد ما احتمال التصعيد النووي . وبالمقابل فان ازمتي برلين والصواريخ في كوبا ، اضطرتا ادارة كنيدي الى ممارسة اختبارات مبكرة لسياستها الدفاعية ، واستلزمتا الاعتماد على الميزان الاستراتيجي وكشفتا الحدود العملية ، ومدى الفعالية لعقيدة الرد المرن .

أزمة برلين تعود الى المسرح :

ردت ادارة كنيدي بتصميم — على غرار ما فعلت ادارة ايزنهاور سابقا — على طلبات خروتشيف الجديدة بشأن برلين في ربيع عام ١٩٦١ . وبما ان الادارة الجديدة كانت قد رفضت سياسة « الانتقام الكثيف » فقد حاولت ان تستخدم مفهومها الدفاعي في الرد على هذه الازمة ، حيث أكد الرئيس كنيدي في بيان طويل عن مشكلة برلين بتاريخ الخامس والعشرين من شهر تموز لعام ١٩٦١ . بأن الولايات المتحدة الامريكية عازمة على « ان يكون لها خيار ابعد من الاستكانة او اللجوء الى عمل نووي شامل »(١) . ثم طلب الرئيس كنيدي مخصصات اضافية للدفاع في حدود ثلاثة مليارات دولار ، لتحسين القدرات التقليدية والمواد غير النووية وعبأ فرق الحرس الوطني وحرك (٤٠٠٠٠) رجل الى اوروبا ، وضاعف مدة خدمة العلم . وكان هذا التصرف مخالفا تماما لقرار ايزنهاور عن خفض القوة التقليدية الاميركية في الوقت الذي اشتدت به ازمة برلين عام ١٩٥٩ .

ومهما يكن من امر ، وبالرغم من افضلية الرد المرن والموافقة على الميزانية العسكرية الاضافية المعدة لتنفيذ هذه السياسة ، فان ادارة كنيدي — التي كان لا تزال تحمل عبء الوضع الدفاعي للادارة الاميركية السابقة — كانت بحاجة للقدرات غير النووية العملياتية اللازمة لدعم عقيدتها خلال ازمة برلين . ولذا فقد اضطر الرئيس كنيدي للعودة الى القوة الاستراتيجية ، حيث ذكر القادة السوفييت في بيانه عن ازمة برلين بأن « الهجوم على برلين سوف ينظر اليه كهجوم علينا جميعا » ملمحا الى احتمال الحرب النووية ، وطالبا بمخصصات اضافية للدفاع المدني ، ومعلنا تمديد الفترة التي سيتم خلالها تنسيق القاذفات من نوع (ب — ٤٧)(٢) . وكان ممكنا ان تترجم هذه البيانات والقرارات على

(١) — تقرير الى الشعب الاميركي عن ازمة برلين عبر الاذاعة والتلفزيون بتاريخ ٢٥ تموز ١٩٦١ « الاوراق العامة لرؤساء الولايات المتحدة الاميركية : جون ف. كنيدي — ١٩٦١ (١٩٦٢ ، الصفحة ٥٣٥ » .

(٢) نفس المصدر السابق — الصفحات ٤ ٥ — ٥٣٦ .

انها خطوات احتراسية معدة لردع السوفييت عن القيام بعمل عسكري ولوضع الولايات المتحدة الاميركية في موقف الجاهزية اذا ما حصل صدام عسكري كبير وبالمقابل ، فقد تكون هذه الخطوات محاولة متعمدة لزج القدرات النوويـــة الاميركية في الصراع الناجم عن ازمة برلين .

ولعل من المهم ان نتذكر ان ازمة برلين في عام ١٩٦١ ، جاءت في الوقـت الذي كانت ادارة كنيدي تحاول فيه اعادة التقييم الدقيق للبرامج الاستراتيجية في الاتحاد السوفييتي . وعموما فقد كانت المخاوف الاميركية من « الثغرة الصاروخية » المحتملة ، قد تراجعت مع مطلع خريف عام ١٩٦١ ، وبالتالـي فقد استطاع الاميركيون افهام القادة السوفييت بمناسبة ازمة برلين ان خدعتهم عن الادعاءات الصاروخية ، اصبحت مكشوفة ، وبالتالي فلا بد من اعـادة الامور الى حجمها الطبيعي والحقيقي . وقد عبر عن ذلك روجر هيلسمان احـــد المسؤولـــين في وزارة الخارجيـــة الاميركيـــة قائـلا بأنـــه « اذا سمح لخروتشيف ان يستمر في افتراضه باننا لا نزال نعتقد بصحـة الثغرة الصاروخية ، فانه سيقود العالم الى نقطة قريبة جدا من الحرب »(١) ويبدو ان الرئيس كنيدي كان قد ابلغ وزير الخارجية السوفيتية السيد اندريه غروميكو في اجتماعه به في شهر تشرين الاول ان الولايات المتحدة الاميركيـة استطاعت ان تقدر بشكل دقيق نشر الصواريخ السوفيتية(٢) . وعموما فقد كشف نائب وزير الدفاع الاميركي روزويل جيل باتريك ــ بعد عدة اسابيع من اجتماع الرئيس كنيدي بالسيد غروميكـو ــ خرافة التفـوق الصاروخـي السوفييتي . وما كاد يمر شهر واحد بعد ذلك حتى رفع خروتشيف الضغط عن برلين ، ثم لم تلبث هذه الازمة ان تلاشت في مطلع عام ١٩٦٢ . ولربمـا خشي قادة الكرملين الموقف الغربي الصلب ، وتنشيط القوات التقليدية في الدبالات المتحدة الاميركية ، او يبدو ان هؤلاء القادة اكتفوا ببناء جدار برلين

---

(١) ــ وجر هيلسمان : كيف تحرك بلدا : السياسات الخارجية لادارة جون كنيدي ــ (دوبل داي ، ١٩٦٤) ــ الصفحة ١٦ .

(٢) ــ فيليب كلاس Klass « الخفراء السريون في الفضاء » ; راندوم هاوس ، ١٩٧١) الصفحتان : ١٠٧ ــ ١٠٨ .

كنتيجة ايجابية من نتائج الازمة . ولكن التفوق الاستراتيجي الاميركي وتلميحات للرئيس كنيدي الى الحرب النووية ، قد يكون دفع خروتشيف للاسراع في اتخاذ قراره عن الازمة (١) .

يمكن ان يحدد المدى الذي ذهب اليه الرئيس كنيدي في استغلال الوضع الاستراتيجي الاميركي للتأثير على نتائج ازمة برلين . فقد اعترف في احدى مراحل الازمة بأن سوء التقدير في اي طرف ، قد يطلق العنان للانتحار الحراري ـ النووي ، وحاول في تخطيطه للرد على الطرف السوفييتي ان يتجنب ما امكن المواجهة المباشرة بين القوات الاميركية والسوفيتية(٢) . ومهما يكن من امر ، وبالرغم من محاولات الرئيس كنيدي للتعامل مع هذه الازمة عبر الوسائل الدبلوماسية والمناورات العسكرية المحدودة ، فانه لم يتردد في التأكيد على القوة الاستراتيجية الاميركية ، فيما بدا انه محاولة للتأثير على الاعمال السوفييتية (٢) . واذا كان المسؤولون في ادارة كنيدي قد قدروا قيمة القوة الاستراتيجية الاميركية خلال ازمة برلين ، فانهم لم يغفلوا ايضا المخاطر التي قد تنجم عنها ، وبالتالي فقد عمدوا الى امتلاك القدرات غير النووية الضرورية لتجنب سياسة ايزنهاور التي اكدت على الخيار النووي . وما كاد يمر عام واحد بعد تلك الازمة حتى اثيرت ازمة اخرى عندما اصبح واضحا للحكومة الاميركية ، بأن الاتحاد السوفييتي بدأ بوضع صواريخه البالستيكية ذات الامداء المتوسطة وفوق المتوسطة MR/IRBM في كوبا .

---

(١) ـ انظر أرنولد هورليك وميرون راش Rush في : استراتيجية القوة والسياسة الخارجية السوفييتية (مطبعة جامعة شيكاغو ـ ١٩٦٦) الصفحات ٨٥ ـ ٨٨ و ١٢٥ ـ ١٢٦ .

(٢) ـ تقرير عن ازمة برلين اذيع بالراديو والتلفزيون ـ الاوراق العامة لرؤساء الولايات المتحدة الاميركية ـ ١٩٦١ ـ الصفحة ٥٣٦ .

(٣) ـ لقد دعمت هذه الترجمة لادارة كنيدي عن الازمة الكوبية من قبل هربرت ديترشتاين في « النظرة السوفيتية » وفي كتاب روبرت اوسكود « اميركا والعالم » (مطبعة جامعة جون هوبكنز ـ ١٩٧٠) الصفحات ٩٣ ـ ٩٤ وميخائيل براوور في « الحرب الحرارية النووية المسيطر عليها » في مجلة « الجمهورية الجديدة » ـ ٣٠ حزيران ١٩٦٢ الصفحات ٩ ـ ١٥ .

ازمة الصواريخ الكوبية :

كان الاهتمام بالتأثير المحتمل للنشر الصواريخ السوفييتة في كوبا على الوضعين الاستراتيجيين النسبيين للاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الاميركية ، واحدا من أهم العوامل التي دفعت بادارة الرئيس كنيدي لاتخاذ الاعمال الضرورية التي اضطرت رخوتشيف لسحب الصواريخ . وقد يكون الرئيس الاميركي ووزير دفاعه قد خشيا الى حد ما ان تخسر الولايات المتحدة الاميركية بعض الفوائد السياسية التي كانت قد حققتها مؤخرا ، او من معاناة امريكا لتراجع في هيبتها الدولية بسبب الازدياد السريع في القوة النووية السوفييتية .

وقد اعلن الرئيس كنيدي في حديثه الى الشعب الاميركي بتاريخ ٢٢ تشرين الاول عام ١٩٦٢ ما يلي :

« ان اقامة مواضع الصواريخ وتجهيزها في كوبا بهذا الشكل السري والسريع وغير الطبيعي ، تعتبر انتهاكا للتأكيدات السوفييتية وتحديا للسياسة الاميركية في هذه المنطقة من العالم ، وبالتالي فان هذا العمل يعتبر من قبلنا استفزازا وتبديلا لا مبرر له في الامر الواقع ، ولا يمكن قبوله من قبلنا ، اذا كنا نريد ان نحافظ على ثقة الاصدقاء والاعداد بشجاعتنا والتزاماتنا »(١) ولهذه الاسباب وغيرها ، فقد حدد الرئيس كنيدي هدف بلاده الذي لا يمكن التراجع عنه « بالانسحاب المأمون او التدمير » لهذه الصواريخ السوفييتية من كوبا (٢) . وبذلك جهود لتطويق هذه الازمة عبر الامم المتحدة ومنظمة الدول

---

(١) — تقرير الى الشعب الاميركي عبر الاذاعة والتلفزيون عن وضع الاسلحة الصاروخية السوفييتية في كوبا — بتاريخ ٢٢ تشرين الاول عام ١٩٦٢ — الاوراق العامة لرؤساء الولايات المتحدة الاميركية : جون ف. كنيدي ١٩٦٢ (١٩٦٣) — الصفحة ٨٠٧ .

(٢) — نفس المرجع السابق . اما بالنسبة الى التحليل العميق لازمة الصواريخ الكوبية فيمكن الرجوع الى : جراهام ت. اليسون Allison في « روح القرار : شرح ازمة الصواريخ الكوبية (ليتل — براون ١٩٧١) وجيروم هـ . كاهن و آن ك. لونغ في « ازمة الصواريخ الكوبية : دراسة للظروف الاستراتيجية المحيطة بها » في مجلة العلوم السياسية الربعية — العدد ٨٧ (كانون الاول ١٩٧٢) الصفحات ٥٦٤ — ٥٩٠ .

الاميركية ، والاتصال مع المسؤولين السوفييت ، ولكن النجاح بدا غير محتمل . وبالاضافة الى ذلك فقد بدا أن الرئيس كنيدي غير راغب - لاسباب متنوعة - باللجوء الى حل هذه الازمة عبر الوسائل الدبلوماسية . وقد تمثل ذلك برفضه القبول بالمقترحات التي طلبت فيها الموافقة الاميركية على سحب الصواريخ الباليستيكية الاميركية ذات الامداء فوق المتوسطة من كل من تركيا وايطاليا مقابل سحب الصواريخ السوفييتية من كوبا بالرغم من قبوله لهذه الشروط في مراحل متاخرة ، وبشكل غير رسمي ، عندما توصل الطرفان الى حل سلمي لهذه الازمـــة .

وباختصار ، يمكن القول ان الادارة الاميركيــة ارادت ان يتـم سحب الصواريخ بالقوة العسكرية مستخدمة مبادىء الرد المرن . وقد كانت كافــة الخيارات التي ناقشتها اللجنة التنفيذية لمجلس الامن القومي - كالحصار البحري والضربات الجوية ضد مواقع الصواريخ وغزو الجزيرة - غير نوويــة وتتلاءم مع خطة استخدام سلسلة متدرجة من الخطوات العسكرية (١) . وقد هيأت الولايات المتحدة الاميركية قوة تقليدية مكثفة - كرد فوري على الازمة - حيث كانت تهدف الى استخدامها ضد كوبا ، بالاضافة الى حشد قوات بحرية كبيرة في المنطقة واعادة نشر اجنحة الطيران التكتيكية ضمن المدى الضارب لها . وهكذا فقد اثبتت القدرات غير النووية الاميركية - خلافا لما حدث في أزمــة برلين - فعالية الرد المرن كبديل عملي وفعال ويمكن الاعتماد عليه .

وفي اعتباره للخيارات العسكرية فقد رفض الرئيس كنيدي فورا اي استخدام اولي للاسلحة النووية الاميركية ، حيث كان يعتبــر ان الحــرب الاستراتيجية ستؤدي الى كارثة عالمية محققة . وكان الرئيس مهتما الى درجة قصوى بعدم خروج الاحداث عن السيطرة وبالتالي فقد بقي حذرا من احتمال اندلاع الحرب الاستراتيجية بشكل غير معلن او نتيجة لسوء التقدير أو عبــر

---

(١) - يمكن الرجوع ، بشأن مناقشة اوسع عن استخدام ادارة الرئيس كنيدي لاستراتيجية الرد المرن - الى البرت وروبرتا وول ستاتر Wohlstetter في : « السيطرة على المخاطر في كوبا » اوراق ادلفي رقم ١٧ (لندن ، معهد الدراسات الاستراتيجية - نيسان ١٩٦٥) .

سلسلة من الخطوات المحدودة ذات الاتجاه الواحد في كلا الجانبين . ومهما يكن من أمر وبالرغم من السلوك الحذر المعد لتجنب الحرب النووية فقد بدا أن الرئيس كنيدي كان مستعدا لاتخاذ عمل ما ـ كالقيام بضربة جوية ضد كوبا والذي قد يؤدي الى هذه النتيجة

وفي السابع والعشرين من شهر تشرين الاول لعام ١٩٦٢ اتخذ القرار الصعب في الرد على رسالة من خروتشيف والقبول بالحل المتمثل بالتعهد الاميركي لعدم غزو كوبا مقابل سحب الصواريخ السوفييتية . كانت الازمة عندئذ في النقطة الحرجة لانه كان واضحا من الاستطلاعات الجوية انه وبالرغم من الحصار البحري الاميركي لكوبا فقد كانت مواقع الصواريخ السوفييتية على وشك ان تصبح جاهزة من الناحية العمليائية . وقد شرح روبرت كنيدي في مقابلة له مع السفير السوفييتي اناتومي دوبرينين بأنه لو لم تستلم الولايات المتحدة الاميركية التعهد السوفييتي بالغاء القواعد الصاروخية لتحركت هي بنفسها لادانته . واضاف السيد كنيدي مذكرا السفير دوبرينين بأنه لو اضطرت الولايات المتحدة الاميركية لغزو كوبا ورد الاتحاد السوفييتي على ذلك بعمل ثأري لكان عدد الضحايا من الروس لا يقل عن عددهم من الاميركيين(١) . وفي الواقع فقد كان ذلك انذارا نقل بصورة متعمدة الى السفير دوبرينين بأمر من الرئيس كنيدي وقد نقل روبرت كنيدي بنفس الوقت تعهد الرئيس الاميركي بسحب الصواريخ الاميركية من تركيا حالما تنتهي الازمة الحالية الامر الذي لم يبدل شيئا من حقيقة الانذار (٢) .

---

(١) ـ روبرت كنيدي في « ثلاثة عشر يوما : مذكرات ازمة الصواريخ الكوبية » (المكتبة الاميركية الجديدة ١٩٦٩) صفحة ١٠٨ .

(٢) ـ الكسندر جورج ، ديفيد هول ، وليم سيمونز في « حدود دبلوماسية القسر : لاوس ، كوبا ، فيتنام (ليتل ، براون ، ١٩٧١) حيث شرحوا ان كنيدي ـ بالاضافة الى طلبة بسحب الصواريخ ، كان قد اغفل في النهاية عصري مفقودين في الانذار الكلاسيكي ـ وهما تحديد الزمن للتنفيذ والتهديد ذو المصداقية عن العقوبة المنتظرة في حالة عدم التنفيذ » (الصفحة ١٢٥) . واليسون في « روح القرار » حيث لاحظ ان الاتحاد السوفييتي اعار اهتماما كبيرا للتهديد بالضربة الجوية . (الصفحات ٦٤ ، ٦٥) .

قبل خروتشيف بعد يومين فقط من الاجتماع الذي تم بين روبرت كنيدي ودوبرينين للشروط الاميركية ووافق على سحب الصواريخ . كانت هناك عدة اسباب للانسحاب . فمن ناحية كانت مصالح واشنطن في كوبا اكثر اهمية من مصالح موسكو وبالتالي فان السلوك المخادع لقادة الكرملين في هذه الازمة وضع الولايات المتحدة الاميركية في موقف دبلوماسي اقوى من الاتحاد السوفييتي . وبالاضافة الى ذلك فقد تعهد الرئيس جون كنيدي بعدم غزو كوبا وبسحب الصواريخ الاميركية من تركيا خلال احدى عشر ساعة ، الامر الذي قدم الفرصة الملائمة لحفظ ماء وجه خروتشيف . ولكن اغلب الخبراء يرون ان السبب الاقوى للانسحاب كان يكمن في التفوق الساحق للقوات العسكرية الاميركية خلال الازمة الكوبية . وقد اكد وزير الدفاع الاميركي انذاك السيد روبرت ماكنمارا ان « خروتشيف كان يعرف بأنه يواجه القوة العسكرية الكاملة للولايات المتحدة الاميركية بما فيها الاسلحة النووية ... وان ذلك كان السبب وربما السبب الوحيد الذي جعل خروتشيف يسحب هذه الاسلحة »(1) .

كان التفوق الاميركي بالاسلحة التقليدية عاملا كبيرا في قرار الاتحاد السوفييتي عن سحب صواريخه وعموما يمكن القول بان التفوق الاستراتيجي الاميركي كان سببا اساسيا في تقوية تصميم الرئيس الاميركي في تعهده مع خروتشيف . وبالرغم من ان الرئيس كنيدي لم يطلق تهديدات نووية مباشرة او يشير الى نقاط القوة الاستراتيجية الاميركية ، فلا بد ان يكون قد اخذ باعتباره ان القوة النووية لبلاده ستمارس تأثيرا قسريا على سلوك القادة السوفييت .ومع تطور الازمة فان الوضع العسكري للقوات الاستراتيجية الاميركية كان يقوي الميل الى المخاطرة في تصعيد اعمال المسؤولين الاميركيين الى الحرب النووية ولا بد ان نلاحظ ان وزير الدفاع ماكنمارا اعترف فيما بعد بأن الولايات المتحدة الاميركية واجهت اثناء انتظارها لرد الفعل السوفييتي

---

(1) — وثائق وزارة الدفاع لعام ١٩٦٤ والمناقشات امام اللجنة الفرعية لمجلس النواب الخاصة للمخصصات المالية ، الكونغرس ٨٨ الجلسة الاولى ١٩٦٣ الجزء الاول الصفحة ٣١ .

على الحل المقترح من قبل الرئيس الاميركي ، احتمل انطلاق السلحة النووية من عقالها فيما لو رفض الاتحاد السوفييتي الاستجابة لهذا الحل (١) . وقد تذكر روبرت كنيدي اجماع اللجنة التنفيذية لمجلس الامن القومي الاميركي على « انه لو كان الروس مستعدين لاشعال نار الحرب النووية من اجل كوبا لكنا نحن قد قبلنا التحدي فورا او حتى بعد مرور ستة اشهر »(٢) .

لقد وجه الثناء والنقد معا لاعمال الرئيس كنيدي خلال الازمة الكوبية . وقد تركز اغلب النقاش على مسألتين نسبيتين هما : اهمية سحب الصواريخ خارج كوبا ودرجة الخطورة النووية لو قبل الطرف الاخر التحدي الاميركي . ويرى المراقبون — وكافة المشتركين في القرارات الحكومية تقريبا — أن الرئيس كنيدي اظهر صلابة في جهوده من اجل سحب الصواريخ وقد اكد هؤلاء على استخدام الرئيس للردود المتدرجة وعلى حساسيته الواضحة في خطر الحرب النووية وعلى الاسلوب الماهر الذي اعطى فيه لخروتشيف مكان المناورة . اما الاخرون فقد اكدوا ايضا ان الرئيس كنيدي تصرف بشكل عار عن المسؤولية ووضع العالم على حافة الحرب النووية راصدا ان يدخل في النقاش السلمي في بدء الازمة ومتخذا موقفا قويا نابعا من اسباب داخلية سياسية .

وبعيدا عن السياسة ، فقد كان ضروريا للادارة الاميركية ان تعمل على سحب السوفييت لصواريخهم من كوبا ذلك ان النتائج السياسية الخارجية للزيادة السريعة في القوة النووية السوفييتية والطريقة التي تجاهلت فيها موسكو الانذارات الاميركية السابقة ، كانت ستؤدي الى ازمات اخرى ، بينما كان سيؤدي وجود مواقع الصواريخ السوفييتية غير القساة على مقربة من الولايات المتحدة الاميركية الى عدم استقرار شديد . وقد نشأ الخطر الفوري من هذه الاحتمالات المستقبلية التي بدت ممكنة الى حد ما — بالرغم عن محاولات

---

(١) — نفس المرجع السابق . اما بشأن المناقشة عن الميزان الاستراتيجي وازمة الصواريخ الكوبية فيمكن الرجوع الى كاهن ولونغ في « ازمة الصواريخ الكوبية » والى والتر سلوكوم في « المضامين السياسية لاستراتيجية المساواة » اوراق اولفي رقم ٧٧ (لندن : معهد الدراسات الاستراتيجية ١٩٧١) .

(٢) — جاء ذلك في كتاب ارثر سللسينجر « فترة الالف يوم للرئيس جون كنيدي في البيض الابيض » (كوكتون ميفين ١٩٦٥) الصفحتان ٨٢٩ ، ٨٣ .

استخدام الخيارات المندرجة والاحتراس ضد التصعيد ـ وحيث كانت الجهود المبذولة لازالة الصواريخ ستؤدي الى حرب نووية . اما الرغبة المبكرة في رفع الصواريخ الاميركية من تركيا . علما ان هذه الصواريخ كانت سترفع عاجلا ام آجلا ولاسباب لا علاقة لها بهذه الازمة . فقد كانت ستسهم حتما في حل الازمة دون المخاطرة بالتصعيد الى الحرب النووية ومع تحاشي تقديم الانذار الى خروتشيف والاخذ بعين الاعتبار لتنفيذ ضربة جوية على الجزيرة .

يرى ارثر شليسينجر ان « مشاعر الرئيس كنيدي مرت في مرحلة تبدل نوعي بعد ازمة كوبا ، حيث بدا له العالم الذي تهدد بعض دولة البعض الآخر بالاسلحة النووية ، وكأنه عالم مستحيل ولا يمكن تحمل الحياة فيه »[1] . ولقد اصبح لدى كل من خروتشيف وكنيدي ـ بعد ازمة كوبا ـ رؤيا اكثر وضوحا عن الاخطار النووية الملازمة للمواجهة الاميركية ـ السوفييتية ، وسرعان ما ظهر رد الفعل الايجابي على هذه الازمة بأن اثمرت محادثات الطرفين ، وتم التوصل الى حظر جزئي للتجارب النووية والى اتفاقات محدودة اخرى ، وبالمقابل فقد ادت الازمة الكوبية الى نتيجة سلبية تمثلت بعامل عدم الاستقرار الذي نجم بدوره عن اضطرار الاتحاد السوفييتي لتنفيذ البرامج الاستراتيجية الهادفة الى تصحيح الخلل في ميزان الانظمة النووية العابرة للقارات ، الامر الذي ادى الى اعاقة التقدم في حقل السيطرة على الاسلحة الاستراتيجية .

٢ ـ سياسات الاسلحة الاستراتيجية

لاحظ الرئيس كنيدي في اول رسالة له الى الكونغرس عن الميزانية بأن كفاية قوة الردع الاميركية يجب ان تقاس بقدرة القوات الاميركية الاستراتيجية على البقاء بعد الضربة الاولى المعادية ، وفي ايقاع تدمير ناري كبير على اي معتد محتمل ، وليس بالمقارنة البسيطة بين ما ينشر لدى الطرفين

---

(١) ـ نفس المرجع السابق ـ الصفحة ٨٩٣ .

الاميركي والسوفييتي من صواريخ وقاذفات(١) . وقد تأثرت القرارات المتعلقة بالقوة الاستراتيجية الاميركية خلال اعوام رئاستي كنيدي وجونسون في الاقتراب التحليلي لوزير الدفاع ماكنمارا في التخطيط الدفاعي ، والذي اكد على الفعالية الميدانية اكثر منه على المقارنات العددية . ولكن السياسات الاستراتيجية الاميركية خلال هذه الفترة تأثرت ايضا بالاهتمام السياسي الموجه نحو المحافظة على درجة ما من التفوق الواضح وبالتالي لم توجه هذه السياسات لعوامل فعالية التكلفة (التكلفة الاكبر تؤدي الى فعالية اكبر) او بالحاجة الى المحافظة على رادع كاف من الناحية العسكرية .

ثانيا : النفرة :

طلب الرئيس كنيدي في شهر كانون الاول من عام ١٩٦١ الى وزير الدفاع ماكنمارا أن يقوم بإعادة تقييم للاستراتيجية والقدرات الدفاعية ، وان يدرس بشكل موسع متطلبات القوات الاستراتيجية الاميركية للاعوام العشرة القادمة (٢) . وبعد ان قدر الرئيس النتائج الاولية لهذه الدراسة قام بوضع عدد من التوصيات المتعلقة بالوضع الدفاعي الاميركي ونقل هذه المقترحات الى الكونغرس : كان القسم الاكثر اهمية من طلبات الرئيس يتصل ببرامج الصواريخ من نوعي البولاريس والمينوتمان . وقد دعت الخطة الاولية الى توسع كبير في بناء غواصات البولاريس ، وكان يجب ان تصنع عشر غواصات اضافية قبل نهاية عام ١٩٦٤ ، بحيث يصل العدد الاجمالي منها الى (٢٩) غواصة ، وان يضاعف انتاج صواريخ المينوتمان بحيث يصل عددها ايضا الى (٨٠٠) صاروخا . وقد برز الرئيس كنيدي هذه الطلبات ، وخاصة عن التوسع في غواصات البولاريس ، في الحاجة الى امتلاك رادع استراتيجي قوي غير معرض للاصابة بأسرع ما يمكن .

وقد تساءل عدد كبير من رجال العلم والمسؤولين الرسميين السابقين

---

(١) ـ التوصيات المتعلقة لميزانية الدفاع الاميركية الصفحات ٥ ـ ٨ .

(٢) ـ انظر اينتهوفن وسميث في و « كم يكفينا من الاسلحة ؟ » ـ الصفحة ١٧٢ .

عن مدى صلاحية قرار ادارة كنيدي عن التوسع في برامج الصواريخ الاستراتيجية الاميركية مشيرين الى ان الرئيس لم يتخذ هذا القرار بدافع الاعتبارات الامنية الوطنية وانما بسبب الحاجة الى دعم حملته عن الثغرة الصاروخية ولاحتواء الطلبات المقدمة اليه من القوات المسلحة(١) . واذ لا يمكن تجاهل اهمية هذه العوامل ، فانه يجب ان نتذكر انه في الوقت الذي قدم فيه الرئيس كنيدي اقتراحاته عن الميزانية الخاصة بالدفاع في مطلع عام ١٩٦١ ظهرت الشكوك لدى الادارة الاميركية حول جهود الاتحاد السوفييتي في مجال الصواريخ البالستيكية العابرة للقارات . وبالرغم من ان عددا قليلا من قادة الادارة الاميركية قد اعلموا بمعلومات الاستطلاع التي حصلت عليها الطائرة (يو — ٢) ؛ فان هذه المعلومات نفسها لم تكن كافية نظرا لان التحليقات التي نفذت بواسطة هذه الطائرة لم تشمل كافة اراضي الاتحاد السوفييتي . وبالاضافة الى ذلك ؛ فقد كانت هذه التحليقات قد توقفت منذ شهر ايار ١٩٦٠ ، حيث يحتمل ان يكون الاتحاد السوفييتي قد بدأ بنشر صواريخه البالستيكية العابرة للقارات خلال القسم الثاني في عام ١٩٦٠ وبدون معرفة الولايات المتحدة الاميركية . وبالرغم من ان المعلومات بدأت تتوفر من جديد بواسطة الاقمار الصناعية الاستطلاعية التي اطلقت الى الفضاء في نهاية عام ١٩٦٠ ، فان الموقف كان لا يزال اما غير كامل او غير شامل ، وبالتالي فان تقديرات الاستطلاع المتناقضة عقدت مسألة الحصول على كشف دقيق للوضع الاستراتيجي الحقيقي في الاتحاد السوفييتي .

وقد لاحظ وزير الدفاع ماكنمارا في مؤتمر صحفي في شهر شباط من عام ١٩٦١ انه يحتمل الا يكون لدى الاتحاد السوفييتي صواريخ بالستيكية عابرة للقارات ، اكثر مما لدى الولايات المتحدة الاميركية . ولكن السكرتير الصحفي بيير ستالينجر والرئيس كنيدي نفسه سرعان ما ناقضا بيان ماكنمارا

---

(١) — انظر د. ج. بول في « برنامج الصواريخ الاستراتيجية لادارة كنيدي ١٩٦١ — ١٩٦٣ » موضوع اطروحة دكتوراة في الفلسفة في جامعة استراليا الوطنية ، ١٩٧٢ . انظر ايضا غراهام ت. اليسون وفريدريك ا. موريس في « التسليح والسيطرة على الاسلحة : كشف عوامل تقرير الاسلحة العسكرية » ديدالوس المجلد العدد ١٠٤ (صيف ١٩٧٥) الصفحات ٩٩ — ١٢٩ .

مدعيين بأنه من السابق لاوانه ان نستنتج زوال الثغرة الصاروخية طالما ان دراسات الادارة الاميركية المتعلقة بهذه القضية لم تنته بعد (١) . وبالرغم عن ملاحظة ماكنمارا ، التي اوحت للبعض بأن الادارة الاميركية تمنع اعطاء المعلومات التي قد تفجر خرافة الثغرة الصاروخية ، فقد بدا ممكنا ان الابهام الذي كان يحيط بالبرامج الصاروخية السوفييتيه خلال الاشهر الاولى من عام ١٩٦١ ، كان كافيا لدعم اعتقاد الرئيس كنيدي بان الجهود المبذولة من اجل صواريخ البولاريس والمينوتمان يجب ان تكثف بغية تقوية القدرات الاستراتيجية الردعية الاميركية .

وبالرغم من انه كان صعبا ان يعتمد على تتابع الاحداث وتبدل المعلومات الحقيقية والعمليات المؤدية الى اتخاذ القرارات . التي اسهمت جميعها في التأثير على تقديرات وتفسيرات البرامج الصاروخية السوفييتية خلال العام الاول من ادارة كنيدي ، فقد بدا واضحا ان هذه الادارة لم تصرف النظر رسميا عن احتمال كون الروس متقدمين في بناء الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات ، حتى منتصف شهر ايلول من عام ١٩٦١(١) . وكانت التقارير غير الرسمية قد اظهرت ان مستوى تقديرات الصواريخ البالستيكية العابرة للقارات السوفييتية كان قد انخفض بدرجة اكبر خلال ربيع وصيف ذلك العام ، ومع ذلك فقد كان الاتحاد السوفييتي لا يزال ينتج الصواريخ بوتيرة معينة ، وبالتالي فان جهده الصاروخي لم يضعف ، كما خيل للبعض الذين اعتقدوا ان هذا الجهد كاد ان يتلاشى . وقد دلت الاقمار الصناعية ـ مثلا ـ على ان الاتحاد السوفييتي يطور جيلا جديدا من الصواريخ التي عرفت انذاك ب (س-س-٧ ؟،

---

(١) ـ انظر هارولد تشيز والن ليرمان في (كنيدي والصحافة : المؤتمرات الصحفية) (كرو ويل ١٩٦٥ ؟ الصفحات ١٩ و « اغلاق الثغرة الصاروخية » مجلة التايم الصادرة بتاريخ ١٧ شباط ١٩٦١ .

(١) ـ ايد كلاس هذه الفكرة في كتابه « الخفراء السريون في الفضاء » الصفحات ١٠٠ ـ ١٠٨ . وهيلسمان في « حتى نحرك بلدا » الصفحة ١٦٣ ، وبول في « برنامج الصواريخ الاستراتيجية » الذي استنتج فيه ان الادارة الاميركية كانت مقتنعة بوضوح باختفاء الثغرة الصاروخية حتى خريف عام ١٩٦١ (الصفحة ١٦٦) .

كما انه اجرى تجارب على صواريخ باليستيكية عابرة للقارات ذات مدى ابعد . ومهما يكن من امر ، فقد امكن الحصول في خريف عام ١٩٦١ على معلومات اكثر دقة وتفصيلا من الصور التي اصبحت ترسلها الاقمار الصناعية التي بدات بتنفيذ مهامها ، مغطية كافة مواقع الصواريخ الباليستيكية السوفييتية المحتملة. واخيرا وافق قادة الادارة الاميركية بشكل عام على وجهة النظر القائلة بأن الولايات المتحدة الاميركية اصبحت الآن متقدمة على الاتحاد السوفييتي في عدد الصواريخ الاستراتيجية التي تم نشرها في مواقعها ، الامر الذي وضع نهاية للخوف من الثغرة الصاروخية .

متابعة برامج البناء الاستراتيجي :

ولكن التقديرات المنخفضة ، وانتهاء الثغرة الصاروخية لم تؤد الى تعديل قرارات الادارة الاميركية عن القوة الاستراتيجية الاولية . وعوضا عن ابطاء خطوات العمل في برامج الحصول على الاسلحة الاستراتيجية ، او في سرعة نشر الصواريخ في مواقعها فقد عمدت هذه الادارة الى زيادة حجم قوة صواريخ البولاريس والمينوتمان الى (١٠٠٠) صاروخ و (٤١) غواصة . ويمكن ان يبرر قرار الاستمرار في توسيع القوات الاستراتيجية الاميركية ، بعدما اصبح واضحا انه لا يوجد لدى الاتحاد السوفييتي سوى قوة عملياتية رمزية من الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات على اساس التخطيط الدفاعي الحذر . وقد بدا ممكنا ـ من وجهة النظر المحافظة لمحللي الدفاع الاميركيين ، ان الكرملين قد يبدأ في اية لحظة جهدا كبيرا في نشر الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات في المستقبل القريب . وقد قدم هذا الشرح او التبرير نفسه في وقت لاحق من قبل وزير الدفاع الاميركي روبرت ماكنمارا عندما اشار الى ان الاتحاد السوفييتي كان لا يملك سوى ترسانة عملياتية صغيرة من الصواريخ العابرة للقارات ، في عام ١٩٦١ ، ولكنه كان بالمقابل يملك امكانية توسيع حجم

قواته بشكل محسوس (١) . وطالما ان الولايات المتحدة الاميركية لا تستطيع ان تتأكد من قيام الاتحاد السوفييتي ببناء قوة كبيرة في المستقبل القريب ، فقد شرح ماكنمارا انه لم يكن للادارة الاميركية خيار الا بالاستمرار في برامجها الصاروخية المخططة ، كاجراء احترازي ضد الاحتمالات المستقبلية .

ومع ذلك ، وحتى لو قبلت هذه الافتراضات ، فانه من الصعب ان تتوصل الى حالة مقنعة تستند على خلفيات عسكرية فقط ، وتتمثل بأن الولايات المتحدة الاميركية كانت فعلا تحتاج في ذلك الوقت لان تذهب الى ابعد من خطط الادارة السابقة المتعلقة بصواريخ المينوتمان والبولاريس بغية تأمين وضع ردعي موثوق به لاعوام الستينات . كانت ادارة كينيدي قد خفضت او الغت عددا من البرامج الاستراتيجية التي سبق لها ان ادخلت في آخر ميزانية دفاع لادارة ايزنهاور والتي شملت نشرا اضافيا للصواريخ ذات الوقود السائل ، كما الغت مشروعا تمت الموافقة عليه مسبقا عن تشكيل ثلاثة اجنحة من الصواريخ المتحركة البالستيكية العابرة للقارات ، ولكن البرنامج الذي تمت الموافقة عليه كليا في عهد ايزنهاور والمؤلف من (١٩) غواصة لاطلاق الصواريخ و (٤٥٠) صاروخا من نوع منيوتمان متوضعة في صوامع خاصة بها — وهي تشكل نصف حجم القوة الصاروخية التي ستنفذ وفقا لبرامج كنيدي — كانت ستؤمن للولايات المتحدة الاميركية قدرة ردع قوية الى حد كبير . واذا تقدمنا خطوة اخرى في النقاش حول هذه المسألة نجد انه لو تحرك الاتحاد السوفييتي نحو بناء قوة صاروخية كبيرة لاستطاعت اجهزة الاستطلاع الاميركية ان تكتشف نشاطاته في حينها وتتخذ الاجراءات المضادة الضرورية . وبالرغم من ان الدراسات الدفاعية في اوائل الستينات حددت عددا من المتطلبات العسكرية للمستويات المستقبلية للقوة الاميركية فانها لم تضع حلا كميا وحيدا وبالتالي فقد كان واضحا بأن بعض مستشاري البيت الابيض استنتجوا ان الولايات

---

(١) — روبرت ماكنمارا في « ديناميكيات الاستراتيجية النووية » ، وهو موضوع الحديث الذي القاه في الاجتماع السنوي للمحررين والناشرين التابعين لوكالة الصحافة المتحدة الدولية في سان فرانسيسكو في ١٨ ايلول ١٩٦٧ ، تقارير وزارة الخارجية — المجلد ٥٧ — (٩ تشرين الاول ١٩٦٧) الصفحات ٤٤٣ — ٤٤٥ .

المتحدة الاميركية تستطيع ان تقبل بمستويات من الصواريخ الاستراتيجية اقل بكثير مما كان البنتاغون قد اقترحه (١) .

الضغوط السياسية :

لم يكن ممكنا اجراء تقدير كمي للدفعة الثانية من قرارات الادارة الاميركية عن الصواريخ بسبب اعتبارات عسكرية صارمة . ذلك ان السياسة الداخلية التي لعبت دورا في القرار الاولي عن توسيع البرامج الاستراتيجية الاميركية استمرت تمارس ضغطها على خيارات الرئيس . وعندما كشفت الثغرة الصاروخية لم تكن الادارة الاميركية راغبة بالتقدم الى الكونغرس من اجل الغاء طلباتها السابقة عن تخصيص الاموال اللازمة . لقد حدث العكس عندما طلب وزير الدفاع ماكنمارا في توصياته الى الرئيس كنيدي زيادة في عدد الصواريخ البالستيكية العابرة للقارات من نوع مينوتمان ، وقد قيل يومئذ ان ماكنمارا اراد بذلك ان ينقذ نفسه من « الانتحار السياسي » على هضبة مبنى الكابيتول (٢) . ولم تكن تأثيرات البيروقراطية اقل اهمية على قرارات ادارة كنيدي المتعلقة في مستويات القوة الاستراتيجية فقد اقترح — على سبيل المثال — ان القرار النهائي عن صنع (١٠٠٠) صاروخ من نوع مينوتمان كان يمثل حلا وسطا بين طلبات القوى الجوية التي وصلت الى (٣٠٠٠) صاروخا على الاقل والاقتراحات البديلة لقوة دنيا من الصواريخ البالستيكية

---

(١) — انظر شليسنجر في « الالف يوم » الصفحات ٤٩٩ — ٥٠٠ ، وبيان جيروم ويزنر وبرقوست من معهد ماساشوستس التكنولوجي في الصواريخ المضادة للصواريخ ومركبات نقل الرؤوس النووية المتعددة ومحادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية وسباق الاسلحة النووية ، وجميعها مناقشات امام اللجنة الفرعية للسيطرة على الاسلحة في منظمة القانون الدولية التابعة للجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الاميركي الكونغرس ٩١ الجلسة الثانية (١٩٧٠) الصفحتان ٣٩٥ — ٣٩٦ .

(٢) — ديفيد هالبرستام في « الافضل والاكثر اضاءة » (راندوم هاوس ١٩٧٢ الصفحة ٧٢).

العابرة للقارات (١) بينما تم تخفيض العدد النهائي لغواصات البولاريس الى (٤١) غواصة من اصل (٤٥) ، وهو العدد الذي طلبته القوى البحرية وجرى تخفيضه بنسبة ١٠٪ فقط . وبالمقابل فان محاولة شرح البرامج الصاروخية للادارة الاميركية في العامين ١٩٦١ — ١٩٦٢ ، ضمن خلفيات بيروقراطية وسياسية داخلية ، يعتبر تجاهلا لحقيقة قرارات الرئيس كنيدي عن تسريع ودعم البرامج الاستراتيجية الاميركية ، استنادا الى اعتبارات السياسة الخارجية .

اعتبارات السياسة الخارجية :

بالرغم عن الادعاءات الرسمية بأن المتطلبات العسكرية يجب ان تقرر مستويات القوة ، فان ادارة كنيدي اعارت اهتماما كبيرا الى اعادة تحقيق التفوق الاستراتيجي في الوضع الاميركي . وبدا ان الرئيس كنيدي كان على قناعة بأن الولايات المتحدة الاميركية كانت في موقف دفاعي منذ اطلاق القمر الصناعي السوفييتي وانه يجب عليها ان تحصل على تفوق نووي تعترف به كافة دول العالم . وقد دعم عدد كبير من قادة الادارة الاميركية وجهة نظر مساعد وزير الدفاع الاميركي بول نيتزة القائلة بأن تفوق الولايات المتحدة الاميركية كان « ذا اهمية استراتيجية في معادلة الردع والاستراتيجية » لدى التعامل مع الاتحاد السوفييتي (١) وقد اكد هؤلاء ايضا على اهمية تحقيق التفوق كوسيلة لتحسين مصداقية الالتزامات النووية الاميركية في اقناع حلفاء الولايات المتحدة الاميركية في حلف الناتو بالاشتراك في الدفاع التقليدي عن اوربا .

وقد قرر الرئيس كنيدي في خريف عام ١٩٦١ ان يكشف خرافة التفوق

---

(١) ــ تراوحت رغبات القوى الجوية المتعلقة بالصواريخ البالستيكية العابرة للقارات خلال عملية المساومة مع ماكنمارا بين حدود متباعدة جدا ولكن المستشار العلمي السابق للرئيس ، وهو السيد جيروم ويزنر ، كان قد ادعى بأن القوى الجوية الاميركية ارادت صنع (٣٠٠٠) صاروخا بالستيكيا عابرا للقارات وان رأي ماكنمارا استقر على (١٠٠٠) صاروخ فقط . انظر بيان ويزنر عن الصواريخ المضادة للصواريخ ، ومركبات نقل الرؤوس النووية المتعددة ، ومحادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية وسباق الاسلحة النووية ، الصفحة ٣٩٦ . انظر ايضا اليسون وموريس في « التسليح والسيطرة على الاسلحة » .

(٢) ــ جاء ذلك في كتاب وليم كوفمان « استراتيجية ماكنمارا » (هاربر و رو ــ ١٩٦٤) الصفحة ١٠٩ .

السوفييتي أثناء تأكيده على تنامي المكاسب الاستراتيجية الاميركية (١) . وقد قدمت مشكلة برلين الخلفية اللازمة للادارة الاميركية في تقدير الحجم الحقيقي للقوة الصاروخية السوفييتية حيث افهم القادة السوفييت بأن الولايات المتحدة الاميركية تعرف جيدا الوضع الاستراتيجي السوفييتي الضعيف . وكان ذلك في شهر تشرين الاول من نفس العام . وما لبث المسؤولون الرسميون في الادارة الاميركية ان اعلنوا بصراحة خلال الاشهر القليلة التالية — وفي مقدمتهم نائب وزير الدفاع جيل باتريك — ان الولايات المتحدة الاميركية تستطيع الآن ان « تنفذ » الى السرية المحيطة بالقوات العسكرية للاتحاد السوفييتي . وعلى هذا الاساس فقد اكد جيل باتريك ان القوة الاستراتيجية الاميركية كانت متفوقة بشكل واضح على مثيلتها السوفييتية . واضفى جيل باتريك الصبغة المأساوية على استنتاجه بأن الولايات المتحدة الاميركية تمتلك امكانية في الضربة الثانية « لا تقل قوة عن امكانية السوفييت في الضربة الاولى »(٢) .

ثم ظهر أهتمام ادارة كندي بالميزان النسبي للقوات الاميركية والسوفييتية على المستوى الاستراتيجي خلال العام التالي عندما بدأت ازمة الصواريخ الكوبية . وكان صعبا ان يتم تجاهل الحقيقة المتمثلة بان الاتحاد السوفييتي سوف يشكل تهديدا كبيرا لكل من السكان الاميركيين والقوات الاستراتيجية الاميركية معا ، عندما تزداد قدراته في اطلاق الصواريخ الحاملة للرؤوس النووية ضد الولايات المتحدة الاميركية . وبالاضافة الى ذلك ، فان هذه الصواريخ تستطيع تجاوز شبكات الانذار الاميركية وتشكل خطرا كبيرا على قدرة القاذفات الاميركية على البقاء ، لان التوضع السهل لهذه القاذفات

---

(١) — انظر مالك جورج باندي في « الرئاسة والسلام » في مجلة « الشؤون الخارجية » العدد ٤٢ (نيسان ١٩٦٤) — الصفحات ٣٥٣ — ٣٦٥ ، وهيلسمان في « حتى تحرك بلدا » الصفحة ١٦٣ وهورليك وراش في « القوة الاستراتيجية والسياسة الخارجية السوفييتية » الصفحة ١٢٥ .

(٢) — روز ويل ل. جيل باتريك في « البرامج والسياسات الدفاعية الحالية » وهو موضوع حديث القي امام مجلس رجال الاعمال في هومستيد ، هوت سبرينجز ، في ٢١ تشرين الاول ١٩٦١ وقد نقل في مجلة « الاحاديث الحيوية في الوقت الحاضر » العدد ٢٨ (١ كانون الاول ١٩٦١) الصفحة ٩٩ .

يجعلها صالحة للاستخدام في الضربة الاولى فقط ، وبالتالي فانها تشكل عنصراً غير مستقر (نقطة ضعف) في القوات الاستراتيجية الاميركية . ولكن الرئيس ومستشاريه كانوا يعرفون ان نشر الاتحاد السوفييتي لقواته الاستراتيجية لا يشكل خطرا جديا على قوة الردع الاميركية — وحتى لو لم يبق منها سوى غواصات البولاريس والصواريخ البالستيكية العابرة للقارات الموجودة في مواقع مقساة (صوامع) . وكانوا ايضا على علم بان الاتحاد السوفييتي يستطيع ان يطلق الاسلحة النووية ضد الولايات المتحدة الاميركية باعداد قليلة من الصواريخ العابرة للقارات . ولو عمل الاتحاد السوفييتي على زيادة قوته الصاروخية ذات الامداء البعيدة ، عوضا عن وضعه للصواريخ ذات الامداء القصيرة في كوبا . لكان قد حصل على نفس النتيجة .

كانت النتائج المحتملة للسياسة الخارجية الاميركية ، والتي نشأت عن تبدل محسوس في الميزان الاستراتيجي ، ذات تأثير اكبر في صياغة الرد الاميركي، من اية اعتبارات اخرى عسكرية او سياسية داخلية . وقد اوضح الرئيس — خلال الازمة وعلى سبيل المثال — انه لم يسبق قط للاتحاد السوفييتي ان وضع انظمته النووية (صواريخ — قاذفات .. الخ) خارج حدوده ، واضاف بأن اي تبدل مفاجيء في النشر النووي قد « ينظر اليه على انه تهديد حتمي ومحدد للسلام » (١) ثم اوضح الرئيس الاميركي كنيدي فيما بعد انه لم يعتقد ابدا ان الاتحاد السوفييتي سيعمد الى اطلاق صواريخه المتوضعة في كوبا ، ولكن اكد في نفس الوقت بأن نشر هذه الصواريخ « سيؤدي الى تبدل سياسي في ميزان القوة . لقد خامرني الشك في ذلك ، وغالبا ما كانت هذه الشكوك تتحول الى حقائق » (٢) .

---

(١) — تقرير في الراديو والتلفزيون عن وضع الاسلحة السوفييتية في كوبا ، « الاوراق العامة لرؤساء الولايات المتحدة الاميركية — ١٩٦٢ » الصفحة ٨٠٧ .

(٢) — مقابلة في الراديو والتلفزيون « بعد عامين : حديث مع الرئيس كنيدي ، في ١٧ كانون الاول ١٩٦٢ : الاوراق العامة لرؤساء الولايات المتحدة الاميركية — ١٩٦٢ » — الصفحات ٨٩٧ — ٨٩٨ .

الرد المسيطر عليه Cntrolled Respnde :

كان الوضع الاستراتيجي الاميركي المتفوق يشكل ـ بالاضافة الى خدمة الاهداف العريضة للسياسة الخارجية الاميركية ـ احد أهم متطلبات السياسة العسكرية لادارة كنيدي ، التي عرفت انذاك بعقيدة « الرد المسيطر عليه » . وقد جاء اغلب المسؤولين في ادارة كنيدي الى السلطة ، وهم يعتقدون بأن التخطيط الاستراتيجي يتطلب اكثر من اعداد قوة غير معرضة تستطيع مواجهة الهجوم النووي السوفييتي ، وتحدث دمارا ثأريا في المراكز السكانية للاتحاد السوفييتي . وقد رأى هؤلاء ان الفكرة الدفاعية الاساسية للرد المرن التي اكدت اهمية القوات التقليدية في تأمين خيارات غير نووية ، تحتاج ايضا لان تطبق بالنسبة للقوات الاستراتيجية . وهكذا يستطيع الرئيس الاميركي ـ في ظل عقيدة الرد المسيطرة عليه ان يسمح باستخدام القوات الاستراتيجية في مجالات محدودة دون ان يقيد خياراته بتدمير الاتحاد السوفييتي عبر انتقام كثيف شامل .

كان الهدف من عقيدة الرد المسيطر عليه متمثلا في ادخال المرونة الى استخدام القوات الاستراتيجية بغية التقليل من حجم التدمير للولايات المتحدة الاميركية وحلفائها ، في حالة استخدام الاسلحة الاستراتيجية وقد شرح ماكنمارا ذلك بقوله ان هذه الاستراتيجية المرنة ستسمح للولايات المتحدة الاميركية بامتصاص الهجوم المفاجيء وباستخدام القوات المتبقية للحد من الخسائر عبر ايقاع التدمير بالانظمة النووية السوفييتية قبلما يستطيع الاتحاد السوفييتي اطلاق الرشقة الثانية . ويمكن ايضا الحد من الخسائر بتحاشي ضرب المدن والتفتيش عن طريقة لانهاء التبادل الاستراتيجي قبلما يتم التصعيد الى دمار شامل للمراكز السكانية . وبالرغم من كون التحسينات في مجالي القيادة والسيطرة تعتبر شرطا اساسيا للرد المسيطر عليه ، فان هذه العقيدة تتطلب تحقيق تفوق في القوى يجعل الولايات المتحدة الاميركية قادرة على القيام بهجمات مضادة للقوة (Counter Force) ، في الوقت الذي تحافظ فيه على امكانية الردع ضد المدن كاجراء احتياطي . اصبحت عقيدة الرد المسيطر عليه

معروفة جدا بين اوساط الشعب الاميركي عندما تحدث عنها وزير الدفاع الاميركي ماكنمارا في مدينة آن اربر بولاية ميتشيغان في السادس عشر من شهر حزيران عام ١٩٦٢ . وقد اوضح السيد ماكنمارا في هذا الحديث بان الاحتياط الكبير من القوات الاميركية المحمية سوف « يعطي للعدو اقوى سبب ممكن للامتناع عن ضرب مدننا » وبالتالي فان سياسة « الرد المسيطر عليه » تصبح معروفة بعقيدة « المدن خارجا No Cities » (١) .

اثار حديث مدينة آن اربر جدالا كبيرا في الدوائر الاستراتيجية في كافة الولايات الاميركية . وحسب شروح اغلب المسؤولين الرسميين ، فان الولايات المتحدة الاميركية سوف تحاول ـ في ظل سياسة الرد المسيطر عليه ، الحد من الخسائر بواسطة لجوئها الى الهجمات المضادة ـ للقوة في الضربة ـ الثانية ، كما انها ستجعل الاتحاد السوفييتي يمتنع او يتجنب توجيه اسلحته على المدن الاميركية فيما اذا حاول استخدام اسلحته الاستراتيجية اولا . وادعى النقاد ـ من ناحية ثانية ـ ان القدرة المضادة ـ للقوة في الضربة الثانية ـ لا تتميز عن استراتيجية الضربة ـ الاولى الاميركية ، واتهموا الادارة الاميركية بالتحرك في اتجاهات غير مستقرة . وعبر وزير الدفاع الاميركي ماكنمارا عن الدهشة لان احدا لا يستطيع ان يستنتج بأن الولايات المتحدة الاميركية كانت تستعد للقيام بضربة استباقية ضد الاتحاد السوفييتي ، مؤكدا على عدم وجود سبب لمثل هذه الخطة لان القوات النووية الاميركية كانت قوية وقادرة على البقاء .

ومهما يكن من امر ، فلم ينكر احد من مسؤولي الادارة الاميركية ـ اثناء هذا الجدال ـ بأن الولايات المتحدة الاميركية قد تستخدم قدرات الرد المسيطر عليه لبدء هجوم نووي كرد على اي عدوان تقليدي ضد حلفائها . ولم تعلن

---

(١) ـ روبرت ماكنمارا في « الترتيبات الدفاعية لدول حلف الاطلسي » وهو موضوع حديث القاه في جامعة ميتشيغان في السادس عشر من شهر حزيران عام ١٩٦٢ ، تقارير وزارة الخارجية الاميركية ـ المجلد ٤٧ (٩ تموز ١٩٦٢) الصفحة ٦٧ . ويمكن الرجوع بشأن مناقشة مفصلة من اصل وتطور عقيدة الرد المسيطر عليه او مفهوم « المدن خارجا » الى كوفمان في « استراتيجية ماكنمارا » .

السياسة الرسمية الاميركية عن امتناع الوولايات المتحدة الاميركية عن اللجوء الى استخدام اسلحتها الاستراتيجية اولا ، تاركة خيار استخدام الاسلحة النووية التكتيكية او الاستراتيجية مفتوحا عندما تدعو الضرورة الى الرد على عدوان تقليدي يقوم به الاتحاد السوفييتي . وحتى قبل حديثه في مدينة آن اربر فان وزير الدفاع الاميركي ماكنمارا كان قد قال بأن المتطلب الاول للسياسة العسكرية الاميركية يتمثل بالمحافظة على القوة الاستراتيجية كرادع حقيقي وفعال ضد بدء الاتحاد السوفييتي لاية حروب كبيرة ، وخاصة لاحتواء اي هجوم ارضي سوفييتي كثيف ضد حلفاء الولايات المتحدة الاميركية في حلف الناتو (١) .

كان المسؤولون الرسميون في ادارة كنيدي يرون ان عقيدة الرد المسيطر عليه تمثل استراتيجية سياسية مفيدة للتعامل مع الصعوبات العملية التي يثيروها حلفاء الولايات المتحدة الاميركية ، بالاضافة الى قيمتها العسكرية المحسوسة . ويجب ان نلاحظ بأن الحديث الذي القاه وزير الدفاع الاميركي ماكنمارا في مدينة آن اربر ، كان يلائم الى حد كبير القضايا الاوروبية ، حيث تضمن بعض الملاحظات التي كان السيد ماكنمارا قد جاء على ذكرها في اجتماع مغلق لمجلس حلف الناتو في اثينا . وقد اكدت العقيدة الجديدة ان الولايات المتحدة الاميركية كانت مستعدة لاستخدام قواتها النووية من اجل الدفاع عن اوروبا الغربية حيث يمكن مثلا اللجوء الى حرب استراتيجية دون الاضطرار للمخاطرة بوقوع خسائر مأساوية ، كما اعتقد ايضا ان هذه العقيدة سوف تحسن مصداقية الالتزامات النووية الاميركية ، وتضعف الدوافع الهادفة الى انشاء قوات نووية مستقلة وتؤمن لحلفاء الولايات المتحدة الاميركية الحوافز لتوسيع قواتهم التقليدية . ومع ذلك فان سياسة الادارة الاميركية لم تخدم اهداف حلف الناتو ، حيث كانت ردود الفعل خارج اميركا على في عقيدة الرد المسيطر عليه سلبية بسبب خوف اوروبا الغربية من ان تصبح مسرحا نوويا

---

(١) ــ نشرة انباء وزارة الدفاع الاميركية ٢٣٩ ــ ٦٢ ، الصادرة في ١٧ شباط ١٩٦٢ ــ الصفحة ٥ .

حالة اندلاع حرب نووية ، واعتقاد حلفاء الولايات المتحدة الاميركيين بأن عقائد الحرب النووية المحددة تضعف عموما مفهوم الردع عبر تقليلها لخطر التصعيد ، بالاضافة الى معارضتهم الاساسية لاية استراتيجية دفاعية تقليدية في اوروبا .

وعموما فان العقيدة الاستراتيجية الاميركية سرعان ما بدأت تتراجع عن الرد المسيطر عليه ، على ضوء التحليلات والتبدلات اللاحقة في الميزان النووي . وقد تحدث المسؤولون في البنتاغون خلال عام ١٩٦٣ عن بعض الشكوك المتعلقة بمحاولات ايجاد وسائل اخرى للسيطرة على التراشق الاستراتيجي المتبادل بين الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي الذي قد يحدث في اي وقت ، ولمنع التصعيد الى حرب نووية شاملة . وشرح وزير الدفاع الاميركي ماكنمارا للكونغرس انه على ضوء نشر الاتحاد السوفييتي لعدد كبير من الصواريخ البالستيكية العابرة للقارات المقساة وعدد آخر من القواعد البحرية المعدة لاطلاق الصواريخ ، فقد « اصبح من الصعب جدا ان نمنع حدوث الخسائر الكبيرة في الولايات المتحدة الاميركية ، بغض النظر عن الحجم الكمي والنوعي لقواتنا الاستراتيجية »(١) . ثم اقترح في حديث هام القاه قبل نهاية ذلك العام امام النادي الاقتصادي في نيويورك انه سيستحيل تقنيا وماليا ان نمنع الاتحاد السوفييتي من امتلاك القدرة على احداث خسائر شديدة في الولايات المتحدة الاميركية ، مستنتجا ان الحرب النووية الاستراتيجية ستحدث « دمارا عاليا لدى الطرفين » وفي « كل الظروف المتوقعة »(٢) .

وبالرغم من ترك عقيدة الرد المسيطر عليه فان ادارة كنيدي استمرت في تبرير نفقات القوات الهجومية ، الى ما يزيد عن المستوى اللازم لتأمين رادع ضد المدن ، يعتبر بنفس الوقت خيارا للحد من الخسائر عبر تحقيق هامش معين من التفوق الاميركي . وقد دعت الخطة الاستراتيجية المؤرخة في شهر

---

(١) ـ بيان وزير الدفاع الاميركي روبرت س. ماكنمارا في مناقشات الكونغرس عن الوضع العسكري ـ الصفحة ٣٠٩ .

(٢) ـ نشرة انباء وزارة الدفاع الاميركية رقم ٦٣/١٤٨٨ بتاريخ ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ ، الصفحة ٨ .

كانون الثاني من عام ١٩٦٣ – على سبيل المثال – لانشاء قوات انتقامية اميركية تستطيع ان تحافظ على قدرة التدمير لمواقع الصواريخ السهلة ونصف القساة في الاتحاد السوفييتي ، وقد ادعى ماكنمارا ، حتى في حديثه امام النادي الاقتصادي في نيويورك ، ان « قدرتنا في احداث الخسائر المحدودة بواسطة التفوق العددي في قواتنا ... تستحق جيدا تكلفتها المتزايدة »(١) . كان المسؤولون الرسميون في وزارة الدفاع لا يزالون يعتقدون خلال الاعوام الاولى من الستينات بان الولايات المتحدة الاميركية تحتاج الى القدرة المضادة – للقوة كاجراء مؤقت لدعم التزاماتها في اوروبا ، ريثما يتم انشاء القوات التقليدية الكافية في دول حلف الناتو . وقد جاء في الكلمة التي القاها معاون وزير الدفاع الاميركي الن انتهوفن في لجنة الكونفرس ما يلي :

« لم تكن لدينا بدائل كافية للترهيب باستخدام القوة النووية . وقد تنبأنا ايضا بتلك الفترة التي ستزداد فيها قوتنا الصاروخية البالستيكية بسرعة ، وتكون فيها القوات السوفييتية معرضة تماما . وعندئذ يصبح الحد من الخسائر استراتيجية محتملة مفيدة » (٢) .

وقد اصبح للولايات المتحدة الاميركية في نهاية عام ١٩٦٣ سياسة استراتيجية مبهمة . فقد قررت ادارة كنيدي – على غرار ما كانت قد فعلت ادارة ايزنهاور في الفترة الرئاسية الثانية – ان تتجه في سياستها الاستراتيجية بين خط الردع وخط التفوق الشامل ، وكان وزير الدفاع الاميركي ماكنمارا أول من عبر عن توجه ادارة كنيدي ، مشيرا بوضوح الى الخطين المتناقضين ، وموضحا ان مؤيدي الضربة – الاولى الكاملة كانوا يقفون على أحد هذين الخطين ، ومؤكدا ان تحقيق السير على هذا الخط لم يكن ممكنا ، بغض النظر عن الجهود التي صرفت من اجل البرامج الهجومية او الدفاعية الهادفة الى الحد من

---

(١) – نفس المرجع السابق – الصفحة ٩ .

(٢) – موقف القوة الاستراتيجية الاميركية ، مناقشات في لجنة التفتيش القومية التابعة للجنة القوات المسلحة في مجلس النواب الاميركي ، الكونغرس التسعون – الجلسة الثانية (١٩٦٨) الصفحة ١٣٨ .

الخسائر . اما على الخط الآخر فقد وقف اولئك الذين ايدوا الوضع « الردعي الادنى » الذي تستخدم فيه قوات قادرة على البقاء ، وكافية فقط للانتقام من المدن السوفييتية . وقد رفض ماكنمارا حتى هذا الخط ايضا ، مؤكدا ان الولايات المتحدة الاميركية تحتاج الى قوة ما تكون اكبر مما يحتاجه الردع ، طالما انه من المرغوب به والممكن ان تستخدم القوات الاستراتيجية الاميركية بغرض تقليل الخسائر المادية في كل من الولايات المتحدة الاميركية نفسها وفي اوروبا الغربية . ثم اضاف السيد ماكنمارا بان السياسة التي تكمل القوة الاميركية الإنتقامية الردعية الاساسية مع تحقيق حد ادنى من الخسائر « تبدو منهجا فعالا جدا وسهل التطبيق الى حد كبير » (١) .

التحرك الى الدمار المضمون :

عندما جاء الرئيس جونسون الى البيت الابيض ، كان وزير الدفاع ماكنمارا وموظفوه الكبار قد صاغوا اسلوب اقتراب جديد لصنع القرارات عن الاسلحة الخاصة ووضع مواصفات استراتيجية اميركية جديدة . وبالتالي فقد أصبح اتجاه سياسات الاسلحة النووية الاميركية ــ ضمن هذا الاطار ــ اكثر وضوحا وظهرت الملامح الرئيسية لاستراتيجية ماكنمارا .

لقد حدد وزير الدفاع الاميركي ماكنمارا هدفين استراتيجيين هما (١) : « ردع هجوم نووي معتمد على الولايات المتحدة الاميركية وحلفائها بالمحافظة على قدرة مقنعة وواضحة في ايقاع خسائر غير مقبولة على المهاجم و (٢) : وفي حالة الحرب « تحديد الخسائر التي يصاب بها السكان والقدرات الصناعة »(٢) وقد دعي الهدف الاول « بالدمار المضمون » والهدف الثاني « بتحديد

---

(١) ــ « بيان وزير الدفاع الاميركي روبرت س. ماكنمارا امام لجنة القوات المسلحة في مجلس النواب الاميركي عن العام المالي ١٩٦٥ والبرامج الدفاعية في الاعوام ١٩٦٥ ــ ١٩٦٩ » (٢٧ كانون الثاني ١٩٦٤) الصفحات ٣٠ ــ ٣١ .

(٢)ــ بيان وزير الدفاع الاميركي روبرت س. ماكنمارا امام لجنة القوات المسلحة في مجلس النواب الاميركي عن العام المالي ١٩٦٦ والبرامج الدفاعية للاعوام ١٩٦٦ ــ ١٩٧٠ (١٨شباط ١٩٦٥) الصفحة ٣٨ .

الخسائر » . وقد نوقشت هذه الاهداف بشكل عام منذ الايام الاولى لادارة كنيدي واستخدمت لتحديد مسار القرارات المتخذة عن الاسلحة الاميركية وكان وزير الدفاع الاميركي الاسبق السيد توماس غيتز قد استخدم مع مسؤولين اخرين تعابير اخرى لهذه الاستراتيجية في الاعوام الاخيرة من رئاسة ايزنهاور(١) . وبالرغم من ان هذه الاهداف لم تكن جديدة ، فقد قدمت الآن بشكل اكثر وضوحا واستخدمت بشكل مدروس ومنظم في التخطيط لانشاء القوى .

كان المخططون في وزارة الدفاع يميلون في تقديرهم للقوات اللازمة لتحقيق الاهداف الاستراتيجية الاميركية الى التركيز على فعالية الاسلحة وليس على عدد انظمة نقلها الى الاهداف او الى حجم (تعداد) الرؤوس النووية بشكل عام . وقد بدا ان ذلك يعكس مفهوم ادارة ايزنهاور عن « الكفاية » والذي دعا الى ان يلبي الرادع الاميركي المتطلبات الضرورية فعلا ، دون ان يكون له علاقة بميزان القوى . ولكن ماكنمارا استخدم اسلوب الاقتراب الفعال بشكل خشن محولا اياه الى اداة لادارة الوضع الاستراتيجي . واستخدمت وزارة الدفاع الاميركية تقنيات تحليل الانظمة لمقارنة قدرات القوى الاستراتيجية الطرفين في ايقاع الخسائر ، آخذة بعين الاعتبار بعض العوامل الهامة مثل القدرة على البقاء ودرجة الفعالية وقدرة النفاذ . وعموما فقد غطت الحسابات عددا متنوعا من السيناريوهات المفترضة للحرب الاستراتيجية والتهديدات السوفييتية الممكنة . وقد تم في هذا الاطار تحليل القرارات المتعلقة بالقوة والميزانية البديلة ، وخطط البرامج الموضوعة لمدة خمس سنوات في محاولة لايجاد اكثر الطرق فعالية لتحقيق الاهداف الاستراتيجية الاميركية باقل

---

(١) ـ كان جيتز قد شرح ـ على سبيل المثال ـ في شهر كانون الثاني من عام ١٩٦٠ ان الولايات المتحدة الاميركية يجب ان تنشيء وتصون « قدرة انتقامية مضمونة » عبر استخدام تقنيات متقدمة مثل « الانذار المتطور ضد الهجمات الصاروخية وغارات الطائرات معا ؛ وانقاص زمن رد الفعل ، والانتشار ، والوقاية المقساة ، والاخفاء والحركية لانظمةاستخدام الاسلحة » (وثائق وزارة الدفاع لعام ١٩٦١ ـ والمناقشات امام اللجنة الفرعية للجنة المالية في مجلس النواب ـ الكونغرس ٨٨ ـ الجلسة الثانية (١٩٦٠) الجزء الاول ـ الصفحة ٧) .

تكنفة ممكنة . وبالتالي فقد تم صرف النظر عن انظمة الاسلحة التي لم تكن ضرورية لدعم هذه المتطلبات او التي تسهم في تقوية الوضع الاستراتيجي بشكل هامشي بالرغم عن تكلفتها المرتفعة(١) .

اعطي « الدمار المضمون » — في ظل الاسلوب التحليلي لوزير الدفاع الاميركي ماكنمارا — افضلية قصوى ، مع التركيز بالدرجة الاولى على تدمير الاهداف المعادية ، وجعل الحد من الخسائر في الاهداف الصديقة امرا ثانويا وقد شرح ماكنمارا السبب في تحديد هذه الافضليات بقوله : « ان قدرتنا على تدمير المهاجم ... هي التي تؤمن الردع ، بينما لا تؤثر عليه قدرتنا في الحد من الخسائر التي يستطيع هذا المهاجم ان يحدثها لدينا »(٢) . ويبقى ان تحدد الطريقة التي تقاس بواسطتها قدرات الدمار المضمون ، حيث كان واضحا انه من المستحيل ان تحدد علميا الدرجة الضرورية من الدمار الذي يردع الاتحاد السوفييتي عن القيام بهجوم استراتيجي او عن اتخاذ الخطوات التي تؤدي الى التصعيد والانتقال الى الحرب النووية ، وقد قدر وزير الدفاع ماكنمارا ان الجهد المؤدي الى تدمير نسبة ٢٥ — ٣٠٪ على الاقل من سكان الاتحاد السوفييتي وثلثي قدرته الصناعية يكفي لتحقيق رادع فعال . وقد بدت هذه المتطلبات عالية جدا ، طالما انها تشكل ضعف عدد الضحايا الذين فقدهم الاتحاد السوفييتي خلال الحرب العالمية الثانية . وعموما فان احداث مستويات اعلى من الدمار — ووفقا لقاعدة نقص المردود في الانفجارات ذات العيار الاكبر — كان سيتطلب توسعا هاما في القوات الاستراتيجية الاميركية وزيادة ملحوظة في الانفاق الدفاعي . وكانت الارقام الدقيقة موضع

(١) يمكن الرجوع ، بشأن مناقشة اوسع لاسلوب الاقتراب التحليلي لوزير الدفاع الاميركي ماكنمارا المتعلق بالتخطيط الاستراتيجي الى انتهوفن وسميث في كتابهما « كم تحتاج من الاسلحة الاستراتيجية ؟ » الصفحات ١٧٠ — ٢١٠ ، والى صموئيل توكر في « تصميم جديد للقرار الدفاعي : مختارات من ماكنمارا وانتهوفن » (الكلية الصناعية للقوات المسلحة ١٩٦٦) .

(٢) — بيان وزير الدفاع الاميركي روبرت س. ماكنمارا امام لجنة القوات المسلحة في مجلس النواب الاميركي عن العام المالي ١٩٦٨ والبرامج الدفاعية للاعوام ١٩٦٨ — ١٩٧٢ (٢٣ كانون الثاني ١٩٦٧ ؟ الصفحة ٣٩ .

اخذ ورد ، الى ان خفض ماكنمارا مستويات التدمير المضمون المطلوبة الى ٢٠ ــ ٢٥٪ من سكان الاتحاد السوفييتي ونصف قدرته الصناعية . اما بالنسبة للصين الشعبية التي بدات تطور جهودها الصاروخية ، فقد تقرر ان تدمير (٥٠) مركز سكاني (اكثر من خمسين مليون انسان ونصف الطاقة الصناعية) يعتبر مستوى كافيا لتحقيق الدمار المضمون في جمهورية الصين الشعبية .

تحقيق رادع موثوق به :

وبالاضافة الى مستويات الدمار ، فان مفهوم الردع الذي صاغه وزير الدفاع الاميركي ماكنمارا ، كان يحمل صفة اخرى هي الضمان . وقد اكد السيد ماكنمارا ان القوات الاستراتيجية الاميركية يجب ان تكون قادرة على تنفيذ مهمة الانتقام بدرجة عالية من الثقة وفي كل الظروف المتوقعة لهجوم نووي متعمد . وان ذلك لن يحقق متطلبات المحافظة على وضع استراتيجي قوي فحسب ، بل سوف يحسن ــ من وجهة نظر ماكنمارا ــ مصداقية القوات الاميركية كما يراها القادة السوفييت ، الامر الذي يسهم في عمل الردع بشكل فعال . ونظرا للاهمية التي يحتلها الردع الاميركي الموثوق به فان البنتاغون اعاد النظر في اجراءات تقييم متطلبات القوة التي ستؤثر في النهاية على حجم وتشكيل القوات الاستراتيجية الاميركية خارج العوامل المتعلقة بمستويات الدمار .

وقد بدأ المنظرون العسكريون بوضع الاسس الاجرائية المنظمة لتقييم متطلبات القوة الاستراتيجية الاميركية على اساس الاحتمال الاسوأ . ونظرا لطول الزمن الفاصل عادة بين تطوير الاسلحة ونشرها ولصعوبة التنبؤ عن القدرات النووية السوفييتية المستقبلية ، فقد روعيت مجموعتان من التقديرات الاستطلاعية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسلاح والميزانية ، حيث اعتمدت المجموعة الاولى على حجم التهديد السوفييتي المتوقع ، على ضوء الامكانية المحتملة من ناحية ، ومع الاخذ بعين الاعتبار للاحتمال الاسوأ من ناحية ثانية .

وقد استخدم هذا النوع من التقدير في اتخاذ القرارات المتعلقة بصنع ونشر ما يلزم من الاسلحة الكافية لمتطلبات الدمار المضمون . اما المجموعة الثانية من التقديرات فقد اعتمدت على الحد الاقصى من التهديدات السوفييتية التي تتجاوز ما يمكن توقعه . وقد لجأ المخططون للسياسة الدفاعية الى استخدام هذه المجموعة من التقديرات لتبرير برامج التطوير اللازمة لدعم وحماية الرادع الاميركي ضد الاخطار غير المتوقعة .

روعي ايضا في اجراءات تحليل التراشق الاستراتيجي المتبادل بين الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي ، وفي تقدير القدرات الراهنة والاحتياجات المستقبلية الاميركية ، ان يفترض في ان الاسلحة السوفييتية تعمل نسبيا بشكل موثوق به ، بينما افترض ان الانظمة الاميركية (الاسلحة – الصواريخ – الطائرات . الخ ...) تعمل بشكل اقل وثوقا ، اي نظر اليها بعين ترى الافضل لدى العدو والاسوأ لدى الصديق . وكان على القوات الاستراتيجية الاميركية ان تقاوم ضربة مضادة – للقوة سوفييتية شاملة ، وتوقع بعد ذلك خسائر في المهاجم لا تقل عن ٢٥٪ من مجموع سكانه . وعرف المحللون ان عدد الضحايا سيكون اكثر من ذلك بنتيجة التأثيرات البطيئة اللاحقة للاسلحة النووية ، ومع ذلك فقد اخذوا في اعتبارهم التأثيرات التدميرية الفورية لموجات الصدمة فقط .

واخيرا امكن تحقيق ثقة اضافية بالمحافظة على وضع استراتيجي يستند الى ثلاثة انواع من الانظمة هي الصواريخ البالستيكية العابرة للقارات المتمركزة في مواقع برية ، والصواريخ الموجودة في القواعد البحرية (وهي غالبا متحركة) والقاذفات حيث يستطيع كل نوع منها ايقاع خسائر ودمارا يقترب او يصل من المستوى المحدد في الدمار المضمون . وقيل ايضا ان هذا التنوع سيقوي الرادع الاميركي بجعل الهجوم السوفييتي المضاد – للقوة اكثر تعقيدا ، ويؤمن الضمان في حالة الفشل المأساوي لعمل احد هذه الانواع الثلاثة ، وضد اي تقدم تكنولوجي سوفييتي يمكن ان يهدد قدرة البقاء لاحد العناصر الثلاثة المذكورة .

كانت الخطط الاستراتيجية التي وضعت في ظل ادارة ايزنهاور قد قاربت الاكتمال في منتصف اعوام الستينات . وقد وصل عدد الصواريخ البالستيكية العابرة للقارات الى (١٠٠٠) صاروخ من نوع المينوتمان و (٥٤) صاروخا من نوع (تيتان ــ ٢) حيث تم توضيعهم في صوامع خاصة ، كما كادت ان تصل قوة البولاريس الى حجمها الكامل المؤلف من ٤١ غواصة . وبنفس الوقت فقد الغيت النماذج القديمة من الصواريخ البالستيكية العابرة للقارات من النوعين « أطلس » و « تيتان ــ ١ » وسحبت الصواريخ البالستيكية ذات الإمداء فوق المتوسطة الاميركية من غربي اوروبا . وصرف النظر عن برنامج القاذفات (ب ــ ٧٠) كما أوقف العمل نهائيا تقريبا باسطول القاذفات ذات المدى المتوسط من النوع (ب ــ ٤٧) ، ولكن القوة الجوية ذات المدى البعيد والمؤلفة من اكثر من (٦٠٠) طائرة (ب ــ ٥٢) بقيت كجزء قوي من عناصر الردع الاميركي . وقد بين وزير الدفاع الاميركي ماكنمارا في بيانه السنوي عن الوضع الاستراتيجي وفي ندوات عامة اخرى ان هذه القوة كانت اكثر من كافية لتحقيق هدف الدمار المضمون . وقد قدمت الحسابات التي تبين ان القوات الاستراتيجية الاميركية تستطيع ان تمتص هجوما سوفييتيا وان توقع اكثر من (٤٠ ٪) من الضحايا في سكان الاتحاد السوفييتي ــ وهي نسبة تزيد عن الحد الادنى المحدد سابقا . وبالاضافة الى ذلك فقد اشار تقييم نموذجي الى ان اكثر من نصف القوة الاميركية الكاملة سوف يبقى جاهزا وفعالا اذا استخدم الاتحاد السوفييتي كل ما يتوفر لديه من صواريخ في هجوم مضاد ــ للقوة .

ومهما يكن من امر وحتى قبل اتمام برامج نشر الصواريخ الاميركية من نوعي المنيوتمان والبولاريس ، فان وجهة النظر القائلة بأن الاتحاد السوفييتي قد يستطيع ان يقيم نظاما واسعا للصواريخ المضادة للصواريخ (ABM) كانت قد اثارت اهتماما جديا في البنتاغون حول امكانية القوات الاستراتيجية الاميركية في المحافظة على القدرة للتدمير المضمون عبر نهاية الستينات وأوائل السبعينات . وكانت المخابرات الاميركية في بداية عام ١٩٦١ قد اقترحت بأن الاتحاد السوفييتي ربما يقيم دفاعا مضادا للصواريخ قرب مدينة لينينغراد

ولكن هذا النشاط لم يتحول بالفعل الى نشر عملياتي للصواريخ المضادة للصواريخ . وفي عام ١٩٦٤ ظهرت في العرض الصواريخ المضادة للصواريخ من نوع « غالوش » الامر الذي اوضح بأن الاتحاد السوفييتي كان قد بدأ بانشاء الدفاعات المضادة للصواريخ حول موسكو . وقد اثارت هذه المسألة المخاوف حول ما اذا كان الاتحاد السوفييتي يوسع نظام الدفاع الجوي المعروف باسم « تالين » لديه والذي اعتقد في البداية بانه نظام مضاد للصواريخ ويستطيع ان ينفذ مهام الدفاع الصاروخي . وقد ادت هذه المؤشرات الاستطلاعية للمخابرات الاميركية بالاضافة الى السيل المتدفق من البيانات العامة التي صرح ناطقون رسميون سوفييت والمتعلقة بنشر الصواريخ المضادة للصواريخ والادعاء بأن الاتحاد السوفييتي كان قد طور تكنولوجيا الدفاع الصاروخي ، الى تشكيل ضغط كبير على الولايات المتحدة الاميركية ودفعها الى تحسين قوات الردع الاستراتيجية لديها . كان التحليل المنطقي لاسلوب ماكنمارا يشير الى ان نشر الدفاع الصاروخي عن المدن السوفييتية يمثل محاولة لمنع الولايات المتحدة الاميركية من المحافظة على قدرتها الانتقامية الموثوقة ، وان « الزيادة في القدرة السوفييتية على تحديد الخسائر التي يمكن ايقاعها بالاتحاد السوفييتي سوف تضطر الولايات المتحدة الاميركية لزيادة قدرتها في الدمار المضمون »(١) . وبشكل خاص فان الشك حول الصواريخ المضادة للصواريخ السوفييتية اعطى دفعا لبرنامج استراتيجي كبير عرف انذاك ببرنامج مركبات ايصال الرؤوس النووية المتعددة الى اهدافها (MIRV) .

تطوير مركبات الرؤوس النووية المتعددة :

ان جذور مركبات نقل الرؤوس النووية المتعددة والعوامل التي اثرت على تحولها الى سلاح عملياتي فعال هي مسائل غاية في التعقيد وتضم مزيجا متغيرا من المنطق النظري المتعلق بالعقيدة العسكرية والقوة الدافعة التقنية

---

(١) انظر بيان وزير الدفاع روبرت ماكنمارا امام لجنة القوات المسلحة في مجلس النواب الاميركي عن العام المالي ١٩٦٨ والبرامج الدفاعية للاعوام ١٩٦٨ ـ ١٩٧٢ (٢٣ كانون الاول ١٩٦٧ الصفحتان ٣٩ ـ ٤٠) .

والسياسات البيروقراطية (١) . ففي اوائل الستينات كانت قد طورت تكنولوجيا الرؤوس الحربية المتعددة او العنقودية كوسيلة لزيادة القدرة او الفعالية التدميرية لحمولات الصواريخ الاميركية ضد اهداف مدنية مكتظة بالسكان وكجهاز لمواجهة انظمة الصواريخ المضادة للصواريخ السوفييتيه ذات النموذج المبكر والامداء القصيرة ، ولهذه الاسباب فقد قررت الولايات المتحدة الاميركية ان تستخدم الراس الحربي المتعدد من النوع « A - 3 » في الصواريخ البالستيكية التي تطلق من النماذج الحديثة لغواصات البولاريس .

اما مركبات نقل الرؤوس الحربية المتعددة فكانت امتدادا لاسلوب الراس الحربي المتعدد البسيط الذي طور بدوره عبر اجراء التحسينات اللازمة في اجهزة التوجيه وفي « اوتوبيس الفضاء » الذي استخدم من قبل وكالة الفضاء الاميركية . وبالرغم من بعض المؤشرات الدالة على النشاطات السوفييتية المتقدمة في حقل الصواريخ المضادة للصواريخ ، فان الاهتمام الاولي في تطوير مركبات نقل الرؤوس الحربية المتعددة – حسب رأي جون فوستر مدير الابحاث الدفاعية والهندسية في البينتاغون – جاء من الرغبة الكبيرة او الكلية في « زيادة القدرة على توجيه هذه الرؤوس على عدد اكبر من الاهداف وليس من الرغبة في نفوذها عبر الدفاعات السوفييتية المضادة للصواريخ » (٢) . ذلك ان تقسيم حمولة الصاروخ الواحد واعطاء الرؤوس الحربية المنفردة القدرة على التوجيه المستقل ضد عدد من الاهداف (نقاط التسديد) في الاتحاد السوفييتي وبالتالي فان عدد الاهداف السوفييتية التي يمكن تغطيتها (ضربها) بواسطة عدد معين من الصواريخ الاميركية ، يصبح

---

(١) – يمكن الرجوع – بالنسبة لافضل تحليل مستقل عن برامج مركبات نقل الرؤوس الحربية المتعددة الاميركية الى تيد غرينوود في « التحسينات النوعية في الاسلحة الاستراتيجية الهجومية : قضية مركبات نقل الرؤوس الحربية المتعددة (موضوع اطروحة للدكتوراة في الفلسفة في مركز الدراسات الدولية في معهد ماساتشوستس التكنولوجي في شهر اب من عام ١٩٧٣ ») .

(٢) – جاء ذلك في مقال جيمس كورت « لماذا نشتري الاسلحة التي نصنعها » في مجلة السياسة الخارجية العدد (١١) (صيف ١٩٧٣) صفحة ٤٨ .

اكبر بكثير . وقد توافقت هذه المتطلبات الاستراتيجية مع التأكيد المبكر لادارة كنيدي على خيارات الرد المسيطر عليه .

ومهما يكن من امر ، فقد اعتبرت مركبات نقل الرؤوس الحربية المتعددة، اعتبارا من منتصف اعوام الستينات ــ كرد على الانشاء المتوقع لشبكة واسعة من الصواريخ المضادة للصواريخ في الاتحاد السوفييتي ؛ وبالتالي فقد كانت سببا اساسيا لتطوير الجهود الهادفة الى امتلاك صواريخ حاملة لها . وبالتأكيد فقد كانت الولايات المتحدة الاميركية تطور وتنشر وسائط نفوذ متنوعة تمكن صواريخها الاستراتيجية من تجاوز (عبور) الصواريخ المضادة للصواريخ السوفييتية ، ولكن الدراسات ــ وخاصة المشروع PEN - X ــ اظهرت أن مركبات نقل الرؤوس الحربية المتعددة ستقدم تقنية (اسلوبا) من الوسائل السابقة كالخداع والتشويش الالكتروني والرؤوس الحربية المجمعة (العنقودية) (١) . وقد تبين ان الولايات المتحدة الاميركية تستطيع باستخدامها لمركبات نقل الرؤوس الحربية المتعددة ، ان تحافظ على قدرة انتقامية موثوقة لصواريخ المينوتمان والبولاريس بغض النظر عن حجم وطبيعة الصواريخ المضادة للصواريخ السوفييتية التي قد تستخدم في المستقبل ، حيث يتحقق ذلك عبر تقنية « انهاك » عملية الامداد بالصواريخ للانظمة الدفاعية الصاروخية. اما من وجهة نظر فعالية التكلفة فان مركبات نقل الرؤوس الحربية المتعددة ، كانت اكثر اغراء للمخططين المدنيين في البنتاغون من البديل المتمثل بانشاء قواعد اطلاق صاروخية اضافية تستطيع تجاوز (عبور) الانظمة الدفاعية السوفييتية

قال خبير السلاح هربرت يورك ان « اهم العوامل التي ادت الى تطوير ونشر مركبات نقل الرؤوس الحربية المتعددة المستقلة «MIRV» ، كان

---

(١) ــ لقد قدم المشروع «PEN-X» التصميم التقني لمركبات نقل الرؤوس الحربية المتعددة المستقلة «MIRV» ، ودعم صنع الرأس الحربي من نوع (مارك ــ ١٠٠) المعد للاستخدام في البولاريس والمينوتمان ، ودرس مسائل مركبات الدخول المتكرر الى الاهداف المتباعدة . انظر الصفحة ١٦٨ من كتاب غرينوود « التحسينات النوعية في الاسلحة الاستراتيجية الهجومية » .

يتمثل بالدرجة الى اختلاف انظمة الصواريخ المضادة للصواريخ »(١) . وعموما وبالرغم من تعدد واختلاف الاسباب ، فان نشر هذه المركبات بدأ بشكل رسمي في عام ١٩٦٤ وما كاد يمر عامان بعد ذلك ، حتى تمت الموافقة على استبدال الصواريخ البالستيكية السابقة من نوع « المينوتمان » و « البولاريس » بصواريخ جديدة من نوع « مينوتمان — ٣ » و « بوسايدون » تحمل مركبات نقل رؤوس حربية متعددة « MIRV » .

وما ان تلقت برامج المينوتمان — ٣ والبوسايدون دفعا عبر زيادة المخصصات اللازمة لها واتخاذ قرارات صنعها ، حتى بدأ نشر الاتحاد السوفييتي لصواريخه المضادة للصواريخ يضعف شيئا فشيئا . ولم تظهر اية مؤشرات خلال عامي ١٩٦٧ و ١٩٦٨ ، عن نشر نظام غالوش « Galosh» المضاد للصواريخ في أي مكان آخر سوى مدينة موسكو ، وتبين ايضا ان نظام تالين المضاد كان معدا فقط من اجل الدفاع ضد الطائرات المعادية . ومهما يكن من أمر ، فان برامج ادارة جونسون الخاصة بمركبات نقل الرؤوس الحربية المتعددة ، سارت كما كان مخططا لها . وقد اعترف وزير الدفاع الاميركي روبرت ماكنمارا — اثناء محاولته الهادفة الى تبرير الطلبات المستمرة لتمويل جهود مركبات ميرف — ان « اكثرية اجهزة مخابراتنا لا تعتقد الان بان نظام تالين السوفييتي يمثل اكثر من نظام مضاد للطائرات فقط ، او انه يتمتع بأية اهمية تذكر في مجال الدفاع الصاروخي » ولاحظ ايضا — انه بالرغم من عدم توجيه اي جهد لتوسيع نظام « غالوش » الى خارج موسكو ، فقد كان ضروريا ان يستند « التخطيط المتعلق بقواتنا على الفرضية القائلة بأن (قادة الكرملين) سيعمدون حتما الى نشر نوع ما من انظمة الدفاع المضاد للصواريخ حول مدنهم الكبرى في الاعوام الاولى من السبعينات »(٢) .

---

(١) — هربرت ت. يورك في « الصواريخ المتعددة الرؤوس » في مجلة « Sciemtilie American» — تشرين الثاني ١٩٧٣ الصفحة ٢٧ .

(٢) — انظر بيان وزير الدفاع الاميركي روبرت س. ماكنمارا امام لجنة القوات المسلحة في مجلس النواب الاميركي عن العام المالي ١٩٦٩ والبرامج الدفاعية للاعوام ١٩٦٩ — ١٩٧٣ (٢٢ كانون الثاني — ١٩٦٨) الصفحات ٥٥ — ٥٦ .

ويمكن القول ان التخطيط الحذر كان يبرر استمرار برامج مركبات نقل الرؤوس الحربية المتعددة الاميركية . ونظرا للشكوك الناجمة عن استمرار نشاط التجارب السوفييتية والبيانات الصادرة عن قادة الكرملين بشأن التأكيد على ايجابيات الدفاع الصاروخي ، واحتمال بدء الاتحاد السوفييتي لبرنامج انشاء الصواريخ المضادة للصواريخ . فلم يكن ممكنا ان يصرف النظر عن الاستمرار في تطوير وضع هذه المركبات الاميركية . ونظرا لان صنع مركبات نقل الرؤوس الحربية المتعددة ، كان مخططا بحيث ينتهي قبلما يستطيع الاتحاد السوفييتي ان يحقق انتاجا كثيفا . من الصواريخ المضادة للصواريخ ، فقد رأى اكثر الناس تشاؤما ان هذه المركبات ستوفر للولايات المتحدة الاميركية قدرة تدمير مضمونة يمكن الاعتماد عليها بشكل لا يتطرق الشك اليه . وستكون قوة غواصات البوسايدون الموجودة في القواعد البحرية والمجهزة بالرؤوس الحربية النووية المتعددة ميرف ذات فعالية خاصة ، طالما انها ستحافظ على قدرتها وبقائها ضد التهديد السوفييتي المزدوج والمؤلف من القدرة الصاروخية المضادة للصواريخ من ناحية ؛ ومن قدرة الصواريخ البالستيكية العابرة للقارات المضادة ــ للقوة ، التي تستطيع تدمير الصواريخ الاميركية المتوضعة على البر ، من ناحية ثانية .

وبالمقابل يمكن القول ايضا ان القرار عن السير قدما في تطوير الرؤوس الحربية من نوع ميرف ، كان يمثل التنفيذ الاقصى للتخطيط على اساس اسوأ الاحتمالات (١) . ولو اوقفت الولايات المتحدة الاميركية التقدم في برامج الصواريخ ذات الرؤوس المتعددة الميرف ، من نوع « المينوتمان ــ ٣ » و « البوسايدون »، لكان توفر لها كثير ، من الوقت لتبدأ العمل في هذه البرامج في وقت متأخر ، بعد ان تتأكد فعلا من قيام الاتحاد السوفييتي بنشر صواريخه المضادة للصواريخ « ABM » ، ولكانت التجهيزات المساعدة على النفاذ عبر الدفاعات السوفييتية ، امنت لها ايضا ضمانا معقولا في تجاوز اي توسع دفاعي

---

(١) ــ انظر جورج راث جينز «RATHJENS» في « مستقبل سباق الاسلحة الاستراتيجية : الخيارات لاعوام السبعينات (مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي ــ ١٩٦٩) » .

سوفييتي ، بينما كانت الاجراءات المضادة الموثوق بها قادرة على مواجهة اي تهديد سوفييتي يعتمد على اقامة شبكة كاملة من الصواريخ المضادة للصواريخ. وعموما فمن العبث ان نناقش قضية مركبات نقل الرؤوس الحربية المتعددة (ميرف) في ضوء الدمار المضمون والحاجة للتعامل مع الصواريخ السوفييتية المضادة للصواريخ «ABM» ، ذلك ان برامج ميرف ابتعدت في نهاية اعوام الستينات عن التوجه الهادف لاحتواء أهداف السياسة الاستراتيجية النابعة من الاهداف السابقة التي تركت تأثيراتها على التطوير الاولي لهذه الانظمة .

معركة الصواريخ المضادة للصواريخ :

لا بد لنا قبل ان ننتقل الى قضايا القوة الاستراتيجية الهجومية خلال السنوات الاخيرة من ادارة جونسون أن نبحث في المسألة التي سيطرت على الاستراتيجية النووية الاميركية خلال النصف الاول من اعوام الستينات ــ وهي نشر شبكة الصواريخ المضادة للصواريخ في الولايات المتحدة الاميركية . ففي عام ١٩٦٥ ، بدأ عدد متزايد من المسؤولين الاميركيين يشاطرون وزير الدفاع الاميركي ماكنمارا وجهة نظرة القائلة بأن الولايات المتحدة الاميركية لن تستطيع عمليا ان تمنع الاتحاد السوفييتي من تحقيق وضع استراتيجي غير معرض او ان تحقق هدفها المتمثل بامتلاكها للقدرة في الحد من الخسائر المحتملة عبر تطويرها للقوات الهجومية ، والذي يبدو هدفا غير عملي . ومهما يكن من امر ، فقد كان تطور برنامج انظمة الصواريخ من نوع ، نايك ــ اكس قد تقدم في ذلك الوقت الى النقطة التي اعتقد معها العديد من القادة العسكريين والمدنيين بأن تحديد الخسائر الدفاعية اصبح ممكنا ــ وبالتالي فقد دعم هؤلاء نشر الصواريخ المضادة للصواريخ بشكل اقوى بكثير مما فعلوا بالنسبة لنظام نايك ــ زوس في نهاية الخمسينات وبداية الستينات . وبالاضافة الى مناقشة هذه الوقاية ضد الهجمات الصاروخية السوفييتية التي يمكن شراؤها بثمن معقول ، فقد استطاع مؤيدو نظام نايك ــ اكس تقوية وضعهم عبر ادعائهم بأن الولايات المتحدة الاميركية يجب ان تبني نظاما للدفاع ضد الصواريخ ،

حتى تستطيع ان تجاري الاتحاد السوفييتي في برنامجه الهادف الى نشر الدفاعات الصاروخية .

وبالرغم من موافقة وزير الدفاع الاميركي روبرت ماكنمارا على الابحاث المتعلقة بالصواريخ المضادة للصواريخ وابحاث الدفاع المدني في الاعوام الاولى من الستينات ، فانه خاض فيما بعد معركة حامية ضد الضغوط المتزايدة لفرض نظام اميركي واسع للصواريخ المضادة للصواريخ(١) . وقد كانت المسألة الرئيسية بالنسبة لماكنمارا متمثلة بعدم مجاراة الاتحاد السوفييتي في نشر الصواريخ المضادة للصواريخ بل بزيادة قدرة الاسلحة الاميركية الهجومية في النفوذ عبر الدفاعات السوفييتية والمحافظة على قدرة الدمار المضمون لدى الولايات المتحدة الاميركية . وبالاضافة الى ذلك ، فقد رأى ماكنمارا ايضا ان نشر شبكة واسعة من الصواريخ المضادة للصواريخ بتكلفة تصل الى عشرة مليارات من الدولارات الاميركية ، لا تؤمن التقليل او الحد من الخسائر التي يكمن للعدو ايقاعها بالولايات المتحدة الاميركية . وربما لن يعمل نظام الدفاع الجوي الصاروخي نفسه ، بشكل موثوق تماما ، حيث يمكن ان تدب الفوضى في عمله بسبب حجم وتكتيك الضربة الهجومية المعادية . واذا زاد الاتحاد السوفييتي قدراته الهجومية ، فانه سيضعف أو يزيل ايجابيات نظام الدفاع الجوي الصاروخي الاميركي ، طالما ان المكسب المادي الناجم عن السباق الهجومي ـ الدفاعي يذهب في النهاية الى جانب الهجوم . ونظرا لافتراض ماكنمارا ان الاتحاد السوفييتي سيعمل وفق استراتيجية مماثلة للاستراتيجية الاميركية ، فقد استنتج بأنه ـ اي الاتحاد السوفييتي ـ سيحاول حتما العمل في برنامج واسع النطاق للحد من الخسائر التي يمكن ايقاعها به ، وبالتالي سيحافظ على قوة الردع لديه ، وفي اية حال فسيكون عبثا أن تنشر الولايات المتحدة الاميركية صواريخها المضادة للصواريخ دون ان تنفق بنفس الوقت

---

(١) ـ ناقش انتهوفن وسميث في كتابهما « كم يكفينا من الاسلحة الاستراتيجية ؟ » معركة ماكنمارا عن الصواريخ المضادة للصواريخ . اما بالنسبة لوجهات نظر ماكنمارا فيمكن العودة الى بياناته السنوية عن الوضع الدفاعي الاميركي امام لجنة القوات المسلحة في مجلس النواب الاميركي للاعوام المالية ١٩٦٥ ـ ١٩٦٩ .

مليارات اضافية لبناء دفاعات متوازنة ضد القاذفات ، ولتأمين الوقاية للسكان والمنشآت المدنية عبر دفاع جوي يشمل كافة ارجاء البلاد . وقد ذهب ماكنمارا بعيدا في اشارته الى ان نشر الصواريخ المضادة للصواريخ سيكون هدرا للمال ولن يحقق اية فوائد امنية ، مؤكدا ان النشر المتبادل لهذه الصواريخ سيثير حمى سباق التسلح ويزيد خطر الحرب النووية .

استخدم ماكنمارا معطيات تحليلية مقنعة ، لدعم وجهة نظره القائلة بأن تكلفة نشر الصواريخ المضادة للصواريخ التي تبلغ عشرات المليارات من الدولارات لن تقدم بالمقابل اية وقاية فعالة ضد الهجمات السوفييتية وقد ذكر في بياناته السنوية عن الوضع الدفاعي الاميركي ، معطيات رقمية عن نتائج الحسابات المنفذة عن تقييم مضامين ونتائج نشر الصواريخ المضادة للصواريخ الاميركية . واستعرض وضعين نموذجيين لنشر هذه الصواريخ ، حيث يحتاج الوضع الاول (أ) الى تكلفة تبلغ (١٥) مليار دولار ، بينما يحتاج الوضع الثاني (ب) الى تكلفة تبلغ (٢٥) مليار دولار . ثم قدرت فعالية هذين الوضعين في الحد من الخسائر التي يستطيع الاتحاد السوفييتي ايقاعها بالولايات المتحدة الاميركية حسب احتمالين ، اذ تتعرض الولايات المتحدة في الاحتمال الاول الى ضربة هجومية سوفييتية بواسطة الوسائط الهجومية التي تم حسابها اعتمادا على معطيات المخابرات الاميركية ، او الى ضربة هجومية سوفييتية تكون بمثابة رد فعل سوفييتي لمواجهة الصواريخ المضادة للصواريخ الاميركية ، في الاحتمال الثاني . وكانت النتائج دراماتيكية ، ذلك انه حتى بنشر الصواريخ المضادة للصواريخ حسب الوضع (ب) ، وفي افضل الشروط الملائمة للولايات المتحدة الاميركية ، فانها ستتعرض الى خسائر بشرية لا تقل عن (٢٠) مليون انسان ، ولو استخدم الاتحاد السوفييتي الوسائط المقدرة من وجهة نظر المخابرات الاميركية . اما في الوضع (أ فان عدد الضحايا سيرتفع — مع الاسف — الى (٩٠) مليون انسان .

وبالرغم من نجاح ماكنمارا في تجنب نشر نظام الدفاع الصاروخي الكثيف المعد للحد من الخسائر الناجمة عن هجوم سوفييتي ، فقد اتخذ قرار في عام

١٩٦٧ عن انشاء نظام حراسة مؤلف من تغطية صاروخية « خفيفة » لكافة انحاء الولايات المتحدة الاميركية . وكان ماكنمارا قد اشار في بياناته السنوية عن الوضع الدفاعي الاميركي خلال السنوات القليلة السابقة الى نوعين من الدفاعات الصاروخية ، بالاضافة الى الدفاعات الواسعة النطاق عن المدن التي كانت قد اخذت ايضا بعين الاعتبار ، وقد عرف النوع الاول بالخيار (x) الرقيق ، الذي اصبح فيما بعد نظاما للحراسة ، بينما كان النوع الثاني نظاما دفاعيا عرف « بالنقطة ـ القاسية » ، ومعدا لحماية مواقع الصواريخ البالستيكية العابرة للقارات ICBM ،اكثر منه للمراكز السكانية . واختلف نظام « النقطة ـ القاسية » عن النشر الكامل حسب نايك ـ اكس وعن الخيار (x) اللذين كانا يهدفان ايضا الى الحد من الخسائر ، في كونه يحقق هدف الدمار المضمون بتقوية قدرة مواقع الصواريخ البالستيكية العابرة للقارات على البقاء . وكانت برامج الابحاث المبكرة قد اشارت الى ان حاجة انظمة الدفاع الفعالة الى تطوير رادارات خاصة ووسائط اعتراض لتحقيق مهمتها . ونظرا لعدم وجود الدعم اللازم من الخدمات المسلحة ، فقد اكتفى بتطوير عناصر الدفاع المواضعي الصاروخي لمشروع نايك ـ اكس فقط . وبالرغم من ذلك ، فقد ايد محللو البنتاغون هذا الشكل من النشر الدفاعي ـ الصاروخي، مما اسفر عن اتخاذ قرار ـ خلال عدة اشهر ـ عن الصواريخ المضادة للصواريخ في عام ١٩٦٧ ، واعتبر ذلك عملا احتراسيا ضد التهديدات السوفييتية المتحملة لقدرة القوة الصاروخية من نوع « المينوتمان » على البقاء (١) .

وعندما اضطر وزير الدفاع الاميركي روبرت ماكنمارا الى الموافقة على شكل ما من نشر الدفاع الصاروخي البالستيكي ، بنتيجة الضغط الشديد الموجه من قبل الرئيس جونسون وهيئة الاركان المشتركة ، فقد رأى ان يختار نظام (x) الرقيق او نظام الحراسة . ورأى بعض المراقبين ان كلا من توقيت الاعلان عن الدفاع الصاروخي البالستيكي ونوع النظام التي تم اختياره ، كانا

---

(١) ـ انظر جون نيوهاوس في « الفجر البارد : قصة محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية» (هولت راينهارت وونستون ، ١٩٧٢) الصفحة (٨٦) . واليسون وموريس في « التسلح والسيطرة على الاسلحة » .

اجراءين لا يمكن تجنبهما بسبب الضغوط الداخلية والعوامل العسكرية التي تركت تأثيراتها على الرئيس (١) . ولم يكن ممكنا ان يؤجل الموضوع ، وبالتالي فقد كان حتى اختيار نظام « النقطة القاسية » سيتوافق مع الخطوط العريضة التي حددها الرئيس جونسون ولوزير الدفاع الاميركي ماكنمارا ، والتي طلب بموجبها انشاء نظام دفاعي صاروخي ذي قدرة على حماية السكان ويرضي بنفس الوقت كلا من الكونغرس وهيئة الاركان المشتركة . وسنأتي على كشف موضوع « عدم امكانية تجنب نظام الحراسة فيما بعد . اما الآن فيكفي ان نقول ان وزير الدفاع الاميركي ماكنمارا ، والمسؤولين الآخرين في وزارته قد ناقشوا في شرحهم للقرار بأن نظام الحراسة Sentinel سيحسن درجة الاعتماد على الرادع الاميركي في الازمات ، ويقوي سياسات عدم الانتشار النووي عبر تطويره لمصداقية الضمانات النووية الاميركية في آسيا ، وتحديده للخسائر البشرية الناجمة عن الهجمات الصاروخية الصينية ، ومنعه للخسائر الكبيرة في الولايات المتحدة الاميركية في حالة هجوم صاروخي ضيق النطاق من اي مصدر (٢) .

لقد اقترح ان هذا التعليل لنظام الحراسة كان موجها بشكل خاص ضد الصينيين ، بالاضافة الى ان الاخذ به كان مبررا لنظام الدفاع الصاروخي الرقيق ، الذي كان يمثل الحد الادنى لارضاء الطلبات الداخلية . ولكن العديد من المسؤولين الرسميين رأوا ان ثمة مزايا محسوسة في نشر دفاع رقيق كرد احتراسي على نشر الصين لقوة صواريخها البالستيكية العابرة للقارات — بالرغم من الحقيقة المتمثلة بمعارضة المنظرين الاميركيين في الشؤون الصينية

---

(١) — انظر مورتون هالبرين في « القرار بشأن نشر الصواريخ المضادة للصواريخ : السياسات البيرقراطية والداخلية في ادارة جونسون » مجلة « السياسة الدولية » العدد ٢٥ (تشرين الاول ١٩٧٢) الصفحات ٦٢ — ٩٥ (مطبعة بروكينغز ٢٦٥) .

(٢) — يمكن الرجوع — بالنسبة لوضع الادارة الاميركية — الى ريتشارد ب. ستولي في « الخيال الدفاعي يصبح الان حقيقة » وهي مقابلة مع وزير الدفاع الاميركي ماكنمارا في مجلة « لايف » الصادرة بتاريخ ٢٩ ايلول ١٩٦٧ — الصفحات ٢٨ — أ — ٢٨ — س ، و « الحديث الذي القاه معاون وزير الدفاع بول وارنكه في نادي المحامين في ديترويت بتاريخ السادس من شهر تشرين الاول عام ١٩٦٨ ، « وثائق نزع السلاح » (وكالة نزع السلاح والسيطرة على الاسلحة الاميركية — ١٩٦٨) الصفحات ٤٥٤ — ٤٥٩ .

للنظام الموجه ضد الصين معتبرين اياه غير ضروري وغير ذي فائدة ، بينما تساءلت الاوساط العملية غير الحكومية عن الفعالية التقنية لمنطقة الدفاع الصاروخي البالستيكي (١) .

وقد قام وزير الدفاع الاميركي ماكنمارا بجهد حاسم للتمييز بين النظام « الرقيق » ونظام نايك ـ اكس الدفاعي الصاروخي المضاد للسوفييت ؛ محاولا ان يقلل الى الحد الادنى من عوامل الاستقرار المكننة في نظام الحراسة . ومهما قيل بما يتعلق بصلاحية هذا التمييز والضرورة او عدم الرغبة في القرار المتعلق بنظام الحراسة نفسه ، فان نظام الحراسة سقط بعيدا عن النشر الدفاعي الصاروخي الكامل ، وعكس قناعة ماكنمارا بأن الولايات المتحدة الاميركية يجب أن تمتنع عن تنفيذ برامج واسعة النطاق عن تحديد الخسائر .

تحديد الخسائر الناجمة عن الهجوم :

كانت القرارات المتخذة سواء عن الهجوم او الدفاع في نهاية اعوام الستينات ؛ قد اظهرت اهتماما بالغا في امتلاك قدرة متواضعة للحد من الخسائر ونظرا لامتلاك الاتحاد السوفييتي لقوة استراتيجية غير معرضة نسبيا ، فقد عرف المخططون العسكريون ان الولايات المتحدة الاميركية لن تستطيع الاعتماد على تحديد الخسائر بشكل محسوس ، وبالتالي فقد رؤوا انه لا يزال ممكنا ان يتم التقليل من الخسائر لدى الولايات المتحدة الاميركية وحلفائها عبر تطوير بعض القدرات الاميركية المعدة لتدمير الصواريخ السوفييتية المتوضعة على البر . وقد كان من الاهمية بمكان ان يبقي البنتاغون ـ خلال بروز سياسة الدمار المضمون ـ على الخيار المضاد ـ للقوة في خططه الاستراتيجية ، وان توجه القوات المسلحة لتنفيذ هذه المهمة . وفي عام

---

(١) ـ انظر ج كوفي في « الجدال حول الصاروخ المضاد للصواريخ » مجلة الشؤون الخارجية ـ العدد ٤٥ (نيسان ١٩٦٧) ـ الصفحات ٤٠٣ ـ ٤١٣ ، وريتشارد ل. جاروين وهانز بيتي Bethe في « انظمة الصواريخ المضادة للصواريخ » مجلة «Scientfie American» اذار ١٩٦٨ ، الصفحات ٢١ ـ ٣١ .

١٩٦٨ اعترف المسؤولون الاميركيون بأن السياسة الاميركية الموجهة لم تتبدل منذ الاخذ بعقيدة الرد المسيطر عليه في عام ١٩٦٢ .

انعكس الاهتمام المتجدد في الخيارات المضادة ــ للقوة على برامج الاسلحة، وخاصة بما يتعلق بمركبات نقل الرؤوس الحربية المتعددة (ميرف) . ولدى التأكيد على ان هذه الاسلحة كانت تنتج بشكل اساسي لاغراض الدمار المضمون ، فان الناطقين الرسميين باسم الادارة الاميركية كانوا على درجة عالية من الصراحة اذ اعترفوا بأن هذه المركبات (ميرف) تعتبر ايضا واسطة للحصول على قدرات التقليل من الخسائر(١) . وعموما فقد كان المسؤولون يتحاشون الاعلان عن كون هذه المركبات تلبي الهدف الثانوي المتمثل بالاقلال من الخسائر ، ويركزون على الغرض الاساسي منها . ومن الاسلحة الهجومية الاخرى ، اي تلبية متطلبات الدمار المضمون ، مؤكدين دائما بان هذه الاسلحة تعتبر اقتصادية سواء من حيث استخدامها الاستراتيجي او بالنسبة للحد من الخسائر ، وبالتالي فقد كان ضروريا ان تطور ميزاتها التقنية ــ كالدقة في الاصابة وامكانية السيطرة عليها ــ حتى تتلاءم مع هذه المهمة . وبالرغم من أن وزير الدفاع الاميركي ماكنمارا الغى تصميم الرأس الحربي المضاد ــ للقوة الذي كان معدا لصواريخ البوسايدون والمؤلف من ثلاثة اجزاء كبيرة ، واصر على رأس آخر يحتوي على عدد كبير من الاجزاء الحربية النووية ذات العيارات الاصغر لتجهيز الصواريخ البالستيكية العابرة للقارات التي تطلق من البر او من البحر ، ومع ذلك فقد ايد البرامج المعدة لتحسين الدقة في الاصابة(٢) .

---

(١) ــ انظر ــ على سبيل المثال ــ بيان نائب وزير الدفاع الاميركي بول نيتزه في « ابعاد ، وحجم ، ومضامين البرنامج الدفاع الصاروخي المضاد للصواريخ في الولايات المتحدة الاميركية » ، ومناقشات اللجنة الفرعية للتطبيقات العسكرية التابعة للجنة المشتركة للطاقة النووية ــ الكونغرس ٩٠ ــ الجلسة الاولى (١٩٦٨) الصفحات ٤٨ ــ ٤٩ .

(٢) انظر غوينوود في « التحسينات النوعية في الاسلحة الهجومية الاستراتيجية ــ الصفحات ٧٥ ــ ٧٨ و ١١٠ ــ ١٢١ » .

التاكيد المتجدد على التفوق :

لقد اثار السير الحثيث خلف مركبات نقل الرؤوس الحربية المتعددة (ميرف) في المرحلة الاخيرة من ادارة جونسون سؤالا كبيرا عن درجة الصله بين البرامج الاستراتيجية وسياسة التفوق النووي . ولعله من المهم ان نتذكر ـ اثناء تفحص هذه القضية ـ ان كلا من وزير الدفاع ماكنمارا والمسؤولين الآخرين في الادارة الاميركية كانوا قد اكدوا ـ في النصف الثاني من اعوام الستينات على الاهمية المحدودة للتفوق الاستراتيجي ، ووصفوا فكرة التفوق نفسهـا بانها مضللة ، ودار النقاش يومئذ على انه ما ان تصبح لدولة ما القدرة عـلى تحقيق الدمار المضمون حتى تفقد فكرة مقارنة الصواريخ والعيارات المحسوبة بالميغطن والرؤوس الحربية معناها . وبالرغـم من التفـوق الاستراتيجي الاميركي ، فان ماكنمارا شرح بأن « الحقيقة الصعبة التي لا يمكن الهروب منها تبقى متمثلة في ان الاتحاد السوفييتي لا يزال قادرا وبفعالية عالية على تدمير الولايات المتحدة الاميركية ، حتى بعد امتصاصه للنقل الكلي لضربة أولـى اميركية »(١) . ثم قدم وزير الدفاع الاميركي استنتاجا اكثر عنفا عندما اوضح ان القوة الحرارية ـ النووية « قد اثبتت كونها اداة دبلوماسية محدودة » ولاحظ ان التفوق الاميركي المحسوس « لا يترجم بشكل فعال الى سيطـرة سياسية او الى قوة دبلوماسية »(٢) .

حاول ماكنمارا ان يقنن السعي الى التفوق عبر تحديد عدد الصواريخ من النوعين « مينوتمان » و « بولاريس » ورفض الطلبات العسكرية للحصول على انظمة ومواد استراتيجية كالقاذفات المطاردة ، والصواريخ البالستيكية العابرة للقارات المطورة ، والانظمة المتقدمة في القواعد البحرية ـ علما ان هذه المقترحات كانت تلقى دعما قويا بنتيجة الدراسات الواسعة التي اجرتها وزارة الدفـاع الاميركية في عام ١٩٦٦ ، وخاصة بما يتعلق بالدراسة المستفيضة المعروفة بـ

---

(١) ـ البيان ... عن العام المالي ١٩٦٩ والبرامج الدفاعية للاعـوام ١٩٦٩ ـ ١٩٧٣ ـ الصفحة ٥٢ .

(٢) ـ انظر ماكنمارا في « ديناميكيات الاستراتيجية النووية » الصفحة ٤٤٦ .

بشأن المتطلبات الاستراتيجية المستقبلية والردود البديلة على تطوير الاتحاد السوفييتي للصواريخ البالستيكية العابرة للقارات والصواريخ المضادة للصواريخ . وفي هذا المجال ، فقد تكون مركبات نقل الرؤوس الحربية المتعددة المستقلة (ميرف) قد مثلت تنازلا ضروريا ، يهدف الى تجنب التقدم في الانتاج الكثيف لانظمة اسلحة جديدة كليا . وكما يرى احد المراقبين ، فان « ميرف » وضعت في الخدمة كقيد ، واصبحت اداة بيروقراطية قوية لمنع تطوير انظمة اخرى وللحد من انتاج الانظمة الراهنة (١) . وعموما فقد عرف وزير الدفاع الاميركي روبرت ماكنمارا ـ اثناء جهوده لتطبيع حجم وطبيعة برامج الاسلحة الهجومية ، وفي وقوفه ضد الصواريخ المضادة للصواريخ ـ ديناميكيات واخطار السباق الاستراتيجي الاميركي ـ السوفييتي . وقد قاد الاهتمام بدورة « الفعل ورد الفعل » ماكنمارا التفتيش عن عائق مؤشر على برامج البنتاغون ، ليعمل كوسيلة لاستقرار الميزان الاستراتيجي عبر اعمال وحيدة الجانب اولا وليلعب دورا مفيدا في تطوير الخطط المعدة لبدء محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية مع الاتحاد السوفييتي .

لم يتردد قادة ادارة جونسون ـ اثناء سعيهم للحط من قيمة التفوق النووي والقاء الضوء الساطع على مفهوم الاستقرار المتبادل ـ في الاشارة الى ان الولايات المتحدة الاميركية كانت وستبقى متفوقة على الاتحاد السوفييتي . اما مساعد وزير الدفاع الاميركي انتهوفن فقد دعم وجهات نظر ماكنمارا عن حدود التفوق واوضح ذلك في عام ١٩٦٨ قائلا : « نحن لا نعتزم ان نترك تحديد حجم قواتنا اللازمة لتحقيق سياسة الدمار المضمون مفتوحا، الامر الذي يدفع بالسوفييت لتحقيق تفوق علينا او مجاراتنا في القدرات النووية الاستراتيجية » (٢) . وبنفس الوقت فقد انكر انتهوفن ان يكون التفوق الاستراتيجي الاميركي مدعاة لعدم الاستقرار ، واكد بان الاتحاد السوفييتي

---

(١) ـ انظر نيوهاوس في كتابه « الفجر البارد » الصفحة ٧٦ .

(٢) ـ مناقشات وضع القوة الاستراتيجية الاميركية ـ الجزء الاول ـ الصفحة ١١٨ .

سوف يمتلك قوة انتقامية استراتيجية قابلة على البقاء بغض النظر عما تفعله الولايات المتحدة الاميركية(١) .

كان المسؤولون الاميركيون قد دعموا ادعاءاتهم بشأن التفوق بالتركيز على المقارنات العددية البسيطة للقوة ، الامر الذي اعتبر اسلوبا الاقتراب يتناقض مع حسابات الفعالية العسكرية التي تدخل بدورها في الاقتراب التحليلي للتخطيط الاستراتيجي . وقد اكد ماكنمارا نفسه ، لدى تقديمه المعلومات بشأن الميزان الاستراتيجي الاميركي ــ السوفييتي النسبي ، على ان الولايات المتحدة الاميركية تمتلك تفوقا على الاتحاد السوفييتي بنسبة ثلاثة الى واحد او اربعة الى واحد في الرؤوس الحربية المنفصلة ــ حيث اعتبر هذا القياس افضل مقارنة عددية او « مستقرة » للقدرات النووية وطالما ان عدد قواعد اطلاق الصواريخ الاميركية بقي ثابتا وازداد حجم القوات الصاروخية السوفييتية ، فان السبق الاميركي الكبير في عدد الرؤوس الحربية ، خلال الاعوام الاخيرة من الستينات ، كان يعتمد على التفوق في قدرات القاذفات . ونظرا للادخال المخطط لوسائط « ميرف » ، فان هذا التفوق استمر لصالح الولايات المتحدة الاميركية في مطلع اعوام السبعينات .

اكد وزير الدفاع الاميركي كلارك كليفورد الذي جاء بعد ماكنمارا خلال العام الاخير من رئاسة جونسون ، على ضرورة التفوق الاميركي ، وبشكل اكثر عنفا من سلفه . ويبدو ان كليفورد جاء الى وزارة الدفاع الاميركية في الوقت الذي كان فيه الاتحاد السوفييتي يقترب من المساواة مع الولايات المتحدة الاميركية في الصواريخ البالستيكية العابرة للقارات ، وبالتالي فقد تعرض هذا الوزير ــ اكثر من سلفه ــ للضغوط الداخلية التي اضطرته للدفاع عن البرامج الاستراتيجية ، وبدا انه يعتقد بقيمة التفوق في الردع والتعامل مع الاتحاد السوفييتي (٢) . وقد دعم وزير الدفاع كليفورد استمرار برنامج مركبات نقل الرؤوس الحربية المتعددة والبرامج الاخرى ، حتى يكون للولايات المتحدة

---

(١) ــ نفس المرجع السابق ــ الصفحة ١٤٥ .

(٢) ــ انظر الصفحة ١٣٤ من كتاب نيوهاوس « الفجر البارد » .

الاميركية موقف تفاوضي قوي في محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية التي كان مخططا لها ان تبدأ في خريف عام ١٩٦٨ . واخيرا فان كيفورد اصبح ينظر ـ كزميله السابق ماكنمارا ـ الى امتلاك مركبات ووسائط نقل الرؤوس الحربية المتعددة (ميرف) ، على انه وسيلة لكسب الخيار الاوروبي في الحد من الخسائر ، وللتقليل من مخاوف الناتو بأن الضمانات الاميركية ستفقد مصداقيتها ، كلما اقترب الاتحاد السوفييتي من مرحلة المساواة العددية في الصواريخ البالستيكية العابرة القارات مع الولايات المتحدة الاميركية .

وهكذا فقد اصبح واضحا ان التحرك باتجاه التفوق عبر وسائط « ميرف » في نهاية اعوام الستينات لا يمكن ان ينظر اليه كحادث عرض نجم عن التخطيط العسكري المحافظ او كنتيجة بقوة الدفع التكنولوجي وعدم قدرة صانعي القرارات السياسية الاميركيين في السيطرة على بيروقراطية البنتاغون . ولا يمكن ايضا ان ينظر الى القرارات المتخذة عن الاسلحة والبيانات المتعلقة بالعقيدة العسكرية الاميركية ، على انها جاءت فقط لتهدئة اهتمام الكونغرس والراي العام الاميركي ـ بالميزان الاستراتيجي . وكان انتهوفن ـ مساعد وزير الدفاع الاميركي قد اقترح في مناقشات مجلس النواب الاميركي في عام ١٩٦٨ بأنه لا بد ان تكون الشهادة المبكرة عن الاهمية الكبيرة للتفوق النووي الاميركي ، قد اسيء فهمها من قبل اعضاء اللجنة ، على ضوء الاسئلة التي اثيرت حولها(١). وبالرغم من المحاولات المماثلة ، والموجهة الى لوم اعضاء مجلس الشيوخ لنقلهم ما دار في المحادثات الرسمية داخل المجلس الى الراي العام الاميركي والى اماكن اخرى ، فان مساعد وزير الدفاع الاميركي ، وآخرين غيره ، ذهبوا الى ابعد من الرد على تساؤلات الكونغرس واكدوا بصراحة اعتقادهم القوي بقيمة الخيارات المضادة ـ وبتحسين دقة الاصابة لوسائط نقل الرؤوس الحربية المتعددة المستقلة ، والمحافظة على التفوق الاميركي . وباختصار فقد بدا ان اغلب الدوافع الى برنامج (ميرف) كانت تعكس رغبة متعمدة من جانب الرئيس

(١) ـ مناقشات القوة الاستراتيجية الاميركية ـ الجزء الاول ـ الصفحة ١٥٩ .

جونسون ومستشاريه لتأمين مكاسب نووية اميركية تخدم اهداف السياسة الخارجية الاميركية ــ على غرار ما كان الرئيس كنيدي نفسه قد فعل في مطلع اعوام الستينات . ولا يجب ان تبدو هذه السياسة مثيرة للدهشة ، حيث لاحظ ماك جورج باندي ، مستشار الامن القومي لكلا الرئيسين كنيدي وجونسون ، بأن كافة الرؤساء الاميركيين منذ بدء العصر النووي كانوا يقيسون القوة الاميركية مقابل قوة الاتحاد السوفييتي ، ويضعون نصب اعينهم تحقيق التفوق الاستراتيجي ، الذي كان يحمل دائما معاني مختلفة في المراحل المختلفة، ولكن قيمته من وجهة نظر البيت الابيض لم تكن ابدا صغيرة (١) .

٣ ــ السياسات الاستراتيجية السوفييتية :

وجد الاتحاد السوفييتي نفسه ــ كما ذكرنا سابقا ــ في وضع استراتيجي غير ملائم اطلاقا في مطلع اعوام الستينات . ذلك ان النقص في نشر الصواريخ البالستيكية العابرة للقارات وفي حجم وتوسع الترسانة الاستراتيجية السوفييتية الصغيرة فحسب ، بل وحددت ايضا مواقع هذه الصواريخ وقواعد وبالاضافة الى ذلك ، فان الاعلان الدراماتيكي في منتصف عام ١٩٦١ عن ان الولايات المتحدة الاميركية لم تستطع ان تحصي عدد صواريخ القوة الصاروخية السوفييتية الصغيرة فحسب ، بل وحدد ايضا مواقع هذه الصواريخ وقواعد القاذفات السوفييتية مما اثار الخوف في نفوس قادة الكرملين ، وبشكل مماثل لما حدث في عام ١٩٥٤ ، حيث اتضح لهم الآن ان الولايات المتحدة الاميركية تتحرك باتجاه عقيدة الضربة الاولى . ولعل الاحاديث الاميركية العامة عن التفوق الاميركي زادت من مخاوف الاتحاد السوفييتي . وما لبث وزير الدفاع السوفييتي روديون مالينوفسكي ان اتهم الولايات المتحدة الاميركية ــ في رده على حديث جيل باتريك في اواخر عام ١٩٦١ ــ بالتحضير لهجوم نووي مفاجىء ، كما نقل حديث عن لسان الرئيس كنيدي في اوائل عام ١٩٦٢ ،

---

(١) ــ ماك جورج باندي في « الرئاسة والسلام » مجلة « الشؤون الخارجية » العدد ٤٢ (نيسان ١٩٦٤) ــ الصفحة ٣٥٥ .

بأن الولايات المتحدة الاميركية ستكون مستعدة لاستخدام الاسلحة النووية أولا وفي ظروف معنية الامر الذي فسر انذاك بانه محاولــة لتخويــف الاتحــاد السوفييتي . واخيرا تبددت مخاوف الاتحاد السوفييتي عندما اعلن وزير الدفاع الاميركي انذاك روبرت ماكنمارا عن الاخذ بعقيدة « المدن خارجا » في حزيران من عام ١٩٦٢ ، وخاصة بالنسبة للاستراتيجية الاميركية المضادة ــ للقــوة (١) .

تعديل الخلل في الميزان الاستراتيجي :

يرى اغلب المنظرين الاميركيين المختصين بالشؤون السوفييتية ، انــه بالاضافة الى التهديد القوي الذي تشكله طبيعة الميزان النووي على قــوات الردع السوفييتية فانها تثير ايضا عددا من المشاكل الجدية المتعلقة بالسياسة الخارجية لموسكو . وهكذا فان ازمة برلين في نهاية عام ٩٦١ ، التي توافقت زمنيا مع كشف الولايات المتحدة الاميركية لخرافة الثغرة الصاروخية ، بدت وكأنها تظهر للمسؤولين السوفييت ، انه لم يعد ممكنا ان تدعم صورة التفوق غير الحقيقي او يساء تقدير الخطر الناجم عن محاولات الحصول على مكاسب سياسية عبر دبلوماسية « الاقمار الصناعية » السابقة . كان سلوك ادارة كنيدي خلال هذه الازمة والتسارع في بناء القوة الاستراتيجية الاميركية من الاسباب الرئيسية التي جعلت قادة الكرملين يتراجعون عن استراتيجيتهــم السابقة والمنظمة ، وعن محاولاتهم الهادفة الى تحقيق اهداف سياسية عبــر التهديد باستخدام القوة النووية . ولدى تحول الميزان الاستراتيجي ضدهــم فقد اصبح هؤلاء القادة السوفييت يخشون من عدم تمكنهم من حماية مصالحهم الحيوية في التعامل الدبلوماسي مع الغرب ، والحفاظ على وضع الاتحـــاد السوفييتي كقائد للمعسكر الشيوعي . وبالاضافة الى ذلك ، فان التحسينات

---

(١) ــ يمكن الرجوع ــ بشأن مناقشة ردود الفعل السوفييتية على السياسات الاستراتيجية المبكرة لادارة كنيدي ــ الى كتاب هورليك وراش ــ « القوة الاستراتيجية » الصفحات ٨٥ ــ ١٠٥ ، وتوماس وولف في « القوة السوفييتية واوروبا ــ ١٩٤٥ ــ ١٩٧٠ » (مطبعة جامعة جون هو بكنز ــ ١٩٧٠) ــ الصفحات ٨٥ ــ ٩٥ .

المخططة للقدرات غير النووية الاميركية اصبحت مصدر تهديد بحرمان الاتحاد السوفييتي من تفوقه التقليدي في اوروبا ، وبالتالي فان الكرملين يفقد ما كان يعتبره الثقل الموازن لتفوق واشنطن النووي .

وفي منتصف عام ١٩٦٢ ، قدم التفوق العسكري الاميركي الحاسم دفعا سياسيا وعسكريا قويا للاتحاد السوفييتي ، في محاولته لتعديل ميزان القوى الاستراتيجية القادرة على نقل اسلحتها عبر القارات . ولم يكن كافيا عندئذ ان يعتمد الاتحاد السوفييتي على قدراته الكبيرة في مجال الصواريخ والقاذفات ذات الامداء المتوسطة ، التي كان يوجهها على اوروبا الغربية ، طالما ان الصواريخ الاستراتيجية ذات الامداء البعيدة ، اصبحت المقياس الاكثر اهمية للقوة النووية . اما سياسة خروتشيف التي تمثلت باحداث ضجيج صاروخي دائم في نهاية الخمسينات ، فقد رفعت قيمة هذه الانظمة في بورصة الاسواق السياسية فقط . ولكن محاولات سبق الولايات المتحدة الاميركية في عدد الانظمة العابرة للقارات ، كان يتطلب جهدا صاروخيا سوفييتيا كثيفا ، لان الولايات المتحدة نفسها كانت تملك تفوقا كبيرا في الصواريخ البالستيكية العابرة للقارات التي تطلق من البر ICBM ومن البحر SLBM وفي القاذفات ذات الامداء البعيدة ايضا . ثم ان التكنولوجيا السوفييتية المتوفرة انذاك وخاصة بما يتعلق بالصواريخ الناعمة SOFT والبطيئة ، كانت ستجعل تكلفة برنامج تطوير الصواريخ البالستيكية العابرة للقارات عالية جدا ، مقابل تأمين هامش حيطة غير كبير . وفي اية حال فان القائد السوفييتي بقي غير راغب في توريط بلاده في برنامج استراتيجي ذي تكلفة كبيرة جدا ، على حساب تأمين الاحتياجات الاساسية الداخلية . وهكذا فقد واجه خروتشيف الحاجة الى زيادة القوة الاستراتيجية السوفييتية بسرعة مع مراعاة ضغط النفقات اللازمة الى ادنى حد .

الإخفاق التام في كوبا :

قدمت كوبا حلا لمشكلة خروتشيف . فقد اصبح للاتحاد السوفييتي موطىء قدم في هذه الجزيرة ، وكان يزود كاسترو بكافة انواع الاسلحة ، بما

فيها الصواريخ ارض جو . وقرر قادة الكرملين ان اقامة الصواريخ ذات الامداء فوق المتوسطة والمتوسطة IR/MRBM ضمن المدى الذي يسمح لها بضرب الولايات المتحدة الاميركية ، ستعوض عن النقاط الايجابية التي يحققها تنفيذ مشروع تطوير الصواريخ البالستيكية العابرة للقارات ، بشكل اسرع وبكلفة اقل . وبالرغم من تحقيق بعض الاهداف الاضافية الهامة لوضع الصواريخ في كوبا — وهي اعتبارات كانت قد ادت الى حد ما لاتخاذ القرار السوفييتي — فقد كانت الرغبة في تعديل الميزان الاستراتيجي وراء القرار السوفييتي في وضع الصواريخ في الجزيرة(١) . وكان خروتشيف نفسه قد اعترف فيما بعد بان « الصواريخ السوفييتية كانت ستحل المشكلة التي دعاها القرب بميزان القوة » بالرغم من ادعائه بان الهدف السوفييتي من اقامة هذه الصواريخ كان متمثلا في الدفاع عن كوبا (٢) .

وعندما فرض الحصار الاميركي على كوبا ، كان الاتحاد السوفييتي ، قد نقل (٧٥) صاروخا بالستيكيا من النوعين (المتوسط المدى وفوق المتوسط) ، وهو ما يعادل ضعف ما كان لديه من صواريخ بالستيكية عابرة للقارات في مستودعاته ، ولم يكن ثمة دليل على أن القادة السوفييت كانوا قد اكتفوا بذلك . كانت الصواريخ السوفييتية التي وضعت في كوبا ، معرضة للضربات الاميركية النووية او التقليدية ، ولكنها جعلت الهجمات الاميركية على الجزيرة اكثر صعوبة ، وبالتالي فقد اسهمت في تقوية الرادع السوفييتي ريثما يستطيع الاتحاد السوفييتي بناء قوته الاستراتيجية القادرة على البقاء . ولا بد ان يكون القادة السوفييت قد شعروا على الاقل ، بأن نشر بضع مئات من الصواريخ ذات الامداء المتوسطة وفوق المتوسطة سيحرم الولايات المتحدة الاميركية من

---

(١) — شرحت هذه النقطة بالسهاب في كتاب اليسون عن « روح القرار » . انظر ايضا ميكائيل تانو في « القوة في الكرملين » (فايكينغ ١٩٧٠) — الصفحة ٢٣١ . وهورليك وراش في « القوة الاستراتيجية » الصفحات ١٢٧ — ١٣٨ و ١٤١ ، و ابلي ابيل في « ازمة الصواريخ » (ليبينكوت) — ١٩٦٦ — الصفحة ٢٨ .

(٢) — انظر ستروب تالبوت في « مذكرات خروتشيف » (ليتل — براون — ١٩٧٠) — الصفحة ٤٩٤ .

مزايا تفوقها الاستراتيجي ، وربما سيسمح للاتحاد السوفييتي باستعادة المبادهة الاستراتيجية .

وما حدث بعد ذلك لم يكن متوقعا على الاطلاق . ذلك ان التجربة الكوبية القت الاضواء على المسائل المرتبطة بالوضع الاستراتيجي السوفييتي المتدني . ونظرا لرجحان القوة الاستراتيجية الامريكية خلال الازمة ، فقد كان الاتحاد السوفييتي في مازق ، سواء من الناحيه النفسية او العسكرية(١) . ومع اشتداد الازمة فقد خشي المسؤولون السوفييت ان يعمد القادة الاميركيون — المدعومون بالتفوق الاستراتيجي ، الى بدء عمل عسكري تقليدي ، مفترضين ان الاتحاد السوفييتي سيكون مرغما على الرد بضربة نووية . وسرعان ما قويت مشاعر القلق السوفييتي عندما اشار الرئيس كنيدي الى سياسة الرد الانتقامي الاميركية في بيانه بتاريخ الثاني والعشرين من شهر تشرين الاول ، والذي لا بد ان يكون الكرملين قد اعتبره تهديدا بالهجوم النووي الاستباقي ضد الاتحاد السوفييتي ، اذا لم يعمد فورا الى سحب صواريخه . لم يكن الاتحاد السوفييتي قادرا بوسائطه التقليدية (غير النووية) ان يمنع الولايات المتحدة الاميركية من غزو كوبا او من تدمير مواقع الصواريخ السوفييتية فيها بواسطة الهجمات الجوية التقليدية . وكان هذا الفشل سيؤدي الى نتائج سياسية غير ملائمة للاتحاد السوفييتي . ومع ذلك ، وطالما ان القوة النووية الاميركية كانت قادرة على ابطال مفعول القوة المماثلة السوفييتية ، فلم يكن معقولا ان يرد الاتحاد السوفييتي بالانتقام النووي على الهجمات التقليدية الجوية الاميركية ضد كوبا او حتى على غزوها .

وفي نهاية الامر ، فان خروتشيف لم يكن مستعدا لان يذهب الى المخاطرة بحرب نووية من اجل الصواريخ في كوبا . كان الانذار الاميركي قد استلم

---

(١) يمكن الرجوع — بالنسبة لموضوع « الحد النفسي » الى سلوكومب في « المضامين السياسية لاستراتيجية المساواة » الصفحة ٣٢ . انظر ايضا زبيغنييف بريجنسكي في « العلاقات السوفييتية الاميركية » وهنري اون في « المرحلة الثانية من السياسة الخارجية » (مؤسسة بروكينغز ، ١٩٧٣) الصفحات ١١٣ — ١٣٢ .

ويمكن التصرف حياله بسهولة . وقد يكون المسؤولون السوفييت قد اقتنعوا بان التفوق النووي الاميركي جعل ادارة كنيدي تمارس دبلوماسية القسر ، وتجبر خروتشيف على سحب الصواريخ . وفي الواقع فان « النصر » الاميركي في كوبا اثبت وجهة نظر موسكو القائلة بان القوة الاستراتيجية والقوة السياسية ساهمتا في خلق الظروف الاخرى التي اصبح فيها رجحان الكفة الاستراتيجية الاميركية حاسما ، وقد رأى قادة الكرملين ان امتلاك وضع ردعي عسكري بحده الادنى لن يكون كافيا لتلبية الاحتياجات الامنية المستقبلية للاتحاد السوفييتي . وهكذا فقد خرج الاتحاد السوفييتي من كوبا وهو يحمل رغبة اكبر في تعديل ميزانه النووي . علق احد الخبراء بقوله « تأكد التفوق الاستراتيجي الاميركي بشكل مضاعف » طالما ان الفشل في وضع الصواريخ السوفييتية في كوبا حرم خروتشيف من احدى الوسائل الهامة التي كان سيعدل بها الميزان الاستراتيجي ، ولكنه اكد بنفس الوقت التفوق الاميركي الذي اجبره على ان يستسلم (١) . وقد اعترف المسؤولون السوفييت في السنوات اللاحقة انهم شعروا بالمهانة بعد انسحابهم من كوبا وعبر النائب الاول لوزير الخارجية السوفييتية عن ذلك بقوله « لن تستطيعوا ان تفعلوا ذلك معنا مرة ثانية ايها الاميركيون »(٢) .

لم يستطع خروتشيف بعد كوبا الا ان يستنتج ضرورة تصحيح الميزان الاستراتيجي بأسلوب لا يحتمل المواربة وبدون التفتيش عن بدائل فورية او رخيصة . ولذا فقد قرر زيادة معدل صنع الصواريخ البالستيكيلة العابرة للقارات من نوع (س. س ـ ٧) وان يسرع في تطوير الصواريخ الاكثر تقدما من النوعين (س س ـ ٩) و (س س ـ ١١) ، وغواصة اطلاق الصواريخ المماثلة للبولاريس ، والصاروخ المضاد للصواريخ من نوع « غالوش » . ولكنه

---

(١) ـ انظر ريموند كارتهوف في « القوة العسكرية في السياسة السوفييتية » وجون اريكسون في « الثورة التقنية ـ العسكرية وتأثيراتها على الاستراتيجية والسياسة الخارجية مطبعة برايغر ١٩٦٦) ـ الصفحة ٢٥٥ » .

(٢) ـ جاء ذلك في « نيويورك تايمز » الصادرة بتاريخ ٩ ايار ١٩٧٢ .

ظل يرفض ان يسمح ببرنامج الانتاج الصاروخي الكثيف الذي كان يؤيده مسؤولون آخرون في الكرملين (١) . وربما كان خروتشيف قد خطط للتطوير التدريجي وعلى المدى الطويل للقوة الاستراتيجية السوفييتية بغرض تحقيق المساواة او حتى التفوق . وانتقل خروتشيف بشكل فوري الى ما كان يفعله في ايام « دبلوماسية الاقمار الصناعية » محاولا ان يعوض النقص في السلاح بزيادة في الحديث عنه ، متخذا لنفس هذه المرة اتجاها جديدا ، يبتعد فيه عن ضجيج الصواريخ ، ويقترب من سياسة الوفاق ، ويقف داعيا السلام في نقاشه عن الميزان النووي ، ومستعدا للتفاوض مع الغرب . لقد وقف خروتشيف الى سياسة الوفاق مع دعوة الرئيس كنيدي الى سياسة بعد الازمة الكوبية بشكل خاص ـ عن الطرق التي يمكن بواسطتها التقليل من خطر الحرب النووية . ولكن سياسة ما بعد كوبا التي اخذ بها الكرملين ، بدت وكأنها محاولة لكسب الوقت ، ريثما يتمكن الاتحاد السوفييتي من نشر صواريخه ، ومن جعل الولايات المتحدة الاميركية تبطىء في تنفيذ برامجها ، الامر الذي يضعف احتمال المواجهة السوفييتية ـ الاميركية الى الحد الادنى ، ويؤدي الى احتواء التأثير السيء للتجربة الكوبية . وعموما فقد توافق تحول خروتشيف الى سياسة الوفاق مع دعوة الرئيس كنيدي الى ساسة « استراتيجية السلام » ، وما ان مرت بضع سنوات حتى امكن التوصل الى معاهدة لحظر التجارب النووية ، واقيم خط اتصال حار ومباشر بين الدولتين الكبريين(٢) . وبالتأكيد فقد بقيت الخلافات الجوهرية بين الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي ، وبالرغم من التقدم في عدة مجالات للسيطرة

---

(١) ـ لا يمكن ان تحدد بثقة تفاصيل القرارات السوفييتية عن الصواريخ في هذه الفترة . وقد اخذت المعلومات المختصرة عن هذه البرامج والسياسات في هذا الفصل بشكل رئيسي من كتاب وولف « القوة السوفييتية واوروبا » .

(٢) ـ وقعت معاهدة خطر التجارب على الاسلحة النووية في الجو والفضاء الخارجي وتحت الماء في موسكو بتاريخ ١٥ اب ١٩٦٣ . كما وقعت مذكرة التفاهم بين الولايات المتحدة الاميركية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية ، المتعلقة باقامة خط اتصال مباشر ، في جنيف بتاريخ ٢٠ حزيران عام ١٩٦٣ .

في السلاح ، فان التحرك نحو محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ظل بطيئا ومترددا .

التوسع في الاسلحة الاستراتيجية :

قام الاتحاد السوفييتي – بعد ذهاب خروتشيف في وقت متأخر من عام ١٩٦٤ – بجهد كبير لتعديل الميزان النووي . وتبين ان ليونيد بريجنيف والكسي كوسيجين كانا متحمسين اكثر من خروتشيف لانجاز هذا الهدف وراغبين في تخصيص موارد اكثر لتحسين الوضع الدفاعي للاتحاد السوفييتي. وقرر قادة الكرملين الجدد في مطلع عام ١٩٦٥ اعطاء دفع اكبر لبرامج الابحاث والتطوير التي كانت قد بدات في عهد خروتشيف ، وبالتالي رفع مستوى وحجم القوة الاستراتيجية السوفييتية . ويبدو ان القرارات المتعلقة بنشر الصواريخ البالستيكية العابرة للقارات من النوعين (س س – ٩) و (س س – ١١) قد اتخذت في ذلك الوقت ، كما جرى الالتزام بامتلاك غواصات مماثلة للبولاريس لدعم اسطول الغواصات السوفييتي الصغير وغير الفعال الذي كان موجودا انذاك . وازدادت القوة السوفييتية من مستوى حوالي المائتي صاروخا بالستيكيا عابرا للقارات في نهاية عام ١٩٦٤ – والذي كان يمثل تخلفا بنسبة اربعة الى واحد في هذه الفئة فقط – الى (٣٤٠) صاروخا في عام ١٩٦٦ و (٧٢٠) صاروخا في عام ١٩٦٧ . وفي نهاية عام ١٩٦٨ . كان الاتحاد السوفييتي يقترب من المساواة مع الولايات المتحدة الامريكية في عدد الصواريخ البالستيكية العابرة للقارات المقساة ، وبدا عندئذ في ادخال الغواصات العملياتية التي تطلق الصواريخ الى الخدمة الفعلية . ويمكن القول بان الاتحاد السوفييتي استطاع ان يبني خلال الاعوام ١٩٦٦ – ١٩٦٩ قوة استراتيجية فاقت اكثر التوقعات الامريكية تشددا .

وقد تاثرت القرارات السوفييتية عن سبق الولايات المتحدة الامريكية في عدد الصواريخ البالستيكية العابرة القارات ، وفي تطوير الرؤوس الحربية المتعددة وبناء الاسطول البحري للصواريخ البالستيكية البعيدة المدى التي تطلق من البحر ، بعدد من العوامل . وقد يكون بعض المسؤولين السوفييت

رأوا في هذه البرامج فرصة لكسب التفوق العددي والقدرة المضادة ـ للقوة الصاروخية الاميركية ، ولا بد ان تكون الاعتبارات البيروقراطية والقوة الدافعة التكنولوجية ، والرغبة في دخول المفاوضات من مركز قوة ، قد اسهمت في بناء القوة المسلحة الاستراتيجية السوفييتية . ومع ذلك ، فان احد اهم العوامل التي عززت هذا البناء ، تكمن في حاجة الاتحاد السوفييتي الماسة للمحافظة على وضع ردعي يمكن الوثوق به ، لانه ما ان توصل السوفييت الى اغلاق الثغرة الصاروخية تقريبا في نهاية اعوام الستينات ، حتى تحركت الولايات المتحدة الاميركية الى مرحلة جديدة من سباق التسلح . وبالرغم من بقاء عدد الصواريخ والقاذفات الاستراتيجية ثابتا ، فان المحلل السوفييتي المحافظ الذي انطلق بتفكيره العميق الى اوائل اعوام السبعينات استطاع ان يقدر ان جمع مركبات نقل الرؤوس الحربية المتعددة المستقلة MIRV والدقيقة جدا ، الى نظام نشر الصواريخ المضادة للصواريخ المنجز كليا ، سيؤدي حتما الى تعريض القدرة النووية الانتقامية السوفييتية للخطر ؛ اذا لم يتم الاسراع بانتاج انظمة اضافية سوفييتية ، وخاصة للقوات التي تعمل من البحر .

ان اي تقييم للاسباب الدقيقة الكامنة وراء الحجم الخاص وطبيعة بناء القوة الهجومية السوفييتية ، يجب ان يكون تخمينيا او غير كامل ، ولكن الاعمال السوفييتية في الجانب الدفاعي ؛ تبقى أيضا صعبة التعليل . وكان وزير الدفاع السوفييتي روديون مالينوفسكي قد ادعى في عام ١٩٦١ بأن«مسألة تدمير الصواريخ في الجو حلت بنجاح »(١) . وما ان مرت بضع سنوات ، على ما بدا انه محاولة لنشر الدفاع الصاروخي المضاد للصواريخ حول مدينة لينينغراد ، حتى بدأ الاتحاد السوفييتي باقامة نظام دفاع صاروخي استخدمت فيه صواريخ غالوش حول موسكو . ثم لم يلبث ان عبر الكتاب السوفييت والناطقون الرسميون والمسؤولون الحكوميون ـ وعلى غرار ما فعل زملاؤهم في الولايات المتحدة الاميركية ـ عن عدم فهمهم لفكرة الدفاع الذي يمكن ان يكون سببا لعدم الاستقرار واكدوا ان للدفاع الصاروخي المضاد للصواريخ فوائده

(١) ـ جاء ذلك في مقال جون فيني في النيويورك تايمز الصادرة بتاريخ ٢٤ تشرين الاول ١٩٦١

الجمة . وفي عام ١٩٦٧ ، وبعد ان وافق الكرملين من حيث المبدأ على عقد محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، اعلن كوسيغين ان الدفاع الصاروخي المضاد للصواريخ (ABM) مرغوب فيه ، وتناقش فيما بعد في اجتماع غلاسبورو مع الرئيس جونسون مؤكدا على ضرورة اعارة الاهتمام الى تحديد الاسلحة الهجومية (١) .

وبالرغم من هذه الاعلانات والافضليات ، فان السوفييت لم ينشروا شبكة الصواريخ المضادة للصواريخ التي تنبأ بها المخططون الاميركيون . ولعل عدم نشر هذه الشبكة بالحجم اللازم ، كان يعكس عدم رغبة الكرملين في توظيف المليارات في نظام قد لا يكون فعالا ، طالما ان الاتحاد السوفييتي كان لا يزال يعاني من صعوبات تقنية ومن تصعيد النفقات لدى اقامته لمثل هذا النظام حول موسكو . ولعل اتجاه الولايات المتحدة الاميركية الى تطوير وضع مركبات نقل الرؤوس الحربية المتعددة المستقلة (MIRV) ، قد اضطر مخططي الدفاع السوفييت للتساؤل عن مدى الفائدة من بناء دفاعات جدية ضد الاسلحة المستقبلية الاميركية . وبالاضافة الى ذلك ، فلا بد ان يكون القادة السوفييت قد خافوا ان تؤثر الموارد المخصصة للدفاع الصاروخي المضاد للصواريخ على تنفيذ الهدف الاهم المتمثل بامتلاك قوة هجومية استراتيجية قوية . واخيرا ، وبالاضافة الى كل هذه العوامل ، فقد يكون هؤلاء القادة وقعوا تحت تأثير الشك في القيمة الاستراتيجية لهذا النظام الدفاعي الصاروخي ـ الامر الذي قد يفسر موقف المفاوضين السوفييت في محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية(٢) ، التي جرت فيما بعد بين الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي .

---

(١) ـ انظر البيان المشترك لرئيس الوزراء السوفييتي كوسيجين ورئيس الوزراء البريطاني ويلسون (الملخص) الصادر في ١٣ شباط ١٩٦٧ « وثائق نزع السلاح ١٩٦٧ » (وكالة نزع السلاح والسيطرة على الاسلحة ـ ١٩٦٨) الصفحات ٦٦ ـ ٦٨ . اما عن اجتماع غلاسبورو في حزيران ١٩٦٧ فيمكن الرجوع الى نيوهاوس في « الفجر البارد » الصفحات ٩٤ ـ ٩٥ .

(٢) ـ لقد تم تحليل الدافع السوفييتي للموافقة على الدخول في محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية في اواخر اعوام الستينات ، في كتاب وولف « القوة السوفييتية واوروبا » ـ الصفحات ٥٠١ ـ ٥١٠ .

استمر بريجنيف وكوسيغين ــ اللذان اخذا بسياسة خارجية اكثر خشونة ــ في سياسة خروتشيف بعد كوبا ، محاولين تحقيق السيطرة على السلاح وتجنب المواجهة المباشرة بين الشرق والغرب . وتم التوصل الى اتفاقات ناجحة في عدد من القضايا ، وخاصة في المعاهدات عن الفضاء الخارجي وعدم الانتشار النووي(١) . كانت هذه المعاهدات تتوافق بشكل واضح مع مصالح الاتحاد السوفييتي الامنية ، ويبدو ان القادة السوفييت السائرين على خطى خروتشيف كانوا يفتشون عن تحقيق علاقات مستقرة كوسيلة لتخفيف النزاعات الى حدها الادنى ، بينما استمر الاتحاد السوفييتي في توسيع قواته الاستراتيجية . والاهم من ذلك ان الاتحاد السوفييتي قبل مبدئيا اقتراح الرئيس جونسون عن عقد محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية (SALT) . وكان الاتحاد السوفييتي ــ سواء في رده على الدعوة لبدء محادثات الاسلحة او في الموافقة على اجتماع القمة كوسيلة لبدء عملية محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ــ يتبع بدون شك عددا من السياسات التي تشكلت بدورها على ضوء بعض الاعتبارات ، ومهما يكن من امر ــ فقد كان مهما جدا ان يصل الاتحاد السوفييتي الى الوضع الاستراتيجي الذي ــ اعطاه اساسا امنيا لان يحاول الحصول على مكاسب عسكرية وسياسية واقتصادية تمكنه من مساومة الولايات المتحدة الاميركية في مسألة تحديد الاسلحة . وفي الواقع فقد ظهر ان القادة السوفييت كانوا ينظرون الى محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية (SALT) في نهاية اعوام الستينات كطريقة لاضفاء الشرعية على علاقة المساواة فيما بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الاميركية ولتحديد النفقات الاستراتيجية المستقبلية اما المسؤولون العسكريون، فقد كانوا بالمقابل في شك كبير من امر محادثات الحد من الاسلحة

---

(١) ــ المعاهدة بشأن مبادىء التحكم بنشاطات الدول في اكتشاف واستخدام الفضاء الخارجي ، التي وقعت في كل من واشنطن ولندن وموسكو في السابع والعشرين من شهر كانون الثاني عام ١٩٦٧ ، والمعاهدة عن عدم انتشار الاسلحة النووية ، التي وقعت ايضا في كل من واشنطن ولندن وموسكو في الاول من تموز ١٩٦٨ .

الاستراتيجية ، ويأملون أن تفشل هذه المحادثات او تسمح للاتحاد السوفييتي بكسب التفوق الاستراتيجي عبر الوسائل الدبلوماسية .

لم يعمد الاتحاد السوفييتي الى اضعاف بناء قوته الصاروخية الهجومية خلال الاعوام الاخيرة من ادارة جونسون ، وأخرى تجربته الاولى على الرأس الحربي المتعدد في اواخر شهر آب من عام ١٩٦٨ ، أي بعد اسبوع واحد تقريبا من تجربة الطيران الاولى لمركبة نقل الرؤوس الحربية المتعددة في الولايات المتحدة الامريكية . وبالرغم من عدم وجود اية علاقة مباشرة بين التجربة السوفييتية وتكنولوجيا المرف ، فان المسؤولين الامريكيين كانوا على اقتناع تام بأن تقدمهم النوعي في هذا المجال اصبح موضع تحد من قبل الاتحاد السوفييتي الامر الذي جعل هذه المسألة تتفاعل بقوة لتصل الى ذروتها مع دخول ادارة نيكسون الى البيت الابيض .

بدا في الاعوام الاخيرة من الستينات ، ان الوضع الاستراتيجي السوفييتي يسير بالتوازي مع الوضع المماثل الامريكي الذي كان يسود في الولايات المتحدة الامريكية في منتصف الستينات . وهكذا فقد استطاع الاتحاد السوفييتي ان يؤكد على قوة ردعه الانتقامية ، بنشر قوة كبيرة من الصواريخ البالستيكية العابرة للقارات المتوضعة ضمن صوامع خاصة ، وبدء برنامج تطوير وضع الصواريخ البالستيكية التي تطلق من غواصات مماثلة لغواصات البولاريس الامريكية ، وغياب كل المؤشرات عن التركيز على الصواريخ المضادة للصواريخ — وذلك بالرغم من بقاء القوة — المضادة ، والتقاليد الحربية الاخرى كجزء من عقيدة الكرملين . ولعله من الصعب بمكان ، ان تقرر فيما اذا كان هذا النموذج الاستراتيجي ناجما عن الرغبة في منافسة الوضع المماثل الامريكي ، او عن قوة الدفع التكنولوجية او من القرار السياسي المتعمد الذي تأثر بايضاحات السيد ماكنمارا عن متطلبات الردع ودورة الفعل ورد الفعل . وعموما فان الاتحاد السوفييتي كان قادرا على الاخذ بعين الاعتبار لاي شكل من عقيدة الدمار المضمون ، حتى اصبحت التكنولوجيا لديه تسمح بصنع الصواريخ الهجومية ذات القدرة العالية على البقاء ، والغواصات القادرة على اطلاق

الصواريخ بشكل خاص . وفي كل الاحوال فان قادة الكرملين دفعوا ثمنا لعدم تحركهم المبكر في هذا الاتجاه ولاستمرارهم لزمن اطول في السياسة الكلامية ، حيث ادى دفاع منظريهم عن العقيدة الدفاعية واقامة مواقع الصواريخ المضادة للصواريخ ، الى حث الاميركيين على الاندفاع السريع في برنامج مركبات نقل الرؤوس الحربية المتعددة المستقلة MIRV والى الضغط على موسكو من اجل بناء قوات اضافية ، مما اخر التقدم في السيطرة على الاسلحة الاستراتيجية .

٤ ـ بذور محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية (سالت) :

شرحت الاخطار المحتملة لسباق الاسلحة الاستراتيجية وديناميكياتها الداخلية بشكل مقنع من قبل وزير الدفاع الاميركي في حديثه الذي القاه في مدينة سان ـ فرانسيسكو في ١٨ ايلول ١٩٦٧ حيث قال :

« ان ما يجب ان نفهمه هنا هو ان الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الاميركية تمارسان تأثيرا متبادلا على الخطط الاستراتيجية لبعضهما البعض . ومهما كانت نوايا الاتحاد السوفييتي او نوايانا واعمالنا ... فان نشاطات بناء القوات النووية في احد الطرفين تثير بالضرورة ردود فعل لدى الطرف الآخر » ثم لاحظ بأن « ظاهرة الفعل ورد الفعل تثير حمى سباق التسلح » واكد بأن الولايات المتحدة الاميركية تفضل تجنب هذا السباق والوصول الى اتفاق بشأنه مع الاتحاد السوفييتي(١) .

عامل الكبح الذاتي في تحديد الاسلحة :

كان المسؤولون في ادارة كنيدي قد عبروا عن افكار مماثلة بما يتعلق بالتأثير المتبادل للاسلحة والقضايا المتفرعة عنها ، ولعب العديد منهم ادورا هامة في تطوير النظريات الحديثة للسيطرة على الاسلحة . وقد تمثلت احدى هذه الافكار مثلا بأن السيطرة على السلاح تشكل جزءا متمما للتخطيط الدفاعي في

---

(١) ـ انظر ماكنمارا في « ديناميكيات الاستراتيجية النووية » الصفحة ٤٤٦ .

العصر النووي ، وبالتالي فهي لا تحتاج بالضرورة الى اتفاقات رسمية . ولعل افضل اقتراب من هذا الموضوع تمثل في الكلمة التي القاها مساعد وزير الدفاع جون ماك نوغتون Mcnaughton في جامعة ميتشيغان في عام ١٩٦٢ ؛ حيث اكد على اهمية ابطاء سباق التسلح ، مشيرا الى ان الهدف من السيطرة على الاسلحة لم يكن متمثلا بخفض مستويات الاسلحة فحسب ، بل بالتقليل من عامل المخاطرة بوقوع حرب نووية ، ومن الخسائر الناجمة عنها في حال وقوعها . وبالاضافه الى ذلك فان الاساليب التقنية غير المدققة والاعمال المنفذة من جانب واحد ، يمكن ان تستخدم لتحقيق هذه الاهداف عبر تحويل استراتيجية السيطرة على الاسلحه الى قرارات عن السياسة الدفاعية ، وبجعل هذه السيطرة وسيلة لتحسين الامن الاميركي . ولذا فقد استنتج ماك نوغتون « بأنه يجب علينا ان نهتم ــ في كل قرار نتخذه ــ بعوامل الاستقرار وبالتأثير الديناميكي لسباق التسلح »(١) .

وقد اشار ماك نوغتون في حديثه ايضا الى ان ادارة كنيدى قد اتخذت عدة قرارات وحيدة الجانب بشأن السيطرة على الاسلحة . ونذكر مثلا ان خطة تنسيق الانظمة غير الضرورية ، كالاسطول الضخم من القاذفات المتوسطة من نوع (ب ــ ٤٧) ، كانت تمثل تحديدا للاسلحة ، بينما ادى القاء الصواريخ الاستراتيجية الناعمة SOFT الى التقليل من احتمال الهجوم السوفييتي، ومن خطر الاستخدام المبكر وغير الصحيح للقوات الاميركية وبالاضافة الى ذلك، فان التحسينات في اجراءات القيادة والسيطرة والاتصال ، جعلت الاطلاق العرضي غير محتمل وامنت للرئيس الخيارات التي تخفض من مستوى الخسائر في حالة حدوث تراشق نووي متبادل . وقد اعتبر حتى الرد المسيطر عليه كشكل من السيطرة على الاسلحة ، حيث يجعل الخسائر المحتملة في الحد الادنى المكن ، ويدفع بالاتحاد السوفييتي الى تجنب توجيه ضرباته على المدن الاميركية . ولكن القرارات الاميركية المتعلقة بالعقيدة والقيادة

---

(١) ــ جون ماك نوغتون في « القيود على الاسلحة في القرارات العسكرية » مجلة Journal Of Conflictreslution العدد ٧ (ايلول ١٩٦٣) ــ الصفحة ٢٣٤ .

والسيطرة والقدرة على البقاء التي اتخذت في اوائل الستينات لم تخضع لقيود المفروضة على الاسلحة في مستوى القوات . وبالرغم من تجميد عدد الصواريخ البالستيكية العابرة للقارات من نوع المينوتمان والغواصات من نوع البولاريس في حد يقل عما طلب من قبل لجنة الاركان المشتركة ، فان ادارة كنيدي لم تعمد الى توسيع برامج الاسلحة الاستراتيجية الامريكية في عامي ١٩٦٢ و ١٩٦٣ فحسب ، بل بدت ايضا وكأنها تريد ان تظهر الضعف في حساسيتها بالنسبة لردود الفعل السوفييتية المحتملة .

ومهما قيل عن سياسة ادارة كنيدي في التحديد الوحيد الجانب للاسلحة فانه يبدو واضحا ان هذه الادارة كانت تتقدم ببطء نحو البحث عن ترتيبات خاصة بمفاوضات الحد من الاسلحة ، يمكنها ان تحقق هدف الاستقرار الاستراتيجي . وبالتأكيد فان الرئيس كنيدي كان قد سعى لتحقيق اتفاقين هامشيين بشأن السيطرة على الاسلحة هما : معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية والخط الحار الواصل بين موسكو وواشنطن ، وقد استطاع ان يحققهما فعلا . ولكن ثمة شك ضعيف في ان معارضة العسكريين ورجال الكونغرس لبدء محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية مع الاتحاد السوفييتي ، كانت قد منعت الرئيس كنيدي من الاخذ بزمام المبادرة في مجال السيطرة على الاسلحة الاستراتيجية . وبالاضافة الى ذلك ، فان ملامح اسلوب الرئيس في الاقتراب من سياسة السيطرة على الاسلحة ، قد تكون اسهمت في رفضه الدخول في مناقشات جدية .

كان الرئيس كنيدي ومستشاروه قد فضلوا اولا سياسة المناقشات من مركز قوة ، واعتقدوا بأن الوضع الاستراتيجي الامريكي المتفوق سيزيد من امكانية تحقيق الحد من الاسلحة الاستراتيجية . وقد تم التعبير عن هذا الرأي في اول رسالة وجهها الرئيس كنيدي عن الميزانية ، ثم ما لبث ان انعكس ذلك في قول وزير الدفاع الامريكي روبرت ماكنمارا بأن معاهد الحظر الجزئي للتجارب النووية سوف تسمح للولايات المتحدة الامريكية بالمحافظة على تفوقها بالاسلحة النووية ذات العيارات الصغيرة ، وعلى افضلية عددية شاملة في

الانظمة الاستراتيجية المعدة لنقل الرؤوس الحربية ، وبتحسين دقة الاصابة للصواريخ(١) .

ومن ناحية ثانية . فقد اوضحت رسالة كنيدي الاولى عن الميزانية . انه كان يعتقد بشكل واضح بان صنع وتطوير الاسلحة جاءا بنتيجة عدم الاتفاق بين الدول ، ولم يكن العكس صحيحا ، اي لم ينتج عدم الاتفاق عن صنع وتطوير الاسلحة . وبالرغم من ان هذا الوضع لم يمنع المحادثات البناءة عن تجارب الاسلحة النووية ، فان الرئيس ربما كان غير راغب في مناقشة الانظمة الاستراتيجية لنقل الرؤوس الحربية ــ التي تركت تاثيرات معينة وبشكل مباشر على الامن الاميركي . ريثما يكون جو السياسة الخارجية قد تحسن بشكل محسوس .

الاقتراح « المجمد » :

كان الرئيس كنيدي قد قرر في عام ١٩٦٢ ، ان المناخ السياسي والميزان النووي يسمحان بالانتقال الى مناقشة السيطرة على الاسلحة مع الاتحاد السوفييتي . وكانت الادارة الاميركية لا تزال تبحث منذ عامين فيما سمي بالاجراءات الاضافية للسيطرة على الاسلحة والتي تمثلت بالخطط الجزئية التي اعتبرت عملية اكثر من معاهدات نزع السلاح الكامل التي اقترحت من قبل الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الاميركية في اجتماعات لجنة نزع السلاح التي تألفت من ممثلين عن (١٨) دولة ، وقامت بجهود مكثفة من اجل نزع السلاح الشامل في اواخر الخمسينات في جنيف ، وباشراف الامم المتحدة. وقد دعى احد هذه الاجراءات الى خفض بنسبة ٣٠٪ في مركبات ايصال (نقل) الاسلحة النووية الى اهدافها SNDVs ، وبدون وضع حدود على الانواع الاخرى من الاسلحة كالقوات التقليدية والاسلحة النووية التكتيكية

---

(١) ــ انظر شهادة وزير الدفاع روبرت ماكنمارا عن « معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية » خلال مناقشات لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الاميركي ــ الكونغرس ــ ٨٨ ــ الجلسة الاولى (١٩٦٣) ــ الصفحات ٩٧ ــ ٢٠٣ .

مثلا . وبعد الاخذ بعين الاعتبار لعدة مخططات عن مركبات ايصال الاسلحة الاستراتيجية ، قرر الرئيس كنيدي الوقوف ضد تخفيض الاسلحة وطلب تطوير اقتراح « التجميد » بغية تقديمه الى لجنة نزع السلاح المؤلفة من ممثلي الدول الثماني عشرة .

وافق الرئيس جونسون ، بعد وصوله الى سدة الرئاسة على أن يستمر في خطة تطوير مركبات ايصال الاسلحة الاستراتيجية، حيث اقترح على لجنة نزع السلاح للدول الثماني عشرة دراسة هذا الاجراء الداعي الى تجميد « عدد وخواص مركبات نقل الاسلحة النووية الهجومية والدفاعية » التي تشمل انظمة الدفاع الجوي الصاروخي والصواريخ والقاذفات ذات الامداء البعيدة(١). وبالاضافة الى ذلك يجب تحديد نشر القوات ضمن المستويات الراهنة ، وعدم انشاء (صنع) اية انواع جديدة هامة من المركبات ، بالرغم من السماح باجراء الاستعواض او الاستبدال . وقد حددت متطلبات التحقق بشكل اضيق مما جاء في الاقتراحات الاميركية السابقة ، ولكنها ظلت تؤكد على التفتيش في المواقع والمصانع المعلن عنها ، مع التأكد ايضا من المنشآت التي يشك بانتاجها ، والموافقة على اجراءات مراقبة نشاطات التجارب الصاروخية المحظورة .

لم يكن مدهشا ان يرفض الاتحاد السوفييتي فورا اقتراح تجميد مركبات ايصال الاسلحة الاستراتيجية . وقد رفض الناطق باسمه احكام التفتيش التي تضمنتها الخطة مؤكدا بشكل غير مباشر على ان الاقتراح الاميركي سيؤدي الى تجميد الاتحاد السوفييتي في وضعية تخلف دائمة . وجرى نقاش مفيد حول التجميد والاقتراحات عن الاسلحة الاستراتيجية الاخرى «كالمظلة النووية» السوفييتية وخطط « نيران القاذفات » الاميركية . ودعا الاقتراح السوفييتي ــ الذي عرف ايضا بخطة غروميكو الى ان تعمل الدولتان الكبريان على تخفيض قواتهما الصاروخية الاستراتيجية الهجومية الى مستويات دنيا في ظل دفاع

---

(١) ــ رسالة من الرئيس جونسون الى لجنة نزع السلاح للدول الثماني عشرة في ٢١ كانون الثاني عام ١٩٦٤ « وثائق نزع السلاح : ١٩٦٤ (وكالة نزع السلاح والسيطرة على الاسلحة الاميركية ــ ١٩٦٥) » الصفحة ٨ .

جوي صاروخي مضاد للصواريخ يؤمن وقاية السكان والقوات معا . وقد عارضت الولايات المتحدة الاميركية غياب احكام التفتيش من اجل خطة المظلة النووية ، والاهم من ذلك انها وجدت مبدأ السماح بالخيار الدفاعي ، يتعارض مع عقيدتها الاستراتيجية . كان موقف الناطقين باسم الاتحاد السوفييتي سلبيا ايضا بالنسبة للاقتراح الاميركي بشأن القاذفات ، الذي استلزم تدمير (الغاء) الطائرات من نوع (ب ــ ٤٧) في الجانب الاميركي ، مقابل تدمير (الغاء) القاذفات السوفييتية ذات المدى المتوسط من نوع بادجر . وبالاضافة الى الحقيقة المتمثلة بأن قاذفات البادجر كانت حيوية للاتحاد السوفييتي لتأمين الردع ضد اوروبا الغربية فان القادة السوفييت لم يكن لديهم الدافع للدخول في النقاش ، طالما انه كان معروفا على نطاق واسع بان الولايات المتحدة الاميركية . كانت قد قررت سابقا الغاء الطائرات من نوع (ب ــ ٤٧) من طرف واحد .

تعثرت الجهود الموجهة الى مناقشة السيطرة على الاسلحة الاستراتيجية ومع ذلك فقد استمرت الولايات المتحدة الاميركية في محاولاتها لفرض قيود على قراراتها المتعلقة بالاسلحة ، والقاء الاضواء على الحاجة الى الاستقرار المتبادل . وفي الواقع فان وزير الدفاع الاميركي ماكنمارا كان قد اكد بشكل دراماتيكي على الحاجة الى الاستقرار المتبادل في نهاية عام ١٩٦٣ عندما لاحظ بانه طالما امتلك الاتحاد السوفييتي قوة قادرة على البقاء ، فان امكانية قيامه بضربة استباقية ضد الولايات المتحدة الاميركية اثناء الازمات سوف تزداد ، وبالتالي فان ذلك سيكون لمصلحتنا(١) . وهكذا فان وزير الدفاع الاميركي لم يعترف فقط ــ حتى قبل ان يقوم بجهووده الاخيرة لوضع مسائل سباق التسلح امام الراي العام ــ بأن الردع المتبادل اجراء لا يمكن اغفاله ، وبالتالي فقد اتخذ موقفا مغايرا ، وصحيحا بنفس الوقت ــ يوضح فيه بأن الردع السوفييتي القادر على الاستمرار قد يحسن فعلا الوضع الامني الاميركي .

---

(١) ــ شهادة عن طلب المخصصات العسكرية في العام المالي ١٩٦٤ ، ومناقشات امام لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ الاميركي ــ الكونغرس ٨٨ الجلسة الاولى (١٩٦٣) ــ الصفحة ٣٣٠ .

الصواريخ المضادة للصواريخ والسيطرة على الاسلحة :

اكد ماكنمارا في محاولاته لمواجهة الطلبات من اجل الصواريخ المضادة للصواريخ في السنوات اللاحقة ، على أن الدورة الناتجة عن تطوير الاسلحة في الطرفين الاميركي والسوفييتي ، ستؤدي الى انفاق غير مبرر للموارد دون تحقيق اي ربح لاي منهما واضاف بأن « ذلك سيزيد فعلا من عامل المغامرة لكلا هذين الطرفين لو استمرا في نشر الانظمة المضادة للصواريخ »(١) . وبالرغم من قرار تطوير مركبات نقل الرؤوس الحربية المتعددة ، فان ماكنمارا استمر في معارضة البرامج الكبيرة الخاصة بتحديد الخسائر الاميركية ، سواء ما تعلق منها بالدفاع أو بالهجوم . ولاسباب تعود الى التكلفة والفعالية ، والى انه كان يرغب بتجنب اثارة سباق الاسلحة الاستراتيجية .

ومهما يكن من أمر ، فقد اصبح واضحا في عام ١٩٦٦ ان فرض القيود من جانب واحد ، والى الدرجة التي طبق بها ، كان له حدود معينة . وكانت هيئة الاركان المشتركة الاميركية تمارس ضغطا شديدا على الرئيس جونسون حتى يوافق على نشر صواريخ مضادة للصواريخ السوفييتية ، في الوقت الذي كان يصعب فيه الوقوف في وجه مؤيدي توسيع البرامج الاستراتيجية الهجومية الاميركية . وقد يكون ماكنمارا قد خشي انه اذا ما بدأ الكرملين في توسيع شبكة دفاعه المضاد للصواريخ — كما كان متنبأ بها — فان الادارة الاميركية ستكون مرغمة على ان تشغل نفسها في جولة كثيفة من الانتاج الاستراتيجي . وهكذا فان المفاوضات من اجل اتفاق ثنائي الجانب مع الاتحاد السوفييتي — او ربما من اجل قرار رسمي فقط — يحظر او يحدد الصواريخ المضادة للصواريخ ، بدت وكأنها الاسلوب الاكثر فعالية للحد من التهديد السوفييتي من ناحية ومن البرامج الاميركية من ناحية ثانية .

وفي حوالي نهاية عام ١٩٦٦ ، عندما بحث ماكنمارا مع الرئيس جونسون في امكانية ابرام ميثاق بشأن الصواريخ المضادة للصواريخ ، فان هذا الاخير

---

(١) — « تعليقات وزير الدفاع الاميركي ماكنمارا على مخاطر نظام الدفاع الصاروخي المضاد للصواريخ » تقارير وزارة الخارجية — المجلد ٥٦ (٢٠ اذار ١٩٦٧) الصفحة ٤٤٢ .

وافق على خطة لتأخير اتخاذ اي قرار نهائي عن الصواريخ الدفاعية ، حتى تسنح الفرصة الملائمة لعقد مفاوضات مع الاتحاد السوفييتي عن تحديد الاسلحة الاستراتيجية . وكان الرئيس مدفوعا ـ بالرغم من الضغوط السياسية الداخلية لنشر نظام دفاع صاروخي مضاد للصواريخ ـ بقوة الى عقد محادثات مع الاتحاد السوفييتي بشأن الاسلحة النووية ، ولاسباب تتعلق بالسياسة الخارجية ، وقد يكون الرئيس قد رأى ان ذلك سيؤمن مكاسب لا بأس بها في عام الانتخابات الرئاسية ١٩٦٨(١) .

وكنتيجة لمبادهة ماكنمارا وبمساعدة ليويلين م. طومسون الذي كان سفيرا لاميركا في موسكو ، فان الولايات المتحدة الاميركية بدأت اتصالات دبلوماسية غير رسمية مع القادة السوفييت حول اجراء محادثات عن مسألة تحديد الصواريخ مع اعارة انتباه خاص الى السيطرة على الصواريخ المضادة للصواريخ (ABM) .

وبعد ان كتب الرئيس جونسون رسالة الى رئيس الوزراء السوفييتي كوسيغين في كانون الثاني عام ١٩٦٧ ، فان الكرملين عبر عن رغبته في مناقشة « وسائل تحديد سباق التسلح في الصواريخ النووية الهجومية والدفاعية »(٢) . ولم يكن ذلك عموما سوى اتفاق مبدئي على بدء المحادثات . ولكن جونسون وماكنمارا . لم يلبثا ان ناقشا في اجتماع غلاسبورو في حزيران ١٩٦٧ افضلية السيطرة على الصواريخ المضادة للصواريخ امام طرف آخر غير متجاوب ، وحاولا بالتالي ان يقنعا كوسيغين بالموافقة على تحديد تاريخ ومكان معينين للمحادثات.

---

(١) ـ كان قد تقرر في الاجتماع الذي عقد في لونغ بيتش بين الرئيس جونسون ووزير الدفاع الاميركي ماكنمارا ، ان يتم العمل بجدية في محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية . انظر نيوهاوس في كتاب « الفجر البارد » الصفحات ٨٣ ـ ٩٩ وشالمرز روبرتس في « الاعوام النووية : سباق التسلح والسيطرة على الاسلحة ١٩٤٥ ـ ١٩٧٠ » (مطبعة برايغر ١٩٧٠) الصفحات ٨٠ ـ ٨٨ ، وليندون باتز جونسون في « نقطة التفوق : الافاق المستقبلية للرئاسة ١٩٦٣ ـ ١٩٦٩ » ؛ هولت ـ راينهارت وونستون ١٩٧١) الصفحات ٤٧٤ ـ ٤٨٠ .

(٢) ـ « المؤتمر الصحفي للرئيس في ٢ اذار ١٩٦٧ » الاوراق العامة لرؤساء الولايات المتحدة الاميركية : ليندون ب. جونسون ، الكتاب الاول (١٩٦٨) ـ الصفحة ٢٥٩ .

ولدى انتظار الولايات المتحدة الاميركية لجواب الكرملين عن بدء المحادثات لتحديد الصواريخ المضادة للصواريخ ، كانت الطلبات عن نشر هذه الصواريخ في الجانب الاميركي قد ازدادت ، حيث حاول المسؤولون الرسميون في الادارة الاميركية استخدام مسالة محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية للوقوف في وجه القوى المطالبة بذلك . ثم اعلن الرئيس جونسون في مطلع عام ١٩٦٧ بأنه كان يؤخر اتخاذ قرار بشأن الصواريخ المضادة للصواريخ بانتظار بدء ومعرفة نتائج محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية(١) . وحيث ان الاتحاد السوفييتي لم يكن قد وافق على بدء هذه المحادثات حتى شهر ايلول من هذا العام ، ونظرا لتزايد الضغط الداخلي ، فان الرئيس جونسون قرر أن يسير قدما في برنامج نظام الحراسة SENTINEL حيث تم الاعلان عن ذلك بصورة رسمية من قبل وزير الدفاع الاميركي روبرت ماكنمارا في حديث له في مدينة سان فرانسيسكو .

ويحتمل ان يكون ماكنمارا على علم بعدم التوافق بين تحليله لرد الفعل الزائد على المؤشرات المبكرة لنشر السوفييت للصواريخ المضادة للصواريخ وتأكده من ان القادة السوفييت لن يقوموا برد فعل تجاه نظام الحراسة الاميركي SENTINEL ـ الذي كان نظاما مضادا للصواريخ يغطي كافة انحاء البلاد ويعتبر اكثر تقدما من نظام الدفاع الجوي الصاروخي الذي اقيم حول مدينة موسكو (٢) . وقد زاد الامر سوءا ، ان القادة العسكريين الاميركيين اسرعوا في شرح قدرات نظام الحراسة الاميركي ضد الاتحاد السوفييتي للكونغرس ، مؤكدين على اعتباره الخطوة الاولى الى النشر (٣) الكامل للصواريخ المضادة للصواريخ في البلاد . وبالرغم من ذلك ، فقد حاول ماكنمارا في حديثه

---

(١) ـ الرسالة السنوية الى الكونغرس عن الميزانية ـ للعام المالي ١٩٦٨ ، بتاريخ ٢٤ كانون الثاني عام ١٩٦٧ « الاوراق العامة للولايات المتحدة الامركية ـ ١٩٦٧ » الصفحة ٤٨ .

(٢) ـ انظر انتهوفن وسميث في « كم يكفينا من الاسلحة الاستراتيجية ؟ » الصفحة ١٩٣ .

(٣) ـ انظر بيان الجنرال ايرل ج. هويلر عن « موقف القوة الاستراتيجية الاميركية » الصفحة ١١ .

الذي القاه في سان فرانسيسكو وفي المقابلة التي نشرت له في مجلة « لايف » ان يضعف الى الحد الادنى - نتائج عدم الاستقرار المحتملة للقرار المتعلق بالصواريخ المضادة للصواريخ ، حيث اوضح أن نظام الحراسة SENTINEL كان محدودا وموجه ضد الصين الشعبية ، وعبر عن امله بأن يستطيع الاتحاد السوفييتي التمييز بين دفاع صاروخي « رقيق » وبين النشر « السميك » لصواريخ الاميركية المضادة للصواريخ الذي يمكن أن يهدد الردع السوفييتي . وفي الواقع فان وزير الدفاع الاميركي ماكنمارا حذر بصراحة من ان يؤدي « التحرك المجنون » الذي يترافق مع كافة الاسلحة الجديدة الى خلق الضغوط الموجهة لتوسيع نظام « الحراسة » المذكور الى نظام شامل « ثقيل » لنشر الصواريخ المضادة للصواريخ (١) .

وبالرغم من عدم الموافقة على نظام الدفاع الصاروخي الذي عرف بنظام « النقطة ــ القاسية » ، فان ماكنمارا حاول ان يلطف النتائج السلبية لنظام « الحراسة » . عبر تأكيده بأن هذا النظام المقترح يؤمن اساسا للدفاع الاميركي ضد الصواريخ البالستيكية العابرة للقارات بالصواريخ المضادة لها (ABM) وارتأى ماكمنارا ان هذا النظام الدفاعي الصاروخي سيؤدي الى الاستقرار طالما انه يقوم بديلا لنشر القوات الهجومية الاضافية ، ويمثل الخيار « ذا الاحتمال الادنى الذي يضطر الاتحاد السوفييتي للقيام برد فعل معاكس »(٢) .

ولم يكن واضحا فيما اذا كان وزير الدفاع الاميركي ماكنمارا يفكر بالتحول في اللحظة الاخيرة من نظام « الحراسة » الى نظام آخر معد لحماية مواقع الصواريخ ، حيث ان اي تبدل في خطة النشر لم يكن ليتوافق مع الخطوط العريضة للرئاسة الاميركية بشأن حماية السكان ، بالاضافة الى انه كان سيعقد علاقات الولايات المتحدة الاميركية بحلفائها في حلف الناتو . وعموما فقد رأى البعض ان محاولات ماكنمارا في التأكيد على احتمال تحول نظام « الحراسة »

---

(١) ــ انظر ستولي في « التخيل الدفاعي يصبح الان حقيقة » الصفحة (٢٨ ــ س) وماكنمارا في « ديناميكيات الاستراتيجية النووية » الصفحة (٤٥٠) .

(٢) ــ انظر الصفحة (٢٨ ــ س) من كتاب ستولي « التخيل الدفاعي يصبح الان حقيقة » .

الى نظام « النقطة القاسية » قد تثير ردود فعل قوية لدى المسؤولين الاوروبيين في حلف الناتو الذين كانوا سيجتمعون في وقت متأخر من شهر ايلول(١). وكانت ردود الفعل ستنسجم عن كون حلفاء الولايات المتحدة الاميركية ينظرون الى الدفاع عن مواقع الصواريخ الاميركية العابرة للقارات ضد الهجمات الصاروخية السوفييتية ، كقضية تتطلب استشارة ضمن حلف الناتو ، بينما كانوا يرون ان نشر شبكة صواريخ مضادة للصين الشعبية في كافة ارجاء الولايات المتحدة الاميركية لا يحمل اي تأثير مباشر على الامن الاوروبي الغربي . ومهما يكن من أمر ، فقد بقي نظام « الحراسة » كاطار للدفاع المواضعي عن الولايات المتحدة الاميركية واشتملت الخطة على خيار واحد فقط بما يتعلق بنشر الصواريخ المضادة للصواريخ حسب « النقطة ــ القاسية » .

وفي عامي ١٩٦٧ و ١٩٦٨ خرجت الادارة الاميركية عن اتجاهها لتؤكد للشعب الاميركي ولحلفائها ولقادة الكرملين ، بان قرارها عن نظام «الحراسة» الصاروخي لم يكن مؤشرا على عدم رغبة الولايات المتحدة الاميركية في الدخول في محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية . وقد اكد وزير الدفاع الاميركي ماكنمارا في بياناته عن الوضع الاستراتيجي الاميركي وفي احاديثه الاخرى على ان كلا الطرفين الاميركي والسوفييتي قد حقق قدرة مضمونة للضربة الثانية ، وان اية اسلحة جديدة لن تحسن امنهما ، وبالتالي فانه من الافضل لهما ان يتوصلا الى اتفاقات عن الحد من الاسلحة النووية الاستراتيجية . واكد ماكنمارا ايضا كيف يمكن لاتفاقات السيطرة على السلاح ان تمنع الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي من امتلاك « ترسانات نووية استراتيجية تزيد كثيرا عن قدرة الدمار المضمون لكل منهما ... لان كلا منهما أراد ان يتخلص من اسوأ حالة محتملة » . وقد عبر خليفة ماكنمارا ، وزير الدفاع الجديد كليفورد ــ ايضا عن دعمه لمحادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ،

---

(١) ــ انظر نيويورك تايمز الصادرة بتاريخ ٢٩ ايلول ١٩٦٧ ، ونيوهاوس في « الفجر البارد » الصفحات ٧٨ ــ ١٠٢ .

(٢) ــ هدف وحجم ومضامين برنامج الصواريخ المضادة للصواريخ الاميركي ، مناقشات ــ الجزء الرابع ــ الصفحة ١٠٩ .

علنا في عام ١٩٦٨ بأن « اتفاقية صحيحة الاسس ومضمونة يمكن ... ان تحسن استقرار الميزان الاستراتيجي » (١) .

وقد كان هناك رأي بان استجابة الاتحاد السوفييتي المبادهة الاميركية كان بطيئا ، الامر الذي فسر بالمعارك البيروقراطية التي تؤدي غالبا الى تأخير كافة الاجراءات ، بينما رأى البعض الآخر بان السبب في ذلك يعود الى ان الاتحاد السوفييتي لم يكن قد قد وصل حتى ذلك الوقت الى مستوى كاف من القوة النووية . ومهما كانت الاسباب ، فإن الحكومة السوفييتية لم توافق فعلا على تبادل الاراء حول السيطرة على الاسلحة حتى ربيع عام ١٩٦٨ ، وفي شهر تموز ولدى توقيع معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، التي الزمت كلا من الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي بالبحث عن وسائل تحديد اسلحتهم الخاصة — اعلن كلا الطرفين معا بأن محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ستتم في المستقبل القريب .

تطوير الوضع الاميركي :

بعد ان وافق السوفييت اخيرا على بدء المحادثات تعهدت الولايات المتحدة الاميركية بالقيام بجهد كبير لخلق وضع تفاوضي مقبول . وكان الهدف من التحضيرات المسبقة متمثلا في تقديم اقتراح الرئيس جونسون بأنه يستطيع ان يعقد اجتماعا في موسكو في وقت مبكر من شهر تشرين الاول . واصبح الآن موقف الولايات المتحدة الاميركية حيال محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية اكثر جدية مما كان عليه عندما اقترحت سابقا تجميد مركبات نقل الاسلحة النووية الاستراتيجية ، وبالتالي فقد جرت محاولات لوضع خطة عمل واقعية . وقد ادى الالتزام بتطوير وضع يتلاءم مع مؤتمر القمة المقبل الى خلق قوة دافعة محسوسة في داخل الحكومة الاميركية بما يتعلق بمحادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، وللتحول الى اتجاه اقل سلبية من هذه

---

(١) — بيان وزير الدفاع الاميركي كلارك كليفورد عن العام المالي ١٩٧٠ والبرامج الدفاعية للاعوام ١٩٧٠ — ١٩٧٤ (كانون الثاني — ١٩٦٩) الصفحة ٤٩ .

المحادثات . وتوقع العديد من المسؤولين الرسميين في المراكز التنفيذية ، تحسنا في العلاقات الاميركية ــ السوفييتية ، وتوفيرا ماليا ، وخفضا لعوامل المخاطرة النووية ، كنتيجة او حصيلة لهذه المحادثات التي اصبحت الآن قاب قوسين او ادنى . وبالاضافة الى ذلك فقد اعتقد مؤيدو هذه المحادثات ان ان الاتحاد السوفييتي اصبح الآن يمتلك وضعا استراتيجيا قويا بما فيه الكفاية، وبالتالي فهو يستطيع ان يقف وجها لوجه امام الولايات المتحدة الاميركية ، ويدخل معها في مناقشات تمهد لاتفاق عادل بينهما .

كان من الاهمية بمكان ــ بغية جعل محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ممكنة ــ ان تتمكن الولايات المتحدة الاميركية من تصميم (وضع) اتفاقية يمكن بواسطتها تحديد السباق الاستراتيجي ، دون الحاجة الى اتخاذ اجراءات التفتيش في المكان . وكانت قد جرت دراسات لعدة سنوات عن فائدة وسائل التحقق لمراقبة بعض فئات التحديد للاسلحة الاستراتيجية ، واظهرت هذه الدراسات ، ان الولايات المتحدة الاميركية تستطيع ــ عبر استخدامها لاجهزة الكشف الراداري البعيد وانظمة الاستطلاع التصويري ــ ان تكشف عدد قواعد اطلاق الصواريخ الهجومية والدفاعية بدقة معقولة ــ بالرغم عن بعض التحديدات النوعية قد تتطلب اجراءات تفتيش اضافية . ولذا فقد ركز الاخصائيون في المراقبة على التحديدات المتعلقة بنشر الاسلحة الاستراتيجية ، ورفضوا الخطط السابقة كاقتراح تحديد مركبات نقل الاسلحة النووية الاستراتيجية الذي كان قد قدم في عام ١٩٦٤ ، واكد على ان مراقبة الانتاج تتطلب بدورها ترتيبات تفتيش في نفس مواقعه واماكنه .

يمكن ان تكون رغبة ادارة جونسون في الاعتماد على وسائط التحقق المحلية قد نقلت الى القادة السوفييت ، عندما بدأت محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية في ضوء الامل بكسر (ازالة) عائق التفتيش ، واذ فهم بأن الاتحاد السوفييتي قبل بالدخول في هذه المحادثات على هذا الاساس . ويمكن ان نلاحظ ان مساعد وزير الدفاع الاميركي بول وارنكه قد اشار الى ذلك

في خريف عام ١٩٦٧ ، عندما صرح بأن الاقتراب الجديد نحو التحقق من تنفيذ أي اتفاق للتحديد الاستراتيجي ، يمكن أن يتم عبر امكانيات وحيدة الجانب (١) . وكان الرئيس جونسون قد اشار بشكل غير رسمي في مطلع عام ١٩٦٧ الى هذه المسألة ، مؤكدا لجماعة من رجال العلم والثقافة بأن التقدم في « التصوير الفضائي » قدم امكانية لان « نعرف عدد الصواريخ التي يملكها العدو »(٢) .

كانت الرغبة في تحديد الصواريخ المضادة للصواريخ تشكل الدافع الرئيسي لاهتمام الادارة الاميركية في مناقشات السيطرة على السلاح ، وفي الاتصالات الخاصة مع القادة السوفييت . والتركيز على هذا الموضوع في البيانات العامة للمسؤولين الاميركيين . وقد اصبح هذا الاتجاه الاساسي الاميركي واضحا ، حتى قبل اتصال السفير الاميركي في موسكو السيد طومسون مع القادة السوفييت . ونذكر على سبيل المثال ان المندوب الاميركي الى مؤتمر جنيف السيد ادريان فيشر قام بتاريخ ١٦ آب من عام ١٩٦٦ بتذكير كافة الدول المشتركة في هذا المؤتمر (وهو مؤتمر نزع السلاح للدول الثماني عشرة) ، بأن اقتراح التجميد الاميركي السابق كان يتضمن تحديد الصواريخ المضادة للصواريخ ، وشرح ايضا بأن اية اتفاقية تعمل على تحديد الاسلحة الهجومية فقط « ستخلق شكوكا وتوترات غير مرغوبة وتهدد بتدمير الاستقرار الموجود » (٣) وبالمقابل فان اجتماع غلاسبورو — وما جاء في وسائل النشر والاعلام السوفييتية ، لم يترك مجالا للشك بأن الاتحاد السوفييتي يشاطر الولايات المتحدة الاميركية رغبتها في تحديد الصواريخ المضادة للصواريخ . ولكن القادة الاميركيين كانوا مستعدين لتحديد التنامي في الاسلحة الهجومية

---

(١) — خطابات مساعد وزير الدفاع الاميركي — بول وارنكه — الصفحات ٤٥٤ — ٤٥٩ .

(٢) — جاء ذلك في مقال فيليب كلاس « المحافظة على السلام النووي : الجواسيس في الفضاء » في مجلة نيويورك تايمز بتاريخ ٣ ايلول ١٩٧٢ — الصفحة ٧ .

(٣) — بيان مساعد وزير الدفاع الاميركي فيشر في مؤتمر نزع السلاح للدول الثماني عشرة في جنيف بتاريخ ١٦ آب ١٩٦٦ « وثائق نزع السلاح : ١٩٦٦ النشرة ٤٢ (وكالة السيطرة على الاسلحة ونزع السلاح الاميركية — ١٩٦٧) » الصفحة ٥٥٦ .

بشكل ينسجم مع الاتفاق عن تحديد الصواريخ المضادة للصواريخ (ABM) وبالتالي فقد قبلوا دون تردد طلب الاتحاد السوفييتي عن ضرورة مناقشة هاتين الفئتين من الاسلحة الاستراتيجية في المحادثات . وبالتالي فان تحضيرات الولايات المتحدة الاميركية لمحادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية في عام ١٩٦٨ ، كانت تغطي الخيارات الهجومية والدفاعية معا .

طبيعة الاقتراح المقدم من الولايات المتحدة الاميركية :

تمت الموافقة اخيرا ــ وبعد جهود مكثفة ومناورات بيروقراطية على نطاق واسع ــ على اقتراح محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية من قبل السلطات المسؤولة ــ بما فيها هيئة الاركان المشتركة الاميركية ــ وقدم الى الرئيس في نهاية شهر آب من عام ١٩٦٨ من قبل لجنة المبادىء ــ التي شكلت على مستوى وزاري لتكون مسؤولة رسميا عن تطوير اوضاع الحد من الاسلحة(١) . وقد دعا الاقتراح عن محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية (سالت) ــ الذي تمت الموافقة المبدئية عليه من قبل الرئيس جونسون ــ الى تحديد عدد الصواريخ الاستراتيجية التي ينشرها كل من الطرفين بالمستويات الموجودة منها فعلا ، ووضع سقف على عدد قواعد اطلاق الصواريخ المضادة للصواريخ ، يحدد بعدد معين يلتزم به الطرفان . وقد فضلت الادارة الاميركية الا يحدد هذا العدد ، ويترك متراوحا بين المائة والالف لقواعد الاطلاق ، على ان يفرض حظر كامل على ما يزيد عن ذلك . واقترح ايضا حظر قواعد الصواريخ المتحركة على البر ، وفرض قيود على الشكل الداخلي لصوامع الصواريخ لمنع استبدال الصواريخ البالستيكية العابرة للقارات الصغيرة بأنظمة اخرى اكبر منها . ولكن الاقتراح لم يتعرض الى المراقبة الكمية للاسلحة الاستراتيجية ، كما ان الاهم من ذلك ، انه لم يتعرض ايضا الى القيود الواجب فرضها على اختبار مركبات نقل الرؤوس الحربية المتعددة (ميرف) وعلى

---

(١) ــ انظر نيوهاوس في « الفجر البارد » الصفحات ١٢٧ ــ ١٣٠ ، وجون فينن في نيويورك تايمز بتاريخ « تشرين الثاني ١٩٦٩ ، ووليم بيتشر في نيويورك تايمز ايضا بتاريخ ٣٠ كانون الاول ١٩٦٩ ، عن مناقشات ادارة جونسون بشأن موقف محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية » .

الاعمال الهادفة الى تحسين دقة الاصابة للصواريخ . وكان على الطرفين — في نهاية الامر — ان يعتمدوا بشكل رئيسي على وسائط الكشف المحلية ، مع ترك بعض الامكانيات مفتوحة لتامين تاكيدات اضافية ، وخاصة بما يتعلق بمسألة ازالة الشكوك عن القدرة المحتملة للصواريخ المضادة للصواريخ في نظام « تالين » للدفاع الجوي .

كان اقتراح (سالت) المقدم من قبل الادارة الاميركية محدود الهدف ، ويعكس بوضوح سلسلة من التنازلات الضرورية لتامين موافقة هيئة الاركان المشتركة الاميركية ، وخاصة في غياب المراقبة على مركبات نقل الرؤوس الحربية المتعددة (ميرف) وتحديد حد ادنى من الصواريخ المضادة للصواريخ . ومع الاخذ بعين الاعتبار لحالة الميزان الاستراتيجي في ذلك الوقت ، فان هذا الاجراء كان يلائم الولايات المتحدة الاميركية ويضع قيودا دنيا على سباق التسلح . اما المسؤولون الذين ابدوا اجراء اكثر تشددا ، وخاصة بما يتعلق بفرض الحظر على وسائط « ميرف » والصواريخ المضادة للصواريخ ، فيبدوا انهم كان يأملون في دفع الادارة الاميركية الى هذا الاتجاه ، فور بدء المحادثات . وعموما فلا احد يعلم فيما اذا كانت هذه الجهود ستغير الموقف الاميركي ، ولكن فرص نجاحها كانت تبدو قليلة .

ولعل من المهم ان نذكر ، بأن المسؤولين المدنيين في البنتاغون حاولوا جهدهم — اثناء التحضير في عام ١٩٦٨ لمحادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية اقناع وزير الدفاع الاميركي كليفورد بتأخير التجارب على مركبات « ميرف » بسبب قرب محادثات السالت . ولكن كليفورد رفض هذه المحاولات وبدأت التجارب على برامج « ميرف » للصواريخ من النوعين « بوسايدون » و « مينوتمان » ، — كما كان مخططا لها — في السادس عشر من شهر آب عام ١٩٦٨ ، وذلك قبل ستة اسابيع تقريبا من مؤتمر القمة الذي كان سيعقد للتداول في محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية (١) . وبالمقابل فان التجارب

---

(١) — انظر غرينوود في « التحسينات النوعية في الاسلحة الاستراتيجية الهجومية » الصفحات ٢٠٥ — ٢٢٠ .

على مركبات نقل الرؤوس الحربية المتعددة (ميرف) ، يمكن أن تكون قد نفذت عمدا لان وزير الدفاع الاميركي كليفورد ومسؤولين اخرين لم يكونوا مهتمين بتحديد هذه المركبات ، واعتقدوا بأن الصعوبات التقنية ومعارضة هيئة الاركان المشتركة الاميركية جعلت هذا الوضع غير عملي .

وعموما يمكن القول بأن قرارات بدء تجارب مركبات « ميرف » ونشر نظام « الحراسة » الصاروخي ، كانت قد تأثرت جزئيا بالحاجة الملموسة لاقناع الاتحاد السوفييتي بالدخول في المناقشات ولتقوية ساعد المفاوضين الاميركيين اذا ما ابتدأت محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية (سالت) . وقد ادعي — مثلا — ان موافقة مجلس الشيوخ الاميركي على طلب الادارة الاميركية بشأن نظام « الحراسة » الصاروخي في ٢٤ حزيران من عام ١٩٦٨ ، دفع الكرملين اخيرا للاعلان عن استعداده لبدء المحادثات ، بالرغم من ان قرار الاتحاد السوفييتي عن ذلك ، كان قد نقل الى الولايات المتحدة الاميركية قبل موافقة مجلس الشيوخ الاميركي . ومهما يكن من امر ، فان وزير الدفاع الاميركي كلارك كليفورد كان قد الح قبل الزمن المحدد لبدء محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية بعدة اشهر الى ان نظام « الحراسة » الصاروخي ومركبات نقل الرؤوس الحربية المتعددة (ميرف) كانت ضرورية جدا كخلفية صالحة للمساومة (١) .

تبقى ملاحظة صغيرة عن عدم رغبة وزير الدفاع الاميركي كليفورد بتأخير اجراء التجارب على « ميرف » لاسباب تعود غالبا الى اعتقاده بأن التفاوض على اساس الامر الواقع يظل اقوى من التفاوض على ما سيكون ، وبالتالي فقد عبر عن ثقته بأن بدء هذه التجارب لن يلحق الاذى بمحادثات السالت(٢) .

---

(١) — القي الخطاب في نادي الصحافة الوطني في واشنطن في ٥ ايلول عام ١٩٦٨ .

(٢) — انظر وليم بيتشر في نيويورك تايمز ، بتاريخ ١٦ كانون الثاني ١٩٦٩ وفي الواشنطن بوست بتاريخ ٥ و ٦ و ٢٨ تشرين الاول ١٩٦٨ .

الحواجز على الطريق الى محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية :

حدث فيما بعد ، ان ادارة الرئيس جونسون لم تتح لها الفرصة لقيادة هذه المحادثات ، وبالتالي فهي لم تواجه ضرورة لتبديل موقفها من مركبات « ميرف » او التصلب بما يتعلق بمستويات قواعد اطلاق الصواريخ المضادة للصواريخ . ففي العشرين من شهر آب عام ١٩٦٨ ، وقبل يوم واحد من الاعلان عن زيارة الرئيس جونسون المخططة الى موسكو ، قام الاتحاد السوفييتي بغزو تشيكوسلوفاكيا . ونظرا لما نجم عن ذلك من نتائج داخلية وسياسية عالمية ، فقد اقتنع الرئيس جونسون بانه ليس من الحكمة او الصحة ، ان يذهب في مثل هذه الظروف الى موسكو ، وبالتالي فقد امر بسحب الاعلان عن الزيارة .

بدأ القادة السوفييت يظهرون اهتماما متزايدا بمحادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية خلال خريف عام ١٩٦٨ ، وربما كان ذلك يعود لسببين يتمثل الاول برغبة هؤلاء القادة في تلطيف اثر غزوهم لتشيكوسلوفاكيا ، والثاني بكون حملة الانتخابات الاميركية قد بدأت انذاك . والذي حدث بعدئذ ان المسؤولين الاميركيين اضطروا للاخذ بخيار اعادة النظر في مواعيد المحادثات خلال الاشهر التي تلت غزو تشيكوسلوفاكيا ، وما لبث الرئيس جونسون ان قرر فور انتهاء انتخابات تشرين الثاني لذلك العام ان يقوم بآخر جهد لوضع هذه المحادثات على خط الانطلاق . واجريت اتصالات غير رسمية مع المسؤولين السوفييت حول هذا الموضوع ، وبدا ان الطرفين توصلا الى فهم مشترك عام للاهداف الرئيسية التي يمكن ان تتجه اليها محادثات الحد من الاسلحة . ومهما يكن من امر ، فقد راى الرئيس جونسون انه ، يجب ان يأخذ موافقة الرئيس المنتخب الجديد ريتشارد نيكسون قبل التقدم الى موقع آخر على طريق هذه المحادثات. ولكن نيكسون ومستشاريه لم يستجيبوا الى خطة جونسون ، لانهم لم يشاؤوا ان يحملوا مسؤولية المفاوضات قبل ان تتاح لهم الفرصة لدراسة محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية بالتفصيل . وبنفس الوقت فقد حاول ممثلو الرئيس المنتخب ان يقنعوا الاتحاد السوفييتي بعدم اتخاذ اية ردود فعل

ملائمة نجاد محاولات ادارة جونسون الهادفة الى تحديد زمان ومكان لهـذه المحادثات(١) ، عبر ايحائهم بانهم لن يلتزموا بما تتعهد به هذه الادارة . وعندما ترك الرئيس جونسون البيت الابيض ، كانت التحضيرات والالتزامات الاميركية المتعلقة بمحادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، لا تزال قائمة ، ولكن هذه المحادثات لم تكن قد بدأت بعد ، وبالتالي فقد كانت كل من الدولتين مستمرة في توسيع ترساناتها الاستراتيجية . وهكذا فقد تركت هذه المسألة المعقدة التي تحمل الكثير من التناقضات ، الى الرئيس الجديد ريتشارد نيكسون ليعمل على معالجتها .

٥ ــ التناقضات السياسية :

عندما انتهت رئاسة جونسون كان اغلب الاهداف السياسية التي وضعت من قبل الرئيس كنيدي في عام ١٩٦١ قد انجزت . فقد تم الابتعاد بسياسة ايزنهاور الدفاعية ، وضعف دور الاسلحة النووية في تعامل الولايات المتحدة الاميركية مع اعدائها وحلفائها على حد سواء . وبالرغم من ان الولايات المتحدة الاميركية لم تستبعد الاستخدام الاول للاسلحة النووية من قبلها ، فان الوضع الدفاعي الشامل فيها كان معدا لتأمين خيارات تقليدية يمكن الاعتماد عليها . وبالاضافة الى ذلك ، فانها تبنت موقفا تكون القوة النووية فيه ذات قيمة سياسية وعسكرية محدودة ، وما ان انتهت ازمة برلين وازمة كوبا ، حتى اصبح الميزان الاستراتيجي لا يلعب اي دور مباشر في ادارة النزاعات . اما الايجابيات المختلفة كالتقدم في مناقشة بعض الاجراءات الهامة للسيطرة على السلاح ، واقامة الخط الساخن بين العاصمتين موسكو وواشنطن ، والحظر المحدود للتجارب ومعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، فقد عزيت بشكل رئيسي الى مبادهات ادارتي كنيدي وجونسون .

---

(١) ــ لقد نوقش هذا المشهد والمظاهر الاخرى لمحاولة انقاذ محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، في كتاب جونسون « نقطة التفوق » الصفحات ٤٨٧ ــ٤٩١ وفي كتاب نيوهاوس « الفجر البارد » الصفحات ١٣٦ ــ ١٣٨ . وكان هربرت همفري قد ادعى في مقابلة تلفزيونية في عام ١٩٦٩ ، بان الرئيس نيكسون نسف اجتماع القمة الذي كان مقررا في عام ١٩٦٨ (انظر واشنطن بوست ــ بتاريخ ١٦ ايلول ١٩٦٩) .

وقد تم تقدم محسوس خلال سنوات رئاستي كنيدي وجونسون في اتجاه استقرار الميزان النووي . واصبحت القوات الاستراتيجية الامريكية في نهاية اعوام الستينات ؛ قادرة على البقاء بدرجة عالية ؛ ويمكن الاعتماد عليها بشكل اساسي للردع الانتقامي . حدد عدد الانظمة الاستراتيجية التي تم نشرهـا ، وجرى رفض انتاج الجيل الجديد من الاسلحة الهجومية بحجة استمرارالابحاث بشأنها . ولعل الاهم من كل ذلك ؛ تمثل في نجاح الادارة الامريكية برفض صنع الصواريخ المضادة للصواريخ على نطاق واسع ، وفي وقوفها الى جانب الافتراض القائل بأن الردع ، المتبادل كان ضرورة لا يمكن تجاوزها ، ومحاولتها بدء محادثات السلاح مع الاتحاد السوفييتي بغية السيطرة عـلى السباق الاستراتيجي .

وبالمقابل فان السياسات النووية الاستراتيجية في ظل الرئيسين كنيدي وجونسون ؛ احتوت على عناصر مهمة عملت بدورها على الاقلال من ايجابيات الاستقرار . فلم تكن القرارات بشأن تسريع البرامج الاستراتيجية الامريكية والتأكيدات على التفوق ؛ لتتلاءم مع عدم اهتمام الرئيس كنيدي بالمقارنات العددية وافتراضه بأن الفائدة من القوة النووية كانت محدودة . وبالاضافة الى ذلك ، وبالرغم عن عقيدة الضربة الاولى الكاملة ، وما اعير من اهتمام لاحق للدمار المضمون ، فان الاهتمام المبكر بالتفوق العددي ـ والخيارات المضادة ـ للقوة ، استمر في التأثير على الخطط الاستراتيجية التي اعتمدت فيما بعد . واخيرا فان ادارة جونسون حصلت على مركبات نقل الرؤوس النووية المتعددة ووافقت على نظام « الحراسة » الصاروخي (SENTINEL) ، حيث اعتبر هذان القراران غير ضروريين ومسببين لعدم الاستقرار . وباختصـار فان السياسات الاستراتيجية في اعوام رئاستي كنيدي وجونسون كانت قد احتوت على تناقضات سياسية انعكست بشكل او بآخر على برامج الاسلحة والعقائد الدفاعية الامريكية .

ـ اسلوب الاقتراب التحليلي لدى ماكنمارا :

لا شك في ان اسلوب اقتراب ماكنمارا في تخطيط القوة الاستراتيجية ، كان قد عزي الى القيود التي فرضت من جانب واحد والى الاستقرار المتبادل

الذى عرف في ظل ادارتي كنيدى وجونسون . وحدث ان التأكيد على الهدف من الدمار المضمون ، باستخدام اسلوب دقيق لتحديد متطلبات القوات ، كشفا الاهتمام بفائدة سياسات تحديد الخسائر ، واديا الى تأمين الادارة اللازمة لتحاشي الضغوط السياسية الداخلية والبيروقراطية التي كانت موجهة الى تخفيف نشر انظمة الاسلحة . وبغية القاء الضوء على هذه النقطة ، كان لا بد من البحث في اثنتين من الخواص المتعلقة بما يعرف باسلوب الاقتراب من الانظمة هما : التخطيط في الحالة الاسوأ ، وفعالية التكلفة .

التخطيط في الحالة الاسوا :

كان الجدل حول التخطيط في الحالة الاسوأ ــ حسب عدة وجهات نظر ــ شديدا من الناحيتين العملية والبيروقراطية . ونظرا لان الرادع الاميركي كان معدا للتعامل مع تهديدات اكبر مما هو متوقع ، ومع هجمات يفترض انها قدرت مع الاخذ بعين الاعتبار لمصلحة الاتحاد السوفييتي ، فان القادة الاميركين كانوا يستطيعون التصرف بثقة اكبر خلال الازمات ، وبالتالي فقد وجد حلفاء الولايات المتحدة في التزاماتها ، قدرا اكبر من المصداقية ، واستطاع صانعوا القرارات السياسية في الاتحاد السوفييتي ان يقيموا قوة الردع الاستراتيجية الاميركية بشكل واضح جدا . وبالاضافة الى ذلك ، فان تشكيل القوات الاستراتيجية الاميركية الذي يلبي متطلبات الدمار المضمون حسب الافتراضات الاسوأ ، اصبح اسلوبا مفيدا لدرجة ان وزير الدفاع الاميركي استخدمه لمواجهة الطلبات التي تلح على زيادة مستويات الاسلحة او الجيل الجديد منها . فما ان كان يتم الحصول على القدرة الانتقامية الكافية ، حتى تؤدي النفقات اللازمة للاسلحة الاضافية الى خفض مقابل في القدرة على ايقاع الخسائر . ولذا نرى بأن هذا الاسلوب في التخطيط الدفاعي ، ادى الى استقرار العوامل الاساسية في السياسات الاستراتيجية لوزير الدفاع الاميركي ماكنمارا .

وعموما فقد كانت للاسلوب التحليلي نقاط ضعف عزيت الى العيوب وعدم التلاؤم في السياسة الاستراتيجية وفي القرارات عن الاسلحة خلال عهد ادارتي

كنيدي وجونسن . فمن ناحية نجد ان التخطيط الدفاعي حسب افتراضات الحالة الاسوأ ، ادى الى رفع مستوى الاسلحة الاستراتيجية الى النقطة التي حل فيها الاهتمام غير الواقعي والمبالغ به مكان الحذر بما يتعلق في تقدير القدرات المستقبلية . ففي خريف عام ١٩٦١ ، مثلا وعندما اظهرت المعلومات التي حصل عليها القمر الصناعي الاميركي عدم وجود نشاطات نشر كبيرة للصواريخ البالستيكية العابرة القارات السوفييتية ، اصبح من الصعب دعم وجهة النظر القائلة بأن التخطيط الحذر يتطلب استمرار وتوسعا في الموجهة السابقة من قرارات ادارة كنيدي عن الانتاج الاستراتيجي للاسلحة والانظمة . واعترف وزير الدفاع الاميركي ماكنمارا فيما بعد بأن هذه القرارات ، التي اعتمدت اساسا على حسابات « محافظة » ، ادت الى تشكيل قوة اميركية اكبر من اللازم بسبب الشكوك حول النوايا السوفييتية ، كما ان القدرة الصناعية ـ التقنية المحسوسة للاتحاد السوفييتي ، لم تترك خيارا للولايات المتحدة الاميركية الا في وقاية نفسها ضد « ما اعتبر انذاك مجرد قوة سوفييتية محتملة نظريا »(١) . ومهما يكن من امر ، وكما ذكرنا سابقا ، فان غياب المعلومات الدقيقة عن خطط القوة المستقبلية للاتحاد السوفييتي ، كان يدعو بالضرورة الى توسع لاحق في برامج نشر الصواريخ الاميركية من النوعين « مينوتمان » و « بولاريس » . وكان لا بد للتفوق الاستراتيجي الاميركي ، وقدرة الولايات المتحدة الاميركي من كشف البدء باي برنامج صاروخي كثيف لدى السوفييت ، وامكانيتها في الحصول على ما تريد من اسلحة اضافية ، ان تقدم لها (للولايات المتحدة الاميركية) الامن الكافي لوضعها الردعي النووي .

وكان يجب تكرار نموذج مماثل لدى تطبيق منطق الحالة ـ الاسوأ في حل مسألة الشكوك المتعلقة بالصواريخ السوفييتية المضادة للصواريخ (ABM) الامر الذي ادى للاتجاه بشدة الى مركبات نقل الرؤوس الحربية المتعددة المعروفة ب (ميرف) وبالتأكيد فان الجدل حول « الميرف » كوسيلة مواجهة

---

(١) ـ انظر الصفحة ٤٤٦ من كتاب وزير الدفاع الاميركي روبرت ماكنمارا « ديناميكيات الاستراتيجية النووية » .

ضد الصواريخ المضادة للصواريخ (ABM) كان قد نجم عن الجهود الاولية الموجهة لتطوير رؤوس حربية مستقلة . ولكن المؤشرات اللاحقة دلت على ان الاتحاد السوفييتي لم يكن يعمل فعلا على توسيع دفاعاته الصاروخية ، وبالتالي فقد كانت الولايات المتحدة الاميركية تستطيع ان تخفف التشدد في عناصر الدمار المضمون . وتؤخر القرارات المتعلقة بتجارب تحليق مركبات نقل للرؤوس النووية المتعددة (ميرف) ، وانتاجها ، حتى تظهر دلائل نشر الاتحاد السوفييتي شبكات دفاعه الجوي الصاروخي المضادللصواريخ . ومع اعطاء اهمية ووزن للاعمال السياسية اكبر من الاجراءات ، في حالة القرارات المتخذة بشأن كل من نشر الصواريخ وتطوير مركبات نقل الرؤوس الحربية المتعددة ، فقد كان ممكنا ان يناقش التخطيط في « الحالة ـ الاسوأ » وفي ظل الدمار المضمون ، على انه ليس « فخا » تحليليا يؤدي اوتوماتيكيا الى تشكيل قوات اكبر ، بل الى محاولة متعمدة لاستخدام المنطق العسكري في تعليل القرارات التي اتخذت لاسباب اخرى ، سواء كانت هذه الاسباب بيروقراطية او ناجمة عن تنازلات لهيئة الاركان المشتركة الاميركية ، او عن الرغبة في تحقيق وضع متفوق بالنسبة للاتحاد السوفييتي . ومع ذلك ، وفي ظل هذا التفسير ، فان الحسابات المتعلقة بالتخطيط المحافظ كانت غالبا غير متوافقة مع الهدف من الاستقرار المتبادل والسيطرة على الاسلحة .

فعاليـة التكلفـة :

نجح وزير الدفاع الاميركي روبرت س. ماكنمارا ، بشكل خاص في استخدام حسابات فعالية التكلفة ، في صراعه مع برامج تحديد الخسائر ذات الحجم الكبير ، وخاصة بالنسبة لانظمة الصواريخ المضادة للصواريخ الكبيرة . وكان تحقيق الهدف من الدمار المضمون يترافق دائما ، بالاضطرار الى صرف نفقات لاحقة على القوات الهجومية والدفاعية ، لانه كان متوقعا دائما ان تسهم برامج تحديد الخسائر في اعطاء مردود معقول في عدد الضحايا الاميركيين الذين يمكن انقاذهم . ومع تنامي الوضع الاستراتيجي السوفييتي ، وتحوله الى وضع قوي وقادر على البقاء فقد كان لا بد من تحقيق هذه الشروط . وهكذا

فلم تكن الادارة الاميركية قادره على الخيار بين انشاء نظام الدفاع الصاروخي المضاد للصواريخ وتطوير القوات الهجوميه التي تستطيع بنفس الوقت ان تقلل الخسائر الناجمة عن الهجمات السوفييتية . وحتى بعد انفاق عشرات المليارات من الدولارات الاميركية ، فلن تكون اميركا بمأمن مما يلحق بها ، حيث يستطيع الاتحاد السوفييتي ان يبطل جهودها بثمن اقل . وقد امكن تجنب قضايا حساسة عبر التأكيد على هذه العوامل التقنية والاقتصادية ، وعلى الجدل المتمثل بكون برامج تحديد الخسائر ذات مزايا تؤدي غالبا الى عدم الاستقرار . وبعد ذلك ، فقد كان مفضلا من الناحيتين السياسية والبروقراطية ان يقال بان الردع المتبادل لا يمكن تجنبه عوضا عن القول بانه غير مرغوب به ـ كما كان يرتأي السيد ماكنمارا .

اما تركيز الادارة الاميركية على اعتبار فعالية التكلفة عاملا رئيسيا في تقييم خيارات الاسلحة ، فقد خلق مسائل متعددة . وبالرغم من كون هذه الفعالية اداة ذات قيمة كبيرة في معارضة البرامج الاستراتيجية الباهظة التكاليف الا انها لم تكن اجراء صحيحا للتعامل مع البرامج غير المكلفة نسبيا ، والتي يكون لها عادة تأثير سياسي على درجة من الاهمية .

لقد دعم بعض المسؤولين الرسميين الاميركيين ـ خلال منتصف الستينات . فكرة نشر ما عرف آنذاك بشبكة الصواريخ المضادة للصواريخ على اساس ان هذا الدفاع الصاروخي سيكون فعالا جدا ضد الهجمات التي تستخدم فيها الصواريخ البالستيكية العابرة للقارات على ارتفاع منخفض ، ولن تزيد تكلفته عن خمسة مليارات من الدولارات الاميركية ؛ بينما كان برنامج الدفاع الصاروخي الكامل سيكلف خمسين مليار دولار . ونذكر مثلا ان وزير الدفاع الاميركي ماكنمارا كان يشير الى فعالية نظام « الحراسة » الصاروخي ضد الهجمات المحدودة ، مؤكدا ان القرار عن نشر نظام دفاعي مضاد للصواريخ سيتأثر بعوامل تقنية واقتصادية مختلفة تماما عن العوامل المماثلة لها في انظمة الدفاع الصاروخي الكبيرة . وكانت مركبات نقل الرؤوس الحربية المتعددة مغرية ايضا من ناحية فعالية التكلفة . ولم تكن هذه الانظمة

بمثل أسلحة فعالة للدمار المضمون تقل تكلفتها كثيراً عن صنع صواريخ اضافية فحسب ، بل كان يمكن تحسين هذه المركبات من حيث الدقة بتكلفة اضافية محدودة وبحيث تلبي متطلبات الحد من الخسائر ايضا . وبالتالي فقد وجدت ادارة جونسون نفسها مشدودة بقوة الى مركبات نقل الرؤوس الحربية المتعددة ، لاسباب اقتصادية اولا ولان هذه المركبات تستطيع ان تنفذ مهاما حربية متعددة ــ وتؤمن للولايات ــ المتحدة الاميركية تفوقا عدديا في الرؤوس النووية ، مما يؤدي بدورة الى دعم اهداف السياسة الخارجية الاميركية .

وقد اكد بعض اعضاء ادارة جونسون واخرون من الاوساط غير الحكومية ــ خلال عملية صنع القرار المتعلق بنظام « الحراسة » الصاروخي ومركبات « الميرف » ، بأن هذه البرامج تناقض الاستقرار المتبادل . وقد اتجهت أغلب مناقشاتهم بعيدا عن تحليل المتطلبات العسكرية والى مسائل ردود الفعل السوفييتية والمفاوضات ــ عن الاسلحة . وقد اخذت حدود الاقتراب التحليلي بعين الاعتبار من قبل مخططي البنتاغون الذين اعترفوا بأن الدمار المضمون لم يحدد سوى الحجم العام للقوات الاستراتيجية الاميركية ، ومن قبل وزير الدفاع الاميركي ماكنمارا الذي اعترف شخصيا بان درجة وقاية الولايات المتحدة الاميركية لنفسها ضد الشكوك هي مبدئيا مسألة محاكمة عقلية ، وليست مسألة تتعلق بالتقنيات الكمية والاسس الميكانيكية (١) . وقد كان من الاهمية بمكان ان يكشف فيما اذا كانت الاحكام النوعية الحرجة على قضايا ردود الفعل السوفييتية والسيطرة على الاسلحة ، تعطى فعلا الافضلية ضمن نظام التخطيط الدفاعي الاميركي .

الاستقرار الاستراتيجي وردود الفعل السوفييتية :

كانت السياسة المعلنة للرئيسين كنيدي وجونسون تأخذ بعين الاعتبار تأثير القرارات الاميركية عن الاسلحة الاستراتيجية على برامج الاتحاد السوفييتي والاستقرار الشامل للميزان الاستراتيجي بين الدولتين الكبريين . وقد شرح

---

(١) ــ انظر « بيان وزير الدفاع الاميركي روبرت ماكنمارا عن العام المالي ١٩٦٧ والبرامج الدفاعية للاعوام ١٩٦٧ ــ ١٩٧١ » (كانون الثاني ــ عام ١٩٦٦) الصفحات ٥٥ ــ ٥٦ .

ذلك من قبل مساعد وزير الدفاع الاميركي جون ماك نوغتون منذ اوائل عـام ١٩٦٢ ، ثم تم التعبير عنه من قبل وزير الدفاع ماكنمارا نفسه في وضعـه لظاهرة الفعل ورد الفعل . اما القرارات المتعلقة بالغاء الانظمـة المعرضـة للاصابة وتحديد عدد المركبات الاستراتيجية الاميركية الى مستويات منتصف اعوام الستينات ، والتاكيد على الدمار المضمون اكثر من تحديد الخسائر ، فقد تأثرت بالرغبة في تجنب اثارت ردود الفعـل السوفييتيـة او افسـاد استقرار الميزان الاستراتيجي ، كما ان الوقوف ضد نشر انظمـة الـدفاع الصاروخي الاميركي المضادة للصواريخ ، نجم عن الاهتمامات بسباق التسلح . وبالمقابل ، فقد حدث في بعض الحالات ، ان المسؤولين في الادارة الاميركية ، لم يعيروا اهتماما للاحكام السياسية ولم يستخدموا الاسلوب التحليلي في حساب ردود الفعل السوفييتية المحتملة .

كانت سلسلة الاحداث المتعلقة بمسألة ردود الفعل السوفييتية ، تدور حول بناء القوة الاستراتيجية الاميركية في مطلع اعوام الستينات . وقد ادعى عدة خبراء بأن البرامج الاميركية اثرت على تطوير وضع الاسلحة الاستراتيجية في الاتحاد السوفييتي خلال الاعوام التالية ، حيث دعم وزير الدفاع الاميركي ماكنمارا هذا الرأي ايضا . وقد لاحظ ماكنمارا اثناء شرحه للمبررات بـأن القرارات المتعلقة بالبرامج الاميركية كانت معدة لتحسـين قـدرات الردع المستقبلي ، وان الاتحاد السوفييتي لم يكن قادرا على قراءة النوايا الاميركية ، وبالتالي فقد تم التوصل الى استنتاج مفاده ان استمرار بناء القوة الاميركية في خطوات متسارعة سيؤدي في وقت ما الى تحقيق قدرة يمكن الاعتماد عليها في الضربة الاولى ضد الاتحاد السوفييتي(١) . ولم يكن مدهشا ان يؤدي التأكيد على التفوق ، الى اثارة الردود السوفييتية ، على ضوء الافضلية التي تمتعت بها الولايات المتحدة الاميركية في ذلك الوقت . ولعل من المهم ان نذكر ان ف. ف. كوزنتسوف ــ احد المسؤولين . في وزارة الخارجية السوفييتية ، كـان

---

(١) ــ انظر الصفحة ٤٤٦ من كتاب وزير الدفاع الاميركي روبرت ماكنمارا « القـوى المحركة (الديناميكيات) للاستراتيجية النووية » .

قد حذر ـ بعد وصول الرئيس كنيدي الى سدة الرئاسة الاميركية ـ ممثلي الادارةالاميركية الجديدة انه اذا استمرت الولايات المتحدة الاميركية في توسيع ترسانة اسلحتها الاستراتيجية ، فانه لا يتوقع الا يحرك الاتحاد السوفييتي ساكنا (١) .

ومع ذلك فقد اختارت ادارة كنيدي ان تتجاهل هذا التحذير لاسباب تعود جزئيا الى عدم حساسيتها الواضحة باحتمال رد الفعل السوفييتي وبمضامين هذا الرد ، بالاضافة الى اعتقادها بالحاجة الماسة الى موقف اميركي متفوق ، يدفع بالاتحد السوفييتي الى القبول بتحديد الاسلحة (٢) . وكان من نتيجة توسيع البرامج الاستراتيجية الاميركية وكشف ملابسات « الثغرة الصاروخية » اما الرأي العام ، ان قام الاتحاد السوفييتي بمحاولته الفاشلة لوضع الصواريخ في كوبا ، وبالتالي فقد اضطر هذا الاخير الى الاسراع ببناء قوته الاستراتيجية مثيرا السباق في مجال امتلاك الاسلحة الاستراتيجية ومحددا التقدم في مجال السيطرة على الاسلحة ـ وقد ادت هاتان النتيجتان الى تأثيرات سلبية على الامن الاميركي . ولو اعطى المسؤولون الاميركيون اهمية اكبر لرغبة السوفييتية في تحقييق المساواة النووية ـ بالمعنيينالسياسي والعسكري ـ وكانوا اكثر حساسية للتأثير الحاد الممكن لسياساتهم الاستراتيجية ، لكانوا استطاعوا توجيه الحد الادنى من الضغوط على الاتحاد السوفييتي بتعديل الميزان النووي وبالتقليل من حجم وخطوات البرامج الاستراتيجية الاميركية ، متجنبين الاعلانات العامة عن تفوقهم ورفضهم لعقيدة الرد المسيطر عليه . وبالرغم من ان النجاح قد لا يكون مضمونا في هذه الحالة فلا بد ان تكون هذه الاستراتيجية قد جعلت الولايات المتحدة الاميركية تتجنب

---

(١) ـ انظر الصفحة ٣٠١ من كتاب شليسنجر « الف يوم » .

(٢) ـ انظر نفس المرجع السابق ـ اما بشأن مناقشة سياسة ادارة كنيدي فيمكن الرجوع الى الصفحات (٤٩٤ ـ ٥٠٠) من كتاب « من التسليح الى نزع السلاح » .

المخاطرات النووية المباشرة في ازمـة الصواريـخ الكوبيـــة وفي المشكـلات الاستراتيجية الطويلة الامد التي جاءت بعد تلك الازمة(١) .

ظنت الولايات المتحدة الاميركية تبدو خلال اعوام رئاسة جونسون وكأنها تريد اضعاف رغبة موسكو في المساواة العددية او حتى في الكفاية العسكرية . وقد كان سابقا لاوانه بالنسبة لوزير الدفاع ماكنمارا ان يعلن مبـدأ الردع المتبادل في عام ١٩٦٣ وبمجرد امتلاك الاتحاد السوفييتي لقوة انتقامية دنيا (٢). ثم بقي الاتحاد السوفييتي في موقف امني متخلف عبر منتصف اعوام الستينات، ولكن ولكن طريقة ماكنمارا في سباق التسلح لم تتعامل مع الفعل ورد الفعـل السياسيين — اي مع الاهتمام السوفييتي في منافسة القوة الاميركية والوصول الى وضع فعلي يقف فيه الطرفان وقفة الند للند . وفي نهاية عام ١٩٦٥ ادعى ماكنمرا بأنه لا توجد اية مؤشرات عن كون السوفييت يحاولون تطوير قـوة استراتيجية كبيرة كقوة الولايات المتحدة الاميركية وذهب خارج التقييم الحقيقي للوضع الراهن معتبرا ان القادة السوفييت توصلوا الى استنتاج واضح يتمثل بفقدانهم للسباق الكمي (٣) .

ويجدر ان نلاحظ انه لدى فحص البرامج الاميركية من وجهة النظـر السوفييتية ، فان مخططي البنتاغون لم يقيموا بشكل دقيق تأثير البرامـج الاستراتيجية الاميركية على الردع السوفييتي . وقد احتوت بيانات الدفاع السنوية تقديرات كمية عن ردود الفعل السوفييتية المحتملة على برامـج

---

(١) — ارتأى روجر هيلزمان — وكأنه كان يرى ماسيحدث ، بانه توجد مخاطر جمة في قرار ادارة كنيدي عن اعلام الاتحاد السوفييتي بالثغرة الصاروخية المعكوسة في تشرين الاول ١٩٦١ ، واكد بأن السوفييت سوف يسرعون بدون شك برنامج الصواريخ البالستيكية العابرة للقارات لديها وبشكل يتجاوز كل ما كان معمولا به قبل ذلك . (كيـف تحـرك بلدا ، الصفحتـان ١٦٣ ، ١٦٤) .

(٢) — اعلن ماكنمارا هذه النقطة في حديثه امام النادي الاقتصادي في نيويورك . انظـر نشرة انباء وزارة الدفاع رقم ١٤٨٦ — ٦٣ بتاريخ ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ الصفحة ٨ .

(٣) — مقابلة مع روبرت ماكنمارات وزير الدفاع : هل تبطيء روسيا سباق التسلـح ؟ بتاريخ ١٢ نيسان ١٩٦٥ ، الصفحة ٥٢ .

الدفاع الاميركية ، ولكن الارقام المقدمة كانت تتعلق بالحد من الخسائر ، في الولايات المتحدة الاميركية بينما لم تكن تمت بصلة الى الدمار المضمون السوفييتي(١) . وكان الفرق حرجا بين الحسابين المتعلقين بتحديد الخسائر الاميركية والدمار المضمون السوفييتي ، حيث كان الهدف من الحساب الاول يتمثل بمعرفة امكانية برامج تحديد الخسائر في الولايات المتحدة الاميركية ، في انقاذ حياة الاميركيين وبالتالي فان هذه الافتراضات كانت محافظة من وجهة نظرنا . وكان يفترض في القوات الاميركية المخطط لها ان تنجز حجما من المهام اكبر مما تستطيع القوات السوفييتية انجازه . اما الهدف من الحساب الثاني فكان يتمثل بتقييم امكانية الاتحاد السوفييتي في المحافظة على الدمار المضمون ضد الولايات المتحدة الاميركية وبالتالي فان الافتراضات عن هذه الحسابات كانت محافظة من وجهة النظر السوفييتية طالما انها تعطي مستوى عال من الفعالية للقوات الاميركية ومستوى منخفضا للقوات السوفييتية .

كانت حسابات الدمار المضمون السوفييتية قد انجزت لعدة سنوات من قبل المحللين في وكالة نزع السلاح والسيطرة على الاسلحة حيث اخذ بها من قبل البنتاغون اثناء الاعمال التحضيرية لمحادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية في عام ١٩٦٨ . ولكنه بدا غريبا أن هذه الحسابات لم تنفذ في وقت سابق وعلى اساس منظم من قبل وزارة الدفاع . وعموما فان الولايات المتحدة الاميركية ردت فيما بعد على التهديدات السوفييتية حسب الحالة الاسوأ وفي الجانب الهجومي ، وكانت محافظة الى الحد الاقصى في ردها على مؤشرات امتلاك الاتحاد السوفييتي للصواريخ المضادة للصواريخ . ونظرا لان قادة الادارة

---

(١) ـ نفس المرجع السابق . وقد عرض كل من الن اينتهوفن و ك. وابن سيمث من مسؤولي وزارة الدفاع التي كان يشغلها ماكنمارا في كتابهما « كم يكفينا من الاسلحة الاستراتيجية ؟ » جدولا نموذجيا مأخوذا من البيان السنوي على الوضع الدفاعي ، حيث احتوى على نتائج حسابات الدمار المضمون السوفييتي (صفحة ١٨٩) . ولكن هذه الارقام لم تظهر في اي بيان رسمي آخر او في اي بيان عام للمسؤولين في ادارتي الرئيسين كنيدي وجونسون .

الاميركية شعروا بانهم علموا الاتحاد السوفييتي الطريقة الاميركية في اجـراء التحليلات الاستراتيجية ، فقد كان من الصعب ان نرى كيف استطاع المخططون الاميركيون تجنب التفكير في ان المحللين السوفييت سيعمدون الى تقييم البرامج بنفس طرقهم والى الرد عليهم بنفس اسلوبهم . ولا بد ان تكون هذه الحسابات قد اظهرت ـ مثلا ـ ان المخططين العسكريين المحافظين في موسكـو والذيـن تفحصوا مضامين برامج النشر الاستراتيجي الاميركي السابقة ، كانوا يخشـون الجمع بين نظام « الحراسة » الصاروخي ونشر مركبات نقل الرؤوس الحربية المتعددة ، والذي سيشكل تهديدا جديا للقدرة الانتقامية السوفييتيةالمقترحة. لم تكن التحاليل الكمية دائما ضرورية لتبيـن التأثيرات المحتملة للقـرارات المتخذة عن الاسلحة ، ولكن النقص في دراسات البنتاغون المنظمة والمبكرة عن ردود الفعل السوفييتية على مركبات « الميرف » ونظام « الحراسة » الصاروخي جعل من الصعب على صانعي القرارات السياسية ان يروا تأثـير النتائـج المحتملة في هذه القرارات على الميزان الاستراتيجي المستقبلي .

القرارات عن نظام « الحراسة » الصاروخي ومركبات « الميرف » :

يوجد دليل على ان ردود الفعل السوفييتية قد اخذت بعين الاعتبار في حالة نظام « الحراسة » الصاروخي . وقد اوضح اثنان من معاوني وزير الدفاع الاميركـي ماكنمـارا ، بانـه رأى وقـدر خطـورة رد الفعـل السوفييتي على نظـام (الحراسة) الصاروخـي قبـل الموافقـة عـلى البرنامج (١) . ولو كان ذلك صحيحا ، فان الحساسية الاكبر لتأثيرات عدم الاستقرار لمثـل هذا النظام الدفاعي ، تكون قد مكنت المسؤولين الرسميين الاميركيين من اقناع الرئيس جونسون بالمحافظة على موقف سلبي من الصواريخ المضادة للصواريخ. وبالاضافة الى تصاعد الاصرار السياسي والبيروقراطي على هذه الصواريخ ، فان الجماعة المؤيدة لنظام « الحراسة » الصاروخي ضمن الادارة الاميركيـة اثارت جدلا امنيا قوميا بغية الموافقة على نظام « رقيق » للدفـاع الجـوي الصاروخي المضاد للصواريخ . وبالرغم من ذلك ، فان بعض الخبراء تساءلوا

---

(١) ـ انتهوفن وسميث في « كم يكفينا من الاسلحة الاستراتيجية ؟ » الصفحة ١٩٢ .

عن الفعالية التقنية والمصلحة المتصلة بالعقيدة العسكرية لنظام دفاع جـوي موجه ضد الصين ، واذا كان الاستقرار السوفييتي ــ الاميركي ــ قد تلقـى بعض الدعم ، فلا بد ان تكون فكرة الخطر المتبادل للصواريخ المضادة لصواريخ والنجاح المحتمل لمناقشات اتفاق مبكر عن الاسلحة النووية مـع الاتحـاد السوفييتي ، قد اعطت الرئيس دافعا كافيا للتغلب على هيئة الاركان المشتركة والوقوف ضد الاتجاهات السلبية لاعضاء الكونغرس . وقد تكون هذه السياسة قد ادت ، على الاقل ، الى السماح بالنشر حسب نظام « النقطة ــ القاسية » الذي يفضله بعض منظري السيطرة على السلاح ، وربما يفضله ماكنمـارا نفسـه .

كانت القضايا المتعلقة بمركبات نقل الرؤوس الحربية المتعددة واهتمـام ادارة جونسون بردود الفعل السوفييتية ، اكثر تعقيدا من المسائل المتصلـة بالصواريخ المضادة للصواريخ ، ويمكن القول ان قرار ادارة جونسونعن مركبات « الميرف » ، يعتبر بديلا اقل استقرارا من الحصول على انظمة استراتيجية جديدة كليا ، او من التوسع في حجم القوات الموجودة . وبالاضافة الى ذلك ، فانه توجد مواضيع مبهمة . تتعلق بمسألة كون تكنولوجيا « الميرف » نفسهـا عامل عدم استقرار ، كما ترى اغلبية خبراء السيطرة على الاسلحة . وبالرغم من ان دقة الاصابة لمركبات « الميرف » تعرض قدرة بقاء الصواريخ البالستيكية العابرة للقارات الثابتة للخطر ، فان هذه المركبات لا تهدد الصواريخ الموجودة في القواعد البحرية المتحركة (غواصات الخ . . .) . ثم ان تقنية « الميرف » تقدم ردا موثوقا به على الصواريخ المضادة للصواريخ المستخدمة للدفاع الاقليمي ، بمحافظتها على الردع ومنعها العدو من نشر دفاعاته الصاروخية على نطاق واسع . وفي الواقع ، فانه يجب ان نذكر بأن وزير الدفاع الاميركي ماكنمارا كان قـد الغى مشروعا لتطوير كتلة الرؤوس الحربية المتعددة التي تحتوي على عدد صغير من هذه الرؤوس ، على اساس ان تبدل هذه الكتلة بأخرى مؤلفة من عدد اكبر من الرؤوس قادرة على النفوذ عبر الدفاعات الجوية المعادية من ناحية ، وعلى تأمين متطلبات الدمار المضمون من ناحية ثانية . وارتأى بعض المحللين ان قادة الكرملين قد يكونوا قد صرفوا النظر عـن الاستمرار في البرنامـج

السوفييتي لصنع الصواريخ المضادة للصواريخ لانهم اعتبروا ان مركبات (الميرف) الاميركية قادرة على ابطال انظمة الدفاع الجوي الصاروخي بتكلفة اقل بكثير . وقد علق احد المحللين على ذلك بقوله : « ان مركبات الميرف قد تكون قدمت فائدة كبرى من الناحية العملية الى قضية السيطرة على السلاح »(١) .

ومهما يكن من امر ، ففي وضع لا يكون فيه النشر الاقليمين للصواريخ المضادة للصواريخ موجودا ، او يكون محدودا بعدد من المئات فقط ، يمكن القول ان مركبات الميرف تدخل عندئذ عامل عدم الاستقرار الى الميزان الاستراتيجي بزيادة الدافع للقيام بالضربة المضادة للقوة Counterforce ، وبخلق الضغط اللازم للحصول على انظمة جديدة تحل مكان الصواريخ البالستيكية العابرة للقارات المعرضة للاصابة باحتمال كبير ، وبزيادة الشكوك حول القدرات النسبية للقوات النووية الاميركية والسوفييتية(٢) . ولكن وجهة النظر القائلة بأن برامج مركبات « الميرف » الاميركية يمكن أن تؤدي في النهاية الى نتائج تتصف بعدم الاستقرار ، لم تكن على ما يبدو عاملا مركزيا في قرارات ادارة جونسون .

لقد حلل العديد من محللي البنتاغون مسألة مركبات نقل الرؤوس الحربية المتعددة (ميرف) باعتبارها اسلحة للدمار المضمون تستطيع تجاوز الصواريخ المضادة للصواريخ لدى الاتحاد السوفييتي . واما بالنسبة للدرجة التي تغطي فيها الحسابات الداخلية استخدام مركبات « الميرف » كأداة للحد من الخسائر ، فانه يوجد دليل ضعيف على الاهمية التي اعطيت لتقديرات الردود السوفييتية . اما اذا تحقق المسؤولون الاميركيون – عبر مناقشاتهم الواسعة لهذه القضية – بأن امتلاك الولايات المتحدة الاميركية لمركبات (الميرف) ذات القدرات « المضادة – للقوة » لن يدفع بالاتحاد السوفييتي الى تطوير

---

(١) – يورك في « الصواريخ المتعددة الرؤوس » – الصفحة ٢٦ .

(٢) – انظر مثلا هربرت سكوفيل في « نمو اتفاقية لتحديد الاسلحة الاستراتيجية » (مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي – ١٩٧٠) .

مركبات (ميرف) مماثلة وذات قدرة على تدمير الصواريخ البلستيكية العابرة للقارات «ICBMs» ـ وهي المسألة التي واجهت الولايات المتحدة الاميركية في اعوام السبعينات ـ مفمن الممكن ان يعلق القرار عن اجراء تجارب التحليق لمركبات « الميرف » وعن انتاجها حتى بدء محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية (سالت) . وربما كان ماكنمارا قد قرر رفض انتاج مركبات « الميرف » واتفق مع الاركان المشتركة على تطوير انظمة تعمل من البحر او قاذفات متقدمة (متطورة) ـ وهي برامج اكثر تكلفة ولكنها تشكل عوامل استقرار في نقاط عديدة .

كان واضحا بأن ماكنمارا لم يستخدم تحليل ظاهرة الفعل ورد الفعل الاميركي ـ السوفييتي بالنسبة لمركبات « ميرف » او للصواريخ المضادة للصواريخ «ABM» . وربما كانت الطاقة التي صرفت لمعارضة قرار الصواريخ المضادة للصواريخ والصعوبة البيروقراطية في الوقوف ضد اكثر من نظام كبير واحد ، تشرحان هذه الظاهرة غير الصحيحة . ومهما كانت الاسباب ، فان تأثير مركبات « الميرف » على الميزان الاستراتيجي لم يكن قد اخذ بعين الاعتبار وبشكل مدروس من قبل المستويات العليا ، حتى بدء التحضيرات لمحادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية (سالت) في عام ١٩٦٨ ، ولكن القوة الدافعة التي كانت حتى ذلك الوقت وراء مركبات « الميرف » اثبتت انه من الصعب جدا ان تتحقق السيطرة على هذه المركبات ، سواء عبر القيود التي تفرض من جانب واحد ، او بالاتفاقيات التي يتم التوصل اليها بالمفاوضات .

السياسة الاستراتيجية الاميركية كملحق لمحادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية :

بالرغم من المفاوضات الناجحة للحظر الجزئي على التجارب النووية واتفاقية الخط الهاتفي الحار خلال الاعوام الاولى من الستينات ، فان الولايات المتحدة الاميركية لم تكن مستعدة لاتخاذ خطوات جدية على طريق السيطرة على الانظمة الاستراتيجية . وفي منتصف الستينات كان ثمة شك بأن بعض

المسؤولين اعتقدوا بأن محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية يمكن ان تخدم المصالح الامنية للولايات المتحدة الاميركية . ومهما يكن من أمر ، فقد طلب صانعو القرارات السياسية في الادارة الاميركية ـ لدى اخذهم بعين الاعتبار لامكانيات التحديد الاستراتيجي ـ ان يتم ضمان التفوق الاميركي في ظل اتفاقية ، وان تؤكد هيئة الاركان المشتركة الاميركية على ترتيبات موثوقة تماما للتحقق والتفتيش في المواقع . وقد عكست المقترحات الاميركية بشأن محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية في عام ١٩٦٨ تخفيفا محسوسا لهذه الشروط الصارمة ، ولكنها لم تغفل الاخذ بموقف اميركي متشدد الى الحد الاقصى ، الامر الذي جعل فرصة قبوله من قبل الاتحاد السوفييتي غير محتملة غالبا . وقد ادعى المستشار السابق لرئيس الولايات المتحدة الاميركية السيد جيروم ويزنر ـ في تعليقه على سياسات الاسلحة الاستراتيجية الاميركية خلال الستينات ـ بأن الولايات المتحدة الاميركية حاولت ان « تأخذ كل شيء » عبر « محافظتها على القوة النووية المتفوقة وجعلها الاتحاد السوفييتي يدخل معها في اتفاقية تؤمن لها الاحتفاظ بتفوقها »(١) .

وبالتأكيد فلو ان المفاوضات المتعلقة بالحد من الاسلحة الاستراتيجية كانت قد بدأت كما كان مخططا لها ، لكانت الولايات المتحدة الاميركية غيرت وضعها لتسمح للاتحاد السوفييتي بكسب علاقة متساوية في مجال القوة الاستراتيجية . ومع ذلك فلم يكن واضحا فيما اذا كانت الولايات المتحدة الاميركية مستعدة للتنازل عن مركبات « الميرف » او لقبول الحد الادنى للصواريخ المضادة للصواريخ بموجب اتفاقية معينة . وعموما فان تبرير نظام « الحراسة » الصاروخي باعتباره مضادا للصين الشعبية والقوة الدافعة لبرنامج الصواريخ المضادة للصواريخ ، كانا سيجعلان الامر صعبا جدا على الادارة الاميركية ، اذا ما ارادت ان تدخل هذه الانظمة ضمن الترتيبات الاميركية ـ السوفييتية . وفي الواقع فان ثمة دليل على ان الولايات المتحدة الاميركية

---

(١) ـ انظر بيان ويزنر عن الصواريخ المضادة للصواريخ ومركبات نقل الرؤوس الحربية المتعددة ومحادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية وسباق الاسلحة النووية (الصفحتان ٣٦٥ ـ ٣٦٦) .

كانت مستعدة لان تقترح على الاتحاد السوفييتي ان تعمل معه على ابقاء منطقة دفاع صاروخي مضاد للصواريخ « رقيقة » وبموجب ترتيبات يتم التفاوض بشأنها(١) .

وبالاضافة الى ذلك قد كان ثمة دليل صغير على ان تحقيق حظر متبادل لمركبات نقل الرؤوس الحربية المتعددة MIRV ، يجب ان يتم مقابل الحاجة الى اقامة هذه الانظمة للدفاع الجوي الصاروخي ، كواسطة لتقوية القدرات الاستراتيجية للولايات المتحدة الاميركية . ولعل الفشل في تحقيق هذا المتطلب، بالاضافة الى الشكوك حول التحقق من تحديد مركبات « الميرف » والنشاط الاميركي الداخلي الموجه الى برامج الصواريخ من نوع « مينوتمان — ٣ » و « بوسايدون » ، جعل امكانية السيطرة على هذه المركبات MIRV ، غير واردة حتى لو بدات محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية في عام ١٩٦٨ . وحتى لو كانت الولايات المتحدة الاميركية قد اقترحت حظرا على مركبات نقل الرؤوس الحربية المتعددة ، فان الاتحاد السوفييتي ما كان ليقبل باتفاق يعطي الولايات المتحدة الإميركية سبقا تكنولوجيا في مجال الصواريخ . ولسوء الحظ فلم يكن الاتحاد السوفييتي في هذه الفترة قد اجرى التجارب على انظمة مماثلة كما كانت الولايات المتحدة الاميركية قد نفذت تجاربها عليها ،وبالتالي فلو حدث ذلك فعلا لكانت قد توفرت الفرصة الحقيقية وربما الوحيدة لمنع مركبات « الميرف » من الدخول الى الترسانات الاستراتيجية لكلا الدولتين الكبريين .

وبالمقابل فلو اعطيت افضلية عالية للسيطرة على السلاح — كهدف من اهداف السياسة الاميركية — لكانت الحاجة للوقاية الاحتراسية ضد التهديدات السوفييتية المستقبلية للقدرة الانتقامية الاميركية ؛ وللاسلحة الاضافية التي تؤمن نسبة معينة من خفض الخسائر ، قد توازنت بشكل افضل مع المصالح الامنية التي قد تأتي من اتفاقية فعالة . وعموما فان تقييم متطلبات القوة الاستراتيجية الاميركية من قبل البنتاغون لم يراع مضامين اتفاقيات تحديد

---

(١) — انظر جون فيني — في النيويورك تايمز الصادرة بتاريخ ١١ تشرين الثاني ١٩٦٩ .

الاسلحة الاستراتيجية المحتملة ، والتي ستضع قيودا على اوضاع كلا الطرفين . ولو ان الولايات المتحدة الاميركية واجهت تهديدات سوفييتية بدرجة اقل مما كانت تتوقع بسبب مثل هذه الاتفاقية ، لكان منطقيا أن نفترض ان وضعا اميركيا اقل قوة يفي بنفس الغرض الذي يمكن ان يؤمنه وضع اكثر قوة في الوقوف بوجه الاتحاد السوفييتي غير المقيد بالتحديدات المفروضة على الاسلحة . وقد كانت فكرة محاولة تقييم المخاطرات والمكاسب النسبية على ضوء الامن الاميركي في ظل اتفاقية للسيطرة على السلاح ، ومقارنة هذا الوضع مع حالة سباق التسلح غير المسيطر عليه ، قد أصبحت متأخرة . ولم تبدأ وزارة الدفاع الاميركية بالتحضير لمحادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية الا في عام ١٩٦٨ ، وتحت ضغط الحاجة الماسة لذلك ، علما ان تحليل عناصر المخاطرات الناجمة عن عدم الاخذ بمبدأ التحديد ، كان يجب أن يتم خلال الاعوام الاولى من الستينات او على الاقل في منتصفها ، حتى يتمكن المسؤولون الرسميون في الادارة الاميركية من تقدير القيمة العالية للسيطرة على الاسلحة(١) وانعكاساتها على مستقبل العلاقات الدولية بشكل عام وعلى مستقبل الدولتين الكبيرين بشكل خاص .

وبالرغم من ان بعض المراقبين كانوا يرون ضرورة دفع الثمن لنشر نظام دفاعي صاروخي صغير لتجنب اقامة نظام مماثل اكبر ، وشراء رؤوس حربية متعددة عوضا عن انظمة صاروخية هجومية جديدة كليا ، فان صانعي القرارات السياسية المدنيين لم ينشئوا برامج مركبات « ميرف » ونظام الحراسة (Sentinel) ، استجابة للطلبات العسكرية او استرضاء لاصحابها . وقد اشار العديد من المسؤولين الرسميين الاميركيين الى ان اقامة نظام دفاع جوي صاروخي رقيق ، قد تحسن الردع ضد الصين الشعبية ، وتقي البلاد ضد الاطلاق العرضي للصواريخ ، وتقوي سياسات عدم الانتشار النووي الاميركية . وبشكل مماثل فقد رأى مخططوا البنتاغون حاجة حقيقيةللاستمرار

---

(١) ـ لقد اجريت حسابات من هذا النوع من قبل محللي وكالة نزع السلاح والسيطرة على الاسلحة ، منذ عام ١٩٦٥؛ ولكنها لم تترك تأثيرا يذكر على القرارات الاميركية بشأن الاسلحة الاستراتيجية او بشأن سياسة تحديد الاسلحة الاستراتيجية .

في تطوير وضع مركبات نقل الرؤوس الحربية المتعددة كوسيلة للمحافظة على قدرة الدمار المضمون ، وللاسهام في تحديد الخسائر ، والمحافظة على التفوق الاميركي . وقد تكون المعرفة الافضل لعوامل عدم الاستقرار التي يسببها نظام « الحراسة » وبرنامج « الميرف » ، ادت الى اغفال اهمية الفوائد المحتملة لهذه الانظمة ، والى تقوية امكانية الادارة الاميركية في الوقوف ضد الضغوط الداخلية والبيروقراطية المعاكسة . واربما كانت الولايات المتحدة الاميركية قادرة عندئذ على تأخير هذه البرامج وتحضير اقتراح اكثر شمولا عن محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية .

تعقيدات الناتو :

لا بد ان نذكر اخيرا تلك العلاقة بين سياسات الاسلحة الاستراتيجية الاميركية وحلف الناتو ، طالما ان روابط الولايات المتحدة الاميركية مع اوروبا الغربية اضطرت القادة الاميركيين خلال أعوام الستينات على اتخاذ قرارات بشأن القوة والسياسة الاستراتيجيتين ، كانت غالبا لا تتوافق واهداف الاستقرار الاميركي ــ السوفييتي والسيطرة على الاسلحة الاستراتيجية . اما عقيدة « المدن خارجا » لعام ١٩٦٢ ، فقد كانت معدة ــ مثلا ــ لاشباع اهتمام الناتو بمصداقية الضمانات الاميركية ، وتقليل الاهتمام الاوروبي بالقوات النووية المستقلة .

وبالرغم من التشجيع الذي اغدق على هذه العقيدة ، باعتبارها خطوة نحو السيطرة على الاسلحة فانها لم تناقض هدف الادارة الاميركية المتمثل في تقليل الاعتماد على الاسلحة النووية فحسب ، بل انها اتجهت ايضا الى احداث عدم استقرار في الميزان الاستراتيجي الاميركي ــ السوفييتي ، باثارتها المخاوف لدى الكرملين من ضربة أولى اميركية . وبالاضافة الى ذلك فقد كان الناطقون الرسميون باسم الادارة الاميركية يصرحون دائما خلال اعوام رئاستي كنيدي وجونسون بان التفوق الاميركي كان ضروريا لاقناع حلفائنا بأن الولايات المتحدة الاميركية سوف تستخدم فعلا قوتها النووية في حالة حدوث هجوم على اوروبا . وكان الاهتمام المستمر في الخيارات المضادة ــ للقوة

يتحرك بقوة دافعة ناجمة عن الرغبة في الحد من الخسائر في دول الناتو ، وذلك بتوجيه الصواريخ السوفييتية ذات الامداء المتوسطة بالاضافة الى الصواريخ البالستيكية العابرة للقارات على الولايات المتحدة الاميركية . اما الالتزامات الامنية الاميركية نحو اوروبا الغربية فقد ادت غالبا الى اثارة مأساة الاختيار بين التضامن مع الحلفاء والاستقرار الاميركي ـ السوفييتي . ويمكن القول بالنسبة للحالات التي اتينا على ذكرها اعلاه ان المسؤولين الرسميين في اداراتي كنيدي وجونسون ؛ قد اعطوا افضلية كافية الى الاستقرار الاميركي ـ السوفييتي عبر توفيقهم بين الاهداف المتعارضة .

* * *

الفصل الثالث

التكافؤ والكفاية

ومحادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ١٩٦٩-١٩٧٤

اصطدم الرئيس نيكسون ـ لدى دخوله البيت الابيض بمشكلة الاسلحة الاستراتيجية الديناميكية والصعبة . وكان الحجم المحسوس والاتجاه غير الواضح لبناء القوة الاستراتيجية السوفييتية قد أثارا أسئلة حرجة بما يتعلق بالمضامين السياسية والعسكرية معا لتحول الميزان النووي . فقد واجهت الولايات المتحدة الاميركية . ولاول مرة في العصر النووي ـ واقع التكافؤ الاستراتيجي ، واحتمال كون السوفييت متفوقين عدديا في قواعد اطلاق الصواريخ وكيف سيكون تأثير فقدان الرجحان الاستراتيجي للولايات المتحدة الاميركية على سلوك موسكو ، وعلى العلاقات مع حلفائنا ؟ وهل يكون التنامي في القوة النووية السوفييتية مهددا لاعتماد الولايات المتحدة الاميركية على قدراتها الردعية ؟ وهكذا فما ان دخل نيكسون الى البيت الابيض حتى وجد نفسه مضطرا لاتخاذ قرارات عملياتية ردا على القضايا الاستراتيجية الجديدة لاعوام السبعينات .

وكان من الاهمية بمكان للرئيس نيكسون ومستشاريه ان ادارة جونسون كانت قد تركت ميراثا من برامج الاسلحة ، التي كانت تشكل قوة الاندفاع ،حيث كانت تجارب التحليق على مركبات نقل الرؤوس الحربية المتعددة MIRV قيد التنفيذ ، كما كانت مخصصات الحصول على انظمة الصواريخ من النوعين « مينوتمان ـ ٣ » و « بوسايدون » قد دخلت في ميزانية الدفاع التي

اقترحتها الإدارة السابقة للعام المالي ١٩٧٠ . اما بشأن الاسلحة الدفاعية،فقد كانت الموافقة قد تمت على برنامج الصواريخ المضادة للصواريخ الداخلة في نظام « الحراسة » الصاروخي (Sentinel) وخصصت الاموال اللازمة لبدء نشاء المواقع الخاصة به .

ولم يكن على الرئيس نيكسون ــ الواقع تحت تأثير الطلبات التكنولوجية والبيروقراطية المتعلقة بالميزانية ــ الا ان يقرر فوراً فيما اذا كان سيستمر او يختصر او يوسع هذه البرامج الاستراتيجية وغيرها .

وكانت القضية غير المحلولة لمحادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية (سالت) تشكل أيضا عقبة اضافية ؛ بالرغم مما تقدمه من فرص لتقوية الامن الاميركي . ولم تكن قد حددت مواعيد جديدة للمفاوضات بعد التحرك السوفييتي الى تشيكوسلوفاكيا ؛ لاسباب تعود جزئيا الى ان ادارة نيكسون طلبت ان يسمح لها بتطوير موقف خاص بها من هذه المسألة . وقد أثنى الرئيس الجديد على الاقتراح الذي كانت ادارة جونسون قد هيأته عن محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، وبالتالي فقد كان عليه ان يقرر فقط موعد بدء هذه المحادثات ، وماهية الاتفاقات التي يجب التوصيل اليها .

١ ــ عقيدة نيكسون الدفاعية :

من المهم ان نتذكر بان القرارات الدفاعية لادارة نيكسون التي اتخذت في اطار داخلي كانت تهب عليها رياح التغيير . فقد برز التحرك لعكس الافضليات الوطنية . طلبات خفض مستوى الانفاق الدفاعي ؛ واثارت التجربة الفيتنامية لدى جزء متنام من اصحاب الرأي ، القناعة بان الولايات المتحدة الاميركية تمددت اكثر من اللازم عبر المشاكل العالمية وبالتالي فلا بد من الحد من هذا الدور العالمي . ولا بد من الاشارة ايضا الى ان الرئيس ريتشارد نيكسون. الذي كان نائبا للرئيس ايزنهاور ، يواجه الآن قيدين داخليين كانا بدورهما بارزين ومؤثرين عندما دخل الرئيس ايزنهاور البيت الابيض في عام ١٩٥٣ ، وقد تمثل هذا القيدان بتخفيض الانفاق الدفاعي ورد الفعل ضد الحروب البرية في آسيا. ومهما يكن من امر ، فلم يكن الاعضاء الرئيسيون في الكونغرس في عام ١٩٦٩ ،

يهتمون بشكل نشيط بالموضوعات الدفاعية فحسب ، بل كانوا يطالبون أيضا بخفض الانفاق الدفاعي وبالسيطرة على السلاح . وبالاضافة الى ذلك ، فان خبراء الدفاع ــ الذين ترك العديد منهم الخدمة الحكومية مؤخرا ــ كانوا يسهمون في الجدل الدائر في دوائر الكونغرس وفي اوساط الرأي العام الاميركي. وقد ساعدت هذه النشاطات في خلق ادراك واسع الانتشار للقضايا الامنية ، لم يكن لهمثيل في سنوات ما بعد الحرب . ونذكر مثلا ان صراخ السخط المتعالي ضد نشر نظام « الحراسة الصاروخي » ، ومناقشات مجلس الشيوخ ضد أنظمة الصواريخ المضادة للصواريخ لايمكن ان تقارن بعدم مبالاة الرأي العام سابقا والدعم القوي الذي قدمه مجلس الشيوخ لمسألة الصواريخ المضادة للصواريخ في السنوات السابقة .

كان اول وأكبر جهد لادارة نيكسون موجها لاعادة النظر في السياسات والبرامج الدفاعية الاميركية .

وما لبثت زوارة الدفاع الاميركية ان قامت فوري لمشاريع الاسلحة بغية تحديد البرامج ذات التكلفة الكبيرة ، التي يمكن اختصارها او الغاؤها.

وقد نظمت أيضا دراسة على مستوى أكبر بغية فحص التكلفة والامكانية والالتزامات المتعلقة بالسياسة الخارجية لعدد كبير من الاوضاع(١) المحتملة للقوة العسكرية الاميركية . ولكن الخطوط الرئيسية العريضة للسياسةالدفاعية لادارة نيكسون بدأت تظهر بعد انتهاء هذه الدراسة .

نقطة التحول في السياسة الاميركية

كان الرئيس نيكسون قد دافع بقوة عن سياسة التفوق النووي خلالحملة الانتخابات الرئاسية في عام ١٩٦٨ ، وقد ساد عندئذ ــ اعتقاد كبير بان هذا الموقف سيوجه قراراته عن الاسلحة الاستراتيجية(٢) .

---

(١) ــ مذكرة دراسة عن الامن القومي رقم ٣ (وعرفت ب Nssm-3) وهي الدراسة الثالثة من دراسات مجلس الامن القومي التي أخذت بها الادارة الاميركية . ويمكن الرجوع ــ بشأن مناقشة الجزء الخاص بالقوات الاستراتيجية من هذه الدراسة ــ الى صحيفة نيويورك تايمز الصادرة بتاريخ ٢٢ كانون الثاني ١٩٦٩ ، وفي الاول من ايار ، والثاني منه ، ١٩٦٩ .

(٢) ــ أعلن الرئيس نيكسون في حديثه الاذاعي والتلفزيوني في ٢٧ تشرين الاول ١٩٦٨،والذي كان عنوان « نقاش حول الدفاع » عن نيته في « اعادة صياغة الهدف الاميركي من التفوق العسكري الواضح » .

ومهما يكن من أمر ، فما ان مر اسبوع واحد على دخوله الى البيت الابيض ، حتى عاد الى المفهوم الذي كان سائدا في عام ١٩٥٦ أثناء رئاسة ايزنهاور ، وأشار الى تفضيله لاستراتيجية « الكفاية » ولم تلبث ادارة نيكسون ان عمدت خلال الاشهر القليلة التالية ان رفضت رسميا التفوق على حساب الكفاية(١) .

وقد ادعى العديد من المراقبين بان استراتيجية نيكسون لاتعني شيئا او انها تمويه يعتمد على التلاعب بالالفاظ لسياسة التفوق عبر التقدم التكنولوجي وقد وضعت هذه الاستراتيجية حتى من قبل نائب وزير الدفاع الاميركي دافيد باكارد بأنها ليست سوى تعابير(٢) .

دافيد باكارد بأنها ليست سوى تعابير(٢) صاغها كاتب خطابات . ومهما يكن من أمر ، فان الرئيس نيكسون يكون باعلانه عن عقيدة الكفاية في عام ١٩٦٩ ، قد قبل رسميا التكافؤ النووي بين الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي كحقيقة حياتية لاعوام السبعينات ، وأرسى قاعدة خاصة لتوجيه القرارات الاميركية بشأن الاسلحة الاستراتيجية في هذه المرحلة الجديدة ، وأعلم كلا من الاصدقاء والاعداء والشعب الاميركي بان سنوات التفوق الاميركي قد انتهت . ولهذه الاسباب فان استراتيجية الكفاية كانت ذات أهمية سياسية وعسكرية لادارة نيكسون ، كما ان القرار بشأن تبني هذه العقيدة يشكل نقطة تحول في السياسات الاستراتيجية الاميركية .

يمكن ان يعزى قرار ادارة نيكسون عن الاخذ بسياسة الكفاية والتخلي عن التفوق الى ثلاثة عوامل هامة هي :

---

(١) ــ المؤتمر الصحفي للرئيس نيكسون في ٢٧ كانون الثاني ١٩٦٩ ، « الاوراق العامة لرؤساء الولايات المتحدة الاميركية : ريتشارد نيكسون ــ ١٩٦٩ (١٩٧١) الصفحة ١٩ . وقد أيد الرئيس نيكسون الاستخدام السابق لهذا التعبير من قبل هنري كيسنجر . أما وزير الدفاع الاميركي ليرد فقد أشار الى استخدام هذه الجملة من قبل وزير الطيران الاميركي رونالد كوارلز في عام ١٩٥٦ ثم قبل بسياسة الكفاية في مؤتمر صحفي عقده بعد ثلاثة أيام .

(٢) ــ وقد اضاف دافيد باكارد بان سياسة الكفاية . لاتعني شيئا أكثر من استخدام منسق للكلام . وقد جاء ذلك في كتاب شالرز روبرتس : الاعوام النووية : سباق التسلح والسيطرة على الاسلحة (برايغر ١٩٧٠ » الصفحة ٩٨ .

١ ـ نظرا للتنامي السريع في القوات الاستراتيجية السوفييتية ، فان التفوق ثبت كونه غير عملي من الناحية الاقتصادية . وبالاضافة الى ذلك فان الطلبات الداخلية ركزت على تخفيض ، وليس على زيادة الانفاق الدفاعي.

٢ ـ اعتبر الرئيس نيكسون انه لايمكن تحقيق التفوق النووي ، حيث أظهرت دراسات ادارته بان الولايات المتحدة الاميركية لن تكون قادرة على الامساك ثانية بالمكاسب الاستراتيجية السابقة ، وان ثمة احتمالا كبيرا في ان يتجاوزها الاتحاد السوفييتي .

واعترف الرئيس فيما بعد بان كل قوة عظمى استطاعت ان تمتلك القدرة على ايقاع خسائر غير مقبولة بالقوة العظمى الاخرى ، وبغض النظر عن القوة التي تضرب أولا ، واشار الى عدم وجود بديل ممكن لهذا الوضع الردعي المتبادل . ثم أعترف الرئيس نيكسون مرة أخرى ـ أثناء رفضه لنشر دفاعات صاروخية مضادة للصواريخ على نطاق واسع في مطلع عام ١٩٦٩ ـ بانه حتى « أثقل »نظام للدفاع الجوي الصاروخي لن يستطيع منع الاتحاد السوفييتي من المحافظة على قدرته في ايقاع خسائر مأساوية (كارثية) في الولايات المتحدة الاميركية(١) .

٣ ـ شرح الرئيس نيكسون بان محاولات تحقيق التفوق ستثير سباق التسليح، وتزيد من مخاطر حدوث الحرب النووية ، وتسيء الى العلاقات الاميركية ـ السوفييتية مما يؤدي الى تقليل فرص الوصول الى اتفاق بشأن الاسلحة الاستراتيجية والتحرك الى مرحلة لاحقة من المفاوضات بشأنها (٢) .

وبالمقابل فقد اكد الرئيس نيكسون ـ بالرغم من رفضه للتفوق على حساب الكفاية ـ بان الولايات المتحدة الاميركية لن تسمح ان تصبح قوتها الاستراتيجية متخلفة بالنسبة لقوة أية دولة أخرى في العالم . وأوضح بان التخفيض في

---

(١) ـ بيان عن نشر انظمة الصواريخ المضادة للصواريخ في ١٤ آذار ١٩٦٩ ، الاوراق العامة لرؤساء الولايات المتحدة الأميركية ـ ١٩٦٩ الصفحة ٢١٨ .

(٢) ـ « السياسة الخارجية لاعوام السبعينات : استراتيجية جديدة للسلام » تقرير الرئيس نيكسون الى الكونغرس (١٨ شباط ١٩٧٠) الصفحة ١٢٢ .

القوات الاستراتيجية الاميركية ، قد يثير الشك حول مسألة الاعتماد على الرادع النووي الاميركي . وحول اهتمام حلفائنا بهذا الرادع . ويضعف الرغبة لدى الاتحاد السوفييتي في التفاوض من اجل تحديد الاسلحة الاستراتيجية . وعرف الرئيس نيكسون تماما بان اية تغييرات صغيرة في العلاقة الاستراتيجية ستكون بالغة الاهمية ، وان احدا من الطرفين الاميركي والسوفييتي لن يستطيع الحصول بسهولة على القدرات الكافية في الضربة الاولى ، وبالتالي فقد اكد على ان الولايات المتحدة الاميركية سترد على اي جهد سوفييتي يهدف الى تغيير الميزان(١) الاستراتيجي بشكل محسوس .

الاهداف الدفاعية في الداخل والخارج :

كانت القوات الاستراتيجية الاميركية لاتزال تشكل في ظل ادارة الرئيس نيكسون ، العمود الفقري للامن الاميركي ، مؤمنة ردعا للهجمات النووية ضد الولايات المتحدة الاميركية وحلفائها ، ومساهمة في ردع الهجمات غير الشاملة. وقد أوضح الرئيس نيكسون بان هذه القوات الاستراتيجية تعتبر ، بالاضافة الى قيامها بتنفيذ المهام العسكرية الاعتيادية . « ضرورية للمحافظة على الجو السياسي المستقر الذي تنخفض فيه التهديدات بالعدوان او القسر ضد الولايات المتحدة الاميركية الى الحد الادنى(٢) .

وقد استمرت ادارة نيكسون أيضا في الاخذ بالسياسة السابقة التي تعتمد على القوات الاستراتيجية الاميركية ، وتساعد في منع الانتشار اللاحق للاسلحة النووية عبر تامين « مظلة نووية » للدول الحليفة التي لاتملك مثل هذه الاسلحة(٣) . وبالاضافة الى القوات الاستراتيجية كان يجب الابقاء على القوات النووية التكتيكية كجزء مكمل للاستراتيجية العسكرية الاميركية وبالتالي كان يجب على هذه القوات الاخيرة ان تخدم لردع اي عدوان شامل سوفييتي او

---

(١) ـ لم يقدر الرئيس هذه النقطة بالحجم اللازم في المرجع السابق ، وفي التقرير الذي رفعه بعد عام واحد عن السياسة الخارجيةالاميركية في السبعينات (٢٥ شباط ١٩٧١)الصفحة١٢٩ .

(٢) ـ « بناء من أجل السلام » الصفحة ١٦٧ .

(٣) ـ نفس المرجع السابق ـ الصفحة ١٣ .

صيني . ولم تستثن ادارة نيكسون – على غرار مافعلت الادارات الاميركية السابقة – امكانية استخدام الولايات المتحدة الاميركية لقواتها النووية أولا لمواجهة العدوان التقليدي سواء في اوروبا ام في آسيا .

وقد اعلن الرئيس بانه لايجب مواجهة الهجمات غير النووية المنسقة في اوروبا او في آسيا من حيث المبدأ بقوات تقليدية اميركية(١) .

وبالرغم من ذلك فان كلا من الرئيس نيكسون ووزير دفاعه « ليرد » قد أوضح بجلاء بان الاعتماد على القوى النووية وحدها لمنع او ردع العدوان ليس مرغوبا به . وقد اعتقدا ان الوضع الدفاعي الاميركي الفعال والموثوق ، يتطلب قدرة التعامل مع مختلف انواع العدوان العسكري ، ويجب ان تكون له امكانية القسر . وقد استدعى ذلك ضرورة توفر قوات تقليدية قوية ، تستطيع بالتعاون مع قوات نووية تكتيكية وقوات استراتيجية ، ان تؤمن ردعا قويا وضمن مجال كامل من الخيارات .

وقد اشار الرئيس نيكسون ووزير الدفاع الاميركي ملفين ليرد باستمرار الى أنه نظرا لوجود التكافؤ الاستراتيجي ، فان الحاجة لخيارات غير نووية تكون اكبر مما كانت عليه في العقد السابق . وكان عزم الادارة الاميركية لمواجهة طلبات الكونغرس عن خفض مستويات القوة التقليدية الاميركية في اوروبا الغربية ذا أهمية خاصة . وقد أعلن الرئيس نيكسون أنه سيخفض هذه القوات « مقابل خفض مماثل في الطرف الآخر يتم الاتفاق بشأنه مع حلف وارسو(٢) .

لقد عكس حجم ومحتوى الميزانية الدفاعية الكاملة الاهتمام الجدي لادارة نيكسون في المحافظة على خيارات القوة التقليدية . وقد قاربت مخصصات القوات ذات المهام العامة (بدون فيتنام) ، ثم تجاوزت ماكان يخصص لها في

---

(١) – « استراتيجية جديدة للسلام » الصفحة ١٢٩ .

(٢) – السياسة الخارجية للولايات المتحدة الاميركية في السبعينات : البنية الجديدة للسلام ، تقرير الرئيس الاميركي نيكسون الى الكونغرس (٩ شباط ١٩٧٢) – الصفحة ٤٤ .

منتصف أعوام الستينات ، حيث صرف اكثر من ٨٠٪ منها من اجل القدرات غير النوويه . اما نفقات القوات النووية الاستراتيجية في الاعوام ١٩٦٩ — ١٩٧٣ ، فلم تزد الا بقليل عن ١٠٪ فقط من مجموع النفقات الدفاعية .

واذا حسبنا السعر الثابت للدولار مع مراعاة التضخم ، نجد ان المعدل السنوي لميزانية الدفاع اثناء رئاسة نيكسون والذي يساوي (٨١) مليار دولار، كان أقل من الميزانية النموذجية السنوية اثناء ادارتي الرئيسين كنيدي وجونسون(١) .

كانت سياسة ادارة نيكسون الدفاعية تشبه في مجالات عدة استراتيجية « الرد المرن » في أعوام رئاستي كنيدي وجونسون . وبالرغم من هذا التشابه، فان الدور الذي لعبته القوة النووية في سياسة نيكسون الدفاعية ، كان مختلفا جزئيا عما كان عليه في ظل الادارة السابقة . وعموما فان مقارنة مستويات الميزانيه — مع أخذ التضخم بعين الاعتبار . لايؤدي الى نتائج صحيحة . ونظرا لان التكلفة الحقيقية للمعدات خلال الاعوام الاولى من السبعينات كانت أكبر بكثير مما كانت عليه في أعوام الستينات ، فان القوات التقليدية الاميركية في ظل ادارة نيكسون يمكن أن تقارن من حيث التكلفة ، وليس من حيث الفعالية ، مع القوات التي كانت موجودة في اعوام رئاستي كنيدي وجونسون . وبالاضافة الى ذلك ، ونظرا لتجديد التزامات الولايات المتحدة الاميركية حسب عقيدة نيكسون ، ولاصرار الكونغرس على ضغط النفقات الدفاعية ، فان المسؤولين الرسميين في ادارة نيكسون استنتجوا بان القوات ذات المهام العامة ، وخاصة القوات البرية المعدة لتلبية المتطلبات الآسيوية ، يمكن خفضها الى ادنى من المستوى الذي كانت عليه أثناء رئاسة جونسون . ونظريا فقد كانت هذه القوات معدة في أعوام ادارة جونسون للدخول في حربين ونصف — أي تحارب خلال المراحل الاولى من الحروب الكبيرة في وقت واحد في كل من اوروبا وآسيا بالاضافة لدخولها في صراع مسلح صغير في مكان آخر .

---

(١) — انظر ادوارد فرايد وآخرين في : وضع الافضليات الوطنية : ميزانية ١٩٧٤ (مؤسسة بروكينغز — ١٩٧٣) — الصفحة ٢٩٦ .

وبالمقابل فقد اعتمدت استراتيجية ڤيكسون على افتراض عدم احتمال حدوث هجمات تقليدية ضد اوربا وآسيا . وعلى أن المصالح الاميركية الرئيسية والطويلة الامد توجد في شمال شرقي آسيا وأن حلفاء الآسيويين يستطيعون ان يحسنوا قدراتهم الدفاعية التقليدية وان القوتين الجوية والبحريــة للولايات المتحدة الاميركية سوف تبقيان في الباسفيك الغربي .

كانت العقيدة الدفاعية لادارة نيكسون المعمول بها في آسيا تمثل الى حد ما . برنامج « النظرة الجديدة » الذي كانت ادارة ايزنهاور تأخذ به . وقد حث المسؤولون الرسميون في ادارة نيكسون على غرار ماكان قد فعل وزير الخارجية الاميركية جون فوستر دالاس خلال منتصف أعوام الخمسينات ــ حلفاءالولايات المتحدة الاميركية في اليابان وكوريا على تأمين القوة البشرية للدفاع المحلي ، على ان تؤمن الولايات المتحدة نفسها مايلزم من قوى جوية وبحرية .

ولكن صانعي القرارات السياسية الاميركية لم يستطيعوا ان يتنبؤوا في مطلع السبعينات بالحجم المادي الذي سيقدمه الحلفاء في مجال القدراتالدفاعية التقليدية . وكما حدث منذ عقد مضى ، فقد أظهرت السياسة الدفاعيةالاميركية في آسيا مؤشرات عن اعتمادها الكبــير على القوات النوويــة الاستراتيجيــة والتكتيكية الاميركية في آسيا كبديل عن القوة البشرية . ونذكر مثلاً ان وزيــر الدفاع الاميركي « ليرد » أشار الى ان التفوق النووي الاميركي على الصــين سيمكن القوات الاميركية من الاسهام بشكل اساسي في ردع الهجمات النووية او التقليدية الصينية على الحلفاء الآسيويين(١) . وقد ظهرت أهميــة القــوة الاستراتيجية الاميركية في التعامل مع الصين في جهود ادارة نيكسون للحصول على نظام دفاعي صاروخي مضاد للصواريخ ويغطي أغلب أجزاء الدولة الاميركية، على أساس ضرورته لمصداقية الدبلوماسية الاميركية وفعالية الردع الاميركــي في آسيا .

---

(١) ــ بيان وزير الدفاع الاميركي ميلفين ليرد أمام مجلس النواب الاميركي (لجنة القوات المسلحــة) عــن البرامج الدفاعيــة في الاعــوام ١٩٧٢ ــ ١٩٧٦ وميزانيــة الدفاع لعــام ١٩٧٢ (٩آذار ١٩٧١) صفحة ١٩ .

حدث بعد زيارة الرئيس نيكسون الى بكين . وتوقيع معاهدة الحد من الاسلحة الاستراتيجية في موسكو التي حظرت استخدام الصواريخ المضادة للصواريخ الصينية أو غيرها ، ان اتجهت الادارة الاميركية لتخفيف اعتمادها على الاسلحة النووية في آسيا .

وبالرغم من ذلك فقد بدا ان البنتاغون يستمر في تطوير أسلحته النووية التكتيكية المعدة للاستخدام في اوربا وآسيا على السواء ، مما يدل على استمرار الاستراتيجية ذات التوجه النووي(١) . أما على المستوى الاستراتيجي فقد بدا ان اهتمام الادارة الاميركية بخيارات الضربة المحدودة والعقائد « القتالية » يسير في اتجاه مواز لتحديث القوات النووية الميدانية الاميركية .

وباختصار فبالرغم من الاهتمام في تقوية القوات التقليدية فان دور الاسلحة النووية في السياسات الامنية الاميركية ظل غير واضح .

لم يقدم رد فعل الرئيس في الازمات ، سوى القليل لايضاح هذا الابهام. ونذكر مثلا ان الرئيس نيكسون استطاع في خريف عام ١٩٧٠ ان يفشل محاولة السوفييت لاقامة قاعدة غواصات في كوبا مع تجنب الاعمال العسكريةواستخدام الضغط الدبلوماسي على الاتحاد السوفييتي . ومهما يكن من أمر ، فان بعض الخبراء يرون ان الادارة الاميركية بدت في ازمة الشرق الاوسط عام ١٩٧٣وكأنها تعلن تهديداً نووياً للاتحاد السوفييتي باستنفار كافةقواتها النوويةالاستراتيجية في العالم(٢) . وعموماً فقد انكر المسؤولون في الادارة الاميركية ذلك وادعوا بان الاستنفار كان يمثل اجراء احترازيا للتأكد من جاهزية القوات النوويةالاميركية. أما وزير الخارجية الاميركية هنري كيسينجر ، الذي كان يعرف ان الوضع

---

(١) ــ انظر وليم بيتشر في « الاسلحة النووية التكتيكية النظيفة لاجل أوربا : فوق الحد الادنى » مجلة الجيش تموز ١٩٧٢ الصفحات ١٧ ــ ٢٠ . و « دنيس غروملي » في « الخيار التكتيكي النووي لحلف الناتو في الماضي والحاضر والمستقبل » المجلة العسكرية الاميركية العدد ٥٣ (أيلول ١٩٧٣) الصفحات ٣ ــ ١٧ . والقضايا الامنية الاميركية في أوربا : المشاركة في الاعباء والاسلحة النووية ، موضوع تقرير أعد من قبل اللجنة الفرعية للالتزامات والاتفاقات الامنيةالاميركية في الخارج التابعة للجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الاميركي ، الكونغرس ٩٣ ــ الجلسة الاولى عام ١٩٧٣ .

(٢) ــ باري بليتشمان في واشنطن ستار بتاريخ ٢ كانون الاول ١٩٢٧ .

المتأزم في الشرق الاوسط قد يؤدي الى نزاع مسلح اميركي ـ سوفييتي . فقد لاحظ بان كلا القوتين العظميين كانتا تراعيان ان تظل المواجهة ضمن الحدود التي لاتهدد الحياة المتحضرة(١) . ولكن هذه الملاحظة الكيسينجرية لم تجب على السؤال الكبير المتمثل فيما اذا كانت الولايات المتحدة الاميركية مستعدة في ظروف معينة لان تستخدم التهديد بحرب نووية محدودة لمواجهة الضغوط السياسية او الاعمال العسكرية السوفييتية .

آ ـ استراتيجية الكفاية :

كان لاعلان الرئيس نيكسون بان الكفاية سوف تصبح السياسة الاستراتيجية الرسمية للولايات المتحدة الاميركية نتائج مهمة في الداخل والخارج ، ولكن هذه السياسة نفسها لم تؤمن سوى اطار عام لادارة البرامج النووية الاميركية . واستنادا الى ذلك فقد أخذت الادارة الاميركية سلسلة من العوامل التي استخدمت لتعريف جوهر الكفاية ، ولتوجيه القرارات المتخذة عن الاسلحة الاستراتيجية . ويمكن ان تلخص هذه العوامل كما يلي :

آ ـ المحافظة على قدرة انتقامية استراتيجية فعالة لردع الهجوم الفاجيء الذي تقوم به اية دولة ضد الولايات المتحدة الاميركية .

ب ـ المحافظة على الاستقرار بالتقليل من تعرض القوات الاميركية الاستراتيجية وبالتالي انخفض الى الحد الادنى للحافز السوفييتي في القيام بالضربة الاولى خلال الازمات .

جـ ـ منع الاتحاد السوفييتي من امتلاك القدرة على ايقاع خسائر في السكان والصناعة الاميركية ، تزيد عما تستطيع الولايات المتحدة الاميركية ايقاعه من خسائر مماثلة في الاتحاد السوفييتي .

د ـ الدفاع عن الولايات المتحدة الاميركية ضد اية هجمات نووية محدودة او اطلاقات عرضية للصواريخ النووية المعادية .

---

(١) ـ واشنطن بوست ، ٢٦ تشرين الاول ١٩٧٣ .

هـ ـ تطوير الخيارات المرنة التي تسمح باستخدام القوات الاستراتيجية الاميركية بطرق محدودة يمكن السيطرة عليها .

و ـ التأكيد على عدم رجحان الميزان العددي العام للقوات الاستراتيجية الاميركية والسوفييتية لغير صالح الولايات المتحدة الاميركية(١) .

وحدث فيما بعد أن تبدل المعنى الدقيق والافضلية النسبية لكل عامل من عوامل الكفاية ، حسب الظروف التقنية والعسكرية والسياسية ، ومهما يكن من أمر فان كل هذه العوامل الستة استطاعت ان تترك تأثيرات مادية وداعمة على القررات التي اتخذتها ادارة نيكسون عن سياسة الاسلحة الاستراتيجية .

قدرة الردع الانتقامية : العامل الرئيسي :

كانت المحافظة على قدرة انتقامية فعالة تشكل العامل الاكثر حسما ، طالما انها تمثل جوهر الردع الاستراتيجي الاميركي . وقد اتبعت ادارة نيكسون التي لم يسبق لها ان حددت مستوى أدنى مقبولا ودقيقا « للدمار الشامل » ـ اسلوب ماكنمارا في تحديد حجم القوات الاستراتيجية الاميركية التي تستطيع ان تقدم قدرة انتقامية قوية وذات مصداقية لايقاع الخسائر الحاسمة في الإتحاد السوفييتي في كافة الظروف المتوقعة .

واستمر خبراء الدفاع في التخطيط للقوات الاميركية باستخدام فرضيات محافظة عما يتعلق بالتهديدات الاستراتيجية السوفييتية المستقبلية . وبالاضافة الى ذلك فان الرئيس نيكسون ووزير الدفاع ليرد دعما بقوة سياسة الادارة الاميركية السابقة بشأن المحافظة على رادع متنوع يتألف من الصواريخ التي تطلق من البر والصواريخ التي تطلق من البحر والقاذفات التي يقودها طيارون.

---

(١) ـ لقد وضعت ألعوامل الاربعة الاولى لاستراتيجية الكفاية من قبل وزير الدفاع الاميركي ميلفين ليرد في بيانه عن البرامج الدفاعية للاعوام ١٩٧٢ ـ ١٩٧٦ وعن الميزانية الدفاعية للعام١٩٧٢ الصفحة ٦٢ . أما العاملان الاخيران ، فقد كانا من الاعتبارات الحرجة التي أعيرت اهتماما كبيرا في البيانات المعلنة عن عقيدة الادارة الاميركية وبرامج الاسلحة .

وقد اعتقدا بان هذا الثلاثي سيقدم الامان ضد الاختراقات السوفييتية التكنولوجية المفاجئة ولدى حدوث فشل عملياتي غير متوقع في الانظمةالاميركية وسوف يعقد مهمة السوفييت في تخطيط الهجمات على الولايات المتحدة الاميركية .

عندما جاءت ادارة نيكسون الى البيت الابيض ، كان ثمة مؤشرات تدل على ان الاتحاد السوفييتي أصبح يشكل خطرا على القوات الاستراتيجية الاميركية .

وادعى وزير الدفاع الاميركي ميلفين ليرد بان الزيادة المستمرة في قوة الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات السوفييتية من نوع (س س ــ ٩) وتطوير دقة الاصابة للرؤوس الحربية المتعددة من نوع « ميرف » المعدة للاستخدام في هذه الصواريخ ستجعل الاتحاد السوفييتي قادرا على تدمير الصواريخ الباليستيكية الاميركية العابرة للقارات من نوع « مينوتمان »فيضربة معاكسة ــ للقوة .

وبنفس الوقت فقد اكد « ليرد » بأن تنامي قوة الغواصات السوفييتية المماثلة لغواصات البولاريس الاميركية ، سيؤدي الى تعرض القاذفات الاميركية من نوع (ب ــ ٥٢) للصواريخ الباليستيكية التي تطلق من الغواصات البحرية السوفييتية من امداء قريبة .

وقد عبر المسؤولون في الادارة الاميركية عن اهتمامهم الى حد ما بالتقدم السوفييتي الممكن في الحرب المضادة للغواصات ASW والذي يمكن ان يهدد الرادع البحري الاميركي . وعموما فقد اعير اهتمام اكبر في البداية لهذه التهديدات ، حيث أعلن وزير الدفاع الاميركي ليرد أمام لجنة العلاقاتالخارجية في مجلس الشيوخ الاميركي في شهر آذار من عام ١٩٦٩ بان الاتحاد السوفييتي « يخطو نحو امتلاك قدرة الضربة ــ الاولى ، بشكل لايمكن ان يتطرق اليه الشك(١) » . وارتأى الناطقون باسم التبتاغون ان الاتحاد السوفييتي قد ينشر

---

(١) ــ مضمون السياسة الاستراتيجية والخارجية عن الانظمة المضادة للصواريخالباليستيكية ــ مناقشة امام أللجنة الفرعية لشؤون نزع السلاح الدولي ــ التابعة للجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الاميركي ــ الكونغرس ٩١ ــ الجلسة الاولى (١٩٦٩) ــ الجزء الاول ــ الصفحة ١٩٦ .

مالايقل عن (٢٥٠٠) صاروخا باليستيكيا عابرا للقارات في نهاية هذا العقد . ولكن شيئا من هذا لم يحدث ، ولم تتحقق هذه التنبؤات وخاصة بالنسبة للقوة الصاروخية السوفييتية البحرية التي تهدد القاذفات الاميركية ، بينما تعثرت البرامج السوفييتية الاخرى اما بسبب الاتفاقات او لبطء التطوير كما حدث للرؤوس الحربية المتعددة من نوع « ميرف » .

ومهما يكن من أمر فقد دفع الاهتمام المبكر بالاتجاه المستقبلي لصنع وتطوير الاسلحة النووية السوفييتية - بادارة نيكسون الى اتخاذ سلسلة من القرارات المتعلقة بالاسلحة المعدة للحفاظ على عدم تعرض أنظمة الردع الاميركية للخطر .

صعود وهبوط اجراءاتها الوقاية :

كان أهم اعمال ادارة نيكسون متمثلا في تعديل نظام « الحراسة » المضاد للصواريخ الباليستيكية وتحويله الى نظام وقائي حيث أعلن الرئيس نيكسون هذا القرار في الرابع عشر من شهر آذار لعام ١٩٦٩(١) . وكما جاء في الفصل الثاني من هذا الكتاب ، فان نظام « الحراسة » الصاروخي كان قد بدأ العمل به في عهد ادارة الرئيس جونسون بغية تأمين دفاع أقليمي « رقيق » عن الولايات المتحدة الاميركية ضد الهجمات الصاروخية المعادية غير الكبيرة ، وحماية الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات عند الضرورة . وقد دعا برنامج الوقاية — بالمقابل — الى نشر قواعد مضادة للصواريخ الباليستيكية حول مواقع الصواريخ الباليستيكية من نوع « مينوتمان » في المرحلة الاولى ، ثم توسيعها لتشمل كافة ارجاء البلاد في المرحلة الثانية . وقد رأى البعض ان القرار بشأن الوقاية اتخذ تحت تأثير الضغوط الداخلية لابعاد قواعد الصواريخ المضادة للصواريخ عن المدن ، وبتأثير الجهود البيروقراطية ورغبة الرئيس الاميركي نفسه

---

(١) — انظر « نيويورك تايمز » الصادرة بتاريخ ١٥ آذار ١٩٦٩ . وبالنسبة لمعلومات أضافية عن الوقاية ، يمكن الرجوع الى بيان وزير الدفاع الاميركي ميلفين ليرد امام الجلسة المشتركة للجنة الخدمات المسلحة في مجلس الشيوخ واللجنة الفرعية لدراسة ميزانية الدفاع للعام المالي ١٩٧١ والبرامج الدفاعية للعام نفسه (٢٠ شباط ١٩٧٠) .

في تخفيض الانفاق الدفاعي(١) . لقد كان واضحا ان هـذه القضايا مارسـت تاثيرها فعلا ، ومع ذلك فان التحول الى الوقاية كان يتوافق مع سياسة الادارة الاميركية بالاضافة الى كونه بمثابة الاستجابة الى الوضع الاستراتيجي السائد . وقد دلت تحليلات أجهزة الاستخبارات الاميركية في عام ١٩٦٩ على ان الجهود الصينية في مجال تطوير الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات لم تكن تسير بالسرعة التي تم التنبؤ عنها سابقا . وبنفس الوقت ، فقد كان ثمة سببللاعتقاد بان الاتحاد السوفييتي يطور قدرته في الرؤوس الحربية المتعددة مـن نـوع « ميرف » ، الامر الذي يشكل خطرا على قوة الصواريخ الاميركية من نـوع « مينوتمان » . وهكذا فقد كان القرار منطقيا بشأن تعديل برنامـج نظـام « الحراسة » الصاروخي المضاد للصواريخ الباليستيكية وتحويله الى حمايـة مواقع اطلاق الصواريخ الباليستيكية الاميركية ، مع تحقيق مرحلة لاحقة مـن الدفاع الصاروخي الرقيق عن كافة ارجاء الولايات المتحدة الاميركية .

لقد ادعى المسؤولون في الادارة الاميركية ــ في تبريرهم للقرار المتعلـق بالصواريخ المضادة للصواريخ الباليستيكية ــ ان الوقاية سوف تمنع تعرض القوات الاميركيـة المتوضعـة في قواعد بريـة وبدون تشكيـل تهديد للرادع السوفييتي . وهكذا فقد استمروا في التأكيد على ان برنامج الوقاية كان متوافقا كليا من استراتيجية الاستقرار والهدف من مفاوضات مثمرة للوصول الـى اتفاق عن تحديد الاسلحة الاستراتيجية . وقد أثار الخبراء غـير الحكوميين التساؤلات حول هذه الفرضيات ، حيث قدم عدة علماء تحليلات مقنعة تظهر بان نظام الوقاية لايمكن الاعتماد عليه في الدفاع عن الصواريخ الباليستيكيـة الاميركية العابرة للقارات ضد الهجوم السوفييتي المتوقـع . ورأى هؤلاء ان الهامش الضيق الذي يمكن تحقيقه بواسطة هـذا النظام لن يعيش طويلا وان مليارات الدولارات سوف تنفق على نظام غير فعال .

---

(١) ــ يمكن الرجوع بالنسبة لمناقشة هذه القضية الى ميكائيل برينر في « استراتيجية ادارة نيكسون » في مجلة Stanford Journal of Internationnal Studies العدد ٧ (ربيع ١٩٧٢) الصفحات ١٠٩ ــ ١٣١ و ايرون فيلدافسكي في « سياسات الدفاع المضاد للصواريخ » في مجلة Commentary تشرين الثاني ١٩٦٩ ــ الصفحات ٥٥ ــ ٦٣ .

أما خبراء السيطرة على الاسلحة فلم يوافقوا على الافتراض القائل بان نظام الوقاية كان يدعو الى الاستقرار ، وأكدوا ان قـادة الكرملين سيعتبرون الدفاع الاقليمي بواسطة هذا النظام ــ وربما حتى المرحلة الاولى مـن اقامة مواقع الدفاع الصاروخي المضاد للصواريخ البالیستيكية ــ كتهديدات مباشرة ضد الردع لديهم(١) .

بدات تخف حماسة ادارة نيكسـون لنظام الوقاية منذ عام ١٩٧٠ ، حيث اصبح واضحا ان عناصر هذا النظام ، التي وجدت أيضا في نظام الحراسـة وانشئت لتأمين الدفاع الجوي الصاروخي عن المدن ، لم تكن قادرة على تأمين الدفاع الفعال عن مواقع الصواريخ البالیستيكية العابرة للقارات . وقد اعترف اخيرا وزير الدفاع الاميركي ميلغين ليرد بان هـذا النظام لايبقـي الصواريـخ البالیستيكية الاميركية العابرة للقارات ضد القدرة السوفييتية الكبيرة المتمثلة بمركبات نقل الرؤوس الحربية النووية المتعددة ، والتي ستصبح امرا واقعـا خلال ٥ سنوات ، واقترح تطوير نظام دفاع صاروخي عن مواقع الصواريـخ يتصف بفعالية التكلفة(٢) .

وبالاضافة الى ذلك فقد رفض الكونغرس المصادقة على المخصصات المالية التي طلبها الرئيس الاميركي لبدء بناء مواقع الدفاع الصاروخي الاقليمي، وعمل بنشاط لانقاص عدد مواقـع الدفاع عـن الصواريـخ البالستيكيـة العابرة للقارات(٣) .

---

(١) ــ يمكن الرجوع ــ بالنسبة للاعتراضات الفعالة والمسؤولة المتعلقة بنظام الوقاية ــ الى بيان بانوفسكي بشأن الصواريـخ المضادة للصواريخ البالیستيكية ومركبات نقل الرؤوس الحربيـة المتعـددة ومحادثات الحد من الاسلحـة الاستراتيجية وسبـاق التسلـح النووي ، الصفحات ١٨٦ ــ ١٩٠ .

(٢) ــ البيان المقدم عن ميزانية العام الحالي والبرامج الدفاعية لعام ١٩٧١ ، الصفحات ٤٨ ــ ٤٩ . وكان النقص في خبراء الدفاع لنظام النقطة ــ القاسية قد أدى الى شل عمل وزير الدفاع الاميركي السـابق روبرت ماكنمارا عندما اتخذ القرار عن نظام « الحراسة » الصاروخي .

(٣)ــ انظر المخصصات المحددة للابحاث ولتطوير والانتاج الحربي في العام الحالي ١٩٧١. تقرير مجلس الشيوخ رقم ٩١ ــ ١٠١٦ في الجلسـة الثانية للكونغرس الواحد والتسعين (١٩٧٠) الصفحـة (١٩) .

ومهما يكن من أمر فان معاهدة موسكو التي تم التوصل اليها في عام١٩٧٢ حددت الدفاع الجوي الصاروخي الاميركي بموقع واحد للدفاع عن الصواريخ البالستيكية العابرة للقارات وآخر لدفاع عن مدينة واشنطن العاصمة(١) .

يمكن القول اذن ان اتفاقية الحد من الاسلحة الاستراتيجية أنقذت الادارة الاميركية من المأزق الذي كان سيوقعها فيه الكونفرس باجبارها على ايقاف نظام الوقاية ودون اية ضمانة بأن الاتحاد السوفييتي لن يعمل على توسيع نظام دفاعه الصاروخي او الاضطرار لتكملة برنامج باهظ التكاليف وذي قيمة مشكوك بها اذا ماقورن بالبرنامج السوفييتي المماثل .

لم تؤد اتفاقات الحد من الاسلحة الاستراتيجية الى الغاء التهديد المحتمل للصواريخ من نوع « ميتوتمان » طالما انها لم تمنع صنع الرؤوس الحربية النووية المتعددة (ميرف)،ولم ينقص عدد الصواريخ البالستيكيةالسوفييتية العابرة للقارات . ومهما يكن من أمر ، فان الرئيس نيكسون أوضح ـ حتى قبل توقيع معاهدة موسكو ـ بان الولايات المتحدة الاميركية لم تكن « راغبة فيتوسيع الحماية ضد الصواريخ البالستيكية مقابل الاستقرار الذي يقدمه التحديد المتساوي للقوات الاستراتيجية الهجومية والدفاعية لكلا الطرفين(٢)» .

عمد ممثل اميركا الى محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية السيد جيرار سميث الى تضخيم هذه النقطة في محاولة منه لدعم الاتفاقية حيث اكد ان الفوائد التي تجنيها الولايات المتحدة الاميركية من تحديد أنظمة الدفاع الصاروخي السوفييتية تنعكس على تحسين الرادع الاميركي وبالتالي تعوضعن فقدان نظام الوقاية(٣) .

وقد استمرت الادارة في طلب مخصصات الابحاث اللازمة لانظمة الدفاع

---

(١) المعاهدة بين الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي عن تحديد الانظمةالصاروخية المضادة للصواريخ البالستيكية ، الموقعة في موسكو في ٢٦ أيار ١٩٧٢ .

(٢) ـ انظر « البنية الجديدة للسلام » الصفحة ١٦٢ .

(٣) البيان الذي القي أمام لجنة الخدمات المسلحة في مجلس الشيوخ الاميركي بتاريخ ٢٨ حزيران ١٩٧٢ والخطاب الذي القي أمام رابطة الامن الصناعي الوطني بتاريخ١٧ أيلولعام١٩٧٢

الصاروخي ومواقعها ــ حسبما سمح لها بموجب اتفاقية الحد من الاسلحة الاستراتيجية ــ واكملت برنامج الصوامع المقساة في محاولة منها لتحسين قدرة الصواريخ من نوع « مينوتمان » على البقاء .

وما لبثت التجارب المنفذة على الرؤوس الحربية النووية المتعددة من نوع « ميرف » التي أجراها الاتحاد السوفييتي في شهر آب من عام ١٩٧٣ والتي اعتبرها وزير الدفاع الاميركي جيمس شليسينجر برنامجا عدائيا لتطوير الصواريخ السوفييتية ــ ان دفعت الى تعزيز الجهود الاميركية لتنفيذ البرامج المذكورة والى خلق الاهتمام الكبير في اجراء الابحاث المتعلقة ببرامج اخرى كالصواريخ البالستيكية العابرة للقارات المحمولة جوا او المتحركة على البر والتي يمكن ان تقدم بديلا عن الصواريخ المماثلة الثابتة في المستقبل(١) .

برامج المركبات الصاروخية حاملة الرؤوس الحربية النووية المتعددة :

كان برنامج الرؤوس الحربية النووية المتعددة « ميرف » الذي بدأ العمل به في عهد الرئيس نيكسون قد ارتبط بعامل عدم تعرض صواريخ « مينوتمان » بعوامل استراتيجية الكفاية .

وبالرغم من ان الاتحاد السوفييتي لم يظهر اية مؤشرات واضحة عن قيامه بتنفيذ شبكة دفاع جوي صاروخي واسعة النطاق ، فان الرئيس نيكسون ووزير دفاعه ميلفين ليرد ادعيا بان الرؤوس الحربية النووية المتعددة كانت ضرورية لاستراتيجية الكفاية ، بالاضافة الى كونها عنصرا هاما في الوقوف ضد التوسع السوفييتي المستقبلي في الدفاع الصاروخي المضاد للصواريخ البالستيكية ، او رفع مستوى الدفاع الصاروخي السوفييتي بواسطة الصواريخ ارض ــ جو ، والى تأمينها المحافظة على عدد اكبر من الصواريخ « مينوتمان » اذا مادمر جزء من القوة الاميركية بضربة مضادة ــ للقوة سوفييتية . وبنفس الوقت ، فقد نوقش الموضوع المتعلق باستخدام الرؤوس الحربية النووية المتعددة « ميرف » في الصواريخ التي تطلق من الغواصات ،

---

(١) ــ انظر واشنطن بوست الصادرة بتاريخ ١٨ آب ١٩٧٣ .

والذي يعطي القوة البحرية قوة ردع أكبر مقابل التنقل المحتمل في القدرات الانتقامية للصواريخ الباليستيكية الاميركية العابرة للقارات . وبالرغم من الحاح الكونغرس والرأي العام الاميركي على ايقاف برامج الرؤوس الحربية النووية المتعددة « ميرف » ، فان الادارة الاميركية استمرت في اجراء التجارب على هذه الرؤوس خلال عام ١٩٦٩ وفي مطلع عام ١٩٧٠ . ثم انتهت برامج التجارب المنعقدة على صواريخ « مينوتمان » و « بوسايدون » في منتصف عام ١٩٧٠ ، لتبدأ فوراً عمليات نشر هذه الصواريخ . واستمر بعد ذلك برنامج صنع ونشر الرؤوس الحربية النووية المتعددة ـ حتى خلال محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ـ كما كان مخططاً له ، ثم بقي خارج التأثر باتفاقيات موسكو لعام ١٩٧٢ .

اثارت قرارات ادارة نيكسون المتعلقة بالرؤوس الحربية النووية المتعددة « ميرف » جدلا كبيرا داخل وخارج حكومة الولايات المتحدة الاميركية ؛ حيث جاء هذا الجدل في الدرجة الثانية من حيث الاهمية والشدة بعد الجدل الذي أثير حول نظام الوقاية(١) Safeguard وبالاضافة الى الاقتناع بان برامج الولايات المتحدة الاميركية عن الرؤوس الحربية النووية المتعددة كانت تشكل عامل عدم استقرار ؛ فان النقاد ادعوا بان عدم وجود الدليل الواضح المستمر بشأن انشاء نظام دفاعي صاروخي مضاد للصواريخ في الاتحاد السوفييتي ، جعل الاستمرار في صنع الصواريخ الاميركية من نوع « مينوتمان ـ ٣ » و « بوسايدون » أثرا غير ضروري .

وقد تدعم هذا الموقف أثر تحديد عدد الصواريخ « المضادة للصواريخ » السوفييتية بموجب معاهدة موسكو .

---

(١) ـ يمكن الرجوع بشأن مناقشة أكثر تفصيلا عن السياسات التنفيذية الفرعية لهذه القضية ، والطريقة التي حاول الكونغرس ان يؤثر فيها على قرارات الادارة الاميركية المتعلقةبالرؤوس الحربية النووية المتعددة ، الى تيد غرينوود في « التحسينات النوعية في الاسلحة الاستراتيجية الهجومية : قضية الرؤوس الحربية النووية المتعددة » :

(موضوع اطروحة لنيل شهادة دكتوراه في الفلسفةفي معهد ماساشوستس التكنولوجي ـ ١٩٧٢) الصفحات ١٥٥ ـ ٢٤٤ .

ولكن المسؤولين في ادارة نيكسون ـ رأوا ـ كما فعل زملاؤهم في ادارة جونسون السابقة ـ ان الرؤوس الحربية النووية المتعددة تشكل نظاما متعدد الاغراض ويخدم عدة اهداف سياسية استراتيجية ، ويلبي احتياجات المفاوضات ضمن مجال عريض لاستراتيجية الكفاية . وقد جعل مجموع هذه المتطلبات الأمنية برنامج نشر صواريخ « المينوتمان ـ ٢ » و « البوسايدون » أمرا لايمكن تجنبه . بغض النظر عن قوة الدفع التي مارسها البنتاغون ـ والتي اعتبرت، حسب رأي بعض الخبراء ، مسؤولة عن استمرار الالتزام بصنع الرؤوس الحربية النووية المتعددة « ميرف »(١) .

الترايدنت والقاذفة (ب ـ ١) :

بالرغم من ان المسؤولين الاميركيين لم يعيروا اهتمامهم الى المحافظة على عدم تعرضية اسطول غواصات البولاريس ، فانهم اعطوا أفضلية عالية الى البرنامج البحري المعد لتطوير الغواصة « ترايدنت » . وأكد وزير الدفاع الاميركي ميلفين ليرد وقادة آخرون في البنتاغون ، بان هذه الغواصة ستحقق امن الرادع الاميركي البحري خلال أعوام الثمانينات ، وان نشر عدد أكبر من الصواريخ القوية التي تطلق من الغواصات ، سيؤدي الى احراج شديد ، اذا ماشكل تطوير الرؤوس الحربية النووية المتعددة خطرا على قدرة بقاء القوات الاميركية الموجودة في قواعد برية . وبالمقابل فقد ادعى النقاد في الاوساط العلمية والكونغرس ، بان برنامج الترايدنت لم يكن لتنفذ لولا الضغوط الروتينية التي مارستها البحرية الاميركية . وبالرغم من ان المبررات كانت قد قدمت من مؤيدي المشروع ، فان قرار الادارة الاميركية عن تسريع برنامج الترايدنت في نهاية عام ١٩٧١ ، وعن العمل في اتجاه معاكس للخطة المبكرة الهادفة الى تطوير صواريخ ذات امداء أكبر لتحل مكان البوسايدون قبل انشاء مراكب بحرية جديدة ـ كان يستند مبدئيا على الحاجة الملموسة للمفاوضات وعلى المتطلبات

---

(١) ـ أنظر جراهام . ت . اليسون وفردريك أ . موريس في « التسليح والسيطرة على الاسلحة : كشف العوامل الحاسمة في الاسلحة العسكرية » في ديادالوس العدد ١٠٤ (صيف عام ١٩٧٥) الصفحات ٩٩ ـ ١٢٩ .

الاخرى السياسية التي لاعلاقة لها تقريبا بالمخاوف من التقدم السوفييتي في مجال الحرب المضادة للغواصات .

وسنأتي على بحث هذا الاعتبارات تفصيلا فيما بعد عندما نصل الى مناقشة مفاهيم « مباريات القوة » و « المساومات »(١) .

تاخذت ادارة نيكسون ـ بالاضافة الى القرارات التي تركت تأثيرات معينة على الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات ، وتلك التي تطلق من القواعد (الغواصات) البحرية ـ اجراءات تهدف الى تحسين فعالية العنصر الثالث من الثلاثي الاستراتيجي المتمثل بالقاذفات الاستراتيجية . فقد وضعت برامج لتوزيع هذه القاذفات وانقاص الزمن اللازم لاقلاعها ، واقامة الرادارات التي تؤمن انذارا أفضل عن الهجمات الصاروخية البحرية ، وتطوير ونشر الصواريخ المتقدمة من نوع جو ـ أرض . ولعل القرار الاهم كان يتمثل في تطوير القاذفة الاستراتيجية (ب ـ ١) كبديل عن القاذفة (ب ـ ٥٢) . وقد تساءل العديد من رجال الكونغرس والخبراء غير الحكوميين عن الجهد الموجه لصنع القاذفة (ب ـ ١) كما سبق لهم ان تساءلوا أيضا عن الغواصة ترايدنت ، مدعين بأن هذا النظام باهظ التكلفة ، وانه لن يؤمن تحسينات هامة في القدرات الردعية التي كانت تتمتع بها الطائرات السابقة من نوع (ب ـ ٥٢) ، وان نماذج اخرى من الطائرات الاستراتيجية تستطيع ان تلبي المتطلبات الامنية وبصورة اكثر فعالية واقل تكلفة . ولكن الادارة الاميركية أصرت على هذا البرنامج المتعلق بالقاذفة الاستراتيجية (ب ـ ١) قبل وبعد توقيع الاتفاقات عن الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، على اساس ان هذه القاذفة تعتبر ضرورية للمحافظة على رادع يستند على القاذفات الاستراتيجية ، وان وجود مثل هذا البرنامج سيقوي موقف الولايات المتحدة الاميركية التفاوضي في محادثاتها الحد من الاسلحة الاستراتيجية (سالت) .

---

(١) ـ يمكن الرجوع بشأن المعالجة التامة للعوامل المؤثرة على قرارات الترايدنت ، الى جون شتاين برونر وباري كارتر في « الابعاد التنظيمية والسياسية للوضع الاستراتيجي : مسائل اعادة التنظيم » مجلة « ديدالوس » العدد (١٠٤) (صيف ١٩٧٥) ـ الصفحات ١٣١ ـ ١٥٤ .

وبغض النظر عن هذه الاعتبارات ، فقد ارتأت بعض الدراسات ان الاتجاه الى القاذفة (ب ــ ١) ، والحاجة الى بديل للقاذفة السابقة يمكن ان يؤثرا الى حد كبير على الرغبات البيروقراطية للقوى الجوية الامريكية التي تود ان تبقي على مهام القاذفات التي يقودها طيارون(١) .

المحافظة على الاستقرار في الازمات :

بالرغم من التأكيد على صيانة قدرة ردع انتقامية فعالة ، فقد ادعى الرئيس نيكسون بانه لن يكون ملائما لسياسة الكفاية التي تاخذ بها الولايات المتحدة الامريكية ان تستند في تخطيطها لبناء قوتها على « قدرة محدودة ، ونظرية ، لاحداث الخسائر التي يفترض الا تكون مقبولة للطرف الاخر(٢) » .

وقد اكد الرئيس والناطقون باسم الادارة الامريكية ، ومن ضمنهم هنري كيسينجر وميلفين ليرد ، بان القدرة الانتقامية ستردع الهجوم السوفييتي المخطط مسبقا وعلى نطاق واسع ولن تلبي بالضرورة متطلبات الحفاظ على الاستقرار في الازمات . وشرح هؤلاء وضعهم بافتراض وضعية معينة يكون فيها الاتحاد السوفييتي قادرا على تدمير كافة القوى الامريكية الاستراتيجية الموجودة في القواعد البرية تقريبا أثناء وقت التوتر .

وحتى لو تأكد القادة السوفييت بان مايبقى من هذه القوات سيظل قادرا على ايقاع خسائر كبيرة في الاتحاد السوفييتي بالضربة الانتقامية ، فانهم سيحاولون تنفيذ ضربة « مضادة ــ للقوة » استباقية بغرض تحديد الخسائر التي يمكن للطرف الآخر ايقاعها في المجتمع السوفييتي . وبالرغم من ان هذه الخطوة ستكون خطرة وتحمل طابع المغامرة ، فقد ادعى مؤيدو الاستقرار في الازمات ، بان الاتحاد السوفييتي قد يستنتج بان الرئيس الامريكي سيمتنع

---

(١) ــ أنظر بيتر أوغني بان في « هل ذكر احد السيطرة على السلاح؟ متاهة القاذفة ب ــ ١ » في « الجمهورية الجديدة » الصادرة بتاريخ ١٧ حزيران ١٩٧٢ ــ الصفحات ١٧ ــ ٢٠ . وبيركلي رايس في « القاذفة ب ــ ١ : ألنموذج الحقيقي لسوء التقدير الحديث » في Satur Day Review الصادرة بتاريخ ١١ كانون الاول ١٩٧١ ــ الصفحة (٢٠) .

(٢) ــ « بناء للسلام » الصفحتان ١٧٠ ــ ١٧١ .

عن تنفيذ ضربة انتقامية ضد الاتحاد السوفييتي ، كرد على هجوم هذا الاخير الموجه على الصواريخ الباليستيكية الاميركية العابرة للقارات(١) .

وقد هوجمت قضية استقرار الازمات من قبل الخبراء غير الحكوميين ، باعتبارها قضية مصطنعة ، ويمكن ان تؤدي الى تصعيد لاحاجة له للاسلحة الاستراتيجية عبر خلقها للحاجة الى أنظمة وبرامج جديدة لحماية القوات الموجودة حاليا والمتمركزة في قواعد برية .

وقد اصر النقاد - مثلا - على ان القادة السوفييت سيمتنعون عن القيام بهجوم ضد الصواريخ الباليستيكية الاميركية العابرة للقارات ، بسبب وقوع الملايين من الضحايا الاميركيين عبر التأثيرات الاضافية طالما ان الرادع البحري الاميركي المتمثل بالصواريخ التي تطلق من البحر سيظل قائما .

ولكن المسؤولين في ادارة نيكسون استمروا في الادعاء بأنه لن يكون من الحكمة في شيء ان نترك لموسكو الخيار في ان تكون قادرة على تدمير جزء هام من القوات الاميركية المتمركزة في قواعد برية .

ومهما يكن احتمال السيناريو « المضاد - للقوة » بعيدا ، فقد اكد قادة الادارة الاميركية ، على ان الحذر يملي عليهم اتخاذ الاجراءات التي تخفض احتمال التراشق النووي المتبادل الى الحد الادنى ، والذي يمكن ان يقع فعلا في لحظة غفلة او بسبب سوء التقدير السوفييتي .

واذا كانت الولايات المتحدة الاميركية تستطيع ان تعتمد على عقيدة اطلاق الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات بعد تلقي الانذار ، فان الادارة الاميركية اعتبرت ذلك بديلا خطرا وغير مرن لحماية القوات الاميركية . وهكذا فقد أمن عامل استقرار الازمات مبررا آخر منطقيا لنظام « الوقاية » المضاد للصواريخ الباليستيكية ولبرامج انشاء الصوامع المقساة الخاصة بهذه الصواريخ .

---

(١) - المرجع السابق - الصفحتان ١٧٢ - ١٧٣ و وليام بيتشر في نيويورك تايمز الصادرة بتاريخ ١٩ تشرين الاول ١٩٧٠ .

مستويات التدمير النسبية :

لقد دعا مفهوم الدمار المضمون الاساسي ـ الـذي طوره وزيـر الدفاع الاميركي روبرت ماكنمارا ـ لان تحافظ القوات الاستراتيجية الاميركية علـى مستوى ادنى من القدرة على ايقاع الخسائر ، بغض النظر عن مستوى الخسائر الذي يستطيع الاتحاد السوفييتي ايقاعها بالولايات المتحدة الاميركية . وقـد قبلت ادارة الرئيس نيكسون بهذا المبدأ الاساسي للردع كعنصر جوهري فـي سياستها الاستراتيجية . وبعد اعادة النظر في السياسات الاستراتيجية للولايات المتحدة الاميركية ، فقد خشي المسؤولون في ادارة الرئيس نيكسون بان عامل المغامرة بحرب نووية قد يزداد اذا لاحظ قدة الكرملين ان نتائـج التراشـق النووي المتبادل ملائمة او هي لصالح الاتحاد السوفييتي .

وهكذا فقد قرر هؤلاء المسؤولون الاميركيون بان درجة الدمار الذي يجب ان تحدثه الولايات المتحدة الاميركية في ضربتها الانتقامية ضد الاتحادالسوفييتي يجب ان تقاس بميزان نسبي ، مع الاخذ بعين الاعتبار لقدرة الاتحاد السوفييتي في احداث الخسائر بالولايات المتحدة الاميركية(١) .

لم يفسر معنى عامل الدمار النسبي بالتفصيل . ولم يحدد المسؤولون في ادارة نيكسون ـ بشكل خاص ـ النسبة القصوى التي يمكـن احتمالها مـن الخسائر أو العلاقة بين درجة الدمار المقبولة والمستوى المطلق له .

ونذكر ـ مثلا ـ انه اذا امتلكت الولايات المتحدة الاميركية قوة قادرة على تدمير (٢٥٪) من سكان الاتحاد السوفييتي ، فليس واضحا فيما اذا كان الجهد السوفييتي القادر على تدمير ٣٠ ـ ٤٠٪ من سكان الولايات المتحدة الاميركيـة يتطلب اجراءات مضادة من قبلها . وبالاضافة الى ذلك ، فان معدل الوفيـات يختلف كثيرا حسب مهمة الهجوم وافتراضات اختيـار الاهـداف (توجيـه الصواريخ والانظمة الى الاهداف)،ولكن الوضعيات التي كانت ستشكل اساسا

---

(١) ـ لاحظ وليام بيتشر في تقريره عن نتائج اعادة النظر في العقيدة الاستراتيجيـة لادارة نيكسون ، بان الولايات المتحدة الاميركية قد زادت متطلبات « الدمار المضمون » لتأمين عدم وقوع معدل عال من الضحايا البشرية (نيويورك تايمز ـ بتاريخ ١٩ تشرين الاول ـ ١٩٦٩) .

لمقارنة الخسائر لم يجر وضعها . وأخيرا فان هذا العامل يبدو بدون مضمون واضح بما يتعلق بالسلاح . ولم تحاول الادارة الاميركية ان تبرر الاسلحة الهجومية الجديدة ، في سعيها لزيادة قدرة ايقاع الخسائر بالاتحاد السوفييتي، ولم تصر على برامج دفاعية كبيرة لنشر الشبكات الدفاعية المضادة للصواريخ الباليستيكية على نطاق واسع ، الامر الذي كان سيزيد من الجهد المادي الهادف الى خفض القدرة التدميرية السوفييتية . اما تطوير ادارة نيكسون للقدرات المضادة ــ للقوة الهجومية . فقد ارتبط بعامل الكفاية الذي يعالج الاستخدام المرن للقوات الاستراتيجية .

الدفاع ضد الهجمات الصغيرة :

ان عامل الدفاع عن الولايات المتحدة الاميركية ضد الخسائر الناجمة عن الهجمات التي تستخدم فيها الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات على نطاق واسع ، او عن الهجمات الصاروخية العرضية (التي قد تحدث بالصدفة) ، ارتبط بشكل وثيق مع خطة الدفاع المضاد الصواريخ الباليستيكية عن كافة أرجاء البلاد ، التي ارتبطت بدورها مع المرحلة الثانية من نظام الدفاع الصاروخي الذي عرف بنظام « الوقاية » .

وفي محاولتهم لتبرير اقتراح الدفاع الصاروخي الاقليمي المضاد للصواريخ الباليستيكية ، فقد أكد الرئيس نيكسون والناطقون باسم الادارة الاميركية على القيمة الاحترازية لحماية الولايات المتحدة الاميركية بشبكة دفاع صاروخي رقيق . وطالما ان هجوما نوويا صغيرا من أي مصدر كان ، سيؤدي الى كارثة، فقد أعلن الرئيس نيكسون ان « الادارة الاميركية المسؤولة عن حياة وامن الشعب الاميركي لن تفشل في تأمين كل حماية ممكنة ضد مثل هذه الاحتمالات(١) » .

وكما كان الامر في البرنامج السابق المعروف بنظام «الحراسة» الصاروخي (Sentinel) فان السبب الاساسي للاهتمام المبكر لادارة نيكسون في الدفاع الصاروخي الاقليمي ، كان يعود الى احتمال امتلاك الصين الشعبية لقوة صغيرة

---

(١) ــ « استراتيجية جديدة للسلام » الصفحة ١٢٥ .

من الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات . وعمليا فقد حدث بعد دخول الرئيس نيكسون للبيت الابيض بفترة زمنية قصيرة ، ان اعلن هذا الرئيس بان الدفاع الصاروخي الموجه ضد الصين كان « ضروريا » لمصداقية السياسة الخارجية الاميركية في الباسيفيك(٢) » . وقد تساءل وزير الدفاع الاميركي ميلفين ليرد خلال عامي ١٩٦٩ و ١٩٧٠ ، فيما اذا كانت الولايات المتحدة الاميركية تستطيع ان تعتمد على الحسابات المنطقية للردع في منع الصين الشعبية من اللجوء الى التهديد او الى استخدام السلاح النووي ، واضاف بانه ما ان تصبح المدن الاميركية « رهائن » للصين ، حتى تسرع بكين الى استخدام الابتزاز النووي لتهديد حلفاء اميركا الآسيويين .

ولكن خطط النظام الدفاعي الصاروخي المعروف بنظام « الوقاية » ، التي وضعت من قبل ادارة الرئيس نيكسون ، لم يكتب لها النجاح بسبب وقوف الكونغرس ضدها . ووجهت انتقادات شديدة اثناء مناقشات مجلس الشيوخ الاميركي ضد تكاليف وفعالية هذا النظام ، وربما لم تكن هذه الانتقادات مختلفة عما اثير ضد برنامج ادارة جونسون المتعلق بنظام « الحراسة » الصاروخي في عامي ١٩٦٧ و ١٩٦٨ الا في شدتها . وبالاضافة الى الهجوم الضاري التقني ضد نظام « الوقاية » ، فان الخبراء اكدوا بان نشر نظام دفاعي صاروخي رقيق ، لم يكن ضروريا لردع الصين الشعبية ، وان نشر مثل هذا النظام في مختلف ارجاء البلاد لن يشكل تهديدا ضد الردع السوفييتي ، ولكنه قد يشكل خطرا على محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية . وبعد ان رفض الكونغرس طلب الرئيس بشأن تخصيص الاموال اللازمة لبناء مواقع الدفاع الصاروخي الاقليمي ، فقد اصبح مشكوكا به ان يستطيع هذا الرئيس الحصول على موافقة الكونغرس على البرنامج الكامل لنظام « الوقاية » ، اذا لم يمسك عن الاخذ بخطط الدفاع الجوي الصاروخي لكافة ارجاء البلاد ، بسبب معاهدة الحد من الاسلحة الاستراتيجية .

---

(٢) ـ المؤتمر الصحفي لرئيس الولايات المتحدة الاميركية بتاريخ ٣٠ كانون الثاني ١٩٧٠ « الاوراق العامة لرؤساء الولايات المتحدة الاميركية » : ريتشارد نيكسون ١٩٧٠ (١٩٧١) الصفحة ٤٢

لم تؤثر اتفاقيات موسكو على الجهد الصيني في مجال الصواريخ البالستيكية العابرة للقارات ، لكن هنري كيسينجر ــ مستشار الرئيس الاميركي آنذاك ــ ارتأى بأن زيارة الرئيس نيكسون الى الصين عملت على تحسين الفهم المتبادل الصيني ـ الاميركي ، والغت الحاجة الى نظام صاروخي مضاد للصواريخ البالستيكية في كافة انحاء الولايات المتحدة الاميركية(١) . ولعل ذلك كان سببا لامتناعنا عن اقامة الدفاع الصاروخي الاقليمي . ومع ذلك فيحتمل ان تكون ايجابيات الاستقرار الذي نتج عن التحديد المتبادل للصواريخ المضادة للصواريخ في عام ١٩٧٢ ، قد تجاوزت المكاسب المحتملة لبناء دفاعات صاروخية في جميع انحاء الولايات المتحدة الاميركية ولن تستطيع الولايات المتحدة الاميركية او الاتحاد السوفييتي ان تؤمنا حماية مباشرة ضد الاطلاق العرضي للصواريخ المعادية في غياب الدفاع الجوي الاقليمي ، ولكن موسكو وواشنطن اتخذتا الاجراءات اللازمة لخفض عامل المغامرة ونتائج الحرب النووية العرضية الى الحد الادنى . وبالرغم من ذلك ، فقد بقي تحديد الخسائر الناجمة عن هجمات صغيرة ــ حتى بعد توقيع معاهدة تحديد الصواريخ المضادة للصواريخ ، أحد العوامل الرسمية في استراتيجية « الكفاية » الاميركية وبالتالي فقد استمرت ادارة الرئيس نيكسون في أعمال البحث والتطوير الهادفة لتحسين الاعتراض الاقليمي ــ الامر الذي يعزى اما الى اقامة الدفاعات الصاروخية المسموح بها او لتأمين الخيار البديل في اقامة دفاع صاروخي في كافة انحاء الولايات المتحدة الاميركية ــ اذا ما انقضت الاتفاقيات المذكورة لسبب او لآخر .

---

(١) ــ انظر الاسئلة والاجوبة بعد البيان الذي القي في الكونغرس عن اتفاقات موسكو بشأن الحد من الاسلحة الاستراتيجية بتاريخ ١٥ حزيران ١٩٧٢ في « اتفاقيات تحديد الاسلحة الاستراتيجية » والمناقشات أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الاميركي ــ الكونغرس ٩٢ ــ الجلسة الاولى (١٩٧٢) ــ الصفحة ٤٠٥ . وقد تحدث الرئيس نيكسون في مؤتمره الصحفي بتاريخ ٣٠ كانون الثاني عام ١٩٧٠ عن ضرورة السير قدما في نظام الدفاع الصاروخي المضاد للصواريخ البالستيكية على ضوء العلاقات مع الصين الشعبية مؤكدا ايضا ان الولايات المتحدة الاميركية قد تعكس سياستها اذا تحسنت العلاقات بين واشنطن وموسكو (الاوراق العامة : ١٩٧٠ الصفحة ٤٠) .

الخيارات المرنة :

كان احد أهم العناصر الاساسية في استراتيجية الكفاية الاميركية يتمثل بتأمين القدرة اللازمة للقوات الاستراتيجيـة الاميركية في الرد علـى مختلف المستويات . وقد تساءل الرئيس نيكسون في اول رسالة له عـن السياسـة الخارجية الاميركية ؛ فيما اذا كان رئيس الولايات المتحدة الاميركية سيترك في حالة وقوع هجوم نووي معاد مع خيار وحيد متمثل بالتدمير الشامل للسكان المدنيين لدى العدو ، بالرغم من كونه متأكدا من ان ذلك الرد سيؤدي الى مذبحة شاملة للامريكيين(١) أيضا . ثم اقترح الرئيس نيكسون فيما بعد ؛ بان تحقيق هذه المرونة سيتطلب تغييرات في الخطط الاستراتيجية وفي قدرات السيطـرة والقيادة . واضاف بأنه تتم الدراسات اللازمة لهذه القضية . وبالرغم من ان عامل الخيار المرن لم يناقش بالتفصيل ، فقـد بدا واضحـا بان المسؤولين الاميركيين في عهد الرئاسة الاولى لنيكسون وجدوا خطط الحرب الاستراتيجية الاميركية صارمة جدا ورغبوا في تطوير خطط عملياتية للاستخدام الانتقائـي للقوات الاستراتيجية الاميركيـة . تختلف عن عقيـدة « الرد المسيطر عليـه Controlled Respece» التي كان وزير الدفاع الاميركي روبرت ماكنمارا قـد ايدها في مطلع أعوام الستينات ، ثم مالبث ان وقف ضدها في وقت لاحق .

وقد قدم المسؤولون الرسميون في ادارة نيكسون ثلاثة اسباب لاخذهـم بالخيارات الاستراتيجية المرنة هي :

١ ـ ردع الاتحاد السوفييتي عن القيام بضربات محدودة عبر تحقيق وضـع اميركي يمكن من الرد المماثل .

٢ ـ تأمين القدرة اللازمة للولايات المتحدة الاميركية في القيام بضربات محدودة في بعض الظروف ، كالهجوم السوفييتي التقليدي الكثيف في اوروباو . .

٣ ـ انشاء اجراء احترازي لخفض الخسائر الى الحد الادنى فيما لو فشل الردع .

---

(١) ـ انظر الصفحة ١٢٢ من « استراتيجية جديدة للسلام » .

ولكن رغبة الرئيس نيكسون في المرونة شملت ايضا تطوير القدرة على تدمير الاهداف الصعبة كالصواريخ الباليستيكية السوفييتية العابرة القارات الموجودة ضمن صوامع . وقد شرح الناطقون باسم الادارة الاميركية خلال فترة الرئاسة الاولى لنيكسون ، بان الهدف من تحقيق هذا الهدف كان يتمثل في ردع الاتحاد السوفييتي عن القيام بهجوم ما ضد القوات الاميركية الموجودة في قواعد برية عبر اعطاء الولايات المتحدة الاميركية القدرة على الرد بضربة ثانية مضادة للقوة على الانظمة السوفييتية .

وعبر المسؤولون في الادارة الاميركية عن اقتناعهم بانه اذا لم تتوفر هذه القدرة ، وتتحقق قدرة القوات الاميركية الموجودة في قواعد برية على البقاء ،فان القادة السوفييت قد يقومون بالهجوم لاعتقادهم بان رئيس الولايات المتحدة الاميركية سوف يفضل الاستسلام على المغامرة بتراشق نووي متبادل .

ادى اهتمام الادارة الاميركية بالخيارات المرنة الى خلق تناقض سياسي استراتيجي شديد آخر بين الفرع التنفيذي من ناحية ، وخبراء الكونغرس والخبراء غير الحكوميين من ناحية ثانية . وتساءل معارضوا الادارة الاميركيةعن الضرورة والرغبة في زيادة التأكيد على البرامج المعدة لاعطاء القوات الاميركية القدرة المدعاة لاثارة حرب استراتيجية « محدودة » ، ولكن اغلب النقاد هاجموا احد المظاهر الخاصة للمرونة ـ وهو المتعلق بقدرات تدمير الاهداف الصعبة . واكد معارضوا هذا البرنامج ان تطوير الاسلحة المضادة للقوة سيكون سببا لعدم الاستقرار ويسيء الى امكانية الوصول لاتفاق معقول حول الحد من الاسلحة الاستراتيجية . وادعوا بان الرد الحذر على البرامج السوفيتية المضادة ـ للقوة ، والمحاولات الفاشلة لابعاد هذا الخطر عبر الاتفاقات التفاوضية ، تكمن في التفتيش عن طرق الاقلال من التعرضية المحتملة للصواريخ الاميريكيةالموجودة في قواعد برية . وبنتيجة الضغط الذي مارسه عضو مجلس الشيوخ ادوراد بروك وآخرون في نهاية عام ١٩٦٩ ، فقد الغت الادارة الاميركية برنامج تطوير متقدما ومعدا لتحسين دقة الرؤوس الحربية لصواريخ البوسايدون ، كما انكر الرئيس نيكسون ، في رده على اسئلة بروك ـ وجود برنامج اميركي فعلي

« لتطوير ماعرف آنذاك بقدرة الرؤوس الحربية النووية المتعددة « ميرف » على تدمير الاهداف الصعبة(١) » .

ولكن قضية الاهداف الصعبة ظلت بعيدة عن الحل . وبالرغم من بيان الرئيس ، فان وزير الدفاع ميلفين ليرد ومسؤولين رسميين آخرين قالوا بأن الولايات المتحدة الاميركية تعمل في تطوير قدرات مضادة ـ للقوة ، وأكدوا بنفس الوقت بان هذه النشاطات لن تصل الى الحد الذي يجعل الولايات المتحدة الاميركية تهدد الاتحاد السوفييتي بالضربة ـ الاولى . اما المؤشرات الدالة على استمرار الادارة الاميركية في برامج تحسين دقة الصواريخ فقد دفعت بلجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ الاميركي الى خفض المخصصات المطلوبة لبرامج تطوير الرؤوس الحربية المتقدمة في ميزانية عام ١٩٧١ ، على اساس عدم وجود تمييز تقني بين السلاح المستخدم في الضربة الاولى او الضربة الثانية المضادتين للقوة .

وقد حاولت الادارة الاميركية ـ بعد اتفاقيات موسكو بشأن الحد من الاسلحة الاستراتيجية (سالت) ـ ان تعيد انشاء المشروع الخاص بالرؤوس الحربية التي تستخدم ضد الاهداف الصعبة ، الامر الذي لم يوافق عليه الكونفرس حتى في هذه المرة . ومع ذلك فقد استمر العمل خلال عام ١٩٧٣ في عدد من المشاريع المتصلة بشكل غير مباشر بتطوير دقة الاصابة . واخيرا فقد اعلن وزير الدفاع الاميركي الجديد جيمس شليسينجر في شهر آب من عام ١٩٧٣ بان رفض السياسات الهادفة لتحقيق قدرة تدمير القوات السوفييتية عبر الضربة الاولى ، لايجعل الادارة تهمل الجهود الموجهة الى « امتلاك ادارة دقيقة يمكن ان تستخدم في دور مضادة للقوة محدود(٢) » . وفيما بعد أعلن شليسينجر ايضا بان الولايات المتحدة الاميركية تعدل خططها الاستراتيجية لتعطي اهمية اكبر الى ضرب الاهداف العسكرية ، وبالتالي فقد طلبت مخصصات

---

(١) ـ سجل الكونفرس (يوميات ٢٣ نيسان ١٩٧٠) ـ الصفحة ١٢٦٩٦ .

(٢) ـ المؤتمر الصحفي بتاريخ ١٧ آب عام ١٩٧٣ .

مباشرة لدعم تحسينات الدقة . وهكذا نرى بان مسألة قدرات ضرب الاهداف الصعبة اثارت جدلا كبيرا لايزال مستمرا ، وسيؤثر على مستقبل الوضع الاستراتيجي الاميركي وعلى مستقبل محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ايضا .

المحافظة على التوازن العددي :

امتدت وجهة نظر الرئيس نيكسون بشأن القوات الاستراتيجية الى ماوراء الاعتبارات العسكرية وبالتالي فقد عكس تفسير الادارة الاميركية لسياسةالكفاية هذه النظرة . وكان الرئيس نيكسون واضحا جدا في تقريره عن السياسة الخارجية لعام ١٩٧١ حيث أكد ان « لسياسة الكفاية معنيين ، فهي تعني من الناحية العسكرية الضيقة قوة كافية لايقاع مستوى من الدمار على المعتدي المحتمل يكفي بدوره لردعه عن القيام بالهجوم ؛ وتعني ايضا من الناحية السياسية العريضة المحافظة على القوات الكافية لمنع القسر المفروض علينا او على حلفائنا(١) » .

وقد اثر الاهتمام بالناحية السياسية على تشكيل وتفسير عامل التخطيط العسكري . ونذكر على سبيل المثال ان الادارة الاميركية أشارت الى ان عوامل استقرار الازمات والخيارات المرنة خدمت الهدف السياسي لردع تهديدات الابتزاز النووي السوفييتي المحتمل الذي يمكن اللجوء اليها عندما تصبح الصواريخ الباليستيكية الاميركية العابرة للقارات معرضة للضربات المعادية،واذ يفقد الرئيس الاميركي المرونة في تهديف (انتقاء اهداف) القوات الاستراتيجية الاميركية .

ولكن العلاقة المباشرة بين المتطلبات السياسية وسياسة القوة الاستراتيجية كانت تكمن في التأكيد على عدم تخلف الولايات المتحدة الاميركية عن الاتحاد السوفييتي في التوازن العددي للقوى .

---

(١) ــ البناء من اجل السلام ــ الصفحة ١٧٠ .

وما لبث الرئيس نيكسون بعد فترة قصيرة من وصوله الى البيت الابيض، ان اثار احتمال لجوء القادة السوفييت الى «التحديات الجريئة انطلاقا من اعتقادهم الخاطيء بانهم يستطيعون استغلال قوتهم الاستراتيجية التي امتلكوها مجددا لاهداف سياسية او عسكرية محدودة بغية ايقاع الاذى بالولايات المتحدة الاميركية او بحلفائها(١) . وقارن المسؤولون في الادارة الاميركية الميزان النووي الاميركي ـ السوفييتي اثناء ازمة الصواريخ في كوبا والذي كان موجودا في مرحلة التكافؤ ، مدعين بان الرئيس كنيدي كان قادرا على التصرف بثقة لان الميزان النووي في عهده كان لصالح الولايات المتحدة الاميركية بنسبة اربعة الى واحد ، حيث اضطر الاتحاد السوفييتي الى التراجع آخذا بعين الاعتبار الواقع الراهن .

وقال هؤلاء المسؤولون بان فقدان التفوق العددي الاميركي في الازمات المستقبلية قد يدفع بموسكو الى سوء تقدير موقفنا واللجوء الى اعمال عمل طابع المغامرة . واوضح الرئيس نيكسون بأنه لايرغب بان يرى « رئيسا اميركيا فاقدا لمصداقيته الدبلوماسية بسبب تراجع الولايات المتحدة الاميركية الى الصف الثاني او الى وضع متخلف(٢) » . وقد ارتأت الادارة الاميركية خلال عام ١٩٦٩ ان موسكو قد تحاول ان تترجم قوتها الاستراتيجية الى اداة ضغط سياسية واشارت الى نموذج الاعمال السوفييتية « غير المسؤولة » في الشرق الاوسط .

وبدا ان محاولة السفييت لاقامة قاعدة غواصات في كوبا في خريف عام ١٩٧٠ ، تؤكد هذه المخاوف حيث لاحت في الافق محاولة تجديد ازمة الصواريخ السابقة في كوبا .

وبالرغم من ان الاوضاع في الشرق الاوسط وكوبا لم تؤد الى مواجهات كبيرة ، فان المسؤولين الرسميين الاميركيين استمروا في التأكيد على أهمية

---

(١) ـ نفس المرجع السابق ـ الصفحة ١٥٩ .

(٢) ـ المؤتمر الصحفي للرئيس بتاريخ ١٨ نيسان ١٩٦٩ « الاوراق العامة لرؤساء الولايات المتحدة الاميركية : ريتشارد نيكسون ١٩٦٩ » الصفحة ٣٠٣ .

المحافظة على وضع استراتيجي اميركي قادر على خفض احتمال لجوء الاتحاد السوفيتي الى تقدير خاطىء للتصميم الاميركي او الى حساب غير صحيح للمخاطر الناجمة عن بعض اعماله .

وقد لخص الاميرال توماس مورر رئيس هيئة الاركان المشتركة ، وضع ادارة نيكسون باعلانه ان « مجرد ظهور التفوق الاستراتيجي السوفيتي سيترك تأثيرا سيئا على سياستنا الخارجية ووضعنا التفاوضي ... وحتى لو لم يكن لهذا التفوق أي تأثير عملي على نتيجة التراشق النووي الشامل(١)» .

وقد قدم اهتمام الادارة الاميركية في الميزان العددي سببا منطقيا للقرارات التي اتخذت عن الاسلحة الاستراتيجية في مجال سباق القوى . وكان وزير الدفاع الاميركي ميلفين ليرد واضحا جدا اذ اعلن في توصياته بشأن تسريع برنامج غواصات الترايدنت في مطلع عام ١٩٧٢ ، انه « لن يكون مقبولا من الناحيتين الدبلوماسية والسياسية ان تسمح الولايات المتحدة الاميركية للسوفييت بتحقيق تفوق عددي كبير في كل من الصواريخ الاستراتيجية الموجودة في قواعد برية او في قواعد بحرية(٢) » . وبغية القاء الضوء على هذا الاهتمام بالميزان العددي ، فقد أشار المسؤولون في الادارة الاميركية الى التفوق العددي السوفييتي في الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات ، بينما لم يعطوا اهمية تذكر لايجابيات نوعية القوة وعدد الرؤوس الحربية والقاذفات ذات الامداء البعيدة . وتجاهلت تحاليل العلاقة بين القوات الاستراتيجية السوفييتية الموجودة والمخطط لامتلاكها في المستقبل كل مايتعلق بقدراتها ، مكتفة بالتأكيد على المقارنة العددية لقواعد اطلاق الصواريخ . وبالرغم من التأثير الواضح الذي مورس على الالتزام بنشر مركبات نقل الرؤوس الحربية النووية

---

(١) ــ الوضع العسكري للولايات المتحدة الاميركية في عام ١٩٧٣ ، مناقشات أمام لجنة الخدمات المسلحة في مجلس الشيوخ الاميركي ، الكونغرس ٩٢ . الجلسة الثانية . (١٥ شباط ١٩٧٢) ــ الصفحتان ٥٠٥ ــ ٥٠٦ .

(٢) ــ بيان وزير الدفاع الاميركي ميلفين ليرد امام لجنة الخدمات المسلحة في مجلس الشيوخ الاميركي عن ميزانية الدفاع لعام ١٩٧٣ والبرامج الدفاعية للاعوام ١٩٧٣ ــ ١٩٧٧ (١٥ شباط عام ١٩٧٢) الصفحة ٦٩ .

المتعددة عبر الحاجة لتجاوز مالدى الاتحاد السوفييتي من قواعد لاطلاق الصواريخ ، فلم يبدأ الناطقون باسم الادارة الاميركية في التأكيد على التفوق النوعي الاميركي والسبق في مجال الرؤوس الحربية النووية المتعددة (ميرف) وقوات القاذفات الاستراتيجية ، الا في عام ١٩٧٢ .

وقف معارضو السياسات الاستراتيجية لادارة نيكسون الذين يمثلون تحالفا من رجال الكونغرس والخبراء غير الحكوميين — موقفا عدائيا من سياسة سباق القوة ، مؤكدين على انه حتى لو حدثت تحولات كبيرة في الميزان النووي الاميركي — السوفييتي لصالح السوفييت فلن يكون لها سوى تأثير قليل على الناحيتين العسكرية والسياسية . وبالرغم من ان السياسة الرسمية للولايات المتحدة الاميركية لم تتبدل بنتيجة هذه الضغوط الداخلية ، فقد كان من الاهمية بمكان ان نلاحظ بان الادارة الاميركية قبلت في الاتفاق المؤقت والمحدد بمدة خمس سنوات ، بامتلاك الاتحاد السوفييتي لتفوق عددي يصل الى ٥٠٪ في قواعد اطلاق الصواريخ البالستيكية العابرة للقارات والتي تطلق من البحر(١).

وفي الواقع فقد وجد الناطقون باسم الادارة الاميركية انفسهم مضطرين في صيف عام ١٩٧٢ ، للدفاع عن محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية (سالت) ضد النقاد المحافظين عبر عدم تأكيدهم لاهمية قواعد اطلاق الصواريخ ، والتأكيد بالمقابل على التفوق الاميركي في عدد القاذفات والرؤوس الحربية والقدرة التكنولوجية العامة . ولكن القادة الاميركيين اعتبروا ان الميزان العددي بموجب الاتفاق المؤقت لم يكن سيئا بشكل عام ، وربما كان أفضل مما يمكن توقعه في حالات اخرى . وعموما فقد وصل مناخ « الوفاق » الذي بدأ في عام ١٩٧١ الى الذروة في اجتماع القمة بين الرئيسين نيكسون وبريجنيف في موسكو في عام ١٩٧٢ ، الامر الذي ساعد بدون شك في الحساسية الحادة السابقة للاخطار المحتملة الناجمة عن التحول في الميزان النووي الاستراتيجي .

---

(١) — الاتفاق المؤقت بين الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي عن بعض الاجراءات المتعلقة بتحديد الاسلحة الاستراتيجية الهجومية ، والموقع في موسكو بتاريخ ٢٦ آيار عام ١٩٧٢ .

وقـد خططـت ادارة نيكسـون ــ بعد الاتفـاق المذكـور ــ سياساتهـا الاستراتيجية المستقبلية ، واضعة أهداف المفاوضات اللاحقة بشأن الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، مع التأكيد الواضح على المحافظة على مادعاه الرئيس « بالمساواة الضرورية Essential Equivalency » بين القوات الاستراتيجية لكل من الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي(١) .

وكان وزير الدفاع الاميركي ميلفين ليرد أكثر وضوحا بعد الاعلان عن بدء التجارب السوفييتية على الرؤوس الحربية النووية المتعددة من نوع « ميرف »، حيث شرح بان المزايا النوعية الاميركية بدأت تضمحل مستنتجا بان«السوفييت يقتربون من اغلاق الثغرة التكنولوجية ... وان الولايات المتحدة الاميركية لم تعد في وضع يسمح لها بتحمل الفارق العددي (في قواعد اطلاق الصواريخ البالستيكية العابرة للقارات) الذي يملكه الاتحاد السوفييتي(٢) » .

واذ وافق مجلس الشيوخ فيما بعد علـى قرار يدعو الولايات المتحـدة الاميركية الى تحقيق المساواة العددية في مركبات نقل الصواريخ العابرة للقارات الاستراتيجية بموجب معاهدة عن الاسلحة الهجوميـة ، فان الكونغـرس بدا مستعدا لدعم اتجاهات الادارة الاميركية بالرغم عن المعارضة التي ظهرت في بعض الاوساط ضد سباق القوى .

٣ ــ السياسات الاستراتيجية السوفييتية :

عندما جاءت ادارة نيكسون الى البيت الابيض في عام ١٩٦٩ ، اصطدمت بتنامي القوة الاستراتيجية للاتحاد السوفييتي . فقد ازداد عدد الصواريخ البالستيكية السوفييتية العابرة للقارات ذات التعرضية النسبية ، من (٢٠٠) صاروخا في عام ١٩٦٤ ، الى (١٠٦٠) صاروخا في مطلع عام ١٩٦٩ ، تشمل (٨٠٠) صاروخا من النوعين (س-س-١١) و (س-س-٩) ، وتحقق بذلك

---

(١) ــ السياسة الخارجية للولايات المتحدة الاميركية في أعوام السبعينات : خلق سلام دائم تقرير الرئيس نيكسون الى الكونغرس بتاريخ ٣ أيار ١٩٧٣ ــ الصفحة ٢٠٢ .

(٢) ــ المؤتمر الصحفي الذي عقد بتاريخ ١٧ آب عام ١٩٧٣ .

التكافؤ مع الولايات المتحدة الاميركية في الصواريخ البالستيكية (ICBM) واذ عمل الاتحاد السوفييتي على توسيع قواته الهجومية فقد امتنع عن تكبير شبكة دفاعه الجوي الصاروخي المضادة للصواريخ البالستيكية المقامة حول مدينة موسكو ، ثم قبل تحديد هذه الصواريخ الدفاعية بموجب معاهدة الحد من الاسلحة الاستراتيجية (سالت) .

وقد عمل الاتحاد السوفييتي ـ في السنوات القليلة التالية ـ على زيادة حجم قوته المؤلفة من الصواريخ البالستيكية العابرة للقارات ، ليصل الى عدد اجمالي يبلغ (١٦٠٠) صاروخا في نهاية عام ١٩٧٢ . ودلت تقديرات المخابرات الاميركية على ان الاتحاد السوفييتي كان يجري برنامج اختبارات مكثف على ثلاثة انواع مطورة من الصواريخ التي تطلق من قواعد برية ، لتحل مكان الصواريخ السابقة من النوعين (س‌س ـ ١١) و (س‌س‌ـ٩) . وجاءت اللحظة الاهم عندما بدأ الاتحاد السوفييتي تجاربه على الرؤوس الحربية النووية المتعددة (ميرف) في منتصف عام ١٩٧٣ ، حيث تنبأ المسؤولون الاميركيون باحتمال نشر الجيل الجديد من الصواريخ السوفييتية البالستيكية العابرة للقارات خلال اربع او خمس سنوات .

وعندما وقعت اتفاقات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، كان عدد الصواريخ السوفييتية التي تطلق من البحر (SLBM) الموجودة فعلا في قواعدها او التي لاتزال قيد الصنع قد تجاوز مثيلاتها الموجودة في اسطول البولاريس الاميركي المؤلف بدوره من (٤١) غواصة معدة لاطلاق الصواريخ ، كما كان الاتحاد السوفييتي على وشك ان ينشر المركب المتطور من فئة (Y) الذي يحمل صواريخ بالستيكية بحرية ذات امداء تزيد بشكل محسوس عن سابقاتها ، وذلك بالاضافة الى جيل جديد من الغواصات الاستراتيجية التي كانت قيد التطوير .

واخيرا فقد بدا واضحا تماما ان الاتحاد السوفييتي كان يستمر ـ خلال الاعوام الاولى من السبعينات ـ في جهوده الهادفة الى تطوير أنظمة الصواريخ

الباليستيكية العابرة للقارات المتحركة(١) .

ويحتمل ان تكون البرامج الاستراتيجية للكرملين في الاعوام ١٩٦٩ — ١٩٧٣ قد مثلت رد فعل معززا عن النشاطات النووية الاميركية — واستمرارا لنفس التيار من ردود الفعل التي اثارتها نتائج ازمة الصواريخ في كوبا في عام ١٩٦٢ ، وقرارات ادارتي كنيدي وجونسون عن الاسلحة الاستراتيجية . وعموما فقد ادى انتهاء التجارب المنفذة على الرؤوس الحربية النووية المتعددة « ميرف » في بداية ادارة نيكسون، وبدء نشر الصواريخ من نوع «مينوتمان — ٣» و « بوسايدون » الى اضفاء الطابع الدراماتيكي على الحقيقة المتمثلة بامتلاك الولايات المتحدة الاميركية لعدد من الرؤوس الحربية يصل الى (١٠٠٠٠) راسا في منتصف السبعينات .

واذا اخذ الاتحاد السوفييتي هذا الرقم في اعتباره فلا بد ان يجد نفسه في وضع متخلف ، بالرغم من التقدم الذي حققه في نشر قواعد اطلاق الصواريخ، وطالما انه لايزال خلف الولايات المتحدة الاميركية في تكنولوجيا الرؤوس الحربية النووية المتعددة (ميرف) .

ولعل الاشارة المستمرة الى ان الولايات المتحدة الاميركية لم توقف جهودها الهادفة الى امتلاك قدرة تدمير الاهداف الصعبة ، قد تكون دفعت بقادة الاتحاد السوفييتي الى الاستنتاج بأن قوتهم الصاروخية الباليستيكية العابرة للقارات ستفقد قيمتها الردعية . ونظرا لان اهتمامهم اللاحق بأن نظام « الوقاية » Safeguard الاميركي سوف يصبح الخطوة الاولى في نظام دفاعي صاروخي اميركي واسع النطاق ، فان المخططين السوفييت كانوا على حق في خشيتهم من ان امريكا قد تخطو باتجاه امتلاك القدرة لتنفيذ الضربة —

---

(١) — انظر — بشأن البرامج الاستراتيجية السوفييتية في هذه المرحلة — الثون كوانبيك و باري بليتشمان في : « القوات الاستراتيجية — قضايا منتصف السبعينات » (مؤسسة بروكينغز — ١٩٧٣) : والبيانات الصادرة عن وزراء الدفاع الاميركيين عن البرامج الدفاعية وميزانيات الدفاع للاعوام ١٩٧٠ — ١٩٧٤ ، وجون اريكسون في « القوة العسكرية السوفييتية » (لندن — معهد الخدمات المتحدة الملكي — ١٩٧١) .

الاولى . وقد حدث تعقيد آخر في هذه المسألة على ضوء السبق الاميركي في القاذفات البعيدة المدى ، وتطوير « الترايدنت » و القاذفة (ب ــ ١) ، الذي قفز الى واجهة الاحداث ، الامر الذي كان يعني بان الولايات المتحدة الاميركيــة ستملك نظامين استراتيجيين متقدمين وبحجم كبير في أوائل اعوام الثمانينات.

ربما لم يكن امام موسكو آنذاك سوى بديل واحد يتمثل في استمرار نشر الصواريخ في قواعد رية لمواجهة اخطار الجهدين العسكري والسياسيالاميركيين وبالرغم من العرضية المحتملة مستقبلا لانظمة الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات ، فان المخططين السوفييت قد يكونوا استنتجوا بان الاعداد الاضافية من هذه الصواريخ . مع بعض الصوامع المحسنة والمقساة المعدة لها ، سوف تسهم في تقوية عامل الردع ، ريثما تنجز بعض التحسينات النوعية كالرؤوس الحربية النووية المتعددة (ميرف) ، وتتحقق القدرة القوية والكافية للصواريخ الباليستيكية التي تطلق من البحر (SLBM) ان السلبيات الجغرافيةالقاسية في الاتحاد السوفييتي تحد من حركة الغواصات وبالتالي تزداد تعرضيتها ، بالاضافة الى ان الصواريخ الباليستيكية السوفييتية التي تطلــق من هــذه الغواصات ، تعتبر ادنى نوعية من صواريخ البوسايدون التي تحملها الغواصات الاميركية ، والتي تحمل بدورها رؤوسا حربية نووية متعددة من نوع « ميرف » ولم تساعد هذه العوامل في شرح اسباب احساس الاتحاد السوفييتي بضرورة خلق تفوق في القوتين الصاروخيتين البحرية والبرية فحسب ، بل دفعت الى المحاولة السوفييتية الواضحة لاقامة قاعدة غواصات في كوبا في عام ١٩٧٠ .

وثمة احتمال اكبر في ان الاتحاد السوفييتي ينفذ برامجه الاستراتيجية للمحافظة على قوة انتقامية يمكن الاعتماد عليها ، وتنفيذا للاسس الجوهريــة في العقيدة السوفييتية التي تتخذ القرارات بشأن الاسلحة وفقا لها . قد تبدو هذه المهمة على شيء من الصعوبة في البدء ، ولكن التأكيد على الصواريخ التي تطلق من الغواصات ، وعلى الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات المقساة في عملية نشر الاسلحة السوفييتية في مطلع اعوام السبعينات ، كان يعكس انتقالا من تفضيل الدفاع الى عقيدة الردع . وتجد هذه الفرضية دعما في التحــول

العكسي الملحوظ للسياسة السوفييتية التي كانت قائمة منذ زمن طويل على تفضيل الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستيكية ، والتي ستناقش فيما بعد .

وبالرغم من ان الناطقين باسم الاتحاد السوفييتي لم يستخدموا تعابير « الدمار المضمون » أو « الردع المتبادل » ، فان الكتابات والبيانات العامة السوفييتية خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٦٩ و ١٩٧٣ ، كانت تعكس التغيرات في التفكير الاستراتيجي السوفييتي(١) .

ناقش قادة الكرملين الردع المتبادل ودورة الفعل ورد الفعل في سباق التسلح وأكدوا على الاهمية الحرجة لتحديد الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستيكية (ABM) وبالاضافة الى ذلك ؛ فقد كان ثمة بيانات عن عدم استطاعة اي طرف من تحقيق قدرة الضربة الاولى ، وعن كون القوتين العظميين مضطرتين لادراك ومعرفة الحاجة الماسة لخفض التكاليف وعوامل المغامرة بحرب نووية ، ولتحقيق الاستقرار في العلاقة الاستراتيجية بينهما في نقطة المساواة . واذا ذهبنا الى أبعد من ذلك بقليل ، نجد ان بعض الناطقين السوفييت ادعوا بان التفوق أصبح غير قابل للتحقيق ، وان الاسلحة النووية فقدت قيمتها كأداة سياسية ، بينما استمر قادة الكرملين في التأكيد على الحاجة الى التفاوض بشأن الاسلحة الاستراتيجية . واذا كانت البيانات لاتعكس غالبا وبالضرورة الوضع الفعلي في دولة ما ، فكان الوضع الاستراتيجي في الاتحاد السوفييتي بدا ــ من حيث كونه انعكاسا للسياسة السوفييتية ــ كمؤشر عن التقارب الكبير في الاوضاع المتعلقة بالمسائل النووية بين واشنطن وموسكو ، وبشكل افضل بكثير مما كانت عليه هذه المسائل في الماضي .

---

(١) ــ انظر مثلا « بين هلسنكي و فيينا » الاقتصاد والسياسة والايديولوجية ، كانون الثاني ١٩٧٠ (الخدمات الاذاعية الاجنبية ــ التقرير اليومي عن « الاتحاد السوفييتي » في ١٩ شباط ١٩٧٠) الصفحات ف١ ــ ف٥ ، و مسألة مهمة « صحيفة البرافدا بتاريخ ٧ آذار ١٩٧٠ (نفس المرجع السابق بتاريخ ٩ آذار ١٩٧٠) الصفحات ف١ ــ ف٥ ، وجرينييف وباڤلوف في « خطوة هامة نحو الحد من سباق التسلح » البرافدا ٢٢ حزيران ١٩٧٢ (نفس المرجع السابق في ٢٣ حزيران ١٩٧٢) الصفحات : هـ١ ــ هـ٥ .

أما بالنسبة للمنظور المعاكس ، فمن الممكن الا يكون الاتحاد السوفييتي قد تصرف كرد على البرامج النووية الاميركية او فتش عن جعل الميزان النووي مستقرا على اساس المساواة والدمار المضمون المتبادل ، بل ربما كان بوسع قدراته الاستراتيجية بشكل نشيط لدعم هدف التفوق النووي . وبالرغم من ان تحليلات ادارة نيكسون للتهديد السوفييتي كانت تحمل طابع المبالغةغالبا،فان الدوافع الكامنة خلف البرنامج الاستراتيجي في الاتحاد السوفييتي ، اعطت سببا مشروعا للاهتمام بها . وقد بدا الصاروخ الباليستيكي العابر للقارات من نوع (س س ـ ٩) بحمولته الكبيرة ملائما لمهمة مضادة ـ للقوة أكثر منه لدور انتقامي مضاد للمدن ، وثمة دليل في بيانات القادة العسكريين السوفييت ، بان الاتحاد السوفييتي لم يناقض اعتقاده في الحاجة الى اتباع مثل هذه الاستراتيجية .

وبالنسبة الى الموقف السوفييتي في محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، بشأن تحديد الدفاع الصاروخي ، فيحتمل ان قادة الكرملين قرروا ـ على ضوء التكلفة الباهظة وعدم الفعالية لبرنامج الدفاع الصاروخي المضاد للصواريخ الباليستيكية ـ لجم جهودهم ؛ لاسباب لاتتصل بقبولهم لمفهوم الدمار المضمون . ويمكن ان يكون اهتمام موسكو باحتمال توسيع برنامج « الوقاية » الاميركي قد اتخذ طابعا جديا ، الا ان ثمة احتمالا آخر يتمثل في تفتيش المسؤولين السوفييت عن تحديدات قاسية ومضمونة على الصواريخ الاميركية المضادة للصواريخ الباليستيكية ، واعتبارها وسيلة تحد من قدرة الصواريخ السوفييتية الهجومية على تنفيذ ضربة مضادة ـ للقوى على قوة صواريخ « المينوتمان » الاميركية .

وانسجاما مع المواقف السياسية التقليدية للاتحاد السوفييتي ، فقد يكون قادة الكرملين قد استنتجوا بان التفوق العددي في الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات سيقدم فرصة دبلوماسية افضل ويزيد من قوة سواعدهم في الازمات . ولكن الزيادة المحسوسة في القوة العسكرية السوفييتية على كل المستويات خلال الاعوام الاخيرة من الستينات والاعوام الاولى من السبعينات، اظهرت الميل الى سياسة التوسع اكثر مما عبرت عن وجهة نظر موسكو في

التفتيش عن شكل ما من التفوق على المستوى الاستراتيجي ، وخاصة عندما كانت الولايات المتحدة الاميركية تعاني ضغطا داخليا موجها الى خفض الانفاق الدفاعي . ويمكن ايضا ان نستنتج بان الاتهامات السوفييتية المتكررة ، القائلة بان الولايات المتحدة الاميركية تصعد سباق التسلح ، لم تكن سوى اعمال خداعية تهدف الى وضع ادارة نيكسون في موقف الدفاع ، والى شل برامج الاسلحة الاميركية عبر اشارة معارضة الكونغرس الاميركي لاقتراحاتالبنتاغون عن الاسلحة .

ولعل تدقيق الموقف السوفييتي تجاه محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، يدعم الاستنتاج القائل بان سياسات موسكو الاستراتيجيةخلال الاعوام الاولى من السبعينات ذات طموحات متعددة . فالدوافع السوفييتية لدخول محادثاتها الحد من الاسلحة الاستراتيجية وتوقيع الاتفاقات بشأنها كانت بدون شك متنوعة(١) .

ومن الواضح ان الكرملين نظر الى هذه المحادثات كواسطة للوفاقاللاحق. بعيدا عن اهتمامه بخفض عامل المغامرة بالحرب النووية ، ولتحقيق التعاون الاقتصادي ، والحد من التقدم في العلاقات الاميركية ـ الصينية . أما الجانب الايجابي لموقف الاتحاد السوفييتي من محادثات الحد منالاسلحة الاستراتيجية فلم يقدر بشكل صحيح على ضوء قبوله بحظر الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستيكية بموجب معاهدة سالت ، التي أظهرت للبعض بان الاتحاد السوفييتي اعترف على الاقل بالردع المتبادل كأساس للعلاقات النوويةالاميركية ـ السوفييتية . وبنفس الوقت فلم تكن الحكومة السوفييتية مستعدة لقبول اتفاقية معنية ، يرمي ظلالا من الشك على هدفه المعلن في الامن المتعادل وعلى

---

(١) ـ انظر رومان كولكو وتيز وآخرون في : « الاتحاد السوفييتي والسيطرة على السلاح » مأزق قوة عظمى (مطبعة جون هوبكنز ١٩٧٠) ، و توماس وولف في « مصالح الاتحاد السوفييتي في محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية : السياسية والاقتصاد والبيروقراطية وادوارها الايجابية والسلبية في السيطرة على السلاح » ، وليم لينتنر وروبرت بفالت زغراف في : « سالت: مضمون السيطرة على السلاح في السبعينات (مطبعة جامعة بيتر سبرغ ١٩٧٣) ، و لورانس ت . كالدويل في « الموقف السوفييتي من محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية : أوراق آدلفي رقم ٧٥ (لندن ـ المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية ـ شباط ١٩٧٣) .

اتفاق عن الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، كما ان جهد الاتحاد السوفييتي لاضفاء الصبغة الشرعية على سبقه في مستويات الصواريخ الاستراتيجية عبر اتفاقية معينة يرمي ظلالا من الشك على هدفه المعلن في الامن المتعادل وعلى مدى اهتمامه وتعلقه بالاستقرار . وعندما امكن في نهاية الامر ، التوصل الى اتفاقيات موسكو ، تبين ان قادة الكرملين كانوا في ذروة الحماس لدعمها ، حيث اصدروا اوامرهم الى القادة العسكريين السوفييت للعمل بموجب احكامها ، ومع ذلك فما كادت هذه الاتفاقيات توضع قيد التنفيذ ، حتى استأنف الكرملين برنامجه النشيط عن تطوير انظمة استراتيجية محسنة وجديدة ، معلنا ان الاتحاد السوفييتي اراد من وراء ذلك ان يتخذ الاجراءات الضرورية للمحافظة على وضع استراتيجي قوي .

وباختصار ، فقد كانت العناصر الاساسية للسياسات الاستراتيجية السوفييتية في اوائل السبعينات تتصف بعدم التلاؤم وانعدام الثبات .

ويمكن ان يفسر هذه الاتجاه جزئيا ــ على غرار ماكان يحدث في الولايات المتحدة الاميركية ــ بان المسؤولين كانوا مضطرين لمراعاة الضغوط الداخلية الامر الذي أدى غالباً الى قرارات متناقضة وغير منطقية سواء في السياسة او في برامج الاسلحة . ولكن القادة السوفييت كانوا يعانون من صعوبات جمة في تحديد منهج منطقي للعمل لاعوام السبعينات بسبب الشكوك حول تطور محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، والآفاق المستقبلية للسياسة الاستراتيجية الاميركية وتطور القوات النووية الصينية .

وبالرغم من ذلك ، يمكن القول بشيء من الثقة ان العامل الاكثر اهمية في السياسة الاستراتيجية السوفييتية ، تمثل في القرار بعدم القبول باقل من المساواة ، سواء كان ذلك مع او بدون السالت ، وقد بدا ان استراتيجية موسكو تعكس الشعور بالحاجة للسير على الخط الفاصل بين دعم الوضع الاستراتيجي السوفييتي والمغامرة بتوسيع مجال سباق التسلح النووي وتحقيق نتائج غير ملائمة في محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية .

وفي هذا المجال ، فقد كانت السياسة الواضحة للاتحاد السوفييتي في المحافظة على رادع انتقامي ، مع التفتيش عن خيارات حربية وميزان قوى يميل

عدديا لصالحه . تشبه الى حد كبير عقيدة « الكفاية » التي كانت ادارة نيكسون تأخذ بها . ولكن درجة الافضلية التي كان قادة الكرملين — ونظراؤهم في الادارة الاميركية — مستعدين لاعطائها الى الاستقرار المتبادل في قراراتهم المستقبلية بشأن سياسة الاسلحة الاستراتيجية ، بقيت غير واضحة حتى نهاية عام ١٩٧٢ ثم عكست اتفاقية السيطرة على الخطوط العريضة للاسلحة الاستراتيجية التي تم التوقيع عليها في مدينة فلاديفستوك السوفييتية في شهر تشرين الثاني من عام ١٩٧٤ ، الاهتمام بالاستقرار المتبادل ، دون ان تضع حدا للشكوك(١) .

٤ — تحديدات الاسلحة الاستراتيجية :

ما ان دخل الرئيس نيكسون الى البيت الابيض ، حتى سارع القادة السوفييت لحثه على تحديد تاريخ ما لبدء محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، التي كان قد تقرر سابقا ان تبدأ في خريف عام ١٩٦٨ ، وتأخرت بسبب التدخل السوفييتي في تشيكوسلوفاكيا .

ولكن الادارة الاميركية الجديدة لم تكن راغبة في الموافقة على عقد هذه المحادثات قبل ان تبحث في اقتراح ادارة جونسون ، وصياغة افكارها الخاصة عن اهداف ومزايا السالت . ولم يلجأ المسؤولون في ادارة نيكسون الى اجراء تحليل مفصل لمحادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، حتى بدء دراسة السياسة الدفاعية الاميركية بشكل عام . وفي شهر آذار من عام ١٩٦٩، انتهت الادارة الاميركية الجديدة من اعادة النظر في موضوع السيطرة على الاسلحة الاستراتيجية ، ثم قامت هذه الادارة في شهر حزيران من نفس العام باعلام الاتحاد السوفييتي عن استعدادها لبدء محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية(٢) . وقد تأخر الاتحاد السوفييتي — لاسباب متنوعة — في القبول حتى شهر تشرين الاول ، ولم تبدأ المحادثات بعد ذلك الا في شهر تشرين الثاني من عام ١٩٦٩ .

---

(١) — البيان المشترك السوفييتي — الاميركي عن تحديدات الاسلحة الاستراتيجية — بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني من عام ١٩٧٤ .

(٢) — حملت اعادة النظر هذه الرقم (NSSM-28) وهي احدى الدراسات التي قام بها مجلس الامن القومي الاميركي في السنوات الاولى لرئاسة نيكسون . ويمكن الرجوع — بشأن وصف تحضيرات ادارة نيكسون لمحادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية والمناقشات اللاحقة — الى كتاب جون نيوهاوسن « الفجر البارد : قصة السالت » (هولت و راينهارت و ونستون — ١٩٧٣) .

اسلوب اقتراب نيكسون من محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية:

لقد تمثل جوهر اساوب اقتراب نيكسون من محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية بوجوب تلاؤم السيطرة على السلاح مع الاطار العريض للسياسة الدفاعية الاميركية ولاهداف السياسة الخارجية الاميركية ايضا ، وهي النظرة التي كان يأخذ بها المسؤولون في ادارة كنيدي قبل عقد كامل من الزمن . وقد اعتبر ضروريا ان توضع اولا استراتيجية امن قومي ثم توضع على اساسها المقترحات والسياسات المتعلقة بالسيطرة على السلاح . ولهذا السبب امتدت فترة اعادة النظر في السياسة الاميركية السابقة الى ستة اشهر ، قبل ان تتخذ الادارة الجديدة قرارا بشأن مفاوضات الاسلحة الاستراتيجية ، بالرغم من اتهام النقاد للرئيس نيكسون بمحاولته المتعمدة لنسف او الحط من قيمة محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية لصالح طلبات البنتاغون عن استمرار نشر الاسلحة .

وبالاضافة الى الوقت اللازم للتحضير والتشاور مع الحلفاء ، فقد يكون تأخير القرار على صلة بفكرة الادارة الاميركية بشأن « الربط » بين محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية والنواحي الاخرى للعلاقات الاميركية ـ السوفييتية . كان الرئيس نيكسون قد اشار في وقت مبكر من عام ١٩٦٩ الى وجوب توجيه محادثات الحد من الاساحة الاستراتيجية ، لتسهم في التوصل الى الحلول اللازمة في مناطق معينة من العالم كالشرق الاوسط وفيتنام ، معلنا للبعض بان الادارة الاميركية قد تحاول ان تستخدم مصلحة الاتحاد السوفييتي في الحد من الاسلحة الاستراتيجية كأداة للتأثير على سلوك موسكو في هذه المناطق ومناطق اخرى مثل برلين . ثم لم تلبث الادارة الاميركية ان أوضحت موقفها ، مؤكدة ان محادثات الحد من الاساحة الاستراتيجية لن تكون مشروطة بالتقدم في أي مكان آخر ، ولكن الرئيس نيكسون لاحظ بان العلاقات المتبادلة بين القضايا الاستراتيجية والسياسية هي « حقيقة حياتية » ، مشيرا الى ان السلوك السوفييتي السلبي والصارم لايمكن الا ان يؤثر على الموقف الاميركي من

محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية(١) . ومهما يكن من أمر ، ما ان بدأت هذه المحادثات ، حتى حاول كلا الطرفين عزلها عن المسائل الاخرى وعمل على الحد من المواجهات التي قد تشكل خطرا عليها .

لم يعلن الرئيس في قراره بشأن الاشتراك في محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، ان سباق التسلح امتص الموارد فحسب ، بل لاحظ أيضا بان شدة هذا السباق والصراع التكنولوجي ادت الى زيادة الشكوك ، الامر الذي اثار بدوره الرغبة في تحقيق مستويات أعلى من القوة ، ستؤدي أيضا الى زيادة مخاطر وآثار الحرب النووية . وبالرغم من الاحساس بضرورة فرض الحظر الذاتي ، فان الرئيس نيكسون لاحظ بان أحدا من الطرفين لن يتنازل عن مكتسباته ، ولن يحاول ـ في غياب الترتيبات التفاوضية . الا يستغل هذه المكتسبات في الازمات او يحقق تفوقا هامشيا في الاسلحة .

اما محادثات سالت فسوف تقدم لكلا الطرفين فرصة وحيدة لانشاء العلاقة التي تؤمن لهما امنا اكبر بثمن اقل .

وقد اكد الرئيس نيكسون بشكل خاص على ان التحديد المتبادل للاسلحة يقدم امكانية لتحسين الامن الاميركي بشكل أكثر فعالية من سياسات الاسلحة الوحيدة الجانب . وفي الواقع فقد أوضح ان الولايات المتحدة الاميركية حددت متطلبات امنها « بعبارات تسهل السيطرة على الاسلحة (٢) » .

وبما ان الادارة الاميركية مهتمة بشكل خاص بالتكامل بين التخطيط لصنع انظمة الاسلحة والتخطيط للسيطرة على الاسلحة . وفي هذا المجال نجد ان مجلس الامن القومي خلق اطارا رسميا تسهم وزارة الدفاع الاميركية من خلاله

---

(١) ـ اشار الرئيس اولا الى هذا الربط خلال مؤتمره الصحفي بتاريخ ٢٧ كانون الثاني عام ١٩٦٩ . ثم اعلن وزير الخارجية روجرز في مؤتمر صحفي آخر بتاريخ ٢٥ تشرين الاول ١٩٦٩ بان المحادثات المقبلة عن الحد من الاسلحة الاستراتيجية لن تكون مشروطة باي شكل من أشكال العلاقات بين الشرق والغرب . (مناقشات وزير الخارجية روجرز عن المحادثات المقبلة السوفييتية ـ الاميركية بشأن الحد من الاسلحة الاستراتيجية ـ تقرير وزارة الخارجية في الجزء ٦١ ـ بتاريخ ١٠ تشرين الثاني عام ١٩٦٩) (الصفحة ٣٩٣) .

(٢) ـ انظر الصفحة ١٩٨ من كتاب « بناء من أجل السلام » .

بتطوير اقتراحات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، وخطة عمل للمسؤولين في وكالة نزع السلاح والسيطرة على الاسلحة (ACDA) تشترك بموجبها في اتخاذ القرارات بشأن الاسلحة والميزانيات والعقيدة . وقد تشكل الوفد الاميركي الى محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية من مدير هذه الوكالة رئيسا ، ومن ممثلين عن وزارة الدفاع الاميركية وهيئة الاركان المشتركة كأعضاء .

الانماط الاجرائية والصعوبات الداخلية :

عكس اسلوب الاقتراب المنظم والواسع الى تحضيرات محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، اهتماما جديا في الحصول على مكاسب من اتفاقيات تحديد الاسلحة ، حيث حددت جماعات التحضير سلسلة من الاتفاقيات البديلة الجزئية والكاملة ، وشملت الخيارات المطروحة اجراءات تحديد عدد الانظمة الهجومية ، واتفاقيات حظر الرؤوس الحربية النووية المتعددة « ميرف » ، وترتيبات تدعو الى الخفض المتبادل للصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات (ICBM) واشترط ان تفرض ـ مقابل كل مجموعة من التحديدات المتعلقة بالاسلحة الهجومية . تقييدات متنوعة على الصواريخ الدفاعية المضادةللصواريخ الباليستيكية ، كالحظر الكلي او حماية كل من واشنطن وموسكو ، او الدفاع عن مواقع الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات ، او نشر الدفاع الصاروخي في كافة ارجاء البلاد . ومع الاخذ بعين الاعتبار لاستخدام الوسائط المحلية من اجل الكشف واتخاذ اجراءات التفتيش في مواقع انظمة الاسلحة نفسها ، فان جماعات التحضير امعنت النظر في الخيارات المضادة لاستراتيجية الكفاية وقارنتها مع الوضع غير المقيد باية اتفاقيات .

وبنتيجة هذه العملية ، اعدت الادارة الاميركية عددا من الاتفاقياتالمقبولة من قبل الولايات المتحدة الاميركية والتي بدت قابلة للتفاوض معاخذ الافضليات السوفييتية بعين الاعتبار .

لم تقدم ادارة نيكسون اقتراحا محددا في بدء المحادثات ، بل فضلت ان تستخدم اسلوب اقتراب يتضمن ثلاث خطوات(١) . حيث تناقش اولا القضايا

---

(١) ـ انظر الصفحات ١٤٣ ـ ١٤٥ من « استراتيجية جديدة للسلام » .

الاستراتيجية واهداف السيطرة على الاسلحة ، مما يسمح لكل طرف بتفهم افضل لوجهات النظر الاستراتيجية والاهتمامات ومبررات تطوير الاسلحة لدى الطرف الآخر . واعتقد المسؤولون في الادارة الاميركية بان المحاورة التي تسبر وجهات النظر المضادة وتسمح بتبادل الافكار قد تكون مفيدة في التخفيض من الشكوك وسوء الفهم . واذا نجحت هذه المحاورة فستضع اساسا للاتفاق . أما الخطوة الثانية فستكون عملية بناء متدرجة ، يستطيع الطرفان خلالها مناقشة القضايا والمسائل المرتبطة بتحديد انظمة الاسلحة الخاصة . وسيطور نموذج للاتفاق من قبل الطرفين كوسيلة لتسهيل تفهم كل منهما القضايا الحرجة ، كمتطلبات التفتيش على الانظمة الخاصة والتعادل بين الاسلحة السوفييتية والاميركية . وأخيرا فان الخطوة الثالثة ستشمل المناقشات المفصلة للاقتراحات الخاصة التي يمكن ان تنتج عن المحادثات الاولية ؛ وقد كان مأمولا ان تؤدي هذه الخطوة الى اتفاق تحديد ، سواء بشكل معاهدة او أي ترتيب آخر .

اعتقد المراقبون خلال الجولة الافتتاحية لمحادثات سالت ـ ١ في نهاية عام ١٩٦٩ ومطلع عام ١٩٧٠ بأن اسلوب اقتراب الرئيس نيكسون الى السالت كان دون المستوى اللازم لاستراتيجية منطقية للتفاوض الاميركي ـ السوفييتي وفوق هذا المستوى كاسلوب تقني لتجنب مواجهة الاختبارات الصعبة ضمن الحكومة الاميركية ، وربما لتأخير الاخذ بعين الاعتبار لامكانيات التحديد الخاصة الى الحد التي يصبح فيه الاتفاق المتبادل غير ممكن . وبالاضافة الى ذلك ، فقد رأى بعض الخبراء ان مناقشة الافكار والخيارات مع الاتحاد السوفييتي ستكون ذات مردود اقل من تقديم مقترحات خاصة يمكن ان يأخذ بها الكرملين . واضاف هؤلاء ـ مثلا ـ بأنه لم يكن من الضرورة بمكان لواشنطن او لموسكو ان تغوصا في المسائل الرئيسية الى العمق قبل المساومة في موضوعات اقل اهمية لايمكن للمفاوض السوفييتي الا ان يتجاوب فيها مع المفاوض الاميركي ، حيث تعمل هذه بدورها على الانتقال الناجح الى مسائل الاسلحة ، الامر الذي يضيق شقة الخلاف في مجال الاتفاقات المراد مناقشتها .

وقد أوضح احد خبراء السيطرة على الاسلحة بان اسلوب الاقتراب الاكتشافي للادارة الاميركية « ساعد فقط في تقوية حجة تلك الفئة السوفييتية التي رات ان محادثات السالت ليست الا محاولة اميركية للحصول على معلومات استطلاعية عن البرامج السوفييتية ولايقاف البرامج الاستراتيجية السوفييتية حتى تستطيع (الولايات المتحدة الاميركية) ان ترتب امورها المتعلقة بالانفاق على مشاريعها الاستراتيجية(١) .

كانت هذه الاختلافات بشأن العمليات التفاوضية اقل اهمية من الجدال الخاص حول العلاقة بين البرامج الدفاعية الاميركية الوحيدة الجانب ومحادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية . وقد ظهرت هذه القضية خلال فترة الاشهر الستة التحضيرية قبل بدء المحادثات ، عندما حث عدد من رجال الكونغرس والخبراء غير الحكوميين وأعضاء الفرع التنفيذي ، الرئيس نيكسون على ايقاف التجارب التي كانت تنفذ آنذاك على الرؤوس الحربية النووية المتعددة (MIRV) بغية ابقاء خيار التفاوض مع الاتحاد السوفييتي حول امكانية ترتيب حظر متبادل على تجارب التحليق لهذه الرؤوس ، فور بدء المحادثات الرسمية . ومهما يكن من أمر ، فقد رفض الرئيس نيكسون الاقتراحات بشأن الالتزامات الوحيدة الجانب ، او حتى فكرة الالتزام المشترك مع الاتحاد السوفييتي ، واستمر في تنفيذ برنامج التجارب على الرؤوس الحربية النووية المتعددة (MIRV) كما كان مخططا له . ثم استمرت هذه التجارب الى النهاية بعد بدء محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، وما لبث نشر المركبات الحاملة لهذه الرؤوس ان بدأ في شهر حزيران من عام ١٩٧٠ عندما كانت المحادثات لاتزال في منتصف الطريق .

ولم تقف المسألة عند هذا الحد ، حيث طلبت الادارة الاميركية ، اثناء المرحلة التحضيرية والتقدم بخطوات ناجحة في المحادثات ـ مخصصات مالية

---

(١) ـ جون فيني عن مورتون هالبرين في « نيويورك تايمز بتاريخ ١١ تشرين الثاني ١٩٦٩ . انظر ايضا التون فراي في « صنع القرار الاميركي من اجل محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية: الابعاد التشريعية والتنفيذية » وماسون ويلريتش وجون راين لاندر في « السالت : اتفاقيات موسكو وما وراءها » (المطبعة الحرة ـ ١٩٧٤) .

اضافية للاستمرار في نظام الدفـاع الصاروخـي المعروف بنظـام الوقايـة (Safeguard) وفي برامج الاسلحة الاخرى الكبيرة كالترايدنت والقـاذفة (ب ـ١) بالرغم من ان الخيارات المقدمة من قبل الطرف الاميركي كانت تشمل تحديد الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستيكية وكافة فئات الاسلحةالهجومية الاستراتيجية .

اتهم النقاد والمعلقون ـ في معرض اشارتهم الى الجهود المستمرة لتحسين وتوسيع القوات الاستراتيجية الاميركية بعد بدء المحادثات ـ الادارة الاميركيـة بنقص الاهتمام الجدي لديها في التوصل الى آفاق بشأن تحـديد الاسلحـة الاستراتيجية . وأضاف هؤلاء بان السياسة الرسمية الاميركيـة كانت غـير ضرورية ومسببة لعدم الاستقرار ، وبشكل خاص لانتفاء وجود دليل واضح على ان الاتحاد السوفييتي يوسع شبكة دفاعـه الصاروخي المضـاد للصواريـخ الباليستكية او يجري التجارب على الرؤوس الحربية النووية المتعددة«ميرف». وهما التهديدان اللذان اعتبرا من الاسباب الرئيسية للسير قدما في برامـج « ميرف » والصواريخ المضادة للصواريخ (ABM) الاميركية . وبالرغم من ذلك فان ادارة نيكسون لم تر حرجا في المحافظـة على البرامج المتعلقـة بقواتهـا الاستراتيجيـة ، بينما كانت تسعى للتفاوض في اتفاقيـة الحد من الاسلحـة الاستراتيجية ، وقدمت ثلاثة أسباب لتصرفاتها .

١ ـ لقد ادعى المسؤولون الاميركيون انه طالما لاتوجد ضمانة معينة للتوصـل الى اتفاقية ، فلا بد من الاستمرار في البرامـج التي تعتبر ضروريـة لاستراتيجية الكفاية والمحافظة على المرونة المطلوبة للرد على التهديدات المستقبلية . ولم يكن الاتحاد السوفييتي قد تهاون في الانتاج الكمـي لصواريخه او في البرامج التطويرية . وما لم تقيد محادثات الحد مـن الاسلحة الاستراتيجية هذا التهديد ، فان الـولايات المتحدة الاميركيـة ستكون مضطرة لاتخاذ الاجراءات التي تحافظ على قـدرة بقاء الرادع الاميركي والاعتماد عليه . وحتى لو تم التفاوض بشأن الاتفاقية ، فـان الولايات المتحدة الاميركية سوف تحتاج لوضع انظمة اضافية ، لان النتائج

المحتملة لمحادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية لن تلغـي بالضرورة التهديدات النوعية الموجهة ضد الرادع الاميركي .

٢ – ادعى الناطقون باسم الادارة الاميركية بان أي التزام مؤقت بشأن نظـام واحد قد يقف في طريق التوصل الى اتفاقية دائمة قابلة للاستمرار . ولهذا السبب فقد كان مفضلا ان يؤخذ بعين الاعتبار الحظر المتبـادل للرؤوس الحربية النووية المتعددة « ميرف » خلال المحادثات الفعليـة التي يتم من خلالها كشف التقييدات الضرورية . وطالما ان الحظر على هذه الرؤوس سيتطلب تحديدات للصواريخ المضادة للصواريخ الباليستيكية فقد رأى المسؤولون انه ليس من المرغوب به ان يبدأ الاجراء الاول بدون التأكد من امكانية تحقيق الاجراء الثاني . ثم رفضت الادارة الاميركية في مرحلة لاحقة من المحادثات ان تقبل بتحديد الصواريخ المضادة للصواريخ دون ترافق هذا الاجراء تحديدات للاسلحة الهجومية وعموما فلم تحاول الادارة الاميركية ان تثير موضوع الترتيبات التي تعكس الامر الواقـع، بل بدت أكثر اهتماما بالوصول الى اتفاق واضح مع الاتحاد السوفييتي .

٣ – دافع المسؤولون في الادارة الاميركية عن استراتيجية التفاوض من موقع القوة ، مؤكدين ان برامج التسليـح الاميركية ستكون مفيـدة كأوراق مساومة على طاولة المحادثات . وادعوا بان التقييد الوحيد الجانب سوف يخفف الرغبة السوفييتية في التفاوض ويخلق صعوبة في اقناع الاتحاد السوفييتي بقبول الشروط التي تعتبرها الولايات المتحـدة الاميركيـة ضرورية لانجاز اتفاق مستقر ومتعادل(١) . وقد استخدم هذا التعليل المنطقي في البداية لتبرير الاستمرار في نظام « الوقاية » الصاروخي على

(١) – نذكر مثلا انه في ١٢ تموز من عام ١٩٧١ ، اعلم نائب وزير الدفـاع الاميركي باكارد لجنة من مجلس الشيوخ الاميركي بان الولايات المتحدة الاميركية يجب ان توسـع انظمة دفاعها الصاروخي المضاد للصواريخ الباليستيكية لاستخدامها كورقة مساومة مع الاتحاد السوفييتي . (مضمون السيطرة على السلاح في ميزانية الدفاع الراهنة ، ومناقشات اللجنة الفرعية للسيطرة على السلاح ، والقانون الدولي والتنظيم للجنة مجلس الشيوخ الاميركي للعلاقات الخارجيـة – الكونغرس ٩٢ – الجلسة الاولى (١٩٧١) الصفحة ١٧٠) .

أساس أن تطوير هذا النظام سيقنع الاتحاد السوفييتي بقبول التحديدات على الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات من نوع (س‌س‌ـ٩) .وفي السنوات التالية كانت الرغبة في الضغط على الاتحاد السوفييتي من أجل قبوله تحديد الصواريخ الباليستيكية التي تطلق من البحر (SLBM) في محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، مسؤولا الى حد كبير عن قرار الادارة الاميركية المتعلق بتعهدها باتخاذ « مبادهة استراتيجية جديدة كبيرة » عبر التسريع المحسوس لبرنامج غواصات « الترايدنت » في وقت مبكر من عام ١٩٧٢(١)

سياسة أوراق المساومة :

ربما اصبحت قضية اوراق المساومة اكثر العناصر بروزا واهمية في سياسة الاسلحة الاستراتيجية لادارة نيكسون ، وخاصة بعد التعتيم على ما اذا كانت البرامج الاستراتيجية الاميركية تشكل عامل استقرار ، وذات فعالية من الناحية التقنية ، وقدرة على البقاء من الناحية الاقتصادية . وانتقد عدد من رجال الكونغرس ، ومن الاوساط العلمية بشدة التكتيك الذي استخدمته ادارة نيكسون في مفاوضات الحد من الاسلحة الاستراتيجية عبر الاعوام الممتدة من ١٩٦٩ الى ١٩٧٣ . وأكد هؤلاء ـ على سبيل المثال ـ ان سياسة التفاوض من موقع القوة ستضطر الاتحاد السوفييتي لان يستمر في بناء قوته الاستراتيجية وتغلق الابواب أمام الفرص المتوفرة لانجاز اتفاقات ذات تفهم عميق لطبيعة مايجري ، بينما تفتح الباب على مصراعيه امام التزام الطرفين بالاستمرار في برامج التسليح الكبيرة . واوضح احد خبراء السياسة السوفييتية ان قادة الكرملين سوف يشعرون « بالاضطرار لاتخاذ الاجراءات الجوابية على كل خطوة اميركية في هذا المجال » بغية تجنب « انجرافهم تحت الضغط الى الاتفاقية العتيدة » ، ثم استنتج بان دبلوماسية اوراق المساومة في مجال الاسلحة

---

(١) ـ البيان .... عن ميزانية الدفاع لعام ١٩٧٣ والبرامج الدفاعية للاعوام ١٩٧٣ـ١٩٧٧ الصفحة ٦٩ .

الاستراتيجية « تعطي الديناميكية الى سباق التسلح(١) » . وقد أدعي أيضا بان الحاجة الى المساومة استخدمت من قبل الادارة الاميركية بغرض الحصول على موافقة الجهات المسؤولة الاميركية على البرامج الاستراتيجية المتعلقة بالاسلحة ، التي كانت سترفض حتما في الحالة المغايرة .

اما عدم محاولة تقييم الدوافع الكامنة وراء هذه النشاطات ، فامر يتعلق بالمسؤولين الرسميين في الادارة الاميركية الذين كانوا يفتشون عن السبل اللازمة لاقناع الاعضاء الرئيسيين في مجلس الشيوخ الاميركي بان الاستمرار في نظام الدفاع الصاروخي المضاد للصواريخ الباليستيكية المعروف بنظام « الوقاية » للدفاع عن مواقع الصواريخ الاميركية الباليستيكية العابرة للقارات (ICBM) كان حيويا لنجاح المحادثات (٢) .

وقد تأثرت موافقة الكونغرس على المرحلة الاولى من نظام « الوقاية » الصاروخي في عامي ١٩٧٠ و ١٩٧١ بدون شك بارتباط هذه العوامل مع محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، بالرغم من رفضه للطلبات اللاحقة المتعلقة ببدء العمل في مواقع الدفاع الصاروخي الاقليمي المضاد للصواريخ الباليستيكية فيما بعد . وقد أثرت الاعتبارات التفاوضية أيضا على دعم الكونغرس لبرنامج تطوير القاذفة الاستراتيجية (ب — ١) وغواصات « الترايدنت » ، حيث وجد اعضاء مجلس الشيوخ المهتمون بمسائل السيطرة على السلاح ، انفسهم في وضع متناقض تتضارب فيه الرغبة في التصويت لصالح برامج التسلح والخوف من الحاق الضرر بمحادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية . وحتى اعضاء الكونغرس الذين تساءلوا عن امكانية التنفيذ التقنية او الضرورة الاستراتيجية لبعض البرامج المقترحة ، كانوا قد اضطروا

---

(١) — بيان مارشال شولمان عن «مضمون السيطرة على السلاح في ميزانية الدفاع الراهنة» الصفحة ٢٥١ . وقد انتقد المساعد السابق لوزير الدفاع الاميركي بول وارنكة — خلال هذه المناقشات — تكتيك أوراق المساومة الذي استخدمته الادارة الاميركية .

(٢) — انظر — مثلا — تقارير مجلة نيوزويك عن محادثات كيسينجر مع أعضاء الكونغرس والمناقشات حول أوراق المساومة التي عزيت الى رئيس الوفد الاميركي المفاوض ، جيرارد سميث (١٠ آب ١٩٧٠ — الصفحة ١٨ و ٢٤ آب ١٩٧٠ الصفحة ٣١) .

لتغيير وجهات نظرهم بشأن منطقية زيادة قوة المساومة لدى الولايات المتحدة الاميركية . ولعل احد الامثلة الهامة لهذه الظاهرة يكمن في نجاح الادارةالاميركية باقناع عضو مجلس الشيوخ جون ستينيس في تغيير موقفه ودعم عملية تسريع « الترايدنت»(١) .

يعزى برنامج نشر وتطوير الصواريخ السوفييتية على نطاق متوسط او كثيف غالبا الى موقف الادارة الاميركية الذي اتصف بالمساومة . وقد دافع المسؤولون في ادارة نيكسون . بعد التوصل الى توقيع اتفاقيات الحد من الاسلحة الاستراتيجية في موسكو . عن اسلوب الاقتراب الاميركي في هذه المحادثات ، واستمروا في التمسك بوجهات نظرهم ، حتى في الفترة التي كانت هذه الاتفاقيات خلالها لم تحصل على الموافقة من السلطات المسؤولة في الولايات المتحدة الاميركية . واوضح وزير الدفاع الاميركي ميلفين ليرد بانه لايستطيع دعم هذه الاتفاقيات مالم يوافق الكونغرس على طلبات(٢) الادارة الاميركية الخاصة بالقوات الاستراتيجية . وبينما انكر الرئيس نيكسون ان الكونغرس يريد وضع شروط على محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية مقابل الموافقة على الطلبات الدفاعية ، فانه أكد على الحاجة الى التحرك نحو البرامج العسكرية الاميركية ، موضحا ان قادة الكرملين كانوا قد أعلموه بان الاتحاد السوفييتي سيستمر في جهوده المتعلقة بالاسلحة التي لم يجر حظرها بموجب اتفاقيات الحد من الاسلحة الاستراتيجية(٣) .

اوضحت الادارة الاميركية ايضا ان المتطلبات العسكرية الاستراتيجية « الكفاية » تستوجب الاستمرار في تنفيذ البرامج الاميركية المسموح بها حسب

---

(١) ــ اعترف ستينيس بالاثر الحاسم للمناقشة حول أوراق المساومة في ١٥ حزيران ١٩٧٢، انظر الصفحة ٤٠٤ من « اتفاقيات تحديد الاسلحة الاستراتيجية » .

(٢) ــ قال ميلفين ليرد : « لن أستطيع ان ادعم اتفاقات تحديد الاسلحة الاستراتيجية مالم يتحرك ، الكونغرس في اتجاه نظام « الترايدنت » والقاذفة الاستراتيجية (ب ــ ١) والبرامج الاخرى ، التي كنا قد خططنا لها لتحسين أنظمتنا الهجومية الاستراتيجية خلال السنوات الخمس الاخيرة » . (نشر الحديث من قبل جورج ويلسون في الواشنطن بوست بتأريخ ٨ حزيران ١٩٧٢).

(٣) ــ المؤتمر الصحفي للرئيس نيكسون بتاريخ ٢٢ حزيران ١٩٧٢ ، « الاوراق العامة لرؤساء الولايات المتحدة الاميركية : ريتشارد نيكسون ١٩٧٢ (١٩٧٤) الصفحة ٦٩٢ .

اتفاقيات موسكو والبدء في اجراء الابحاث وتطوير البرامج بغية المحافظة على رادع مضمون وحاجز ضد امكانية اخلال الاتحاد السوفييتي بهذه الاتفاقيات او الفشل في الحادثات المستقبلية .

وبناء على ذلك فقد ارتأت الاركان المشتركة الاميركية ان يتم التخطيط الاستراتيجي في ظل اتفاقيات السالت على ضوء ثلاثة « ضمانات » هي : القدرات الاستطلاعية الاميركية المطورة ؛ واستمرارية برامج التحديث ، واعمال الابحاث والتطوير القواة والمعدة للمحافظة على التفوق التكنولوجي(١) . تضمن مشروع التسليح الذي اقترحه البنتاغون بعد اتفاقيات الحد من الاسلحة الاستراتيجية مايلي :

١ ــ استمرار تسريع تطوير وضع الترايدنت

٢ ــ أعطاء الدفع الى تطوير القاذفة من نوع (ب ــ ١) .

٣ ــ اجراء الابحاث على صاروخ مجنح جديد (كروز) ؛ ورأس حربي يستطيع المناورة ، ورؤوس حربية لصواريخ ذات دقة أكبر .

٤ ــ دراسة امكانيات الحصول على قواعد اطلاق صواريخ جوية وبرية متحركة . و . .

٥ ــ تطوير دفاعات النقطة القاسية بجعل كافة الوسائط الاستراتيجية اهدافا صعبة .

وبالرغم من ضغوط الفرع التنفيذي ، فقد رفض الكونغرس ان ينشيء اي نوع من الربط بين برامج التسليح الاميركية والموافقة على اتفاقيات السالت او اتفاقيات خفض عدد البرامج الاستراتيجية المقترحة ــ بما فيها برنامج الراس الحربي المعد للاهداف الصعبة ، وطلب الرئيس عن بناء موقع دفاع صاروخي

---

(٢) ــ بيان الاميرال توماس هـ . مورر من البحرية الاميركية رئيس هيئة الاركان المشتركة امام لجنة الخدمات المسلحة في مجلس الشيوخ (٢٠ حزيران ــ ١٩٧٢) .

مضاد للصواريخ الباليستيكية حول مدينة واشنطن العاصمة . حسب شروط المعاهدة ـ والمواقع الدفاعية القساة ، وصاروخ كروز الجديد .

ولكن التصويت لصالح بعض الانظمة يشير الى ان اوراق المساومةومفاهيم الضمان اجتمعت لتساعد في الحصول على مصادقة الكونغرس على عدة طلبات متعلقة بالاسلحة الاستراتيجية في ميزانية الدفاع في نهاية عام ١٩٧٢ . وبالاضافة الى ذلك ، فقد بدا مؤكدا ان البرامج المستقبلية للاسلحة الاستراتيجية ستبقى خلافا لذلك مرتبطة بشكل وثيق بتطور محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي ، وان الكونغرس سيتعرض لضغط متزايد للموافقة على طلبات الادارة الاميركية المتعلقة بالميزانية الاستراتيجية ، كوسيلة لدعم محادثات السالت وحمايتها من الفشل . وفي الواقع فقد اشار وزير الدفاع الاميركي شليسينجر ـ اثناء تطوير البرنامج الدفاعي لعام ١٩٧٤ ـ الى ان الولايات المتحدة الاميركية احتاجت لتعزيز قوتها التفاوضية والبقاء في وضع الاستعداد لامتلاك رادع كاف ومعادل تماما للرادع السوفييتي . اذا مافشلت المراحل الثانية من محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية(١) . ثم أكد الناطقون باسم الادارة الاميركية ـ بعد اتفاق فلاديفستوك في شهر تشرين الثاني من عام ١٩٧٤ ، على الحاجة الى المحافظة على القوات الاميركية ضمن السقوف المتفق عليها .

مراحل محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية :

تعامل الطرفان الاميركي والسوفييتي . منذ بداية محادثات السالت ـ ١ ـ التي افتتحت رسميا في ١٧ تشرين الثاني من عام ١٩٦٩ في هلسنكي ـ بايجابية خاءة مع قضايا الاسلحة الاستراتيجية وبطريقة رجال الاعمال .

كان المفاوضون الاميركيون متأثرين بمهارة ومعرفة وجدية الفريق السوفييتي ، ولكنهم دهشوا للنقص الواضح في الخبرة التقنية لهذا الفريق ، وبعدم رغبة القادة السوفييت بالسماح لمفاوضيهم في مناقشة القضايا

---

(١) ـ المؤتمر الصحفي الذي عقد بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني من عام ١٩٧٣ .

الاستراتيجية بعمق ، وخاصة بما يتعلق بالتحديدات النوعية او بالمستويات الدقيقة للقوة .

وبدا واضحا ان المفاوضين السوفييت كانوا أقل اطلاعا على حجم وخواص الوضع الاستراتيجي السوفييتي من المفاوضين الاميركيين . وهكذا فان تبادل وجهات النظر حول المسائل الاستراتيجية جرى بشكل اضعف بكثير مما كان متوقعا . وارتأت عدة تقارير ان المفاوضين الاميركيين لم يستطيعوا ان يعرفوا سوى القليل عن الاغراض النووية وعن العقيدة العسكرية في الاتحاد السوفييتي، كما ادعى احد الخبراء الاميركيين بان المحادثات كانت « أقل من محاورة ثنائية. وأكثر من محاورة فردية اميركية(1) » . ولم تعط افكار الاهتمام الخاص للاستراتيجيين الاميركيين ، كالاستقرار والتعرضية
حق قدرها من قبل ممثلي الاتحاد السوفييتي . ومع ذلك ، فقد بدا واضحا بان الجولة الاولى من محادثات السالت ــ ١ ــ كانت ناجحة في وجهات نظر كل من الطرفين عن المسائل الاستراتيجية وفي تحديد موضوعات المناقشاتاللاحقة. ولعل الامر ذا الاهمية البالغة في هذا المجال : تمثل في الموافقة على ان تناقش قضيتان أساسيتان في الجولاتاللاحقة لمحادثات الحد منالاسلحة الاستراتيجية وهما القضيتان اللتان آثارهما الوفد السوفييتي والمتعلقتان بالصواريخ المضادة للصواريخ الباليستيكية (ABM) و أنظمة القواعد المتقدمة FBS

التقدم والمسائل التمهيدية :

لم يكن الموقف السوفييتي من تحديد الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستيكية الحدث المفاجيء في الجولة الاولى من محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية فحسب ، بل كان بدون شك الحادث الاكثر أهمية في السلسلة الكاملة لهذ هالمحادثات . ويجب ان نذكر بان اهتمام الولايات المتحدة الاميركية في التحديد المتبادل لهذه الصواريخ المضادة للصواريخ ، كان يشكل القوة

---

(1) ــ فان كليف في « المناقشات الدولية » ألتي عرضت أمام اللجنة الفرعية للامن القومي والعمليات الدولية للجنة مجلس الشيوخ عن العمليات الحكومية ــ الكونغرس ٩٢ الجلسة الثانية (٢٥ تموز ١٩٧٢) الجزء ٧ ــ الصفحة ٢٠١ .

الدافعة لجهود ادارة نيكسون الهادفة الى بدء محادثات الاسلحة الاستراتيجية مع الكرملين . وبالرغم من ان ادارة نيكسون لم تصل الى قرار عن نوع اتفاقية الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستيكية ، فقد كانت مستعدة للقبول بها عندما دخلت المحادثات التمهيدية للحد من الاسلحة الاستراتيجية ، حيث أعتمد موقفها من التقييدات على هذه الصواريخ على وجهة النظر القائلة بان الدفاعات ذات النطاق الواسع عن السكان كانت عوامل لعدم الاستقرار . ونظرا لالتزام الولايات المتحدة الاميركية بنظام « الوقاية » الصاروخي ، فقد اخذت بعين الاعتبار الخيار الوحيد الذي يسمح للطرفين بنشر مواقع دفاع صاروخي حول صواريخها الباليستيكية العابرة للقارات بالاضافة الى دفاعات اقليمية رقيقة ، وذلك بالرغم من اعتبارها أيضا للخيارات الاخرى دون استثناء الحظر الكامل على الصواريخ المضادة للصواريخ .

وحيث ان القادة السوفييت كانوا قد ادعوا تقليديا ان الدفاعات الصاروخية مرغوبة وغير مثيرة للاستفزاز ، فقد توقع المسؤولون الاميركيون ان تكون محادثات تحديد الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستيكية احدى المسائل الاكثر صعوبة في السالت . ومهما يكن من امر فقد اتخذ الوفد السوفييتي في بداية المحادثات موقفا معارضا لنشر الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستيكية على نطاق واسع،وعبر عن تفضيله للحظر الكامل لها او لاستخدامها في التغطية المحدودة في ظل اتفاقية سالت .

وقد احتوى الاتفاق النهائي اقتراحا سوفييتيا كاسحا عن التزام الطرفين بالامتناع عن نشر الصواريخ المضادة للصواريخ على نطاق اقليمي او حتى عن بناء القواعد لهذه الانظمة .

قد يكون الاهتمام السوفييتي في تحديد الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستيكية الى مستويات متدنية جدا مستندا الى تقدير حقيقي للنتائج ذات الطابع غير المستقر لهذه الانظمة . ومن ناحية اخرى ، فانه يحتمل ان يكون القادة السوفييت قد وجدوا ان تكلفة تكنولوجيا الجيل الحاضر من هذه

الصواريخ مرتفعة جدا ، وبالتالي فقد لجؤوا الى القبول بمعاهدة عنها كوسيلة لمنع الولايات المتحدة الاميركية من تحقيق مكاسب دفاعية(١) .

ومهما يكن من امر ، فاذا كانت معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ البالستيكية تمثل تنازلا غير مرغوب به او تكتيكا قصير ــ المدى من جانب قادة الكرملين وليست قرارا جوهريا ، فان من الصعب بمكان ان نفهم لماذا فضل الاتحاد السوفييتي هذا التقييد الدفاعي الحاد ، ولم يفتش عن اتفاقية مؤقتة لحظر نشر الصواريخ الهجومية . وكان وقوف السفييت الى جانب المسألة الدفاعية قويا الى درجة بدا معها للولايات المتحدة الاميركية ان الاتحاد السوفييتي بدل مواقفه بشأن الصواريخ المضادة للصواريخ البالستيكية بشكل كامل . وبالرغم من استمرار المحادثات لعدة سنوات قبل التوصل الى اتفاق نهائي،فان الاجتماع التمهيدي في هلسنكي خلق الاساس الذي استندت عليه المحادثات الملموسة التي توجت فيما بعد بمعاهدة عن حظر الصواريخ المضادة للصواريخ (ABM) حيث اعتبرها اغلب المراقبين كأهم نتيجة لمحادثات السالت .

ولسوء الحظ فان موقف الاتحاد السوفييتي في المناقشات التمهيدية بشأن مسألة حيوية أخرى تتصل بأنواع الانظمة الهجومية التي يجب تغطيتها في الاتفاق، سبب خلافا كبيرا بين الدولتين الكبريين . وشملت هذه القضية تعريف كلمة « استراتيجي » . وقد اوضح ممثلو الاتحاد السوفييتي ــ في خطوة غير متوقعة في المرحلة المبكرة من الجولة الاولى للمحادثات ، بان كافة انظمة ايصال الاسلحة النووية التي يمكن اطلاقها ضد أراضي الطرف الآخر ، تدخل ضمن هذه الفئة. وهكذا فان الطائرات المقاتلة الاميركية المتوضعة في قواعد امامية في اوروبا والموجودة على متن حاملات الطائرات يجب ان تخضع ــ حسب التفسير السوفييتي ــ للتحديد ، ولكن الصواريخ البالستيكية السوفييتية ذات الامداء المتوسطة وفوق المتوسطة IR/MRBMS والقاذفات السوفييتية ذات الامداء المتوسطة والموجهة ضد أوروبا الغربية لن تخضع للمراقبة . كان هذا التعريف

---

(١) ــ أنظر بشكل خاص تحليل توماس وولف عن « الاستراتيجية والسياسة العسكرية السوفييتية في العالم » تقرير مؤسسة راند رقم P 5008 (نيسان ١٩٧٣) .

للاسلحة الاستراتيجية منطقيا ، طالما أخذ بعين الاعتبار الاهتمام السوفييتي بكون القواعد البحرية الاميركية على مقربة من الاتحاد السوفييتي . وبنفس الوقت ، فقد يكون المفاوضون السوفييت أثاروا قضية أنظمة القواعد ـ المتقدمة كتكتيك تفاوضي يهدف الى ايقاع الفوضى في منظمة حلف شمالي الاطلسي (الناتو) ، او للحصول على تنازلات من الولايات المتحدة الاميركية أثناء محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية .

وقد وجد الوفد الاميركي ان الخطة السوفييتية غير مقبولة ، حيث اعتبرت انظمة القواعد ـ المتقدمة FBS من ضمن مسرح العمليات ، بالاضافة الى ان التحديدات التي ستفرض عليها ، تؤثر على حلفاء الولايات المتحدة الاميركية في حلف الناتو ، وبالتالى فلم تكن موضوعا مناسبا للمحادثات الثنائية ـ الجانب بين القوتين العظميين . بدت قضية أنظمة القواعد المتقدمة مستحيلة الحل، وخلقت صعوبات تفاوضية معقدة ، ثم أدت في النهاية الى اضطرار الولايات المتحدة الاميركية لقبول اتفاقية حول الاسلحة الهجومية تعكس تبدلا ملحوظا في موقفها الرسمي .

استؤنفت المحادثات ـ بعد توقف استمر لمدة أربعة أشهر ـ في الخامس عشر من شهر نيسان عام ١٩٧٠ ، في فيينا . وخصصت الجولة الثانية من « سالت » لمناقشة عدد من الخيارات الاميركية المتعلقة بالسيطرة على الاسلحة والتي تغطي مجموعة متنوعة من التحديدات . كان الهدف من هذه المقترحات النموذجية متمثلا في تأمين الاطار اللازم لكشف القضايا المحسوسة بشكل مفصل وربطها مع التفاوض بشأن اتفاق فعلي .

اما في الجانب الدفاعي ، فقد دعت بعض المقترحات الى حظر كلي للصواريخ المضادة للصواريخ الباليستيكية ، بينما عرضت مقترحات أخرى ان ينحصر استخدام هذه الصواريخ في الدفاع عن واشنطن وموسكو . وسمحت أغلب المقترحات لكلا الطرفين بتحويل الصواريخ الهجومية الموجودة في قواعد برية الى صواريخ تستخدم من قواعد بحرية ، ولكنها حددت الصواريخ ذات الامداء البعيدة ب (١٧١٠) صواريخ فقط . حيث كان هذا الرقم يساوي مجموع

مالدى الولايات المتحدة الاميركية من صواريخ المينوتمان والبولاريس معا . كما جمدت عدد القاذفات العابرة للقارات في المستويات الراهنة ، أي (٤٥٠) قاذفة للولايات المتحدة الاميركية و (٢٠٠) قاذفة للاتحاد السوفييتي . طلبت بعض المقترحات ايضا خفضا في عدد الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات ICBM بينما شملت مقترحات اخرى فرض تحديد على الرؤوس الحربية المتعددة من نوع « ميرف » . واقترحت أيضا سلسلة من « التحديدات الاضافية » كوسيلة لتعزيز هذه الحدود العددية بمراقبة اضافية ، حيث شملت سقفا خاصا للصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات الكبيرة ، كالصاروخ (س‌س‌ـ٩) ، وتحديدات تقنية على أنظمة الرادار الخاصة بالصواريخ المضادة للصواريخ الباليستيكية .

جاء قرار المطالبة بادخال حظر الرؤوس الحربية النووية المتعددة في المقترحات النموذجية خلال الجولة الثانية من محادثات « السالت » ، نتيجة لمعارك بيروقراطية معززة وتحليلات معقدة . وبالرغم من أن الرئيس نيكسون كان قد رفض الالتزام الوحيد الجانب بعدم استمرار التجارب على الرؤوس الحربية النووية المتعددة « ميرف » ، فان خطط الادارة الاميركية اشتملت على دراسات مفصلة عن التحديد المتبادل الممكن لهذه الرؤوس ، كعناصر في عدد من المقترحات المتعلقة بمحادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية .

كان صعبا جدا ان يتخذ قرار بشأن الرؤوس الحربية المتعددة بسبب الخلاف الشديد بين الوكالات الاميركية الكبرى وبين المسؤولين في الادارة الاميركية بما يتعلق بامكانية اجراء تحقق كاف من الحظر المفروض عليها (اذا تم ذلك فعلا) عبر المراقبة على تجارب الصواريخ السوفييتية . وربما يأتي الخلاف على كون هذا الحظر مرغوبا به أم العكس في مستوى مماثل من الاهمية حتى لو امكن تحيقيق مراقبته بشكل كاف . وقد ادعى مؤيدو الحظر على الرؤوس الحربية النووية المتعددة (ميرف) بانه سوف يحسن الامن الاميركي بابعاده التهديد المضاد ـ للقوة الذي تشكله الصواريخ الباليستيكية السوفييتية العابرة للقارات من نوع (س‌س ـ ٩) ، بينما رأى معارضوا هذا الحظر ان الرؤوس المذكورة تؤمن فائدة تكنولوجية تحتاج اليها الولايات المتحدة الاميركية

لمواجهة وضع المساواة العددية للاتحاد السوفييتي ولتأمين حاجز ضد حالة عدم اليقين المستقبلية في الميزان الاستراتيجي . وأخيرا فان ضغط مجلس الشيوخ من اجل فرض الحظر على الرؤوس الحربية النووية المتعددة ، تلاشى أمامالقوى السياسية الداخلية المحافظة المتفوقة والداعمة لرغبة المؤسسة العسكرية الاميركية في نشر هذه الرؤوس التي تحملها الصواريخ الباليستيكية والقاذفات الاستراتيجية ، مهما كانت الظروف .

قرر الرئيس نيكسون في اللحظة الاخيرة أن يعطي تعليماته الى الوفد الاميركي حول القبول بفكرة حظر التجارب على الرؤوس الحربية النوويةالمتعددة والتي سيتم التحقق من التقيد بها عبر اجراءات محلية تتخذ على مسؤوليةكل طرف ، على ان يرافق ذلك حظر على نشر هذه الرؤوس ايضا ، وهو اجراءيتطلب تفتيشا في المكان للتأكد من تقيد الطرفين به . واذ وقف السوفييت موقفا سلبيا نحو التفتيش في المكان وازاء التفهم المتبادل بين الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي ، حيث اصر الوفد السوفييتي على اقتصار التفتيش على وسائل كل دولة تستخدم عن بعد بصورة مبدئية ووحيدة ، الامر الذي جعل الوفد الاميركي يرفضها . وربما كانت الولايات المتحدة الاميركية تتبع تكتيكا تفاوضيا ، وتقبل او على الاقل لاتتمسك بطلبها عن اجراء التفتيش بالمكان ، ومع ذلكفان بعضالمراقبين يرون ان الولاياتالمتحدة الاميركية تقدمت باقتراحها عن حظر الرؤوس الحربية النووية المتعددة « ميرف » مع علمها الاكيد بانالاتحاد السوفييتي سيرفضه حتما . وقد عزز هذا الاعتقاد بالحقيقة المتمثلة بان مخططات **التفتيش في المكان** ، المعدة لمراقبة نشر هذه الرؤوس ، اعتبرت من قبل بعض الخبراء غير صالحة تقنيا وغير مقبولة حتى من الولايات المتحدة الاميركية نفسها .

رفض الاتحاد السوفييتي الاقتراح الاميركي بشأن الرؤوس الحربية النووية المتعددة ، وقدم عوضا عنه اقتراحا بحظر انتاج هذه الرؤوس والتحقق من التقيد بذلك دون الحاجة الى اجراء التفتيش في المكان .

وكان هذا الاقتراح السوفييتي غير مقبول من وجهة النظر الاميركية

بالاضافة الى أنه لايحمل الطابع العملي حسب رأي خبراء السيطرة على السلاح ويمكن شرح موقف موسكو جذئيا على ضوء تمردها التقليدي ضد اية اجراءات تفتيشية رافقت الاقتراح الاميركي عن حظر نشر الرؤوس المذكورة ومن ناحية اخرى بسبب عدم الرغبة في تجميد الاتحاد السوفييتي في وضع متخلف صاروخيا ؛ اذا تم القبول بحظر التجارب المنفذة على الرؤوس الحربية المتعددة. وبالمقابل ، فان عدم الرغبة الواضحة للاتحاد السوفييتي في مناقشة المسائل التقنية المتعلقة بالتفتيش على الرؤوس الحربية النووية المتعددة بغية الوصول الى تسوية والاقتراح المعاكس غير الواقعي عن حظر انتاج هذه الرؤوس بدون تفتيش ؛ يشيران الى ان الاتحاد السوفييتي لم يكن مهتما بهذه الاتفاقية . وقد يكون قد رغب في ان يستعيد خيار . استغلال تقدمه في قدرة الرمي الصاروخية ويضع كميات كبيرة من الرؤوس الحربية النووية المتعددة في قوته الصاروخية المؤلفة من الصواريخ الباليستيكية العابرة القارات (ICBMS) . وما حدث بعد ذلك ، تمثل في تخلي كلا الطرفين الاميركي والسوفييتي عن مسألة حظر الرؤوس الحربية النووية المتعددة « ميرف » .

انهت الولايات المتحدة الاميركية تجاربها المنفذة على الرؤوس الحربية النووية المتعددة « ميرف » بعد شهرين فقط من بدء الجولة الثانية من محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، وباشرت بعد ذلك مباشرة بوضع هذه الرؤوس في الصواريخ من نوع « المينوتمان » . واصبح موضوع حظر هذه الرؤوس — من وجهة نظر الاتحاد السوفييتي — خارج البحث . وباختصار فان أهم نتيجة امكن التوصل اليها في الجولة الثانية من محادثات « السالت — ١ » تمثلت في التأكد من ان — اية تحديدات متعلقة بالرؤوس الحربية النووية المتعددة ، أو بأية اعمال مراقبة نوعية جدية تؤدي الى اتفاق عن تحديد الاسلحة الهجومية . كانت غير محتملة ويجب بالتالي ان تستبعد من اية محادثات مقبلة للتوصل الى اتفاق مبدئي .

بدء المحادثات الجدية :

قدمت الولايات المتحدة الاميركية — قبل عدة اسابيع من الزمن المحدد

لانتهاء الجولة الثانية لمحادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية . اقتراحـ رسميا يشتمل على اتفاقية تحديد الاسلحة الاستراتيجية .

استنادا لنتائج مناقشات الاقتراحات النموذجية . وحسب هذه الاتفاقية التي عرفت بخطة الرابع من آب ، يكون العدد الاجمالي للصواريخ الموجودة في القواعد البرية والبحرية والقاذفات الاستراتيجية لدى كلا الطرفين محددا بمستوى خاص لايزيد عن (١٩٠٠) نظاما (النظام يمثل صاروخ مختلف او طائرة) . وكان الاتحاد السوفييتي قد صرف النظر سابقا عن خفض عدد الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات ، مطالبا ان تترك الاتفاقية الاميركية المقترحة الحرية لكل طرف في جمع الصواريخ التي تطلق من البر او من البحر ضمن السقف المتفق عليه .

واما من الناحية الدفاعية ، فقد دعا الاقتراح اما الى فرض حظر كامل على الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستيكية او تحديد الانظمة المضادة للصواريخ بمائة قاعدة اطلاق تنشر حول مدينة موسكو وبعدد مماثل ينشر حول مدينة واشنطن العاصمة . وبالرغم من ان الولايات المتحدة الاميركية كانت ستعيد النظر فيما بعد في مسألة تحديد الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستيكية ، فان اقتراح الرابع من آب عكس رغبة الادارة الاميركية في التخلي عن نظام دفاعها الصاروخي المعروف بنظام « الوقاية » مقابل الخفض الكبير في الصواريخ السوفييتية المضادة للصواريخ الباليستيكية وتحديد عدد الصواريخ الباليستيكية السوفييتية العابرة للقارات من نوع (س س — ٩) .

بدات الجولة الثالثة من محادثات « السالت » في وقت مبكر من شهر تشرين الثاني عام ١٩٧٠ في هلسنكي ، واستمرت حتى الاسبوع الثالث من شهر كانون الاول التالي . وقد رد الوفد السوفييتي على اقتراح الرابع من آب موضحا اصراره على تعريف كلمة « استراتيجي » وشمولها لانظمة القواعد المتقدمة (الامامية) الاميركية في المجموع الاجمالي من الاسلحة الهجومية المسموح بها للولايات المتحدة الاميركية .

وقد رفضت الولايات المتحدة الاميركية هذا التعريف فوصلت المحادثات الى طريق مسدود . وشرح هنري كيسينجر بان القبول باسلوب الاقتراب السوفييتي « سيلحق الاذى بالالتزامات الاميركية نحو حلفائنا ، وسيفرق بين امننا الخاص وامن حلفائنا الاوروبيين(١) » .

ثم مالبث الاتحاد السوفييتي ان ارتأى ـ عبر خطوة غير متوقعة في نهاية الجولة الثالثة من المحادثات ـ ان يضع كلا الجانبين مناقشات الاسلحة الهجومية جانبا ويركز على مسائل تحديد الصواريخ المضادة الصواريخ الباليستيكية . ثم قدم الاتحاد السوفييتي عندئذ اقتراحا رسميا عن معاهدة تغطي الانظمة الدفاعية وتحدد الصواريخ المضادة والطائرات المعترضة بعدد لايزيد عن المائة لحماية عاصمتي الدولتين . وربما فعل الاتحاد السوفييتي ذلك فاصلا بين اتفاقيات الاسلحة الهجومية والدفاعية ، بغية التجاوز المؤقت لاكثر مسائل التفاوض صعوبة والوصول الى اتفاقية بشأن المسألة الحرجة المتعلقة بالصواريخ المضادة للصواريخ الباليستيكية (ABM) وبالمقابل فانه من الممكن ايضا ان يكون الاتحاد السوفييتي قد اقترح اتفاقية لتحديد هذه الصواريخ فقط ، في محاولة منه لمنع الولايات المتحدة الاميركية من تحقيق اية فائدة من صواريخها المضادة للصواريخ الباليستيكية ، بينما كان الاتحاد السوفييتي يحقق سبقا في الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات ، ويصل الى الحد اللازم في الصواريخ الباليستيكية التي تطلق من البحر (SLBM) ، ويحافظ على خيار الصواريخ المتحركة .

ردت الولايات المتحدة الاميركية على الاقتراح السوفييتي بالنفي ، ولكن هذا الاقتراح لم يلبث ان وجد طريقة الى الصحافة الاميركية ليصبح قضية بارزة خلال مطلع عام ١٩٧١ . وحث الخبراء غير الحكوميين . واعضاء الكونغرس ورجال الاوساط الصحفية الادارة الاميركية على القبول بالاقتراح السوفييتي بشأن معاهدة منفصلة لحظر الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستيكية ، على اساس ان الاتفاق بشأنها سوف يلجم الجزء الاكثر اهمية من سباق التسلح.

(١) ــ انظر الصفحة ١٩٥ من كتاب نيوهاوس « الفجر البارد » .

وبالرغم من ذلك فقد بقي الرئيس ملتزما بالموقف المتمثل بضرورة تحديد الاسلحة الهجومية والدفاعية معا مؤكدا على ان التحديد لاحد طرفي المعادلة « قد يقوي سباق التسلح اكثر مما يحد منه بشكل فعال(١) » . وادى اكتشاف ماكان يقوم به الاتحاد السوفييتي من بناء لمواقع بدت وكأنها معدة لجيل جديد من الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات ، لان يستنتج وزير الدفاع الاميركي ميلفين ليرد بانه ليس معقولا ان يتوقع من الولايات المتحدة الاميركية تجاوز الحماية الصاروخية المضادة للصواريخ الباليستيكية لصواريخها الموجودة في قواعد برية؛ اذا لم يقبل الاتحاد السوفييتي بالتحديدات المفروضة على صواريخه الباليستيكية العابرة للقارات الكبيرة . التي أعد نظام « الوقاية » الصاروخي الاميركي لمواجهتها .

أدى الاقتراح السوفييتي بشأن الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستيكية والتنامي في البرامج الصاروخية الهجومية السوفييتية والاقتناع بأن مسألة خطر الرؤوس الحربية النووية المتعددة كانت بعيدة المنال ، الى تركيز انتباه مخططي البنتاغون على الحقيقة المتمثلة بان اقتراح الرابع من آب الاميركي . الذي لم يتضمن اية احكام متعلقة بالدفاع عن الصواريخ الباليستيكية الاميركية العابرة للقارات من نوع المينوتمان ، لم يربط بشكل كاف بين السيطرة على الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستيكية .

والصواريخ السوفييتية الهجومية . وقد عمد الوفد الاميركي عندئذ الى ادخال تعديل على اقتراحه عن الاسلحة الدفاعية ، حيث عرف هذا التعديل بخيار الاربعة الى واحد ، والذي يسمح للولايات المتحدة الاميركية باكمال مواقعها الاربعة . من نظام « الوقاية » ــ المعدة للدفاع الجوي الصاروخي عن الصواريخ الباليستيكية الاميركية العابرة للقارات (ICBM) مقابل منح الاتحاد السوفييتي الحق في انشاء موقع دفاع صاروخي واحد حول موسكو . وكان طبيعيا ان يرفض الاتحاد السوفييتي الخيار الجديد بشأن الصواريخ المضادة (ABM) باعتباره غير متوازن ، ولم تلبث ان انتهت الجولة الرابعة من محادثات الحد

---

(١) ــ انظر الصفحة ١٩٤ من كتاب « بناء للسلام » .

من الاسلحة الاستراتيجية ، بعد أن استمرت من شهر آذار حتى ايار من عام ١٩٧١ في فيينا ، دون ان تبدو في الافق اية مؤشرات عن التقدم .

فتح الطريق المسدود :

كانت محاولات كسر الجمود الذي خيم على محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، تنشط خلف الكواليس عبر الطريقة التي عرفت بالقناة ـ الخلفية ، والتي ضمت اتصالات خاصة بين هنري كيسينجر والسفير السوفييتي اناتولي دوبرينين ، كانت قد بدأت منذ شهر كانون الثاني . وقد وصل هذان الرجلان ـ خلال هذه الاجتماعات ـ الى تسوية ، حيث وافق الاتحاد السوفييتي على التراجع عن طلبه باعتبار انظمة القواعد ـ الامامية الاميركية مشمونة في الاتفاقات المحتملة . وقبل بمبدأ التحديد المشترك للاسلحة الدفاعية والهجومية معا . وبدلت الولايات المتحدة الاميركية اقتراحها عن المساواة العددية في أنظمة ايصال الاسلحة النووية الى اهدافها ، لتسمح للاتحاد السوفييتي بالمحافظة على ماالديه من الصواريخ الباليستيكية التي تطلق من البر ، ووافقت على خفض قساوة الخطط الاميركية السابقة . وبنتيجة مناقشاة كيسينجر ودوبرنين ، أصدر كل من الرئيسين نيكسون وبريجنيف بيانين في وقت واحد بتاريخ العشرين من شهر ايار ١٩٧١ ، أعلنا فيهما بان حكومتيهما وافقتا على التركيز على التفاوض بشأن الصواريخ المضادة للصواريخ خلال العام التالي ، بالاضافة الى النظر ببعض الاجراءات المتصلة بتحديد الاسلحة الاستراتيجية الهجومية(١).

وقد اجتمع المفاوضون الاميركيون والسوفييت في هلسنكي في الجولة الخامسة من المحادثات في شهر تموز ، ١٩٧١ آملين ان يسهل التفاهم العريض بين قادتهم التقدم في الاجراءات الخاصة . واقترحت الولايات المتحدة الاميركية في بداية الجلسة الاولى نموذجا معدلا من خطتها التي كانت قد تقدمت بها في العام الماضي ، حيث روعي في الجانب الهجومي من هذه الخطة ان تلغي كافة التقييدات المفروضة على القاذفات الاستراتيجية ، بينما طلب ان تجمد

---

(١) ـ صحيفة الواشنطن بوست ـ الصادرة بتاريخ ٢١ أيار ١٩٧١ .

الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات وتلك التي تطلق من البحر في المستويات الموجودة فيها . وقد استجاب الاميركيون الى رغبة السوفييت السابقة في عدم التمييز بين هذين النوعين من الصواريخ ، وبالتالي فلم تشتمل الخطة المقترحة اي قيد على حرية اختيار مايريد كل طرف من الصواريخ . اما في الجانب الدفاعي فقد القت الولايات المتحدة الاميركية معادلة الاربعة الى واحد مدخلة تعديلا جديدا يسمح لكل طرف ان ينتقي امام نظام دفاعي صاروخي مؤلف من (٣٠٠) قاعدة اطلاق للصواريخ المضادة للصواريخ الباليستيكية تنشر حول مواقع الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات او الاكتفاء بمائة صاروخ مضاد فقط للدفاع عن عاصمته .

لم يكن رد الفعل السوفييتي ايجابيا على الاقتراح الاميركي المعدل ، حيث نشأت مشكلة كبيرة حول فكرة الاختيار بالنسبة للصواريخ المضادة للصواريخ الباليستيكية . التي كانت ستضطر الاتحاد السوفييتي لفك دفاعاته الصاروخية حول مدينة موسكو والبدء في برنامج جديد كليا لحماية مواقع الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات او ستؤدي الى اتفاقية غير متعادلة اذا اختارت الولايات المتحدة الاميركية نظام اقامة (٣٠٠) قاعدة اطلاق لهذه الصواريخ لحماية صواريخها من نوع « المينوتمان » بينما يبقى الكرملين نظامه الموجود لديه والمؤلف من (١٠٠) قاعدة اطلاق فقط . وبالاضافة الى ذلك ، فقد اثار الاتحاد السوفييتي اعتراضا جديا على التحديدات المقترحة بشأن الصواريخ الباليستيكية التي تطلق من البحر (SLBM) مدعيا ان ذلك لم يدخل في التسوية التي توصل اليها كل من كيسينجر ودوبرينين ، وعائدا مرة ثانية الى قضية أنظمة القواعد - الامامية الاميركية مع الاصرار على ان التحديد للصواريخ الباليستيكية التي تطلق من البحر لايمكن ان يتم الا اذا وافق الاميركيون ايضا على تحديد أنظمة هذه القواعد الامامية . وبالرغم من الوعد الذي جاء في البيان المشترك لنيكسون وبريجنيف ، فان عام ١٩٧١ انتهى الى تجميد محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، ومع ذلك فقد وقع اتفاقان اضافيان على شيء من الاهمية في خريف هذا العام هما :

١ ـ خطة لتحريف الخط الحار باستخدام الاقمار الصناعية لتأمين الاتصال السريع والمضمون في الازمات .

٢ ـ التفاهم حول الاجراءات الواجب اتخاذها في حالة وقوع اطلاق عرضي او غير مسموح به للصواريخ(١) .

قام نيكسون بعد عودته من بكين بجهد كبير لكسر جمود محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، حيث أعلن في ١٢ تشرين الاول بأنه سيطير الى موسكو في شهر أيار من عام ١٩٧٢ لاجراء مباحثات مع قادة الكرملين . وعبر الرئيس عن أمله في أن يتم الوصول الى اتفاق بشأن الحد من الاسلحة الاستراتيجية قبل ذلك الوقت ، ولكنه اشار أيضا الى ان المحادثات المخططة ستشمل موضوع تحديد الاسلحة سواء بالوصول الى اتفاق مبدئي او بفتح الطريق امام المحادثات اللاحقة (٢) .

خلق اتفاقية :

لقد ادت فكرة عقد مؤتمر القمة الى تنشيط التحرك باتجاه اتفاقية ما ، حيث قبل الاتحاد السوفييتي اخيرا في الجولة السادسة من محادثات « السالت ١ » التي بدأت في فيينا أيضا بتاريخ ١٥ تشرين الثاني من عام ١٩٧١ بالموافقة على الاقتراح الاميركي بشأن فرض تحديدات على الانظمة « الدخيلة » للصواريخ المضادة للصواريخ الباليستيكية . ولكن الوفدين بقيا مختلفي الراي حول هذه التحديدات ــ وخاصة بما يتعلق بمستوى الطائرات المعترضة ، واماكن المواقع والقيود على الرادارات ــ ومسألة السيطرة على الصواريخ

(١) ـ اتفاقية بين الولايات المتحدة الاميركية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية بشأن الاجراءات التي تحسن الاتصال المباشر بين الدولتين ، واتفاقية اخرى عن اجراءات تقليل خطر انفجار حرب نووية بين الولايات المتحدة الاميركية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية. وقد وقعت هاتان الاتفاقيتان في واشنطن بتاريخ الثلاثين من شهر ايلول لعام ١٩٧١ . اما بالنسبة لنصوص الاتفاقيتين فيمكن الرجوع الى صحيفة نيويورك تايمز الصادرة بتاريخ الاول من شهر تشرين الاول من عام ١٩٧١ .

(٢) ـ انظر صحيفة « واشنطن بوست » الصادرة بتاريخ ١٣ تشرين الاول عام ١٩٧١ .

الباليستيكية التي تطلق من البحر (SLBM) طالما ان الاتحاد السوفييتي بدأ الآن يصر على الاحتفاظ بأفضليته العددية في هذه الصواريخ كثمن للاتفاقية . وبالرغم من كل ذلك ، فقد حدث تقدم كاف في فيينا خلال الاشهر الاخيرة من عام ١٩٧١ ، والاشهر الاولى من العام التالي ، لان يمكن الوفدين من بدء عملية وضع المخطط الاولي (المسودة) للاتفاقية .

كانت الاشهر التي انتهت بتوقيع اتفاقيات السالت في موسكو في ٢٦ أيار ١٩٧٢ ، تمثل أكثر الفترات حرجا وبشدة وتعقيدا في النشاط الدبلوماسي الذي عرفه العالم حتى ذلك التاريخ . ففي واشنطن كانت ادارة نيكسون تحاول انتزاع الاجماع حول الموقف الاميركي النهائي ، بينما كان الوفدان الاميركي والسوفييتي يحاولان تضييق شقة الخلافات في الجولة السابعة من المحادثات التي تجري في هلسنكي . ومرة ثانية كانت « القناة ــ الخلفية » تعمل في محاولة لتصل الى ترويض للخلافات قبل انعقاد اجتماع القمة . وطار هنري كيسينجر الى موسكو في شهر نيسان حيث اتخذ مع القادة السوفييت قرارات رئيسية . وعموما فقد تمثلت هذه الزيادة بان توصل كيسينجر مع الرئيس نيكسون الى الموافقة على اقتراح سوفييتي يدعو الى اقامة موقعين فقط للصواريخ المضادة للصواريخ الباليستيكية في كل طرف وقبلا طلب الاتحاد السوفييتي المتعلق بزيادة عدد الصواريخ الباليستيكية التي تطلق من البحر .

وسرعان ما أصبح ذلك ، الموقف الرسمي في واشنطن بعد ان حصلت قضية زيادة الصواريخ التي تطلق من البحر على دعم الاوساط العسكرية الاميركية ، علما ان هذا القرار لم يقبل بسهولة من قبل رئيس الوفد الاميركي المفاوض او من وزارة الخارجية الاميركية(١) .

وقد تم التعامل في هذه المرحلة مع تفاصيل هامة اخرى . وخاصة الحدود الدفاعية . بنجاح في محادثات هلسنكي الرسمية ، ولكن قضايا رئيسية قليلة ، بما فيها الاتفاق على تبديل موديلات (نماذج) الفواصات

---

(١) ــ ناقش نيوهاوس هذا الانقلاب غير العادي في المواقف بين المسؤولين العسكريين والمدنيين في كتابة « الفجر البارد » الصفحة ٢٤٦ .

الموجودة ــ بقيت غير محلولة حتى وصول الرئيس نيكسون الى موسكو في وقت مبكر من شهر ايار . وفي اجتماع القمة ــ الذي كانت محادثات السالت موضوعا اساسيا وكبيرا فيه ــ توصل القادة الاميركيون والسوفييت الى تسوية الدقيقة ــ الاخيرة حول قضية الصواريخ التي تطلق من البحر ، وابعاد القضايا الاخرى التي لم تحل . وبعد جلسة تمهيدية سريعة جرى فيها التوفيق بين الاتفاقات المكتوبة التي أنجزها الوفدان المتفاوضان في هلسنكي والاتفاقات التي تم التوصل اليها في موسكو ، انتقل القادة الاميركيون والسوفييت الى الاجتماع الذي احتفل فيه بالتوقيع على النتائج الناجمة لاول حلقة من محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، حيث تعهد الطرفان بالاستمرار في هذه المحادثات للوصول الى اتفاقيات أكثر شمولا .

قيدت معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستيكية الموقعة في موسكو الطرفين بامتلاك عدد اجمالي لايزيد عن (٢٠٠) واسطة اعتراض مضادة للصواريخ الباليستيكية ، على ان تنشر في موقعين منفصلين بمعدل مائة في كل موقع ، حيث يحمى الموقع الاول العاصمة ويحمي الموقع الثاني احدى منشآت الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات . ولعل الاهم من التحديد نفسه سوف يتمثل في تعهد كلا الدولتين « بعدم نشر الانظمة المضادة للصواريخ الباليستيكية للدفاع عن أرض وطنيهما ، وعدم تأمين القاعدة (الاساس) لمثل هذا الدفاع الصاروخي الاقليمي(١) » اما الاتفاقية الاخرى المؤقتة لمدى خمس سنوات عن الاسلحة الهجومية ، فقد حددت الصواريخ التي تطلق من قواعد برية بالمستويات الموجودة منها ، ووضعت قيودا على عدد الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات الكبيرة ، وحددت أيضا سقفا للصواريخ الباليستيكية التي تطلق من البحر ، وسمحت بتبديل النماذج القديمة من الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات (ICBM) بصواريخ اضافية تطلق من البحر (SLBM) . وبموجب هذه الاتفاقية المؤقتة ، فقد سمح للاتحاد السوفييتي أن يحتفظ ب (١٦١٨) صاروخا

---

(١) ــ معاهدة بين الولايات المتحدة الاميركية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية عن تحديد الانظمة المضادة للصواريخ الباليستيكية « لارشيف الاسبوعي للوثائق الرئاسية الجزء الثامن (١٩ حزيران ١٩٧٢) الصفحة ١٠٣٥ » .

باليستيكيا عابرا للقارات (ICBM) مقابل (١٠٥٤) صاروخا مماثلا للولايات المتحدة الاميركية . وسوف يسمح للاتحاد السوفييتي بنشر حد أقصى من الصواريخ التي تطلق من البحر يساوي (٩٥٠) صاروخا (SLBM) و (٦٢) غواصة ، بينما تستطيع الولايات المتحدة الاميركية ان تنشر مالايزيد عن (٧١٠) صواريخ تطلق من البحر (SLBM) و (٤٤) غواصة . ولم توضع اية قيود على الرؤوس الحربية النووية المتعددة MIRV او على القاذفات وانظمة القواعد ـ الامامية (FBS) او على الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات المتحركة ، بالرغم من أنه فهم بان هذه المسائل ستكون بين القضايا التي ستبحث في سلسلة لاحقة من المفاوضات .

تأثير اتفاقات موسكو :

كان التأييد الاميركي لماهدة الانظمة المضادة للصواريخ الباليستيكية كبيرا جدا ، ولكن المحافظين عارضوا الاتفاقية المؤقتة على اساس أنها وضعت البلاد في موقف متخلف عسكريا ووضع غير مرغوب به سياسيا . وفي دفاعهم عن هذه الاتفاقية ، فان المسؤولين في الادارة الاميركية أكدوا بان الزيادة العدديةفي الصواريخ الاستراتيجية الهجومية التي أعطيت للاتحاد السوفييتي ، تعادلها في الطرف الاميركي زيادة في عدد الرؤوس الحربية النووية وفي القاذفات الاستراتيجية وفي نوعية القوات الاميركية . وأشار كل من الرئيس نيكسون وهنري كيسينجر الى أن اتفاقية الاسلحة الهجومية سوف تضع حدا لتنامي القوة الاستراتيجية السوفييتية دون ان تمنع الولايات المتحدة الاميركية من الاستمرار في تنفيذ برامجها الاستراتيجية المخططة(١) .

أما بعض مؤيدي السيطرة على السلاح ، فقد اعلنوا بان الاتفاقية المؤقتة لم تكن كافية ، وستصبح سببا لتوسيع البرامج الاستراتيجية في مناطق غير واقعة تحت المراقبة ، ولتسريع سباق التسلح الكمي .

---

(١) ـ انظر الصفحة ١٩٧ من كتاب « خلق سلام قابل للاستمرار » .

صدق مجلس الشيوخ الامريكي على معاهدة الانظمة المضادة للصواريخ البالستيكية في شهر آب من عام ١٩٧٢ . بالرغم من ان العمل بشأن اتفاقية الاسلحة الهجومية اصبح معقدا الى حا ما ، بسبب جدل طويل حول قرار كان عضو مجلس الشيوخ هنري جاكسون قد دعا بموجبه الرئيس الاميركي للتأكد من ان الاتفاقات المستقبلية المماثلة ستراعي المحافظة على الاستقرار دون وضع الولايات المتحدة الاميركية في وضع استراتيجي متخلف(١) . وقد دعمت الادارة الاميركية قرار السيد جاكسون ، مما خلق انطباعا لدى الفرع التنفيذي بأن المحادثات يجب ان تستمر لتحويل الاتفاقية المؤقتة الى اتفاق(٢) دائم ومتوازن ومستقر وأكثر اكتمالا .

واخيرا وفي شهر تشرين الاول من عام ١٩٧٢ . اي بعد مرور ثلاث سنوات تقريبا على بدء محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، أصبحت اتفاقيات تحديد الاسلحة الاستراتيجية نافذة المفعول في كل من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الاميركية . وقد اعتبرت هذه الاتفاقيات الناجحة ، مع اعلان المبادىء عن العلاقات الاميركية ــ السوفييتية ، الذي اعتمد في قمة موسكو (٣) خطوة لامثيل لها من قبل في المحاولات الهادفة الى السيطرة على سباق التسلح النووي . وبغض النظر عن المضمون التقني لهذه الاتفاقيات ، فان الاهمية السياسية البارزة للاتفاق الاميركي ــ السوفييتي على الاسلحة الاستراتيجية والالتزام المتبادل فيما بين الدولتين الكبريين للاستمرار في الاقلال الى الحد الادنى من المخاطرات النووية ، يمثل النجاحات الحقيقية لمحادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية .

---

(١) ــ مناقشات الكونغرس الثاني والتسعين ــ الجلسة الثانية (١٣ ايلول ١٩٧٢) .

(٢) ــ انظر جو فيني في نيويورك تايمز الصادرة بتاريخ ١٤ ايلول ١٩٧٢ . والتون فراي في « ضع القرار الاميركي في محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية » التي ناقش فيه دعم الادارة الاميركية لاقتراح جاكسون والمناورة التشريعية التي رافقت ذلك .

(٣) ــ تم التوقيع على اعلان المبادىء الاساسية للعلاقات بين الولايات المتحدة الاميركية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية في مدينة موسكو بتاريخ التاسع والعشرين من شهر أيار لعام ١٩٧٢ .

بدات السلسلة الثانية من المفاوضات التي عرفت بمحادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية رقم ٢ او (السالت ـ ٢) في شهر تشرين الثاني من عام ١٩٧٢ في جنيف ، حيث كان يجب ان تحل فيها عدة مسائل لم يتفق عليها بين الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي في محادثات « السالت ٢ » ثم أصدرت الحكومتان الاميركية والسوفييتية ـ خلال زيارة بريجينيف الى الولايات المتحدة الاميركيـة في شهر حزيران من عام ١٩٧٣ ، بيانا ثانيا عن « المبادىء الاساسية » التي تعتبر الخطوط العريضة للمفاوضات اللاحقـة المتعلقة بالسالت . وقد اعادت هذه المبادىء التأكيد على الاقتراح القائل بان الاتفاقيات اللاحقة يجب ان تعترف بـ « المصالـح الامنية المتساويـة » لكلا الطرفين ، وتراعي استمرار استخدام وسائل الكشف الوطنية (التي تشمـل غالبا وسائل الكشف بالاقمار الصناعية والوسائل الالكترونية الاخرى من بعيد) وتؤكد على التزام الدولتين بمناقشة اتفاقيـة دائمة وشاملـة عن الاسلحـة الاستراتيجية الهجومية في عام ١٩٧٤[1] .

كان بيان نيكسون ـ بريجينيف يهدف بدون شك الى تسريع محادثـات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، ولكن الشك لم يلبث ان تصاعد في نهاية عام ١٩٧٣ ، حول امكانية تحقيق محتويات هذا البيان في العام التالي . فقد عبر الناطقون باسم الادارة الاميركية . بعد التجارب الاولية التـي نفذها الاتحـاد السوفييتي على الرؤوس الحربية النووية المتعددة (MIRV) عـن اهتمامهم الشديد بان موسكو ستغلق الثغرة النوعية في نهاية أعوام السبعينات،واشاروا بالتالي الى ضرورة تحقيق المساواة الكمية بين الدولتين الكبريين في اية اتفاقات دائمة في المستقبل .

ولم تربط المساواة المذكورة بقدرات الاتحاد السوفييتي في مجال الرؤوس الحربية النووية المتعددة « ميرف »فحسب ، بل قيمت على اساس التفـوق

---

(١) ـ المبادىء الاساسية عن المفاوضات بشأن التحديد اللاحق للاسلحـة الاستراتيجيـة الهجومية ، الموقعة في واشنطن في ٢١ حزيران ١٩٧٣ . انظر نص الاتفاق الاميركي ـ السوفييتي في صحيفة نيويورك تايمز الصادرة بتاريخ ٢٢ حزيران ١٩٧٣ .

السوفييتي في مجموع العيارات النووية ، التي كان يخشى ان تجعل الكرملين متفوقاً في القدرة المضادة – للقوة (Conterforce) ومع ذلك فقد بدا واضحا للعديد من المراقبين ، بان الاتحاد السوفييتي سيحاول المحافظة على تفوقه العددي في اية معاهدة دائمة عن تحديد الاسلحة الهجومية .

وبرغم ذلك ، فقد أعلن وزير الخارجية الاميركية هنري كيسينجر ، في مؤتمر صحفي عقد في حوالي نهاية عام ١٩٧٣ ، وبتفاؤل ظاهر بان الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي يمران في ظروف ملائمة لكسر الجمود الراهن والانتقال الى التفاوض حول اتفاقية جديدة لتحديد الاسلحة الهجومية خلال عام ١٩٧٤ . وظهرت بنفس الوقت مقالات في الصحافة السوفييتية ،تعرب عن الاتجاه الجدي لدى القادة السوفييت لتجاوز مقترحاتهم السابقة عن الاتفاق بشأن تحديد الاسلحة الهجومية .

وفي وقت متأخر من عام ١٩٧٤ ،توصل قادة الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الاميركية الذين اجتمعوا في مدينة فلاديفستوك الى اتفاق مبدئي حول المحافظة على المساواة في المستوى التقريبي للقوات الهجومية التي كانت لدى الطرفين في ذلك الوقت ، وعلى عقد مفاوضات اخرى يتم البحث فيها عن اجراء التخفيضات في هذه القوات .

٥ ـ تطور محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية في نهاية أعوام السبعينات :

(انظر الملاحظة في نهاية هذا الفصل) .

كانت مدة اتفاقية السالت ـ ١ الخاصة بتحديد الاسلحة الهجومية تنتهي في عام ١٩٧٧ ، ولكن اتفاق فلاديفستوك لعام ١٩٧٤ مددت صلاحيتها حتى نهاية عام ١٩٨٥ ، وحدد السقف لمركبات حمل الاسلحة النووية العابرة للقارات بـ (٢٤٠٠) مركبة تضم القاذفات الاستراتيجية والصواريخ الباليستيكية التي تطلق من البر او من البحر على الا يتجاوز عدد المركبات التي تحمل

رؤوسا نووية متعددة من نوع (MIRV) عن (١٢٢٠) مركبة يتم اختيار نوعها حسب رغبة كل طرف .

وقد اشتركت في المفاوضات التي أدت الى معاهدة « سالت ـ ٢ » ثلاث ادارات اميركية على امتداد سبع سنوات ، كما ان الطرف الآخر السوفييتي اعتبر هذه المعاهدة من المنجزات الكبيرة التي دفعت بالعالم الى حافة سلام حقيقي قد يستمر طويلا .

واذا كانت ادارة الرئيس كارتر قد عمدت الى تجميد هذه المعاهدة وقامت ادارة الرئيس ريغان بالغائها ، فان ذلك يعود بالتأكيد الى أسباب سياسية ، وليس له علاقة البتة بالاعتبارات الاستراتيجية او الامنية التي أدت اصلا للتوصل اليها .

وقد ابدت الحكومتان السوفييتية والاميركية وجهات نظر متماثلة تقريبا بالنسبة لهذه المعاهدة معتبرتين انها تشكل جزءا من عمل حيوي أوسع مدى ، يهدف الى السيطرة على سباق التسلح ووضعه ضمن أطر محددة ومقبولة من الطرفين .

وأكدت لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الاميركي هذا المفهوم للمعاهدة حين وصفتها بأنها « خطوة الى الامام ومساهمة ايجابية على طريق تقدم مستقبلي بعيد ، وستؤدي الى ضبط التنافس بين الدولتين الكبريين والى ابعاد شبح اندلاع حرب نووية شاملة بينهما (١) » ونقتطع فيما يلي بعض ماجاء في تقرير هذه اللجنة حول معاهدة السالت ـ ٢ بتاريخ ١٩ تشرين الثاني عام ١٩٧٩ :

« ان الهدف الاساسي من المعاهدة الموقعة(٢) بين الولايات المتحدة الاميركية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية عن تحديد الاسلحة الاستراتيجية الهجومية وللاحق التابعة لها ، وهي المعروفة عموما باسم

---

(١) ـ معاهدة سالت ـ ٢ ـ تقرير لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الاميركي (واشنطن « دي ـ سلي » ١٩ تشرين الثاني ـ ١٩٧٩) الصفحة ٧٩ .

(٢) ـ لقد تم التوقيع على المعاهدة ولم يتم التصديق عليها فيما بعد .

« سالت ـ ٢ » هو تخفيض وتحديد عدد لاسلحة الاستراتيجية الهجومية العملياتية ، والحد من تطوير أسلحة مماثلة جديدة ذات قدرات أكبر من قبل الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الاميركية . تعين المعاهدة حدودا قصوى متساوية للاعداد الاجمالية من وسائل ايصال الاسلحة النووية الى أهدافها ، وحدودا قصوى فرعية على الرؤوس الحربية النووية المتعددة ، كما تضع قيودا على أنواع أخرى من الاسلحة النووية ووسائل ايصالها الى الاهداف . وتحظر تطوير واختبار ونشر انواع محددة من تلك الاسلحة والوسائل(١) » .

وقد جاء في مكان آخر من المعاهدة مايلي :

«**تشكل معاهدة سالت ـ ٢** وملاحقها المناسبة الاولى من نوعها التي يتم فيها التوصل الى اقامة علاقات تعاهدية كتابية حول الاهداف المشتركة بين الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي ، كما ان هذه الاتفاقية سوف تحل مكان الاتفاقية المؤاقتة لعام ١٩٧٢ المعروفة باسم « سالت ـ ١ »وسوف تحافظ معاهدة سالت ـ ٢ من خلال تحقيقها لهذه الاهداف على الامن القومي الدائم للولايات المتحدة الاميركية وتضمن مصالح وأهداف السياسة الخارجية الاميركية(١) .

فما هو مضمون هذه المعاهدة التي لعبت دورا هاما في السياسة الدولية قبل ان تتلاشى لتصبح تاريخا لمرحلة صعبة من العلاقات المعقدة بين الدولتين العظميين .

بنود معاهدة سالت ـ ٢ وملاحقتها :

احتوت الاتفاقيات التي وقعهما الرئيسان كارتر وبريجنيف في فيينا عام ١٩٧٩ والتي عرفت اجماليا باسم « معاهدة الحد من الاسلحةالاستراتيجية الثانية » او « سالت ـ ٢ » على الاقسام الاساسية التالية :

آ ـ المعاهدة الرئيسية التي تقرر ان تصبح نافذة المفعول منذ توقيعها وحتى اليوم الاول من عام ١٩٨٥ .

---

(١) ـ نفس المرجع السابق المذكور في الفقرة السفلية (٨١) ـ الصفحتان ١ ـ ٢ .
(٢) ـ نفس المرجع السابق .

وقد تألفت هذه المعاهدة من ١٩ فقرة تناولت كافة التفاصيل المتعلقة بالحدود القصوى المتبادلة ، والقيود التكنولوجية والعملياتية المفروضة على كل من الطرفين ، بالاضافة الى التدابير الخاصة بمسائل التفتيش المتبادل وتأكد كل طرف من التزام الطرف الآخر بفقرات المعاهدة .

ب ـ ملحق او بروتوكول يعمل به حتى اليوم الاخير من عام ١٩٨١ ، ويتعلق بالنشاطات المحظرة المتبادلة .

جـ ـ بيان مشترك حول المبادىء الاساسية التي وافق الطرفان على الالتزام بها على الاصعدة السياسية والاستراتيجية والدولية العامة ، وخاصة بما يتعلق بمسائل الحد من الاسلحة النووية على المدى البعيد .

هـ ـ بيان سوفييتي منفصل يتعلق بالقاذفة تو ـ ٢٢ م المعروفة عالميا بالباكفاير . وبالرغم عن ان هذا البيان لم يشكل جزءا رسميا من المعاهدة الا انه اعتبر بمثابة دليل سوفييتي على حسن النية بما يتعلق بتطوير هذه القاذفة وانتاجها واستخدامها ضمن اطار لايتعارض مع بنود المعاهدة المذكورة .

تضمنت التدابير الاساسية التي اقرتها هذه المعاهدة وضع حد اجمالي اقصى على وسائل الايصال النووية الاستراتيجية بمختلف فئاتها وانواعها ، على ان يكون هذا الحد (٢٤٠٠) وسيلة في بادىء الامر ، ثم يتم تخفيضه الى (٢٢٥٠) وسيلة متنوعة حتى اليوم الاول من عام ١٩٨١ . اما الحد الاقصى المسموح به من وسائل الايصال التي تحمل رؤوسا حربية نووية متعددة (MIRV) بما فيها القاذفات الاستراتيجية فقد حدد بـ (١٣٢٠) وسيلةتشمل بدورها (٨٢٠) صاروخا باليستيكيا عابر للقارات (ICBM) مزودا برؤوس ميرف و (٣٨٠) صاروخا باليستيكيا يطلق من البحر (SLBM) مزودا برؤوس ميرف ايضا و (١٢٠) قاذفة استراتيجية مزودة بصواريخ يزيد مداها عن (٦٠٠) كيلو مترا(١) .

---

(١) ـ نفس المرجع السابق ـ الصفحات ٣ ـ ٩ .

ثم ايضا حظر انشاء أية صوامع جديدة للصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات . مقابل السماح بتطوير نماذج جديدة من فئة الصواريخ الباليستيكية الخفيفة ، كما منع تطوير أية صواريخ باليستيكية ثقيلة خلال فترة العمل بالمعاهدة .

حددت الرؤوس الحربية النووية المتعددة (MIRV) بحيث لاتزيد عن عشرة في الصواريخ الباليستيكية التي تطلق من البر او الجو وعن اربعة عشر راسا للصواريخ الباليستيكية التي تطلق من البحر (الغواصات) .

اما القاذفات الاستراتيجية ، فقد سمح لها بحمل (٢٨) صاروخا جوالا يطلق من الجو ولا يزيد مداه عن ٦٠٠ كيلو مترا ، على ان تحسب القاذفات نفسها ضمن مجموع وسائل الايصال النووية .

وفرضت المعاهدة حظرا كليا على منصات اطلاق الصواريخ الباليستيكية التي يزيد مداها عن (٦٠٠) كيلو مترا والتي يمكن ان تركب على متن السفن الحربية . ومنصات الاطلاق البحرية والانظمة المدارية الفضائية والصواريخ الباليستيكية الثقيلة(١) باستثناء ماسمحت به اتفاقية سالت ـ ١ للاتحاد السوفييتي على الا يعمل على تطوير صواريخ جديدة من هذه الفئة .

اما تدابير التفتيش والتحقق المتبادلين ، فقد اشتملت على منع تدخل أي من الطرفين بالوسائل التقنية المتوافرة للطرف الآخر ، بالاضافة الى خطر كافة اشكال الاخفاء المتعمد .

وتضمن الملحق المرفق بالمعاهدة لائحة بالنشاطات المحظرة المشتركة ، وخاصة بما يتعلق بتوضع ونشر قواعد اطلاق الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات المتحركة وبتطوير واستخدام صواريخ باليستيكية جو ـ ارض يزيد مداها عن (٦٠٠) كيلو مترا . ونشر الصواريخ الجوالة التي تطلق من البر او من الجو والتي يزيد مداها عن (٦٠٠) كيلو مترا ايضا .

---

(١) ـ الصاروخ الثقيل (مثل س‌س ـ ١٨ السوفييتي وتايتان الاميركي) هو الذي يزيد وزنه عن ٤٠ طنا . والخفيف مثل س‌س ـ ١٩ السوفييتي هو ينقص وزنه عن ٤٠ طنا .

تعهد الاتحاد السوفييتي في بيانه المنفصل حول القاذفة « تو ـ ٢٢ م » بتحديد معدل انتاجها وابقائه على ماكان عليه عند التوقيع على المعاهدة (٣٠ قاذفة في العام الواحد) وبعدم رفع قدراتها العملية من حيث مداها وحمولتها من القنابل والصواريخ جو ـ ارض .

واخيرا فقد التزم الطرفان في بيانهما المشترك عن « المبادىء الاساسية » بما يلي :

- التعهد بمتابعة العمل للتوصل الى تحديدات نوعية وعددية اكبر مدى وابعد تاثيرا .
- الاستمرار في المحاولات الهادفة الى حل المسائل المعلقة والمؤقتة التي اشير اليها في الملحق المرفق بالمعاهدة .
- الاعتراف بحق الطرفين برفع اية مسألة ذات اهتمام مشترك ومناقشتها كلما دعت الحاجة الى ذلك .
- الاتفاق على وجوب اخضاع التقييدات والتحديدات المستقبلية الى نظام تحقق كامل ومناسب عبر مايتوفر من وسائل البحث والاستطلاع التقنية ، مع التركيز على ضرورة الاستفادة مستقبلا من اجراءاتالتعاون المشترك التي يمكن التوصل اليها في هذا المجال .

وبالرغم من الوصول الى هذا الحد وتفاؤل الاوساط المحلية في الولايات المتحدة الاميركية ، ودعم الراي العام العالمي لهذه الخطوة الكبيرة على طريق الانفراج الدولي الذي بدا الآن سالكا عبر السحب الرمادية التي كانت تخيم على افقه القريب ، فان النقاش سرعان ما اشتد بين مؤيديها ومعارضيها بشكل لم تشهد له امريكا مثيلا منذ الحرب الفيتنامية .

وبدا ان الكفة تميل الى جانب مؤيدي المعاهدة وخاصة بعد موافقةلجنة الشؤون الخارجية عليها في شهر ايلول من عام ١٩٧٩ .

ولكن ادارة كارتر اتخذت قرارا بتأجيلها اثر التدخل السوفييتي في افغانستان ، وجاء بعده الرئيس ريغان ليجهز عليها بعد ان وعد خلال حملته الانتخابية ان يفعل ذلك اذا ما وصل الى البيت الابيض .

واذا كانت المحادثات التي ادت الى معاهدة « سالت ـ ٢ » قد استمرت سبع سنوات ، فلا بد ان تستمر محادثات سالت ـ ٣ لعدد آخر من السنوات قد يزيد او ينقص عن ذلك ؛ ولم يكن اجتماع الكسندر هيج وزير الخارجية الاميركية واندره غروميكو وزير الخارجية السوفييتي في جنيف في شهر كانون الثاني من عام ١٩٨٢ سوى أول الغيث .

٦ ـ دروس وتوصيات :

كان الرئيس نيكسون يعتقد بأن عقيدة « الكفاية » تتلاءم كليا مع تحديد السلاح وأشار الى ان الولايات المتحدة ستحاول ـ وبغض النظر عن محادثات « السالت » ان تتحاشى البرامج الاستراتيجية التي يمكن ان يساء فهمها من قبل قادة الكرملين باعتبارها تشكل خطرا على الوضع الردعي الاساسي للاتحاد السوفييتي . وهكذا فان الاقتراب الى تحليل الدروس في سياسة ادارة نيكسون المتصلة بالاسلحة النووية يجب ان يركز على موضوعين استراتيجيين اساسيين هما المحافظة على استقرار العلاقة النووية الاميركية ـ السوفييتية والتفاوض حول اتفاقية فعالة بشأن تحديد الاسلحة الاستراتيجية .

خطوات غير ملائمة باتجاه الاستقرار المتبادل :

لقد ترك اهتمام الادارة الاميركية بالاستقرار المتبادل تأثيراته على عدد من القرارات المتعلقة بالقوة الاستراتيجية . وكان الرئيس نيكسون قد رفض ـ كما لاحظنا سابقا ـ نشر النظام المضاد للصواريخ الباليستيكية السوفييتية على نطاق واسع ، لاسباب يعود بعضها الى ان هذا الاجراء قد يهدد عامل الردع السوفييتي ، بينما اكد المسؤولون في الادارة الاميركية على طابع الاستقرار الذي يلازم الدفاع عن مواقع الصواريخ الباليستيكية الاميركية العابرة للقارات بواسطة نظام « الوقاية » الصاروخي .

وعلى افضلية زيادة القوة الاميركية عبر نشر صواريخ هجومية اضافية، يمكنها ان تشكل تهديدا للقوات السوفييتية . واذا كان النقاد قد نظروا الى برامج الاسلحة الهجومية كالترايدنت والقاذفة (ب ـ ١) على انها مبررة على

اساس فعالية ــ التكلفة ، فان الادارة الاميركية ، اتخذت قرارها المبدئي عن هذه البرامج على أساس تحسينها للقدرة على البقـاء والقـدرة الانتقاميـة للتالوث الاستراتيجي . ومهما قيل معه في ذلك ، فمن الصعب ان ننكر انالجيل الجديد من القاذفات الاستراتيجية او الغواصات التي تطلق الصواريخ سيكون عاملا « سيئا » في تهديد الوضع الردعي السوفييتي ــ بالرغم عما يدعيه بعض الخبراء بان هذه الاسلحة لن تشكل سوى هدر لامبرور له(١) . اما البرامـج الاخرى ، التي شملت انشاء الصوامع المقساة لصواريخ « المينوتمان »ومجموعة الاجراءات المعدة لتحسين القدرة على البقاء للقاذفات الاستراتيجية من نـوع (ب ــ ٥٢) ، فقد روعيت بشكل صارم بغية التأكد من ان تعرضية القوات الاميركية التي تعتبر بدورها عامل عدم استقرار لن تشكل نقطـة ضعف في المستقبل القريب .

ولكن !ن تعتبر بعض عوامل عقيدة الكفاية ، التي اخذت بها ادارة نيكسون ذات استقرار من الناحيتين العسكرية والسياسية . ونذكر على سبيل المثال ان خيارات الرد المرن أسهمت في الاستقرار عبر ردعها للاتحاد السوفييتيعن بدء ضربات نووية محدودة . ويمكن القول أيضا أن المحافظة على تفوق عددي نسبي في القوات الاميركية يمكن أن تمنع الاتحاد السوفييتي من سوء تقدير قوة الوضع الاستراتيجي الاميركي ومن محاولة استغلال الوضع الاستراتيجي السوفييتي لاهداف دبلوماسية ضد الولايات المتحدة الاميركية او حلفائها .

واخيرا وبالرغم من ميل الناطقين باسم الادارة الاميركية الى المبالغة في تقييم الاخطار الاستراتيجية ، من وجهة نظر المسؤولين عن صنع القـرارات السياسية الذين دخلوا البيت الابيض في عام ١٩٦٩ ، فقـد بدا ضروريا ان يتخذ عمل فوري للرد على ماتشكله الصواريخ السوفييتية من نوع(س-س-٩) المزودة برؤوس نووية متعددة « ميرف » والصواريخ الباليستيكية ذاتالمسار المنحني التي تطلق من البحر (SLBM) من خطر على قوات الردع الاميركيـة

---

(١) ــ انظر مورتون هالبرين في « الجيد والسيء والهدر » في مجلة « الشؤون الخارجية » العدد رقم (٦) (ربيع ١٩٧٢) الصفحات (٦٩ ــ ٨٣) (اعيد الطبع في مؤسسة بروكينغز ٢٢٧).

الموجودة في قواعد برية . وبالرغم من ان هذه التهديدات السوفييتية لم تتحول الى واقع ملموس او تأخرت بهذا التحول ، فان البرامج السوفييتية للتطوير الصاروخي الكثيف التي كانت موسكو تنفذها خلال أوائل أعوام السبعينات، أدت الى تقوية حجة المخططين المحافظين لسياسة الدفاعية في البنتاغون .

وسواء كانت برامج الاسلحة الاستراتيجية لادارة نيكسون مبالغا أو غير مبالغ بها ، فمن المؤكد ان البرامج الاستراتيجية السوفييتية خلال عامي ١٩٦٩ و ١٩٧٠ ، كانت تنفذ لاعتبارات بعيدة الى حد ما عن الرد الانفعالي على القرارات الاميركية المتخذة بشأن الاسلحة . وحتى لو كانت الولايات المتحدة الاميركية قد أوقفت برنامج الرؤوس الحربية النووية المتعددة « ميرف » لديها مثلا ، فقد كان من المشكوك به ان يقلص الاتحاد السوفييتي بشكل حاد صنع الصواريخ أو يوقف تطوير الرؤوس الحربية المتعددة .

وبالمقابل ، فان عوامل « الكفاية » والقرارات الفعلية حول الاسلحة عكست السياسات الاستراتيجية التي بدت غير متوافقة مع الاهتمام الذي ادعاه الرئيس الاميركي في الاستقرار المتبادل . وقد كانت عوامل التدمير النسبي — في بعض الظروف مثلا — تتطلب قوى استراتيجية اكبر بكثير مما تحتاجه المستويات العالية من الدمار المضمون ، واذا ماجمعت هذه العوامل مع عوامل الخيارات المرنة ، والدمار المحدود الناجم عن هجمات ذات نطاق ضيق ، فانها ستشكل جميعا عقيدة قتالية او مضادة للقوة قد تضطر الاتحاد السوفييتي الى تحسين قواته . ولعل الامر الاكثر اقناعا يتمثل في ان السياسات الاستراتيجية لادارة نيكسون التي تبنت برنامجين للتسلح هما الدفاع الصاروخي الاقليمي المضاد للصواريخ الباليستيكية وتحسين دقة الاصابة عموما لم تكن تتوافق مع هدف هذه الادارة في الاستقرار المتبادل.

وبالرغم من ان برنامج « الوقاية » الذي أكد على حماية الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات ، كان يعتبر تحسينا كبيرا لنظام الدفاع الجوي الصاروخي الذي ثبته ادارة جونسون ، اذا ماقيس من حيث كونه مضادا لعوامل الاستقرار ، فان المرحلة الثانية من هذا البرنامج لم تكن تختلف كثيرا

عن "نظام الدفاعي الصاروخي الاقليمي الذي عرف بنظام « الحراسة » .
ويرى اغلب الخبراء ان النتائج ذات الطابع غير المستقر للنظام الدفاعي الصاروخي الشامل تكون أكبر بكثير من التاثيرات المحتملة غير المباشرة للمرحلة الاولى من الدفاعات المتوضعة في مواقع الصواريخ البالستيكية العابرة للقارات . ومع ذلك ، وبرغم تأكيد ادارة نيكسون على الاستقرار كهدف اساسي لها ، وعلى قلقها من التوسع السوفييتي في الانظمة المضادة للصواريخ البالستيكية ؛ فان المسؤولين فيها استمروا بمناقشة ضرورة نشر دفاع جوي صاروخي رقيق خلال السنوات الاولى من رئاسة نيكسون ، والعمل على ادخال تحديد التدمير الناجم عن الهجمات الصغيرة ضمن عوامل عقيدة « الكفاية » . وفي نهاية المطاف اضطر الكونغرس الى الجمع بين برنامج الدفاع الصاروخي الاقليمي ومحادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية لاقناع الادارة بالموافقة على تجاوز الدفاع الجوي الصاروخي الشامل الذي يغطي كافة انحاء البلاد .

وقد أثارت سياسات نيكسون حول تطوير قدرات الرؤوس الحربية الصاروخية الاميركية في تدمير الاهداف الصعبة . مسائل جدية تتصل باهتمام الادارة الاميركية في الاستقرار المتبادل . وقد اعلنت ادارة نيكسون بعد دخولها الى البيت الابيض مباشرة — عن الغاء برنامج تحسين دقة الاصابة للصواريخ بوسايدون ، كما أوضح كل من الرئيس نيكسون نفسه ووزير الدفاع الاميركي ميلفين ليرد ؛ بان السياسة الاميركية تريد ان تستثني الانظمة التي قد تعتبر تهديدا للردع السوفييتي .

وعموما يجب التأكيد على ان هذين العملين (الالغاء والاستثناء) كانا يمثلان ردودا غير مرغوب بها للمعارضة في الكونغرس ، أكثر مما يقبلان كمبادهات للفرع التنفيذي . ثم ظهرت مؤشرات خلال العامين ١٩٧٠ و١٩٧١ على ان الابحاث المتعلقة بتحسين الدقة الصاروخية كانت مستمرة ؛ كما ان الادارة الاميركية طلبت — بعد توقيع اتفاقيات موسكو في منتصف عام ١٩٧٢ مخصصات مالية لتطوير قدرة الرؤوس الحربية في تدمير الاهداف الصعبة .

ولكن الكونغرس رفض الموافقة على هذه المخصصات ، بينما استمر الناطقون باسم الادارة الاميركية في مناقشة فكره الدقة العاليه ، ثم أشاروا في نهايــة عام ١٩٧٢ الى ان الميزانية القادمة سوف تطالب بتمويل برامج التطوير فيهذا المجال . ولولا معارضة الكونغرس ، لكان محتملا ان تحصل ادارة نيكســون على رؤوس حربية نووية متعددة دقيقة لدعم عقيدتها في الرد المرن وتحقيق رغبتها في التنافس مع الاتحاد السوفييتي بالقدرات الاستراتيجية .

كان لمحادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية تأثير هام على السياســة الاستراتيجية الوحيدة الجانب لادارة نيكسون . ولم يكن ذلك مدهشا بحد ذاته لان كلا من الرئيس نيكسون ووزير الدفاع ميلفن ليرد كان قد أشار الـى ضرورة إعادة النظر بعوامل « الكفاية » على ضوء التكنولوجيا الجديدة وتبدل الظروف الاستراتيجية وتطور محادثات[1] الحد من الاسلحة الاستراتيجية. ومهما يكن من أمر فان تأثير محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية علـى الاستقرار كان مختلفا . فمن ناحية نجد ان عملية التفاوض قد تكون أدت الى تحريك البرامج الاستراتيجية الاميركية لاغراض المساومة ، ومن ناحية ثانية فان اتفاقيات موسكو لم تمنع الادارة الاميركية من السير قدما في تحقيق الدقة للرؤوس الحربية النووية المتعددة « ميرف » ، وبالتالي يمكن التساؤل عن مدى ما احدثته هذه المحادثات من استقرار .

وبالمقابل فان اتفاقيات تحديد الاسلحة الاستراتيجية حظرت العمل في الدفاع الجوي الصاروخي الاقليمي الاميركي المضاد للصواريخ الباليستيكيــة وخفضت اهمية المحافظة على المساواة العددية مع الاتحاد السوفييتي بكافة فئات الاسلحة الاستراتيجية .

وعموما فان هذه التعديلات في عوامل الكفاية أدت الى تقويــة عناصر الاستقرار في العقيدة التي تأخذ بها الادارة الاميركية .

---

(١) ـ البيان ... عن الميزانية الدفاعية لعام ١٩٧٢ والبرامج الدفاعية للاعوام ١٩٧٢ ـ ١٩٧٦ الصفحات ٦١ ـ ٦٢ ـ و « بناء لاجل السلام » الصفحة ١٧٢ .

تقييم اتفاقيات الحد من الاسلحة الاستراتيجية :

كان الموقف الاولي الحذر لادارة نيكسون تجاه قضية « السالت » المعقدة والحرجة غير مفهوم . وكان تبنيها لموقف الادارة السابق قبل وضعها لسياسة مستقلة عن اهدافها النووية والسيطرة على السلاح ، سيعتبر عملا غير صحيح سواء من الناحية الاستراتيجية او السياسية .

وما حدث فعلا من تأخير بدء محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية لمدة تسعة اشهر ، يعود الى دراسة الادارة الاميركية لهذا الموضوع بتعمق من ناحية والى تردد الاتحاد السوفييتي في الاستجابة للاقتراح الاميركي عن ترتيب المفاوضات اللازمة من ناحية ثانية .

حدث ماكان متوقعا تقريبا بالنسبة للفاوضات الفعلية ، حيث كانت وجهات النظر السوفييتية الجديدة والتحول في المواقف الاميركية واستخدام العمل على مستوى عال خلف الكواليس لتجاوز المحادثات الرسمية ، مختلفة جدا عن خطط الادارة السابقة ، وقد دعا ذلك بعض النقاد الى القول بان الولايات المتحدة الاميركية لم تتبع استراتيجية تفاوض دقيقة ومعدة للحصول على تنازلات سوفييتية ، ولكنها ارتكبت خطأ النظر الى هذه المحادثات كعملية مساعدة ، وكتسوية لوضعها الداخلي بنتيجة المساومة والرغبة الشديدة في التفاوض مع الاتحاد السوفييتي بشأن معاهدة تحديد الاسلحة الاستراتيجية على ضوء المصلحة الخاصة في الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٧٢ . وبالمقابل فقد نوقشت عدة قضايا هامة لصالح الولايات المتحدة الاميركية نذكر منها السقوف الفرعية للصواريخ الثقيلة والقيود على الصواريخ الباليستيكية التي تطلق من البحر والربط بين الدفاع والهجوم . وبالاضافة الى ذلك ، فقد نجحت الولايات المتحدة الاميركية في الحصول على القبول السوفييتي بعدد من اجراءات المراقبة التقنية التي حسنت فعالية الاتفاقيات النهائية ـ وبشكل خاص فيما يتعلق بالتحديدات على الرادارات المضادة للصواريخ الباليستيكية وبمسألة التعامل مع الانظمة الدفاعية الصاروخية التي يمكن ان تنشر .

لعله من الاهمية بمكان ان نلاحظ أنه اذا كان النقاد المحافظون يدعون بأن

ادارة نيكسون كانت تسمح لنفسها بان تصبح أكثر ضعفا وتقاد من قبل الاتحاد السوفييتي في محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، فان النقاد الاحرار أكدوا بدورهم ان الولايات المتحدة الاميركية كانت تفسد أهداف ومبادىء السيطرة على الاسلحة بدفعها أوراق المساومة الى النقطة التي تصبح معها الانظمة الاستراتيجية الاميركية عاملا لعدم الاستقرار ، وتتلاشى الخيارات في تحقيق اتفاقيات أكثر شمولية . وادعي ايضا ان الاستخدام الخاص لانظمة « الوقاية » والرؤوس النووية الحربية المتعددة الاميركية كخلفية صلبة للتفاوض ، أدى الى اغلاق الطريق أمام الحظر على الرؤوس الحربية المتعددة والمنع الكلي للانظمة المضادة للصواريخ الباليستيكية .

ومهما يكن من أمر فان الاتحاد السوفييتي بدا وكأنه يناقش من مركز قوة حيث كان الممثلون السوفييت غير راغبين بقبول التحديدات والاقتراحات الاميركية . كان الدافع وراء عدد من المواقف السوفييتية يتمثل غالبا بتكثيفات المساومة المعدة للحصول على أقصى المكاسب في أي اتفاق يتم التوصل اليه ، أو بهدف الكرملين المعلن في تحقيق الامن المتوازن . وقد كان من الصعب بمكان ، وانطلاقا من هذا المنظور ، ألا تراعى ملاحظة هنري كيسينجر التي قال فيها ان « الخبرة تدل على ان البرامج التي هي قيد التنفيذ لاتشكل عقبة أمام التوصل الى اتفاق ، بل يمكن ان يكون العكس صحيحا حيث تؤمن تسريع هذا الوصول(١) » .

استمرت قضية الحاجة الى قيود على الرؤوس الحربية النووية المتعددة « ميرف » التي لم تدخل في الاتفاق المؤقت لعام ١٩٧٢ ، تستقطب الاهتمام الكبير بها .

ومع ذلك فحتى اتفاقية فلاديفستوك لم تقترب من هذه القضية الا بشكل غير مباشر . وقد اقتنع العديد من خبراء السيطرة على السلاح ـ أثناء اعادتهم النظر في اتفاقيات « سالت » بان التجارب الاميركية على الرؤوس الحربية النووية المتعددة « ميرف » كان يمكن ايقافها بدون أية محاذير أمنية،

---

(١) ـ صحيفة نيويورك تايمز الصادرة بتاريخ ٢٣ حزيران ١٩٧٢ .

وبالتالي كان يمكن التوصل الى فرض حظر على هذه التجارب ، حيث ينعكس حظر هذه الرؤوس لدى السوفييت ـ والمتمثل برفع التهديد عن صواريخ المينوتمان الاميركية ـ ايجابيا وبشكل يتجاوز كل الفوائد التي يمكن تحقيقها من الرؤوس الحربية النووية المتعددة الاميركية ، الامر الذي يحسن الامن القومي الاميركي أكثر من تحديد عدد قواعد اطلاق الصواريخ السوفييتية الثقيلة من نوع (س س ـ ٩) . ولا بد ان نلاحظ بان مسائل التحقق والتفاوض المتعلقة بالحظر على الرؤوس المتعددة (ميرف) كانت أكثر تعقيـدا ، عندما اصطدمت بها ادارة نيكسون ، مما كانت عليه في السنوات الاخيرة من ادارة جونسون .

وقبل ان تبدأ الاختبارات الاميركية عليها ، في الوقت الذي كانت فيه الفرصة سانحة وناضجة للتفاوض حول السيطرة على السلاح . وبالاضافة الى ذلك ، فان القوة الدافعة وراء « ميرف » في عامي ١٩٦٩ و ١٩٧٠ جعلت القبول الاميركي بتحديد هذا النظام صعبا جدا كمسألة عملية مطروحة امام الفرع التنفيذي . وسواء عكس اقتراح ادارة نيكسون عن التفتيش في المكان، الحاجة الى الاهتمام بحظر الرؤوس الحربية النووية المتعددة ، من نوع«ميرف»، او كان محاولة لاجتذاب رد فعل سوفييتي،فان ذلك يظل أمرا لايمكن تحديده .

وعموما فقد اظهر الاتحاد السوفييتي اهتماما في مناقشة الحظر على الرؤوس المتعددة (ميرف) ـ سواء في رده على الاقتراح الاميركي او خلال المحادثات التمهيدية ، عندما اعتقد العديد من الخبراء الاميركيين بان الكرملين سوف يضغط بشدة من اجل تحقيق هذا الحظر . وفي الوقت الذي اصبحت الخطوط العريضة لاجتماع فلاديفستوك قيد المناقشة فان البرامج في كلا الطرفين كانت قد تقدمت بعيدا جدا عن حدود الحظر الذي يمكن فرضه على الرؤوس الحربية النووية المتعددة .

واذا خرجنا عن مسألة الحظر على هذه الرؤوس ، فيمكن ان نعتبر ان اتفاقيات السالت حققت نجاحا في الحد من سباق التسلح ، وفي خدمة المصالح الامنية للولايات المتحدة الاميركية .

وقد أسهمت معاهدة الانظمة المضادة للصواريخ البالستيكية (ABM) نفسها ، في تخفيض المخاطرات والتكاليف لسباق التسلح النووي وازالت اكبر تهديد جدي محتمل للردع الاميركي ــ والذي كان متمثلا في نشر الدفاعات الجوية على نطاق واسع حول المدن السوفييتية . وفي الواقع فان هذه المعاهدة حققت بنجاح كبير الهدف الذي يصبو اليه خبراء السيطرة على السلاح لعقد واحد من الزمن على الاقل ، وبالتالي فقد وصلت النشاطات السياسية الاميركية التي كان قد بدأها وزير الدفاع الاميركي روبرت ماكنمارا في عام ١٩٦٦ الى الذروة الآن . أما الثمن الذي دفع للحصول على تحديد للدفاع الصاروخي الجوي الاقليمي المضاد للصواريخ البالستيكية ، فقد تمثل بالتخلي عن خيار حماية مواقع الصواريخ البالستيكية الاميركية العابرة للقارات بدفاعات « النقطة ــ القاسية » ، ولكن التكلفة العالية وعدم الفعالية لهذه الانظمة ، بالاضافة الى مسألة تصميم دفاعات لا « تتوافق » مع المناطق المأهولة بالسكان ، جعل مردود المفاوضات معقولا .

لقد توصلت الادارة الاميركية في انجازها للاتفاقية المؤقتة الى تسوية بما يتعلق بالتعامل الدقيق لسباق القوة بينها وبين الاتحاد السوفييتي. ولكن الولايات المتحدة الاميركية لم تستطع في ظل خططها الاستراتيجية الوحيدة الجانب ــ ان تحافظ على ميزان متعادل بقواعد اطلاق الصواريخ خلال الاعوام الخمسة المحددة لهذه الاتفاقية ، كما لم تستطيع ان تمنع الاتحاد السوفييتي من عبور عتبة الدخول الى التجارب الخاصة بالرؤوس الحربية النووية المتعددة (ميرف) ، وبالتالي من تضييقه للمسافة الفاصلة بينه وبين الولايات المتحدة الاميركية في هذا المجال .

واذا انتقلنا الى مرحلة أكثر شمولا ، نجد ان اتفاقيات موسكو كانت ذات قيمة سياسية كخطوات لم يسبق لها مثيل من قبل ، موجهة التحرك نحو « الوفاق » ومطورة الاستقرار البعيد الامد ، بارسائها القواعد اللازمة لاستمرار المناقشات في الحقل النووي الاستراتيجي بين القوتين العظميين . ويكفي هذه الاتفاقية المؤقتة أنها عكست القرار المتخذ من قبل كل من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الاميركية عن وضع ضوابط مؤقتة على التنافس

في الاسلحة الاستراتيجية الهجومية ، بينما كان السعي مستمرا من قبل الطرفين لتأمين سيطرة اكثر شمولا على الاسلحة .

وبنفس الوقت فقد كانت الحاجة الى اتفاقية اكثر تطويرا ، واضحةبعد اتفاقية « السالت ــ ١ » ، ، لان الاتفاقية المؤقتة كانت تكتنفها عيوب ونواقص جعلتها غير مقبولة من الولايات المتحدة الامريكية كاتفاق دائم اذا لم تعدل . ونذكر مثلا ان النقص في السيطرة على الرؤوس الحربية النووية المتعددة سيسمح للاتحاد السوفييتي بمنافسة الولايات المتحدة الامريكية في هذا المجال ويشكل تهديدا لقدرة البقاء في قوة الصواريخ الباليستيكية الامريكية العابرة للقارات . ولم تكن الاتفاقية المؤقتة ملائمة كاجراء دائم للاتحاد السوفييتي ، حيث انها لم تشمل اية قيود على القاذفات وانظمة القواعد ــ الامامية الامريكية وخاصة بالنسبة لبرامج تطوير الترايدنت و القاذفة (ب ــ ١) .

وهكذا فقد بدا منطقيا جدا ان نتوقع من الاتحاد السوفييتي ان يطالب الولايات المتحدة الامريكية بمناقشة اجراءات أشد بما يتعلق بالبرامج الامريكية في المراحل اللاحقة من محادثات « السالت ــ ٢ » .

ثم ان الفشل في تلبية الحاجات الامنية الامريكية ، سيؤدي الى اثارة شديدة لسباق التسلح ، لن يرحب به قادة الكرملين في اية حال . ولعل هذه الاعتبارات أسهمت بالتوصل الى القرار السوفييتي بشأن توقيع اتفاقية فلاديفستوك لعام ١٩٧٤ .

وقد سبق لنا ان تعرضنا الى مضمون هذه الاتفاقية . وخاصة بما يتعلق بالتحديد العددي لوسائل ايصال الاسلحة النووية الى اهدافها في الفقرة الخامسة من هذا الفصل .

وقد بدأ الطرفان في منتصف عام ١٩٧٥ نقاشا مشتركا في محاولة لترجمة الخطوط العريضة لاتفاقية فلاديفستوك الى اتفاق مفصل . واذا ما حالفهم النجاح ، فقد كان مقدرا لهم ان يبدؤوا في النقاش الهادف الى الوصول لاتفاقية تفرض تخفيضات محددة على الارقام الاجمالية التي سبق تحديدها في فلاديفستوك . وهكذا فان ماكان يعتبر مقبولا بما يتعلق بالسيطرة على

الاسلحة الاستراتيجية آنذاك سيشكل الاساس الذي تنطلق منه الولايات المتحدة الاميركية في محادثاتها عن الحد من هذه الاسلحة خلال العقد التالي.

وفي نهاية المطاف فان القرارات الاميركية حول اسلحتها الاستراتيجية الخاصة وعن اقترابها من محادثات السالت ، ستقرر اتجاه التفاوض المستقبلي وعلى الاقل ؛ كما ستفعل السياسات السوفييتيه في هذا المجال . وكان قد بدأ جدال عن السياسة النووية الاساسية وعن تفاصيل الموقف الاميركي من « سالت » ضمن الادارة الاميركية في نهاية عام ١٩٧٢ واستمر بوتيرة اشد خلال عام ١٩٧٤ . ودخل عضو مجلس الشيوخ الاميركي جاكسون هذا الجدال عبر خطابه الذي القاه في قاعة المجلس . مقترحا خطة عن السالت تشتمل على تخفيضات في الانظمة الاستراتيجية . تعتمد على الاهتمام بالاستقرار و « مبادىء التعادل(١) » . وقد طلب البنتاغون خلال محاولاته لوضع سياسة اميركية بشأن تحديد الاسلحة ــ ميزانية مقترحة لسلسلة جديدة من برامج تطوير الاسلحة الاستراتيجية تهدف الى دعم اغراض السباق التسلحي الاميركي ــ السوفييتي وتؤمن الحماية اللازمة في حالة فشل محادثات تحديد الاسلحة الاستراتيجية (٢) . وعموما فقد بدات قضايا تحديد الاسلحة الاستراتيجية والعقيدة الاستراتيجية تأخذ أبعادها السياسية .

ففي الداخل بدات تدق من جديد أجراس « الثغرة الصاروخية » ، محملة محادثات السالت مسؤولية المحافظة على سياسة « الوفاق » وتلبية المصالح الامنية الاميركية في ظل اتفاقية قابلة للاستمرار ؛ او المغامرة بالعودة الى ردود الفعل في البرامج الاستراتيجية لاميركية . وما يتبعها من افساد للعلاقات الاميركية ــ السوفييتية على غرار ماكان يحدث في الماضي (٣) . وكان ان توصل الطرفان ــ عبر هذه الخلفية التي كانت سائدة آنذاك ــ الى اتفاق

---

(١) ــ « سالت » « تحليل واقتراح » بيان لعضو مجلس الشيوخ الاميركي جاكسون ــ بتاريخ ٤ كانون الاول ١٩٧٣ (نشر في الصحافة ــ بتاريخ ٤ كانون اول ١٩٧٣ أيضا) .

(٢) ــ جون فيني ــ في نيويورك تايمز الصادرة بتاريخ الاول من كانون الاول عام ١٩٧٣ .

(٣) ــ لقد اتينا على ذكر ماحدث بعد ذلك في التوقيع على معاهدة سالت ــ ٢ في عام ١٩٧٩ وعما حدث بعد التوقيع ، بالاضافة الى اثبات أجزاء مختصرة من هذه المعاهدة ، وانعكاساتها على سياسة الوفاق الدولي . (المترجم) .

فلاديفستوك في عام ١٩٧٤ . وما لبثنا ان انتقلا الى محادثات متقدمة اعتبار من عام ١٩٧٥ لترجمة أكثر تفصيلا لما جاء في هذا الاتفاق(١) .

ملاحظـة :

لقد اضيف مضمون الفقرة الخامسة من هذا الفصل بناء على موافقـة مركز الدراسات العسكرية ، نظرا لان هـذا الكتاب يتوقف في استعراضـه لمحادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية عند اتفاقية فلاديفستوك لعام١٩٧٤ وبالتالي فقد وجدنا ضرورة ملحة في تتبع تطور هذه المحادثات حتى الوقت الحاضر ، معتمدين على مراجع اميركية ذكرت في حينها في الملاحظات الموجودة في أسفل الصفحات .

« المترجم »

* * *

(١) ــ كتب المعلق جوزف السوب ــ كما كان قد فعل في نهاية أعوام الخمسينات ــ عن ثغرة صاروخية محتملة في صحيفة واشنطن بوست بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني عام ١٩٣٧ .

القسم الثاني

البحث عن الاستقرار

الفصل الرابع

قضايا السياسة الاستراتيجية المستقبلية

وبالرغم من روح الوفاق التي دخلت العلاقات بين الشرق والغرب ومن النجاح المبدئي في تحديد الاسلحة الاستراتيجية (سالت) ، فان الاتحاد السوفييتي سيبقى العدو الاساسي للولايات المتحدة الاميركية خلال العقد التالي . وبغض النظر كليا عن اية احكام على النوايا السوفييتية، او اية محاولات لتقييم ميل قادة الكرملين للمغامرات الهادفة الى تقوية سياستهم الخارجية فمن الواضح ان الحجم الفعلي للقوات النووية الاستراتيجية السوفييتية تشكل تهديدا لبقاء الولايات المتحدة الاميركية ، ولو اطلق جزء من الترسانة النووية الاستراتيجية السوفييتية ضد المراكز السكانية في الولايات المتحدة الاميركية، فانه سيؤدي الى نتائج كارثية ، كما ان اية ضربة مهما كانت محدودة — لن تؤدي الى الدمار الكبير فحسب ، بل قد تتصاعد الى صراع استراتيجي شامل بين

الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الاميركية . وفي هذه الظروف فلن يكون امام صانعي القرارات السياسية في الولايات المتحدة الاميركية اي خيار سوى الاخذ بعين الاعتبار للهدف الاساسي من القوات النووية الاستراتيجية الاميركية كرادع للهجوم النووي السوفييتي ، وما ان تمتلك الصين الشعبية القدرة على ايصال اسلحتها النووية الاستراتيجية الى اهدافها عبر القارات ، مكملة قواتها النووية ذات الامداء المتوسطة حتى تصبح الولايات المتحدة الاميركية مضطرة لاضافة ــ مهمة ردع الهجمات الصينية النووية ضد الوطن الاميركي الى لائحة اهتماماتها الامنية الاساسية .

وبالرغم من الاجماع العريض على السياسة الاستراتيجية الاساسية في الولايات المتحدة الاميركية ، فان الآراء تختلف على الجمع المطلوب بين الاسلحة المختلفة والعقيدة الدفاعية للمحافظة على وضع استراتيجي يمكن الاعتماد عليه في مرحلة المساواة النووية . وبالاضافة الى قضية ما يشكل قوى الضربة الاستراتيجية الثانية الفعالة ، فان الاسئلة توجه عن حجم القدرات الاضافية التي يجب ان تعطى القوات الاستراتيجية الاميركية ــ الى جانب تلك القدرات اللازمة لتحقيق الدمار المضمون ــ بغية تقوية الردع والحد من الخسائر المحتمل ايقاعها بالولايات المتحدة الاميركيه فيما لو فشل الردع . وثمة سؤال آخر حرج يتمثل بماهية الاهداف السياسية والامنية العريضة التي يجب على القوات الاستراتيجية الاميركية تحقيقها ، بالاضافة الى الردع النووي ، وكيف تتأثر هذه الاهداف بالميزان الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي ؟ وثمة خلاف عن درجة فعالية القوات الاستراتيجية الاميركية في احتواء ومواجهة محاولات القسر السياسي السوفييتي المحتمل ، وفي دعم الولايات المتحدة الاميركية في مساعيها السياسية اثناء زمن السلم ، وفي تحسين قدرة القادة الاميركيين في التعامل مع الازمات الدولية . ويتطلع الخبراء ايضا وباهتمام كبير الى مدى فائدة « المظلة » الاستراتيجية الاميركية في ردع الهجمات او التهديدات السوفييتية او الصينية ضد حلفاء الولايات المتحدة الاميركية وفي الاسهام بردع العدوان التقليدي

الواسع النطاق في كل من اوروبا واسيا . واخيرا فان بعض المحللين يحاولون ايجاد استراتيجيات بديلة للمدى البعيد ، قد تسمح الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي بالغاء ضرورة الاعتماد على الدمار المضمون كأساس لسياساتهم النووية .

١ – متطلبات الانتقال المضمون :

بغض النظر عن الاختلافات التي يمكن ان تكتنف السياسة الاميركية المتعلقة بالاسلحة الاستراتيجية ، فان المحافظة على قدرة الضربة الانتقامية سوف تبقى بدون شك العامل الرئيسي الحاسم في الوضع النووي الاميركي خلال العقد القادم . وهكذا فلا بد قبل كشف مسائل تقوية الردع ، من توسيع اهداف القوات الاستراتيجية ، والابتعاد عن السياسات الانتقامية المضادة للسكان ككل ، كما انه من الاهمية بمكان ان نأخذ بعين الاعتبار عناصر الوضع الاستراتيجي المعدة لتحقيق الدمار المضمون .

مستويات التدمير والثقة :

يعتمد اسلوب الاقتراب للدمار المضمون على الافتراض القائل بأن القادة السوفييت سيمسكون عن القيام بهجوم نووي ضد الولايات المتحدة الاميركية ، لو ظلوا مقتنعين بأن القوات الاستراتيجية الاميركية ستبقى قادرة – حتى بعد هذا الهجوم – على تنفيذ ضربة انتقامية ستوقع بدورها دمارا غير مقبول في المراكز السكانية والصناعية للاتحاد السوفييتي . وقد قدر قادة الكرملين ، ولاكثر من عقد من الزمن ، القدرة التدميرية للاسلحة النووية واعطوا الافضلية الى تجنب حرب نووية مع الولايات المتحدة الاميركية . ولكن صانعي السياسة الاميركيين لم يكونوا قادرين على تقرير مستوى التدمير الذي يجب ان تحدثه القوات الاستراتيجية الاميركية في ضربتها الانتقامية بغية ردع الهجوم السوفييتي .

اما الرقم المشهور لوزير الدفاع الاميركي روبرت س. ماكنمارا عن النسبة المئوية للدمار المضمون الذي يمكن ايقاعه بالسكان السوفييت والبالغ (٢٠ – ٢٥٪) ، فقد وضع على اساس ان تحقيق نسبة اكبر لم يكن ممكنا ،

بينما كانت الارقام الاقل ستضعف الرادع الاميركي . وثمة خبراء قلائل يؤكدون ضرورة رفع مستوى الدمار ، وبالتالي مستوى الردع النووي ، بينما يرى اخرون انه يجب المحافظة على معدل محدد اميركي ـ سوفييتي للقدرة على ايقاع الدمار . ومهما يكن من امر ، فقد ناقش عدد من المراقبين ـ خلال الاعوام القليلة الماضية ، بأن مستويات التدمير التي حددت حتى الآن ، تعتبر اعلى من الحاجة اليها ، مؤكدين ان الردع يظل نافذا ، ويمكن للطرفين الاعتماد عليه بشكل متساو ، حتى لو واجه المهاجم ضربة معاكسة اقل قوة من ضربته الاولى . ولاحظ مستشار الامن القومي السابق للرئيس ، السيد ماك جورج باندي ، مثلا ، في احدى مقالاته التي لاقت انتشارا واسع النطاق في نهاية عام ١٩٦٩ ، بأن « ثمة فجوة كبيرة بين ما يعتقده فعلا القادة السياسيون عن الاسلحة النووية وبين ما يفترض انه ستجري ـ حسب الحسابات المعقدة . . . في الحرب الاستراتيجية التي تنفذ نظريا بتمثيل ما يحدث فيها »(١) . وبالرغم من ان المحللين الاميركيين قد يضعوا مستوى ما للدمار المضمون في الردع الانتقامي ، حيث يتمثل هذا المستوى بعشرات الملايين من الناس ، فان ماك جورج باندي يدعي بأن القادة السوفييت سوف يردعون عن القيام بهجوم استراتيجي ، اذا اقتنعوا بأن الضربة الانتقامية ستحدث عشرة ملايين ضحية ، او تدمر حتى واحدة او اثنتين من مدنهم الكبرى . وقد وقف العلماء موقفا معارضا لفكرة احداث دمار زائد ، مشيرين الى ان المخططين العسكريين الاميركيين يقدرون تقليديا ـ وبشكل اقل من اللازم ـ النتائج التدميرية للضربات النووية ضد المناطق المأهولة بالسكان ، وبالتالي فان القوى الانتقامية الاميركية يمكن ان تستخدم عددا اقل من الرؤوس الحربية النووية ، وتحافظ بنفس الوقت على التهديد المتمثل بتنفيذها للضربة المعاكسة النووية (٢) .

يمكن ان تصبح الحسابات المتعلقة بتحديد قدرة ايقاع الدمار للضربات النووية ضد الاتحاد السوفييتي معقدة جدا غالبا ، ولكن تقديرات دقيقة

(١) ـ ماك جورج باندي في « لنغلق البركان » ـ مجلة الشؤون الخارجية ـ العدد ٤٨ (تشرين الاول ١٩٦٩) الصفحتان ٩ ـ ١٠ .

(٢) ـ انظر دبليو ك. هـ. بانوفسكي في « جذور سباق التسلح الاستراتيجي » في مجلة « العلوم والشؤون العامة » تموز ١٩٧١ ـ الصفحة ١٨ .

وبسيطة قد اجريت فعلا في هذا المجال (١) . وهكذا فان استخدام مائة رأس حربي عيار كل منها ميغا طن واحد (اي مليون طن) في هجوم مضاد للقيمة (ضد السكان والمنشآت الصناعية الخ) سيؤدي الى تدمير ١٥٪ من مجموع سكان الاتحاد السوفييتي ، و ٦٠٪ من القدرة الصناعية السوفييتية ، بتأثير موجة الصدمة الفوري والتأثيرات الاشعاعية . اما استخدام مائتي رأس حربي من نفس العيار (ميغاطن واحد) فسيؤدي الى تدمير ٢٠٪ من السكان و ٧٠٪ من القدرة الصناعية ، بينما يؤدي استخدام (٤٠٠) رأسا حربيا مماثلا الـى تدمير ٣٠٪ من السكان و ٧٥٪ من القدرة الصناعية . اما الزيادة في القدرة التدميرية الناجمة عن استخدام عدد اضافي من هذه الرؤوس فستكون هامشية جدا بسبب حدوث « الاشعاع » في التدمير – حيث ستظل مناطق مسكونـة قليلة في الاتحاد السوفييتي خارج امداء التدمير .

ويجب ان يلاحظ بأن معدل الاصابات الفعلي ، يمكن ان يصل الى ضعف الارقام المذكورة اعلاه ، بنتيجة السحابات الاشعاعية والتأثيرات الطويلـة الامد الناجمة عنها ، والوفيات غير المباشرة الناجمة عن الفوضى الاجتماعية التي لم يسبق لها مثيل من قبل . واذا جمعت الوفيات الى ما يحدث من دمـار للصناعة والمدن ووسائط النقل ، فلن نبالغ اذا قلنا ان الاتحاد السوفييتي لن يبقى موجودا كدولة حديثة – بعد هجوم اميركي نووي يتحقق فيه الدمـار المضمون – ولفترة غير محددة من الزمن يمكن ان نستنتج من حيث المبدأ ان ما يحدث من خسائر بشرية ودمار للمنشآت الصناعية ، يشكل التهديـد الردعي الاكثر فعالية . ومهما يكن من أمر فان التمييز بين الصناعة السوفييتية والاماكن المأهولة بالسكان لدى تحديد اماكن الضربات النووية ، يشير الى ان قدرات ومتطلبات الدمار المضمون لا يمكن ان تبنى عمليا على اساس هـذا التمييز . فالهجمات الكثيفة المعدة لتدمير المدن السوفييتية لا يمكن تمييزها

---

(١) – يمكن الرجوع – بشأن لائحة تقديرات الدمار النووي – الى ألن انتهوفـن و ك. واين سميث في « كم يكفينا من الاسلحة الاستراتيجية ؟ » ووضع البرامج الدفاعية ١٩٦١ – ١٩٦٩ (هاربر وراو ١٩٧١) الصفحة ٢٠٧ .

من حيث ما تحدثه من اصابات في مجموع السكان ومن دمار في الصناعة عن الهجمات الكثيفة المعدة لتدمير الصناعات المدنية ووسائل الانتاج العسكري او وسائل النقل الضخمة .

ويبدو واضحا ان فكرة الدمار المضمون لا تشمل القوة النووية الكاملة المتوفرة لدولة ما ، ولكنها تؤكد على قدرة القوات الاستراتيجية في ايصال الاسلحة النووية الى الاهداف الصناعية والسكانية بعد امتصاصها للهجوم الموجه الى تحييدها . ويجب ان تكون الولايات المتحدة الاميركية قادرة بسهولة على تحقيق شرط ايقاع دمار غير مقبول للاتحاد السوفييتي ، بما لديها حاليا من مخزونات نووية لصالح قواتها الاستراتيجية وما سيتوفر لها ايضا في البرامج التي هي قيد التنفيذ . ان القوات الاستراتيجية الاميركية المؤلفة من الصواريخ البالستيكية العابرة للقارات (ICBM) والصواريخ البالستيكية التي تطلق من البحر (SLBM) والقاذفات البعيدة المدى ـ تحمل حاليا عددا من الرؤوس النووية يزيد عن (٥٠٠٠) رأسا ، وسيرتفع هذا الرقم خلال بضع سنوات الى (١٠٫٠٠٠) رأسا ـ حسب الخطط الحالية (١) .
يبلغ عيار الرأس النووي الذي تحمله القاذفة الاميركية البعيدة المدى حوالي ميغاطن واحد (اي مليون طن) ، ولكن عيار الرؤوس النووية التي تحملها الصواريخ اصغر بشكل محسوس حيث يتراوح بين (٥٠) و (٢٠٠ ؟ كيلو طنا فقط . واذا اخذنا بعين الاعتبار العلاقة بين الرؤوس الحربية الصغيرة والكبيرة فان قدرة القوات الصاروخية الاميركية الحالية تصل الى الفي ميغاطن تقريبا ، وهي اكبر بخمس مرات مما يلزم لتدمير ٣٠٪ من مجموع سكان الاتحاد السوفييتي وثلاثة ارباع قاعدته الصناعية . ويجب ان يضاف الى هذه القوة الاف الميغاطونات التي يمكن ان تستخدم بواسطة القاذفات . ومهما يكن من أمر ، ومع استبعاد قوة القاذفات الاميركية ، فان الجزء الصغير من

---

(١) ـ بالنسبة لتقدير مخزون الرؤوس النووية الاميركية والملامح الاخرى لميزان الاسلحة الاستراتيجية ، يمكن الرجوع الى التون كوانيك وباري بليتشمان في « القوى الاستراتيجية : قضايا منتصف السبعينات (مؤسسة بروكينغز ١٩٧٣) الصفحة ٢٦ » .

القوة الصاروخية الاميركية الذي سيبقى جاهزا بعد هجوم سوفييتي استباقي ، سيكون قادرا على اطلاق عدد من الرؤوس الحربية النووية كاف لاحداث عشرات الملايين من الضحايا في الاتحاد السوفييتي ، حيث سيواجه نظام الدفاع الصاروخي المضاد للصواريخ الصغير المتوضع حول موسكو فقط ، بينما يتوقع ان تسقط اكبر كمية من هذه الرؤوس على اهدافها وعمليا ، فلو بقيت نسبة ١٠٪ فقط من الرؤوس النووية الحربية التي ستكون متوفرة في القوات الاستراتيجية الاميركية في نهاية أعوام السبعينات بعد الهجوم الاستباقي السوفييتي ، واطلقت في الضربة الانتقامية ضد مراكز السكان السوفييتية ، فان التدمير الفوري الذي سيتحمله الاتحاد السوفييتي سيكون اعلى من المتطلبات المعقولة جدا للدمار المضمون .

ولعل من الصعوبة بمكان ان نرفض بأن القادة السوفييت لن يأخذوا بعين الاعتبار تنفيذ هجوم نووي ضد الولايات المتحدة الاميركية اذا لم يكونوا متأكدين من قدرتهم المطلقة في تحييد القدرة الانتقامية الاميركية . وقد حظرت معاهدة موسكو لعام ١٩٧٢ الاستخدام الواسع النطاق للصواريخ المضادة للصواريخ الباليستيكية في كل من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الاميركية(١) وهكذا فان على قادة الكرملين ان يكونوا واثقين من تنفيذ ضربة مضادة ـ للقوة فعالة ، تستخدم فيها الصواريخ الهجومية المعدة لتدمير كافة الصواريخ الاميركية الموجودة في قواعد برية ، والقاذفات والقوى الموجودة في قواعد بحرية بوقت واحد ، ومع حد ادنى من الانذار المسبق . ولعله من المثير للشك الى حد كبير ان يقامر اي قائد سوفييتي ببقاء دولته ووجودها في هذه الحالة . وحتى لو استطاع الاتحاد السوفييتي ان يمتلك القدرة الكافية لايقاع خسائر بشرية ومادية بالولايات المتحدة الاميركية اكبر مما تستطيع هذه الاخيرة ايقاعها به ، فان قادة الكرملين سيردعون بدون شك عن القيام بمثل

---

(١) ـ المعاهدة بين الولايات المتحدة الاميركية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية بشأن تحديد الانظمة المضادة للصواريخ الباليستيكية (ABM) ، الموقعة في موسكو بتاريخ السادس والعشرين من شهر ايار لعام ١٩٧٢ .

هذه الاعمال التي قد تؤدي الى حرب شاملة وبالتالي تدمير دولتهم كقوة صناعية .

وبالرغم من ذلك ، فان الردع المتمثل في الضربة الاولى السوفييتية المتعمدة ليس القضية الاستراتيجية الرئيسية المستقبلية ، او ليس على الاقل المسألة الاكثر حراجة التي تواجه صانعي القرارات السياسية الامير كية . ولعل الامر الاكثر اهمية يتمثل في الاخذ بعين الاعتبار التحدي السوفييتي المحتمل في الازمات وفي كشف الظروف الدبلوماسية والعسكرية التي يمكن ان تغري الاتحاد السوفييتي ببدء حرب نووية او القيام باعمال سياسية معينة قد تزيد من عامل المخاطرة بالحرب النووية . ويمكن للقادة السوفييت ـ اثناء المواجهات الامير كية ـ السوفييتية الحادة ـ ان يستنتجوا مثلا ان التصعيد الى حرب نووية سيكون افضل من عدم اتخاذ موقف ما ، او انتظار هجوماستراتيجي امير كي محتمل . وسوف يكون العبء ـ في اية ازمة ـ واقعا على عاتق اولئك القادة العسكريين او صانعي القرارات السياسية المؤيدين لهجوم نووي والذين يريدون اظهار قدرته في ان يزيل بنجاح او يشل بشكل عنيف القدرة الامير كية في الرد الانتقامي . وانطلاقا من ذلك ، فان الوضع الردعي الامير كي ـ كما يراه احد المحللين الامير كيين ـ يجب ان يجعل من المستحيل على اي « منظر ماهر » في الاتحاد السوفييتي . ان يطور وضعا مصداقيا تستطيع فيه الضربة الاولى السوفييتية ان تحقق نصرا حاسما ـ مع دمار او لا دمار للاتحاد السوفييتي ـ بينما قد لا يعني الانتقام ضد ضربة نووية امير كية سوى الهزيمة الكاملة (١) . وبالاضافة الى ذلك فان الوضع الاستراتيجي الامير كي يجب ان يكون قادرا

---

(١) ـ مورتون هالبرين في « المنظرون الماهرون : القادة المهووسون والمحللون قصو النظر » مجلة Washinjton Monthly الصادرة في شهر ايلول ١٩٧٤ ـ الصفحات ٤٢ ـ ٤٩ .
وقد ناقش هيرمان كاهن ـ وهو استراتيجي بارز ـ في عام ١٩٦٠ بأن قدرة الردع الامير كية يجب ان « تؤمن اساسا موضوعيا للحسابات السوفييتية ، بحيث يصبح القادة السوفييت على قناعة تامة ـ مهما كانت مهارتهم وقوة ذكائهم ـ بأن الهجوم على الولايات المتحدة الامير كية سيشكل مخاطرة كبرى وتؤدي والى دمار واسع النطاق للمجتمع السوفييتي وللقوات العسكرية السوفييتية » (انظر كتاب هيرمان كاهن « من الحرب النووية ـ الحرارية » ـ مطبعة جامعة برنيستون ـ ١٩٦٠ الصفحة ٥٥٧) .

على الخفض الادنى لفرص القادة السوفييت في سوء الحكم او التقدير لقدرات اونوايا الولايات المتحدة الاميركية ، او في اتخاذهم القرار عن القيام بضربات نووية محدودة ضد عناصر القوات الاميركية الاستراتيجية ، او البحث عن انتزاع تنازلات سياسية اميركية عبر القسر او التهديدات النووية ضد الولايات المتحدة الاميركية او حلفائها . ويجب ان تسهم قواتنا الاستراتيجية في اقناع القادة الاميركية بالاعتمادية على قدرات الردع الاميركية بحيث يستطيعوا التصرف والرد بثقة في الازمات الدولية الصعبة . واخيرا فان الوضع الاستراتيجي الاميركي يجب ان يساعد في تقوية مصداقية الضمانات النووية الاميركية الخارجية في اعين حلفائنا واصدقائنا .

يمكن ان نستنتج على ضوء المناقشة السابقة ان مواجهة متطلبات الردع الاستراتيجي ، التي حددت بشكل واضح ، يمكن ان تصبح مهمة معقدة وصعبة ، وتحتاج الى انتباه واهتمام مستمرين . ويمكن ان نرى – على ضوء هذا الاستنتاج – قد يصبح اكثر حساسية مما اعتقد في الماضي والحاضر ، منظروا السياسات الاستراتيجية في كلا البلدين الكبيرين . اما الاستنتاج الآخر الذي نصل اليه فيتمثل في ان اساس الردع النووي عبر الدمار المضمون يكمن في درجة الدمار التي يمكن احداثها ، اكثر منه في حجم الضمان أو الثقة المتشكلة في الوضع الردعي . واما مسألة الثقة ، فانها تؤدي بدورها الى قضايا محددة تتصل بشكل او بآخر ببنية القوى تستقطب الخواص التدميرية للاسلحة ومحتوى الردع الاستراتيجي الاميركي .

وقبل ان نذهب الى مسافة ابعد في فحص هذه القضايا وغيرها مما يدخل في تصميم الرادع الاستراتيجي الاميركي ضد الاتحاد السوفييتي ، فلا بد ان نعرج على مسألة الصين الشعبية وندرسها باختصار . وكنا قد لاحظنا قبلا ، ان اثنين من اهداف القوات الاستراتيجية الاميركية بما يتعلق بالصين الشعبية هما :

١ – ردع الصين عن استخدام قدرتها النووية المتنامية ضد القوات الاميركية الموجودة خارج اميركا او ضد حلفاء اميركا الاسيويين .. و

٢ ـ ردع بكين عن القيام بهجمات نووية محتملة ضد الولايات المتحدة الاميركية نفسها .

ونظرا لكثافة المناطق السكانية ـ الصناعية الصينية ، فان جزءا صغيرا فقط من القوة الاستراتيجية الاميركية ـ اقل من ١٠ ٪ منها ـ يمكن ان يخصص لمهمة الدمار المضمون ضد الصين . وسوف يؤدي استخدام بضع مئات من الرؤوس الحربية النووية في ضربة مضادة ـ للقيمة Contervalue الى احداث تدمير يبلغ ٢٥ ٪ من سكان الصين ، بالاضافة الى تدمير شبه كامل للقدرة الصناعية الصينية وللمنشآت الحكومية . ويرى اغلب الخبراء في الشؤون الصينية ان مثل هذا التهديد سيكون كافيا لردع الصين ، ويتوقعون الا تلجأ هذه الدولة ـ مع اخذها بعين الاعتبار للقوة العسكرية الشاملة للولايات المتحدة الاميركية ـ الى القيام بعدوان نووي او تقليدي على نطاق واسع(١) . وهكذا فان القوى الاستراتيجية الاميركية تستطيع ـ دون خفض قدرتها في ردع الاتحاد السوفييتي ـ ان تردع بسهولة الصين الشعبية ايضا . ولذلك فسوف نتعرض في الفقرات التالية الى متطلبات الردع المضاد للسوفييت مفترضين ان هذا الردع يعتبر ايضا ردعا مضادا للصينيين بشكل اوتوماتيكي .

خواص قوة الدمار المضمون :

يتم التركيز في تقييم متطلبات الدمار المضمون على المسائل الهامة المتمثلة بالنفوذية (قدرة النفوذ) والاعتمادية والقدرة على البقاء للانظمة الاستراتيجية الاميركية ، اي على الجزء من القوات الاميركية المنتشرة الذي يتوقع ان يكون قادرا فعلا على ايصال الاسلحة النووية الى اهدافها في الاتحاد السوفييتي في ضربة انتقامية .

النفوذية :

لم تعد النفوذية تشكل ـ مع وجود معاهدة حظر الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستيكية ـ بمسألة جدية ، كما كان عليه الامر في عام ١٩٦٠ . عندما

---

(١) ـ انظر مثلا أ. دوواك بارنيت في « الصين النووية وسياسة التسليح الاميركية » مجلة الشؤون الخارجية ـ العدد (٤٨) نيسان ١٩٧٠ ـ الصفحات ٤٢٧ ـ ٤٤٢ .

خشي المخططون في البنتاغون من نشر الاتحاد السوفييتي لدفاعات صاروخية باليستيكية على نطاق واسع . اما اذا حدث الامر غير المحتمل ، ونقض الاتحاد السوفييتي الاتفاق بشأن هذه الصواريخ المضادة ، فان القوات الصاروخية الاستراتيجية الاميركية ستكون قادرة على المحافظة على قدرتها في التعامل مع دفاعات صاروخية سوفييتية تزيد بعشر مرات عما يتوفر منها حاليا في الاتحاد السوفييتي . وأن هذه القدرة الزائدة ــ التي تتوفر بسبب كون الانظمة الصاروخية الحالية من النوعين « بوسايدون » و « مينوتمان » تحمل رؤوسا حربية نووية متعددة MIRV ، ولانها نشرت اصلا لتتجاوز الدفاعات الصاروخية السوفييتية التي تشمل كافة أرجاء البلاد ، ولتؤمن وسادة ضد العبث بمعاهدة حظر الانظمة المضادة للصواريخ البالستيكية . وفي نهاية عام ١٩٧٧ كان العدد الاجمالي للرؤوس الحربية النووية المتوفرة للصواريخ الاميركية البرية والبحرية يزيد قليلا عن (٦٠٠٠) رأسا . واذا وجدت الرغبة في امتلاك قدرة صاروخية استراتيجية اكبر ، فان الاعتماد على انتاج الرؤوس النووية المتعددة « ميرف » يستطيع ان يرفع الرقم الى اكثر من (٨٠٠٠) راسا . اما على المدى البعيد فان الولايات المتحدة الاميركية تطور « الترايدنت » الذي هو نظام صاروخي يستخدم من الغواصات ويستطيع حمل عدد اكبر من الرؤوس الحربية النووية « ميرف » ، كما توجد ابحاث موجهة لتطوير مركبة نقل رؤوس نووية قادرة على المناورة الامر الذي سيؤمن مرونة نفوذية اكبر للقوة الصاروخية الاستراتيجية عند الحاجة .

تعتبر قوة القاذفات الاستراتيجية ــ بالرغم من كونها اقل بروزا من القوات الصاروخية وخاصة في الاعوام الاخيرة ــ سلاحا مهما في القدرة الردعية الاميركية . وبرغم امكانية بقاء الدفاعات السوفييتية المضادة للقاذفات في مستويات عالية ، مع وجود احتمال لتحسينها بنشر الصواريخ القصيرة المدى ارض ــ جو مثلا ، فان قدرات نفوذ القاذفات الاميركية تتحسن ايضا . ان الحسابات المتعلقة بنفوذية القاذفات معقدة وغير اكيدة ، ولكننا لن نبتعد عن المنطق كثيرا اذا افترضنا ان نصف عدد القاذفات الاستراتيجية الاميركية سيكون قادرا على النفوذ والوصول الى اهدافه . وسيمثل ذلك ايقاع خسارة

مادية محسوسة في الطرف الاخر . وفي الواقع فان قوة مؤلفة من مائة قاذفة ، لا يبقى منها بعد هجوم سوفييتي مضاد للطائرات سوى ثلاثين بالمائة ، ستكون قادرة على نقل ما يزيد عن مائتي ميغا طن (اي طاقة تفجيرية تعادل ۲۰۰ مليون طن من مادة شديدة الانفجار مثل ت. ن. ت مثلا) الى المناطق السكنية والصناعية السوفييتية(۱) .

وتوجد حاليا طائرات قاذفة استراتيجية جديدة قيد التطوير ، مثل القاذفة (ب - ۱) ، بالاضافة الى احتمال تسريع موعد الحصول على الصواريخ المجنحة جو - ارض من نوع « كروز » ، مما سيؤدي الى محافظة القاذفات الاستراتيجية الاميركية على قدرتها النفوذية الفعالة .

الاعتمادية :

يمكن أن تقسم الاعتمادية على الانظمة الاستراتيجية الى فئتين هما : الاعتمادية التقنية على القوات نفسها والاعتماد على شبكة القيادة والسيطرة التي تعمل هذه الانظمة بواسطتها . فاعتمادية القاذفات ممتازة ، واعتمادية الانظمة الصاروخية المختبرة كليا تعادل حوالي ٨٠٪ . وتشتمل التقنيات الاخرى على تجارب التطوير والتجربة ، التي تساعد العسكريين على اكتساب الثقة في الاعتماد على الانظمة الاستراتيجية ، كما في حالة سلسلة الاطلاقات الناجحة للصواريخ البالستيكية التي تطلق من البحر من نوع البوسايدون في عام ۱۹۷۳ ، والتي استطاعت ان تحدد المسائل التي تحتاج انتباها معينا . ولم تكن الولايات المتحدة الاميركية قد اجرت في الماضي التجارب على اطلاق صواريخها البالستيكية العابرة للقارات من صوامعها العملياتية ، لان هذه الصواريخ كانت ستمر فوق مناطق مأهولة بالسكان ، ولكن هذه التجارب يخطط الآن لتنفيذها . ومهما يكن من أمر ، فان بعض الخبراء يتساءلون فيما اذا كانت التجارب المنفذة على صواريخ المينوتمان في مواقع رميها نفسها ستكون

---

(۱) - قام كل من كوينبيك وبليتشمان بتحليل قدرات القاذفات الاميركية في « القوات الاستراتيجية » الصفحات ٤٢ - ٥٠ والملحق (د) .

اكثر ، واقعية من الرمايات التي تنفذ عليها من صوامع صنعت خصيصاً لهذا الغرض في القواعد العسكرية الموجودة على الشاطىء الغربي الاميركي (١) .

ويصعب تقدير الاعتمادية على انظمة السيطرة والقيادة ، نظراً لنقص المعلومات العامة عن هذا الموضوع . وعموما فان القيادة المتسلسلة للقوات النووية الاميركية تبدأ من رئيس الولايات المتحدة الاميركية وتمر عبر مراكز القيادة العسكرية لتصل الى اطقم القاذفات او الى قادة الصواريخ . اما الترتيبات التقنية والاجرائية ــ كنظام « المفتاحين » ، والرموز الخاصة بالاطلاق الايجابي ، والاقنية المأمونة للمواصلات ، والنظام الاحترازي ضد الاطلاقات غير المسموح بها والعرضية ، فهي معدة للتأكد من ان اشارة الرمي لا تصدر ولا تنفذ الا عندما تكون مسموحاً بها . ويكمل الخط الساخن بين واشنطن وموسكو شبكة الاتصالات السريعة والتي يعتمد عليها ضمن البنية القيادية الاميركية . واخيراً ، فان القوات الهجومية الاميركية تعطى ــ عبر التحسينات في الترتيبات القيادية والتهديف ــ الخيارات الانتقائية التي تسمح بالاستخدام المحدود لهذه الاسلحة تحت سيطرة شديدة . وسوف تناقش فيما بعد المضامين السياسية لهذه المرونة في القوات الاستراتيجية .

يشتمل الوضع الاستراتيجي الاميركي على انظمة مراقبة وسيطرة وانذار متنوعة ، وتؤثر هذه البرامج على قدرة قوات الردع الاميركية في البقاء بعد الهجمات ، كما تؤثر على الطريقة التي تستطيع قوات الانتقام الاميركية استخدامها ، وتزيد المعلومات المتوفرة لدى صانعي القرارات السياسية الاميركيين بما يتعلق بطبيعة التهديد السوفييتي . تؤمن انظمة الانذار ــ كنظام الانذار المبكر عن الصواريخ البالستيكية BMEWS ــ انذار القوات الاميركية عن الهجمات الاستراتيجية الفعلية او الوشيكة الحدوث ، كما يؤمن نظام « سبيس تراك » الفضائي مراقبة اطلاقات الاقمار الصناعية السوفييتية ويختزن المعلومات عن كافة الاهداف السوفييتية الموجودة في الفضاء . ويمكن

---

(١) ــ انظر التون كوينبيك وباري بليتشمان في صحيفة نيويورك تايمز الصادرة بتاريخ ٣٠ كانون الثاني عام ١٩٧٤ .

لانظمــة المراقبة ــ كانظمة الاقمار الصناعية الاستراتيجية ــ ان تؤمن معطيات حينية عن النشاطات العسكرية ومعلومات مفيدة للتعامل مع الازمات . ونظرا لان هذه الانظمة تستطيع ان تحدد حجم ومصدر الهجمات النووية على الولايات المتحدة الاميركية ، فان انظمة الاستطلاع والانذار تستطيع مساعدة صانعي القرارات السياسية في اتخاذ الاجراءات الصحيحة في حالة نشوب حــرب نوويــة .

يعبر احيانا عن الاهتمام فيما اذا كانت الانظمة الموجودة في قواعــد برية او بحرية تستطيع ان تبقى مأمونة وتحت السيطرة الصحيحة . فالطائرات القاذفة مثلا ، يمكن ان تستمر السيطرة عليها ، طالما انها بقيت محلقة في الجو ويمكن بالتالي ان تستدعى من طريق هجومها بعد ساعات من انطلاقهــا الــى الهدف . ولا يمكن ان يحدث مثل هذا بالنسبة للصواريخ البالستيكية التي لا يمكن استدعاؤها ، بالرغم من الامكانية التقنية في تعطيل سلاحها (جعلــه غير قابل للانفجار) ، او تدمير كل من الصاروخين البالستيكيــين العابــر للقارات ICBM والذي يطلق من البحر SLBM خلال الدقائق الاولى بعد الاطلاق . توجد انظمة سيطرة يمكن الاعتماد عليها الى حد اقصى في الصواريخ الموجودة في قواعد برية حيث يؤمن الاتصال مع القوات الصاروخية بشكل مزدوج بين القواعد ومراكز القيادة . اما القوات الصاروخية الموجودة في الغواصات فيمكنها ان تبقى في حالة عدم تعرض عالية ، وتستلم اية معلومات مرسلة اليها وهي في حالة الغطس ، بينما تضطر الى الاقتراب من سطح الماء عندما تريد ان ترسل اية معطيات الى السلطات المركزية (١) . ولكن هــذه السيئة ــ التي يمكن ان تزال بواسطة انظمة اتصالات جديدة ــ ليست خطــرة على عمل الردع الاستراتيجي المصداقي والذي يمكن السيطرة عليه . وبشكل اكثر عمومية ، فثمة برامج واسعة النطاق تنفذ حاليا بغرض تحسين فعاليــة واستجابة وقدرة بقاء انظمة القيادة والسيطرة العسكرية الاميركية ، بما فيها

---

(١) ــ انظر هربرت سكوفيل في « الغواصات الصاروخية والامن القومي » في مجلــة ــ حزيران ١٩٧٢ ــ الصفحات ١٥ ــ ٢٧ .

السلسلة الرئاسية للقيادة . ولعل احد أهم الجهود المبذولة في هذا المضمار يتمثل في البرنامج الهادف لانشاء مركز قيادة محمول جوا واكثر بساطة ، بغية تخفيض الخطر الناجم عن احتمال اصابة السلطة القيادية القومية بضربة سوفييتية وخروجها من المعركة او حدوث شلل فيها .

وسوف تسمح التحسينات المخططة للقوات الاستراتيجية الاميركية ببقائها في حالة يعتمد عليها من الناحيتين التقنية والقيادية ، وبالمحافظة على قدرة ردع فعالة ، وجعل المخاطرات في حدها الادنى . وتساءل بعض الخبراء فيما اذا لم يكن تصميم الانظمة الاستراتيجية الاميركية مبالغا به ، وبالتالي فقد لا تنطلق الصواريخ حتى اذا امرت بان تفعل ذلك . ومهما يكن من أمر ، فان من المشكوك به ان يستطيع القادة السوفييت الاستنتاج بثقة ان الاعتمادية على القوات الانتقامية الاستراتيجية الاميركية كانت ضعيفة في وقت ما ، او يمكن ان تنخفض في اي وقت لتسمح للاتحاد السوفييتي بشن هجومه النووي دون ان يخشى الضربة المعاكسة التي ستحدث دمارا كارثيا .

القدرة على البقاء :

ان أهم حلقة في سلسلة الردع هي بالتأكيد القدرة على البقاء قبل الاطلاق ، او قدرة القوات ، الاستراتيجية الاميركية في أن تبقى غير معرضة للضربة الاولى السوفييتية . وكانت القدرة على البقاء قد اصبحت قضية هامة اثناء ادارة كنيدي ، عندما اكد وزير الدفاع الاميركي انذاك روبرت س. ماكنمارا ، على انه سيكون خطرا جدا ان تترك الانظمة الاستراتيجية الاميركية في حالة تعرض ، الامر الذي سيجعلها سهلة التدمير بالهجمات السوفييتية ، او نعتمد على استراتيجية الاطلاق بعد وصول الانذار ، في انقاذ قواتنا الاستراتيجية . وكان بعض الخبراء قد استنتجوا أن سياسة الاطلاق بعد الانذار ، تحتوي على اخطار جدية بجعل الضربة الاولى السوفييتية تبدو اقل احتمالا للقادة السوفييت ، الذين قد يجدون طرقا لتدمير او تجاوز انظمة الانذار الاميركية ــ او الذين قد يعتقدون بأنهم اكتشفوا مثل هذه التقنيات . اما المخاطرة الهامة الاخرى ، فتتمثل في ان الرئيس ــ الذي يهتم بمشكلة

تعرض الانظمة الاستراتيجية الاميركية ــ قد يقرر ان يستخدم كافة القوات الاميركية فورا في هجوم استباقي قبل ان يتمكن من تقييم واقعية وحجم وطبيعة الهجوم النووي السوفييتي او يحدد الرد الصحيح .

يمكن تحقيق القدرة على البقاء بطرق مختلفة ، حيث تتمثل احداها مثلا ، بزيادة عدد المركبات القادرة على حمل الرؤوس الحربية وعدد الرؤوس الموجودة في كل نظام منفرد (كل صاروخ او طائرة الخ ...) . وان حجم القوة الاستراتيجية الاميركية البالغ (١٠٥٠) صاروخا بالستيكيا عابرا للقارات (ICBM) و ٦٥٠ صاروخا باليستيكيا يطلق من البحر (SLBM) ، وما يزيد عن (٤٠٠) قاذفة بعيدة المدى . بالاضافة الى استخدام الرؤوس الحربية النووية المتعددة « ميرڤ » في الانظمة الصاروخية ــ يعكس هذا الاقتراب الى حد ما . ومهما يكن من أمر ، فان الادارة الاميركية لم تحاول ان تؤكد خلال العقد الماضي على اسلوب « القوة العنيفة » كأفضل تقنية مرغوبة لتحقيق قوة انتقام كافية وقدرة على البقاء بعد هجوم سوفييتي. وليس الاعتماد على مجرد نشر انظمة الايصال والاسلحة ، خيارا يمكن ان يعتمد عليه ، طالما انه يمكن تجاوزه بسهولة عبر زيادة مقابلة في الانظمة الهجومية السوفييتية . وبالاضافة الى ذلك ، فان هذا الاسلوب لا يعتبر عموما ذا تكلفة باهظة ، كما يمكنه ان يكون عاملا من عوامل عدم الاستقرار ، حيث سيؤدي الى زيادة مستويات القوة الاستراتيجية الاميركية التي ستثير حتما ردود فعل سوفييتية .

لقد اكدت الولايات المتحدة الاميركية لهذه الاسباب وغيرها على اتباع اساليب تقنية اخرى للمحافظة على قدرة البقاء ، وخاصة عبر الحركية والتقسية (جعل المواقع مقساة) ، اللتين تسمحان برفع قدرة البقاء مع استخدام عدد محدود من انظمة الايصال . وقامت الولايات المتحدة الاميركية في اوائل الستينات بصنع انظمة الصواريخ العابرة للقارات البالستيكية المقساة من نوع « مينوتمان » كما الفت الصواريخ الناعمة من نوع « اطلس » والنماذج القديمة من « تيتان » . وبالرغم من ان قوة المينوتمان يمكن ان تطلق صواريخها بسرعة لدى تلقيها الانذار ، فقد لا تدعو الحاجة الى هذا الاطلاق ، اذا كان حجم هذه القوة قويا بدرجة كافية ، لمقاومة هجوم سوفييتي مضاد ــ للقوة .

لقد طورت غواصة البولاريس بحماس في اواخر الخمسينات لان حركيتها وعدم امكانية كشفها تحت سطح البحر جعلتها ذات قدرة عالية على البقاء . تبقى هذه الخواص المتعلقة بقدرة الصواريخ SLBM , ICBM العالية على البقاء صالحة ايضا في الشروط الاستراتيجية الراهنة . وتستمر القاذفات - بالمقابل - في تحقيق قدرة عالية على البقاء عبر الجمع بين الانذار والانتشار ، بالرغم من عدم امكانية توجيه الضربات على الوحدات الموجودة في الاستنفار الجوي .

ان المحافظة على رادع متنوع ، مؤلف من انواع مختلفة من انظمة الايصال الاستراتيجية ، يقوي ايضا قدرة البقاء الشاملة للوضع الاستراتيجي . ثم ان قوة الردع الاميركية المتنوعة تعقد تخطيط وتنفيذ الضربة السوفييتية المضادة - للقوة الناجحة . فالانظمة ذات القواعد المختلفة (برية - بحرية - من الجو . . .) لا يمكن تهديدها الا بانظمة مماثلة واستراتيجية هجوم مختلفة. ونذكر على سبيل المثال ان انظمة الصواريخ البالستيكية العابرة القارات الثابتة ، ستصبح معرضة اذا عمل الاتحاد السوفييتي على التحسين الكمي وقدرة القتل (التدمير) لصواريخه الهجومية . اما الخطر المحتمل على قدرة بقاء الغواصات ، فيكمن عموما في التحسينات التي تنفذ في حقل الحرب المضادة للغواصات ، بينما يمكن ان يتشكل مثل هذا الخطر على القاذفات بالصواريخ ذات المحارك المنحنية او ذات زمن الطيران القصير ، التي لا تحتاج لدقة عالية في الاصابة ولا تهدد بالضرورة الصواريخ البالستيكية العابرة للقارات ICBM . ان النجاح في تطوير القدرة اللازمة لتهديد عنصر واحد او عنصرين من عناصر الوضع الاستراتيجي ، لن يؤمن للاتحاد السوفييتي امكانية كاملة في الضربة الاولى ، طالما ان ما يبقى من القوات الاستراتيجية الاميركية سيكون قادرا على الرد الانتقامي المدمر . وهكذا فان الردع المتنوع يستطيع ان يقي البلاد ضد الثغرات التكنولوجية غير المرئية ، او ضد الفشل الذي يعرض عنصرا او عنصرين من عناصر هذا الردع للخطر . وبالاضافة الى ذلك ، فسيجد الاتحاد السوفييتي انه من الصعوبة بمكان ان ينفذ هجوما

منسقا ضد وضع استراتيجي اميركي متنوع الوسائط ، لان الضربات الموجهة ضد نوع ما من الانظمة ، ستؤدي الى استنفار الانواع الاخرى ، ثم انه مما ان تنطلق الانظمة ذات الخواص النفوذية المختلفة حتى تضع مشاكل اكثر تعقيدا امام الانظمة الدفاعية مما تفعله اية اسلحة اخرى مماثلة .

ويجب التأكيد على ان احدا من المشتركين في الجدال الاستراتيجي الاميركي الحالي ، لم يتساءل او يشكك بمبدأ القدرة على البقاء بالنسبة لمجموع عناصر الردع . ومهما يكن من أمر ، فلدى الاخذ بعين الاعتبار للعناصر المحددة المختلفة في الوضع الردعي . ولخواص الوضع الاستراتيجي ، نجد بعض الخلافات المحسوسة في الراي وخاصة بما يتعلق بالخطر المحتمل الناجم عن السماح بوقوع تعرضات جزئية ، بالاضافة الى التساؤل عن ضرورة المحافظة على التحديث لثالوث القوات الاستراتيجية الحالية . المؤلفة من الصواريخ البالستيكية العابرة للقارات ICBM ، والتي تطلق من البحر SLBM ، والقاذفات . وقد اثار بعض الخبراء القضية المتمثلة بعدم استمرار الولايات المتحدة الاميركية في تعزيز الرادع المتنوع في اعوام الثمانينات ، وهل يجب ان يستمر هذا التعزيز ام لا ؟ وعموما فان وجهات النظر المختلفة التي عبر عنها بشأن هذه القضية وقضايا اخرى مؤثرة على برامج التسليح الكبيرة ، تظل عرضة للتأثيرات التي تمارسها السلطة التشريعية واصحاب الاراء البيروقراطية، ولكن الاختلافات الحقيقية في الراي ترصد بشكل خاص في قضايا السياسة الاستراتيجية ، كدرجة الثقة التي تحتاجها قوة الدمار المضمون التي يمكن الاعتماد عليها ، ومدى قساوة التهديدات العسكرية السوفييتية المستقبلية ، والمقارنة بين فعاليات التكلفة لخيارات الاسلحة ، والميزانية التي يجب تخصيصها للقوات الاستراتيجية .

التعرضات الجزئية :

يمكن ان نحدد فئتين من التعرضات المحتملة للقوة الاستراتيجية ، حيث نجد ان التعرض يحدث في الفئة الاولى لعنصر او اكثر من عناصر هذه القوة بينما تتعرض كافة عناصرها في الفئة الثانية ، وتنخفض درجة قدرتها على

البقاء الى اقل من المستويات الحلية ، وفي اي الحالتين المذكورتين ، يطرح السؤال عما اذا كان الرادع الاميركي سيصبح ضعيفا لدرجة غير مقبولة لدى حدوث مثل هذه التعرضات الجزئية ، بالرغم من عدم تغير القدرة الانتقامية المتضمنة الاساسية للقوة الاستراتيجية الاميركية .

ويمكن القول ـ ان النوع الثاني من التعرضات الجزئية موجود الى حد ما ، طالما ان كل عنصر من عناصر الوضع الاستراتيجي الاميركي لن يكون قادرا على البقاء بشكل كامل وفي كل الظروف المحتملة . ونذكر مثلا ، ان جزءا كبيرا من قوة القاذفات الاستراتيجية لن يستطيع ان يبقى ـ حتى في الظروف النموذجية ـ في حالة الاستنفار النشيط ، وبالتالي فان نسبة (٦٠٪) من هذه القوة لن تنجو من الدمار ، بعد هجوم سوفييتي صاروخي مضاد ـ للقوة مفاجىء وشامل . وبالاضافة الى ذلك ، فان (٢٠٪) من القوة الصاروخية البحرية الاميركية (SLBM) تبقى في المرافىء الاميركية وفي شروط عادية حيث يمكن ان تتعرض لضربات صاروخية هجومية سوفييتية . بينما يمكن ايضا تدمير (٢٠٪) من قوة الصواريخ البالستيكية الاميركية العابرة للقارات (ICBM) ، اذا قام الاتحاد السوفييتي ـ ضمن امكانياته الحالية ـ بضربة كثيفة مضادة لصوامع هذه الصواريخ . وقد قبلت هذه التعرضات الجزئية باعتبارها امرا لا يمكن تجنبه لعدة سنوات ، واخذت ايضا بعين الاعتبار في التخطيط الاستراتيجي ، وبالرغم من ذلك فقد اظهر الوضع الاستراتيجي الاميركي الشامل قدرته العالية على البقاء . ومهما يكن من أمر فان الاتجاهات المستقبلية تشير الى ان النوع الاول من التعرض ـ الذي يؤثر على فئة خاصة من الاسلحة الاستراتيجية ـ يشكل الخطر الاكبر . اما الصواريخ البالستيكية التي تطلق من الغواصات ، فسوف تبقى في كل الحالات قادرة على البقاء ، بينما ستكون القاذفات معرضة بدرجة معينة . وعموما فانه يبدو ان الصواريخ البالستيكية العابرة للقارات (ICBM) ستتحول في نهاية عقد السبعينات من كونها العنصر الاكثر قدرة على البقاء الى العنصر الاقل قدرة على ذلك . ولعل تدقيقا اوثق لقضايا القدرة على البقاء سيكشف لنا التفاصيل التي تدعم هذه العموميات .

الغواصات :

يوافق اغلب الخبراء على ان التقدم السوفييتي في مجال الحرب المضادة لغواصات ASW ، لا يحتمل ان يشكل خطورة على قدرة البقاء لاسطول « البولاريس ـ البوسايدون » في المستقبل القريب ، وان الغواصات النووية العاملة في المساحات الواسعة للمحيطات ، لا يمكن كشفها الا بصعوبة بالغة بواسطة الاجهزة الصوتية وغيرها ، وحتى لو كانت وحدات الغواصات معروفة المكان ومتابعة من قبل الغواصات الهجومية فسيكون من المستحيل على العدو ان يقوم بهجوم منسق يستطيع بواسطته تدمير كافة الغواصات الموجودة في الخدمة البحرية بوقت واحد . اما اذا حدثت التحسينات المحتملة في مجال الحرب المضادة للغواصات ، فيمكن عندئذ اللجوء الى اجراءات معاكسة مختلفة كخفض ضجيج محركات الدفع واستخدام صواريخ ذات امتداء بعيدة ، الامر الذي يسمح للغواصات بالتحرك ضمن مناطق اوسع في المحيطات، والتشويش والخداع والاعمال التمويهية الاخرى . وان الثغرات الكبرى في انظمة الحرب المضادة للغواصات ـ كاستخدام اجهزة الارسال ذات الطاقة العالية والمنتشرة في مواضع متباعدة من المحيطات مثلا ـ ليست صعبة من الناحية التقنية ومن حيث تكلفتها المرتفعة فحسب ، بل يمكن كشفها في وقت مبكر لا يسمح باتخاذ الاجراءات المعاكسة (١) .

يخطط حاليا الحصول على عشر غواصات من نوع ترايدنت وادخالها في الخدمة في عام ١٩٧٨ . وستكون هذه الغواصات اكثر هدوءا من الغواصات المسلحة بصواريخ البولاريس وسوف تحمل (٢٤) صاروخا ذات امداء مبدئية في حدود (٤٠٠٠) ميلا ، وحيث يحتمل ان يزاد هذه المدى الى (٦٠٠٠)

---

(١) ـ بالنسبة الى مناقشة امكانيات الحرب المضادة للغواصات ، انظر « النشرة الاستراتيجية ١٩٧٠ الصادرة عن معهد الدراسات الاستراتيجية في لندن ١٩٧٠ » الصفحات ١٢ ـ ١٧ . وريتشارد ل. جالوين في « الحرب المضادة للغواصات والامن القومي » بمجلة «Scientific American» تموز ١٩٧٢ ـ الصفحات ١٤ ـ ٢٥ ، و ف. س. اندرسون في « تكنولوجيا المحبط » وبرنارد فيلد واخرون في « تأثير التكنولوجيات الجديدة في سباق التسلح» مطبعة ميت ـ ١٩٧١ (الصفحات ٢٠١ ـ ٢٢٦) .

ميلا لتصبح هذه الصواريخ عابرة للقارات . ويدعي العديد من الخبراء بأن الالتزام المسبق بالانتاج سيؤدي الى زيادة كبيرة في كل من تكلفة غواصة « الترايدنت » وفي عامل المغامرة المتمثل بأن الولايات المتحدة الاميركية قد لا تصمم النظام بالكفاءة اللازمة لمواجهة التهديدات الناجمة عن الحرب السوفييتية المضادة للغواصات في المستقبل ، ويناقش البعض الآخر بشكل مقنع بأن الغواصات الاصغر الحاملة لعدد اقل من الصواريخ البالستيكية التي تطلق من البحر سوف تؤمن رادعا بحريا اكثر ضمانة باعتبارها تشكل اهدافا اصغر حجما . وكانت ادارة نيكسون قد طلبت في وقت مبكر من عام ١٩٧٣ مخصصات مبدئية لتطوير النظام المعروف ب. نارفال الذي كان سيصمم كنموذج مطور للبولاريس ، ولكن الكونغرس لم يوافق على هذا البرنامج(١) .

القاذفات :

ان فعالية قوات القاذفات الاستراتيجية غالبا ما كانت تنسى في غمرة التأكيد على اهمية الصواريخ خلال الاعوام الخمسة عشر الماضية . ويمكن المحافظة على قدرة بقاء القاذفات بشكل معقول جدا ، حيث يبقى القسم الاكبر من طائرات القيادة الجوية الاستراتيجية الاميركية (SAC) في استنفار الخمس عشرة دقيقة ، كما ان انظمة المراقبة الجديدة تجعل زمن الانذار عن الهجمات بالصواريخ البالستيكية العابرة للقارات (ICBM) في حدود (٣٠) دقيقة . وبغية تحقيق الوقاية ضد التطور السوفييتي المحتمل للصواريخ البالستيكية التي تطلق من البحر على محارك منحنية ، والنشر على نطاق واسع لانظمة القصف المدارية الفضائية (FOBS) فان الولايات المتحدة الاميركية لجأت الى وضع معدل عال للاستنفار الارضي ، والى تطوير قدرة سريعة لاقلاع انظمتها القاذفة (النظام يمكن ان يكون طائرة

---

(١) ــ لقد نوقش برنامج الغواصة « نارفال » والبرامج الاخرى المعدة لتطوير الاسلحة الاستراتيجية في « التسليح ونزع السلاح في عصر الوفاق » مجلة تايم بتاريخ ١١ شباط ١٩٧٤ ــ ١٥ ــ ٢٤ . اما بالنسبة للتحليل الانتقادي لنظام الترايدنت ، فيمكن الرجوع الى جورج دبليو رات جينز وجاك ب. رونا في « الترايدنت » . والى كوستا تسيبيس وهرمان كاهن وبرنارد فيلد في « مستقبل الرادع البحري » مطبعة ميت ١٩٧٣ (الصفحات ٥٤ ــ ٧٥) .

او صاروخ الخ ...) ، كما بدأت في وضع طائراتها في عمق البلاد وفي نشر انظمة رادار واقمار صناعية جديدة . وبالاضافة الى ذلك فان جزءا من قوة القاذفات الاميركية يمكن ان يستنفر في الجو في حالة ازدياد التوتر او كشف اعداد كبيرة من الصواريخ السوفييتية المحمولة بحرا ، ويعتقد العديد من المحللين ، ان هذه الاجراءات المضادة تجعل الهجوم السوفييتي المدمر ضد قوة القاذفات الاميركية اكثر صعوبة في التنفيذ من القيام بهجوم مضاد ـ للقوة ناجح ضد الصواريخ الباليستيكية الاميركية العابرة للقارات بواسطة صواريخه من النوع (س س ـ ٩) الحاملة للرؤوس الحربية النووية المتعددة **MIRV** .

وثمة مسألة هامة مستقبلية تواجه المسؤولين الاميركيين وتتمثل بالقرار حول الحصول على بديل للقاذفات الاستراتيجية من نوع (ب ـ ٥٢) . وقد مضى حوالي عشر سنوات على وجود هذه القاذفات في الخزن ، علما ان تعديلات بسيطة تجعلها صالحة للعمل حتى عام ١٩٨٠ على الاقل ، ومع ذلك فان الحاجة ستدعو الى قاذفة جديدة في المستقبل القريب . وربما ستكون القاذفة (ب ـ ١) مرشحة كبديلة عن القاذفة (ب ـ ٥٢) ، حيث اجريت الابحاث اللازمة عليها وبدأ صنع النماذج الاولية التجريبية منها . ويتوقع ان تدخل القاذفة (ب ـ ١) الخدمة في عام ١٩٨٠ . ويرى بعض الخبراء انه لا يفضل استبدال الطائرة القاذفة (ب ـ ٥٢) بالقاذفة الحديثة (ب ـ ١) ، فبغض النظر عن تكلفتها المرتفعة جدا ، فانها لا تتميز عن القاذفة (ب ـ ٥٢) الا بتحسينات هامشية في السرعة . والقدرة على العمل في الارتفاعات المنخفضة، والقدرة على البقاء. وثمة اقتراح آخر عن طائرة قاذفة بديلة تستطيع تلبية هذه المتطلبات وتكون ذات سرعة فوق الصوتية ومماثلة للطائرة من نوع **C - 5** (١). ولن تكون هذه الطائرة معدة لاختراق حدود الاتحاد السوفييتي ، بل ستعمل من مسافة بعيدة عن هذه الحدود ، وتحمل عددا كبيرا من انظمة الصواريخ . وبالاضافة الى ذلك فستؤمن لها قدرات استنفار ارضي محسنة وامكانية بقاء في الجو لفترات طويلة دون اعادة ملء بواسطة الطائرات ـ الصهاريج .

---

(١) ـ قدم كوينيك وبليتشمان دراسة عن فعالية ـ التكلفة لهذه الطائرة والقاذفة (ب ـ ١) في كتابهما عن « القوات الاستراتيجية » الصفحات ٤٨ ـ ٥٠ .

الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات ICBMS :

كانت أهم مسالة في المحافظة على بقاء على بقاء قوة الردع الاميركيـة متمثلة في استمرار حيوية قوة الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات . وكان الاتحاد السوفييتي قد اجرى تجاربه على تحقيق مركبات نقل الرؤوس الحربية النووية المتعددة MIRV . وبالتالي فقد اصبح متوقعا ان يقـوم بنشـر صواريخه الكبيرة والصغيرة في قواعد برية اعتبارا من منتصف السبعينات . ومهما يكن من امر ، وفي افضل الاحتمالات ، فان السيطرة الفعالة الهادفـة الى ازالة التهديد الناجم عن امتلاك القوات الصاروخية للرؤوس الحربية النووية المتعددة ذات الدقة العالية ، لم تكن موضوع مناقشة في محادثات الحد مـن الاسلحة الاستراتيجية ، كما ان اجراء الاتحاد السوفييتي للتحسينات اللازمة لرفع دقة الاصابة لصواريخه بالاضافة الى العيارات الكبيرة للرؤوس التي تحملها هذه الصواريخ ـ كان سيجعله قادرا على تحقيق التزويد الكامل لهذه الصواريخ بالرؤوس الحربية المتعددة في أوائل اعوام الثمانينات(١) . وهكذا يستطيع الاتحاد السوفييتي ان يستخدم عددا اقل من الصواريخ الهجومية لتدمير القسم الاكبر من قوة الصواريخ الباليستيكية الاميركية العابرة للقارات والمؤلفة من (١٠٥٤) صاروخا . وسوف يكون ممكنا أن تحقق القـوى السوفييتية المضادة ـ للقوة هذا التدمير بعد ان انخفض معدل عدد الصواريخ اللازمة لتدمير صومعة محصنة لصاروخ باليستيكي ـ وعلى ضوء ظهور الرؤوس الحربية النووية المتعددة ـ من اكثر من صاروخ واحد الى اقل من صاروخ واحد .(يمكن ان يحمل الصاروخ الواحد اكثر من عشرة رؤوس) .

ويقوي الاتحاد السوفييتي صوامعه الموجودة حاليا المعدة للصواريـخ الباليستيكية العابرة للقارات ، ويستطيع ان يستخدم الرؤوس الحربية النووية المتعددة ضد كافة الصواريخ الاميركية من نوع مينوتمان . وسوف تؤدي هذه

---

(١) ـ قدر وزير الدفاع الاميركي جيمس شليسينجر بان الاتحاد السوفييتي سينهي نشـر المركبات الصاروخية الحاملة للرؤوس الحربية النووية المتعددة في اوائل الثمانينات (المؤتمر الصحفي بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني عام ١٩٧٣) .

الاجراءات الى تحسين هامشي في قدرة البقاء والقدرة الانتقامية لكل صاروخ وربما لن يكون ثمة حل فعال في المدى البعيد لمنع تعرض الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات الثابتة للهجمات التي تستخدم فيها الصواريخ الهجومية الحاملة لعدد كبير من الرؤوس الحربية النووية المتعددة ذات الدقة العالية .

ان معاهدة حظر الانظمة المضادة لصواريخ الباليستيكية تمنع الولايات المتحدة الاميركية من نشر ما يزيد عن نظام صاروخي مضاد رمزي للدفاع عن صواريخها، ومع ذلك فانه من المشكوك به ان تستطيع حتى الانظمة الصاروخية المضادة المنتشرة في كافة ارجاء البلاد -- والتي تعتمد على التكنولوجيا الحالية او على فكرة « المواقع -- القاسية » الجديدة -- أن تضمن عدم تعرض الصواريخ الباليستيكية الاميركية العابرة للقارات .

وبغض النظر عن الحقيقة المتمثلة بأن نشر اعداد كبيرة من الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات كان قد منع بموجب الاتفاقية المؤقتة واتفاقية فلايفوستوك(١) فان ذلك لم يكن رداً فعالا على التهديد السوفييتي باستخدام الرؤوس الحربية النووية المتعددة « ميرف » ؛ حيث انه يمكن دائما تحييد اي عدد اضافي من الصواريخ بتحسين قدرات الرؤوس الحربية النووية المتعددة السوفييتية او بانشاء انظمة هجومية سوفييتية اضافية .

كانت الولايات المتحدة الاميركية تستطيع ان تضع الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات في صوامع جيدة التحصين تقام في الارض الصخرية ، كبديل آخر . ولكن التغييرات الكبيرة في **طرق** نشر الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات **الثابتة** ، كانت ممنوعة ايضا بموجب هذه الاتفاقيات ، كما ان الولايات المتحدة الاميركية كانت قد رفضت هذا الحل لكونه خيارا صعبا من الناحية التقنية ومرتفع التكاليف ؛ بالاضافة الى امكانية تجاوزه بواسطة التحسينات

---

(١) -- الاتفاقية المؤقتة بين الولايات المتحدة الاميركية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية عن بعض الاجراءات المتعلقة بتحديد الاسلحة الاستراتيجية الهجومية ، الموقعة في موسكو بتاريخ ٢٦ -- ايار لعام ١٩٧٢ ، والبيان المشترك الاميركي -- السوفييتي عن تحديد الاسلحة الاستراتيجية بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني ١٩٧٤ .

التي ينفذها السوفييت على دقة الاصابة . اما الامكانية الاخرى فكانت تتمثل باستبدال الصواريخ البالستيكية الثابتة بأخرى متحركة ، حيث ان هذا الاجراء لم يكن محظرا بموجب كلا الاتفاقيتين ، بالرغم من ان الولايات المتحدة الامريكية كانت قد عبرت عن اهتمامها في مناقشة الحظر على الصواريخ البالستيكية العابرة للقارات المتحركة . ان الابحاث تجري حول فكرة الصواريخ المتحركة ، ولكن التنفيذ لا يزال بعيدا عن ذلك . ويميل العديد من المخططين للتخلي عن خيار نشر الصواريخ المتحركة في الولايات المتحدة الامريكية ، لاسباب تتعلق بالمشاكل الداخلية من ناحية وللصعوبات الادارية المتعلقة بالامداد اللازم لهذه الانظمة ، وتكلفتها المرتفعة جدا ، وللاحتمال المتوقع بأن تصبح معرضة ايضا للهجوم . واخيرا فان امكانية اطلاق الصواريخ البالستيكية العابرة للقارات من طائرات الجامبو النفاثة المعدلة ، كانت ايضا موضع دراسة مستفيضة(١) . وعموما فمهما كانت الايجابيات التقنية او السياسية لهذا الخيار ، فانه يظل بعيدا عن فكرة الصواريخ المتحركة برا والتي ستمثل نظاما جديدا كليا واكثر من مجرد اسلوب « لانقاذ » صواريخ المينوتمان .

القضايا العقائدية :

ان فكرة كون الصواريخ البالستيكية الامريكية العابرة للقارات ستصبح معرضة خلال عقد من الزمن ، اثارت جدلا يتصل بمضامين مسائل عقائدية واسعة تتعلق بدورها بالتعرض الجزئي للقوات الاستراتيجية .

ويدعي عدد من الخبراء الآن ، بانه سيكون مفيدا ان نحتفظ بالصواريخ الموجودة في قواعد برية ، حتى ولو اصبحت هذه الصواريخ معرضة للهجوم ، على اساس ان هذه الصواريخ البالستيكية العابرة للقارات سوف تستمر في تعقيد خطط الهجوم السوفييتي ، وتستطيع ان تمنع قادة الكرملين من القيام

---

(١) — انظر وثائق وزارة الدفاع لعام ١٩٧٤ ، والمناقشات امام لجنة الدفاع الفرعية التابعة لمجلس النواب ، الكونغرس ٩٣ — الجلسة الاولى (١٩٧٣) الجزء السابع — الصفحات (١٠٢٨ — ١٠٣٨) .

ضربات مضادة ـ للقوة ضد الانظمة الصاروخية الاميركية الموجودة في قواعد برية (١) . ويؤكد هؤلاء الخبراء ـ بشكل اكثر تحديدا ـ ان القاذفات والصواريخ تدعم بعضها البعض بما يتعلق بقدرة كل منها على البقاء . وبينما يمكن ان تتعرض القاذفات الاميركية للتهديد اذا اطلقت الغواصات السوفييتية صواريخها الباليستيكية من مدى قريب في محاولة لتخفيض زمن الانذار للطيران الاميركي الى حد لا يزيد عن خمس دقائق ؛ فان التهديد السوفييتي الصواريخ الباليستيكية الاميركية العابرة للقارات سيتم عبر اطلاق الصواريخ الموجودة في قواعد برية من الاتحاد السوفييتي . واذا حاول الاتحاد السوفييتي ان يخطط ضربته بحيث تحدث الاصابة بوقت واحد لقواعد القاذفات الاميركية ومواقع صواريخ المينوتمان ؛ فانه يمكن كشف اطلاق الصواريخ الباليستيكية السوفييتية العابرة للقارات ، وتستطيع طائرات القيادة الجوية الاستراتيجية الاميركية ان تقلع الى الجو خلال ثلاثين دقيقة ؛ وهو الوقت اللازم للصواريخ السوفييتية لكي تصل الى الولايات المتحدة الاميركية . اما البديل الاخر المتمثل بالاطلاق المتزامن (بوقت واحد) لصواريخ الباليستيكية البريةوالبحرية SLBM , ICBM معا في محاولة لتحييد كلا عنصري القوة الاستراتيجية الاميركية البرية ؛ فسيؤدي الى مهاجمة الصواريخ الباليستيكية الاميركية العابرة للقارات بعد (٢٥) دقيقة فقط من تدمير قواعد القاذفات الاميركية ؛ مما يعطي الرئيس الاميركي وقتا اضافيا لاطلاق صواريخ المينوتمان قبل ان تدمر بالرؤوس الحربية النووية المتعددة السوفييتية القادمة اليها .

وقد قدمت سلسلة من النقاشات الاضافية من قبل المحللين الذين تساءلوا عن الاهتمام المتصل بتعرض الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات. وارتأى بعض الخبراء بأن مجرد التفكير بالاطلاق لدى تلقي الانذار سيستمر

---

(١) ـ انظر بيان كارل كايسن مدير معهد الدراسات المتقدمة في جامعة برنستون في « مضامين السيطرة على السلاح في ميزانية الدفاع الجارية » ، مناقشات امام اللجنة الفرعية للسيطرة على السلاح والقانون الدولي والتنظيم التابعة للجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الاميركي ـ الكونغرس الثاني والتسعون ـ الجلسة الاولى (١٩٧١) الصفحات ٥٧ ـ ٧٦ . وقد حدد الدكتور كايسن مسألة تعرض الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات واوضح بأنها لن تستقطب اهتماما جديا اذا بقيت الغواصات والقاذفات الاستراتيجية معرضة .

في منع الهجمات السوفييتية ، مما يؤمن المحافظة على الاثر الردعي للصواريخ البالستيكية العابرة للقارات واكدوا ان الصعوبات العملياتية التي تواجه المخطط السوفييتي في تنفيذ ضربة منسقة تهدف لتدمير اكثر من (٩٠٪) من الصواريخ الاميركية العابرة للقارات ، يتم تجاهلها غالبا من قبل أولئك العازمين على ان يظهروا بأن صواريخ المنيوتمان ستفقد حتما عدم تعرضيتها . ونظرا لان الاحصائيات تبين بأن عددا صغيرا من هذه الصواريخ العابرة القارات سيبقى بدون شك جهزا بعد الهجوم ، فقد ادعي بانه ستبقى دائما قدرة ردع باقية ضمن القوة الصاروخية البرية ، حيث يمكن زيادتها بوضع الرؤوس الحربية النووية المتعددة في الانظمة الصاروخية من نوع المينوتمان وبانشاء قوة اكبر من الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات ، قادرة على حمل رؤوس متعددة اكثر وتحل مكان صواريخ المينوتمان . ويلاحظ بعض المراقبين بأن الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات يمكنها ان تسهم في تحديد الخسائر (الدمار) طالما انها تستقطب نيران الصواريخ الهجومية السوفييتية بعيدا عن المراكز السكانية الاميركية . واخيرا فان عددا من الخبراء رأى ان ينام على وسادة من حرير طالما ان الصواريخ البحرية والقاذفات تحافظ على قدرتها في البقاء ، وبالتالي فلا اهمية لموضوع ابقاء او الغاء الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات **الثابتة** .

ولكن المخاطرات المحتملة وعوامل عدم الاستقرار في الميزان الاستراتيجي الناجمة عن تعرض عناصر القوة الاستراتيجية ، تبدو وكأنها تتجاوز المكسب الهامشي المحتمل في حالة ابقاء هذه القوة ، بالاضافة الى كونها ضد اي موقف حيادي . واذا اصبحت الصواريخ الباليستيكية الاميركية العابرة للقارات الثابتة معرضة مثلا ، فقد يتولد لدى الاتحاد السوفييتي الدافع الى اطلاق صواريخه الهجومية في محاولة منه لتدمير القوة الاميركية ، بالرغم من وجود قوات اميركية بحرية وقوى قاذفات اميركية مضمونة ، ونظرا لخوف القيادة السوفييت من ان الولايات المتحدة الاميركية قد تكون على وشك اطلاق صواريخها خلال ازمة ما حادة ، فانهم يستطيعون ان يقروا اتخاذ اجراء ما ، وهم يأملون على الاقل في الحد من الخسائر التي ستحدث في مجتمعهم . وليس

من شك بأن هذا القرار سيؤدي الى اخطار جسيمة لرجال الكرملين ، لان الهجوم السوفييتي ضد الصواريخ البالستيكية الاميركية العابرة للقارات سيسبب حتما دمارا اضافيا للسكان الاميركيين يقدر بملايين الضحايا ، وبالتالي فانه يحتمل ان يأمر صانعو القرارات الاميركيين بتنفيذ الضربة الانتقامية ضد المراكز السكانية السوفييتية . وبرغم ذلك فان القادة السوفييت ــ الذين يحتفظون بأنظمتهم الصاروخية البحرية والقاذفات كتهديد للسكان الاميركيين ــ قد يعتقدون بأن القادة الاميركيين سيمتنعون عن الرد الانتقامي بما يبقى لديهم من صواريخ بليستيكية تطلق من البحر وقاذفات بغية تجنب ضربة مضادة سوفييتية كثيفة وموجهة مباشرة ضد المدن الاميركية. وان احتمال حدوث مثل هذا السيناريو ، طالما ان الولايات المتحدة الاميركية تمتلك الحد الادنى من قدرة الدمار المضمون ، يظل منخفضا جدا ، ومع ذلك فثمة خطر كبير يتمثل بأن يسيء القادة السوفييت ترجمة فعالية الردع الاميركي ويتخذوا بالتالي اجراءات تؤدي الى زيادة خطر نشوب حرب نووية . وان وجود اهداف صاروخية اميركية ثمينة ، وسهلة التعرض سيؤدي الى زيادة احتمال لجوء منظر سوفييتي ماهر الى استخدام الاسلحة النووية السوفييتية لاول مرة ، بينما يضعف هذا الاحتمال اذا لم تكن هذه الاهداف موجودة .

ومهما بدا الهجوم صعبا ويحمل طابع المغامرة ، فان العديد من الخبراء يرون ان الدافع للقيام بالضربة الاولى في ازمة ما ، يزداد بنسبة الفرق في الضحايا المحتملة التي تقع في الدولة المهاجمة فيما اذا قامت بهدة الضربة الاولى او انتظرت للرد في الضربة الثانية .

وقد عبر وزير الخارجية الاميركية هنري كيسنجر عن اهتمامه بامكانية « حدوث ثغرة بين قدرات الضربة الاولى والضربة الثانية » لكلا الطرفين ، الامر الذي « يعطي الافضلية للضربة الاولى وبالتالي يسهم في اشتداد خطر انفجار حرب نووية »(١) . اما القوات ذات قدرة البقاء العالية التي تنشر لدى كلا

(١) ــ المؤتمر الصحفي الذي عقد بتاريخ ٢٢ كانون الثاني عام ١٩٧٤ .

الطرفين ، فانها تضيق هذه الثغرة وتقلل من خطر لجوء قادة الكرملين لبدء حرب نووية .

وعندما تصبح الصواريخ الباليستيكية الاميركية معرضة ، فيجب على الرئيس الاميركي ان يأمر باطلاقها ، اذا رغب بالمحافظة على هذا العنصر من عناصر الردع الاميركي ، طالما ان هذه الصواريخ العابرة للقارات لم تستطع ان « تمتطي ظهر » الهجوم ، واصبحت في وضع بالغ الخطورة وغير مريح . وفي ظل هذا الموقف الذي يمارس فيه الزمن ضغطا شديدا ، يصبح من الصعب ان نرى او نتصور الاستخدام الفعال لخواص السيطرة والمرونة في الصواريخ البرية . وبالطبع فان فوائد تأخير اطلاق الصواريخ الباليستيكية الاميركية العابرة للقارات لعدة ساعات او ربما لعدة ايام ، لا يمكن تقديرها ، نظرا لصعوبة التكهن بما يرافق الحرب النووية من مشكلات حادة مماثلة . ولكنه من الواضح تماما انه كلما قصر الزمن اللازم لاطلاق نظام ما (صاروخ) ، يزداد بالتالي خطرا الانذار الخاطىء ، اي انه يمكن اتخاذ قرار غير دقيق بما فيه الكفاية ، حيث قد يؤدي الى اطلاق غير مسموح به او غير صحيح او طائش للصواريخ . وبالاضافة الى ذلك ، ومهما كانت فوائد الردع الناجمة عن مخاوف الكرملين من اطلاق صاروخي اميركي بعد الانذار ، فانها تبدو اقل وزنا من المساوىء والاضرار التي تنجم عن ابقاء الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات في حالة تعرض ضمن الوضع الاستراتيجي الاميركي . ولا يمكن الاعتماد على الردع المستند على ربط تعرض الصواريخ بالانذار ، لان الاتحاد السوفييتي سيكون له الخيار عندئذ في تحييد انظمة الانذار الاميركية . ونظرا لان الرؤوس الحربية النووية المتعددة (ميرف) ستحول الصوامع القاسية المعدة للصواريخ الى صوامع ناعمة (اهداف سهلة) ، فلن يكون مجديا ان نطور جيلا جديدا من الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات ، او ان نجهز الصواريخ المينوتمان الالف كلها بمثل هذه الرؤوس النووية المتعددة . وفي الواقع فان مثل هذه الاعمال قد تجعل الضربة السوفييتية المضادة — للقوة اكثر اغراء بزيادة عدد مواقع الصواريخ الاميركية البرية التي يمكن تدميرها بنجاح في الهجوم الاستباقي .

واخيرا يمكن ان نأخذ بعين الاعتبار أن خواص الوضع العسكري يمكن أن تكون لها مضامين سياسية . واذا كان على الولايات المتحدة الاميركية أن تحافظ على عنصر استراتيجي من عناصر وضعها الاستراتيجي الردعي بحالة تعرض واضحة ، فان القيادة السوفييتية قد تهدد ببساطة بتدمير القسم الاكبر من القوات الاستراتيجية الاميركية في ضربة مضادة — للقوة . ويمكن للقادة الاميركيين ان يفقدوا عندئذ الثقة بقوة الرادع ، ويشعرون باضطرارهم لتقديم تنازلات او تهديدات معاكسة ، او حتى الاخذ بعين الاعتبار لهجوم استباقي من طرفهم . اما في غياب التعرض المرئي والواضح للقوات الاميركية ، فان مثل هذه الاحتمالات — مهما كانت غير منطقية او بعيدة — ستكون نادرة غالبا . ثم ان انقاص حجم قوة صواريخ المينوتمان سيؤدي ايضا الى خفض احتمال هذه التهديدات او الهجمات الفعلية على الصواريخ الباليستيكية الاميركية العابرة للقارات . ومن الواضح ان الاتحاد السوفييتي سيجد ان مهمته في تدمير عدد صغير من مواقع صواريخ المينوتمان ، ستكون أسهل بكثير من تدمير كافة هذه الصواريخ البالغة (١٠٠٠) صاروخا . اما اذا كانت الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات لا تمثل سوى جزء صغير من قوة الردع الاميركية الشاملة ، فان الدافع الذي يجعل الاتحاد السوفييتي يفكر بالهجوم الاستباقي سيضعف الى حد كبير ، واذا الغت الولايات المتحدة الاميركية كافة صواريخها الموجودة في قواعد برية ، فان مسألة تعرض صواريخ المينوتمان ستحل . لان الاتحاد السوفييتي لن يكون لديه اهداف سهلة يستطيع تهديدها بصواريخه الباليستيكية العابرة للقارات المجهزة برؤوس حربية نووية متعددة (ميرڤ) .

اما على المستوى الاكثر اهمية ، فان الابقاء المتعمد للصواريخ الباليستيكية الاميركية العابرة للقارات المعرضة ، قد يكون سابقة تستطيع ان تؤثر الى حد كبير على السياسة الاستراتيجية الاميركية . وعلى سبيل المثال فان هذه السابقة قد تستخدم كحجة ضد القادة الاميركيين الذين يمكن ان يتهموا بعدم اهتمام حتى بتجول قوات القاذفات الغواصات الى قوات معرضة ايضا ويمكن ان تتم تحليلات مقنعة تلقي الضوء على صعوبة القيام بهجمات مضادة

القـوة منسقة ضد مثل هذه الانظمة ، واظهـار التأثير الرادع لخيارات الاطلاق بعد الانذار للطيران الاستراتيجي والصواريخ البالستيكية التي تطلق مـن البحر (SLBM) . يمكن لهذه المناقشات ان تكون بناءة ــ ضمن حدود معينة ــ في دعم هدف المحافظة على رادع يعتمد عليه . وبالمقابل فان الاعتماد على الحجم الفعلي للقوة الاستراتيجية وعلى الانذار كبديل لتامين قدرة البقاء ، عبر وسائل موثوقة وقابلة للمثابرة ومستقرة سيحمل طابع المغامرة ، وسيعكس المبدأ الجوهري (بجعله عكس ما كان) الذي كان قد شكل السياسة النووية الاستراتيجية للولايات المتحدة الاميركية خلال اكثر من خمسة عشر عاما .

الرادع المتنوع :

يلاحظ بعض المحللين ان قوة الدفع التكنولوجية والمنافسة المتبادلة والاعتبارات السياسية الداخلية ، ترتبط الى حد كبير بتطور ثالوث القوات الاستراتيجية الاميركية اكثر من ارتباطها بالعقيدة . ويدعى بـان التبرير العقائدي لثالوث* القوة الاستراتيجية كان تبريرا سياسيا بالدرجة الاولى . وثمة اقتناع بأن الولايات المتحدة الاميركية يجب ان تعيد النظر ، في المستقبل ، بعقيدة التنوع(١) . ويرتأي بعض هؤلاء الخبراء بأن الولايات المتحدة الاميركية قد تلغي صواريخها المتمركزة في قواعد برية وقوات القاذفات لديها ، طالما انها ستجد صعوبة في المحافظة عليها ، ويحتاج تحديثها لانفاق مبالغ كبيرة ، ناهيك عن اسهامها الضعيف في فعالية الردع القومـي نظـرا لان تعرضهـا للاصابات المعادية يزداد مع الزمن . وبالمقابل فان الانظمة الصاروخية المتمركزة في الغواصات ستبقى ذات قدرة عالية على البقاء ، وستؤمن قوة انتقاميـة اكبر من اللازم لدعم سياسات الردع الاستراتيجية الاميركية . وغالبا ما يبدو ان انتهاء برنامج التحويل المالي وتجهيز صواريخ البوسايدون بالرؤوس الحربية

---

(١) ــ لقد ناقش الدكتور هربرت يورك ــ على سبيل المثال ــ بأن الثالوث كان قد نشأ من القدرات التكنولوجية والمنافسة المتبادلة والعوامل « العرضية » الاخرى التي لم تمت بصلة مباشرة الى العقيدة الاستراتيجية الرسمية (انظر مضامين السيطرة على السلاح ــ الصفحة ٩٨) .

* ــ الثالوث او الثلاثي هي الترجمة العربية لكلمة (Triad) الانجليزية (المترجم) .

النووية المتعددة « ميرف » سيجعل اسطول الغواصات قادرا على ايصال (٢٥٠٠) راسا حربيا ضد الوطن السوفييتي ، بعد اخذ الاعتمادية والعوامل العملياتية الاخرى بعين الاعتبار .

الوضع الردعي للقوات الموجودة في القواعد البحرية :

ان وجهات النظر التي يأخذ بها مؤيدو الرادع البحري تستند الى خلفية تقنية على درجة عالية من المنطقية . وبرغم ذلك ، فان الاهتمام يركز الى حد ما على الالغاء الوحيد الجانب للقوات الاستراتيجية الاميركية الموجودة في قواعد برية ، مما سيؤدي الى تحول ملحوظ في الميزان النووي الاستراتيجي العددي لغير صالح الولايات المتحدة الاميركية ، الامر الذي لا ينصح به لاسباب دبلوماسية ومتعلقة بالسياسة الخارجية الاميركية ، ولكنه لن يكون من الحكمة ان تعتمد الولايات المتحدة الاميركية على نظام ردع واحد ، يؤدي حتما الى الاخلال بالمتطلبات العسكرية للرادع الاستراتيجي الموثوق . واذا كان على المخططين الاميركيين ان يحتفظوا بنظام ردعي يعتمد على قوة الغواصات ـ التي تعتبر افضل نظام استراتيجي قادر على البقاء ـ كقوة ردع وحيدة ، فان الشكوك حول المستقبل الامني للغواصات الاميركية ، قد تؤدي الى ادخال عوامل عدم الاستقرار الى الوضع الاستراتيجي . واذا اصبحت كافة القوى النووية الاميركية في البحر ، فسوف يستطيع الاتحاد السوفييتي ان يستخدم موارد اكبر لصالح البرامج والتكنولوجيات المضادة للغواصات . وبرغم صعوبة التصوير بأن المخططين السوفييت سيتوصلون الى استنتاج بأنهم يستطيعون تحييد القوات البحرية الاميركية كليا ، فانه يحتمل جدا ان يستطيع محللو الكرملين التوصل الى حسابات موثوقة ، يرون من خلالها انهم قادرون على تحييد جزء هام من قوة الردع الاميركية الموجودة في القواعد البحرية . يمكن الا تعكس هذه الافكار الحقيقية كلها ، او لا تجعل الاتحاد السوفييتي يبدأ تراشقا نوويا متبادلا بشكل آلي ، ولكنها تستطيع ان تخفض الاعتمادية على الرادع الاميركي وتزيد الاحتمال بأن الاعمال السوفييتية قد تؤدي الى تعطيل الردع .

وبالاضافة الى ذلك ، واذا كان على الولايات المتحدة الاميركية ان تعتمد فقط على قوة الغواصات ، فان الشكوك وانعدام الثقة في الاعتمادية على الردع الاميركي ، قد تبدأ في احداث الشلل لدى القادة الاميركيين وفوق كل ذلك ، فان التقدم السوفييتي المحسوس في الحرب المضادة للغواصات حتى نهاية هذا العقد ، لا يمكن الا يؤخذ بعين الاعتبار وحتى لو اتخذت اجراءات صحيحة من الناحية التقنية ، فان صانعي القرارات السياسية الاميركيين قد يبدأون بالتساؤل عن امكانية بقاء الرادع المعتمد على القوى الموجودة في القواعد البحرية وثمة امر آخر يتمثل بأن لانظمة الغواصات خواص لا يعتمد عليها كثيرا من حيث السيطرة والقيادة والاتصال ، وهي اضعف الى حد كبير من مثيلاتها في القوى الصاروخية الموجودة في قواعد برية ، كما ان الفقدان العرضي لغواصة اميركية واحدة او الهجمات السوفييتية الانتقائية ضد قوى الردع الاميركية الموجودة في البحار ، قد تؤدي الى نتائج خطيرة اذا اعتمدت الولايات المتحدة الاميركية كليا على الرادع البحري . وقد اكد بعض المحللين ان قوة الردع المحددة بالغواصات فقط ــ والتي تصرف بخيار الماء الزرقاء ــ ستسمح بخوض حروب مضادة ــ للقوة « نظيفة » في البحار ، دون ان ينتج عنها دمار اضافي للسكان . ولكن هذه الخاصية لحرب الغواصات قد تكون غير مرغوبة طالما انها تضعف الردع بجعلها الصراعات النووية اكثر احتمالا .

اعـادة النظر في الثالوث الاستراتيجي :

وهكذا جرت المناقشات الواسعة النطاق لصالح التنوع كوسيلة لبناء وضع ردعي يمكن الاعتماد عليه . وقد اعتبرت هذه المناقشات قيمة من الناحية التاريخية ، وتبقى مبررة من اجل خلق (تصميم) وضع استراتيجي اميركي مستقبلي . ومهما يكن من امر ، فمن الواضح ان عناصر الثالوث الاستراتيجي ليست مقدسة او غير قابلة للتغيير او التطوير ، وخاصة بما يتصل منها بعدد انواع القوى اللازمة او بطبيعة كل نوع منها . ومن حيث المبدا فان الاحتفاظ بتفسير مرن لما يشكل رادعا متنوعا ، يجعل من الممكن تطوير بنية قوةاستراتيجية تستطيع بدورها ان تحافظ على فوائد التنوع دون ان تعمل بالضرورة على

تخليد الثالوث الاستراتيجي الحالي . ونذكر على سبيل المثال : ان ادخال الجيل الجديد من الغواصات من نوع « الترايدنت » لتكميل اسطول البولاريس - بوسايدون يشكل شكلا من التنوع ، طالما ان خواص هذه النوعين الاخيرين تختلف الى حد ما في المدى والسرعة والهدوء (درجة الضجيج) . اما محاولات تنويع الوضع الاستراتيجي المعتمد على الغواصات فقط ، فيمكن ان تشمل وضع مجموعات من الغواصات في مناطق غير عادية لخلق قوة « مختلطة » - كأن تعمل غواصات الترايدنت مثلا على مقربة من الشواطيء او ربما في البحيرات الكبرى . وحتى في هذه الحالة ، فان هذه الجهود لن تكون فعالة او يعتمد عليها في تأمين التنوع كاسلوب تقليدي يعتمد بدوره على فئات مختلفة كليا من الانظمة . اما البدائل الاخرى للمحافظة على التنوع في الثالوث الاستراتيجي التقليدي فيمكن ان تشتمل على تطوير صواريخ باليستيكية عابرة للقارات متحركة برا او جوا لتكمل او تحل مكان الصواريخ الباليستيكية المماثلة **الثابتة** ، ووضع الصواريخ الباليستيكية على سطوح السفن ، او تطوير صاروخ مجنح (كروز) ذي مدى مماثل للصاروخ الباليسنيكي العابر للقارات ، ويمكن اطلاقه من الغواصات او من متن السفن . تبدو هذه الخيارات على درجة من الاهمية ، اذ ندقق عن كثب في قدرتها على البقاء ، وفعالية تكلفتها ، واعتماديتها واسهامها في الاستقرار الاستراتيجي الشامل ، ومع ذلك فلا يظهر حتى الآن ان احدا منها سيكون المرشح الجدي لان يكمل او يحل مكان العناصر الثلاثة للوضع الاستراتيجي الاميركي الحالي .

يدعي بعض المحللين بأن انظمة القواعد الامامية التي تحافظ عليها الولايات المتحدة بشكل طيران تكتيكي قادر على استخدام الاسلحة النووية ومنتشر في اوروبا الغربية واسيا وعلى حاملات الطائرات ، تشكل الذراع الرابعة للرادع الاميركي . ويستطيع العديد من هذه الانظمة ان يصل الى الاهداف في الاتحاد السووفييتي ، الامر الذي يفسر طلب هذا الاخير في محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية الاولى بان تعتبر هذه الانظمة ذات طابع « استراتيجي » . وبالرغم من ذلك ، وبغض النظر عن صعوبات قبول الاقتراح السوفييتي التي تتصل بشكل او بآخر بعلاقة الولايات المتحدة الاميركية مع حلفائها الاوروبيين ، فان القدرة المنخفضة على البقاء لهذه الانظمة - بالاضافة الى تنفيذها لمهام

تكتيكية واقليمية فقط من حيث المبدأ تجعل اللجوء اليها كبديل للانظمة الاخرى (صواريخ ـ قاذفات) ذات الامداء الطويلة ، مستبعدا ـ بالرغم من كونها ذات فائدة اكيدة « كواسطة احتياطية » لقوات الردع الاميركية الاستراتيجية الاساسية .

وترتأي المناقشة السابقة ان الثالوث الاستراتيجي يمكن ان يظل الاسلوب الاكثر فعالية في جعل الوضع الاستراتيجي الاميركي متنوعا . ويبدو ان التنوع الاكبر من هذا الثالوث الاستراتيجي ، والذي يمكن تحقيقه فعلا غير ضروري في الوقت الحاضر ، وقد تكون تكلفته غير مرغوب بها بالرغم عن مضامينه التي تدعو الى الاستقرار . واما من الناحية العملية ، فلن يكون ممكنا ـ سواء من الناحية التقنية او التكلفة ـ ان تتم المحافظة على ثالوث استراتيجي متنوع وقادر على البقاء خلال العقد القادم . واذا دعت الضرورة فقد يكون الردع المزدوج او الثنائي الاستراتيجي المؤلف من قوات غير معرضة ، حلا كافيا .

الثنائي الاستراتيجي :

ان فكرة تفضيل الثنائي الاستراتيجي القادر على البقاء على الثالوث الحاوي على عنصر واحد معرض لدرجة عالية ليست واضحة بحد ذاتها ، وتتضمن خيارات متقاربة بين الاعتبارات المتنافسة ، ولو طبق ذلك حرفيا لقادنا الى اقتراح متناقض ، ويدعو الى الجدل ، عن الغاء الصواريخ البالستيكية الاميركية العابرة للقارات باعتبارها اصبحت معرضة ، والاعتماد على وضع ردعي مؤلف من الصواريخ البالستيكية التي تطلق من البحر ومن القاذفات(١). وسوف يكون هذا الوضع اكثر تنوعا وبالتالي اكثر اعتمادية من الرادع المزدوج المؤلف من الصواريخ البالستيكية التي تطلق من البحر والعابرة للقارات مثلا ، حيث ان القاذفات ستؤمن حماية فريدة من نوعها ضد ما يبقى كاخطر

---

(١) ـ ان كوينلك وبلاتشمان كانا قد استنتجا بان « الاستقرار الاستراتيجي سوف يتطلب الغاء الصواريخ الموجودة في قواعد برية من القوة الاستراتيجية الاميركية في المدى البعيد » . (القوات الاستراتيجية ، الصفحة ٦٨) .

تهديد استراتيجي للولايات المتحدة الاميركية ـ وهو امكانية لجوء الاتحاد السوفييتي في يوم ما الى نقض معاهدة الانظمة المضادة للصواريخ البالستيكية وبناء شبكة دفاع صاروخية تغطي كافة ارجاء بلاده ، بالاضافة الى التحسينات السوفييتية في مجال الحرب المضادة للغواصات ، الامر الذي يجعل القوة الاميركية الصاروخية البحرية غير فعالة . ان الاعتماد على الصواريخ البالستيكية التي تطلق من البحر ، والقاذفات الاستراتيجية سيجعل الولايات المتحدة الاميركية تلغي الاخطار المتعددة ومساوىء المحافظة على صواريخ بالستيكية عابرة للقارات ذات تعرضية كبيرة ، وعامل المخاطرة المتزايد ، الناجم عن ضربة سوفييتية مضادة للقوة تستخدم فيها الرؤوس الحربية النووية المتعددة « ميرف » ، وامكانية اطلاق الصواريخ بعد الانذار ، وعوامل عدم الاستقرار الشديد في مراحل التوتر .

ومع ذلك لا يمكننا ان ننكر انالغاء الصواريخ البالستيكية العابرة للقارات سوف يقلل من فوائد التنوع الكامل ، كما يضعف ـ في بعض المجالات ، مصداقية الردع الاميركي . ويستطيع الاتحاد السوفييتي مثلا ان يركز قدراته على ايجاد اجراءات هجومية ودفاعية معاكسة للغواصات والقاذفات الاميركية. وبالاضافة الى ذلك ، واذا استبعدت الولايات المتحدة الاميركية من جانب واحد صواريخها البالستيكية العابرة للقارات ، فان موسكو قد تجد الدافع السياسي لمحاولة استغلال احتكارها للصواريخ الموجودة في قواعد برية ، وافضليتها العددية في الصواريخ البالستيكية ـ حيث يحتمل ان تؤدي ذلك الى صراع سياسي سنناقشه فيما بعد . وقد يكون احد الحلول الممكنة لهذا المأزق متمثلا في التفاوض مع الاتحاد السوفييتي من اجل انقاص او الغاء الصواريخ البالستيكية العابرة للقارات لدى الطرفين الاميركي والسوفييتي .

وباختصار فلم يكن الهدف من التنوع متمثلا في امتلاك القدرة على التدمير الزائد فحسب ، بل وفي تحقيق قدرة انتقامية كافية ضد مجموعة متنوعة واسعة من التهديدات والاستراتيجيات الهجومية السوفييتية باعطاء كل نظام ردعي اميركي قدرة انتقامية منفصلة ، مع التأكيد على العلاقة بين

القوات المختلفة . وان الاستراتيجية الاساسية المتمثلة بالمحافظة على وضع استراتيجي متعدد وقادر على البقاء وذي خواص مدعمة ، ستمكن الولايات المتحدة الاميركية من الاحتفاظ برادع موثوق في وجه التبدلات التكنولوجية والطلبات الدبلوماسية والازمات . وسوف يشعر القادة الاميركيون بأمن اكثر بالنسبة لمصداقية الردع الاميركي ، على ضوء معرفتهم بأن قدرته على البقاء اصبحت واضحة جدا للقادة السوفييت . ثم ان هذا الوضع سيقلل احتمال او فرص جعل القادة السوفييت يسيئون ادراك اعتمادية الولايات المتحدة الاميركية على قواتها الاستراتيجية او يلاحظون الضعف في الامكانيات الاميركية، الذي قد يسمح لهم بالقيام بهجمات ضد بعض عناصر القوات الاستراتيجية الاميركية .

٢ ــ الخيارات الاستراتيجية المرنة :

بدأ صانعو القرارات السياسية والخبراء الاميركيون – على ضوء الجدل المتعلق بما يشكل قدرة الانتقام المضمون يعيرون انتباههم الى القضية الاساسية المتصلة بقدر الدمار المضمون مهما كانت محدودة ومدى تلبيتها لمتطلبات واهداف السياسة الاميركية ، وبالرغم من كون هذه القضية قديمة ، فانها كانت تعود الى الظهور دوريا . وكانت القوى الجوية في عهد رئاسة ايزنهاور قد ناقشت القوة المضادة والبرامج المتعلقة بالاعمال الحربية اللازمة لتكملة عقيدة الانتقام الكثيف ، وفي عام ١٩٦٢ ، اعرب وزير الدفاع الاميركي روبرت س. ماكنمارا عن اعجابه بعقيدة الرد المسيطر عليه وقد عمدت ادارة نيكسون مؤخرا الى تحقيق مرونة اكبر للقوات الاستراتيجية الاميركية .

تعريف المرونة :

للمرونة الاستراتيجية معان عدة ، ويمكن ان تستخدم هذه المعاني للاحاطة بالعقائد والخطط وقدرات القوة التي تسمح باستخدام الاسلحة الاستراتيجية بطرق مختلفة ، والضربات الكثيفة ضد المناطق المأهولة بالسكان . وتتراوح هذه الاستخدامات بين العمل « الجراحي » الذي ينفذ بسلاح واحد او اثنين ضد هدف منتقى ، كمدينة منفردة ، او هدف غير مأهول بالسكان ، كموقع

لخزن اسلحة نووية ، او قاعدة عسكرية ، او منشأة صناعية ، الى الهجمات « المضادة ــ للقوة » الكبيرة ضد كافة انظمة الايصال التي ينشرها العدو (انظمة الايصال هي الصواريخ والطائرات الخ ...) . اما المبررات العقائدية للمرونة فهي متعددة كالخيارات نفسها ولكننا سنتعرض عموما لسببين اساسيين لمثل هذه الاستراتيجيات هما تقوية الردع والحد من الدمار (الخسائر) .

تقويــة الردع :

أن الجدل حول كون المرونة وسيلة لتحسين الردع النووي يستند على القناعة المتمثلة ، بان القدرة على الانتقام الكثيف ضد المراكز السكانية لا تمثل ردعا مصداقيا يمكن الاعتماد عليه . ونظرا لان الاتحاد السوفييتي استطاع ان يمتلك قوة استراتيجية قوية وغير معرضة ، ولا تقل من حيث الفعالية العسكرية والمصداقية السياسية عما لدى الولايات المتحدة الاميركية ، فان اية ضربة اميركية مضادة ــ للمدن توجه الى الوطن السوفييتي ، ستقابل بالتأكيد بضربة جوابية مماثلة ضد الولايات المتحدة الاميركية وبالتالي فان ممارسة خيار الدمار المضمون سيكون مساويا تماما المخاطرة بعملية انتحار قومـي .

يعتقد اغلب المراقبين ان التهديد بالدمار المضمون ، المدعم بقدرات انتقامية كافية ، سيستمر بدون شك في منع الهجوم الاستراتيجي السوفييتي الكثيف ضد الولايات المتحدة الاميركية ، والى حد اقل ضد حلفائها . ولكن فعالية استراتيجية الدمار المضمون في ردع الاتحاد السوفييتي من القيام بهجمات نووية محدودة ضد الولايات المتحدة الاميركية او حلفائها ــ او التهديد بتنفيذ مثل هذه الهجمات ، كانت موضع تساؤل جدي ، ويخشى بأن قادة الكرملين قد يقررون ان الولايات المتحدة الاميركية ستمتنع عن الرد على هجوم محدود بضربة دمار مضمون ، لان ذلك يؤدي الى ضربة جوابيــة سوفييتيــة مضادة للقوة . واستنادا الى ذلك ، فقد جرى الجدل حول الحاجة الى تطويــر القدرة في الرد المماثل على الهجمات النووية المحدودة ، بغيــة ردع الاتحــاد

السوفييتي عن القيام بمثل هذه الهجمات . ومن هذا المنطلق يصبح استخدام خيارات القوة الاستراتيجية المحدودة عاملا في تحسين الاستقرار في الازمات .

تبرر الخيارات الاستراتيجية المرنة كوسيلة لاعطاء مصداقيــة اكبــر لسياسة الردع الاميركية ، وخاصة للالتزامات الاميركية نحو حلفاء الولايات المتحدة الاميركية في منظمة حلف الاطلسي (الناتو) ، وكذلك للقيام بالضربات النووية عند الحاجة لمواجهة العدوان السوفييتي التقليدي في الخارج . وليس محتملا في هذه الفترة من المساواة النووية والدمار المضمون المتبادل ان تلجـأ الولايات المتحدة الاميركية الى ضربة استراتيجية كثيفة كرد على الهجمــات السوفييتية غير النووية في اوروبا الغربية . ولكن الامر المحتمــل بدرجــة اكبر ، يكمن في الاستخدام المحدود والانتقائي للقوات الاستراتيجية الاميركية ، وربما بالتعاون مع الضربات النووية التكتيكية في 'المسرح الاوروبي . وبرغم ذلك فان هذا العمل المتخذ للرد على عدوان تقليدي سوفييتي ، يحمل في ذاتــه خطر التصعيد الى حرب استراتيجية شاملة في مرحلة متقدمة من الصراع ، واذا لم يتوقف الاتحاد السوفييتي عن اعماله العدوانية . وهكذا فانــه يدعى بان قادة الكرملين سيواجهون مسالة استمرار الحرب الاستراتيجية المحدودة مع الولايات المتحدة الاميركية وامكان ان تختار هذه الاخيرة تصعيد الصراع الى مستوى شامل (أو ان ذلك قد يحدث بشكل طائش) مما سيؤدي الى تدمير الاتحاد السوفييتي .

اما العلاقة الاخيرة بين المرونة الاستراتيجية والردع فتتصل بتطويــر القدرات المضادة ــ للقوة او القتالية ــ وهي قضية تثير العنصر الاكثر تطرفــا وتناقضا من المسألة برمتها . ويرتأي مؤيدو المرونة بان المستوى المطلق للدمار المضمون قد لا يكون كافيا لردع الاتحاد السوفييتي ، وان الولايات المتحــدة الاميركية يجب ان تتأكد من عدم حدوث اية تطورات في ميزان القوى وقدرات الطرفين لغير صالحها ، وخاصة عن التلويح بشن حرب استراتيجية من قبــل احد الطرفين ضد الآخر او بايقاع الدمار في الاهداف الصناعية والسكانيــة لاحد الطرفين ايضا . ويدعى هؤلاء بان المحافظة على قدرة قتالية متفوقــة ،

او على الاقل مساوية ــ لما يملكه الاتحاد السوفييتي ستحسن الردع الاستراتيجي . ولن يكون الاتحاد السوفييتي عندئذ قادرا على تحقيق اية مكاسب عسكرية عبر قيامه بضربات مضادة ــ للقوة ضد الولايات المتحدة الاميركية بهدف الوصول الى وضع يستطيع فيه ان يملي الحلول ، او ربما « يربح » في التراشق النووي المتبادل . وقد اثار وزير الدفاع الاميركي شليسينغر رسميا هذه الفكرة في وقت متأخر من عام ١٩٧٣ ، عندما ناقش بأنه بالاضافة الى المحافظة على قدرة انتقامية مضادة للمدن مضمونة ، فعلى الولايات المتحدة الاميركية ان تفتش عن « التناظر » مع الاتحاد السوفييتي في القدرة على تنفيذ ضربات انتقائية ضد اهداف عسكرية ، وعلى تجنب أن توضع في موقف من التخلف النسبي بما « يتعلق بقدرتها على ايقاع تدمير كبير في عناصر القوة الاستراتيجية المعادية »(١) .

الحد من الدمار (الخسائر) :

كان السبب الثاني لاعتبار الخيارات الاستراتيجية المرنة متمثلا بالرغبة في الحد من الدمار الذي سيحدث في الولايات المتحدة الاميركية ، اذا ما فشل الردع . ونظرا لعدم وجود ضمان بأن الردع سوف يعمل بنجاح في كافة الحالات وخاصة في حالة اتخاذ قرار غير معقول ، او اطلاق عرضي للصواريخ مثلا ، فقد جرى النقاش حول ضرورة اتخاذ اجراء ما يخفض الدمار النووي الى الحد الادنى في مثل هذه الظروف ، وكانت توجد اربع طرق لذلك هي :

(١) ــ التخفيض الحاد لقدرات كلا الطرفين في ايقاع الخسائر ببعضهما . (٢) ــ انشاء دفاعات صاروخية مضادة للصواريخ الباليستيكية ، على ان تكون، اما دفاعات « رقيقة » للوقاية ضد الهجمات الصغيرة ، او دفاعات على نطاق واسع ضد الهجمات الكبيرة . (٣) محاولة الحصول على قدرة مضادة ــ للقوة تستطيع تخفيض قدرة الاتحاد السوفييتي في ايقاع الخسائر بالولايات المتحدة الاميركية و ... (٤) ــ تطوير الخيارات المرنة للقوات الاستراتيجية بحيث يمكن تحديد حجم ومدى الصراع النووي .

---

(١) ــ المؤتمر الصحفي الذي عقده وزير الدفاع الاميركي بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني عام ١٩٧٣

كانت الطريقة الاولى غير عملية في الوقت الحاضر ، طالما ان احدا من الطرفين لا يوافق على تخفيضات كبيرة في اسلحته الاستراتيجية ، كما ان محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية لم تحتو على مؤشرات حول التوصل الى اتفاقات تتضمن تخفيضات كبيرة ايضا . اما الطريقة الثانية فكانت محظرة بموجب معاهدة منع الانظمة المضادة للصواريخ الباليستيكية ، ثم ان هذه الانظمة ، ولاسباب متنوعة ، لا تؤمن حلا فعالا لمسألة الحد من الدمار . وبالنسبة للطريقة الثالثة ، فقد كان غير ممكن للولايات المتحدة الاميركية ان تكون قادرة على خفض قدرة الاتحاد السوفييتي في ايقاع الدمار الواسع النطاق بها ، نظرا لخاصية عدم التعرض النسبي لقوى الغواصات السوفييتية والقدرة التدميرية الهائلة ، حتى للعدد الصغير من الرؤوس الحربية النووية التي يمكن ايصالها الى المدن . وبالتالي فان امتلاك الخيارات المرنة القوات الاستراتيجية يمكن ان يقدم الاسلوب او الطريقة الاكثر عملية للحد من الدمار في المدى القريب .

اذا حدد الاتحاد السوفييتي حجم اي هجوم قد يلجأ الى تنفيذه ضد الولايات المتحدة الاميركية ــ سواء في الضربة الاولى او الضربة الجوابية ــ فان الخسائر المحتمل ايقاعها في الولايات المتحدة الاميركية سوف تنخفض الى حد كبير .

اما امكانية الولايات المتحدة الاميركية في تحديد هجماتها الاستراتيجية ضد الاتحاد السوفييتي ــ لدى احتفاظها بقدرة الضمان المضمون في الاحتياط ــ فسوف تساعد في اقناع القادة السوفييت في ممارسة التحديد في الرد او في عدم المغامرة بالتصعيد الى حرب استراتيجية شاملة . وسوف يسمح تطوير القدرات الاستراتيجية المرنة للقوات الاميركية ، من حيث المبدأ ، بتوفر الوقت لاجراء الاتصالات اللازمة بين واشنطن وموسكو بغية تحديد او انهاء التراشق النووي المتبادل الاضافي قبل ان يتم التصعيد الى هجمات ضد المدن . ويمكن ان يكون ذلك ذا قيمة هامة بشكل خاص في حالة الضربة النووية الطائشة او العرضية من قبل طرف ثالث ضد الاتحاد السوفييتي او الولايات المتحدة الاميركية .

تصنيف الاهداف واستراتيجية اخرى :

اذا اردنا ان نبحث في مسألة الخيارات المرنة من منظور مستقبلي ، فلا بد ان نأخذ بعين الاعتبار عددا من النقاط الهامة المتصلة بالقدرات والعقائد الاستراتيجية الاميركية . ونجد في بداية الامر ، انه ليس صحيحا ان تدعي بأن القوات الاستراتيجية الاميركية توجه الآن على مناطق ماهولة بالسكان فقط . وحتى في اوائل الستينات ، عندما اتجه وزير الدفاع الاميركي روبرت ماكنمارا الى سياسة التدمير المضمون لم تكن متطلبات التدمير المضاد للمدن الاساس الوحيد لتحديد حجم وطبيعة واستخدام القوات الاستراتيجية الاميركية . وكان ثمة اهتمام ثانوي في امتلاك الاسلحة التي تحدث تدميرا محدودا فقط . وبغض النظر نسبيا عن مستوى الاسلحة ، فان عدة خيارات لسياسة « المدن خارجا » ادخلت في خطة العمليات المتكاملة المستقلة SIOP ، التي تتضمن نماذج دقيقة لتوليف مجموعة الهجمات النووية الفعلية التي تكلف بها القوات الاميركية بها . وقد تطورت هذه الخيارات لتحديد الاهداف لاسباب تعود الى التخطيط المحافظ للدمار المضمون الذي يتجه بدوره الى استخدام عيارات كبيرة من الاسلحة النووية ، تخدم بدورها اهداف تحديد التدمير من ناحية ، وللقرارات المعتمدة المبادئة لتأمين خيارات تجنب المدن ، من ناحية ثانية . وقد اعيد تدقيق الخيارات الاستراتيجية المرنة في ظل ادارة الرئيس نيكسون وادخلت ضمن خطة تحديد الاهداف الاميركية . ثم اعلن وزير الدفاع الاميركي شليسنغر في مطلع عام ١٩٧٤ ، انه برغم التغييرات الموافق عليها في خطة تحديد الاهداف ، فان الولايات المتحدة الاميركية كانت تسعى لتحقيق خيارات استخدام اسلحتها الاستراتيجية « ضد مجموعات مختلفة

---

(١) – يمكن الرجوع – بشأن خطة العمليات المتكاملة المستقلة واعادة النظر في تحديد الاهداف التي تمت خلال اوائل الستينات ، الى سيمور هيرش في « الرئيس وتجار الرصاص : نظرة الى مسألتين امنيتين » مجلة نيويورك تايمز الصادرة بتاريخ ١ كانون الاول عام ١٩٧٢ – الصفحة (٣) .

من الاهداف » ذات الصواريخ ، وضد اهداف عسكرية اخرى « ضمن الامكانيات المتوفرة »(١) .

ومن ناحية ثانية ، فان التحسينات في القيادة والسيطرة والاتصال ، وفي اجراءات تحديد الاهداف ، تكون حرجة في مجال تطوير القدرات الاستراتيجية المرنة . وقد عمدت الولايات المتحدة الاميركية على رفع مستوى قدرة اعادة تحديد الاهداف لقوة الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات عبر برنامج بوفر عن المعطيات القيادية ، مما يسمح بالانتقاء المسبق لعدد اكبر من الاهداف ، وتخزينه في نظام قيادة الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات ، ويسهل التبديل السريع للاهداف (٢) .

وبالاضافة الى ذلك ، فان الولايات المتحدة الاميركية تعمل على تحسين الاعتمادية على نظام الاقرار القيادي القومي ، وامكانيات الاستطلاع والاتصالات بغية التزويد السريع لرئيس الاميركي بالمعلومات عن سبب ونتائج الهجمات النووية ضد الولايات المتحدة الاميركية ، ولتامين سيطرته الفعالة على القوات الاستراتيجية الاميركية في مثل هذا الموقف ، وجعله قادرا على الاتصال بالقادة السوفييت اثناء الازمات . وتشمل البرامج المعدة لهذا الغرض، نظام الانذار بواسطة الاقمار الصناعية ومقر القيادة المحمول جوا . وستكون بعض برامج القيادة والسيطرة ضرورية للمحافظة على قدرة دمار مضمون يمكن الاعتماد عليها ، وتحتاج لان تؤخذ بعين الاعتبار في الدعم المحدد للمرونة .

ومن ناحية ثالثة ، فان بعض خواص انظمة الاسلحة الاستراتيجية المحددة، وحجم وطبيعة الوضع الردعي الاميركي ، يمكن أن تؤثر بشكل هام على قدرة القوات الاستراتيجية الاميركية في العمل بمرونة . وقد كانت القوات

---

(١) — جاءت هذه الملاحظات في اجتماع جمعية الكتاب لما وراء البحار في واشنطن دي — سي بتاريخ العاشر من كانون الثاني لعام ١٩٧٤ .

(٢) — يمكن الرجوع بشأن المعلومات عن نظام بوفر للمعطيات القيادية الى وثائق وزارة الدفاع الاميركية لعام ١٩٧٢ ومناقشات لجنة الدفاع الفرعية التابعة للجنة الوثائق في مجلس النواب الاميركي — الكونغرس الثاني والتسعون — الجلسة الاولى — (١٩٧١) الجزء الخامس الصفحة (١١٢٩) و « بيان وزير الدفاع الاميركي اليوت » ل. ريتشارد سون امام لجنة الخدمات المسلحة حول ميزانية الدفاع لعام ١٩٧٤ والبرامج الدفاعية للاعوام ١٩٧٤ — ١٩٧٨ (١٩٣٧) .

الاستراتيجية الاميركية خلال الاعوام الخمسة عشر الماضية ، قد انشئت على اساس تجنب ضرورة الاطلاق السريع ، وقدرة مقاومة الهجمات وتأخير الردود. وعموما فان الغواصات تسهم في تأخير الردود ، كما ان الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات تعتبر ملائمة بشكل خاص للسيطرة السهلة ، بالاضافة الى امكانية رفع استنفار الطيران الى درجة عالية تستجيب مع متطلبات الاوضاع المتأزمة . وان هذه الخواص للانظمة الاستراتيجيه تسهم في مجالات عديدة – في رفع المرونة بشكل افضل مما تستطيع ان يفعله بعض هذه الانظمة نفسها . اما بالنسبة لمسألة مضامين الخيارات المرنة المتعلقة بالقرارات المتعلقة بالتوسع المستقبلي في حجم القوات الاستراتيجية الاميركية ، فقد اكد وزير الدفاع الاميركي شليسينغر على الحاجة لتمييز بين عقيدة « تحديد الاهداف » وحجم هذه القوات ، واعلن بأن الولايات المتحدة الاميركية ستكون قادرة على « ادخال مرونة اكبر وحرية انتقاء دون امتلاك وسائل كبيرة » (١) . ومع ذلك فان الزيادات في عدد الرؤوس الحربية التي يمكن ايصالها الى الاهداف ورفع قدرات الحمل لانظمة الايصال – اذا لم تكن الزيادات في عدد مركبات الاطلاق نفسها – قد تكون مطلوبة لتغطية انظمة الاهداف ، بالاضافة الى سياسة مرونة شاملة .

واخيرا ، يجب التأكيد على ان الخيارات المرنة والقدرات المضادة – للقوة لا تتصل بالمفاهيم الاستراتيجية . ويمكن ان تبرر التحسينات النوعية في دقة وعيارات الرؤوس الحربية النووية المستخدمة في الصواريخ ، على سبيل المثال – باعتبارها عوامل تسهم في تحقيق قدرة اكبر لتنفيذ ضربات محدودة او انتقائية بواسطة القوات الاستراتيجية – ومهما يكن من امر ، فان سياسة المرونة لا تحتاج – على ضوء المجال العريض من الاهداف المحتملة والوضعيات والخيارات – الى استخدام برامج واستراتيجيات معدة لتحسين دقة وعيارات الصواريخ بغية تأمين قدرة تدميرية ضد المواقع المقساة للصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات ، او لاية قوات معدة لتدمير الانظمة الاستراتيجية لدى العدو .

---

(١) – المؤتمر الصحفي الذي عقد بتاريخ ٢٤ كانون الثاني لعام ١٩٧٤ .

امداء الملائمة والرغبة في الخيارات المرنة :

ان التحسينات المخططة ستستمر في توسيع مدى القدرات المرنـــة للقوات الاستراتيجية الاميركية . اما السؤال عن السياسة الملازمة المرونـة فيتمثل فيما اذا كان ضروريا ان تستمر في تطويرها ، وفي حالة الايجاب ، فهل ذهبت الولايات المتحدة الاميركية بعيدا ــ ام ربما بعيدا جدا ــ في امتــلاك الخيارات الاستراتيجية المرنة ؟

الضربات الكبيرة المضادة للقوة العسكرية :

يجب ان يعرف منذ البدء ــ اثناء تقرير درجة ونوع المرونة اللازمة في بناء القوات الاستراتيجية الاميركية ــ انه من الصعوبة بمكان ان تصمم انظمــة الاسلحة ، او تطور عقائد تحديد الاهداف التي يمكن الاعتماد عليها عمليا ، وبدرجة عالية ، في تجنب وقوع الضحايا المدنيين في حالة استخدام الاسلحــة النووية الاستراتيجية (١) .

ان الهجمات النووية الواسعة النطاق التي توجه لتدمير الصواريــخ البرية والقاذفات ، سوف تسبب حتما اصابة عدد من الضحايا يتراوح بين (٥) و (١٥) مليون انسان ــ وهو ما يعرف بالدمار الاضافي . وحتــى اكثــر التقديرات تفاؤلا ، والتي تعتمد على ما اجري من تحسينات على دقة اصابة الصواريخ ، وعلى امتلاك قنابل نووية « نظيفة » معدة للضربات « الجراحية »، لن تخفض هذا الرقم بشكل او بآخر ، لان الطاقة الانفجارية للرؤوس الحربية النووية المستخدمة ستصل الى ما يعادل الاف الميغا طونات ، التي يتم تبادلها من قبل الطرفين في ضربات مضادة للقوة ، بالاضافة الى التأثيرات الكبيرة الناجمة عن التلوث الاشعاعي الواسع للارض والذي لا يمكن تجنبه ، وبالرغم من ان الخسائر في السكان تكون في هذه الحالة ، التي تستخدم فيها الضـربات المضادة ــ للقوة الكبيرة اقل بكثير من الحالة التي تستخدم فيها هذه الضربات

---

(١) ــ انظر ولف غانغ كـ. ن. بانتوفسكي في « علاقة الرهائن المتبادلة بين اميركا وروسيا » مجلة « الشؤون الخارجية » العدد ٥٢ تشرين الاول ١٩٧٣ ــ الصفحات ١٠٩ ــ ١١٨ .

ضد المدن نفسهما بشكل مباشر ، فان الخسائر ستكون حتى في الحالة الاولى مرتفعة لدرجة كافية لالقاء الشك على اي تمييز — مهما كان منطقيا — لتلك الخيارات في تحديد الاهداف التي يمكن ان تحقق خفضا ام حدا من الدمار الحقيقي .

وبغض النظر عن الضحايا الناجمة عن تبادل الضربات المضادة — للقوة فان الطرف الذي يتلقى هذه الهجمات قد يسيء تقدير نوايا المهاجم ويعتقد بأن هذا الاخير قد قام فعلا بضربة مضادة للسكان ، فلا يلبث ان ينتقم ضد المدن . وفي الواقع فان الشكوك المتعلقة بأي تبادل نووي ، ومدى الدمار الاضافي للسكان ، تثير تساؤلات جدية حول ما اذا كان لاي الطرفين الدافع او القدرة على الاستمرار في تنفيذ الضربات المضادة للقوة خلال حرب استراتيجية . وما ان تمر بضع ساعات على بدء الهجمات الاميركية او السوفييتية الموجهة لتدمير القوات العسكرية حتى يكتشف بأن بعض الاهداف المهمة لا تزال غير مصابة . واما اذا استطاعت الولايات المتحدة الاميركية ان تمتلك قدرة تدميرية للاهداف الصعبة ، فلن يكون ثمة سبب يمنع الاتحاد السوفييتي من اطلاق صواريخه البالستيكية العابرة للقارات التي قد تدمر فورا في ضربة انتقامية ، اما بعد امتصاص الضربة السوفييتية المضادة للقوة، فقد تجد الولايات المتحدة الاميركية نفسها مضطرة لتنفيذ هجمات جوابية ضد الصوامع الفارغة التي تكون صواريخها اطلقت في ضربة اولى ، او اطلقت بعد الانذار للرد على الضربة الانتقامية الاميركية . ولا تلبث القاذفات الموجودة لدى الطرفين ، والتي لم تدمر في قواعدها الجوية خلال الموجة الاولى من الضربات، ان تقلع الى الجو حيث تصبح غير معرضة للهجمات المضادة — للقوة اللاحقة . اما اذا اصبحت القواعد الجوية الاستراتيجية خارج المعركة فان القاذفات المحمولة جوا تحاول ان تجد قواعد بديلة ، واذا فشل هذا الاسلوب ايضا — وربما لاسباب سياسية — فان القاذفات تتوجه عندئذ الى اهداف في ارض العدو وتوقع بها درجة عالية من التدمير . ويمكن ان تدمر الغواصات الصاروخية الموجودة في المرافيء والمنشآت المعدة لتسهيل عملها بالهجمات المضادة للقوة . ومع ذلك فان كافة الغواصات السوفييتية والاميركية الموجودة

في البحر مع مخزوناتها من الصواريخ البالستية المحمولة بحراً قادرة على تنفيذ الضربات الانتقامية لفترة زمنية طويلة . وبرغم امكانية شن حرب استنزاف استراتيجية طويلة الامد في البحر ، فلم يتم التوصل حتى الآن الى تحليلات مقنعة تبين هدف وتطور ونتائج تبادل الضربات المتبادلة المعقدة الطويلة الامد ، سواء في البحر او البر .

وسواء استطاعت الضربات المضادة للقوة العسكرية ام لم تستطع ان تخفض قدرة الاتحاد السوفييتي في استخدام بعض القوات الاستراتيجية المنتشرة لتنفيذ ضربات مضادة السكان في الولايات المتحدة الاميركية ، فان السؤال يدور حول ما اذا كانت محاولة تطوير القدرات القتالية لهذا الغرض ضرورية . وكما اشرنا سابقا ، فانه يشك في امكانية تأثير الفروق النسبية في قدرات احداث الدمار ، على ميل الاتحاد السوفييتي للمخاطرات النووية ، طالما ان الولايات المتحدة الاميركية تحافظ على قدرة دمار مضمون مطلقة وذات فعالية عالية حيث تبلغ على سبيل المثال ٢٠ ــ ٢٥ بالمئة من مجموع عدد السكان لدى الطرف الآخر ، علما بان هذا الرقم اصبح يستخدم بصورة تقليدية . واذا كانت القوات الاميركية قادرة على ايقاع هذه الدرجة من الانتقام، فيجب الا يكون ثمة خطر في اية زيادة او نقصان طفيفين في قدرة ايقاع الدمار . ومهما يكن من أمر فان هذه القضية ليست مهمة جدا ، طالما ان قوات الانتقام ، التي روعي في تشكيلها عامل التشدد ، تستطيع ان تؤمن قدرة دمار مضمون تزيد الى حد ما عن المستوى « الادنى » اللازم . وكملاحظة اخيرة فقد يكون من الاهمية بمكان ان نشير الى انه كلما ازداد عدم تعرض قوات احد الطرفين كلما حاول الطرفان المحافظة على الاسلحة الاستراتيجية القادرة على البقاء ــ الامر الذي يعتبر ذا حساسية كبيرة في ظل اية عقيدة لتحديد الاهداف ، علما ان استخدام اي طرف الضربات المضادة ــ القوة الفعالة لن يكون ذات فائدة ممكنة في تحقيق الحد من الدمار (الخسائر) .

التراشق النووي المحدود :

بالرغم من انه يستحيل منع ما تحدثه الهجمات المضادة ــ للقوة الواسعة النطاق من خسائر محسوسة بالسكان ، فانه يمكن من الناحية التقنية تطوير

رؤوس حربية جديدة واجهزة سيطرة تسمح بتنفيذ ضربات استراتيجية محدودة ضد اهداف غير مأهولة بالسكان ومعزولة ، دون ايقاع خسائر كبيرة في السكان المدنيين . ومهما يكن من امر ، فان الصعوبة في هذه المسألة ، تكمن في التطور غير المسيطر عليه لمثل هذه الضربات ، وليس في الدمار الاضافي الناجم عن الهجمات الاولية نفسها . وما ان تعبر العتبة النووية ، حتى تدخل الدولتان الكبريان في المتاهات المجولة للحرب الاستراتيجية . ولن يكون من الحكمة في شيء ، عندئذ ان يفترض بان القادة سيتلقون المعلومات الصحيحة ويتخذون بالتالي الاجراءات المفضلة نظريا ، كما انه يشك بان احدا من القادة الاميركيين والسوفييت سيجد من السهولة عليه بمكان ، ان يمارس ضبط النفس ، بينما تتساقط الاسلحة النووية في انحاء بلاده ، او حتى يعمل باستراتيجية عقلانية تعتمد على مبدأ تبادل ضربة بضربة فقط . وهنا تبدو مسألة الاستمرار في تنفيذ الضربات ضد الاهداف غير المأهولة بالسكان ، غير معقولة او غير مقبولة على الاقل خلال الحرب الاستراتيجية لاسباب مهمة كمحاولة ممارسة القسر على الطرف الآخر ، او اظهار العزم او محاولة كسب الموقع الافضل من الناحية النفسية وحتى لو حاول احد الطرفين اتباع استراتيجية فرض القيود على نفسه ، فان الانظمة الاستراتيجية والقدرات لدى كل طرف لن تكون متماثلة ، وخاصة بما يتعلق بشن ضربات محدودة . وهكذا فما ان يثير احد الطرفين الرهان سواء عبر قرار سياسي متعمد او سوء التقدير او للاخذ بخيارات غير ملائمة بشكل كاف ، فان عملية التصعيد سرعان ما تبدأ مع احتمال تحولها الى تبادل التراشق النووي الشامل . واخيرا فان ظاهرة السقوط الطائش للرؤوس النووية على اهداف مأهولة بالسكان قد يهدد الجهد الكامل الهادف الى المحافظة على ابقاء الحرب النووية تحت السيطرة .

ولعل احد الامور الهامة بشكل خاص ، فيما اذا كان يجب على الولايات المتحدة الاميركية ان تؤكد على سياسة خيارات الضربة النووية المحدودة ، يكمن في مسألة القوات والعقيدة السوفييتية . وكما اشرنا سابقا ، فانه اذا كان الاتحاد اسوفييتي اما غير راغب او غير قادر على تبني سياسة مماثلة ، فان امكانية الولايات المتحدة الاميركية في اتباع اسلوب التصعيد الاستراتيجي

المحدود الناجح ستكون محدودة . وبالرغم من دعوة العقيدة السوفييتية الرسمية الى شن حروب نووية والى تحقيق الغلبة في التراشق الاستراتيجي في حالة فشل الردع ، فان الناطقين باسم الكرملين كانوا قد استبعدوا تقليديا فكرة ابقاء الحرب النووية محدودة . وقد انعكس ذلك منذ عقد مضى في ردود فعل موسكو على حديث ماكنمارا عن « المدن خرجا » ، عندما اتهم الاتحاد السوفييتي الولايات المتحدة الاميركية بمحاولة اضفاء الشرعية على الحرب النووية واتباع استراتيجية استفزازية . اما المقالات السوفييتية الحديثة فقد تجاوبت مع مناقشات وزير الدفاع الاميركي شليسينغر عن المرونة في تحديد الاهداف ، بالعودة الى عام ١٩٦٢ والتساؤل عن مدى ملاءمة الحرب النووية المحدودة وتوافق السياسة الاميركية « الجديدة » مع الهدف الحقيقي للردع المتبادل (١) . وبالاضافة الى ذلك ، فان الحجم الكبير نسبيا للرؤوس الحربية السوفييتية ، والتباطؤ في التحسينات السوفييتية المتعلقة بالدقة ، بالمقارنة مع القدرات الاميركية في هذا المجال ، والخواص النوعية الاخرى للاسلحة الاستراتيجية السوفييتية ، تشير الى ان القدرة التقنية السوفييتية في مضمار المرونة يمكن ان تظل متخلفة بالنسبة للولايات المتحدة الاميركية .

وعموما فان الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي سيعملان في اية اوضاع تتصل بالمرونة في الحرب الاستراتيجية المحتملة ، على ان يحافظا على قدرة دمار مضمون ، كما ان التصعيد سيكون محتملا جدا اذا لم يكن حتميا ، مهما اتبعت هاتان الدولتان من سياسات . وبالرغم من ان الخوف من

---

(١) ـ ج. أ. تروفيمنكو في « الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الاميركية : التعايش السلمي كنموذج للعلاقات المتبادلة ـ الاقتصاد والسياسة والايديولوجية ـ ١١ حزيران ١٩٧٤ (محطة الاذاعة الاميركية الخاصة بالانباء الاجنبية ـ التقرير اليومي ـ الاتحاد السوفييتي ١٢ شباط ١٩٧٤) الصفحات ب١ ـ ب ١٣ .

التصعيد قد يخلق شروطا لوضع التقييدات ، فليس محتملا ان يستطيع الاعلان عن التحديد المتبادل للاهداف او القرارات العقائدية اقناع احد الطرفين بأن الطرف الآخر ينوي فعلا ممارسة التقييدات الذاتية ، وربما سيكون الخوف من التصعيد قويا لدرجة يجعل فيها القادة في كل من واشنطن وموسكو يمتنعون عن القيام بضربات محدودة ، بالرغم من عدم وجود ضمانات بأن ذلك سيتم فعلا . ومهما يكن من امر ، فان الاحتمال الضعيف عن حدوث التراشقات النووية المحدودة ، بالاضافة الى المسائل العملية المتصلة بتنفيذ مثل هذه الخيارات الاستراتيجية بفرض تحقيق اهداف هامة ستؤدي الى حالة شك شديدة عن مدى ملاءمة امتلاك مرونة اكبر ، او حتى عن الاحتفاظ بالقدرات الراهنة .

الردع والاستقرار :

برغم ان احد اهم النقاشات عن المرونة دار حول تقويتها للردع بتأمينها الرد المماثل ، فانه يمكن تحقيق القناعة بصحة العكس ، حيث يمكن للمرونة ان تضعف الردع . وان المرونة ــ التي تجعل الحروب الاستراتيجية المحدودة تبدو محتملة ــ قد تجعل استخدام الاسلحة النووية الاستراتيجية اكثر احتمالا . واذا اعتقد القادة السوفييت بأن الولايات المتحدة الاميركية سوف ترد ببساطة على هجماتهم الاستراتيجية المحدودة بهجمات استراتيجية محدودة ، فقد يبدو اقل خطرا للاتحاد السوفييتي ان يبدأ مثل هذه الهجمات المحدودة . ولكن اذا كانت العقيدة السوفييتية ترى ان الهجمات المحدودة قد تؤدي الى ضربات انتقامية كثيفة ، فان القادة السوفييت قد يمتنعون عن بدء هذه الضربات المحدودة ــ حتى اذا كان ثمة احتمال بأن الولايات المتحدة الاميركية قد لا تتخذ اية اجراءات انتقامية .

وبالمقابل ، فاذا وضع القادة الاميركيون امام خيارات استخدام القوات الاستراتيجية بطرق محدودة واعتقدوا بأن هذه الجهود لن تؤدي الى تراشقات نووية شاملة ودمار كثيف للولايات المتحدة الاميركية ، فقد تقوى لديهم النزعة لاستخدام قواتهم الاستراتيجية لمثل هذه الاهداف . وسوف تعمل الضغوط البيروقراطية بفعالية اكثر لاستخدام القوات الاستراتيجية ، اذا توفرت الخيارات المرنة ، بينما ستعمل لائحة البدائل الاستراتيجية التي تؤدي حتما الى تصعيد شامل ، على تقوية الكوابح ضد اي استخدام للقوة النووية . وبالاضافة الى ذلك ، واذا ادت الخيارا تالمرنة الى استخدام محدود للاسلحة النووية ، فلن يكون ثمة ضمان لابقاء الحرب الاستراتيجية محدودة . وهكذا فان توفر الخيارات المرنة قد لا يسهم في تعطيل الردع فحسب ، بل قد يؤدي ايضا الى الفشل في تحديد الدمار في حالة وقوع تراشق نووي متبادل.

لقد عالج التحليل السابق بعض المسائل المتصلة بالمرونة بشكل عام ، ولكنه قد تنشأ مسائل معقدة بشكل خاص ، اذا ادت الاستراتيجيات المضادة ــ للقوة الى امتلاك قدرات تدمير للاهداف الصعبة . وعموما فقد تطرقنا سابقا الى النتائج المحتملة للاستقرار المتبادل وتحديد الاسلحة بما يتعلق بقدرات تدمير الاهداف الصعبة وسوف نعود الى هذا الموضوع بالتفصيل في الفصل السادس . ويكفي ان نقول الآن ــ في هذا المجال ــ بأن التهديدات المباشرة لقدرة بقاء قوة الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات الثابتة لدى الخصم ، يمكن ان تزيد احتمال التراشق النووي المتبادل خلال وضع متأزم ، وتثير سباق التسلح الاستراتيجي ، وتعقد جهود التفاوض بشأن اتفاقات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، حيث سيفتش كل من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الاميركية عن سبل للمحافظة على بقاء قدرته الانتقامية .

لا يمكن الغاء تأثيرات عدم الاستقرار المحتملة للاستراتيجية المضادة ــ للقوة ، سواء باعلان العقيدة التي تنكر اية نوايا عن امتلاك قدرات تدمير القسم الاكبر من قوة الخصم الاستراتيجية او بالتأكيد على استحالة الحصول على قدرة فعالة للضربة الاولى . ونذكر على سبيل المثال انه لا يوجد ــ من وجهة نظر الخصم ــ اي فرق بين القدرة الانتقامية لتدمير الاهداف الصعبة في الضربة الثانية والقدرة على بدء هجوم ضد الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات . وبرغم ان الهجوم ضد هذه الصواريخ الباليستيكية لن يستطيع ان يمنع ضربة انتقامية بواسطة الصواريخ البحرية القادرة على البقاء ، فان صانعي القرارات السياسية يميلون الى التخطيط حسب « الحالة ــ الاسوأ » الذي يجعل من المشكوك به ان تتجاهل اية دولة محاولات الدولة الاخرى للحصول على قدرات مضادة ــ للقوة محسنة ــ على ضوء مخاوفها من ان المكاسب العسكرية الاكثر ــ قد تردع اية محاولة لاستغلال عدم التعرض الجزئي لقوة الخصم في تحقيق اهداف سياسية او ربما عسكرية . وقد عبرت الولايات المتحدة الاميركية عن اهتمامها بالتهديد المضادة ــ للقوة المحتمل ، والناشيء عن الصواريخ السوفييتية المزودة برؤوس حربية نووية متعددة من نوع « ميرف » ، وليس ثمة سبب للافتراض بأن قادة الكرملين سيتجاهلون تهديدا اميركيا مماثلا . وبالنسبة للولايات المتحدة الاميركية فان صرف النظر عن « مشكلة الكرملين » المتمثلة بالتهديد الذي تسببه الاستراتيجية الاميركية المضادة ــ للقوة للردع السوفييتي ، يعني تجاهلالصلاحية الردع المتبادل كعنصر حيوي في اسلوب الاقتراب الاميركي من سياسة الاسلحة الاستراتيجية .

يمكن ان يكون لتبني سياسة الخيارات المرنة تأثيرات غير مرغوبة على الجهود الهادفة الى الحصول على الاسلحة الاستراتيجية والميزانيات الدفاعية .

فما أن يبرز احد اشكال المرونة ، حتى يصبح صعبا على صانعي القرارات السياسية ان يمنعوا انعكاس هذه الاستراتيجية على زيادة حجم (مستويات) القوات او على ازدياد دقة الانظمة . ويمكن للجهود الهادفة الى رسم خط فاصل بين الرد المحدود ومتطلبات القدرة المضادة ـ للقوة ، ان تبرهن على الصعوبة القصوى في التطبيق العملي ، وذلك على ضوء الابعاد التقنية المفصلة المتعددة لبرامج التطوير العسكري غير المعروفة من قبل المسؤولين السياسيين او التي لا يمكن السيطرة عليها من قبل هؤلاء المسؤولين . تخلق سياسة الدمار المضمون ايضا المبررات للحصول على قوات اضافية ، ولكنها تتضمن بنفس الوقت تحديدا ذاتيا نابعا من التأثير المشبع للهجمات ضد المدن ، وبالمقابل فان متطلبات المرونة تكون على درجة متدنية من الدقة ، ويمكن ان تبقى مفتوحة الطرف . ولعل من الواضح ان ذلك يشكل احد الاسباب التي جعلت وزير الدفاع الاميركي ماكنمارا يتراجع عن التأكيد الذي كان قد وضعه في خيار الرد المرن في الاعوام الاولى من الستينات(١) .

وفي نهاية التحليل ، نجد ان حلفاء الولايات المتحدة الاميركية في حلف الناتو غير مرتاحين بشكل واضح الى استراتيجية الدمار المضمون في مرحلة المساواة، وقد رحبوا بالخيارات المرنة التي تسمح للولايات المتحدة الامركية ، بأن تهدد ـ بمصداقية ـ بلجوئها الى الضربات النووية الاستراتيجية ، كرد على العدوان السوفييتي التقليدي في اوروبا . ولكن اغلب قادة اوروبا الغربية ، لا يزالون يعتقدون بان سياسة الدمار المضمون يجب ان تبقى اساسا للالتزامات

(١) ـ انظر الفصل الثاني عن استخدام الدمار المضمون كأداة في يد الادارة . اما اليوم ـ وكما السنوات الاولى من الستينات ـ فان بعض الخبراء يخشون ان يقدم التأكيد على المرونة الى العسكريين شيكا على بياض عن الاسلحة الجديدة .

الاميركية . وفي الواقع فان بعض محللي الناتو يخشون بان عدم التأكيد على الخيارات الاستراتيجية المرنة قد يفصل القوات الاستراتيجية الاميركية عن الدفاع في اوروبا ، ويؤدي في نهاية الامر الى اضعاف التأثير الردعي للترسانه النووية الاميركية(١) .

اما بالنسبة للصين الشعبية ، فيبدو انه من غير الضروري او غير المرغوب للولايات المتحدة الاميركية ان تقرر عمدا امتلاك الخيارات المضادة ــ للقوة من اي نوع ضد القوة الاستراتيجية الصينية الصغيرة ، بالرغم من امكانية استخدام بعض الخيارات المرنة . وسيكون التهديد بالدمار المضمون ــ كما اشرنا الى ذلك سابقا ــ اكثر من كاف لردع الصينيين من اتخاذ اي اجراء استفزازي بقواتهم النووية ، ولمنعهم من القيام بعدوان تقليدي كبير خارج حدودهم ،ونظرا لكون القوات النووية الصينية صغيرة ومنتشرة بطرق معرضة نسبيا فان الولايات المتحدة الاميركية قد لا تكون قادرة على تجنب احتفاظها ببعض القدرة الهجومية المضادة ــ للقوة ضد الصين ولعدة سنوات على الاقل ، ولكن المتابعة النشيطة لهذه القدرات قد تزيد من خطر الحرب النووية والمغامرة بتعطيل التحسن التدريجي في العلاقات الاميركية ــ الصينية .

الاتجاهات السياسية :

لن يكون من الحكمة في شيء ان ترفض كليا فكرة المرونة بالرغم من تعقيداتها وما يلازمها من اخطار ، ذلك ان الفوائد المحتملة للخيارات

---

(١) ــ يمكن الرجوع بشأن مناقشة قيمة لوجهات النظر الاوروبية الغربية حول الاستراتيجية النووية للولايات المتحدة الاميركية في مرحلة المساواة ــ الى والتر سلوكومب في « المفاهيم السياسية للمساواة الاستراتيجية » اوراق ادلفي رقم ٧٧ (لندن ــ معهد الدراسات الاستراتيجية البريطانية ١٩٧١) .

الاستراتيجية المرنة تحسن الردع كما أن تحديدها المحتمل للدمار في حالة فشل الردع يجب ان يعدل الكفة للمساوىء الممكنة الناجمة عن ازدياد خطر استخدام الاسلحة الاستراتيجية ، وعن عدم الاستقرار في التوازن النووي الذي لا يضمن بدوره تحديد الدمار (الخسائر) .

ان احدى طرق التغلب على هذه الاتجاهات المتوازنة يتمثل بقبول الفرضية القائلة بأن استراتيجية الردع الاميركية تكمن في التهديد بالدمار المضمون وبالمعرفة بأن الولايات المتحدة الاميركية لا تستطيع ان تزيل قدرة الدمار المضمون للاتحاد السوفييتي ضدها . وهكذا يمكن ان ينظر الى المرونة كعنصر بسيط ووحيد يؤمن اجراءات مكملة احترازية لعقيدة الدمار المضمون ، بالاضافة الى كون هذه المرونة وسيلة لتحقيق سلسلة من الخيارات ذات قيمة مضمونة في الناحية الردعية والحد من الدمار ، والتي لا تعيق الردع نفسه. ولعل ذلك سيحتاج الى تحسينات في وسائل القيادة والسيطرة ، والى اعتمادية اكبر على الاسلحة وانظمة الاتصالات ، والى تغييرات في برامج وخطط تحديد الاهداف . ولكنها لن تحتاج بالضرورة الى مستويات أعلى من القوة او الى تعديلات كبيرة في البرامج الاستراتيجية الراهنة .

وكجزء من هذه السياسة ، فانه يجب على الولايات المتحدة الاميركية ان تستدرك عوامل عدم الاستقرار المحتملة للاستراتيجية المضادة ــ للقوة ، بالامتناع عن متابعة المشاريع التي تستطيع ان تؤمن قدرة تدمير الاهداف الصعبة للرؤوس الحربية الصاروخية ، عبر الجمع بين التحسينات المنفذة على دقة اصابة هذه الرؤوس من ناحية ، وعلى عياراتها من ناحية ثانية . ويجب الاعتراف بان الاتحاد السوفييتي يستطيع أن يمتلك قدرة تدمير الاهداف الصعبة بواسطة قوة صواريخه الباليستيكية العابرة للقارات ، التي تستطيع ان تقدم له بدورها مكسبا وحيد الجانب في الضربات المضادة للاهداف العسكرية

لامر الذي يخلق قضية حرجة ، علما بان العديد من المراقبين يعتقدون بأن سياسة اميركية تستبعد هذا البرنامج الاميركي المماثل . ستكون موضع تساؤل الى حد كبير . ولكنه يجب التأكيد على ان الولايات المتحدة الاميركية لا تحتاج الى الرد المماثل على هذه القدرة السوفييتية ، بغية المحافظة على وضع ردعي يمكن الاعتماد عليه . ولن تحتاج الولايات المتحدة الاميركية ، في ردها على لتهديد المضاد ــ للقوة السوفييتي المحتمل . الا انه التوجه في ضوء الهدف المتمثل بالمحافظة على قوة انتقامية كافية . وتستطيع ــ بنتيجة ذلك ــ ان تحمي صواريخها الباليستيكية العابرة للقارات ، وتستبدل هذه الصواريخ بأنظمة متحركة او تلغيها كليا ، الامر الذي قد يثبت كونه الحل الافضل . وان الغاء الاهداف المهددة يشكل خطرا جدا . بما اجراه الاتحاد السوفييتي من تحسينات مضادة ــ لقوة سيؤدي بدوره الى ازالة الخوف من هذا التهديد السوفييتي . وضرورة انشاء قدرة اميركية مماثلة ، وعدم استقرار الوضع الذي يمتلك فيه كل من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الاميركية صواريخ باليستيكية عابرة للقارات معرضة للاصابة . وفي الواقع ، فانه يمكن التأكيد على ان نشر الصواريخ الباليستيكية الاميركية العابرة للقارات ذات القدرة على تدمير الاهداف الصعبة ــ حسبما يراد بموجب الاستراتيجية المضادة ــ للقوة المتبادلة ــ لن يكون ذا معنى من ناحية الاستقرار على الاقل ــ طالما انه سيزيد الحافز لدى الاتحاد السوفييتي في القيام بضربة استباقية ضد الصواريخ البرية الاميركية .

وبالاضافة الى ذلك ، فانه سيتوفر مجال كاف من الخيارات الاستراتيجية المرنة في ظل السياسة المقترحة ، حتى بدون القدرة على تدمير الاهداف الصعبة . ولن يكون الرئيس مجبرا على القيام برد مضاد للسكان كثيف على ضربة سوفييتية انتقائية ، بل سيكون في وضع يسمح له بالرد بضربات مضادة على مختلف المنشآت العسكرية السهلة ، ويستطيع ان يدمر عددا صغيرا من الاهداف السوفييتية الصعبة بما يتوفر من رؤوس حربية اميركية ، وعموما ، فانه ، حتى تخفيض او الغاء الصواريخ الباليستيكية العابرة القارات الثابتة ، لن يقلل بشكل محسوس من مرونة القوات الاميركية ، طالما ان امكانية الاعتماد

والسيطرة على انظمة الصواريخ الباليستيكية التي تطلق من البحر SLBM سوف تحسن الى حد كبير قبل ان تصبح الصواريخ البرية الاميركية ذات تعرضية خطرة ، وبالرغم من ان الاسلوب المقترح قد لا يغلق كافة الثقوب ، فان اية خسائر هامشية في قدرة الردع التي قد تترافق بنقص التماثل الكامل ، سيتم تجاوزها بالمكاسب التي يحققها الاستقرار الاستراتيجي والردع النووي، اذا ما اتخذ قرار رفض الخيارات المضادة ــ للقوة .

واخيرا فلا بد للقادة الاميركيين ــ في نقاشهم للقرارات المتعلقة بالوضع الاستراتيجي امام الرأي العام وضمن الفرع التنفيذي نفسه ــ ان يحذروا المغالاة في اهمية او ملاءمة المرونة . ويجب عليهم ان يعتبروا هذا الخيار اضافة حذرة الى قدرة وعقيدة الدمار المضمون ، مؤكدين على فوائده الدفاعية والردعية . وقد فعل ذلك وزير الدفاع الاميركي شيلسينغر ــ مثلا ــ عندما اعلم لجنة الخدمات المسلحة في مجلس النواب الاميركي بان الدمار المضمون يمثل « عنصرا اساسيا » في استراتيجية الردع الاميركي ، وان الهدف من المرونة المحسنة كان يكمن في « تقوية الردع » بتقديم خيارات الرد على هجمات سوفييتية اقل من كثيفة (١) .

٣ ــ التوازن العددي للقوى :

لقد اعير انتباه كثير خلال الاعوام العديدة الماضية الى القوة العددية النسبية لكل من القوات الاميركية والسوفييتية . ويمكن او لا يمكن للخواص العددية ــ او ما تعرف بالاجراءات الاحصائية ــ ان تكون على علاقة بالفعالية العسكرية للقوات الاستراتيجية ، ولكنها يمكن ان تؤثر على الابعاد السياسية والنفسية للردع الاستراتيجي وعلى انعكاس القوة الاستراتيجية على الشؤون الدولية . اما مسألة التنافس العددي ، فتشكل عنصرا اساسيا في الجدل الاميركي الحالي الذي يدور حول السياسة النووية الاميركية .

---

(١) ــ جاء ذلك فيما كتبه ميكائيل جيتلر في الواشنطن بوست بتاريخ ٢ شباط عام ١٩٧٤ .

أهمية المقارنات العددية :

ان المساواة الاستراتيجية هي مفهوم مبهم يصعب تعريفه وذو مضامين غير مؤكدة . ولكن تحقيق الاتحاد السوفييتي لتعادل النووي مع الولايات المتحدة الاميركية ، الذى اعطي الصيغة الشرعية في اتفاقيات الحد من الاسلحة الاستراتيجية في عام ١٩٧٢ واتفاق الخطوط العريضة في فلاديفستوك عام ١٩٧٤ ، اعتبر سابقة سياسية لا مثيل لها من قبل وذات اهمية محتملة للامن الاميركي يجب اخذها بعين الاعتبار . ويجب على الولايات المتحدة ان تقرر بشكل خاص ، حجم الاهمية الذي يجب ان تعطى للتوازن العددي ، في تخطيطها لوضعها الاستراتيجي خلال الاعوام القادمة ، وخاصة اذا حقق الاتحاد السوفييتي افضلية عددية هامة لصالحه .

يجب ان تبدأ اية مناقشة لهذه المسألة بالتمييز بين التحليل الاستراتيجي « المعقول » والدوافع الفعلية لاتخاذ القرارات السياسية من قبل القادة السوفييت والاميركيين ، والتأثيرات التي تمارسها خيارات الاسلحة والميزانيات الدفاعية ضمن كل دولة ، وما يؤثر ايضا على مواقف وردود فعل الدول الاخرى تجاه العلاقة الاستراتيجية بين الدولتين العظميين . ومن الواضح انه طالما تحافظ الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي على قدراتهما في التدمير المضمون ــ وبغض النظر عن الخيارات العسكرية الاضافية التي اعتبرت ضرورية لاهداف الردع والحد من الدمار ــ فان الاختلافات في التوازن العددي يجب الا يكون لها اية اهمية . وكما قال « بول وارنكه » مساعد وزير الدفاع الاميركي السابق فانه « اذا وجدت افضلية عددية ... بدون معنى عسكري ، فيجب الا تكون لها قوة سياسية »(١) .

اما من الناحية العملية ، فقد كان التوازن العددي خلال العقدين الماضيين بين الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي سببا في اتخاذ قرارات

---

(١) ــ بيان بول وارنكه مساعد وزير الدفاع الاميركي السابق عن شؤون الامن الدولي وسياسة الامن القومي وتبدل اتجاهات القوى العالمية ، امام اللجنة الفرعية لسياسة الامن القومي والتطورات العلمية التابعة للجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الاميركي ، لكونغرس ٩٢ ــ الجلسة الثانية (١٩٧٢) الصفحة ٧٢ .

عديدة عن القوة الاستراتيجية في كلا الطرفين ، وتبين التحليلات التاريخية ان التوازن النسبي قد اثر فعلا على العلاقات الدبلوماسية والسلوك في الازمات، ولكن العموميات التي توجه القرارات الاميركية المستقبلية لا يمكن ان تحدد بسهولة بسبب المتغيرات التي تحدث في الساحة الدولية والمحلية . ومن الناحية النظرية ، فان العديد من المحللين مقتنعون بان التوازن الاستراتيجي ليس حساسا بالاختلافات العددية ، وانه لا يمكن حتى للتبديلات الهامة التي تجري لصالح الولايات المتحدة الاميركية ان تترجم من قبل الاتحاد السوفييتي الى مكاسب عسكرية او سياسية . وقد لاحظ احد الخبراء ان « الردع المتبادل حرم الاسلحة النووية من اية فائدة قسرية ، وجعل « التفوق » الاستراتيجي اداة لا قيمة لها في السياسة الخارجية وضمانا كاذبا للامن القومي ، كما جعل المقارنات العددية للقوى وسيلة غير مفيدة في قياس القوة الاستراتيجية النسبية » (١) .

يؤكد العديد من الكتاب ان حالة التوازن الاستراتيجي ليست سوى احد العوامل المؤثرة على سلوك الدول . وفي احسن الحالات فان التوازن الاستراتيجي يعتبر عاملا مؤثرا ، لان مجرد امتلاك الاسلحة النووية والخطر الناجم عن احتمال استخدامها يؤثر على سلوك القادة . وثمة اقتناع بأن الخوف من الحرب النووية لا يتأثر بشكل جوهري بتقديرات حجم الضحايا ، او بالتقييم المفصل للتوازن العددي . ويدعي بأن المصالح والالتزامات والقدرات التقليدية والمنهاج السياسي الدولي العام ، تتحكم بالحوادث . وهكذا فان قضايا الاسلحة الاستراتيجية والمقارنات بين القوى النووية السوفييتية والاميركية تكون اقل اهمية ، في مناخ الوفاق ، للدبلوماسية السلمية وادارة الازمات مما هي عليه اثناء الصراعات العسكرية التقليدية او الاقتصادية او السياسية المكشوفة والشديدة . وبالمقابل فان مواقف دول اوروبا الغربية حيال الضمانات النووية

---

(١) ـ بنجامين لامبيث في « الردع في مرحلة الرؤوس الحربية النووية المتعددة » في مجلة السياسة الدولية ـ العدد ٢٤ (كانون الثاني ١٩٧٢) الصفحة ٢٤٠ . انظر ايضا جوزف كرفي في « القوة الاستراتيجية والامن القومي » (مطبعة جامعة بيتر سبورغ ـ ١٩٧٢) .

الاميركيه ، وتأثير التوازن الاميركي ، السوفييتي على هذه الضمانـات ، تتقرر غالبا حسب طبيعة العلاقات الاقتصادية والسياسية العامة بين اوروبا الغربية والولايات المتحدة الاميركية ، وليس على اساس التحليلات الضيقة لتوازن الاستراتيجي نفسه .

وبغض النظر عن خلفية الوضع المذكور سابقا ، فسيكون غير عملي أن نهمل اهمية المقارنات العددية في تشكيل (تحديد حجم) القوات الاستراتيجية الاميركية . وحتى لو اعتقد القادة الاميركيون بعدم اهمية هذه المقارنات ، فـان الموقف السوفييتي تجاه هذه المسألة يفرض على هؤلاء القادة الا يرفضوها كليا . وفي نهاية الامر . فلا بد للولايات المتحدة الاميركية ان تحاول التعامـل مع الاتحاد السوفييتي بلغة يفهمها الكرملين ويجد لها معنى . ومن الصعب ان نتصور ان يلجأ اي قائد سوفييتي منطقي الى المغامرة بتدمير حتى بضع مـدن روسية كبيرة عبر اختباره للردع الاميركي . وبغض النظر عن أية افضلية عددية نووية . وبالاضافة الى ذلك ، فان بعض الخبراء في شؤون الكرملين يرؤون بان الاتحاد السوفييتي قد يحاول المغامرة باعمال عسكرية ضد الغرب ، كنتيجـة لوصول موسكو الى المساواة النووية او ربما الى تحقيـق تفـوق هامشـي لصالحه . ويرى خبراء اخرون ان القادة السوفييت قد يميلون لاتباع سياسة الوفاق لان الاتحاد السوفييتي وصل الى وضع استراتيجي آمن .

وبالمقابل فثمة احتمال لان ينظر الاتحاد السوفييتي الى الاختـلال في التوازن النووي ، كسبب يجعله يأخذ بسياسة العدوان الخارجية . كان القادة السوفييت يؤكدون دائما — واكثر مما يفعله القادة الاميركيون — على الطابـع السياسي للقوة العسكرية ، وكانوا يخشون التفوق الاميركي الحاسم خـلال اعوام الخمسينات والستينات . حيث وجد هذا الخوف ما يبرره تماما باعين السوفييت ، من خلال تجربتهم اثناء أزمة الصواريخ الكوبية في عام ١٩٦٢ ، وقد كان محتملا انذاك ، ان يمارس فقدان التفوق الاستراتيجي الاميركي — المقاس عدديا — تأثيرات سلبية على القدرة الاميركية في المساومة مع الاتحـاد السوفييتي خـلال الازمـات الكبرى ، وان يزيـد من نزعـة القادة السوفييت

لاتخاذ مبادرات سياسية ضد المصالح الاميركية . وما لبثت القوة الدافعة ان عملت لصالح الطرف السوفييتي ، مما ادى الى تطور المكانة الدولية للاتحاد السوفييتي لتصل فيما بعد الى مرحلة المساواة الاستراتيجية . وبغض النظر عن الدافع الاولي خلف لجوء موسكو الى انشاء قوتها الصاروخية ، فان القادة السوفييت لا بد ان يكونوا قد اقتنعوا باعتماد النفوذ السياسي والنفسي على العلاقة الاستراتيجية الجديدة . وقد حذر احد المحللين البارزين من ذلك قائلا : « ان المساومة ... في تحقيق المساواة النسبية ستترك تأثيراتها ذات المدى البعيد جدا على القوة النفسية والسياسية لكلا النظامين وتؤدي الى تآكل التفوق الاميركي ... كما قد تؤثر على توسيع هوامش المبادرات السوفييتية »(١) .

اذا وقعت مواجهة بين القوتين العظميين ، فان القادة الاميركيين يمكن الا يكونوا راغبين العمل بثقة اذا اعتقدوا ان المسؤولين في الكرملين يرون التوازن الاستراتيجي لصالح الاتحاد السوفييتي . وحتى لو كان القادة الاميركيون واثقين من فشل الجهود السوفييتية الهادفة لكشف التوازن النووي ، فسيظل من مصلحة الولايات المتحدة الاميركية ان تردع الاعمال السوفييتية التي يمكن ان تثير ازمة حادة بين الدولتين مع احتمال التصعيد النووي . وانه ممكن ايضا ان يؤدي اي اضعاف للتصميم الاميركي بسبب التوازن الاستراتيجي الراهن الى تقوية قدرة موسكو في انجاز اهدافها الدبلوماسية . وسوف تشمل النتائج الاخرى ــ تلك الاتجاهات التي يمكن ان تؤدي الى تنازلات اضافية على طاولة المفاوضات ــ سواء كانت هذه التنازلات متصلة بمحادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية او بالتخفيضات المتبادلة والمتوازنة في القوة ، او حتى بالمسائل التجارية والاقتصادية .

واخيرا فان الطريقة التي تنظر بها الدول الاخرى الى النفوذ الدولي والقوة السياسية والقدرة العسكرية للولايات المتحدة الاميركية في السنوات

---

(١) ــ زبيغنيو بريجنسكي في : « كيف لعبت الحرب الباردة ؟ » في مجلة الشؤون الخارجية العدد ٥١ (تشرين الاول ١٩٧٢) الصفحة ٢٠٦ .

القادمة ، سوف تستمر بدون شك في التأثير الى حد كبير بالوضع النووي الاستراتيجي الاميركي ، وبشكل خاص بميزان القوة العددي بين الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي . وان فقدان التفوق الاستراتيجي الاميركي ـ بالرغم من كونه مقبولا كحالة لا يمكن تجنبها ، وغير مثيرة للدهشة بالضرورة ـ قد جعل حلفاءالولايات المتحدة الاميركية يتساءلون عن مدى امكانية الاعتماد على الرادع الاميركي في حماية مصالحهم . وان التحول الاميركي الواضح الى التخلف في هذا المجال سوف يؤدي الى اثارة هذه المخاوف وزيادة احتمال تحول الحلفاء الى سياسات امنية مستقلة ، الامر الذي سيؤدي بدوره الى انتشار اوسع للاسلحة النووية .

الخطوط العريضة لاتخاذ القرارات :

ان محاولة التوصل الى استنتاجات دقيقة متصلة بدور التوازن العددي في صياغة سياسات الاسلحة الاستراتيجية الاميركية ، صعبة بدون شك . وهكذا فان انكار اهمية المعطيات الاحصائية في عالم السياسة الدولية ، يعتبر رفضا للاعتراف بالواقع وتجاهلا لدور العوامل السياسية والموضوعية في الاستخدام الفعال للردع النووي والقوى الاستراتيجية ، من ناحية ، كما ان المغالاة في تقدير اهمية العوامل العددية سيكون عملا غير حذر وغير ذي فائدة للولايات المتحدة الاميركية من ناحية ثانية . ولا يمكن للولايات المتحدة الاميركية عمليا ان تستعيد التفوق استراتيجية ، وعلى تصميمه الواضح بألا يحدث ذلك السوفييتي من قوات استراتيجية ، وعلى تصميمه الواضح بألا يحدث ذلك مرة ثانية ، وبالتالي فان محاولة تحقيق هذا التفوق ستكون باهظة التكلفة من ناحية وسببا محتملا لعدم الاستقرار من ناحية ثانية .

ويمكن ان تفتش الولايات المتحدة الاميركية ـ كحل وسط ـ بصيانة مساواتها العددية الشاملة مع الاتحاد السوفييتي . وسواء تم ذلك عبر اعمال وحيدة الجانب ، او ضمن اطار اتفاقات الحد من الاسلحة الاستراتيجية فان المساواة الاساسية تظل الوضع الاكثر استقرارا الذي يمكن تحقيقه عبر العلاقات الثنائية الجانب وردود الفعل الدولية والضغوط الداخلية .

ولسوء الحظ فليس ثمة قواعد موضوعة يمكن ان نقرر على ضوئها فيما اذا التوازن العددي قد تحول لغير صالح الولايات المتحدة الاميركية الى النقطة التي يمكن ان تزداد فيها المخاطرات الى درجة لا يمكن تحملها . او تقدر الاجراءات المعاكسة التي قد تدعو الحاجة اليها في الرد على الاعمال الاستراتيجية السوفييتية . وفي الواقع فان وسيلة قياس القوة الاحصائية للقوات الاستراتيجية ، هي مبهمة ومتنوعة بحد ذاتها . وقد اشار وزير الخارجية الاميركي الاسبق هنري كيسينجر في مؤتمر صحفي عقد في وقت متاخر من عام ١٩٧٣ ؛ بعد مرور عام واحد تقريبا على بدء محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية الثانية (سالت — ٢) الى انه بالرغم من كون هدف « المساواة الاجمالية » ذا معنى ؛ فان المضمون الدقيق لهذا الهدف لم يكن واضحا . وتساءل كيسينجر — على سبيل المثال — فيما اذا كانت « المساواة الاجمالية » ستقاس بالعيارات او بالرؤوس الحربية او « بمقارنة اعداد الصواريخ او القاذفات الموجودة في ترسانات الطرفين الخصمين » (١) .

ثلاثة مقاييس احصائية :

برغم الصعوبات التي ذكرت انفا ، فانه يمكن ان نقترب من مسألة المساواة الاستراتيجية على اساس منظم . ونلاحظ في باديء الامر ، بأن القوة الهجومية اعطيت عموما اهتماما اكثر من القوة الدفاعية ، وسوف يبقى الامر كذلك في المستقبل بسبب معاهدة الانظمة المضادة للصواريخ الباليستيكية ABM التي تم التوصل اليها في محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية . ويمكن ان تقيم القدرات الهجومية بطرق متعددة . وربما يكون ابرز مؤشر احصائي لقياس القوى الاستراتيجية ، متمثلا بعدد مركبات او اجهزة اطلاق الانظمة الصاروخية التي تم نشرها فعلا . ويعتبر ذلك مفهوما من الناحية السياسية ، طالما ان الصواريخ والطائرات تكون مرئية ويمكن التحقق منها ، كما يسهل تقديرها من قبل القادة والجمهور على حد سواء .

---

(١) — جاء ذلك في مقال كتبه « موري ماردر » في الواشنطن بوست الصادرة بتاريخ ٢٣ كانون الاول عام ١٩٧٣ .

وبالاضافة الى ذلك فان العدد يؤمن – من الناحية العسكريه – اساسا لقوة الضربة ولتحسين الكمي دون ان يكون له نفس اهمية القدرة على البقاء والنفوذية والدقة وقدرة الحمل والخواص الاخرى للقوة الاستراتيجيه . وفي عدة حالات فان المقارنه يمكن ان تتم على اساس فئات محددة من اجهزة الاطلاق – كما هو الحال بالنسبة لميزان الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات بين الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي . ومهما يكن من امر فان المقارنة على اساس هذه الاجهزة كمجموعات يمكن ان تعتبر عموما ابسط مؤشر سياسي عن « التفوق »او « التخلف » بالرغم من كون اهميتها العسكرية تكاد لا تذكر وعن دخولها الى المعجم الاستراتيجي .

اما المؤشر القياسي الثاني – الذي يعتبر اكثر بساطة من القياس العددي لاجهزة الاطلاق – فيتمثل في حساب عدد الرؤوس الحربية التي نشرت في القوة الاستراتيجية لكل من الطرفين . يجذب هذا القياس انتباه العديد من المحللين . وخاصة بسبب عدد الرؤوس الحربيه التي يمكن استخدامها ضد أهداف مأهولة بالسكان او صناعية . والتي ترتبط بقدرات الدمار المضمون . التي تعتبر بدورها المهمة الرئيسية للقوات الاستراتيجية . وكان وزير الدفاع الدفاع الاميركي روبرت ماكنمارا قد ادعى خلال اعوام الستينات بان عدد الرؤوس الحربية يمثل القياس الاحصائي الاقل خطأ للحجم النسبي للقوات الاستراتيجية الاميركية والسوفييتية . فالقاذفات تحمل دائما أسلحة متعددة تشمل القنابل والصواريخ جو – ارض . ولكن ادخال الرؤوس الحربية النووية المتعددة (ميرف) الى قوات الصواريخ ، جعل حساب عدد الرؤوس الحربية ذات اهمية متزايدة كمؤشر قياس خلال الاعوام القليلة المنصرمة . وفي تحليل مسألة الرؤوس الحربية ، يميز بعض الخبراء بين انواع الصواريخ التي تحمل رؤوسا حربية نووية متعددة « ميرف » كالصواريخ الباليستيكية العابرة القارات وتلك التي تطلق من البحر ، ويحاولون القاء الضوء على الخواص المحددة للرؤوس الحربية لدى كلا الطرفين ، بادخالهم درجة ما من التحسين على المقارنة المتعلقة بهذه الرؤوس ، وبرغم اهمية مؤشرات الرؤوس الحربية ، فانه من الصعب بمكان ان نتحقق من العدد الدقيق للرؤوس الحربية التي

تنشر لدى كل طرف ، واذا اخذت المقارنة التكنولوجية بعين الاعتبار ، فان الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفييتي ستطيعان ان يتنافسان بعدد الرؤوس الحربية المستخدمة في اجهز اطلاق متعادلة لدى كل منهما . وهـذا يعني ان مقارنة عدد اجهزة الاطلاق تبقى عمليا اكثر فائدة من مقارنة عـدد الرؤوس الحربية كمؤشر لقياس القوة .

ويتمثل المؤشر العددي الثالث ، المتعلق بعدد اجهزة الاطلاق والرؤوس الحربية ، في قدرة الحمل او عيارات الروس الحربية النووية المرتبطة بدورها بالوضع الاستراتيجي لكل دولة . وسواء تم جمع انواع كل فئة من الانظمـة او حسبت بشكل منفرد ، فان الاوزان تقاس عادة بالالف باوند لقدرة حمل مركبات الايصال الاستراتيجية . وتتعلق هذه القدرة بشكل مباشر بعيارات الاسلحة النووية للقوة الاستراتيجية المعدة للاستخدام ضد المدن او ضـد الاهداف العسكرية . يعبر احيانا عن قدرة الحمل بمعادل الميغاطن EMT الذي يمثل قياسا اكثر دقة للقدرة التدميركية للسلاح النووي . وبغض النظر عن العوامل الاخرى ، فكلما كانت قدرة الحمل الذي يمكن ايصاله الى الهدف اكبر ، كلما كانت قدرته التدميرية اكبر ، وبالتالي ايضا . ومهما يكن مـن امر ، فان الفعالية العسكرية الفعلية لقوة استراتيجية ما ، تبقى معتمدة على بعض الخواص النوعية كالدقة في الاصابة والقدرة على البقاء ، وبساطـة التكنولوجيا المتصلة بالرؤوس الحربية النووية المتعددة (ميرف) .

ويمكن للمؤشرات الاحصائية الخاصة بالقياس وهي عدد مركبات الايصال، وعدد الرؤوس الحربية ، وقدرة الحمل ان تضع الخطوط العريضة القرارات المستقبلية التي تؤثر على وضع القوة الاستراتيجية الامريكية وعلى الموقف الاميركي عامة خلال مفاوضات الحد من الاسلحة الاستراتيجية . واذا اصبحت اتفاقية فلاديفستوك دائمة ، فانها ستنظم المساواة في العدد الاجمالي لاجهـزة الاطلاق الاستراتيجية وفي مستويات الانظمة الصاروخية الحاملـة للرؤوس الحربية النووية المتعددة (ميرف) .وسوف يكون للولايات المتحدة الاميركية ــ ضمن هذه التحديدات ــ افضلية عددية في الرؤوس الحربية والقاذفـات ،

بينما يكون للاتحاد السوفييتي افضلية عددية مماثلة في الصواريخ البعيدة المدى التي تطلق من البر او من البحر . وبرغم ان عيارات الرؤوس التي تحملها الصواريخ السوفييتية اكبر مما لدى الولايات المتحدة الاميركية ، فان دقة الاصابة للصواريخ الاميركية افضل ، كما ان التفوق الاميركي في القاذفات يجعل قدرة الحمل الاجمالية للقوات الاستراتيجية في كل من الدولتين متساوية تقريبا . وبما ان الاتحاد السوفييتي يضع الرؤوس الحربية النووية المتعددة (ميرف) في صواريخه الباليستيكية العابرة للقارات ، فان التفوق الاميركي في عدد هذه الرؤوس سوف يضيق جدا في نهاية السبعينات ، كما ان الاتحاد السوفييتي سيكون قادرا على تحقيق افضلية في قدرة الحمل لصواريخه عبر التحسينات الكمية . وبالمقابل ، فان الولايات المتحدة الاميركية ستحاول بدون شك ، وقبل ذلك الوقت – ان تناقش مع الاتحاد السوفييتي اتخاذ اجراء اضافي في محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية يحدد ميزان قوى متساو ودائم بين القدرات الاستراتيجية السوفييتية والاميركية . ومهما يكن من امر ، وسواء تم ذلك عبر اتفاقات مدروسة ، او بأعمال منفذة من طرف واحد ، فان السياسة الاميركية ستحاول على الاقل ان تتجنب التخلف في العدد الاجمالي لاجهزة الاطلاق عبر القارات ، وستفضل ان تمنع الاتحاد السوفييتي من احراز السبق في اي اثنين من المؤشرات الاحصائية . وقد يكون ممكنا ان تجمع المؤشرات الثلاثة في مؤشر قياس مركب واحد للقوة الاستراتيجية – كأن يضم مجموع عدد اجهزة الاطلاق وعدد الرؤوس الحربية وقدرة الحمل – وان تضع الولايات المتحدة الاميركية هدفا لها يتمثل بالمحافظة على المساواة الشاملة في العدد الاجمالي لمجموع هذه الوسائط حسب هذا القياس المركب .

ومهما كان الاسلوب المستخدم للمحافظة على المساواة ، فان الحساسية بأهمية العلاقات العددية لا يجب ان يسمح لها بالتحكم في التخطيط الاستراتيجي ويجب الا تستمر فعالية – التكلفة وعوامل الكفاءة اللازمة للمتطلبات العسكرية في املاء شروط صعبة على متطلبات الاسلحة نفسها ، كما يجب ان توضع مراقبة شديدة على برامج الاسلحة بغية منع الحصول على اسلحة ذات قيمة عسكرية تكون موضع تساؤل ، او ذات خواص تقنية تكون موضع شك ، وادخالها الى التسليح باسم المساواة العددية . وفي

نهاية التحليل فان الاهتمام العملي والحذر بشأن الميزان الاحصائي يمكن ان تضيق متطلبات معينة الى القوات الاستراتيجية الاميركية المخطط لها ، طالما ان التخطيط العسكري المحافظ يمكن ان يخلق متطلبات للقوة الاستراتيجية تلبي اوتوماتيكيا حاجة العوامل العددية . وعموما فانه لا يجب ان تحصل الولايات المتحدة الاميركية — ومهما كانت الظروف — على اسلحة استراتيجية لاسباب تتعلق بالميزان العددي فقط ، وسواء كان ذلك من اجل « اوراق المساومة » التي تستخدم في مفاوضات الحد من الاسلحة الاستراتيجية او لاسباب تتصل بالسياسة الخارجية ، كما يجب على القادة الاميركيين الا يبالغوا في اهمية التغيرات الطارئة على العلاقة النووية الاميركية — السوفييتية ، او في الخطر الناجم عن تمكن موسكو من تحقيق افضلية استراتيجية هامشية لصالحها .

واخيرا ، فانه من الاهمية بمكان ان نعرف انه قد تحدث نزاعات بين القرارات المتصلة بالخواص الاستراتيجية للوضع الردعي الاخير في القياس حسب الشروط العسكرية والقرارات المتصلة بمتطلبات المساواة العددية . واذ تحدث مثل هذه النزاعات فان هدف المحافظة على وضع ردعي مستقر وموثوق يجب ان يعطى وزنا اكبر ، الى حد بعيد ، من « سباق القوة » . ونذكر كمثال على هذه النزاعات ما يحدث عندما يجب ان نوازن بين فوائد الغاء انظمة الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات ذات التعرضية الكبيرة بغية المحافظة على وضع ردعي يعتمد عليه عبر تجنب عدم استقرار الازمات ، وبين امكانية تخفيض احادي الجانب لهذه الصواريخ ، التي تجعل الولايات المتحدة الاميركية في وضع استراتيجي غير ملائم لها من الناحية العددية . واذا اصبحت الصواريخ الباليستيكية الاميركية العابرة للقارات — في هذه الحالة — معرضة للخطر ، دون التمكن من مناقشة اية تخفيضات متبادلة للصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات ، فانه يجب على القادة الاميركيين ان يخططوا لالغاء كافة الصواريخ الباليستيكية الاميركية العابرة للقارات من جانب واحد ، على اساس ان منح الاتحاد السوفييتي احتكار هذه الصواريخ الباليستيكية والتفوق العددي الكبير يتم مقابل تحقيق استقرار ردعي اكبر يرافق ازالة

الانظمة الاميركية ذات التعرضية الكبيرة . وبغية تخفيف النتائج المحتملة لهذا الاجراء ، فقد كان من الحكمة ان يتم تخفيض عدد الصواريخ الباليستيكية الاميركية العابرة للقارات تدريجيا بموجب برنامج الالغاء . وكانت الولايات المتحدة الاميركيــة تستطيع ان تحـول بعض هذه الصواريـخ الباليستيكيـة العابـرة للقـارات الـى البحـر بنشرهـــا في غواصـــات « ترايدنـت » الحاملة لصواريخ ذات امداء قارية تكمل الاسطول الموجود ضمن الحـدود المفروضة بموجب اتفاقيات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، وذلك كوسيلة اضافية لتجاوز خسارة الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات ICBMs وبالرغم من انه كان يمكن اتخاذ هذه الاجراءات من جانب واحد ، فقد كـان مرغوبا بالنسبة للولايات المتحدة الاميركية ان تحاول التفاوض بشأن التخفيضات الاحادية الجانب ، المترافقة مع الترتيبات الواسعة لحرية الجمع بين مختلف انواع الصواريخ التي تسمح بزيادة مستوى الصواريخ الباليستيكية التي تطلق من البحر SLBM ــ الامر الذي سيكون موضوع تحليل لاحق في مناقشة امكانيات السيطرة على الاسلحة الاستراتيجية .

٤ ــ القوات الاستراتيجية والتزامات ما وراء البحار :

ان القوات الاستراتيجية الاميركية ــ بالاضافة الى القوات النوويـة التكتيكية والقوات التقليدية وقوات حلف الناتو ــ ستستمر في خدمة هدف الردع النووي وردع العدوان غير النووي للاتحاد السوفييتي ضد اوروبـا الغربية . اما الالتزامات الامنية للولايات المتحدة الاميركية نحو اليابان والحلفاء الاخرين في اسيا ، فانها تضع حملا على القوات الاستراتيجية الاميركية في مواجهة التهديدات المحتملة للصين الشعبية وللاتحاد السوفييتي ايضا . ولعل احـدى الوظائف الخاصة القوات الاستراتيجية الاميركية تتمثل في تأمين مظلة نوويـة للدول التي تنقصها الاسلحة النووية بغية تخفيف احتمال انتشار مثل هذه الاسلحة . اما خلال العقد القادم ، ومع استمرار المسؤولين الاميركيين في اعادة تقييم السياسة الاميركية في العالم ، وتزايد الضغوط الداخلية لخفض الانفاق الداخلي ، ووصول الميزان النووي الاميركي ــ السوفييتي الى درجة اعلى من الاستقرار عبر دبلوماسية الوفاق وترتيبات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ،

فان مسائل توسيع اهداف القوات الاستراتيجية الاميركية سوف تزداد من حيث أهميتها النسبية .

توسع الردع :

كانت الولايات المتحدة الاميركية قد تعهدت ـ منذ ان امتلك الاتحاد السوفييتي لاول مرة امكانية ايقاع دمار انتقامي غير مقبول عليها ـ بان تستخدم الاسلحة النووية الاستراتيجية للرد على الهجمات السوفييتية الموجهة ضد حلفاء اميركا ، مخاطرة بما يمكن ان يعرف بالانتحار القومي ، ولذلك فقد بدا هذا التعهد غير قابل للتصديق كليا . وقد اثار تنامي القوة الاستراتيجية السوفييتية خلال الاعوام الاخيرة من الخمسينات للاهتمام المتعلق بالاعتمادية على الضمان النووي الاميركي لاوروبا الغربية . اما وصول موسكو حديثا الى المساواة الواضحة ، التي اعترف بها في محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، فقد القت الضوء على هذه المسألة ، واثارت نقاشات متجددة عن المأزق النووي الذي شل حلف الناتو لاكثر من عقد من الزمن . واستنتج العديد من المعلقين ان الضمان النووي الاميركي للناتو اصبح غير ملائم وغير موثوق به . وما لبث بعض الدبلوماسيين الاجانب والكثير من صانعي القرارات السياسية الاميركيين ان رددوا ملاحظة شارل ديغول المشهورة جدا بأنه لا يحتمل ان تضحي الولايات المتحدة الاميركية بنيويورك لتنقذ باريس ـ او اية مدينة اوروبية اخرى .

ولعل اكثر المظاهر الحرجة لسياسة توسيع الردع الاميركية تتمثل بكون الولايات المتحدة الاميركية قادرة على استخدام الاسلحة النووية ضد الاتحاد السوفييتي قبل ان يهاجمها هذا الاخير بشكل مباشر . ويمكن ان يتضمن الرد الاميركي على ضربة نووية سوفييتية ضد حلفاء اميركا في حلف الناتو ـ على سبيل المثال ـ استخدام الاسلحة النووية للمسرح الاميركي ضد القوات العسكرية السوفييتية المتمركزة في اوروبا الشرقية ، بالاضافة الى اطلاق الضربات النووية الاستراتيجية على الاهداف الموجودة في الاتحاد السوفييتي نفسه . وفي هذه الحالة ، فان الولايات المتحدة الاميركية لن تبدأ بالتأكيد

في استخدام الاسلحة النووية وسوف تعمل على الاقل حسب عقيدة الردع الانتقامية ــ وخاصة اذا تعرضت القطعات او القواعد الاميركية لضربات نووية سوفييتية . وعموما فان استخدام الولايات المتحدة الاميركية لاسلحتها النووية للرد على الهجمات النووية السوفييتية ضد اوروبا الغربية ومغامرتها باحتمال التصعيد الى تراشق استراتيجي كامل ، اذا رد الاتحاد السوفييتي بضربات نتقامية ضد الوحدات الاميركية ، لا يزال امرا غير واضح ، ولكن الاحتمال الجدلي حول تركيز الانتباه على كلا جانبي الاطلسي ، يتمثل في الاستخدام المحتمل للاسلحة النووية الاميركية لمواجهة هجوم عسكري تقليدي سوفييتي ضد اوروبا الغربية ــ اي ان هذا الاحتمال يفترض **الاستخدام الاستباقي** للاسلحة النووية من قبل الولايات المتحدة الاميركية دفاعا عن حلفائها ، الامر الذي يثير التساؤل حول الاعتماد على الضمان الاميركي .

وبرغم ان التحليلات تظهر ان الناتو يستطيعان يحشد القوة التقليدية القادرة على التعامل مع عدد كبير من الهجمات التقليدية الكبيرة المنفذة من قبل الاتحاد السوفييتي وحلفائه في حلف وارسو ، فان الوضع السائد في اوروبا يضع عبئا ثقيلا على الردود النووية لردع العدوان غير النووي (١) .

ان احتمال الضربة النووية الاولى يشكل حاليا العمود الفقري لسياسة حلف الناتو الدفاعية ، كما ان الولايات المتحدة الاميركية قد التزمت بدورها في تنفيذ الضربات النووية عند الضرورة كجزء من مسؤوليتها تجاه حلف الناتو . ويمكن ان تكون هذه الاعمال الاميركية محددة بالاستخدام الميداني للاسلحة النووية ، ولكنه يمكن ان تتضمن ضربات نووية من مسرح العمليات ضد المدن السوفييتية او القوات العسكرية السوفييتية الموجودة في قواعد داخلية . ولا يحتمل ان تستخدم الولايات المتحدة الاميركية قواتها النووية الاستراتيجية قبل استخدامها للاسلحة النووية التكتيكية والموجودة في مسرح العمليات ، ومع ذلك فان هذا الخيار لم يسقط من قبل قط .

---

(١) ــ انظر على سبيل المثال « تقرير وزير الدفاع الاميركي جيمس شليسينغر الى الكونغرس عن ميزانية الدفاع لعام ١٩٧٥ والبرامج الدفاعية للاعوام ١٩٧٥ ــ ١٩٧٩ ، ٤ اذار ١٩٧٤ ــ الصفحات ٨٧ ــ ٩١ ، وانتهوفن وسميث في « كم يكفينا من الاسلحة الاستراتيجية ؟ » .

وعموما فان السياسه النووية الاميركية تجاه اوروبا كانت دائما مرتبطة بالسياسة النووية لحلف الاطلسي (الناتو) . وقد دعت أستراتيجيـة الناتو للضربات النووية الانتقائية المحتملة ، في حالة الاختراق التقليدي السوفييتي الى اوروبا المركزية (الوسطى) . الذي لا يمكن احتواؤه بالوسائط التقليدية. وتتضمن هذه الاستراتيجية ـ على سبيل المثال ـ خطط الرد النووي العـام حسب الاحتمالات الاخرى غير المحددة ، والتي تغطي بدون شك أمكانية اندفاع سوفييتي تقليدي كثيف في اوروبا الغربية(١) . اما بالنسبة للصراعات المحدودة في المسرح الاوروبي ، فان القوات النووية الاميركية الموجودة في القواعـد الامامية والموضوعة تحت تصرف حلف الناتو ، تخضع لسيطرة مزدوجة ، ولا يمكـن استخدامها بدون موافقة الرئيس الامير ، ولكن الاستخدام المحدود لهذه الاسلحة ضمن خطوط عريضة سيترك للقيادة العليا للقوات الحليفة في اوروبا . وبالمقابل، وحسبما جاء في دراسة حديثة للكونغرس فان « مسؤولية تنفيذ الرد النـووي العام لحلف الناتو تقع على عاتق القوات الاستراتيجية الاميركية المتوضعـة خارج اوروبا » طالما ان مثل هذا العمل الكبير « لن ينفذ بالضربات النووية مـن مسرح العمليات فحسب ، بل بالاشتراك مع تنفيذ « خطة العمليات المتكاملة المستقلة » للولايات المتحدة الاميركية (٢) .

وبغض النظر عن مسألة المصداقية ، فان الالتزام النووي الاميركي نحو حلف الناتو ، يمكن ان يتعارض مع متطلبات الاستقرار الاستراتيجي مع الاتحاد السوفييتي ويعيق التقدم المثمر في مفاوضات الحد من الاسلحة الاستراتيجية. وقد ينظر الى الالتزام الاميركي الواضح بالاستعداد لاستخدام القوات الاميركية

---

(١) ـ لقد شمل الالتزام الاميركي تجاه حلف الناتو دائما الاستخدام الاستباقي المحتمـل للاسلحة النووية . ويمكن الرجوع بشأن ملخص الدور الاميركي في استراتيجية حلف الناتو النووية ، الى « قضايا الامن الاميركي في اوروبا : تقاسم الاعباء والتزامات الاطراف بما يتعلـق بالاسلحة النووية » وهي موضوع تقرير اعدته اللجنة الفرعية للاتفاقات والالتزامات الامنية الاميركية الخارجية ، التابعة للجنة الشؤون الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ الاميركيـة ـ الكونغرس الثالث والتسعون ـ الجلسة الاولى (١٩٧٣ أ .

(٢) ـ نفس المرجع السابق ، الصفحات ٢١ ـ ٢٢ .

الاميركية النووية الاستراتيجية والتكتيكية ، على انه يشكل سياسة تهديد اميركي للاتحاد السوفييتي . وقد يرد الاتحاد السوفييتي على ذلك باجراء تعديلات معينة على خططه الدفاعية ، او ربما يحاول ان يستغل القوة النووية السوفييتية لاهداف سياسية . وبالاضافة الى ذلك فان توسيع اهداف الردع الاميركي قد يجعل الولايات المتحدة الاميركية ، اكثر ميلا الى تطوير قدرات الحد من الدمار والمضادة — للقوة وذات الطابع المؤدي الى عدم الاستقرار لقواتها الاستراتيجية ، او الى محاولة امتلاك شكل ما من التفوق الاستراتيجي ضمن قيود اتفاقات الحد من الاسلحة الاستراتيجية بغية تحسين الفعالية العسكرية لعقيدة الضربة — الاولى النووية وتقوية المصداقية السياسية للالتزامات الاميركية فيما وراء البحار . وبالتالي فان هذه السياسة تعيق مفهوم الاستقرار المتبادل ومبدأ السيطرة على الاسلحة الاستراتيجية .

وبرغم نقاط الضعف المتعددة والمساوىء التي رافقت توسيع سياسة الردع الاميركية ، فقد كان صعبا ان تكتشف البدائل المفضلة . وبالرغم من مؤشرات عدم الارتياح والتوهم ، فلم يكن صرف النظر عن قيمة او فعالية الضمانات النووية كاداة للسياسة الخارجية الاميركية في العقد القادم ، عملا مقبولا او صالحا بشكل عام . ولاسباب تتعلق بالمصداقية والاستقرار ، فقد يكون من المرغوب به بالنسبة للولايات المتحدة الاميركية ان تستغني عن الدور الذي تلعبه قواتها النووية في الاسهام بالردع الموسع ، ولكنه لم يكن واضحا تماما ان التبدل في هذه السياسة سيكون مثمرا من الناحية العملية . ونظرا لتصاعد الضغط على ضرورة تخفيض القوات التقليدية الاميركية في اوروبا الغربية ، واستمرار عدم الرغبة لدى حلفاء اميركا في حلف الناتو ، بالاخذ على عاتقهم بناء القوة الملازمة للدفاع الموثوقة به ضد الهجمات السوفييتية التقليدية، فان التأكيد على استمرار الضمان النووي الاميركي لحلف الناتو قد يصبح اكثر ضرورة كهدف مستقبلي للسياسة الخارجية الاميركية مما كان عليه في الماضي ، وكان النجاح في التفاوض حول التخفيضات المتبادلة في القوة مع دول حلف وارسو سيخفف من اثر سحب القطعات الاميركية ، كما ان اعادة تشكيل القوات التقليدية في حلف الناتو ستحسن فعاليتها بالرغم من تخفيض

مستويات القوة البشرية فيها ، ولكن العديد من المحللين اعتقدوا بأن الحاجة ستدعو الى القدرات النووية الاميركية في كلا الحالتين ، لتكملة الدفاعات غير النووية في اوروبا الغربية . ويمكن للقوى النووية الفرنسية والانكليزية الصغيرة العاملة بشكل مستقل او ربما بشكل مشترك ، في تجاوز التناظر التقليدي بين الشرق والغرب ، ولكنها لن تقدم بدائل حية لنرادع الاستراتيجي الاميركي، لدى محاولة اجراء توازن بينها وبين القدرة النووية السوفييتية ، وبالتالي فليس ممكنا ابدا ان تخرج قوة نووية اوروبية من اي نوع الى حيز الوجود في العقد القادم (١) .

أن المحافظة على سياسة الردع الاميركي الموسع ليس مرغوبا بها فحسب، ولكنها ممكنة ايضا . وحتى في مرحلة المساواة الحالية ، فانه يبدو معقولا ان يعتقد بان عدم اليقين المتصل باستخدام القوة النووية الاميركية سيردع الاتحاد السوفييتي عن مهاجمة اوروبا الغربية بالاسلحة النووية وسيمنع القادة السوفييت من التفكير الجدي بالعدوان التقليدي ضد دول حلف الناتو . ويجب ان يبقى الوضع الاستراتيجي الاميركي على امتداد الخطوط المشار اليها انفا ـ المعتمد على قوة ذات بنية قابلة للبقاء ومتنوعة ، مع بعض الخيارات للضربات المحدودة وغياب التخلف العددي الواضح ـ ذا مصداقية من الناحيتين العسكرية والسياسية . ومهما يكن من أمر فان التحرك ، أما الى وضع استراتيجي اميركي في حده الادنى او الى بناء قوات استراتيجية اميركية على نطاق واسع ، سيؤدي فقط الى تفاقم المسائل الامنية الاوروبية . اما اتفاقات الحد من الاسلحة الاستراتيجية والاتجاهات المستقبلية لتحديد الاسلحة الاستراتيجية الاميركية ـ السوفييتية ، فانها تتصل بمسألة سياسة الردع الاميركي الموسع وتثير عدة قضايا اساسية ضمن التحالف مع الناتو . وسوف تناقش هذه القضايا فيما بعد ، في الفصل السادس ، اثناء التعرض للسياسة الاميركية المتعلقة بالسيطرة على الاسلحة الاستراتيجية .

---

(١) ـ يمكن الرجوع بشأن تحليل ممتاز لمظاهر التعاون النووي الاوروبي الى ايان سمارت في : المستقبل المشروط : « احتمالات التعاون الفرنسي ـ الانكليزي » ـ « اوراق ادلفي رقم ٧٨ (لندن ـ معهد الدراسات الاستراتيجية البريطانية ـ تموز ـ ١٩٧١) » .

ان دور القوات الاستراتيجية الاميركية بالنسبة لليابان يتمثل بتقديم الحماية الى طوكيو ضد الهجوم او التهديد الصيني اوالسوفييتي . ولا تلعب القوات الاستراتيجية الاميركية دورا عمليا في التعامل مع العدوان التقليدي الصيني ضد الارض اليابانية او اي منطقة اخرى في اسيا مثل تايوان مثلا . وحسب الخطط الدفاعية الحالية ، فان القوات الاميركية المعدة للحوادث المحتملة في آسيا ، يجب ان تكون قادرة ـ بالاشتراك مع القوات الحليفة ، على مواجهة كافة الاحتمالات ، دون اللجوء الى الاسلحة النووية . وتبقى فقط الحالة التي تلجأ فيها كوريا الشمالية الى تنفيذ هجوم كثيف ضد كوريا الجنوبية مع اشتراك على نطاق واسع للقوات الصينية ، حيث سيكون صعبا جدا التعامل مع هذا العدوان التقليدي بالقوات التقليدية وحدها ، وبالتالي فانه يحتمل في هذه الحالة ان يتم اللجوء الى استخدام الاسلحة النووية التكتيكيـــة (١) .

وبالرغم من كون التهديدات النووية ضد اليابان ، بعيدة الاحتمال سواء من الصين الشعبية او الاتحاد السوفييتي ، فان الضمان الاميركي يشبع حاجة امنية ويخفض احتمال اتخاذ قرار ياباني مستقل عن امتلاك الاسلحة النووية. وكما جاء سابقا فان سياسة التوجه الردعي تجاه الصين ستكـون كافيـة للتعامل مع المسائل الامنية التي يثيرها تنامي القوة النووية الصينية ، كما ان القدرة الاميركية لردع العدوان الصيني تتم تغطيتها بالسياسة الاستراتيجية الاميركية تجاه الاتحاد السوفييتي .

اما الجهود الموجهة لتقوية القدرة الاميركية المضادة ـ للقوة ضد الصين ، في محاولة لزيادة القوة الردعية الموسعة ، فلن تكون غير ضرورية ومثيرة لعدم الاستقرار في الظروف السوفييتية ـ الاميركية فحسب ولكنها ستعمل ايضا في الحد من التحرك باتجاه التعاون واستقرار العلاقات مع الصين الشعبية ،

---

(١) ـ يمكن الرجوع بشأن مناقشة السياسة الدفاعية الاميركية في اسيا ، مع التاكيد على دور الاسلحة النووية الى ايرل ريناقال في « عقيدة نيكسون والتزاماتنا الاسيوية » مجلة الشؤون الخارجية العدد ٤٩ (كانون الثاني ١٩٧١ الصفحات ٢٠١ ـ ٢١٧ .

وسوف يؤدي ذلك ، بدوره ، الى موقف متوتر في آسيا يمكن ان ينسف عمليا الثقة بالارتباطات الامنية الاميركية ، وربما تدفع باليابان وبدول اخرى في المنطقة الى اتباع سياسات مستقلة تجاه الصين ــ سواء عبر البناء العسكري او الوسائل الاخرى . ولعل الاخذ بسياسة مغايرة نحو الصواريخ المضادة للصواريخ الصينية سيؤدي الى نقض معاهدة الانظمة الصواريخ البالستيكية التي تمنع نشر الدفاعات الصاروخية في كافة انحاء البلاد . وهكذا اذا وضعت طوكيو الضمان النووي الاميركي في موضع تساؤل في المستقبل ، فانه يحتمل ان يكون اهتمامها متصلا بالسياسة العامة الاميركية نحو اليابان والصين اكثر من ارتباطه بتفاصيل العقيدة الاستراتيجية الاميركية او بنشر الاسلحة .

واما على المستوى العالمي الاكثر شمولا ، فقد لا يبدو من الحكمة في شيء ان نساوم على الدور الموسع لقواتنا الاستراتيجية ، طالما ان مظلتنا النووية تسهم في الامن الاميركي وفي الاستقرار العالمي بدعم هدف عدم انتشار الاسلحة النووية . وعموما فان القرارات المتعلقة بالقوى النووية المستقبلية ، قد تكون اقل تاثيرا بتطورات القوة الاستراتيجية الاميركية وبالميزان الاستراتيجي منها بالسياسة الخارجية العامة ، وبحالة امننا ونفوذنا . وبالرغم من ذلك ، فان اتباع سياسة الاسلحة الاستراتيجية المذكورة انفا ، سيجعل القوات الاستراتيجية الاميركية ذات دور كبير في منع انتشار الاسلحة النووية . اما السياسات المتطرفة في اي اتجاه ــ سواء تمثلت ببناء دراماتيكي للتسليح الاميركي الذي يهدد محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية او بتخفيض كبير احادي الجانب في القدرات الاستراتيجية الاميركية ــ فانها قد تضعف مصداقية الضمانات الاميركية وتزيد الدافع لدى الدول الاخرى في تطوير ترساناتها النووية الخاصة بها . ان الضمانات النووية تحمل طابع الضعف والمغامرة ، ومع ذلك فقد لا يكون للولايات المتحدة الاميركية في العديد من الحالات ، خيار بالا تستمر في المحافظة على وضع متناقض يتمثل بكونها مستعدة للمخاطرة بحرب نووية استراتيجية بغية ردع الهجمات او التهديدات النووية الاجنبية والاسهام في تخفيض احتمال حدوث النزاعات التي قد تصعد الوضع الى

المستوى النووي ، ولمنع الاخطار الناجمة عن ازدياد عدد الدول ذات التسليح النووي .

تخفيض حجم الاستخدام النووي :

وبنفس الوقت فان مساوىء سياسة الردع الاميركي الموسع لا يمكن تجاهلها ، كما ان احد الابعاد الهامة للسياسة الاستراتيجية الاميركية يجب ان يتمثل في محاولة الاقلال الى الحد الادنى من هذه المساوىء . ويجب ان يتم الاعتراف بان الاستقرار الاستراتيجي نفسه ليس ضمانة لعدم نشوب حرب نووية في زمن التوتر ، او عبر تصعيد النزاع التقليدي . وبغية خفض احتمال استخدام الاسلحة النووية ، فعلى الولايات المتحدة الاميركية الا تضبط قواتها الاستراتيجية فحسب ، بل يجب عليها ايضا ان تعير انتباهها الى البنية العامة لوضعها الدفاعي ، واذا حافظت الولايات المتحدة الاميركية على قوات تقليدية قوية ، فقد يمكنها ان تنظم وضعا دفاعيا يخدم مصالحها فيما وراء البحار ، عبر خفض التأثيرات المتنوعة على الميزان الاستراتيجي الاميركي ــ السوفييتي ، وتجنب الانتكاسات القاسية على التقدم الذي انجز في تحسين العلاقات الاميركية ــ الصينية ، والخفض الى الحد الادنى لاحتمال اضطرار الرئيس الاميركي لان يواجه قرارا عملياتيا عن استخدام الاسلحة النووية .

ومهما يكن من أمر ، فان اتجاهات الدفاع المستقبلية قد تجعل الولايات المتحدة الاميركية تميل نحو اعطاء الاسلحة النووية دورا اكبر في الردع الموسع. واذا تم تخفيض القوات التقليدية الى حد كبير بغية خفض الانفاق الدفاعي ، فان التوازن سيتبدل بين القدرات النووية وغير النووية الاميركية . ويمكن لمخططي الدفاع ان يعتمدوا بشكل متزايد على الاسلحة النووية التكتيكية الحديثة لتلبية المتطلبات الامنية الاميركية فيما وراء البحار ، اذا لم يعمل صانعو القرارات السياسية الاميركية على خفض مجالات التزامات الولايات المتحدة الاميركية نحو حلفائها ، او اذا لم يعمد هؤلاء الحلفاء الى ملء الثغرة بالقوات التقليدية (١) . وكان يمكن ان تؤدي طلبات الكونغرس الى خفض كبير احادي

---

(١) ــ انظر والتر بينكوس في « جيل جديد من الاسلحة : لماذا العدد الزائد من صواريخ نيوكس ؟ » في الجمهورية الجديدة ــ ٩ شباط ١٩٧٤ ــ الصفحات ١٤ ــ ١٦ .

الجانب للقوات الامريكية التقليدية في اوروبا ، بالرغم من المعارضة القوية للفرع التنفيذي . وفي هذه الحالة ، يمكن لحلف الناتو ان يلجأ الى سياسة الاعتماد الكلي على الاسلحة النووية التكتيكي في الدفاع ، والى القاء العبء الاكبر من المسؤولية على عاتق القوات الاستراتيجية الامريكية في تأمين الردع ضد سلسلة الاعمال العدوانية السوفييتية المحتملة . ومن الممكن ايضا ان تتحول الولايات المتحدة الامريكية الى سياسة التوجه ـ النووي في شمال شرق اسيا ، اذا جرى تخفيض القوات الامريكية التقليدية ، في هذه المنطقة . ونظرا للتفوق النووي الامريكي على الصين الشعبية ، فان هذه الاستراتيجية قد تضرب بعض صانعي القرارات السياسية كخيار مغر يعود الى الاعوام الاولى من الخمسينات ، عندما كانت الولايات المتحدة الامريكية تملك امكانية الضربة الاولى ضد الاتحاد السوفييتي وكانت الصين دولة غير نووية ، ولكنها متحالفة مع الاتحاد السوفييتي (١) .

ليست الولايات المتحدة الامريكية بحاجة لاعادة تحقيق التفوق الاستراتيجي على الاتحاد السوفييتي بغية تبني سياسة الاعتماد على الاسلحة النووية . ويجب ان نذكر بان عقيدة الانتقام الكثيف لاعوام الخمسينات كانت تعتمد اساسا على التفوق النووي ، ولكن الولايات المتحدة الامريكية استمرت في المحافظة على سياسة الاعتماد على الاسلحة النووية حتى بعد ان رفض ايزنهاور التفوق لصالح الكفاية . وكما كان الامر في اعوام الخمسينات ، فان الرغبة الامريكية للمغامرة بكارثة نووية للدفاع عن المصالح الامريكية كانت ممكنة الاستخدام لتبرير الاستراتيجية ذات التوجه ـ النووي ، حتى في حالة الدمار المضمون المتبادل والمساواة الاستراتيجية .

ومهما يكن من امر ، فان كافة الاعتراضات التي اثيرت ضد عقيدة الانتقام الكثيف منذ عقدين من الزمن ، لا تزال صالحة بشكل او بآخر اليوم . ذلك ان اي استخدام للاسلحة النووية سوف يبقى غير عملي ، كما ان الوضع ذا

---

(١) ـ يمكن الرجوع بشأن اهتمام الكونغرس بخفض القطعات الامركية في اوروبا الى وثائق جون نيوهاوس واخرين عن « القطعات الامريكية في اوروبا ، التكاليف ، والخيارات » (مؤسسة بروكينغز ، ١٩٧١) .

التوجه ــ النووي سوف يستدعي اكثر مما يردع الاعمال العدوانية التي تشمل استخدام الاسلحة التقليدية . وبالاضافة الى ذلك ، فما ان تبدأ احدى الازمات مثلا حتى يصبح الرئيس الاميركي وجها لوجه امام خيار تقديم التنازلات او التهديدات النووية . واذا حددت الخيارات الاميركية ، فان السياسة ذات التوجه ــ النووي تستطيع ان تفرض الاستخدام المبكر للاسلحة النووية ، مما يزيد في احتمال التصعيد السريع الى حرب نووية استراتيجية . وبالرغم من ان الازمات الحادة قد لا تنتهي بالضرورة الى تراشق متبادل استراتيجي ، فانه من غير المرغوب به ان تطور سياسة دفاعية تعمل بدورها على زيادة هذه الامكانية . وربما يؤدي التصرف المنطقي والعقلاني في الازمات الى تخفيف هذا الخطر الى الحد الادنى ، ومع ذلك فلا يجوز ان ننسى ان الحروب تنشأ غالبا بسبب سوء التقدير او الاعمال الطائشة .

وطالما ان الاتحاد السوفييتي استطاع ان يحقق المساواة الاستراتيجية ، فان استراتيجية التأكيد على استخدام السلاح النووي في اوروبا ستصبح اكثر خطرا واقل جدوى في المستقبل مما كانت عليه في الماضي . وبالاضافة الى ذلك فان السياسة الدفاعية الاميركية ذات التوجه ــ النووي ستعمل على تخفيف الحافز الاوروبي لبناء قوات تقليدية اكبر ؛ كما ستضعف فرص تحقيق اتفاقيات للسيطرة على الاسلحة النووية في اوروبا ، وعموما ؛ فان هذه السياسة ستسير في اتجاه معاكس لسياسة الوفاق في اوروبا الوسطى . وفي آسيا ، حيث يركز الوضع العسكري الاميركي على القوات النووية اكثر منه على القوات التقليدية ، سيعاني من المصداقية بسبب ترسانة بكين النووية الصغيرة فعلا ، والتي تتنامى تدريجيا . وعموما فان هذه السياسة سوف تزيد من حدة عوامل المغامرة ، وتقف في سبيل تحسين العلاقات بين واشنطن وبكين ، كما تزيد من احتمال اتخاذ اليابان لقرار بشأن تطوير الاسلحة النووية .

ولهذه الاسباب ، سيكون مفضلا ان تحاول الولايات المتحدة الاميركية انقاص ــ وليس زيادة ــ اعتمادها على الاسلحة النووية . وبالتالي فان السياسة الدفاعية الاساسية ، التي كانت تجسد مفهوم الرد المرن خلال

الاعوام الاولى من الستينات ، والتي تدعو لقدرات تقليدية محسوسة بالاضافة الى القوات النووية القوية ، تبقى الاسلوب المفضل ، اذا ما رغبت الولايات المتحدة الاميركية ان تحافظ على التزاماتها الامنية الواسعة دون الاخلال بالميزان الاستراتيجي ، الذي يؤدي الى انتشار اوسع للاسلحة النووية ، او يقوي — دون مبرر — خطر نشوب الحرب النووية . وحتى اذا لم تستطع الولايات المتحدة الاميركية ان ترفض كليا خيار "الاستخدام الاستباقي للاسلحة النووية في اوروبا ، او في شمال شرق اسيا ، فانها تستطيع على الاقل ان تحافظ على قدرات تقليدية كافية لتأمين ردع مصداقي ضد العدوان على كافة المستويات . وبالرغم من ان السياسة المقترحة سوف تبدو وكأنها بحاجة الى انفاق دفاعي متزايد ، فان بعض التقديرات تشير الى ان الولايات المتحدة الاميركية تستطيع ان تجري تخفيضات متواضعة في الانفاق السنوي على القوات ذات الهدف العام ، وتظل قادرة ايضا على دعم الخيار غير النووي الذي يمكن الاعتماد عليه (١) . ومهما يكن من أمر ، فان فوائد الاستقرار النووي الاكثر حدة ، سوف تستحق الثمن اللازم للمحافظة على قدرات تقليدية قوية .

ففي ظل هذه السياسة الدفاعية الاساسية ، وبغية انقاص الدور البارز للاسلحة النووية في الوضع الدفاعي الاميركي ، فان القوات النووية التكتيكية والاستراتيجية ستوجه مبدئيا لتحقيق الردع اكثر منها لتنفيذ مهمة حربية ، تعتمد على عوامل تخطيط — القوة الاستراتيجية التي سبق لها ان نوقشت في مكان آخر من هذا الكتاب . وان وضعا نوويا من هذا النوع ، معدا لان يكون قويا لا استفزازيا ، سيدعم الردع ويقلل الاخطار النووية ، كما يقدم المرونة في استخدام الاسلحة النووية اللازمة لتقوية الاستقرار ويؤمن للرئيس الاميركي مجالا حذرا من الخيارات .

---

(١) — يشير احد التقديرات المحافظة الى ان الولايات المتحدة الاميركية تستطيع ان تحافظ على وضع دفاعي تقليدي يعتمد عليه ، مع اجراء تخفيض في حدود ٣ — ٥ مليار دولار على الانفاق الدفاعي للقوات ذات الهدف العام . انظر ادوارد فرايد واخرين في : « وضع الافضليات القومية : ميزانية ١٩٧٤ » (مؤسسة بروكينغز — ١٩٧٣) الصفحات ٣٦٥ — ٣٧٣ .

كان على الولايات المتحدة الاميركية ان تعمل ـ في ضوء الوضع المقترح ـ على ضبط بياناتها السياسة ونشاطاتها الدبلوماسية بحيث يتم الحد من دور الاسلحة النووية . ونذكر ـ مثلا ـ ان المسؤولين الرسميين كانوا يتجنبون اثارة الاهتمام الى الاختلافات في ميزان القوى الاميركية ـ السوفييتية ، ويمتنعون عن المغالاة في تقدير الاخطار الناجمة عن التهديد السوفييتي او عن مسائل المساواة النووية . وبالاضافة الى ذلك فان عقائد تحديد الاهداف التي تعكس الاعتقاد بأن القوات النووية يمكن ان تستخدم بفعالية للاهداف العسكرية او السياسية ، ستصبح ذات اهمية اقل ، طالما ان الاخذ بعين الاعتبار للطابع العملي الذي تتسم به الحرب النووية المحدودة او للاستخدام القسري للقوة النووية ، يمكن ان ينظر اليه كتهديد قد يزيد بدوره من احتمال استخدام الاسلحة النووية . اما المحافظة على وضع دفاعي تقليدي قوي والخفض المتعمد لاهمية القوة النووية ، فانه سيساعد الولايات المتحدة الاميركية في خفض قيمة الدور النووي في الشؤون العالمية ، بينما يمكن الاستفادة من محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية والمناقشات الاخرى في تطوير الترتيبات المتعددة الجوانب في هذا الاتجاه . واذا نجحت هذه الاستراتيجية ، فستعمل على خفض خطر نشوب الحرب النووية ، وتسهم في خدمة هدف عدم انتشار الاسلحة النووية ، كما تؤدي الى تفهم اكثر شمولا لاتفاقات السيطرة على الاسلحة النووية ، محليا وعلى المستوى الاستراتيجي .

٥ ـ البدائل للدمار المضمون المتبادل :

بدأت جماعة من المحللين في السنوات الاخيرة ، تثير التساؤل حول ضرورة العلاقة الاميركية ـ السوفييتية المتعلقة بالدمار المضمون المتبادل والرغبة في استمرارها ، مشيرة بشكل خاص الى اراء معارضي هذه العقيدة (١) . وبالرغم من ان معاهدة موسكو حول تحديد الانظمة المضادة للصواريخ البالستيكية ، بدت وكأنها تعبر رسميا عن فلسفة الدمار المضمون المتبادل ، فان هؤلاء

---

(١) ـ كان د. ج. برينان احد النقاد الاوائل لعقيدة الدمار المضمون المتبادل . وكان بين النقاد الاخرين كل من لويس س. بون وميكاييل م. ماي وفريد س. ايكلي ومارتن ج. بيلي .

الخبراء اكدوا على ضرورة الاخذ بعقائد نووية بديلة ، والتفتيش عنها فورا ، طالما انه توجد مشكلات كبرى متعلقة بقبول الدمار المضمون المتبادل كحل دائم . ونظرا لان هذه المناقشات تمثل تحديا جوهريا للحكمة التقليدية التي وجهت السياسات الاستراتيجية الاميركية ، فانها يجب ان تدقق باعتناء قبل تحديد اتجاهات السياسات المستقبلية .

الانتقادات والمقترحات :

كان اولئك الذين تساءلوا عن مفهوم « الدمار المضمون المتبادل » قد قدموا سلسلة من الاعتراضات ليظهروا فيها استحالته(١) . وقد بدؤوا بتسليط الضوء على هشاشة نظام الدمار المضمون المتبادل بالاشارة الى انه بالرغم من افضل التحضيرات والسياسات ، فان الردع قد يفشل فعلا — واذا لم يكن ذلك عبر الاستخدام المتعمد للاسلحة النووية فربما عبر سوء التقدير او الاعمال غير المعقولة ، او بالاطلاق العرضي ، او غير المسموح به من قبل اي من القوتين العظميين او من قبل دولة صغيرة اخرى . وفي هذه الحالة فان القوى والعقائد المعدة لايقاع الدمار المضمون وللسماح للخصم بالمحافظة على قدرة مماثلة ، ستؤدي — كما يرى البعض — الى دمار كثيف للمجتمعات مع احتمال ضعيف او معدوم للحد من هذا الدمار . ويدعى ايضا معارضو هذه العقيدة السائدة بأن التهديد بالدمار المضمون كان دائما يشكل ردعا غير فعال وغير ذي مصداقية ، وقد اصبح اقل تأثيرا ايضا في مرحلة المساواة الحالية التي يمكن ان يحدث فيها افناء متبادل فقط . ونظرا لان عقيدة الدمار المضمون المتبادل في شكلها الحرفي تستثني قدرات الرد الانتقائي ، فان النقاد يتساءلون ايضا عن فائدة التهديدات المضادة — للسكان الكثيفة في ردع الضربات المحدودة وفي تأمين الضمانات النووية .

يتساءل العديد من المحللين ، في اتباعهم لخط مماثل في التعليل — عن مدى

---

(١) — يمكن الرجوع بشأن النقد المقنع للدمار المضمون المتبادل الى فريد ايكلي في « هل يستطيع الردع النووي ان يستمر طوال هذا القرن ؟ » في مجلة الشؤون الخارجية العدد ٢٥ (كانون الثاني ١٩٧٣) الصفحات ٢٦٨ — ٢٨٥ .

صحة الفرضية ،التي يدعمها اغلب العاملين في حقل السيطرة على السلاح ، والقائلة بأن السير خلف تحقيق قدرات الحد من الدمار سيعمل اوتوماتيكيا على اضعاف الردع . ويدعون انه ليس من الضروري ان نحافظ على ترسانات هائلة من الاسلحة القادرة على ايقاع الدمار لنستطيع تحقيق ردع فعال . واذ يلاحظ هؤلاء المحللون بأن الحد من الدمار - كهدف تقليدي للسيطرة على الاسلحة - كان قد سوي بشكل قاس لصالح فكرة منع الحرب ، فأنهم يرتؤون بأن البدائل للدمار المضمون قد تستطيع ابعاد شبح الحرب النووية الكارثية دون ان يزيد بالضرورة احتمال عدم استخدام الاسلحة النووية . ويسير هذا الوضع بعكس اتجاه النقاشات المضادة للاعتماد الزائد على الخيارات المرنة ، او تطوير القدرات المضادة - للقوة التي سبق ان اشرنا اليها من قبل .

واخيرا فان النقاد يقدرون بشكل اقل من اللازم الطابع غير الاخلاقي المحض للعقيدة التي تقر شرعيا هدف احتجاز عشرات الملايين من المدنيين كرهائن ، وتؤكد على الذبح الكثيف للسكان اذا كان على الحرب النووية ان تقع ، وتعطي القادة السياسيين القوة التي تسبب مثل هذه الكوارث . ويرى البعض ، ان الامور تصبح اسوأ عبر استمرار هذه السياسة الحالية الذي يؤدي الى تجميع الاسلحة المعدة للدمار الشامل ، والى اثارة سباق التسلح ، عندما يحاول كل طرف ان يمنع الطرف الآخر من تهديد قدرته في الدمار المضمون . وبالاضافة الى ذلك ، فان التهديدات المضادة - للسكان والزيادات المستمرة في القدرة على تنفيذها ، تؤدي الى خلق التوتر وعدم الثقة بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الاميركية . وفي الواقع فان ثمة تأكيدا على ضرورة التمييز بين قبول الدمار المضمون المتبادل كاحدى حقائق الحياة السيئة والتي لا يمكن تجنبها في العصر النووي وبين تقوية هذه الظاهرة في القرارات المتعلقة بالاسلحة وفي العقيدة الاستراتيجية واتفاقات السيطرة على الاسلحة . واذا جرى البحث بحرية عن هذه البدائل ورفضت العقائد ، فان التطورات التقنية والعقائدية المستقبلية يمكن ان تجعل من الممكن استبدال الدمار المضمون بمفهوم آخر ذي معنى سياسي وافضلية اخلاقية وفعالية كبيرة .

ومن هنا اقترحت الاستراتيجيات التي تعمل على الخفض الى الحد الادنى ، او على التجنب الكلي لمساوىء الدمار المضمون المتبادل . ولعل الاسلوب الاكثر وضوحا لهذه المسألة يكمن في تنفيذ هدف نزع السلاح النووي ، الذي كان لا يزال قائما منذ زمن طويل . ومهما يكن من امر ، فان منتقدي الدمار المضمون المتبادل ينظرون الى الالغاء التام للاسلحة النووية كهدف غير عملي وربما غير مرغوب فيه . وهكذا فقد ارتأى هؤلاء ثلاثة بدائل ممكنة هي :

١ ـ تخفيض الاسلحة الهجومية .

٢ ـ بناء دفاعات على نطاق واسع .

٣ ـ استخدام استراتيجية « المدن خارجا » .

تخفيض الاسلحة :

ان البديل الاكثر واقعية للدمار المضمون المتبادل – وبغض النظر عن نزع السلاح النووي ـ يدعو لاجراء تخفيضات محسوسة في مركبات الايصال الاستراتيجية ـ سواء من قبل الولايات المتحدة الاميركية لوحدها ، او بموجب اتفاقية ثنائية الجانب اميركية ـ سوفييتية . ويرى بعض الخبراء أنه يفضل استبدال القدرات الزائدة في ايقاع الدمار لقوى الدمار المضمون الحالية ، بقوى ردع دنيا لا يزيد تعدادها عن بضع مئات من الصواريخ غير المعرضة للاصابة ، تتوضع على متن غواصات وتكون معدة للانتقام المضاد ـ للمدن ، حيث يمكنها ان تؤمن ردعا كافيا ضد الهجمات النووية . ومهما يكن من أمر ، فلا يبدو محتملا ان ايا من الاتحاد السوفييتي او الولايات المتحدة الاميركية سيتحرك منفردا نحو امتلاك قوة ردع دنيا ، وبالتالي يظل احتمال التخفيضات الحادة المتبادلة خلال محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية غائما . ويعود السبب في ذلك الى ان القوى العظمى تخشى ان يصبح الردع ضعيفا فيما لو لجأت الى تخفيض محسوس في القدرات الانتقامية ، حيث يمكن لاحد الاطراف مثلا ان يبطل مفعول قوة الردع الصغيرة لدى الطرف الآخر ويستغل تفوقه الاستراتيجي بسهولة اكبر لتحقيق اهداف سياسية او عسكرية .

واذا حدث ، صدفة ، ان غير الاتحاد السوفييتي او الولايات المتحدة الاميركية استراتيجيته بحيث تسمح بالتفاوض حول تخفيضات محسوسة في مستوى القوات ، فانهما سيبقيان بحاجة ماسة لحل مسائل صعبة متصلة بالتحقق . وفي هذه الحالة ــ وحتى اذا تم التقدم فيتطوير اوضاع ردعية دنيا مستقرة ويعتمد عليها ، فان المسائل المتعلقة بالدمار المضمون المتبادل ، سوف تخفف ولن تلغى كليا . وعموما فان التخفيضات الحادة جدا فقط في القوات الهجومية ستقلل بشكل محسوس من قدرة الاسلحة النووية الاستراتيجية في ايقاع الدمار . وان اطلاق قوة ردع دنيا مؤلفة من مائة صاروخ ضد المدن سيكون قادرا على ايقاع عشرات الملايين من الضحايا ، ومع ذلك فان خطر الاطلاق العرضي او غير المسموح به سيظل قائما دون اي نقص .

التاكيد على الدفاع :

يعرف البديل الثاني المقترح للدمار المضمون المتبادل ، الذي قدمه بعض المحللين باسلوب « التأكيد على الدفاع » ، حيث ستعمد الولايات المتحدة الاميركية الى نشر الدفاعات الصاروخية المضادة للصواريخ البالستكية على نطاق واسع ، في محاولة لان تخفض الى حد مقبول قدرة الاتحاد السوفييتي في ايقاع الدمار بها(١) . وبنفس الوقت فان الولايات المتحدة الاميركية سوف تمارس قيودا على قواتها الاستراتيجية الهجومية ، عاملة على خفض قدرة ايقاع الدمار لقواتها الانتقامية الى ما يعادل تقريبا القدرة المماثلة للاتحاد السوفييتي نفسه .

تتمثل خلفية هذا الوضع بالاعتقاد بأن الردع لا يعتمد بالضرورة على قدرة ايقاع مستوى عال ومحدد من الضحايا في الاتحاد السوفييتي ، ولكنه سيعمل بشكل فعال طالما ان هذا الاخير لا يستطيع ايقاع دمار في الولايات المتحدة الاميركية اكبر مما يتلقاه في ضربة انتقامية . ويرى مؤيدو هذه الفكرة ان تكنولوجية الدفاع الصاروخي المضادة للصواريخ البالستيكية يمكن ان تطور

---

(١) ــ انظر : د. ج. بريتان في : قضية الدفاع الصاروخي ــ مجلة الشؤون الخارجية ــ العدد ٤٧ (نيسان ١٩٦٩) ــ الصفحات ٤٣٣ ــ ٤٤٨ .

لتجعل هذه الاستراتيجية واقعا ، وبتكاليف مساوية لتكاليف انشاء قـوة دمار مضمون متقدمة . ويؤكد هؤلاء ايضا بأن الاتحاد السوفييتي يمكن ان يكون - بالرغم عن موافقته على خطر الصواريخ المضادة للصواريخ التـي تنشر في كافة ارجاء البلاد - متعاطفا مع الفكرة التي تعكس اهتمامه التقليدي في الدفاع . وهكذا وعوضا عن الرد على الجهود الاميركية الهادفة الى الحـد من الدمار كما جرى التنبؤ بها ، حسب اسلوب « الفعل ورد الفعل » . فـان موسكو قد تلجأ ببساطة الى منافسة الولايات المتحدة الاميركية في نشر الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستيكية . وكوسيلة عملية لزيادة فعالية وضع التأكيد على الدفاع ، فقد اقترح وجوب ادخال تعديلات على اتفاقات الحد مـن الاسلحة الاستراتيجية لتسمح ببناء انظمة دفاع صاروخي مضادة للصواريخ الباليستيكية لحماية السكان لدى كلا الطرفين على ان يترافق ذلك بوضـع قيود متبادلة على القوات الهجومية .

وحتى اذا كان الطرفان راغبين في التعاون من اجل التحرك باتجـاه « التأكيد على الدفاع » عبر التعديلات الضرورية على معاهدة الانظمة المضادة للصواريخ الباليستيكية ، فان المسائل العملية التي يترتب عليهما ان يواجهانها تشير الى انه ليس من الحكمة في شيء ان يتبعا هذا الاسلوب . ثم انه سيكون صعبا جدا ، ان يتم نشر الانظمة المضادة للصواريخ ، مع اقتران ذلك بالقدرات الهجومية ، مما سيعطي لكل من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الاميركية قدرات متماثلة في ايقاع الدمار والحد منه على حد سواء . اما القـدرات غير المؤكدة للانظمة الدفاعية ، فتضطر كل طرف على ان يكـون محافظـا ، ويخشى عدم التوازن في قدرته النسبية المتصلة بالدمار المضمون . وسوف يكون ثمة اهتمام بأن احد الطرفين قد يستطيع ابطال مفعول القدرة الانتقامية لخصمه بتحسين الانظمة المضادة للصواريخ الباليستيكية والمحافظة على قوة انتقامية . وفي هذا المجال ، يمكن للتقدم التكنولوجي الحالي او المستقبلي ان يحدث بسهولة اخلالا في ترتيبات التأكيد على الدفاع ويؤدي بالتالي الى زيادة التوتر وسرعة اعادة التسلح الهجومي او الاخذ بعين الاعتبار لهجمات الضربة - الاولى الاستباقية . ويمكن ايضا لانظمة التحقق (التفتيش) - الموافـق

عليها ــ أن تساعد في ذلك ، ولكنها لا تستطيع أن تخفف بشكل محسوس من سلبيات هذه المسائل . ولا يمكن التحقق من فعالية الانظمة المضادة للصواريخ الباليستيكية بالتفصيل ، كما لا يمكن ان تراقب التحسينات الكمية في الانظمة الدفاعية او الهجومية بشكل كاف (١) . وان البحث عن الانظمة ذات الهدف المزدوج من نوع الصواريخ المضادة للصواريخ ، والصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات ABM-ICBM ، يمكن ان يختلف مشكلات تحقق خاصة .

ولعل احدى المفارقات تكمن في انه كلما كان المستوى المرغوب بـه للحد من الدمار منخفضا ، كلما ازدادت حساسية الميزان الناتج بالنسبة للانتهاكات المحتملة لاتفاقية التأكيد على الدفاع ، طالما انه حتى الفوائد الصغيرة تستطيع ان تؤثر بشكل كبير على تغيير القدرة النسبية للطرفين في ايقاع الدمار ، في الحالات التي تكون فيها مخزونات القوة الهجومية منخفضة ، ونشر الانظمة المضادة للصواريخ الباليستيكية منفذ بدرجة عالية . اما ما يجعل الامور اسوأ ، في حالة نشر الانظمة المضادة للصواريخ في كلا الطرفين ، فيتمثل في عدم تمكن اي منهما من استخدام الخيارات الاستراتيجية الانتقامية . وسوف يضطراسلوب التأكيد على الدفاع كلا الدولتين على استخدام قدراتهما الاستراتيجية بكثافة ، لاختراق هذه الانظمة الصاروخية الدفاعية للخصم ، بمجرد فشل الردع . واذا لم تعمل الانظمة الدفاعية عندئذ كما هو متوقع ، فان النتيجة يمكن ان تتمثل بدمار في كلا الطرفين اكبر مما هو محتمل فيما لو توفرت خيارات الرد المحدود ، واذ لا يملك اي منهما الانظمة المضادة للصواريخ الباليستيكية .

واخيرا فانه ليس واضحا ، فيما اذا كانت انظمة « التأكد على الدفاع » ستعمل على خفض الدوافع لدى الدول الاخرى في امتلاك الاسلحة النووية . وفي الواقع فانه يمكن ان تكون لها تأثيرات معاكسة بخلقها وضعا تهيمن فيه

---

(١) ــ يمكن الرجوع بشأن تحليل ممتاز لبرامج الاستخبارات التقنية في الولايات المتحدة الاميركية الى تود غرينوود في « الاستطلاع والسيطرة على السلاح » في مجلة Scientific - Amercan ـ شباط ١٩٧٣ الصفحات ١٤ ــ ٢٥ .

القوى العظمى . وعلى اية حال فليس ثمة سبب للشك بأن الردع سيعمل ضد الدول الصغرى ، وبالمقابل فلا يوجد سبب ايضا للاعتقاد بأنه حتى الدفاعات الصاروخية على نطاق واسع لن تمنع دولة صغيرة من محاولة ايقاع بعض الدمار النووي على احد القوتين العظميين او على كلاهما عبر التشويش الخداعي على الشاشات الدفاعية لهذه القوة العظمى . ان الاعتماد على الانظمة المضادة للصواريخ الباليستيكية للدفاع ضد الاطلاقات او الهجمات العرضية او غير المسموح بها لدول اصغر ، لا يزال موضع تساؤل ، وان اي كسب في هذا المجال سيتم تجاوزه بعوامل المخاطرة والتكاليف اللازمة لاسلوب التأكيدعلى الدفاع . ويدعي بعض الخبراء بأن خطر التفجير العرضي او اطلاق اي نظام (صاروخ ـ طائرة . . .) مضاد للصواريخ الباليستيكية يمكن ان يكون اكثر خطورة من خطر الاطلاق العرضي لصاروخ هجومي .

خيارات « المدن خارجا » :

ان البديل الثالث المقترح للدمار المضمون ـ خلافا لمفهوم استخدام خيارات الضربة المحدودة كوسيلة مكملة للدمار المضمون ـ سيعكس الافضليات عبر تأكيد هبالدرجة الاولى على فلسفة « المدن خارجا » او تحاشي المدن (١) .

وقد يبدو من الصعب ان نهمل الفرق بين اضافة الخيارات المرنة الى الدمار المضمون والتفتيش عن بدائل لهذا الدمار المضمون باعادة النظر في خطط تحديد الاهداف بغية تحاشي المدن . ومع ذلك ، وبرغم امكانية اعتبار هذه هذه القضية على درجة ما من الاهمية ، فان اي تحول مادي محسوس عن سياسة الردع المعتمدة على ايقاع خسائر سكانية بضربات انتقامية كثيفة ضد القواعد الصناعية والمراكز المأهولة بالسكان السوفييتية ، سيمثل تعديلا هاما في المتعلقة الاستراتيجية الاميركية ـ حيث سيؤثر هذا التعديل على القرارات المتعلقة بمستوى وانواع القوات وباجراءات وخطط تحديد الاهداف. وفي الواقع فان هذه الاعمال الداعمة لاسلوب « المدن خارجا » تقوي الامل بأن

---

(١) ـ انظر ـ مثلا فريدايكلي في « هل يستطيع الردع النووي ان يستمر خلال هذا القرن ؟ » حيث يتم التركيز على مفهوم « المدن خارجا » .

الدمار المضمون سوف يتلاشى كعقيدة عملياتية ؛ وبأن القوات الاستراتيجية سيخطط لها مع استبعاد هذه الوظيفة من الذهن وان بديلا حقيقيا للدمار المضمون يمكن ان يطور . وبغية تسهيل هذا الهدف البعيد المدى ، فقد اقترح انه يجب على الولايات المتحدة الاميركية ان تناقش ـ بالاضافة الى تعديلها لسياستها الاحادية الجانب ـ مسألة بدائل الدمار المضمون المتبادل مع الاتحاد السوفييتي وان تبحث صيغة مستقبلية جديدة لاتفاقات الحد من الاسلحة الاستراتيجية حول هذه الفرضية المعدلة لخيار « المدن خارجا » .

ستحافظ الولايات المتحدة الاميركية ، في ظل هذا الاسلوب المقترح ، على قوة غير معرضة للاصابة وقادرة على تدمير المدن ، ولكن التأكيد على خيار « المدن خارجا » ، كما يدعي البعض ، سيجعل كلا الطرفين راغبين في تحاشي الهجمات على المراكز السكانية ، اذا ما نشبت الحرب النووية . يرى فريد ايكلي في تحليل له لعقيدة « المدن خارجا » : « ان القدرة التقنية لتدمير المدن ، لا يمكن الغاؤها لسوء الحظ . وسوف يجعل هذا الخطر الدائم بدء الحرب النووية يبدو كنوع من العمل الخطر الى درجة مرعبة ، من وجهة نظر المخطط الحذر . ولكن هذا الترتيب الاستراتيجي الجديد سوف يقوى الميل الى تجنب القتل الشامل ، اذا ما اندلعت نيران حرب نووية ، وذلك بالمقارنة مع الاستراتيجية الحالية التي تجنح لان تفعل ذلك »(١) .

لن يتعرض الردع لان يصبح ضعيفا اذا ما جرى مثل هذا التحول في تحديد افضليات الاهداف ، طالما ان التهديدات بتدمير وسائل شن الحرب ستمنع بدء الصراعات ، الامر الذي يؤكد الحاجة الى استخدام التهديد بتدمير المدن في هذا المجال .

وبغية دعم هذه السياسة المقترحة ، فلا بد من تطوير امكانية تقنية تمكن القوات الاستراتيجية النووية من تدمير الوسائل العسكرية والصناعية والخاصة

(١) ـ فريد ايكلي في فقرة طويلة من مقاله في مجلة الشؤون الخارجية « هل يستطيع الردع النووي ان يستمر خلال هذا القرن ؟ » وايضا في مناقشة عن السياسة الخارجية والسيطرة على السلاح جرت في كاليفورنيا ـ الصفحة ٢٨ اللاحظة ٣٣ .

بالنقل لدى الخصم دون احداث حجم اضافي كبير من الضحايا في السكان المدنيين . وقد يتضمن ذلك تحسينات في القيادة والسيطرة وفي امتلاك رؤوس حربية دقيقة و « نظيفة » وذات عيارات صغيرة . وليس واضحا فيما اذا سيكون امرا حيويا ان يتم امتلاك قدرات مضادة ــ للقوة تسمح بتدمير الاهداف الصعبة، ولكنه طالما ان مواقع الصواريخ تبقى جزءا من الاهداف العسكرية للخصم ، فيبدو انه لا يوجد سبب لرفض هذا الخيار الخاصة من قبل مؤيدي مفهوم « المدن خارجا » . ولعل من الاهمية بمكان ان نتذكر ان عقيدة « المدن خارجا » التي عاشت زمنا قصيرا والتي قدمت من قبل وزير الدفاع روبرت س. ماكنمارا في عام ١٩٦٢ كانت قد دعت لان تأخذ الاستراتيجية النووية الاميركية بافضلية « تدمير القوى العسكرية للخصم ، وليس السكان المدنيين لديه في حالة نشوب حرب نووية » (١) .

لقد اشير الى صعوبات ومساوىء اتباع مفهوم « المدن خارجا » ــ والتي كانت مماثلة تقريبا لتلك الصعوبات والمساوىء التي اقترنت بالخيارات الاستراتيجية المرنة ــ على انها معروفة مسبقا ولا حاجة لاستعادتها من جديد . وفي سياق اخذ الخيارات الاستراتيجية المرنة بعين الاعتبار لتكملة الدمار المضمون ، فان العديد من هذه المسائل يصبح خامدا ، كما يمكن ان يصبح الاتجاه المتواضع نحو المرونة الاكبر مرغوبا فيه . ومهما يكن من أمر ، فعندما تدفع عقيدة « المدن خارجا » الى النقطة التي تأخذ فيها مكان الدمار المضمون دون ان تكتفي بتدعيمه ، او حتى تصبح العنصر الحاسم في السياسة الاستراتيجية ، فان المخاطر التي تنجم عن اتباع هذا الاسلوب تزداد الى حد كبير . ولن تزيد احتمالية الحرب النووية « المحدودة » بشكل دراماتيكي فقط ، اذا تحولت العقائد الحربية الى قضية اساسية تحدد الحصول على الاسلحة الاستراتيجية ، وتؤثر على المواقف المتعلقة بدور الاسلحة النووية ، ولكن اعطاء الافضلية للقدرات المضادة ــ للقوة التي يمكنها أن تخلق عدم الاستقرار ،

---

(١) ــ روبرت س. ماكنمارا في « الترتيبات الدفاعية لدول حلف الاطلسي » وهي موضوع خطبة القاها في جامعة ميتشيغان بتاريخ ١٦ حزيران عام ١٩٦٢ ، تقارير وزارة الخارجية ــ المجلد ٤٧ (٩ حزيران ١٩٦٢) الصفحة ٦٧ .

وتزيد حدة التوتر ، اذ يلجأ كل طرف الى تحقيق مكاسب عسكرية بينما يعمل لمنع خصمه من امتلاك القدرة المضادة ــ للقوة التي تستطيع ابطال مفعول قوته « المضادة ــ للقوة » التي تستطيع ابطال مفعول قوته المضادة للمدن المتبقية ، وتدل الشواهد على ان احدا من الدولتين الكبريين لن يكون راغبا في الغاء اعتماده على التهديد المضاد ــ للسكان كعنصر ردع نهائي للعدوان ــ مهما كانت مصلحة الطرفين في تطوير قدرات الضربة النووية ضد الاهداف الاخرى .

تقييم البدائل :

ان الاخذ بعين الاعتبار للبدائل الثلاثة لعقيدة الدمار المضمون المتبادل يؤدي الى استنتاج متمثل بكون نقاد الاسلوب الحالي لم يقدموا خيارات مفضلة ذات حيوية تقنية او حتى ذات طابع نظري . وفي افضل الحالات ، فانهم اقتصروا على مناقشة الامكانيات التي يمكن ان تعيد التأكيد على الدمار المضمون ولكنهم لم يبدؤوا حتى بصياغة المخططات العملية التي قد تزيل التهديد بالانتقام السكاني وتعوضه بنظام يستطيع ان يردع وان يحد من الدمار بفعالية . اما في أسوأ الاحوال ، فقد قدموا البدائل التي يمكن ان تزيد من فرص اندلاع الحرب النووية ، دون وجود اي ضمان يعتمد عليه للحد من الدمار الفعلي . وعلى مستوى اكثر عمقا ، نجد انه يمكن ان نضع جانبا مسألة الامر الواقع ، ونؤكد بأن عقيدة الدمار المضمون المتبادل تمثل حالة مرغوبا بها . وقد يكون امرا غير اخلاقي ان تمسك بالسكان كرهائن ، ولكنه سيكون امرا اقل اخلاقية ، اذا ادت الاعمال المنفذة من قبل دولة او دولتين للابتعاد عن سياسة الدمار المضمون ، الى زيادة احتمالية الحرب النووية . ان حربا نووية محدودة لن تكون مدمرة فحسب ، بل ستزيد الخطر الحقيقي للتصعيد الى حرب شاملة . وعلى ضوء التكنولوجيا الحالية والمتوقعة ، فان عقيدة الدمار المضمون المتبادل تبدو اكثر استقرارا في وجه التغير التكنولوجي ــ كوسيلة سوء الادراك السياسي ــ من البدائل الاستراتيجية الاخرى . وان المحافظة على مستويات عالية من الدمار المضاد ــ للسكان تكون اقل صعوبة من بناء الدفاعات الفعالة ، او من الحصول على قدرات تحديد للاهداف تستثني المدن ــ مثلا ــ وتوفر تأثيرا ردعيا معينا اكبر من البدائل الاخرى ، وبالاضافة الى ذلك فقد يكون من صالح

الولايات المتحدة الاميركية ان تتحقق من كون الاتحاد السوفييتي يحتفظ بقدرة دمار مضمون موثوقة ـ لتعمل على اضعاف احتمال الضربة الاستباقية السوفييتية ضد الولايات المتحدة الاميركية والخفض الى الحد الادنى لاحتمال ان يعتقد القادة الاميركيون بأن الاسلحة النووية تشكل ادوات عسكرية فعالة .

وبالتأكيد ، فان المسائل المرتبطة بعقيدة الدمار المضمون المتبادل لا يمكن تجاهلها ، ولكنه يمكن الاستمرار في احتوائها . ولا يوجد ضمان بأن الاتحاد السوفييتي او اية دولة اخرى سيدرك دائما القوة والمصداقية للقوات الانتقامية الاستراتيجية الاميركية ، ويمتنع بالتالي عن الهجمات او التهديدات النووية ضد الولايات المتحدة الاميركية او حلفائها . ومع ذلك وعبر المحافظة على قدرة دمار مضمون موثوق بها ـ تكملها سلسلة من قدرات الرد المحدود ، والمحافظة على مساواة عددية شاملة ، فان المخاطرة بفشل الردع ستبقى في حدها الادنى . وبالرغم من هذه الاستراتيجية لا يمكن ان تقي ضد الاعمال غير المنطقية او من الحوادث النووية ، فانه لا توجد قط اية استراتيجية اخرى تقدم وقاية كاملة في هذه المجالات . وان القوات الاستراتيجية في ظل قيادة وسيطرة آمنتين والمعدة للرد المتأخر ، تستطيع ان تخفض عامل المخاطرة بالاطلاق العرضي او غير المسموح به ، وتقدم امكانية الحد من الدمار عبر التقييدات المفروضة على الحرب او انهاء هذه الاخيرة في حالة حدوث تراشق نووي متبادل ويمكن للتشاور المستمر والتفهم المتنامي بين الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي عبر محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ان يقدما افضل اسلوب مثمر لحل التناقضات اللازمة لمحاولات الخفض الادنى لمخاطر ونتائج الصراعات النووية ، اثناء التفتيش عن جعل الردع المتبادل في حده الاقصى . ويمكن ايضا للاتفاقات الحديثة بين موسكو وواشنطن عن التعامل مع الحرب المحدودة ، ان تحد من مخاطر العدوان الذي قد يؤدي بدوره الى حرب نووية ، كما ان تحسين نظام الخط الحار يمثل خطوات ايجابية في هذا الاتجاه .

الفصل الخامس

التأثير المتبادل للأسلحة والسيطرة عليها

ان الهدف الاساسي للردع النووي يتمثل بحماية أمن ومصالح الولايات المتحدة الاميركية عبر منع الاتحاد السوفييتي من استخدام اسلحته النووية، والتهديد باستخدام الاسلحة النووية الاميركية ، او تحقيق الكسب الدبلوماسي من الوضع الاميركي الاستراتيجي النسبي .

وان ردع الهجمات النووية السوفييتية الفعلية خلال أزمنة التوتر ، يكتسب اهمية كبيرة ، ولهذا السبب فقد عولجت مسألة تطوير القوات والاستراتيجيات الاميركية القادرة على تحسين الاستقرار في الازمات ، بعمق في الفصول السابقة . ولكن مسألة الاستقرار الديناميكي ــ او مايعرف بالفعل ورد الفعل بين حجم وسير وطبيعة برامج الاسلحة الاستراتيجية السوفييتية والاميركية . يجب ان تؤخذ ايضا بعين الاعتبار أثناء تحليل السياسات النووية البديلة للولايات المتحدة الاميركية .

اما محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية (سالت) والاتفاقات التي تم التوصل اليها في عام ١٩٧٢ ، فقد عكست حقيقة متبادلة متمثلة بكون السياستين السوفييتية والاميركية المتصلين بالاسلحة الاستراتيجية مرتبطتين فيما بينهما بشكل وثيق ، بالاضافة الى أمن الطرفين الاميركي والسوفييتي ،

يمكن ان يحسن عبر جهود تعاون متبادل تؤدي الى استقرار نووي اكبر(١) . وبالرغم عن الفوائد المحسوسة لاتفاقات « الحد من الاسلحة الاستراتيجية » الاولية ـ وللاتفاق اللاحق بشأنها ايضا في فلاديفستوك في عام ١٩٧٤(٢) .

فان عدة مظاهر لسباق التسلح الاستراتيجي كانت قد تركت خارج السيطرة، كما ان المضامين الكاملة لمحادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجيــة المتعلقــة بالعلاقات السوفييتية ـ الاميركية وعلاقات اميركا مع حلفائها والمناخ السياسي الدولي بشكل عام ، بقيت غير محلولة . وقد كان عدم الشعور بالسعادة الذي عاناه العديد من المراقبين عن هذه الاتفاقات ، والشكوك التي تغطــي الافــق المستقبلي ، سببا في جعل الولايات المتحدة الاميركية مضطرة لان تدقق عن كثب المسائل المتعلقة بالسيطرة على الاسلحة الاستراتيجية وتضع الخطوط العريضة للاستمرار في محادثات الحد من هذه الاسلحة .

وفي نهاية التحليل ، لم تكن محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، السبيل الوحيد او حتى الرئيسي ، الى استقرار افضل . ولعل النجاح فــي التوصل الى حلول عبر التفاوض لمسائل الاسلحة النووية ، كان سيحقق حتما، لو دعمت هذا التفاوض بالسياسات القومية التي تهدف بدورها الــى تحقيق الاستقرار المتبادل . ومن ناحية ثانية فقد كان ممكنا للجهود المستمرة فــي محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، ان تفشل او تحقق نجاحا محدودا فقط ، وبالتالي فقد كان مطلوبا من الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي ان يأخذا بسياسات استراتيجية تعتمد ـ الى حد كبير ـ على الجهد الاحادي الجانب . واخيرا وفي افضل شروط الاتفاق ، فقد كانت تتوفر لدى الدولتين مجالات عريضة من الخيارات العقائدية والمتصلة بالاسلحة الاستراتيجية .

---

(١) ـ المعاهدة بين الولايات المتحدة الاميركية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية بشأن تحديد الانظمة المضادة للصواريخ الباليستيكية ، والاتفاق المؤقت بين الولايات المتحـدة الاميركية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية ايضا بشأن بعض الاجراءات المتعلقة بتحديد الاسلحة الاسترتيجية الهجومية ، وقد وقعت كل من المعاهدة والاتفاق في موسكو بتاريخ السادس والعشرين من شهر أيار لعام ١٩٧٢ .

(٢) ـ البيان المشترك السوفييتي ـ الاميركي عن تحديد الاسلحة الاستراتيجية ، بتاريخ الرابع والعشرين من شهر تشرين الثاني عام ١٩٧٤

ولهذه الاسباب وغيرها . فقد كان لزاما على الولايات المتحدة الاميركية ان تعترف بالعلاقة المتبادلة بين القوات السوفييتية والاميركية في سياساتها المتعلقة بالاسلحة الاستراتيجية ، وان تعمل على تقوية الاستقرار المتبادل عبر الجهود الاحادية الجانب وكذلك عبر اتفاقات تحديد الاسلحة .

وبرغم كون أغلب الخبراء مهتمين بالاستقرار ، فلم يكن هناك سوى اجماع ضئيل حول كيفية تحقيق السياسة الاستراتيجية الاميركية لهذا الهدف .

وكانت الآراء مختلفة عما اذا كانت بعض القرارات الاميركية بشأن الاسلحة الاستراتيجية ذات طابع يتصف بالاستقرار او بعدمه ، وبشأن امكانية الولايات المتحدة الاميركية في الفهم والتأثير على السياسة الاستراتيجية السوفييتية ، وعما اذا كان ممكنا ان تعطى لافضلية الى الاستقرار الاحادي الجانب عندما يتعارض مع الاهداف الاخرى للسياسة الاستراتيجية .

وقبل سبر التحديد الممكن تحقيقه السلاح ، لابد من مناقشة مسألة دمج الاستقرار المتبادل في القرارات الاميركية عن الاسلحة الاستراتيجية .

١ ـ الاستقرار المتبادل :

كانت العوامل المؤثرة على قرارات السياسة الاستراتيجية والحصول على الاسلحة ذات طبيعة معقدة الى حد كبير وغير مفهومة بشكل كاف . وقد اختلف القادة الاميركيون في تفسير مفهوم الردع والاستقرار بما يتعلق ببرامج الاسلحة اللازمة لتحقيق هذه الاهداف وبتأثير القرارات الاميركية على الاعمال السوفييتية وبالاضافة الى ذلك ، فقد اثرت القوى البيروقراطية والداخلية عن المواقف الرسمية المتصلة بمسائل الامن القومي ، بحيث ان آلية اتخاذ القرارات السياسية لم تكن تعطي دائما النتائج المتوقعة او حتى المعقولة . وكانت المعلومات عن السياسات الاستراتيجية السوفييتية وعن آليات اتخاذ قادة الكرملين للقرارات السياسية قليلة نسبيا . وبرغم ذلك ، فقد بقيت قضايا تفهم فكرة الاستقرار المتبادل تعالج على ضوء وجود ظاهرة الفعل ورد الفعل بين القوات الاستراتيجية السوفييتية والاميركية . وبالتالي فان عدم احتواء هذه الظاهرة سيؤدي الى

زيادة عوامل المخاطرة وارتفاع تكاليف المحافظة على وضع ردعي استراتيجي يعتمد عليه .

وان صلاحية هذه الفرضية ضمن حدود معينة تسهم في خدمة الاهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة الاميركية بغية الاخذ بعين الاعتبار بشكل جدي ومنظم لاحتمالية وطبيعة ومضامين ردود الفعل السوفييتية على القرارات الاميركية المتعلقة ببرامج الاسلحة وبالعقيدة الاستراتيجية .

التأثير المتبادل للاسلحة في الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي :

لعل افضل شرح للتأثير المتبادل للاسلحة الاستراتيجية كان قد قدم من قبل وزير الدفاع الاميركي روبرت .س. ماكنمارا في عام ١٩٦٧ ، عندما شرح الطريقة التي يؤثر فيها كل من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الاميركية على بعضهما البعض فيما يتعلق بالخطط الاستراتيجية وبناء القوات الاستراتيجية، وردود فعل كل طرف منهما على الطرف الآخر(١) . وتحدث دورة الفعل ورد الفعل لان كل دولة تكون غير متأكدة من البرامج الاستراتيجية للدولة الاخرى، وبالتالي فانها تتبنى افتراضات تخطيطية محافظة او على اساس « الحالة الاسوأ » في سعيها للمحافظة على قدراتها في الدمار المضمون . يؤدي ذلك حسب وجهة نظر ماكنمارا ــ الى مستويات قوة زائدة . او ربما دافعة لعدم الاستقرار ، الامر الذي يستدعي بالضرورة عملا معاكسا في الطرف الآخر ،حيث تكون النتيجة متمثلة باستمرار سباق التسلح المحموم .

ومهما يكن من أمر ، فقد انتقد عدد متزايد من الخبراء خلال الاعوام القليلة الماضية اسلوب الفعل ورد الفعل باعتباره يشكل تمثيلا غير كاف للطريقة

---

(١) ــ روبرت . س . ماكنمارا في « ديناميكيات الاستراتيجية النووية » تقارير وزارة الخارجية الاميركية ، المجلد رقم ٥٧ (٩ تشرين الاول ــ ١٩٦٧) ــ الصفحات ٤٤٥ ــ ٤٤٦ .

التي تتخذ فيها القرارات الاميركية والسوفييتية عن الاسلحة ، ويقدم شرحا غير كاف ايضا لبرامج الاسلحة المحددة(١) .

يعتقد هؤلاء الخبراء بان القرارات الاستراتيجية والسياسات الخارجية الاميركية والسوفييتية كانت غالبا تتحدد على ضوء التنازلات البيروقراطية الداخلية والضغوط المنظمة والقوة الدافعة التقنية . وهكذا فانهم يرون بان قرارات أحد الطرفين المتعلقة بالاسلحة، لاتتأثر الا قليلا بالبرامج المماثلةالموجودة او المتوقعة مستقبلا .

وبغية دعم الاطار النظري لهذا الاسلوب السياسي البيروقراطي في فهم كيفية اتخاذ القرارات ، فقد أجريت عدة دراسات حول العوامل البيروقراطية والتنظيمية المؤثرة على القرارات الكبيرة المتعلقة بالاسلحة الاستراتيجية ، بما فيها الاسباب الكامنة وراء تشكيل مستويات القوة الاستراتيجية الاميركية خلال ادارة الرئيس كنيدي ، وقرارات ادارة الرئيس جونسون بخصوص نظام « الحراسة » SENTINEL ، ومركبات نقل الرؤوس الحربية النووية المتعددة المستقبلية (ميرف) ، وقرارات ادارة الرئيس نيكسون حول نظام « الوقاية » والترايدنت TRIDENT .

وبنتيجة هذه الابحاث ، فقد توصل بعض خبراء السيطرة على السلاح الى انه توجد دورة فعل ورد فعل ضعيفة او معدومة بين برامج الاسلحة التي تنفذ في كل من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الاميركية ، وبدؤوا بالتأكيد على الفكرة القائلة بان « السيطرة على السلاح تبدأ في وطن صاحب هذا السلاح » أكثر مما تكمن في محاولات اضعاف دورة السلاح عبر الاتفاقات الاميركية ـ السوفييتية .

---

(١) ـ انظر كولين غراي في « الفعل ورد الفعل في سباق التسلح النووي » المجلة العسكرية الاميركية العدد ٥١ (آب ١٩٧١) الصفحات ١٦ ـ ٢٦ . اما بشأن التحليلات عما يعرف بالاسلوب البيروقراطي للقرارات المتعلقة بالاسلحة والسياسة الخارجية ، فيمكن الرجوع الى مورتون هالبرين وارنولد كانتور في « قراءات في السياسة الخارجية الاميركية : المنظور المستقبلي البيروقراطي (ليتل ـ براون ـ ١٩٧٣) وغراهام ت . اليسون وفردريك آ . موريس في « التسلح والسيطرة على الاسلحة : كشف العوامل الحاسمة في الاسلحة العسكرية » ديادالوس ـ العدد ١٠٤ (صيف ١٩٧٥) الصفحات ٩٩ ـ ١٢٩ .

وفي الواقع فقد ارتأى احد المحللين بأنه « عوضا عن سباق التسلح ،الذي تكون فيه قرارات احد الطرفين ردا على قرارات الطرف الآخر ، فان الوضع يبدو وكأنه لن يصبح معقولا الا باتخاذ القرارات الاحادية الجانب بالتوازي مع الطرف الآخر(١)» .

ولكن هذا الخط من التعليل يجب ان يوضع ضمن منظور مستقبلي صحيح . ويجب ان نعترف بأنه لايوجد اسلوب بسيط لسباق التسلح الاميركي ــ السوفييتي ، يمكنه ان يفسر العلاقة بين القرارات السابقة بشأن الاسلحة الاستراتيجية في كل من الدولتين الكبريين ، او يجعل من الممكن التنبؤ عما سيكون في المستقبل . وبنفس الوقت فسوف يكون خطأ ان نستنتج بأن قرارات سباق التسلح لدى الطرفين تتخذ بشكل مستقل ، لان عمليات اتخاذ هذه القرارات في كلتا الدولتين ، كانت قد تأثرت بدرجة محسوسة بدورة الفعل ورد الفعل ذات الابعاد المفهومة والتي لايمكن تجنبها ، وذلك بالاضافة الى التأثيرات التي مارستها هذه الدورة أيضا على صياغة القرارات الهامة المتصلة بالاسلحة الاستراتيجية ، وعلى العلاقات الاميركية ــ السوفييتية بشكل عام وبالاضافة الى كل ذلك ، فان السياسات الاستراتيجية المعتمدة على اهداف منطقية ومعللة كانت ايضا خلف هذه التأثيرات المتبادلة للاسلحة .

التعليل المنطقي للقرارات المتعلقة بالاسلحة :

لم يكن للتجديد التكنولوجي ، او للضغوط المنتظمة ، في العديد من الحالات الهامة ، تأثير على توجيه القرارات الاميركية بشأن الاسلحة . وعموما فقد كان صانعو القرارات السياسية مقيدين الى حد ما ، عندما اتخذوا القرارات بخصوص دفع برامج الاسلحة الى مراحل التطوير والانتاج والنشر . وبالتأكيد فان المسؤولين الرسميين لم يوافقوا على هذه القضايا من حيث التأكيد على العناصر المختلفة للعقيدة الاستراتيجية ، وعلى مضامين استراتيجية اتخاذ

---

(١) ــ تم نقل ذلك من قبل فرانكلين غريفيث عن كولين غراي « عن أوراق المساومة وبناء الحواجز : السيطرة على السلاح والسياسة الدفاعية » في (INTERNATIONAL
العدد ٢٨ (صيف عام ١٩٧٣) ــ الصفحة ٢٧٠ .

القرارات المحددة عن الاسلحة . ومهما يكن من أمر فان عدم موافقــة هــؤلاء الرسميين ، كانت تعزى غالبا الى الخلافات في الراي ، وللطبيعة المعقدة لمسائل الاسلحة الاستراتيجية ، أكثر مما تعود الى المساومات البيروقراطية او الــى المناقشات الماهرة المعدة للتأثير على لسياســات ذات الاتجاهات التــي تخدم نفسهــا .

ولعل اهم التأثيرات العقائدية على برامج الاسلحة الاستراتيجية الاميركية منذ نهاية اعوام الخمسينات ، كان يكمن في متطلبات المحافظة على وضع ردعي انتقامي فعال . وقد عكست القرارات المتعلقة ببناء انظمة البولاريس القادرةعلى البقاء ، وانظمة الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات المقساة ، خوفا حقيقيا من ان تصبح اقوات الاستراتيجية الاميركية معرضــة للهجمات « المضادة ــ للقوة » السوفييتية ، اذا ماحدثت « ثغرة صاروخية » فعلا . اما في أعــوام الستينات ، فان منطق الردع عبر الدمار المضمون لم يؤد الى برامج صاروخية هجومية اميركية على نطاق واسع فحسب ، بل كانت مسؤولة بشكل رئيسيعن اثارة الدافع للاتجاه الى برامج صناعة مركبات نقل الرؤوس الحربية النووية المتعددة من نوع « ميرف » . وربما يمكن توجيه اللوم الى الطابع المتسمبالمحافظة الشديدة على خواص متطلبات الدمار المضمون ، ومع ذلك فان العديد مــن المسؤولين الرسميين كانوا يخشون ان تستطيع الصواريخ السوفييتية المضادة للصواريخ ABM تشكيل خطر على اعتمادية الردع الاميركي ، وبالتالي فقد شددوا على الرؤوس النووية المتعددة من نوع « ميرف » كاجراء مضاد فعــال يمكن ان يكون ذا طابع لايدعو الى عدم الاستقرار ، كما يفعل بناء عدد اضافي من اجهزة اطلاق الصواريخ مثلا .

وبالرغم من الاهمية البارزة التي اعطيت الى الدمار المضمون ، فان برامج الرؤوس الحربية النووية المتعددة « ميرف » ، وبرامج الاسلحة الاستراتيجية الاميركية الاخرى ، كانت قد قررت لاسباب لاتتعلق بالردع الانتقامي ، بلتتصل غالبا بهدف الحد من الدمار ، الذي اعتبر هدفا منطقيا ، ودعم من قبلمحللين جديين .

كان حسنا ان نأخذ بعين الاعتبار ــ في محاولة اكتشاف الاسسالمنطقية

للبرامج النووية ـ العديد من العوامل الدبلوماسية ، وتلك المتعلقة بالسياسة الخارجية ، التي ساهمت في وضع البرامج الاستراتيجية الاميركية ، كأجزاء من الاطار العقائدي الملائم ، وعدم اعارة الاهتمام الى تلك الخدع الماهرة ، والمناقشات المصطنعة المعدة لتبرير القرارات المتعلقة بالاسلحة ، التي أثيرت دوافعها عبر الاعتبارات البيروقراطية أو السياسية الداخلية .

اما البرامج الاستراتيجية الاميركية في الاعوام الاخيرة من الخمسينات فقد تأثرت جزئيا برغبة القادة الاميركيين في تجنب حدوث خلل عددي لغير صالحهم في القوات ، والذي كان سيؤدي ـ حسب رأيهم ـ الى تشكيل خطورة على مصداقية القوات الاستراتيجية الاميركية . وقد دفع اهتمام ممائل الولايات المتحدة الاميركية الى توسيع برامجها المتصلة بصواريخ « المينوتمان » و « البولاريس » في أوائل اعوام الخمسينات خارج المستويات التي يمكن تبريرها بالحسابات العسكرية الدقيقة ، والى الاستمرار أيضا في نشر مركبات نقل الرؤوس الحربية النووية المتعددة المستقلة (ميرف) في أوائل السبعينات.

ثم لجأت الولايات المتحدة الاميركية ـ بعد بدء محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ـ الى المحافظة على بعض والتسريع لبعض البرامج الاستراتيجية. كالترايدنت ونظام « الوقاية » ـ واعتبارها اوراق مساومة في تحقيق الاهداف الدبلوماسية .

ومرة ثانية يمكن الا نوافق على الاهمية التي تعزى الى الميزان العددي او على الطريقة التي ربطت بها برامج الاسلحة بالمفاوضات ، ولكن كلا هذين المظهرين للسياسة الاستراتيجية يمكن ان يعتبرا منطقيين ويخضعان للسيطرة السياسية .

ويدعي العديد من الخبراء البارزين ، ومن ذوي الخبرة السياسية ـ على ضوء الاهداف العسكرية والسياسية التي بدت وكأنها ذات تأثير على القرارات المتصلة بالاسلحة الاستراتيجية ـ بان اسلوب التخطيط على اساس « الحالة الاسوأ » كان مسؤولا عن وصول القوات الاميركية الى مستويات عالية غير

ضرورية ، وعن اثارة سباق التسلح النووي(١) . وثمة حقيقة متمثلة فعلا في هذا المجال ، حيث ان تاريخ السنوات العشرين الماضية يظهر كيف تصرفت الولايات المتحدة الاميركية بشكل مبالغ به تجاه التهديدات السوفييتية الممكنة التي لم تتحقق ابدا ، كما ان هذا التاريخ يدعم وجهة النظر القائلة بان النشر السابق لاوانه لانظمة الاسلحة لاميركية يثير ردود فعل سوفييتية . وكان ذلك واضحا بدرجات مختلفة خلال ثغرات الصواريخ والقاذفات في اعوام الخمسينات ثم تكرر عندما وسعت الولايات المتحدة الاميركية برامجها الصاروخية الاستراتيجية في بداية أعوام الستينات . اما في النصف الثاني من أعوام الستينات ، فقد كان مجرد التفكير بان الاتحاد السوفييتي قد ينشر صواريخه المضادة لصواريخ الباليستيكية دافعا لاتخاذ الاجراءات المضادة من قبل الولايات المتحدة الاميركية حيث تمثل ذلك بتطوير الرؤوس الحربية النووية المتعددة (ميرف) . وفيما بعد ، بدأت الولايات المتحدة الاميركية في تنفيذ نظام «الوقاية» الدفاعي كرد على مخاوفها من القدرة السوفييتية المضادة ـ للقوة .

كانت هذه البرامج الاميركية وغيرها مسؤولة عن بناء القوات الاستراتيجية السوفييتية على نطاق واسع في الاعوام الاخيرة من الستينات ، وساعدت في تفسير اسباب لجوء الاتحاد السوفييتي الى البرامج المستمرة المتعلقة بالاسلحة الاستراتيجية .

أما سياسة الاتحاد السوفييتي ، التي عرفت « بدبلوماسية الاقمار الاصطناعية » في نهاية اعوام الخمسينات فتعود جزئيا الى رد الفعل السوفييتي على سياسة الانتقام الكثيف الاميركية ، كما ان « الثغرة الصاروخية » اللاحقة أثارت مخاوف الولايات المتحدة الاميركية ودفعت بها الى توسيع برامجها الاستراتيجية .

ولم يلبث التفوق النووي الاميركي الناجم عن هذه البرامج ان دفعت

---

(١) ـ كان جورج راتجنز قد أوضح ـ على سبيل المثال ـ بأن ظاهرة الفعل ورد الفعل مع رد الفعل السابق لاوانه ، غالبا و / او المبالغ به ، كان دائما يشكل دافعا كبيرا لسباق التسلح الاستراتيجي (ديناميكات سباق التسلح) في مجلة (SCIENTIFC - AMERICAN) نيسان ١٩٦٩ ـ الصفحة ١٩

بموسكو الى تعديل ميزانها الاستراتيجي ، سواء بمحاولة تركيب الصواريخ في كوبا في البداية ، ام عبر تنفيذ برامج كبيرة للاسلحة النووية فيما بعد . وفي نهاية أعوام الستينات ادى التطوير النشيط لانظمة الرؤوس الحربية النووية المتعددة المستقلة « ميرف » ، بالاضافة الى القرار عن نظام « الحراسة » الصاروخي ، الى اثارة العمل في البرامج الهجومية السوفييتية . اما الخطط المعدة لبناء الجيل – المتقدم من أنظمة الترايدنت ، و (ب – ١) ، فقد خلقت بدون شك ضغوطا على الاتحاد السوفييتي لكي يحافظ على القوة الدافعة في نشاطاته الاستراتيجية .

وحتى بدون الاطار غير المنطقي للنماذج (الاساليب) البيروقراطية ، فان التأثير المتبادل بين الوضعين الاستراتيجي السوفييتي والاميركي يظل موجودا .

فمن ناحية نجد ان المنظمات (المؤسسات) والمسؤولين ، الذين يؤكدون على البرامج التي تخدم مصالحهم الذاتية الضيقة ، يمكنهم ان يستغلوا برامج الخصم وسياساته كحجة لتقوية وضعهم . الامر الذي يعتبر نموذجا (أسلوبا) للعمل الذي يؤكد عليه مؤيدو اسلوب الاقتراب البيروقراطي . ويظل صعبا جدا على صانعي القرارات السياسية ان ينجحوا في السيطرة على برامج الاسلحة التي اكتسبت قوة دافعة من الناحية التكنولوجية او الاقتصادية اذا أمكن تبرير هذه البرامج على اساس ضرورتها لمنافسة برامج الخصم . ومن ناحية أخرى ، نرى ان البرامج الاستراتيجية لدولة ما – سواء جاءت بنتيجة جدل منطقي ، او بتأثير قوي بيروقراطية عمياء – تستطيع ان تؤثر على عمليات اتخاذ القرارات المتعلقة بالاسلحة في دولة أخرى ، وتولد سلسلة من اعمال تطوير وضع الاسلحة في كلا الدولتين .

وباختصار ، فانه يظل صحيحا ان يرفض الاسلوب العسكري الآلي لسباق التسلح الاستراتيجي المبني على فكرة ماكنمارا ، التي يسعى كلا الطرفان بموجبها للمحافظة على مبدأ الدمار المضمون ، وليس صحيحا بنفس الوقت ان يستنتج بأنه لايوجد تأثير متبادل بين القرارات المتخذة بخصوص الاسلحة النووية في كل من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الاميركية ، وحتى لو وجد قبل هذا التأثير ، فاننا نحتاج الى أعوام من التحليل لكي نفهم ديناميكيته .

أن سباق التسلح الاستراتيجي الثنائي الجانب موجود فعلا ، واذا أخذنا بعين الاعتبار لمكوناته السياسية والعسكرية معا ، فاننا نصبح قادرين على فهم ظاهرة الفعل ورد الفعل بين حكومتي دولتين.

مخاطر سباق التسلح :

لقد قيل الكثير عن مخاطر سباق التسلح النووي ، ولكن وضع هذه القضية ضمن المنظور المستقبلي ، يحتاج الى ايضاح نقطتين ، حيث تتمثل الاولى منهما ، بأن أحدا من الطرفين لم يتبع منافسة او سباقا شاملا . وان كلا الطرفين قد حدد وضعه ، لاسباب تعود بشكل جزئي الى القيود التي تفرضها الميزانية والى الخيارات المتعمدة للسياسة الاستراتيجية ، حيث تعود الى الذهن التقييدات العددية التي فرضت على أنظمة ايصال الصواريخ الاميركية . والرفض الاميركي لشبكة الدفاع الصاروخي المضاد للصواريخ الباليستيكية الواسعة النطاق ، كما نذكر أيضا القرار السوفييتي بخصوص بناء عدد صغير ونسبي فقط من القاذفات البعيدة المدى . واما النقطة الثانية فتتمثل في ان التحسينات المنفذة على القوات الاستراتيجية لاتكون دائما خطرة، حيث تحسن بعض برامج الاسلحة الردع ، كما ان بعض التأثيرات المتبادلة للاسلحة الاستراتيجية السوفييتية والاميركية كانت قد أسهمت في الاستقرار.

ونذكر على سبيل المثال ، ان الاتحاد السوفييتي استطاع ان يمتلك قوى ردع قادرة على البقاء ، كالصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات المقساة والغواصات المماثلة للبولاريس ، حيث كان ذلك ردا على المبادرات الاميركية في هذه الاتجاهات .

ومع ذلك فان الاخطاء العسكرية المحسوسة ، والمسائل السياسية والتكاليف الاقتصادية تتعلق بسباق التسلح الاميركي ، السوفييتي ، الذي يؤكد بدوره على سياسة استقرار متبادل اميركية معدة للخفض الى الحد الادنى لهذه التأثيرات غير المرغوبة .

وان وضعا استراتيجيا اميركيا غير فعال من الناحية العسكرية وغير مقنع من الناحية السياسية قد يؤدي الى افعال سوفييتية قد تزيد بدورها

خطر وقوع الحرب النووية . ولكن وضعا اميركيا اكثر قوة او استفزازيا قد لايكون مرغوبا به ، طالما انه قد يثير افعالا وردو فعل سوفييتية تؤدي بدورها الى اضعاف الامن الاميركي . واذا تبين ان الوضع الاستراتيجي الاميركي يشكل تهديدا ضد القدرة الانتقامية للاتحاد السوفييتي — مثلا — فان خطر نشوب الحرب النووية يزداد في الازمات .

وقد نوقش هذا التأثير المتأرجح ، وأعطيت أمثلة عنه في فصول سابقة من هذا الكتاب . وبالاضافة الى ذلك ، واذا استمرت القرارات المتعلقة بالسلاح في اعطاء الحافز للجهود السوفييتية الهادفة الى تحسين وتكبير القدرات الاستراتيجية السوفييتية ، فسوف تصبح محافظة الولايات المتحدة الاميركية على وضع ردعي نووي موثوق ، أكثر صعوبة وأكثر تكلفة .

وبالرغم من أنه قد لايوجد ارتباط بين العلاقات السياسية وسباقات التسلح ، فان هذه السباقات الحادة ستسهم في اغلب الحالات في خلق التوتر بين الدول ، وسوف تزداد الحوافز للحصول على الاسلحة في مناخ الخصومات الشديدة . اما في حالة السباق الاستراتيجي الاميركي — السوفييتي ، فان مواقف الحرب الباردة كانت قد اثرت على القرارات المتعلقة بالاسلحة في الولايات المتحدة الاميركية في اعوام الخمسينات واوائل الستينات . وقد عمل كلا الطرفين مؤخرا على الاستمرار في توسيع ترساناته الاستراتيجية بالرغم من اتفاقات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، واستمرار المفاوضات على عدة جبهات ، ولعل تحويل الاتجاهات السياسية الحالية سيؤدي بدون شك الى الحصول على كميات أكبر من الاسلحة . اما من المنظور المعاكس ، فان تحولا دراماتيكيا في البرامج الاستراتيجية لاي من الطرفين قد يفسد المناخ الحالي للوفاق ، ويخلق الشكوك التي ستزيد التوتر وتشوه ادراك الطرفين للعلاقة الاستراتيجية .

السياسات الاستراتيجية السوفييتية :

ان القضية الحرجة بشكل خاص ، والتي يجب اخذها بعين الاعتبار قبل اعداد سياسة مفصلة للاستقرار المتبادل الاميركي ، تتصل بالسياسات السوفييتية المتعلقة بدورها بالاسلحة الاستراتيجية .

واذا كانت النظرة الاستراتيجية السوفييتية مختلفة بشكل دراماتيكي عن النظرة الاميركية ، واذا لم يكن فهم السياسات السوفييتية من قبل القادة الاميركيين ، فان الولايات المتحدة الاميركية ستجد من الصعوبة بمكان ان تتنبأ بردود فعل موسكو او تؤثر على السياسة الاستراتيجية السوفييتية بواسطة قراراتها الوحيدة الجانب وذات الطابع الداعي الى الاستقرار .

ولعل العامل ، الذي يأتي في نفس الدرجة من الاهمية ، يتمثل في وجود عدة فرضيات او افكار يتفق عليها كل من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الاميركية والتي يمكن اعتبارها كشروط مسبقة للتفاوض حول الاجراءات الفعالة لتحسين الاستقرار النووي .

وعموما فقد اختلفت السياسات الاستراتيجية للاتحاد السوفييتي عن مثيلاتها في الولايات المتحدة الاميركية في نواح متعددة . ولعل ابرزها يتمثل بكون قادة الكرملين ينظرون الى القوة الاستراتيجية بمفاهيم سياسية ، كما حاولوا ان يستغلوا القوة الاستراتيجية دبلوماسيا في أواخر اعوام الخمسينات، بينما سعوا فيما بعد لتحقيق وضع المساواة من الناحيتين العددية والعسكرية مع الولايات المتحدة الاميركية .

وبالاضافة الى ذلك ، فان القادة السوفييت ــ خلافا لنظرائهم الاميركيين. لم يعيروا اهتماما رئيسيا للردع في أعوام الخمسينات ، ولكنهم بدوا أكثر اهتماما في الدفاع عن الاتحاد السوفييتي ضد الهجمات النووية الاميركية .وقد ادى اسلوب التأكيد على الدفاع لديهم الى تحول الفعل ورد الفعل في الطرف السوفييتي ــ اي ان الاتحاد السوفييتي رد دفاعيا على العديد من البرامج الاميركية ، بنشره شبكة دفاع جوي ضد القاذفات ، عوضا عن تحسينه لقدرته الانتقامية الهجومية . واخيرا نجد ان البرامج الهجومية السوفييتية ــ اذ تقارن بالانظمة الاستراتيجية المفضلة في الولايات المتحدة الاميركية ــ عدة ميزات مغايرة كالتأكيد المبكر على الانظمة (صواريخ ــ طائرات) ذات الامداء المتوسطة ، والاسلحة النووية ذات العيارات الكبيرة وتطوير انظمة غير عادية كنظام القصف المداري الجزئي (FOBS)

ويمكن أن يكون لبعض هذه الميزات تفسيرات تقنية او بيروقراطية ، ولكن بعضها الآخر ينبع من الحاجات الخاصة للاتحاد السوفييتي المتصلة بشكل او بآخر باوروبا الغربية والصين الشعبية .

وبالمقابل فقد كان ثمة امور عديدة متماثلة بين العقائد واعمال النشر الاستراتيجية لكل من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الاميركية .

وكان القادة السوفييت قد بدؤوا قبل نهاية اعوام الخمسينات يقدرون القدرة التدميرية للاسلحة النووية ، وبالتالي بدأوا يقبلون أيضا بمبدأ ضرورة تجنب الحرب عبر استراتيجية الردع . وما لبث هؤلاء القادة السوفييت ان اوقفوا في منتصف اعوام الستينات نشر الانظمة المضادة للصواريخ البالستيكية وبدؤوا بنشر قوات ردع هجومية غير معقدة . اما التقدم السوفييتي البطيء نحو وضع انتقامي استراتيجي قادر على البقاء فكان يتصل بوضوح بالتخلف العقائدي (نسبة الى عقيدة) العسكري ، ومع ذلك فان التخلف في امتلاك التكنولوجيا اللازمة لصناعة الصواريخ الصغيرة والغواصات النووية ، كان قد لعب أيضا دورا هاما في هذا المجال . وفي مطلع اعوام السبعينات ، كان الاتحاد السوفييتي قد نشر قوة استراتيجية قوية مؤلفة من الغواصات المماثلة للبولاريس ومن الصواريخ البالستيكية العابرة للقارات ، الامر الذي عكس تقدير القادة السوفييت لاهمية المحافظة على قوات انتقامية غير معرضة للاصابة واعتبارها حجر زاوية في وضع استراتيجي سوفييتي فعال . اما كون الاتحاد السوفييتي قد قبل الآن العلاقة الردعية المتبادلة ، معتبرا اياها اجراء لايمكن تجاوزه، فهو أمر يمكن فهمه جيدا على ضوء تفضيل موسكو للقيادة الموضوعة على نشر الانظمة المضادة للصواريخ البالستيكية في معاهدة الحد من الاسلحة الاستراتيجية .

وليس ثمة اي دليل واضح يشير الى قبول القادة السوفييت بعقيدة الدمار المضمون ، او انهم رفضوا رسميا البرامج المعدة لتامين الخيارات المضادة للقوة ، بالاضافة الى قدرات الردع . ومهما يكن من أمر فان الولايات المتحدة الاميركية تسعى في ظل استراتيجية الكفاية للبحث عن خيارات تكمل بها الدمار

المضمون . وبالتالي فانه يمكن التوصل الى امر مقنع يتمثل بوجود تقارب ـ اذا لم نقل اتفاق في وجهات النظر ـ بين السياسات الاستراتيجية الاميركية والسوفييتية ، آخذين بعين الاعتبار عدم امكانية الاعتماد على الاستنتاجات العقائدية من ناحية ، وعدم تأثير العوامل البيروقراطية والعوامل الاخرى غير المنطقية على القرارات الاستراتيجية لموسكو من ناحية ثانية .

وبالرغم من ان الاتحاد السوفييتي يجب ان يتعامل مع التهديداتالنووية المحتملة للقوات النووية الفرنسية والانكليزية ، وتلك القوات المنتشرة في الصين الشعبية ، فانه يمكن تلبية الاحتياجات السوفييتية في هذا الخصوص بواسطة الانظمة (صواريخ ـ طائرات . .) ذات الامداء المتوسطة ، وبالتالي فان ذلك لن يمنع الكرملين من الاخذ باستراتيجية مستقلة تجاه الولايات المتحدةالاميركية تعتمد على الانظمة القادرة على الوصول الى القارات الاخرى .

مبادىء الاستقرار :

اذا كانت العقيدة الاستراتيجية السوفييتية مفهومة الى حد كبير،ويمكن مقارنتها بالعقيدة الاستراتيجية الاميركية الى حد ما ؛ فيصبح ممكنا ان نضع سياسة اميركية فعالة نسبيا للاستقرار المتبادل . ويجب ان نعترف بانالاتحاد السوفييتي يفشل ايضا في سلوكه كممثل منطقي ، الامر الذي يجعل القرارات المتخذة عن الاسلحة ، حصيلة للجدل الدائر في الدوائر البيروقراطية ، ومتأثرة الى حد كبير بالاهتمامات الداخلية .

ومع ذلك فان القراراتالهامة المتعلقة بالاسلحةالاستراتيجية السوفييتية يمكن ان تتأثر بالقرارات الاميركية عن الاسلحة المماثلة . وبالاضافة الى ذلك ، وخلافا للنموذج التاريخي من علاقات القوة ، فان التأثير المتبادل المستمر للجهود المتعلقة بالاسلحة الاستراتيجية في كلا الطرفين يبدو واضحا جدا لصانعي القرارات السياسية ، الذين يأخذون بعين الاعتبار مضامين الاستقرار المتبادل في قراراتهم المتصلة بالقوة الاستراتيجية .

يبقى اسلوب الاستقرار المتبادل ـ في معناه الواسع ـ ضمن الفرضية القائلة بان الولايات المتحدة الاميركية تضمن مصلحتها ، اذا حافظ الاتحاد

السوفييتي على قدرات ردع استراتيجية مماثلة من حيث الحجم العام للقدرات الاميركية ، الامر الذي يعتبر قبولا من الطرفين لكل من العلاقة المتبادلة المتصلة بالدمار المضمون من ناحية ، والمساواة العددية المتبادلة من ناحية ثانية. وبناء على ذلك ، فانه يجب على الولايات المتحدة الاميركية – في سعيها للمحافظة على وضعها الاستراتيجي الخاص وتحسينه بما يحقق هدف امتلاك قوة ردع مضمونة – ان تتجنب اقامة تهديد للرادع السوفييتي او – وبشكل أكثر عمومية – يجب ان تحاول تجنب كل ما من شأنه ان يثير مخاوف القادة السوفييت من احتمال لجوئها (اي الولايات المتحدة الاميركية) الى تحقيق شكل ما من اشكال التفوق الاستراتيجي .

ويؤمل بان هذه السياسة سوف ترفع نوعية كل من الاستقرار المتبادل والاستقرار الديناميكي بزيادة الحساسية الاميركية لردود الفعل السوفييتية المحتملة على القرارات المتعلقة بالقوة الاستراتيجية الاميركية ، عبر تشجيع فرض القيود على الرد الاميركي حيال برامج القوة الاستراتيجية السوفييتية ، وخلق المناخ السياسي المناسب لمناقشات مثمرة عن السيطرة على الاسلحة .

الانظمة المسببة للاستقرار والمسببة لعدم الاستقرار :

كان ضروريا – من أجل وضع سياسة استقرار متبادل – ان تصنف الانظمة الاستراتيجية الى مسببة للاستقرار ومسببة لعدم الاستقرار ، وتجنب هذه الانظمة الاخيرة . وبشكل عام فان الفئة المسببة للاستقرار تشمل البرامج والاسلحة غير المعرضة نسبيا ، والمعدة لتحسين القدرة على البقاء ، كالغواصات التي تطلق الصواريخ وجعل صوامع الصواريخ مقساة ، ونشر قواعد القاذفات ومواقع الدفاع الصاروخي المضاد للصواريخ الباليستيكية .

اما الانظمة ذات القدرة القليلة او المعدومة في تهديد القوى الاستراتيجية للخصم ، والمعدة لتحسين القدرات الانتقامية المضادة – للقيمة (اي ضد السكان والمناطق الصناعية) فسوف تدخل في الفئة المسببة للاستقرار ، ويجب الحصول عليها باعتبارها ضرورية للمحافظة على الردع . وهي تتضمن الانظمة المعدة لاختراق وسائط الدفاع الجوي العادية المستخدمة لحماية السكان ،

والتي نذكر منها مثلا ، الوسائل المساعدة على النفوذ التي تضاف الى الصواريخ، والرؤوس الحربية المتعددة او العنقودية ، والرؤوس النووية المتعددة المستقلة (ميرف) غير الدقيقة ، والصواريخ من نوع جو ـ أرض ، والقاذفات الاستراتيجية والصواريخ المجنحة (كروز) ، التي لها زمن طيران طويل، وليس لها أي دور محسوس مضاد ـ للقوة ضد الاهداف التي يجب ضربها خلال « زمن محدود » كمواقع الصواريخ البالستيكية العابرة للقارات وقواعد القاذفات . أما أنظمة الانذار المعدة لاستنفار القوات الانتقامية ، ومقرات القيادة القادرة على البقاء ، وأنظمة القيادة والسيطرة المعدة للوقاية ضد الاطلاقات الصاروخية العرضية او الطائشة ، فتدخل جميعها ضمن الفئة المسببة للاستقرار .

ان الانظمة والاستراتيجيات الموجهة لابطال مفعول القدرة الانتقامية للخصم ، والتي لاعلاقة لها بالمحافظة على ردع يعتمد عليه ، يجب الا ترفض كعوامل مسببة لعدم الاستقرار . وتضم هذه الفئة بعض برامج الاسلحة الهجومية ، كالتحسينات على دقة وعيارات الرؤوس الحربية ، التي تستطيع ان تؤمن للصواريخ التي تطلق من البر او البحر امكانية القيام بضربات مضادة ـ للقوة ضد الصواريخ البالستيكية السوفييتية العابرة للقارات ICBMS وإذا نفذت الولايات المتحدة الاميركية برامج مضادة ـ للقوة كبيرة ، فان الاتحاد السوفييتي سيخشى ان تصبح قوته الصاروخية البالستيكية العابرة للقارات معرضة للاصابة او ان الولايات المتحدة الاميركية يمكن ان تصبح قادرة على ابطال مفعول جزء كبير من القدرة الانتقامية السوفييتية ، الامر الذي يتعارض مع المصالح الاميركية بسبب ازدياد خطر التعطل غير المقصود للردع النووي ودفع الاتحاد السوفييتي الى تنفيذ برامج أكبر للحصول على الاسلحة .

أما من الناحية الدفاعية ، فان الانظمة المضادة للصواريخ البالستيكية وشبكات الدفاع الجوي المضادة للقاذفات التي تم نشرها لوقاية السكان، يجب تحاشيها لاسباب تتعلق بالاستقرار ، طالما انها تستطيع ان تبطل بشكل مباشر مفعول قدرة الردع للخصم .

ويجب ايضا ان ينظر بنفس المنظار الى برامج الحرب المضادة للغواصات (ACW) وتعتبر الانظمة الهجومية المعرضة للاصابة كالصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات غير القساة ، والانظمة الصاروخية المحمولة بحرا ، من الفئة المسببة لعدم الاستقرار ، طالما انها تستطيع ان تثير الحوافز للضربة ــ الاولى وتزيد بالتالي من خطر اندلاع الحرب النووية .

الردع الاحادي الجانب والاستقرار الثنائي الجانب :

انه لمن السهولة بمكان ــ في العديد من الحالات ــ ان يتم اتباع الخطوط العريضة للاستقرار المتبادل. وكنه يجب الاخذ بعين الاعتبار لقضيتين معقدتين. فمن ناحية اولى ، يجب على القادة الامير كيين ان يعرفوا ايضا ــ بالاضافة الى التخفيض ــ الى الحد الادنى ــ للنتائج العسكرية المسببة لعدم الاستقرار المتعلقة بأنظمة الاسلحة ــ ان البرامج التي يعتبرونها مسببة للاستقرار استراتيجيا ، قد تثير ردود فعل مستندة على الموقف السياسي لموسكو ، او على وجهة النظر النفسية .

وحتى اذا كانت بعض الاسلحة الاميركية ــ كالترايدنت والقاذفة (ب ــ ١) لاتشكل تهديدا للقدرة الانتقامية السوفييتية ، فان نشرها قد يثير ردود فعل سوفييتية غير مرغوب بها ، وخاصة اذا استنتج قادة الكرملين ان الولايات المتحدة الاميركية تسعى لتحقيق تفوق عددي كبير او افضلية نوعية .

وبالاضافة الى ذلك ، فان المسؤولين الرسميين الاميركيين يجب ان يمتنعوا عن امتلاك انظمة استراتيجية لاسباب تتعلق فقط بالمساواة العددية . ان هذه السياسات ستدعم الاستقرار المتبادل بشكل مماثل لما تفعله السياسات الاستراتيجية الاحادية الجانب التي نوقشت من قبل . ومهما يكن من أمر ، وفي افضل الحالات ، فان محاولات صياغة القرارات المتعلقة بالاسلحة الاستراتيجية على أساس العوامل السياسية الموضوعية جدا ، ستبقى صعبة وغير اكيدة وموضوع جدل طويل .

ومن ناحية ثانية ، واكثر اهمية ، فقد لايمكن تجنب التظاهر بتهديد الردع السوفييتي اثناء تحسين الردع الاميركي . ذلك أن للعديد من الانظمة

الاستراتيجية وظائف مزدوجة ــ الهدف ، او ان الغموض يلازمها عموما . وبالرغم من ان الرؤوس الحربية النووية المتعددة المستقلة « ميرف » التي تركب حاليا على الصواريخ الامريكية معدة بصورة رئيسية لتقوية القدرات الانتقامية الامريكية ، ويمكن الا تكون دقيقة بدرجة كافية لضربة اولى ذات مصداقية ضد الاهداف القساة ، فان المخططين السوفييت الذين يعرفون القدرات الامريكية ويشكون بالنوايا الامريكية . قد ينظرون الى هذه الاسلحة باعتبارها تشكل تهديدا لصواريخهم الموجودة في قواعد برية . وبشكل مماثل فان مركبات الايصال ذات القدرة على المناورة ميرف تستطيع ان تحسن نفوذية الصواريخ وتقوي الاستقرار ، ولكنها ستصبح ــ اذا ما أعطيت الدقة اللازمة ــ سلاحا مضادا للقوة ومسببا لعدم الاستقرار .

وحتى امتلاك قدرات الضربة الاستراتيجية المنتقاة لاسباب احتراسية والمعتمد على اساس الرد المسيطر عليه ، قد ينظر اليه من الاتحاد السوفييتي على انه يمثل سياسة ضربة ــ اولى استفزازية .

وقد لاتكون الصواريخ الامريكية الموجودة في قواعد بحرية معدة لضرب الاهداف الصعبة ، ولكنها اذا اطلقت على امداء قريبة من الغواصات فقد تصبح اسلحة مضادة ــ للقوة كما هو الامر بالنسبة للصاروخ المتقدم ترايدنت الذي يطلق من البحر . ونذكر كمثال آخر انه لم تمنع معاهدة الانظمة المضادة للصواريخ الباليستيكية الولايات المتحدة الامريكية من بناء نظام الوقاية المخطط مسبقا ؛ لكان المخططون الاستراتيجيون السوفييت قد لاحظوا أعمال نشر الدفاعات الصاروخية المضادة للصواريخ على نطاق واسع ، والمعدة لحماية الصواريخ الباليستيكية الامريكية العابرة للقارات ICBM ، واعتبروها واعتبروها كخطوة اولى نحو نشر دفاعات مماثلة عن السكان في كافة ارجاء البلاد .

ان الغرض من الخفض للحد الادنى للتهديدات الموجهة الى الرادع السوفييتي ، يمكن ان يتعارض ايضا مع الاهداف الاستراتيجية الامريكية غير المتصلة بالميزان الثنائي الجانب . وفي الاعوام الاولى من الستينات ، اعطت

الالتزامات الاميركية تجاه منظمة حلف شمال الاطلسي (الناتو) دفعا للاستراتيجيتين المضادة ـ للقوة ، والهادفة للحد من الدمار ، الموجهتين ضد الاتحاد السوفييتي ، بينما كان يمكن لبناء الانظمة المضادة للصواريخ الصينية ـ الذي بدأ عام ١٩٦٧ واستمر حتى الحظر الذي فرض عليه بموجب معاهدة الانظمة المضادة للصواريخ الباليستيكية . ان يشكل خطرا على الرادع السوفييتي .

وبالرغم من انه كان يجب على الولايات المتحدة الاميركية الا تتخلى عن التزاماتها الردعية الموسعة ، او تخفض جهودها الهادفة الى ردع الصين ، فانه كان يجب عليها بنفس الوقت ان تحاول التأكيد على الاستقرار الثنائي الجانب في قراراتها الاستراتيجية . وان علاقة نووية اميركية ـ سوفييتية مستقرة قد تشجع فعلا على اقامة علاقة مماثلة بين حلفاء الولايات المتحدة الاميركية والصين الشعبية .

وفي نهاية التحليل فلن يكون ممكنا تجنب التعارض بين الردع الاحادي الجانب والاستقرار الثنائي الجانب . وسوف يكون من الضروري غالبا ان توازن بين هذين الهدفين ، مع الاخذ بعين الاعتبار للحاجة الى تقوية الرادع الاميركي مقابل المكاسب المحتملة لعلاقة نووية اكثر استقرارا مع الاتحاد السوفييتي .

والمساعدة في هذه التقييمات ، فقد يكون مفيدا ان نقيم بشكل منتظم كلا من نوع وزمن ومجال التطوير الاستراتيجي ، والتجارب ، وبرامج الحصول على الاسلحة على ضوء ردود الفعل السوفييتية المحتملة .

وقد تتطلب سياسة الاستقرار المتبادل الجدية ، ان تكون الولايات المتحدة الاميركية اقل محافظة في تخطيط القوة الاستراتيجية وفرض القيود على برامجها الاستراتيجية في محاولة منها للمحافظة على ردع موثوق دون تهديد القوات النووية السوفييتية .

وطالما ان الانظمة السوفييتية المضادة للصواريخ الباليستيكية محددة بموجب معاهدة ، فقد يمكن ممارسة تقييدات احادية الجانب دون الاضطرار

للتراخي حول متطلبات الردع ، ومهما يكن من امر ، وفي الكثير من الحالات، فان الاعتماد على الاجراءات الموثوقة جدا لتأمين القدرة على البقاء او النفوذية مقابل التهديدات المستقبلية غير المحتملة يمكن ان يكون قد تم تجاوزه لصالح اجراءات أقل اعتمادية ، واقل استفزازية بنفس الوقت . وسوف يكون من الاهمية بمكان ان تمنع مشروعات الاسلحة المسببة لعدم الاستقرار من تجميع قوة دافعة زائدة كنتيجة للتوظيفات المالية المتصلة بالميزانية وللالتزامات البيروقراطية او « للاندفاع التكنولوجي(١) » . ويمكن ان يعار اهتمام أكثر جدية الى البرامج والسياسات التي تستطيع ان تقوي الاستقرار الاستراتيجي .

وربما يمكن لعوامل الاستقرار — كعدم الدقة المرغوب به ان يدخل في مواصفات الاسلحة .

اما المسألة الصعبة بشكل خاص الذي يجب حلها اثناء تنفيذ سياسة الاستقرار المتبادل فتتمثل في كيفية الرد على الاعمال السوفييتية التي يمكن ان تعكس اهتماما مماثلا ، بينما يمثل عدم الاهتمام بمبادىء الاستقرار الهادف الى المحافظة على التوازن اسلوبا خطرا وغير ضروري .

وبالمقابل فاذا تحرك الاتحاد السوفييتي بسرعة نحو امتلاك قدرة مضادة — للقوة كبيرة ، او الى نشر قوة استفزازية او اتباع عقيدة استفزازية أيضا ، فان القادة الاميركيين قد يقررون ضرورة اجراء تسوية ما — كأن يقبلون بمجال اكبر من خيارات الضربة — المحدودة او بوضع ثقل اكثر على الميزان العددي. وبالاضافة الى ذلك ، واذا استمرت البرامج الاستراتيجية السوفييتية في التحول الى الاتجاهات المقيمة من قبل دوائر الاستخبارات الاميركية والتي تعتبر ذات طابع تشاؤمي بالرغم من كونها ملائمة بشكل عام ، فان الولايات المتحدة الاميركية قد تصبح مضطرة لبدء سلسلة من برامج الحصول على أسلحة

---

(١) — يمكن الرجوع بشان مناقشة عملية « الاندفاع التكنولوجي » والعوامل الاخرى غير المنطقية المؤثرة على الاسلحة الاستراتيجية السوفييتية والاميركية الى ابرام شايز في « بحث في صنع اتفاقات السيطرة على الاسلحة » الذي نشر في مجلة Harvardlaw Review العدد ٨٥ (آذار ١٩٧٢) الصفحات ٩٠٥ — ٩١٦ .

استراتيجية للمحافظة على قدرة بقاء وضعها الاستراتيجي ، وتعزيز موقفها المتصل بالتناظر الاستراتيجي . ومهما يكن من أمر ، وقبل اتخاذ مثل هذه الخطوات ، فسيكون حسنا ان تبذل جهود مكثفة لمناقشة اتفاقات اخرى للحد من الاسلحة الاستراتيجية ، يمكنها ان تقوي بنية الاستقرار الاستراتيجي وتقدم فرصا جيدة لتحقيق الاهداف الاستراتيجية الاميركية عبر التعاون — وليس السباق — في الحقل النووي . وتشكل اتفاقية فلاديفستوك خطوة — ولكنها خطوة أولى فقط — نحو هذه النهاية .

وحتى لو اعطيت الافضلية لتقييد برامج الاسلحة والسعي لتحقيق تقدم محسوس في محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، فيجب الاعتراف بأن تحقيق التوازن بين تقوية الوضع الاستراتيجي الاميركي الاحادي الجانب من ناحية ، وتشجيع الاستقرار الثنائي الجانب من ناحية ثانية ؛ سيشكل أكثر التحديات صعوبة امام الولايات المتحدة الاميركية أثناء وضعها لسياستها النووية في الاعوام القليلة القادمة .

٢ — السيطرة على الاسلحة الاستراتيجية : القضايا الاساسية :

يستمر الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الاميركية في المناقشات الثنائية بغية التأكيد على العمل الفعال باتفاقات الحد من الاسلحة الاستراتيجية التي تم التوصل اليها سابقا والسعي لتحقيق تقييدات أكثر استمرارا وشمولية واستقرارا على الاسلحة الاستراتيجية ، انطلاقا من اتفاقية فلاديفستوك . ولكن التقدم نحو الوصول الى مثل هذه الاتفاقات لن يتم الا اذا بذلت كلتا الحكومتان الاميركية والسوفييتية جهدا مكثفا لصياغة اتفاقية عادلة ومستقرة تأخذ بالحسبان الاختلافات بين الانظمة (صواريخ — قاذفات — الخ . .) . الاميركية والسوفييتية ، وتلبي الحاجات الامنية لكل من الدولتين . وكان ضروريا عندئذ ان يتم تدقيق اهداف ومقدمات ومبادىء السيطرة على الاسلحة الاستراتيجية قبل مناقشة السياسات الاميركية عن امكانيات تحديد الاسلحة ، والاتجاه الطويل الامد لمحادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية .

أهداف السيطرة على الاسلحة :

لايمكن حتى لافضل الجهود الموجهة لممارسة سياسة احادية الجانب في تشجيع الاستقرار المتبادل ، ان تنجح كليا ، نظرا للامور الكثيرة الغامضة التي تحيط بالعديد من الاسلحة ، وللشكوك التي تترافق مع تقديرات حجم التهديد، ولصعوبة تقدير النوايا السياسية للخصم . وتظهر طبيعة المنافسة الاميركية ــ السوفييتية في مجال الاسلحة الاستراتيجيةكيف يمكن لبرامج الاسلحة انتطور قوة دافعة خطرة ، وتشير الى عدم امكانية اية دولة في اتباع سياسة استقرار سليمة بشكل مستقل (من طرف واحد) . وحتى اذا تبنت احدى الدول مثل هذه السياسة ، فان المخاطرات النووية وطلبات الاسلحة المتزايدة سوف تستمر مالم تستجب لها الدولة الاخرى . واذا وضعنا الاعتبارات الامنية جانبا ، فان الضغوط السياسية والبيروقراطية لتحقيق برامج تسليح موسعة ، يصعب احتواؤها طالما ان الدولة الخصم مستمرة في جهودها في حقل التسليح .

ومقابل هذه الخلفية ، يبدو معقولا ان نستنتج بان الهدف الرئيسي للسيطرة على السلاح يكمن في محاولة ادخال استقرار أكبر الى الميزان النووي عبر جهود تعاونية وترتيبات تفاوضية تؤثر على الانظمة النووية . اما الاهداف الاخرى السيطرة على السلاح فتشمل :

١ ــ تخفيف نتائج الحرب النووية .

٢ ــ خلق الثقة المتبادلة .

٣ ــ خفض تكاليف الاسلحة الاستراتيجية .

تحسين الاستقرار :

يمكن للترتيبات الثنائية الجانب بين الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي ان تحسن امن كل طرف بالسيطرة على حجم وطبيعة واتجاه البرامج والسياسات المتعلقة بالاسلحة في كلا الطرفين .

ويمكن لاتفاقات التحديد ان تخفف المنافسة بفرضها القيود على قوات الخصم ، وبالتالي بتخفيف الحاجات الامنية لانظمة جديدة معدة لمواجهة

التهديدات ، وباخماد الضغوط الداخلية الموجهة الى فرض برامج عسكرية يمكن بواسطتها موازنة جهود الخصم .

وما أن تصبح الاسلحة تحت سيطرة متبادلة ، ويتبدل مستوى مخزونات الاسلحة ببطء ، حتى تتحرك مفاهيم القادة بشكل أقرب الى الواقعية ، وتزول معظم الشكوك ، ويخمد التوتر ، ويضعف بالتالي خطر النزاعات المؤدية الى حرب نووية . ويجب ان يقوى الاستقرار في الازمات عبر الغاء الانظمة المعرضة للاصابة لدى كلا الطرفين ومنع الاسلحة التي يمكن ان تهدد قدرة بقاء القوات الرادعة . وبذلك يضيق الفرق بين الضربة الاولى والضربة الثانية ، وتضعف دوافع القيام بهجوم استباقي . وبالرغم من ان امتلاك اسلحة نووية من قبل دول أخرى يمكن ان يعقد الميزان ، فانه يمكن تحقيق الاستقرار الاستراتيجي بشكل كامل اذا عملت الدولتان العظميان على تحديد قواتهما .

يشير بعض المحللين الى تناقض واضح في السيطرة على الاسلحة الاستراتيجية(١) . فهم يتساءلون :

لماذا يجب اتباع اتفاقات الحد من الاسلحة اذا كان الميزان الاستراتيجي لايتأثر نسبيا بالتغيرات في مستوى الاسلحة او التكنولوجيا ، واذا كان كل من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الاميركية قادرا على مواجهة اية تهديدات لقدراته الردعية عبر افعال أحادية الجانب ؟ وبكلمات أخرى . اذا لم يكن سباق التسلح خطرا او ذا تكلفة غير مرتفعة بالضرورة ـ كما يدعي هؤلاء المحللين ـ فقد لاتكون ثمة حاجة ماسة للتفاوض حول اتفاقات عن تحديد الاسلحة. ولكن هذا التناقض في السيطرة على الاسلحة ، يمكن ان يحل بسهولة .

فمن ناحية أولى ، وكما أشير الى ذلك سابقا ، فانه غير واضح ابدا كيف لايشكل سباق التسلح خطرا على استقرار العلاقة الاستراتيجية الاميركية ـ السوفييتية ، او كيف يكون الميزان النووي غير حساس بالتماثل بين قدرات

---

(١) ـ انظر بنجامين لامبيث في « الردع في عصر مركبات ايصال الرؤوس الحربية النووية المتعددة المستقلة (ميرف) » مجلة السياسة الدولية ـ العدد ٢٤ ـ (كانون الثاني ـ ١٩٧٢ ؛ الصفحات ٢٢١ ـ ٢٤٢ .

القوة النسبية . ويمكن للافضليات النووية ان تترجم الى مكاسب سياسية أو دبلوماسية ، بالرغم من الفائدة العسكرية المحدودة للقوات الاستراتيجية . وعموما فانه يمكن لكل طرف ان يسيء تقدير قدرات او نوايا الطرف الآخر ، وينشيء وضعه على اساس محافظ جدا بنتيجة سوء التقدير ، كما يحاول ان يحقق ما أمكنه من مكاسب .

وقد قال احد الخبراء بان « الواقعية الموضوعية لسباق التسلح تكون — ضمن الحدود التي يمكننا فيها ان نحكم عليها — مختلفة تماما عن الافكار الشخصية التي يأخذ بها بعض المراقبين حول هذا السباق(١) » .

لايمكن ان نتوقع بان تحل ترتيبات السيطرة على السلاح كافة المسائل الاستراتيجية ، او ان تؤدي الى وضع استراتيجي مستقر كليا ، كما ان المسائل التقنية والقيود التي يتم التفاوض العملي بشأنها ، ستحدد بشكل لايمكن تحاشيه ، الابعاد المادية لاي اتفاق يتم التوصل اليه . ولكنه من الواضح أيضا بان وضعا دوليا لاتتم السيطرة على السلاح فيه لن يكون خاليا من الشكوك والاخطار المحتملة . وبناء على ذلك ، فانه يجب الا نحكم على اتفاقيات تحديد الاسلحة عبر مقياس مطلق ، بل يجب ان تأخذ بعين الاعتبار مقياس « الخطر النسبي » ، أي أنه يجب على اجراءات السيطرة على السلاح ان تحدث تحسينا « اضافيا » في الامن ، اذا ماقورن بالتحسين الذي يمكن تحقيقه في غياب هذه السيطرة . ولعل ذلك يتيح امكانية التفاوض حول اتفاقية لتحديد الاسلحة غير مرغوب فيها ، وقد يؤدي الى انقاص الاستقرار النووي .

وبالاضافة الى ذلك ، وفي الوقت الذي تكون فيه ازالة عدم اليقين هدفا هاما للسيطرة على الاسلحة ، نجد ان بعض انواع عدم اليقين — كالشك في

---

(١) — هربرت سكوفيل في « نحو اتفاقية للحد من الاسلحة الاستراتيجية — (مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي — ١٩٧٠) الصفحة (٦) .

نجاح هجوم الضربة الاولى مثلا ـ يمكن ان يقوي الردع . ويجب اخذ هذه العوامل بعين الاعتبار لدى تقييم اية اتفاقية يستخدم فيها مفهوم المخاطرة النسبية .

اذا اردنا الدقة في التحديد نجد ان اتفاقيات الحد من الاسلحة الاستراتيجية لعام ١٩٧٢ ، كانت غير كاملة سواء من حيث محافظتها على الطابع المميز للوضع الاستراتيجي الامريكي او من حيث المبادىء التي اعتمدتها لسيطرة على الاسلحة او للتغلب على المشكلات النووية . ومهما يكن من أمر ، وبالرغم عن النقاط السلبية والنواقص في هذه الاتفاقات ، فانها ساعدت في السيطرة على سباق الاسلحة الاستراتيجية وأسهمت ايجابيا في تقوية الامن الاميركي . كان أهم اتفاقيات الحد من الاسلحة الاستراتيجية لعام ١٩٧٢ متمثلا بمعاهدة تحديد الانظمة المضادة للصواريخ البالستيكية ، التي حددت مستوى منخفضا جدا لنشر هذه الانظمة في كل من الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي ، ووضعت قيودا على خواص الرادارات وعلى التجارب المتعلقة بالانظمة المضادة للصواريخ ، كما جعلت كلا من الطرفين يلتزم بالامتناع عن نشر دفاعات صاروخية مضادة للصواريخ على نطاق واسع في بلده . ونظرا للقيود الشديدة التي وضعت على الانظمة السوفييتية المضادة للصواريخ البالستكية بموجب هذه المعاهدة فان حاجة الولايات المتحدة الاميركية لتحسين او توسيع قواتها الهجومية اصبحت غير ماسة وبالتالي فقد أصبحت ظاهرة النشر على نطاق واسع للانظمة المضادة للصواريخ البالستيكية في الاتحاد السوفييتي لاتقلق مخططي الدفاع، كما ان الاختلافات في مستويات القوة الهجومية والشكوك حول التحسينات النوعية لم تعد ذات اهمية تذكر ، حيث أصبح لزاما على كلا الطرفين ان يعملا على خفض الجهود الهادفة الى تحقيق اعمال ذات طابع يدعو الى عدم الاستقرار .

وبرغم انتقاد بعض الخبراء لمعاهدة الانظمة المضادة للصواريخ البالستيكية فان اغلب الاعتراضات الاميركية على الاتفاقات الاولية بشأن الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، تركزت على الاتفاق المؤقت بشأن الاسلحة الهجومية . وقد وجدت أسباب مشروعة لاثارة الاهتمام ، حيث اشار حتى أكثر مؤيدي هذا الاتفاق حماسة الى وجود عوامل عدم استقرار فيه على المدى البعيد ،مؤكدين

على عدم صحة تركيز الاتفاق على الاسلحة الهجومية في النص الاصلي ودون اي تعديل(1) .

وبالمقابل ولو لم تفرض قيود على القوات الهجومية السوفييتية، لاستطاع الاتحاد السوفييتي الاستمرار في نشر صواريخه الاستراتيجية ، وربما كان سيصل الى مستوى (٢٠٠٠) صاروخا باليستيكيا عابرا للقارات و (٨٠) غواصة صاروخية تعمل بالطاقة النووية حتى عام ١٩٨٠ .

واذ ووجهت الولايات المتحدة الاميركية بالتوسع في البرامج السوفييتية، فقد كان محتملا ان تعمل على تشكيل قوة محسوسة مؤلفة من جيل جديد من الانظمة الصاروخية ، بشكل أسرع واوسع مما هو مخطط حاليا ، بغية المحافظة على التوازن العددي . وكان لابد عندئذ للاتحاد السوفييتي من ان يزيد بدوره من حجم قواته الصاروخية الهجومية ومن تحسين نوعيتها . وكانت هذه الاعمال المنفذة في مجال تقوية القوات الصاروخية الهجومية ستخلق ضغوطا على كلا الطرفين لتوسيع شبكاتهما الدفاعية الصاروخية ، وبالتالي كانت ستؤدي الى تجاوز القيود المفروضة على الانظمة المضادة للصواريخ الباليستيكية ونقض المعاهدة الموقعة بشأنها ؛ او على الاقل كان يحتمل ان يحدث هذا النقض او الالغاء .

اما المحللون الآخرون فقد أكدوا بدورهم على ان اتفاقيات التحديد يمكن ان يكون لها تأثير ضار على سباق التسلح ، بحيث ان الاتفاقات التي تم التفاوض بشأنها قد تصبح غير مرغوب فيها ، بينما تعطي الافضلية للسباق غير المسيطر عليه الذي يطلق حرية الدولتين الكبريين في ادارة اوضاعهما بشكل حساس ومع مراعاة التقييدات الاحادية الجانب . وقد ارتأى عدد من مؤيدي السيطرة على السلاح الاميركيين ان عملية « السالت ـ ١ » قطعت الطريق على التقييدات الاحادية الجانب ؛ عبر تزويدها لادارة نيكسون بالمبررات التي جاءت في صالح

(1) ـ يمكن الرجوع بشأن الحاجة الى تعديل الاتفاق المؤقت بغية التأكيد على الاستقرار الطويل الامد ، الى بيان جيروم كاهن (مؤلف هذا الكتاب) في « اتفاقيات تحديد الاسلحة الاستراتيجية ـ مناقشات أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الاميركي ـ الكونغرس الثاني والتسعون ـ الجلسة الثانية (١٩٧٢) الصفحات ٢٠١ ـ ٢١٩ .

الاستمرار بالبرامج الاستراتيجية الكبيرة القادرة على استغلال نقاط الضعف التي تركت في الاتفاق المؤقت .

وكان هؤلاء المحللون يدعون بان معارضة الكونغرس لبرامج الاستراتيجية لادارة نيكسون ـ كنظام « الوقاية » الصاروخي المضاد للصواريخ الباليستيكية والترايدنت والقاذفة (ب ـ ١) ـ كانت ستنجح في الالغاء او التخفيف الحاد للحصول على الاسلحة الاميركية ، لو لم تاخذ اتفاقات السالت نفسها هذا الدور .

وقد ناقش هؤلاء أيضا انه عوضا عن ذلك ، فقد لجأت الادارة الاميركية آنذاك الى اضعاف منتقديها بتبريرها لعملية الحصول على الاسلحة واعتبارها هذه العملية كاوراق مساومة وحواجز وقاية .

وبغية اكتساب الدعم للاتفاقية ، التي لم تضع سوى قيود هامشية على سباق التسلح . فان الادارة الاميركية كانت مضطرة للقبول بتنازلات للعسكريين الاميركية كانت مضطرة للقبول بتنازلات لعسكريين الاميركيين ولاعضاء الكونغرس المحافظين ، شملت الالتزام بصنع أنظمة ، ماكانت لتضع في الحالات الاخرى ، وقد اقترح أحد المراقبين ، بانه مع الاخذ بعين الاعتبار لكافة هذه الاشياء فان « المفاوضات المتشعبة عن السيطرة على السلاح قد تترك تأثيرات سلبية (مسببة لعدم الاستقرار) على سباق التسلح(١) » .

---

(١) ـ في « عن أوراق المساوقة وبناء الحواجز ، الصفحة ٢٧١ . وقد نقل عن بول وارنكه مساعد وزير الدفاع الاميركي الاسبق انه قال في اجتماع عن السيطرة على الاسلحة ان اتفاقية السالت ـ ١ عن تحديد الاسلحة الهجومية الموقعة في موسكو كانت «أسوأ بقليل من عدم وجودها» طالما أنها ستعمل على تشجيع الانفاق على أسلحة جديدة بنفس الدرجة التي تعمل فيها على « كبح » سباق التسلح . (جاء ذلك في مقال للسيد ميكائيل جيتلر في الواشنطن بوست بتاريخ ٩ حزيران ١٩٧٢) . اما جيريمي ستون فقد تساءل ـ بعد بدء محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية بوقت قصير ـ عن قيمة القيود التي ستفرض عبر التفاوض ، وأكد على وجهة نظره المتمثلة بضرورة بدء السيطرة على الاسلحة في داخل كل دولة » . « السياسة العسكرية الاميركية: متى وكيف تستخدم محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية » ـ مجلة الشؤون الدولية ـ العدد ٤٨ (كانون الثاني ـ ١٩٧٠ ـ الصفحات ٢٦٢ ـ ٢٧٣) .

أن هذه المناقشة مقنعة جزئيا فقط ، ويجب الا تعتبر صالحةبالضرورة. فهل من الضرورة بشيء ان يقال انه لايجب على اية دولة ان تسيء استخدام الاستراتيجيةالمشروعة للتفاوض من مركز قوة وتلبية الحاجة الى حواجز وقائية احتراسية ، ثم انه حتى لو لم تحصل بعض البرامج الامريكية فعلا على التشجيع اللازم بسبب السالت ــ ١ ، فقد كان يوجد احتمال كبير بان النشاطات المتعلقة بالاسلحة الاستراتيجية الامريكية ، وما يتصل بها من مخصصات مالية ، كانت ستصل الى مستويات أعلى لو لم يتم التوصل الى اتفاقيات لتحديد الاسلحة الاستراتيجية وبالرغم من معارضة نظام « الوقاية Safeguard فقد كان صعبا ان نستنتج بثقة ان الكونغرس كان سيتمكن من الاستمرار في فرض القيود على نشر الاسلحة الهجومية عاما بعد عام ، طالما كان الاتحاد السوفييتي يزيد من قوته الهجومية ، واذ بدأت الصين الشعبية في تجربة صواريخها الباليستيكية العابرة للقارات،وخاصة فيما لو بدأ الاتحادالسوفييتي يطور وربما ينشر الانظمة المضاده للصواريخ الباليستيكية لديه .

وانه لمن الاهمية بمكان أيضا ان نلاحظ ان النجاح في محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، سواء في عام ١٩٧٢ او في عام ١٩٧٤ ، ادى الى تقوية الاتجاهات المؤيدة للسيطرة على السلاح في كلا الدولتين عبر عملية تشكل اجماع حول هذه القضية والالتزام الشرعي بالمحافظة على الاتفاقات الاولية وتحسينها. أما توقيع اتفاقيات الحد من الاسلحة الاستراتيجية فيمكن ان يعتبر ــ في ضوء السياسات البيروقراطية . نشاطا سياسيا انتقاليا يمثل بدوره نتائج المعركة الدائرة بين الصقور والحمائم في كل طرف ، والذين كانوا يحاولون ان يحققوا وحدة في التفكير والمشاعر مع نظرائهم في الطرف الآخر(١) .

وقد ظهر بنتيجة مفاوضات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، ان أوراق المساومة والضغوط الاخرى كانت تصطدم بمعرفة واسعة الانتشار فيالاوساط

---

(١) ــ حلل تشايز التأثيرات الايجابيةلمحادثات الحد من الاسلحةالاستراتيجية على الاتجاهات البيروقراطية المتعلقة بالقرارات التي تتخذ عن الاسلحة في كل من الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي في كتابه :

« البحث في صنع اتفاقات السيطرة على السلاح » الصفحات ٩١٩ ــ ٩٦٦ .

ألبيروقراطية والكونغرس عن فوائد هذه المفاوضات وعن الحاجة الى تقوية الاستقرار عبر قرارات أحادية الجانب . وكانت المعارضة المعززة التي أبداها مجلس الشيوخ تجاه طلبات الادارة الاميركية بشأن تحسين دقة الاصابة للصواريخ في الاعوام ١٩٦٩ ـ ١٩٧٣ ، دليلا على اهتمام الكونغرس بالسيطرة على الاسلحة الاستراتيجية . وحتى ضمن وزارة الدفاع وفي المشاورات التي كانت تجري بين الوكالات المتخصصة ، فقد أصبح تأثير البرامج الاستراتيجية على محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية يدخل تدريجيا ضمن اهتمامات الفرع التنفيذي ، ويترك بصماته على العديد من القرارات الخاصة بالاسلحة، بالرغم من بقائه عنصرا غير حاسم في اتخاذ هذه القرارات . وقد وجدت نماذج مماثلة لذلك في الاتحاد السوفييتي ، حيث كانت تظهر احيانا علائم المعارك بين مؤيدي ومعارضي السيطرة على السلاح ، كما وجد هذا الصراع طريقة الى وسائل النشر العامة .

كان محتملا بالتأكيد ان ينشيء الاتحاد السوفييتي لولا وجود اتفاقيات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ـ قوة استراتيجية صاروخية أكبر مما سمح له بموجب الاتفاق المؤقت ، وكان ممكنا ايضا ان تسير الولايات المتحدة الاميركية خطوات أكبر في برامجها الاستراتيجية الكبيرة .

ومهما يكن من امر ، وبالرغم عن وجوب ممارسة كلا الدولتين لفرض قيود أحادية الجانب واتباعهما لسياسات استراتيجية داعية الى الاستقرار ، فان الخبرة والتجارب دلت على عدم اتخاذهما اية مبادرات في هذا المجال . وبهذا المعنى ـ فان اتفاقيات موسكو ـ أو اية اتفاقية عن تحديد الاسلحة الاستراتيجية . يمكن ان يكون لها أثر وحيد متمثل في اضطرار الطرفين على ان يعملا معا ما لايمكن ان يفعلاه منفصلين .

تخفيف نتائج الحرب النووية :

ثمة وجهة نظر عامة تقول بان السيطرة على الاسلحة الاستراتيجية يجب ان تسهم في تخفيف نتائج واحتمال الحرب النووية . ولسوء الحظ فان هذين الهدفين قد لايكونان دائما متوافقين مع بعضهما البعض ، بل لعلهما في الواقع

يشكلان هدفين متعارضين . ونذكر مثلا ان محاولات الحد من الدمار بانشاء أنظمة دفاعية ساروخية على نطاق واسع يمكن ان تسبب عدم الاستقرار الذي يزيد بدوره من فرص فشل الردع . وعندما ووجه المسؤولون الرسميون الاميركيون بمازق انتقاء أحد الهدفين . عمد أغلبهم الى اعطاء افضلية عاليةللردع على الحد من الخسائر . وقد كان الدمار المضمون المتبادل اساسا لاتفاقات الحد من الاسلحة حتى تاريخه ، وسيكون بالتأكيد كذلك في الاتفاقاتالمستقبلية بالرغم من الاقتناع المشوش بأنه يجب تبني فرضية بديلة . وقد يكون امرا ذا معنى ، ان نؤكد على منع وقوع الحرب ، طالما ان الوقاية الفعالة ضد الهجمات النووية تستمر في كونها مسألة مرتفعة التكاليف وصعبة ، وحتى الاتفاقات التي يتم التفاوض بشأنها والهادفة الى بناء دفاعات في كلا الطرفين ، لاتبدو قابلة للتنفيذ . وبالاضافة الى ذلك ، وعلى الجانب الهجومي فانه لايمكن لغير التخفيضات الحادة في مستويات القوة الموجودة حاليا — وخارج مجالالفاوضات الفعلية التي قد تتم في وقت ما في المستقبل — ان تسهم في الخفض الحقيقي للدمار . ومهما يكن من امر فان هدف الحد من الدمار يمكن ان يتحقق عبر الاتفاقات الاميركية — السوفييتية الهادفة الى منع التصعيد النووي .

بناء الثقة المتبادلة :

أما على المستوى السياسي ، فان الاتفاقات الناجحة في مجال الاسلحة الاستراتيجية يمكنها ان تخلق الثقة بين الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي وتؤدي الى تقدم لاحق في المجالات الاخرى للسيطرة على السلاح . وقد كانت هذه الثقة واضحة عندما وقعت اتفاقيات السالت في موسكو ، كما انعكست ايضا في بيان المبادىء الاساسية(١) الذي أعرب بوضوح عن عزم الحكومتين الاميركية والسوفييتية على تجنب المواجهات والسعي لايجاد حل سلمي لخلافاتهم ، وساعد في الوصول الى اتفاق فلاديفستوك .

---

(١) — المبادىء الاساسية للعلاقات بين الولايات المتحدة الامركية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية ، التى وقع عليها في موسكو بتاريخ التاسع والعشرين من شهر آيار لعام ١٩٧٢ . أما بشأن النص الكامل لهذه المبادىء ، فيمكن الرجوع الى النيويورك تايمز الصادرة بتاريخ ٣٠ ايار ١٩٧٢ .

ومن الواضح انه كانت ثمة شروط مسبقة في العلاقات بين واشنطن وموسكو تحتاج الى حلول من الطرفين قبل بدء المفاوضات الجدية للحد من الاسلحة الاستراتيجية . ولكن بعض المحللين كانوا يخشون بأن اثار هذه المفاوضات قد لايعزز العلاقات بين الدولتين الكبريين ، وعبروا عن اهتمامهم وقلقهم من تحول عملية المفاوضات الى نزاع سياسي . وبالاضافة الى ذلك فقد حدث غالبا نقاش حول كون التوتر الاميركي ـ السوفييتي ناجما عن عوامل لاتتصل بالمجال النووي ، وان الوفاق لايزال هشا ، وقد يستغل الاتحاد السوفييتي ايه اتفاقات عن الحد من الاسلحة الاستراتيجية ومصلحة اميركا في هذه الاتفاقات للتوصل الى اتفاقات اكثر احجاما بالمصالح الاميركية . وبالرغم من تجاوز العديد من هذه النقاط ، فان التفاوض حول اتفاقات الحد من الاسلحة الاستراتيجيه في عامي ١٩٧٢ و ١٩٧٤ كان مؤشرا للعلاقات الحسنة بين الطرفين ، وترك تأثيرا سياسيا ايجابيا على المسيرة الاميركية ـ السوفييتية المنسقة نحو مسائل الامن النووي .

وقد عملت الدبلوماسية الشخصية التي مورست عبر تدخل الرؤساء انفسهم في محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، والزيارات على مستوى القمة ، والثقة والاحترام المتبادل اللذان طورا بين أعضاء فريقي التفاوض واللجوء الى استخدام الاتصالات عبر القنوات الخلفية (وراء الكواليس) ، عملت كلها على اظهار عزم الدولتين على اتباع نهج مثمر في المناقشات .

وخلافا لاستمرار أزمة الشرق الاوسط ، والمعاناة مع الحلفاء الغربيين بسبب نقص امدادات الطاقة ، والتصاعد الحلزوني لانتاج الاسلحة على المستوى الاستراتيجي ، فان مستقبل محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية يستقطب الآن اهتماما سياسيا أكبر على المستوى العالمي . وان نجاح واشنطن وموسكو في التغلب على عدة صعوبات تقف في طريق التفاوض من أجل اتفاقات اكثر شمولية للحد من الاسلحة الاستراتيجية ، وتلبي المصالح الامنية لكلا الدولتين الكبريين ، ولا تتعارض مع التزامات الطرفين نحو حلفائهم ، سوف تخدم استمرارية الوفاق الدولي ، وقد تثير الجهود الموجهة الى تخفيف التوتر في مناطق اخرى ، وخاصة في اوروبا الوسطى . اما الفشل في اتباع احكام اتفاقية

فلادىفستوك ، فسيؤدي – بالمقابل – الى تقوية ساعد الصقور في كل من الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفيتي ، ويخلق المناخ السياسي لاشتداد سباق التسلح ، ويشكل خطرا على مسيرة التقدم البطيئة – والثابتة بنفس الوقت – نحو التعاون بين الغرب والشرق .

خفض تكاليف البرامج الاستراتيجية :

يدعي غالبا مؤيدو السيطرة على السلاح ، ان اتفاقات تحديد الاسلحة الاستراتيجية تخفض تكاليف البرامج الاستراتيجية ، حيث تمنع بعض هذه الاتفاقات كمعاهدة حظر الانظمة المضادة للصواريخ البالستيكية من نشر الانظمة المرتفعة الثمن ، التي تعتبر بنفس الوقت غير ضرورية ومسببة لعدم الاستقرار، وتحقق بالتالي توفيرا ماديا معقولا . ولكن الاتفاقية المؤقتة لم تؤثر على برامج بناء مركبات ايصال الرؤوس الحربية النووية المتعددة المستقلة « ميرف » . مثلا – كما لم تعمل على استبعاد برامج التحديث او تحد من التحسينات النوعية في الاسلحة الهجومية . وقد بدأ الاتحاد السوفيتي أيضا – بعد توقيع اتفاقيات موسكو – برنامج تجاربه على اختبار الصواريخ ، بينما ازدادت قليلا ميزانية الاسلحة الهجومية الاستراتيجية الاميركية بنتيجة القرارات المتخذة بشأن تحديث الانظمة الموجودة وانشاء برامج (ضمان) لتأمين اتقاء الدمار . وقد أوحى ذلك بان كلا الطرفين سيحافظ على مستويات عالية من النفقات الاستراتيجية في ظل اجراءات التحديد التي يحتمل ان يتم التوصل اليها في المستقبل القريب – وهي اجراءات لن تتضمن تخفيضات حادة في الاسلحة او سيطرة صارمة على التحسينات النوعية . وتحديث القوات . وبالرغم من عدم وجود خطر واضح بان تسهم محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية في الانفاق غير الضروري على انتاج الاسلحة الاستراتيجية ، فان المحافظة على وضع استراتيجي مستقر وآمن ضمن اطار اتفاقات للسيطرة على السلاح قد تتطلب توظيفات مالية كبيرة .

وفي انتظارها لان يضع الكرملين قيودا او يعمل على اجراء تخفيضات في اسلحته أكبر مما يحتمل ان يحدد لذلك في اتفاقيات الحد من الاسلحة الاستراتيجية في المستقبل القريب ، فان الولايات المتحدة الاميركية تستطيع

ان تحافظ على رادع موثوق يعتمد على وضع استراتيجي قادر على البقاء ومتنوع ، بمجرد تطويرها لخيارات تحسين القدرة على البقاء والفعالية الشاملة لقواتها ضد التهديدات الاستراتيجية السوفييتية المحتملة . وبالاضافة الى ذلك ، فانه يمكن توسيع بعض البرامج الاستراتيجية الاميركية بشكل مشروع ضمن احكام اتفاقيات السالت ـ ١ ، والخطوط العريضة لاتفاق فلاديفستوك، او اية ترتيبات مستقبلية لمحادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية . وعلى سبيل المثال ، فقد يبدو ضروريا ان نؤكد على جهود التحقق القومية اللازمة لمراقبة تقيد السوفييت باتفاقيات الحد من الاسلحة الاستراتيجية . وبالاضافة الى ذلك فقد يكون من الاهمية بمكان ان تطور انظمة وقاية خاصة ضد التحسينات المحتملة وغير القابلة للكشف في الاسلحة السوفييتية ؛ وان تنشأ قدرة جاهزة دائما تسمح بالنشر السريع لانظمة الاميركية (صواريخ ـ قاذفات ـ الخ . .) الممنوعة بموجب اتفاقيات الحد من الاسلحة الاستراتيجية في حالة نقض الاتحاد السوفييتي او الغائه لهذه الاتفاقيات ، ومهما كانت الاسباب الداعية لذلك . وبغض النظر عن القيمة الاحتراسية لهذه الانظمة ، فانها قد تساعد الادارة الاميركية والكونغرس على اكتساب الثقة بالوضع الجديد الذي يخلقه استمرار مفاوضات الحد من الاسلحة الاستراتيجية وتخفض احتمال مايمكن ان تسببه الانذارات الكاذبة من توتر بين واشنطن وموسكو .

وبعبارات اخرى ، فانه يمكن القول بالتأكيد ، بان استمرار الانفاق الاستراتيجي ، بالرغم من اتفاقيات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ؛ سيحتاج الى مبالغ اقل بكثير مما لو حدث ذلك في غياب هذه الاتفاقيات .

ويشير احد التقديرات الى ان الانفاق السنوي على القوات الاستراتيجية الاميركية ، خلال الاعوام ١٩٧٣ ـ ١٩٧٩ ، كان سيزيد بمعدل ثلاثة مليارات دولار اميركي مما يصرف فعلا في ظل اتفاقيات السالت ـ ١(١) . وبهذا المعنى،

---

(١) ـ انظر تشارل ل . شولتزه وآخرين في « وضع الافضليات القومية » ميزانية عام ١٩٧٣ (مؤسسة بروكينغز ـ ١٩٧٢) ـ الصفحات ٩٣ ـ ١٠٩ .

وقد تم هذا التقدير على اساس الافتراض بان الولايات المتحدة الاميركية كانت ستسير قدما لولا القيود المفروضة بموجب اتفاقية موسكو ـ الى النشر الكامل لنظام « الوقاية » الصاروخي المضاد للصواريخ الباليستيكية ، وتستمر في برامج الترايدنت وتحديث القاذفة(ب ـ ١)بسرعة اكبر.

فان التوفير الذي يمكن تحقيقه بموجب اتفاقيات الحد من الاسلحة الاستراتيجية يحتمل أن يستمر في الارتفاع بسبب تنامي الاتفاقات المستقبلية ؛ وليس على ضوء التخفيضات التي يمكن تقديرها في مستويات الانفاق الحالية . ومهما يكن من أمر ، وفي نهاية المطاف ، فان الحاجة الى التوفير يجب ان لاتسمح بالتعتيم على الدور الرئيسي المحتمل لاتفاقيات الحد من الاسلحة الاستراتيجية في الاقلال من المخاطرة النووية ، وفي اضفاء طابع الاستقرار على التوازن وتقوية العلاقات السياسية بين القوتين العظميين .

قضايا التحقق :

لقد أعاقت مسألة التحقق المحاولات الاميركية ـ السوفييتية الهادفة الى التفاوض حول اتفاقيات السيطرة على السلاح ، لان موسكو رفضت قبول طلبات واشنطن حول التفتيش في المواقع . وتم التغلب جزئيا على هذه الصعوبة عبر صياغة اتفاقيات عن السيطرة المحدودة على السلاح ؛ يمكن التحقق من تطبيقها بواسطة وسائل الطرف الآخر ، كاستخدام أنظمة الاستطلاع في الاقمار الصناعية بصورة رئيسية واستخدام اجهزة ثابتة في الداخل . وقد ادى القرار حول السعي للتوصل الى اتفاقات اقل شمولية وما رافقه من تحسينات في قدرات التحقق لدى كل طرف الى معاهدة الحظر الجزئي للتجارب في عام ١٩٦٣(١) . التي مهدت للتفاوض حول اتفاقيات الحد من الاسلحة الاستراتيجية التي وقعت فيما بعد في كل من موسكو وفلاديفستوك .

وخلافا لاقتراح « التجميد » الاميركي لعام ١٩٦٤ ، الذي دعا للتفتيش الواسع النطاق ، مما ادى الى عدم التفاوض بشأنه ، فقد عبرت أميركا عن رغبتها في اخذ التحديدات الاستراتيجية بعين الاعتبار دون التفتيش في المواقع ، الامر الذي اسهم الى حد كبير في اتخاذ الاتحاد السوفييتي لقراره عن الدخول في مناقشات الحد من الاسلحة الاستراتيجية .

وما عدا استثناءات نادرة ، فان الخطط الاميركية المختلفة التي قدمت خلال مفاوضات عامي ١٩٦٩ و ١٩٧٠ ، اكدت على وسائل التحقق الموجودة لدى كل

---

(١) ـ معاهدة حظر التجارب على الاسلحة النووية في الجو والفضاء الخارجي وتحت الماء ؛ الموقعة في موسكو في ١٥ آب ١٩٦٣ .

طرف ، مما ادى ــ كما كان متوقعا ــ الى عدم احتواء اتفاقيات موسكو لعام ١٩٧٢ واتفاقية فلاديفستوك لعام ١٩٧٤ لاية احكام عن التفتيش في الواقع . وقد أكدت اتفاقيات موسكو مثلا ، وبشكل رسمي ، بان كل طرف سيستخدم « وسائل التحقق التقنية الموجودة لديه ... لغرض ضمان التقيد بالاحكام الموضوعة(١) . وقد كان امرا في غاية الاهمية ، ان تضفي هذه الاتفاقيات الطابع المشروع على وضع التحقق بمنع التدخل بوسائل التحقق طالما انها تعمل حسب مبادىء القانون الدولي .

وبالاضافة الى ذلك فقد وافق الطرفان بشكل لم يكن متوقعا على التعهد بعدم اتخاذ « اجراءات اخفاء متعمدة » قد تؤدي الى اعاقة التحقق الفعال . وقد روعي ابعاد احكام التحقق التي ووفق عليها في اتفاقيات موسكو لعام ١٩٧٢ دون اي تعديل في الاتفاقية اللاحقة التي وقعت في فلاديفستوك في عام ١٩٧٤

امكانيات الاستطلاع التقنية :

عملت الولايات المتحدة الاميركية الى تحقيق برنامج استطلاع تقني محسوس معد لمراقبة النشاطات(٢) السوفييتية المتعلقة بالسلاح ، في محاولة منها لدعم متطلبات سياستها الاستراتيجية الاحادية الجانب . وكانت الاقمار الصناعية المعدة للاستطلاع التي تحلق فوق الاتحاد السوفييتي وتجمع المعطيات الفوتوغرافية للمساحات كبيرة جدا وبدقة عالية ، الوسيلة الاكثر فعالية ، ومع ذلك فقد كانت الضرورة تدعو لوجود انظمة اخرى متنوعة تعمل خارج الاتحاد السوفييتي في تحديد وتقييم الجهود السوفييتية في مجال الاسلحة الاستراتيجية . وقد شملت هذه الفئة الاخيرة رادارات متوضعة برا او محمولة جوا وانظمة مراقبة الكترونية محمولة على السفن . كان الاتحاد السوفييتي يعمل ايضا في برامج مماثلة لتكملة مالديه من أنظمة تتعامل مع الاسلحة الاستراتيجية الاميركية .

---

(١) ــ انظر الفقرة الثانية عشرة من معاهدة الانظمة المضادة للصواريخ البالستيكية في « وثائق اتفاقيات تحديد الاسلحة الاستراتيجية » (وزارة الخارجية الاميركية ــ مكتب الشؤون العامة ــ ٢٠ حزيران ــ ١٩٧٢) الصفحة ٢٧ .

(٢) ــ انظر تيد غرينوود في « الاستطلاع والمراقبة والسيطرة على السلاح » اوراق ادلفي رقم ٨٨ (لندن ــ المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية ــ حزيران ــ ١٩٧٢) .

وبالرغم من ان اتفاقيات موسكو وفلاديفستوك لم تتضمن اية احكام عن التفتيش في المواقع ، فان الولايات المتحدة الاميركية ستكون قادرة على التحقق من تنفيذ التقييدات بدرجة عالية من الثقة عبر الوسائط التي تملكها . ان الحجم المميز للانظمة الاستراتيجية الكبيرة كأجهزة اطلاق الصواريخ البالستيكية العابرة للقارات واجهزة اطلاق الصواريخ المضادة للصواريخ البالستيكية ، والرادارات العاملة معها ، والزمن الطويل نسبيا اللازم لانشاء مواقعها، يسمحان للولايات المتحدة الاميركية بكشف نشرها . ونذكر مثلا انه يلزم عامان تقريبا لمجموعة اطلاق الصواريخ حتى تنتقل من المرحلة الاولى للانشاء المرئي الى المرحلة العملياتية الكاملة ، وبالتالي فان نشر قوة صاروخية مؤلفة من بضع مئات من هذه الصواريخ يحتاج الى عدة سنوات . ويحتاج انهاء اعمال الانشاء في موقع للصواريخ المضادة للصواريخ البالستيكية الى خمس سنوات على الاقل ،بسبب صعوبة بناء المنشآت الرادارية ذات الحجم الكبير . ويستطيع الاتحاد السوفيتي مبدئيا ان يحاول تمويه نشاطاته المتعلقة بالنشر ، ولكن ذلك يصطدم بصعوبات تقنية كبيرة بالاضافة الى الاحتمال الكبير لكشف هذه النشاطات ، الامر الذي يضطره عندئذ لدفع ثمن سياسي كبير . وبالاضافة الى ذلك ، فان الربح الذي سيحققه القادة السوفييت من هذا العمل سيكون قليلا ، الامر الذي يجعلهم يتحاشونه مالم يحقق لهم فائدة ذات معنى . ولعل ذلك أمرا غير محتمل ، لان هؤلاء القادة يقدرون جيدا ان الولايات المتحدة الاميركية ستكون قادرة على كشف هذا الاجراء المخالف لاحكام الاتفاقيات المبرمة ، قبل ان يتمكنوا من تحقيق مايهدد الردع الاميركي او مايبدل الميزان العددي بشكل دراماتيكي .

وتمثل الانظمة المضادة للصواريخ البالستيكية ، المظهر الاكثر اقلاقا للخداع السوفييتي ، طالما ان الجهود الحقيقية لرفع مستوى الدفاعات الصاروخية تستطيع ان تهدد جديا قدرة الردع الانتقامية الاميركية .

ومهما يكن من أمر ، وعلى ضوء التقييدات الشديدة لمعاهدة موسكو ، فليس محتملا ان ينجح الاتحاد السوفييتي في اخفاء نشر اعداد محسوسة من اجهزة اطلاق هذه الصواريخ ، او يستطيع ان يحول انظمة الدفاع ــ الجوي العمل كأنظمة دفاع ــ صاروخي دون كشف مبكر لهذه الاعمال من قبل الولايات

المتحدة الاميركية . وفي أية حال ؛ ومع الاستخدام الكامل للرؤوس الحربية النووية المتعددة المستقلة في الصواريخ الاميركية والتحسينات الكمية المستمرة فان الولايات المتحدة الاميركية ستمتلك مانع صدمة (وسادة) ضد الشكوك ، وتستطيع تحمل التأخير والابهام في كشف الانتهاكات السوفييتية المحتملة . وبالتالي فان الاتحاد السوفييتي لن يكون قادرا على الالغاء الفوري للمعاهدة عبر نشره السريع للانظمة الدفاعية والهجومية على نطاق يمكن ان يهدد الامن الاميركي قبل ان يتمكن الطرف الاميركي من اتخاذ الاجراءات المضادة الصحيحة.

كانت اتفاقية السالت ـ ١ قد فرضت ـ بالاضافة الى التحديدات على اجهزة الاطلاق ـ قيودا على بعض التحسينات النوعية ونشاطات التطوير . وعلى سبيل المثال فقد منعت الاتفاقية المؤقتة استبدال الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات بأنظمة اكبر منها ، وحظرت ايضا الزيادات الكبيرة في عدد صوامع الصواريخ ؛ بينما حددت معاهدة حظر الانظمة المضادة للصواريخ الباليستيكية خواص العناصر التي يتألف منها الدفاع ـ الصاروخي والمسموح بنشرها كما وضعت قيودا على التجارب المتعلقة بالصواريخ المضادة . ورأى كل من الطرفين بان هذه القيود كانت ضرورية ويمكن أن يراقب التقيد بها بشكل كاف بواسطة الوسائط المتوفرة لدى كل منهما . ومهما يكن من أمر فقد أثيرت مسائل التحديد ، وبشكل خاص عن التمييز بين الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات الخفيفة او الثقيلة . ولكن مجال التحديدات النوعية والكمية الذي احتوته اتفاقيات موسكو كان يشير الى اجراءات اضافية يمكن التفاوض بشأنها دون مواجهة مسألة التفتيش في المواقع . وبالفعل فسوف تستطيع الولايات المتحدة الاميركية . باعتمادها على قدراتها الاستطلاعية التقنية ـ ان تتحقق من التقيد السوفييتي بالعديد من الاعمال ، التي يمكن ان تتضمنها اية اتفاقات مستقبلية لتحديد الاسلحة الاستراتيجية ، والتي قد تشمل قيودا أكثر شمولية مما جاء في الخطوط العريضة لاتفاقية فلاديفستوك ، كالتخفيض في القوات الصاروخية المسموح بنشرها والحظر على اجراء تجارب واسعة على أنواع جديدة من اجهزة اطلاق الصواريخ .

وبالمقابل فان انظمة التحقق لدى كل طرف ، لن تكون قادرة على مراقبة العديد من النشاطات والبرامج الاستراتيجية الهامة للطرف الآخر . وسيكون صعبا على هذه الانظمة ان تميز بصورة تامة الخواص التقنية لبعض الاسلحة الخاصة ، كدقة الاصابة وفعالية النفوذ ، حيث يتساءل بعض الخبراء فيما اذا كان التحقق بشكل كاف من الحظر المفروض على مركبات ايصال الرؤوس الحربية النووية المتعددة ممكنا(١) . وعموما فانه يمكن استنتاج بعض الخواص عن مدى وطبيعة نشر مركبات ايصال الرؤوس النووية المتعددة « ميرف » من الدلائل غير المباشرة ، كنماذج تجارب التطبيق والخواص الاساسية لانظمة الصواريخ المطورة حديثا والتي ستستخدم هذه الرؤوس الحربية فيها . وقد ادخل هذا الاسلوب الاقترابي العام في الخطوط العريضة لاتفاقية فلاديفستوك التي حددت عدد الصواريخ المسموح بتزويدها بالرؤوس الحربية النووية المتعددة « ميرف » . ولكنه لايمكن أن يتم التحقق بثقة تامة من وجود او عدم وجود الرؤوس الحربية المتعددة المركبة على الصواريخ العملياتية وعددها الا بالمراقبة المباشرة فقط . وأخيرا ، فلا يمكن الاعتماد سواء على اجهزة التصوير الموجودة في الاقمار الصناعية او الرادارات المتوضعة خارج الحدود ، في المراقبة الكافية لمعدلات انتاج السلاح ،ونوعية العناصر الحرجة الداخلة في بنيته ، او على الابحاث وجهود التطوير التي تتم داخل المخابر والمصانع .

وبناء على ذلك ، فان التفتيش عن استقرار طويل الامد يمكن ان يجعل من الضروري توسيع اتفاقيات الاسلحة الاستراتيجية الى المناطق التي لايمكن مراقبتها بواسطة وسائط التحقق المتوفرة فقط ، الامر الذي يتطلب ترتيبات تحقق مكملة . وهكذا يصبح ضروريا ان تستمر برامج الابحاث في محاولة كشف مفاهيم تفتيش فعالة ، يمكن التفاوض بشأنها وغير قابلة لان يعمل احد الطرفين للاخلال بها .

---

(١) ـ انظر المرجع السابق . اما بشأن المناقشة الاكثر شمولا وتوازنا عن التحقق من الرؤوس الحربية النووية المتعددة ومركبات نقلها (ايصالها) فيمكن الرجوع الى هربرت سكوفيل في « التحقق من تحديدات الاسلحة الاستراتيجية : تحليل » مجلة الشؤون العلمية والعامة ـ تشرين الاول ١٩٧٠ ـ الصفحات ٦ ـ ١١ .

ومهما يكن من امر ، فان عملية تطوير مخططات التفتيش في المواقع ، ذات الطابع الحيوي تترافق غالبا مع مشكلات عملية جدية . واذا كان على الاتحاد السوفييتي ان يسمح للولايات المتحدة الاميركية بالتفتيش على صواريخه التحقق من عدم استخدام الرؤوس الحربية النووية المتعددة فيها مثلا ، فان المراوغة والمضايقة ستؤديان الى خفض الاعتماد على هذا الاجراء . يمكن لفرق (جمع فريق) التفتيش المجهزة بأجهزة تقنية ان تحسن فعالية نظام التفتيش ، ومع ذلك وحتى لو سمح للمفتشين بالدخول الحر ، فان قدرتهم في تحديد خصواص الاسلحة الاستراتيجية المعقدة ، بواسطة الملاحظة بالنظر لعناصر واجزاء المعدات، تظل موضع شك وتساؤل الى حد كبير . وبالاضافة الى ذلك ، فسوف يكون صعبا ان تحدد اجراءات فعالة تمكن المفتشين من مراقبة نشاطات الطرف الآخر دون ان يطلعوا على معلومات سرية عن انظمة الاسلحة لدى هذا الطرف . وهكذا فانه يمكن لترتيبات التفتيش في المواقع ان تزود احد الطرفين بمعلومات سرية قد تهدد بدورها اعتمادية قوى الردع لدى الطرف الآخر . ولهذه الاسباب فمن المشكوك به ان تسمح الولايات المتحدة الاميركية لممثلي الاتحاد السوفييتي بالدخول الى اماكن او مواقع عمل الانظمة الاميركية .

وبغية تجنب مشكلات التفتيش في المواقع ، يمكن الاخذ بعين الاعتبار لوسائل اخرى مساعدة للتحقق الاحادي الجانب . ونذكر مثلا ان احد اساليب الاقتراب المعتمد على مبدأ التعاون مع الخصم ، سيتطلب من الطرفين ان يعلنا مسبقا عن كافة تجارب تحليق الصواريخ ، ويوافقا على تنفيذ مثل هذه النشاطات من نقاط اطلاق محددة والى مناطق اصابة معينة ايضا(١) . وسوف يسهم هذا الاجراء في تسهيل عملية التحقق ، طالما ان انظمة المراقبة تستطيع عندئذ ان تركز على احداث ومناطق محددة . اما محاولات اجراء التجارب خارج الامداء المتفق عليها او تنفيذ رمايات حقيقية ، فسوف تكشف بدرجة عالية نسبيا من الثقة . وثمة فكرة اخرى مختلفة تتمثل في وضع « صناديق

---

(١) ــ انظر الصفحة التالية (٧٥٤) . لقد ناقش غريبوود الاستخدام الممكن لمناطق اصابة متفق عليها في كتابه « الاستطلاع والمراقبة والسيطرة على الاسلحة » .

سوداء » لايمكن تعطيلها في مواقع النشر والتجارب لدى كل دولـة . ويمكـن لاجهزة المراقبة الموجودة داخل هذه الصناديق ان ترصد كافة النشاطات وتلغي الحاجة الى مفتشين مقيمين بشكل دائم . ونظرا للتعقيدات العديدة التقنيـة والسياسية المرافقة لهذا النوع من التفتيش ، فسوف يكون مفيدا ان تناقش جماعة اميركية ـ سوفييتية مستقلة هذه القضية في المفاوضات المستقبلية عن الحد من الاسلحة الاستراتيجية .

مبادىء التحقق :

يمكن لمناقشة قدرات التحقق ـ بالرغم من كونها ضرورية لاي تحليل يتعلق بالسيطرة على الاسلحة الاستراتيجية ـ ان تكون مضللة اذا لم توضـع ضمن منظور صحيح . وتتمثل الاهداف الرئيسية لنظام التحقق ، بالتأكد من تقيد الطرف الآخر وردعه عن انتهاك الاحكام المفروضة . ولدى البحث في مسالـة مضمون التحقق الكافي ، فانه ليس ضروريا ولا معقولا ان نطلب اليقين الكامل في كشف كل انتهاك محتمل . ولا تتطلب مراعاة فكرة الحظر النسبي من قبـل الدولة صاحبة العلاقة ، سوى ان تتحقق من الانتهاكات ذات الاهمية الكافية لتشكيل تهديد على أمنها ، ومن كشفها في الوقت الملائم الذي يسمـح باتخاذ الاجراءات المعاكسة الضرورية والصحيحة . واذا كانت تلبية هـذا العامل في اتفاقيات الحد من الاسلحة الاستراتيجية لاتعتمد على قدرات التحقق فقط ، فانها تتصل بشكل او بآخر بحجم وطبيعـة الميزان الاستراتيجي الـذي حدد حسب اتفاقية خاصة . ولا بد من مراعاة الاعتبارات الامنية الى حد كبير أثناء وضع متطلبات التحقق ، كما يجب الاعتراف بان المخالفـات الجدية قد تترك تأثيرات سياسية كبيرة وتشكل خطورة على حيوية الاتفاقات حتى وان لم تهدد الاستقرار العسكري .

يجب ان يعار اهتمام خاص ـ أثناء تصميم نظام التحقق ـ الى الحوافز والمخاطر التي يمكنها ان تؤثر على الدولة التي تفكر ببرنامج للمراوغة .

ونذكر مثلا أنه سيكون لدى الاتحاد السوفييتي حافز ضعيف لان ينفذ برنامج مراوغة في ظل اتفاقيات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، مالم يكن متأكدا من تحقيق فائدة ذات معنى منه .

ولكن الجهد الكثيف اللازم لتنفيذ برنامج نشر سوفييتي حقيقي يستطيع أن يشكل تهديدا عسكريا لقدرة أميركا الانتقامية او يبدل الميزان العدديبشكل دراماتيكي ، سيكون صعبا من الناحية التقنية وباهظة التكاليف ، بينما سيؤدي كشفه الى خطر كبير . وبالمقابل فان الانتهاكات الصغيرة ، يمكن الا تكشف وتبقى عموما ذات أهمية صغيرة أيضا .

يستطيع الاتحاد السوفييتي بالتأكيد ان يقرر علنا الغاء اتفاقية موسكو، او اية اتفاقية اخرى ، يتم التوصل اليها على اساس الخطوط العريضةلاتفاقية فلاديفستوك . ومهما يكن من امر ، فان الولايات المتحدة الاميركية ستستمر بدون شك في تحسين قواتها ضمن اطار أية اتفاقية الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، بحيث لايمكن لاي الغاء مفاجيء لها من قبل الطرف الآخر ان يهدد الامن الاميركي . ان القلق الناجم عن الاتهام الدولي لاحد الطرفين بانتهاك اتفاقية الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، والمخاطر اللازمة لاستئناف سباق التسلح غير المسيطر عليه ، تعمل أيضا على منع اعمال المراوغة . وفي الواقع وبدلا من اللجوء الى المراوغة او الالغاء ، فانه اذا قرر أي من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الاميركية ان استمرار التزامه باتفاقية الحد من الاسلحة الاستراتيجية يمكن ان يشكل خطورة على أمنه ، فانه يستطيع ان يستفيد من فترة الانسحاب من اتفاقيات موسكو ، وهي فترة ستدخل حتما في اية معاهدات مستقبلية مماثلة(١) .

وتشير الخبرة الحديثة الى ان اتفاقيات السيطرة على السلاح ستبقى مستقرة نسبيا .

ولن يحاول القادة الاميركيون والسوفييت — دون تبرير واضح — العمل على الغاء اتفاقيات الحد من الاسلحة الاستراتيجية او اتهام الطرف الآخر بالخداع ، طالما ان مثل هذه الاعمال ستترك نتائج بعيدة المدى على الامن الدولي والعلاقات بين القوتين العظميين . اما الانتهاكات الطائشة والمخالفات الصغيرة لاتفاقيات الحد من الاسلحة الاستراتيجية فسوف يتم التعامل معها دبلوماسيا

---

(١) — انظر الفقرة VIII - 3 من معاهدة الانظمة المضادة للصواريخ الباليستيكية في «وثائق اتفاقيات الحد من الاسلحة الاستراتيجية» الصفحة (٢٢) .

كما جرى الامر مع المخالفات التي ارتكبت بالنسبة لمعاهدة الحظر الجزئي على التجارب النووية(١) .

تسمح اللجنة الدائمة للاستشارات حول اتفاقيات الحد من الاسلحة الاستراتيجية لكلا الدولتين الكبريين بمناقشة التفسيرات الدقيقة للتقييدات المفروضة ، وتوضح الاعمال التي يقوم بها كلا الطرفين والتي يمكن ان تحدث مؤشرات كاذبة عن تقيدهما باحكام هذه الاتفاقيات ، كما تلقي الضوء على الاجراءات المنفذة خارج كل دولة والتي تؤثر بشكل او بآخر على نشر الاسلحة او تعديلها او استبدالها . وبنفس الوقت فان هذه الجهود تتم بفرض تعزيز الاتفاقيات ، حيث تراعي كل دولة عن السماح للالتزامات السياسية او الخمول البيروقراطي بالتأثير على استمرار اتفاقية غير مرغوب بها . ويجب ان يتم ضبط التقييدات بالشكل اللازم لتحقيق الامن المتبادل والاستقرار الاستراتيجي وتقويتهما عبر الاشتراك المستمر في ترتيبات السيطرة على الاسلحة .

يعتمد أفق الاتفاقيات بشكل وثيق على قدرة التحقق منها وعلى مدى تأثرها بالمراوغة . ويرى بعض الاختصاصيين بأنه يمكن مناقشة اجراءات المراقبة الشاملة بأمان ، حتى اذا كانت تقييدات الاسلحة الفردية غير قابلة للتحقق كليا . واذا تمت تغطية كافة فئات الاسلحة وكافة النشاطات من التطوير الى النشر خاضعة للتحديد ، فان فرص كشف عمل فردي ممنوع سوف تزداد حتما(٢) ويؤكد محللون آخرون بان مثل هذه الاتفاقيات ستؤدي الى حدوث عدد كبير من الانذارات الكاذبة ، ويظل الامر الاكثر أهمية متمثلا بان هذه الاتفاقيات ستمنع الولايات المتحدة الاميركية من الاحتفاظ بحرية العمل الاحادية الجانب والكافية لوقاية نفسها من الشكوك ، وبالتالي فانها تقي نفسها من الانتهاكات السوفييتية الممكنة .

---

(١) ــ ناقش شايز استقرار معاهدة الحظر المحدود للتجارب النووية في « البحث في اعداد اتفاقيات السيطرة على الاسلحة » الصفحة ٦٦٧ .

(٢) ــ يمكن الرجوع بشأن تحليل فوائد التجميد الشامل للقوات الاستراتيجية ومناقشة الاتفاقيات المختلفة عن الاسلحة الهجومية الى عربرت سكوفيل في « تحديد الاسلحة الهجومية » في مجلة Scientific American كانون الثاني ١٩٧١ ــ الصفحات ١٥ ــ ٢٥ .

يتفق أغلب الخبراء في وجهة النظر القائلة بان الحظر الكلي على نشاط ما، يمكن ان يتم التحقق منه بسهولة اكثر من الحظر المفروض على بعض النشاطات. ونذكر مثلا ان المنع الكامل لنشر انظمة الصواريخ المتحركة برا سيكون افضل من التحديدات المفروضة عليها ، طالما انه من الصعب ان نحصل على العدد الدقيق للصواريخ العملياتية التي يتم نشرها من قبل الخصم ؛ علما ان كشف صاروخ واحد فقط ـ في حالة الحظر الكامل ـ سيعتبر انتهاكا واضحا . وفي مثال آخر. ومن وجهة نظر التحقق . نجد بأنه يفضل ان تمنع كافة أنواع التجارب على منع أنواع معينة منها سواء بما يتعلق بتحسينات الدقة او ببعض الخواص المحددة للاسلحة . وقد يبدو مدهشا ان نعمل في بعض الظروف على وضع تقييدات على أعمال لايمكن التحقق منها نسبيا . واذا كان كلا الطرفين غير متشوقين لتنفيذ برنامج أسلحة خاص ، وكانت جهود احد الطرفين في هذا المجال لاتؤثر او تشكل خطرا على الردع لدى الطرف الآخر ؛ فان الحظر المتبادل قد يسهم في ردع النشر او في تخفيف التوتر .

وعموما فقد اتبع هذا الاسلوب الاقترابي في معاهدة الفضاء الخارجي ، التي منعت وضع اسلحة التدمير الشامل في مدارات حول الارض او على اجسام تحلق في الفضاء(1) .

ومهما كانت أهمية اعتبارات التحقق ، فيجب الا تسمح بالتحكم في قرارات تحديد الاسلحة الاستراتيجية .

وان المغالاة في التأكيد على الحاجة الى التحقق من كافة النقاط ، لاتخلق امكانية اغلاق الطريق أمام التوصل الى اتفاقيات فحسب ، بل تثير احتمال التفاوض حول اتفاقيات لاطائل تحتها ، او مسببة لعدم الاستقرار . ونذكر مثلا ان النشاطات التي تسهل مراقبتها كالغواصات التي تطلق الصواريخ ، لاتسهم في تسريع سباق التسلح بأي شكل من الاشكال ، وبالتالي فلا حاجة

---

(1) ـ المعاهدة حول مبادىء التحكم بنشاطات الدول في كشف واستخدام الفضاء الخارجي ، بما فيه القمر والاجرام السماوية الاخرى . الموقعة في كل من واشنطن ولندن وموسكو في السابع والعشرين من شهر كانون الثاني لعام ١٩٦٧ .

تحديدها ، بينما يجب التحديد الصارم للنشاطات المسببة لعدم الاستقرار كتحسينات دقة الاصابة للصواريخ ، بالرغم من الصعوبة المترتبة على ذلك .

وفي نهاية المطاف ، فان عملية التحقق من اجراءات تحديد الاسلحة الاستراتيجية يجب ان تكون واحدة من العوامل المتعددة التي يجب اخذها بعين الاعتبار في تقييم المضامين الامنية النسبية لاعمال المراقبة الخاصة .

اشكال (انواع) الاتفاقيات :

ان شكل اتفاقية الحد من الاسلحة الاستراتيجية يمكن ان يؤثر على فعاليتها ومدى استمراريتها(١) . وقد اخذت كافة الاتفاقيات الحديثة الشكل التقليدي للمعاهدات ، لاسباب تعود الى ان المعاهدات تقر الالتزامات السياسية والشرعية ، ويمكنها ان تؤثر بشكل محسوس على سلوك الدول ومواقف القادة فيها ، وبالرغم من ان المعاهدة المعدة جيدا تحتوي على فقرات او احكام متعلقة بالتشاور وتراعي اجراءات التعديل المحتمل مستقبلا ، فانها تحمل عموما معنى او طابع الاستمرار والالتزام الذي لاتحمله عادة الاتفاقيات الاخرى . وهكذا فان معاهدة موسكو بخصوص الانظمة المضادة للصواريخ الباليستيكية ، كانت — على سبيل المثال — اتفاقية جدية وطويلة الامد ، حيث تعهد فيها الطرفان بتجاوز خيار الدفاعات الصاروخية المنتشرة على نطاق واسع .

وبالمقابل ، فان تحديدات الاسلحة الاستراتيجية غير الكاملة ، والمثيرة للجدل ، وذات الحساسية العالية للتطوير التكنولوجي او السياسي القريب الامد ، تتطلب ترتيبات رسمية أقل ، حيث تقدم هذه الترتيبات غير الرسمية مرونة اكبر ويمكنها ان تسهل التقدم في مجال السيطرة على الاسلحة .

ونذكر مثلا ان الاتفاق المؤقت بخصوص الاسلحة الهجومية والذي حددت مدته بخمس سنوات ، كان يسمح بوضع المراقبة على بعض الانظمة ، بينما كان

---

(١) — انظر جورج بون في : « تحديد الصواريخ : هل يتم بالمعاهدات او غير ذلك ؟ » في مجلة Columbia Law Review العدد ٧٠ (كانون الثاني ١٩٧٠) — الصفحات ١ — ٤٧ و جيروم هـ . كاهن في « استراتيجيات لمحادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية » في مجلة « السياسة الدولية » العدد ٢٣ (كانون الثاني — ١٩٧١) الصفحات ١٧١ — ١٨٨ .

الطرفان يسعيان لايجاد التحديدات الضرورية لتأمين مجموعة من الاجراءات تكون أكثر امانا وشمولية . وبالاضافة الى مثل هذه الاتفاقية التنفيذية ، فانه يمكن وضع التزامات ثنائية الجانب عبر أساليب ذات طابع رسمي أضعف من القرارات او الاعلانات المتبادلة . وقد دلت الصفة المؤقتة للاتفاقية المؤقتة على ان أيا من الدولتين لم يكن مرتاحا تماما الى احكامها ، وليس مستعدا بالتالي للموافقة على تجديدها اذا لم تضف اليها تعديلات او اضافات محددة .

ومهما يكن من أمر ، وفي نهاية التحليل ، نجد ان التحديدات ذات الطابع الرسمي المحدود يمكنها ان تخدم بفعالية كاجراءات مؤقتة ، وبالتالي فان المعاهدة التي تكون ذات قوة سياسية نابعة عن دقتها ، وقدرة على فرض التزامات شرعية . تصبح أكثر ملاءمة عبر فرضها لاعمال مراقبة شاملة على السباق الاستراتيجي في المدى البعيد . وهكذا فان الخطوط العريضةلاتفاقية فلاديفستوك ، كانت تسعى لتعديل أحكام الاتفاقية المؤقتة السابقة بارسائها قاعدة لاتفاق أقوى يستمر عشر سنوات على الاقل . ويستطيع هذا الاتفاق ان يبقى مرنا بشكل كاف لاحتواء التكنولوجيا المتبدلة التي يمكن ان تحتاج بدورها الى تعديلات صغيرة على الاتفاقية الاساسية ، والحاجة الى المناقشة الكاملة لاجراءات جديدة او أكثر شملية ، عندما يسمح المناخ السياسي بذلك . ومسألة التعامل مع القوة العسكرية النووية في الدول الاخرى (غير الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي) .

يمكن ان يبدو – على أساس الخبرة المكتسبة في محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية حتى الآن – ان المفاوضات الرسمية لاتكون ذات فائدة او انها غير مثمرة عموما لان الطريق الموصلة الى الاتفاقيات – وبالرغم مما يوحي من تقدم عليها أثناء التفاوض – لاتفتح الا بين المسؤولين في مستوى أعلى من رؤساء الوفود ، وغالبا في المناقشات التي تتم في الكواليس او الغرف الخلفية ، ولا شك في ان اجتماعات نيكسون وبريجنيف في عام ١٩٧١ قد ساعدت على فتح الطريق المسدودة لمحادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، كما دفع مؤتمر القمة الذي عقد في موسكو في عام ١٩٧٢ الطرفين لايجاد تسوية مقبولة، بالاضافة الى أن اجتماعات كيسينجر ودوبرينين كانت عاملا هاما في معادلة

الحد من الاسلحة الاستراتيجية . واخيرا لابد ان نذكر أيضا بان اتفاقية فلاديفستوك قد تم التوصل اليها في اجتماع على مستوى القمة في عام ١٦٧٤ .

ومهما يكن من أمر ، فانه يجب الا تقدر قيمة المفاوضات الرسمية بأقل من اللازم . ذلك انه تم التوصل الى أرساء الاسس لاتفاقات السالت ـ ١ عبر مناقشات معقدة ومساومات قاسية تمت وجها لوجه في« القنوات »او «الغرف الامامية» ، كما تم التوصل بنفس الطريقةالى تفهم الحاجة لمستويات منخفضة من الانظمة المضادة للصواريخ الباليستيكية وللتحديد الكمي للاسلحةالهجومية. ولم تكن القضايا التي حلت خارج القنوات الرسمية ذات اهمية جوهرية دائما، بل كانت غالبا تشمل تفاصيل عن بعض المسائل كالقيود النهائية على الانظمة المضادة للصواريخ الباليستيكية والحدود الدقيقة الواجب فرضها على الصواريخ الباليستيكية التي تطلق من البحر SLBM . وبالرغم من ان الدبلوماسية الشخصية والاتصالات على المستويات العليا قد تكون مفيدة ، فان البنية المنظمة ذات القوام الكامل والصيغة الدستورية للمفاوضات الرسمية تكون اكثر فائدة في التوصل الى تحقيق اجراءات مقبولة متبادلة .

وبنفس الوقت يجب ان نعترف بان القرارات الكبرى حول محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، اتخذت في واشنطن وموسكو ، وليس على طاولة المفاوضات(١) .

قيمة الحوار :

وبغض النظر كليا عن اجراءات التفاوض ، فان مناقشات الاسلحة الاستراتيجيةوقضايا السيطرة على السلاح بين المسؤولين الاميركيين والسوفييت يمكن أن تكون نافعة حتى على الصعيد الشخصي . ذلك ان التبادل الواسع وغير الرسمي لوجهات النظر خلال سير المحادثات كان قد ساعد في التغلب على انعدام

---

(١) ـ ناقش جون نيوهاوس استخدام الكواليس في محادثات الحد من الاسلحةالاستراتيجية والسيطرة التي مارسها صانعو القرارات السياسية في واشنطن على أعضاء الوفد الاميركي المفاوض في كتابه :« الفجر البارد : قصة محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية » (هولت ، راينهارت، و ونستون ـ ١٩٢٧ ؟ .

الثقة ، وفي زيادة تفهم كل طرف للطرف الآخر من حيث البرامج والسياسات والتهديدات المحسوسة. وكلما تحسن الفهم المتبادل للقضايا الاستراتيجية، كلما أصبح الطرفان قادرين على تبني سياسة أكثر تقييدا حول الاسلحة الاستراتيجية وحول سباق التسلح الذي يمكن احتواؤه عبر عمل متبادل مفهوم ضمنا ،وبدون أية اتفاقات رسمية . وبالاضافة الى ذلك ، فان السيطرة على الاسلحة يمكن ان تتحقق بسهولة اكثر ، كما يمكن للاتفاقيات ان تحقق فرصا أفضل لبقائها مستقرة ، بعد ارساء الخطوط الرئيسية العامة وايضاح القضايا الاساسية عبر مناقشات منظمة .

وقد تؤدي مناقشات مثل هذه المسائل وخاصة الحرب النووية العرضية، الى ترتيبات لاتؤثر بدورها على مستويات القوات او خواص الاسلحة ، ولكنها تأخذ شكل اتفاقيات تحدد الاجراءات والمبادىء – كما هو الحال في اتفاقية الحد من خطر الحرب النووية ، التي تم التوصل اليها في عام ١٩٧١(١) . والتي يمكنها ان تساعد في تحقيق اهداف السيطرة على السلاح .

يوجد بالتأكيد تحديدات للازمة للمحاورة عن الاسلحة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي ، كما أظهرت ذلك محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية . وان الموضوعات ذات السرية العالية تحد من مستوى التفاصيل التي يمكن مناقشتها . ولعل هذه النقطة تشكل قيدا على المفاوض السوفييتي اكثر مما تفعل بالنسبة للمفاوض الاميركي ، على ضوء القيود المفروضة على السرية في الاتحاد السوفييتي .

ولكن حتى خارج المتطلبات الامنية ، فان أيا من الطرفين لن يكون صريحا بشكل كامل في كشف اغراضه العسكرية او في شرح أسس سياسته المتعلقة بالاسلحة . وان القرارات حول الاسلحة لايمكن ان تتخذ دائما لاسباب منطقية او معقولة ، وبالتالي فان الاستراتيجيات النووية لدى الطرفين تحتوي على عناصر مسببة لعدم الاستقرار . ونظرا للاختلافات في العقائد العسكرية الاميركية

---

(١) – اتفاقية حول اجراءات الحد من خطر نشوب الحرب النووية بين الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي، موقعة في موسكو وواشنطن بتاريخ الثلاثين من شهر ايلول لعام ١٩٧١ .

والسوفييتية وفي بنية القوات والمتطلبات الامنية لدى الطرفين ، فقد لايكون ممكنا لكليهما التوصل الى تفهم لكافة المسائل الرئيسية . ومهما يكن من أمر فان هذه المسألة يجب في المنظور المستقبلي ، مع الاعتراف - كما حدث في اتفاقيات موسكو لعام ١٩٧٢ - بانه قد لايكون ضروريا ان يوافق كل من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الاميركية على التبرير المنطقي الكامن خلف التحديدات المحددة ، حتى يمكنهما اجراء مساومة مقبولة متبادلة . وفي الواقع فان الاصرار غير اللازم على الفرضيات العامة كالمتطلبات المسبقة للسيطرة على السلاح ، يمكن ان يشل كل مايتعلق باتفاقيات الحد من الاسلحة التي ستناقش في المستقبل .

وباختصار فان المحاورة عن الاسلحة الاستراتيجية ومحاولات التفاوض حول اتفاقيات بشأن أسلحة محددة ، كانت غالبا احد اهم اساليب الاقتراب الى محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية .

أما اتفاقيات الاسلحة التي يتم التوصل اليها بدون مناقشة لقضايا اوسع متصلة بها ، فيمكن ان تؤدي الى مشكلات في التنفيذ او التفسير او التعديل ، وقد تفشل لان النقص في التفهم العميق لها سيمنع الطرفين من التقدير الجيد للاهمية السياسية لاجراء التحديد . ولكن المناقشات وحدها ، لايمكن الاعتماد عليها للحد من سباق التسلح او لتحسين الاستقرار النووي . ومن المشكوك به انه حتى الحوار المثمر الى اقصى حد عن الاسلحة الاستراتيجية يمكن ان يترك تأثيرا عمليا على حث الاتحاد السوفييتي او الولايات المتحدة الاميركية على اتخاذ المبادرات في اتجاه تقييد الاسلحة او ايقاف او تأخير أعمال تطويرها ونشرها . ولم يلجأ احد من الطرفين السوفييتي او الاميركي - خلال المراحل الاولية لمحادثات السالت-١ لاتخاذ اية مبادرات من هذا القبيل، بالرغم من توفر الفرص الملائمة لذلك .

وقد استمر الطرفان - خلافا لما كان متوقعا - بتوسيع ترساناتهم الاستراتيجية للمحافظة على خط الرجعة فيما او فشلت المفاوضات وكواسطة لتقوية مواقفهم التفاوضية . واذ لم يكن أي منهما مستعدا لاتخاذ الخطوات

اللازمة في اتجاه التقييدات ، فان سباق التسلح لم يصطدم بأية عقبات. ولهذا السبب فقد كانت الحاجة ماسة لاتفاقات ثنائية الجانب ـ سواء على شكل معاهدات او ترتيبات أقل ديمومة ـ لكسر دورة الفعل ورد الفعل واعاقة القوة الدافعة الداخلية في اتجاه برامج الاسلحة .

تكتيك المساومة :

بالرغم من أنه يمكن اعتبار المفاوضات من اجل السيطرة على السلاح كمغامرات يتحقق فيها التعاون بين طرفين يستفيدان معاً من الاتفاقية ، فقد كان أمراً حقيقياً ايضا ان يسعى كل طرف الى تحقيق مكاسب قصوى نسبية ضمن هذا الاطار .

وكان يمكن ان ينجز ذلك ، اما باتفاق يسمح لاحدى الدولتين بالمحافظة على برامجها الاستراتيجية التي تقدم المكاسب لها او باتفاق يحد من اندفاع الخصم في هذا الاتجاه مما يضعف تهديداته .

وكان يجب على كل من القوتين العظميين ان تكون راغبة بقبول بعض التقييدات على برامجها الاستراتيجية ، فيما لو قبلت القوة الاخرى بتقديم التنازلات عبر تقييدات محددة على برامجها الاستراتيجية ايضا .

ان قرار القبول بالتحديدات المتبادلة يؤكد ان اهداف الامن القومي تخدم بشكل افضل عبر تجاوز او تحديد برنامج خاص في ظل اتفاقية تتطلب ان يفعل الخصم نفس الشيء(١) .

ومن الواضح انه مامن دولة تقبل باتفاق حول الحد من الاسلحة الاستراتيجية مالم يكن هذا الاتفاق منسجما مع اهدافها الاستراتيجية القومية. ولكن هذا الشرط يمكن تحقيقه عبر مجال عريض من انواع ومستويات

(١) ـ كنا قد لاحظنا في الفصل الثالث من هذا الكتاب بان القادة الامريكيين لم يرتأوا بانه يمكنهم ان يقرروا الغاء معاهدة الانظمة المضادة للصواريخ البالستيكية ABM مالم يتم التوصل الى اتفاق مرضي ودائم حول الاسلحة الهجومية في محادثات السالت ـ ٢ .

القوة ، وبالاعتماد على التقييدات التي تفرض على الخصم . وفي بعض الحالات، فان أحد الجانبين سوف يعتبر بالتأكيد أن سلاحا ما لايمكن التفاوض بشأنه .

وقد يحدث ذلك اذا نتج عن البرنامج موضوع البحث التزام داخلي وبيروقراطي شديد ، او اذا خطط لنشر نظام ما ــ على اساس أكثر منطقية ــ ويكون بديلا اقتصاديا لنظام آخر قديم . ونذكر مثلا ان برنامجا جديدا لصنع القاذفات الاميركية ، لن يكون خاضعا للتفاوض بشأنه في محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، اذا رغبت الولايات المتحدة الاميركية في المحافظة على الطائرات ضمن وضعها الاستراتيجي ، بالرغم من أن عدد الوحدات التي ستنشر، او ربما بعض أنواع السيطرة على الخواص ، يمكن ان تدخل ضمن اتفاقية التحديد .

يملك كل من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الاميركية قومة مساومة لدعم اوضاعه في المفاوضات المستقبلية للحد من الاسلحة الاستراتيجية ،حيث تشتق هذه القوة من الاهتمام الشديد في السيطرة على بعض البرامج الاستراتيجية . اما من الناحية النظرية فان احد الطرفين يستطيع ان يهدد بعدم تجديد الاتفاقية المؤقتة لعام ١٩٧٢ ، او يلغي ــ بشكل أكثر دراماتيكية ــ معاهدة الانظمة المضادة للصواريخ الباليستيكية اذا فشلت المفاوضات ، وذلك كورقة مساومة في السعي لاضفاء الصفة الرسمية على اتفاقية فلاديفستوك . ولكن هذا الاسلوب الاقترابي في المساومة . ذا الطابع الضمني دائما والمكشوف احيانا ــ لظل قويا وذا مصداقية ، ويؤمن المصالح الامنية لكلا الطرفين . وعوضا عن التهديد بالالغاء ، فقد اتبع كل من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الاميركية ــ خلال عملية محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ــ استراتيجية واسعة في التفاوض من مركز قوة واستخدم بشكل خاص تكتيك اوراق المساومة(١) .

(انظر الملاحظة (١) في الصفحة ٤٤٦ .

(١) ــ قدمت هذه المناقشة من قبل توماس شيلينغ في « اطار لتقييم الاقتراحات عن الاسلحة » ورقة النقاش رقم ٢١٠ (مدرسة جون كنيدي ــ الحكومية ــ جامعة هارفارد كانون الثاني ١٩٧٤) .

التفاوض من مركز القوة واستخدام اوراق المساومة :

كان كل جانب ــ اثناء نقاشه من مركز القوة ــ يحاول ان يقنع الجانب الآخر بان وضعه الاستراتيجي قوي وسيبقى كذلك حتى اذا فشلت المفاوضات. وهكذا فان الطرف الآخر سيكون ــ من حيث المبدأ ــ أكثر رغبة في التنازل او التسوية والقبول باتفاق متبادل من التأخير والمغامرة بتحقيق مردود اقل او مواجهة سباق للتسلح غير مسيطر عليه . وقد حاولت الادارة الاميركية، خلال محادثات السالت ــ ١ ان تقوي مركزها التفاوضي بواسطة سلسلة من البرامج الاستراتيجية وسعت لاستمرار وتوسيع برامجها لدعم المفاوضات المستقبلية. واذا أمكن لهذه البرامج ان تبرر باعتبارها حواجز وقائية ضد عدم اليقين او لانها ضرورية للمحافظة على ردع اميركي موثوق به ، فان هذه الاستراتيجية لايمكن ان تخطيء . وعموما فان الاتحاد السوفييتي ساوم بقساوة واستمر في تحسين برامجه الاستراتيجية خلال محادثات السالت ــ ١ ، وحافظ على وضع تفاوضي عدائي وعلى برنامج استراتيجي نشيط ، في الوقت الذي كانت فيه امكانيات تحقيق اتفاقية فلاديفستوك قد أصبحت ظاهرة للعيان . ومع تقدم مفاوضات السالت ــ ٢ ، كان الاتحاد السوفيتي يقترح اجراءات تجدها الولايات المتحدة الاميركية صعبة القبول وتتعارض مع العديد من اقتراحاتها . وبالتالي فقد كان لابد من توفر وسيلة ما للضغط ، تقوي ساعد المفاوضين الاميركيين خلال المناقشات الصعبة التي كانت ستأتي فيما بعد . وبشكل خاص . فقد كان على الولايات المتحدة الاميركية ان تطور وتظهر الارادة والقدرة على مواجهة المحاولات السوفييتية الهادفة الى تحقيق تفوق عسكري او عددي ، بغية تأمين الدوافع التي تحث الاتحاد على السعي للوصول الى تحديدات عادلة عبر التفاوض بشأنها .

ان فكرة اوراق المساومة تتطلب استخداما مباشرا لبرامج الاسلحة بغية اقناع الخصم بقبول التحديدات في مجال النشاطات المتعلقة بالاسلحة .

واذا ربط سلاح ما في احد الطرفين بسلاح آخر في الطرف الآخر ــ سواء عبر المنافسة المباشرة في القوة او عبر العلاقة الدفاعية ــ الهجومية ــ فان

السلاح المذكور يمثل بوضوح ورقة مساومة يمكن التنازل عنها منطقيا اذا حدد السلاح الآخر لدى الطرف الثاني بموجب اتفاقية .

وبالمقابل فان البيانات الصادرة عن احدى الدول بما يتعلق باستمرارها في برامجها الخاصة مالم تفرض قيود على البرامج المماثلة لدى الدولةالاخرى، يمكن ان تصبح جزءا من مفاوضات الحد من الاسلحة الاستراتيجية . أما خلال الجولة الاولى من محادثات السالت ــ ١ ، فقد ربطت الولايات المتحدةالاميركية بين فرض قيود على برنامجها الدفاعي الصاروخي المضاد للصواريخ الباليستيكية المعروف بنظام « الوقاية » واجراء تقييدات من الطرف السوفييتي على صواريخه الباليستيكية العابرة للقارات من نوع (س س ــ ٩) ، التي كانت تشكل تهديدا لصواريخ المينوتمان الاميركية . وبالتأكيد فان احد الطرفين قد يبالغ عمدا بأهمية برنامج خاص ما في محاولة منه لاجبار الطرف الآخر على قبول بعض الاحكام . او قد يبدأ في برامجه المتعلقة بالتسليح في وقت مبكر بغية تقوية اوضاعه التفاوضية . واحيانا فان هذه الاساليب التكتيكية يمكن ان تبرر ، وقد تؤدي الى اتفاقات صلبة .

اما اذا أدى هذا الاسلوب في المساومة الى التوصل لاتفاقية صحيحة عن وضع قيود على بعض البرامج الاستراتيجية السوفييتية مثلا ، فان الولايات المتحدة الاميركية تستطيع عندئذ ان تعدل خططها الاستراتيجية ، آخذة بعين الاعتبار التهديد الذي تم اضعافه ، حتى لو لم تحدد هذه الاتفاقية البرامج الاميركية موضوع البحث .

واذا كنا لانستطيع انكار قيمة استراتيجيات التفاوض المكثفة ، فان ثمة سلبيات في التأكيد على اوراق المساومة او على التفاوض من مركز القوة . ويمكن هذه الاساليب الاقترابية ــ اذا لم تضبط ضمن حدود معنية ــ ان تضعف احتمالات التوصل الى اتفاقية عبر اثارتها للسباق النووي في المناطق غير المسيطر عليها ، حيث يسعى كل طرف الى امتلاك أوراق مساومة اكثر ردا على خطوات الطرف الآخر . وسيكون الاستخدام المتعمد لهذه الفكرة ذا اهمية خاصة في كسب الدعم الداخلي للبرامج التي تصطدم بصعوبات على الاصعدة العسكرية والتقنية والاتفاقية .

ويمكن أن تكون لهذه السياسة عدة نتائج ضارة .

ونذكر على سبيل المثال انه اذا نشرت أنظمة الاسلحة لفرض المساومة أو ذا حدث تصعيد زائد في القوة المحركة لبرامج التسليح خدمة للتفاوض ، فسوف يصبح غير ممكن ان يتم عكس هذه العملية . وبالاضافة الى اغلاق الطريق امام خيارات التحديد ، فان هذه الاستراتيجيات ذات الطابع المعتمد على المساومات يمكن ان تقود كلا الطرفين الى العمل في برامج غير مرغوب بها وذات تكلفة عالية ، وبصورة مستقلة عن اية اتفاقيات قد يتم التوصل اليها . يشير بعض المراقبين الاميركيين الى الحاجة لتقييدات تفرض على الرؤوس الحربية النووية المتعددة (ميرف) ، والى حظر كلي للانظمة المضادة للصواريخ الباليستيكية بعد ان حظرت جزئيا في اتفاقيات موسكو لعام ١٩٧٢ ، وعلى تسريع مشروع غواصات الترايدنت واستمرار مشروع القاذفات (ب ــ ١)التي جاءت بنتيجة سوء استخدام تكتيك المساومة من قبل ادارة نيكسون . واذا لم يعر الاهتمام اللازم ، فان برامج تطوير جديدة ذات قيمة عسكرية مشكوك بها ــ كالصاروخ الاستراتيجي من نوع « كروز » او وضع القسم الاكبر من قوة الصواريخ من نوع « المينوتمان » في صوامع الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات الموجودة حاليا ، يمكن ان تحصل على القوة الدافعةغير الضرورية اذا ما ربطت بالحاجات التفاوضية المدعاة ، حيث تتحول عندئذ الى جهود تتطلب بدورها انفاق مليارات الدولارات .

ان استخدام البرامج المسببة لعدم الاستقرار في المساومة يظل اجراء يتطرق الشك اليه ، اذا لم يعتبر تكتيكا خطرا . وثمة خطر في استخدام هذا التكتيك ، حتى في اجبار الطرف الآخر على ترك برامجه المسببة لعدم الاستقرار، كما انه سوف يثير سباق التسلح ، ويزيد من حدة التوتر ويهزم اهداف السيطرة على السلاح . واذا كان على الولايات المتحدة الاميركية مثلا ان تطور قدرتها في تدمير الاهداف الصعبة بغية حث الاتحاد السوفييتي على تجاوز اعمال تطوير مماثلة ، او لاجبار الكرملين على الموافقة على تخفيض قوةالصواريخ الباليستكية العابرة للقاراتلديه في ظل اتفاقية للحد من الاسلحةالاستراتيجية،

فان الاتحاد السوفييتي قد يرد حتى بالتزام اشد ببرامجه المتعلقة بالقوة المضادة للقوة .

وفي هذه الحالة ، ستكون الجهود الاميركية قد وصلت الى مرحلة أسوأ من الهزيمة الذاتية ، وسوف يمتلك كلا الطرفين اسلحة ذات قدرة على تدمير الاهداف الصعبة . وعوضا عن هذه المخاطرة ، فانه يجب على الولايات المتحدة الاميركية ان تمتنع عن امتلاك قدرة مضادة للقوة لصالح اتباع سياسة(١) استقرار استراتيجي أحادية الجانب . وستكون مساوىء اجراء التسوية في عوامل الاستقرار المتبادل باسم المفاوضات ، كبيرة جدا ، لتبرير مثل هذه الاستراتيجية .

سياسة فرض القيود :

يمكن ان يتم الاخذ بسياسة فرض القيود عوضا عن تكتيك المفاوضات العدائية ، بغية دعم المفاوضات بشكل عام . وفي ظل هذه السياسة لن تعمل الولايات المتحدة الاميركية على التقيد بهذه القيود فحسب ، بل ستسعى الى تجنب البرامج التي يمكن ان تغلق الطريق امام خيارات التحديد ، سواء بالتزامها غير القابل للنقص بنظام محدد من الاسلحة ، او بتهديدها للاتحاد السوفييتي . وبغية تسهيل الفرص للاتفاقات المتبادلة التي يمكنها تحسين الامن ، فان الولايات المتحدة الاميركية سوف تتجنب الالتزامات المسبقةبالنشر، حتى لو اضطرت لتحمل المخاطرة المؤقتة الناجمة عن كونها غير قادرة على المحافظة على ردع موثوق بدرجة عالية او لمواجهتها لبرنامج ذي تكلفة عالية ، اذا لم يتحقق التوصل الى الاتفاقيات . وبالمقابل ، فانه اذا أدت هذه السياسة الاستراتيجية الاحاديةالجانب الى اتفاقية ناجحة للحد من الاسلحةالاستراتيجية

---

(١) ـ كنا قد ناقشنا في الفصل الرابع من هذا الكتاب ما أكده وزير الدفاع الاميركي شليسينجر عن انه يجب على الولايات المتحدة الاميركية الا تسمح للاتحاد السوفييتي بالحصول على مكاسب احادية الجانب في القدرات المضادة للقوة . ويعتقد بعض المحللين بأن وزير الدفاع الاميركي كان عندئذ يحاول استخدام التهديد بان الولايات المتحدة الاميركية ستعمل على منافسة الاتحاد السوفييتي في مجال استخدام برامج القدرة على تدمير الاهداف الصعبة كأداة مساومة لاقناع القادة السوفييت بالموافقة على « التعادل الضروري » في محادثات السالت ـ ٢ . انظر مثلا جون فيني في النيويورك تايمز الصادرة بتاريخ ٢٢ كانون الثاني عام ١٩٧٤ .

فقد يكون غير ضروري ان يتم الحصول على بعض الانظمة الباهظة الثمن مطلقاً، طالما ان التهديدات التي بررت الحصول على مثل هذه الانظمة يمكن ان تزال عبر معاهدة السيطرة على السلاح . وقد دفع هذا التعليل العديد من الخبراء لان يقترحوا ايقاف الولايات المتحدة الاميركية من جانب واحد لتجاربها المنفذة على الرؤوس الحربية النووية المتعددة من نوع«ميرف»خلال عامي ١٩٦٩ و١٩٧٠ .

وقد استخدمت ذرائع مماثلة من قبل معارضي برنامج « الوقاية »الدفاعي الصاروخي المضادة للصواريخ الباليستيكية خلال تلك الفترة ايضا .

يدعى مؤيدو سياسة فرض القيود ، بان هذه السياسة تستطيع ان تحقق النجاح دون مساوىءالتكتيك العدائي . وهم يعتقدون ان مثل هذه القيــود المتبادلة تستطيــع من حيث المبدأ ــ كما كان الحال في القــرار عن التجــارب النووية ــ ان تخلق المناخ السياسي والشروط التقنية لاتفاقيات فعالة عــن الاسلحة الاستراتيجية (١) . ان فرض القيود من جانب واحد ، مثلا ،يمكن ان يحث على رد مماثل عبر تقوية مؤيدي السيطرة على السلاح في الطرف الآخر، وقد يؤدي بالتالي الى اتفاقية محسنة ، ذات احكام سيطرة اكثر شمولية . ولا يحتاج المفاوضون الاميركيون لتصعيد سباق التسلح عبر استخدام تكتيــك اوراق المساومة ، الذي يؤدي الى الحصول على انظمة غير ضرورية ومسببةلعدم الاستقرار ، لان الجهد التكنولوجي الاميركي والنشاطات الاميركيــة في مجــال الابحاث تقدم القوة الكافية للتعامل بفعالية مع المفاوضين السوفييت .

وفي الواقع ، فانه يدعى بان تكتيك المساومة الذي يستغل الطاقةوالجهد للنشر ، كموافقة الكونغرس على مخصصات مالية تستخدم عند الضرورةلبرامج التسليح.يمكن ان يكونذا فعالية جيدة في دعم وضعتفاوضي قوي دون التقليل من الاهمية النهائية للاتفاقية التي يتم السعي للتوصل اليها .

---

(١) ــ انظر بيانات مؤيدي فرض القيود لكل من مارشال شولمان وبول وارنكــة في مضــامين السيطرة على السلاح لميزانية الدفاع الحالية ــ مناقشات امام اللجنة الفرعية الخاصة بالسيطرة على الاسلحة والقانون الدولي ، والتابعة للجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الاميركي ، الكونغرس ٩٢ ــ الجلسة الثانية (١٩٧١) الصفحات : ٢٥٠ ــ ٢٢٠ و ٢٤٣ ــ ٢٧٤ .

واذا اتبعت الولايات المتحدة الاميركية استراتيجية تفاوض مقيدة ، فان بعض المراقبين يؤكدون على امكانية التوصل الى مجموعة اكثر شمولية من التحديدات الاولية في محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية مع وجود مستويات أقل من القوة .

أما من الناحية العملية ، فانه يمكن للقيود الاحادية الجانب الا تعتبر تكتيكا مقنعا على طاولة محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، كما انها قد تضعف الوضع الاميركي . ويمكن التأكيد مثلا بان الايقاف التام لبرنامج «الوقاية» الدفاعي الصاروخي في عام ١٩٦٩ كان سيضعف رغبة الاتحاد السوفييتي في القبول بتحديدات على الاسلحة الاستراتيجية ، كوضع سقف لعدد الصواريخ من نوع (س س ــ ٩) والسيطرة الصارمة على الرادارات المضادة للصواريخ البالستيكية ، طالما ان الاتحاد السوفييتي كان مهتما في تحديد الصواريخ الاميركية المضادة للصواريخ البالستكية قبل كل شيء . اما الحدود التي قبلت من قبل الاتحاد السوفييتي ، فلم تخدم المصالح الامنية الاميركية فحسب بل عملت على تحسين استقرار الاتفاقية . أما في المستقبل ، واذا كان على اميركا الا تستمر في برامج التطوير النشيطة لديها بغية تحديث قواتها الاستراتيجية، فان الاتحاد السوفييتي قد يشعر بحاجة أقل للموافقة على الحدود التي تسعى الولايات المتحدة الاميركية لتحقيقها . ثم ان الولايات المتحدة الاميركية قد تعمل على تقليل فرص التفاوض بشأن التخفيض المتبادل للصواريخ البالستيكية العابرة للقارات ، اذا ألغت قوتها الصاروخية الموجودة في قواعد اطلاق برية من جانب واحد وبسرعة . حتى اذا كان ذلك سيشكل استراتيجية طويلة الامد بالنسبة لها . وبشكل مماثل ، وطالما ان المكسب الاميركي المتمثل بامتلاكها للقاذفات بعيدة المدى قد يثير الرغبة لدى الاتحاد السوفييتي في قبول التخفيض لقوته المتفوقة المؤلفة من الصواريخ البالستيكية العابرة للقارات ، فانه يجب على الولايات المتحدة الاميركية ان تكون مستعدة لخفض مستوى قوتها الجوية الاستراتيجية المؤلفة من القاذفات (ب ــ ٥٢) قبلها تتم محاولة جدية من قبل السوفييت للتوصل الى المساواة في هذه القوة أيضا . وفي هذه الامثلة وغيرها، نجد ان سياسة فرض القيود الاحادية الجانب والتي تتلاءم مع ما يبدو وكأنه

قرارات عن فعالية التكلفة ــ متعلقة بالوضع الاستراتيجي الاميركي . قد تخفض احتمالية التوصل الى اتفاقات مثمرة ثنائية الجانب عن تحديد الاسلحة الاستراتيجية .

التفتيش عن حل وسط :

يبدو واضحا ان القيود والتهديدات لاتمثل استراتيجية كافية للتفاوض حول الحد من الاسلحة الاستراتيجية . ويجب على القادة الاميركيين ان يقتربوا من المفاوضات مع تفهم عميق لفوائد ومخاطر الاستخدام الايجابي والسلبي للقوة ، ومقارنة التأثيرات المجردة للتحديدات المتبادلة مع تلك التأثيرات التي ستنشأ في حالة عدم التوصل الى اية اتفاقيات ، على ان يتم السعي لايجاد افضل الوسائل لتحقيق الهدف النهائي المتمثل بالاستقرار المتبادل ــ سواء تم ذلك عبر اجراءات يتم التفاوض بشأنها ، أو بأعمال احادية الجانب .

ولسوء الحظ فانه سيبدو غالبا من الصعوبة بمكان ، أن نحدد تكتيك التفاوض الاكثر ملاءمة ، ولعل مايجعل الامور أكثر سوءا ، انه ستحدث في العديد من الحالات نزاعات حقيقية بين تلبية متطلبات المحافظة على قوة انتقامية يعتمد عليها وبين السعي للوصول الى اتفاقيات ثنائية الجانب في الوسط الذي يتم فيه التفاوض في شروط ديناميكية تحوم حولها الشكوك .

يمكن للولايات المتحدة الاميركية ان تنفذ مايلي في محاولة منها لخلق التوازن بين متطلبات الردع وحاجات التفاوض :

آ ــ الحؤول دون ان تصبح مبادىء اوراق المساومة دافعا كبيرا لتحقيق البرامج التي لايمكن تبريرها او اعتبارها ضرورية لدعم أهداف الردع الاميركي ، التي يجب اما ان توقف او تؤخر لاسباب تتعلق بفعالية التكلفة، وليس لها مثيلا محتملا في الطرف السوفييتي .

ب ــ المحافظة على القوة الدافعة لبرامج التطوير المعدة لتجاوز التهديدات المحتملة للقدرة الانتقامية الاميركية ،او لتعديل الخلل الاستراتيجي الحاد، والمحافظة أيضا على وضع ردعي موثوق به ، مع تجنب تحريك هذه

الانظمة الى مرحلة تجارب التحليق الكاملة او تحقيق مراحل تعمل ببساطة على تقوية الوضع التفاوضي الاميركي .

جـ ـ رفض استخدام البرامج كقوة تفاوضية ، بما قد يهدد الردع السوفييتي، والبقاء . أثناء الانشغال في المساومة عن الحد من الاسلحة الاستراتيجية ـ في حالة حذر من التأثير المسبب لعدم الاستقرار الذي تمارسه السياسات الاستراتيجية الاميركية على برامج وسياسات ومواقف موسكو .

د ـ افهام الاتحاد السوفييتي بانه يجب ـ ريثما يتم التوصل الى اتفاقيات مقبولة ـ ان يأخذ بعين الاعتبار بان الاستمرار في مراعاة الطرف الاميركي لاحكام التقييدات الاحادية الجانب لبرامج التطوير الخاصة يحتاج الى نوع من التعامل بالمثل ـ الذي لايكون مماثلا بالضرورة ـ ولكنه يعمل حتما على خفض التهديدات التي تواجهها البرامج الاميركية .

هـ ـ الحذر من استخدام التهديد بالغاء الاتفاقيات كأداة مساومة ، واذا نفذ هذا التهديد على معاهدة الحد من الانظمة المضادة للصواريخ الباليستيكية بشكل خاص . فان هذه لسياسة سوف تهدم أسس محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية باطلاقها العنان لنشر الاسلحة الدفاعية والهجومية على حد سواء ، ولن تكون ثمة أية ضمانة بان يصان الوضع الاستراتيجي الاميركي بفعالية في هذه الحالة ، أكثر مما يحتمل ان تتم المحافظة عليه في حالة السيطرة على السلاح .

و ـ المعرفة بان فشل الطرفين في التوصل الى اتفاقية أكبر فعالية بشأن الاسلحة الهجومية ، او حتى لجوء الاتحاد السوفييتي البعيد الاحتمال ـ والممكن في نفس الوقت ـ الى الغاء معاهدة تحديد للانظمة المضادة للصواريخ الباليستكية لن يعمل بالضرورة على تقوية قضية نشر الاسلحة الاستراتيجية الاميركية الجديدة ، وان القرارات المتعلقة بالاسلحة يجب ان يستمر اتخاذها على ضوء الحاجة الى المحافظة على ردع موثوق به .

٢ ـ امكانيات تحديد الاسلحة الاستراتيجية :

لعله يستحيل ان نصف او نحدد العناصر الدقيقة التي تستأنف منهـا امكانيـات الحد من الاسلحـة الاستراتيجيـة في المستقبـل ، او نتنبأ بسير مفاوضاتها خلال هذا العقد . وان الخطوط العريضـة التي ارستها اتفاقيـة فلاديفستوك هي ذات طابع عام وواسع نسبيا ، كما ان شكل الاتفاقيات المحتملة في المستقبل لايزال غير محدد . ونظرا لتماثل او التناظر في حجم وخـواص واهداف القوات الاستراتيجية التي ينشرها كل من القوتين العظميين ، فـان الخبراء يستطيعون ـ وفي أفضل الحالات ـ صياغة عدد من الاتفاقيـات ذات المعنى التقني ، والتي تسمح بالمحافظة على علاقة ردعية متبادلة نسبية .

وان التحول المستمر في الوضعيات يمكن ان يتوقع فقط عندما يتم تحقيق ديناميكيات عملية التفاوض ويمكن احتواء الاحتياجات السياسية الداخليـة المتبادلة ، وتأمين متطلبات السياسة الخارجية بشكل كاف . وتظل هذهالمسألة معرضة للخطر المتمثل في ان محاولات تحسين وتوسيع او تعديل الاتفاقيـات الاولية للحد من الاسلحةالاستراتيجيةتستطيع ان تحقق اتفاقيات غير صحيحة، اذا كان الفرض من التحديدات كامنا في خدمة هذه المحاولات ، او اذا كانـت الاسلحة التي يمكن التحقق منها ستدخل ضمن مايراد تحديـده او السيطرة عليه ، او اذا كان سيسمح لتكتيك المساومة والتنازلات بخفض قيمة الاوضاع القوية من الناحية الاستراتيجية .

وبالرغم عن العديد من الصعوبات والمآزق ، فمن الممكن تحدد الاسلوب الاقترابي العام لاعداد (تصميم) اتفاقيات التحديد الاستراتيجية الاميركية ـ السوفييتية المقبلة ـ التي تأخذ بعين الاعتبار النواحي العملية والسياسية . ويفترض بان الردع عبر التهديد بالدمار المضمون يبقى حجر الزاوية للسياسات الاستراتيجية لكلا الطرفين وللاجراءات المستقبلية للحد من الاسلحة ـ وبرغم ذلك فان المتطلبات السياسية والعسكرية الاضافية ستستمر في تشكيل العقائد الاستراتيجية السوفييتية والاميركية وستؤثر الى حد على وضعي الدولتـين في محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية . وبغية الخفض الى الحد الادنى

لتعقيدات التحليلات المتعلقة بالتحقق الدقيق ، فانه يجب التأكيد على التحديدات الممكنة للاسلحة التي ستعتبر عموما قابلة للتحقق بواسطة الوسائل المتوفرة لدى كل طرف . وبالرغم من اخذ القوات الاستراتيجية السوفييتية بعين الاعتبار ـ فان التوجه في المناقشات اللاحقة سيتم من قبل صانع القرارات السياسية الاميركية الذي يسعى للتفتيش عن وضع مجموعة من الاهداف وسلسلة من الاقتراحات المحددة لمحادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية . ويجب ان تكون هذه العوامل مساعدة ليس في تقييم اية معاهدة مفصلة تنجز على اساس الخطوط العريضة لاتفاقية فلاديفستوك فحسب ، بل وفي أية اتفاقيات لاحقة يمكن ان تكون موضوعا للتفاوض بشأنها .

عوامل اتفاقيات الحد من الاسلحة الاستراتيجية :

يجب على الولايات المتحدة الاميركية ان تسعى لدعم وتقوية الاهداف الامنية لقواتها الاستراتيجية ، في محادثات السالت ـ ٢ وما بعدها ، وان تقدم المقترحات التي يمكن قبولها من قبل الاتحاد السوفييتي ، وترفع مستوى مبادىء وأهداف السيطرة على السلاح ، وتفعل كل ذلك بطريقة يمكن معها الحصول على موافقة الكونغرس . ويمكن ان يتم ادخال هذه الشروط المعقدة في هدفين اساسيين يمكن ان يستخدما كعاملين للمقترحات الاميركية بخصوص محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية . وهما تقوية الاستقرار الاستراتيجي . وتحقيق المساواة العددية .

وبالرغم من عدم ضمان النجاح ، فانه اذا استخدم الطرفان هذين العاملين وعملا بجدية لمناقشة تحديدات الاسلحة ، فان فرص الوصول الى اتفاقيات مقبولة من الناحيتين العسكرية والسياسية حول تحديد الاسلحة سوف تحسن الى حد كبير في المستقبل .

ليس من الضروري ان تكون العقائد الاستراتيجية الاميركية والسوفيتية متماثلة في كافة تفاصيلها ، حتى يمكن التفاوض حول اتفاقية لتحديد الاسلحة ، ولكن اشتراك الطرفين في الاهداف الاساسية ضروري للنجاح المستمر لمحادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية .

وسواء كانت الخلافات كامنة في تفسيرات او تحديد أهمية هذه العقائد ، فان المساواة العددية او الاستقرار الاستراتيجي اللذين سيمنعان استمرار التقدم الجدي في هذا المجال خلال العقد القادم يبقيان بحاجة لاعادة النظر فيها. وبالرغم من ذلك ،فانه يبدو معقولا أن نستنتج بان اتفاقيات الاسلحةالهجومية المقبولة سياسيا وذات الخلفية الاستراتيجية القوية ، لن تكون موضوعتفاوض، مالم يلب عاملا الاستقرار والمساواة احتياجات كلا الدولتين . وأن فحصا أكثر دقة للقضايا التي ترافق كلا من هذه الشروط يظل ضرورة حقيقية ، ويظهر أيضا صعوبة ترجمة المواصفات السياسية الى اتفاقيات فعلية .

تقويه الاستقرار الاستراتيجي :

تمثل تقوية الاستقرار الاستراتيجي احد أهم اهداف استراتيجية السيطرة على السلاح ، وبالتالي فهي نقطة الانطلاق لمناقشة الخيارات والفرص المستقبلية لمحادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية . وسواء اخذنا بعين الاعتبار استقرار الازمات او الاستقرار الديناميكي ، فان التهديدات لقدرة القوى الاستراتيجية للطرفين على البقاء تثير مشاكل جدية بشكل خاص . ويمكن تحسين استقرار الميزان الاستراتيجي بزيادة عدم تعرضية القوات نفسها او بازالة التهديد الموجه لها . وهكذا فانه يجب ان تكون اجراءاتتحديد الاسلحة الاستراتيجية مصممة لالغاء الانظمة ذات التعرضية المحتملة او تلك الانظمة التي تمتلك قدرة تنفيذ الضربة الاولى المضادة للقوة ، ولكنها يجبأيضا أن تؤكد على ضرورة احتفاظ الطرفين بأنظمة استراتيجية مسببة للاستقرار ، أي الانظمة القادرة على البقاء والموجهة بصورة رئيسية لتنفيذ مهام الردع الانتقامي .

ومهما يكن من أمر ، فان بعض الانظمة تملك قدرات مضادة للقوة ووظائف مضادة للقيمة ، وقد لايكون ملائما ان نهمل احتمال كون السلاح يطور او ينشر من قبل الخصم . ونذكر مثلا انه من الصعوبة بمكان ان نرسم خطا ذا معنى وقابلا التحقق بين الرؤوس الحربية المتعددة البسيطة ، التي تعتبر مسببة للاستقرار ، والرؤوس الحربية النووية المتعددة المستقلة « ميرف » ذات الدقة العالية ، والتي تعتبر مسببة لعدم الاستقرار او بين الدفاع الصاروخي المضاد

للصواريخ البالستيكية المعروف بنظام النقطة القاسية وبين الدفاعات عن المدن . ولعنه من الصعوبة بشكل خاص ان تصنف بعض الانظمة بسبب خواصها الاساسية ومضامينها المبهمة . ونذكر على سبيل المثال ان الصواريخ البرية المتحركة تكون غير معرضة نسبيا ولكنها صعبة العد ، خلافا للصواريخ التي تطلق من الغواصات .

وبالتالي فان النشر المتفق عليه للانظمة الصاروخية المتحركة برا يمكن ان يعمل على تقوية الاستقرار عبر زيادة قدرتها على البقاء ، ولكنه يستطيع ان يسهم في عدم الاستقرار بخلقه الشكوك بما يتعلق بحجم القوة الصاروخية العملياتية .

ان ايجاد طرق حل الاهداف المتناقضة غالبا لخفض عامل المخاطرة بالحرب والتفتيش عن وسيلة لخفض حجم الدمار ، اذا وقعت هذه الحرب ، تستمر كما يرى البعض - في احداث الشلل لنشاطات خبراء السيطرة على السلاح . ولعل احد الامثلة المحددة عن هذا المأزق يتمثل بمسألة الخيارات الاستراتيجية المرنة ، وعلاقتها بمحادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية . واذا كان على اي من الاتحاد السوفييتي او الولايات المتحدة الامريكية ان يطور - عبر بعض اجراءات سياسة الاستراتيجية الاحادية الجانب - الخيارات المرنة المتصلة بتحسينات السيطرة والقيادة وبالتبدلات في خطط الاستخدام ، فان الاستقرار المتبادل سيتعرض للخطر ، ويجب الا تكون هناك طرق مسدودة الى محاولات التفاوض حول اتفاقيات مستقرة . ولكن الامر لن يكون كذلك اذا امتلك اي من الاتحاد السوفييتي او الولايات المتحدة الامريكية قدرة محسوسة مضادة للقوة كجزء من بنية قواته واصر على ادخال هذا الخيار في اطار محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية . وكما سبق لنا ان أكدنا سابقا ، فان الهدف من تحديد الدمار عبر الوسائل النشيطة المعدة لتدمير القوات الاستراتيجية للخصم ، سواء شمل ذلك الدفاع الصاروخي المضاد لصواريخ البالستيكية عن المدن ، او قدرة الصواريخ الهجومية في تدمير الاهداف الصعبة - يكون متعارضا مع الردع المستقر المبني على علاقة التدمير المضمون المتبادل ، ولا ينسجم مع المبادىء الاساسية لمحادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية التي تم تجسيدها

في معاهدة موسكو حول تحديد الصواريخ البالستيكية المضادة للصواريخ .

اما في تصميم واعداد نماذج الاتفاقيات التي تنسجم مع عامل الاستقرار فيجب ان تسمح احكام هذه الاتفاقيات بتحديث واستبدال الانظمة المسببة للاستقرار . ويمكن لقدرة البقاء للاسلحة الاستراتيجية الموجودة اما ان تصبح مهددة بنتيجة التحسينات التكنولوجية ، او يمكن ان تصبح ذات تكلفة عالية جدا بسبب المحافظة على الجيل القديم من الانظمة . وبنفس الوقت ، يجب ان تتخذ اجراءات لتسهيل الغاء الانظمة المسببة لعدم الاستقرار وتلك الاسلحة غير اللازمة لدعم الردع المستقر . وبالتحديد ، فانه لايمكن للطرفين ان يوافقا على استبدال انظمتهما الا عندما يكون هذا الاجراء مبررا من الناحية الاقتصادية ويؤدي غالبا الى أوضاع تتسم بوجود قوات اقل ولكنها ذات قدرة أكبر على البقاء ، ومعدة بصورة رئيسية لتحقيق أهداف انتقامية . ويمكن ان توضع الخطوط العريضة لتساعد كلا الدولتين على اتخاذ قرارات احادية الجانب حول القوات الاستراتيجية . والتي لن ينظر اليها من الطرف الآخر على انها تشكل تهديدا له ، كما يمكن أيضا ان يخضع تبديل الانظمة والخطط المعدة لهذا التبديل لقيود الاتفاقية .

تحقيق المساواة العددية :

يجب ان يكون الهدف الثاني من محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية متمثلا في اعداد اتفاقيات مستقبلية لاتؤدي الى تحسين الاستقرار بالمعنى العسكري الضيق فحسب ، ولكنها تضمن أيضا ان يظل التوازن العددي بين القوات الاميركية والسوفييتية متعادلا تقريبا . ويجب على هذه الوسيلة المعدة لاحتواء سباق التسلح ان تخفف من التوتر السياسي ومن تكاليف الاسلحة النووية . وبالرغم من ان المقارنات العددية قد تؤثر قليلا على فعالية قوى الردع لدى كلا الطرفين ، فان مايعرف بعلاقة القوة الساكنة يعتبر احد المظاهر الهامة للسياسات الدفاعية الاحادية الجانب .

ويجب ان تؤخذ هذه العلاقة بالحسبان في مفاوضات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، لانها تؤثر على مدى التحسس الاميركي ـ السوفييتي بالقوة ، كما تؤثر أيضا على مصداقية الضمانات الاميركية لحلفاء اميركا .

أما من الناحية العملية . واذا ادخلت العلاقات العددية في مجال الاتفاقات المراد انجازها ، فان فرص التفاوض حول اتفاقيات تحديد ، فعالة ومستمرة . سوف تتحسن الى مدى كبير . ولن تكون اية دولة راغبة في قبول اتفاقية دائمة تحتوي على مساويء ملموســة في مستويات القوة وانواع الانظمــة المحددة بموجبها او في القيود المفروضة على النشاطات المتصلة بالاسلحة . وقد اعتمدت معاهدة تحديد الانظمة المضادة للصواريخ الباليستيكية على مبدأ التناظر،وبالرغم من وجود عناصر عديدة مقلقة في الاتفاق المؤقت ، فانه حافظ على الاقل ، على توازن عام مؤقت بين الاسلحة الهجومية الاستراتيجية السوفييتية والاميركية.

أما اتفاقية فلاديفستوك ، فكانت تسعى الى صياغة علاقة تعادل بين القوات الاستراتيجية لكل من الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي .

ولعله من الاهمية بمكان ان نتذكر بأن تحقيق « المساواة السياسية » مع الولايات المتحدة الاميركية . وليس مجرد امتلاك رادع عسكري كاف هو الذي اقنع الاتحاد السوفييتي بالموافقــة علــى عقد محادثات الحد مــن الاسلحــة الاستراتيجية ، وسوف يستمر المفاوضون السوفييت في التأكيد الحازم علــى ان اية اتفاقية دائمة يجب ان يدرج فيها الموقف العددي للاتحاد السوفييتي.

وكما ظهر في الجدل المستمر حول الاتفاقية المؤقتة واتفاقية فلاديفستوك، فان الرأي العام في الولايات المتحدة الاميركية واهتمام حلفاء اميركا كانا مشدودين الى الخلل العددي الواضح في ميزان القوى بين القوتين العظميين ، والى ضرورة تعديله في اية مفاوضات مقبلة .

وفي السعي لتطبيق مبدأ المساواة العددية ، فسوف يكون مفيداً ان يركز على ثلاثة مؤشرات عددية بارزة هي : عدد مركبات الايصال (التي تنقل الرؤوس الحربية الى الاهداف) . وعدد الرؤوس الحربية نفسها ، وقدرة الحمل للانظمة الاستراتيجية (الصواريخ ــ الطائرات ــ الخ . . .) ، وان يحكم على اتفاقيات الحد من الاسلحة الاستراتيجية من خلال تحققها او ارسائها للتعادل بين هذه الاجراءات الساكنة ، سواء بشكل منفرد او جماعي .

ويمكن استخدام أساليب اقتراب محددة ومختلفة ضمن هذا الاطار العام

لاعداد اتفاقية حول الاسلحة الهجومية ، قابلة للتفاوض بشأنها خلال العقد القادم(١) .

أما القضية الخاصة التي يجب اعارة الاهتمام لها ؛ فتتمثل في التأكيد النسبي الواجب اعطاؤه الى كل من هذه المؤشرات الثلاثة . ودعما للوضع الذي تشكل فيه المساواة العددية في مركبات الايصال البعيدة المدى، الشرط الرئيسي، فانه يجب التأكيد على ان قدرة الحمل وعدد الرؤوس الحربية يمثلان تحسينات كمية ؛ ويمكن لكلا الطرفين ان يحصلا عليهما ؛ كما لايمكن السيطرة عليهما او التحقق منهما ، وبالتالي فلا بد ان تكون المساواة في عدد اجهزة الاطلاق أساسا للمساواة ذات الاستمرارية .

وبرغم ذلك ، فان بعض المحللين الآخرين يرتؤون بأن الاعتماد على أجهزة الاطلاق فقط يعني تجاهل الاختلافات (الظروف) الهامة بين القدرات الاستراتيجية الاميركية والسوفييتية ، وتشويه المقارنات الساكنة للقوة بين الطرفين . وهكذا فان عيارات وعدد الرؤوس الحربية تكون وثيقة الصلة بمحاولة تحقيق المساواة التقريبية في القياسات الساكنة .

وسوف يكون ممكنا ان توضع القيود على قدرة الحمل ، طالما ان هذه الخاصة تتعلق بحجم مركبة الاطلاق نفسها ؛ والتي يمكن أن ترى بواسطة التصوير الفوتوغرافي من الاقمار الصناعية ، وبمراقبة تجارب التحليق. وبرغم ان تحديد الرؤوس الحربية يثير مشكلات تحقق صعبة،فانه يمكن تقدير قدرات الرؤوس الحربية النووية المتعددة المستقلة « ميرف » بشكل معقول جدا عبر المعطيات المأخوذة من التجارب المنفذة عليها ومن عياراتها والخواص الصاروخية الاخرى .

تتمثل مهام احدى الاستراتيجيات التي تستخدم مبدأ المساواة العددية، ونأخذ بالحسبان الخواص المتناظرة في الوضعين الاستراتيجيين السوفييتي والاميركي ، في ضمان المساواة بين الطرفين في مؤشرين على الاقل من المؤشرات

---

(١) ـ يمكن الرجوع بشأن تحليل اجراءات المقارنة الساكنة للقوات السوفييتية والاميركية ولضامين محادثات السالت ـ ٢ ، الى التون كوابنيك ، وباري م . بليتشمان في صحيفة الواشنطن ستار الصادرة بتاريخ ١٠ كانون الاول عام ١٩٧٢ .

الثلاثة المذكورة سابقا . ويمكن الابقاء على التفوق الاميركي بعدد الرؤوس الحربية الصاروخية وعلى التفوق السوفييتي بعيارات هذه الرؤوس الصاروخية على سبيل المثال ، كما ان المساواة العامة في عدد انظمة الايصال العابرة للقارات وفي عدد الصواريخ المجهزة برؤوس حربية نووية متعددة مستقلة « ميرف » يجب المحافظة عليها ، مع ترك حرية القرارات حول الجمع الدقيق للصواريخ البرية والبحرية والقاذفات (كم يجب أن يوجد من كل منها مثلا ؟) للحكومات صاحبة العلاقة . ولن يتم التعامل مع الرؤوس الحربية بشكل مباشر ، على اساس ان التحقق من تحديد هذه الرؤوس ليس سهلا . وكان ذلك احد الآثار العملية لاتفاقية فلاديفستوك ، التي ستتنازل الولايات المتحدة الاميركية بموجبها عن افضليتها في الصواريخ المجهزة بالرؤوس الحربية النووية المتعددة المستقلة « ميرف » ، بينما سيتنازل الاتحاد السوفييتي عن أفضليته في العدد العام للصواريخ .

وثمة اسلوب اقترابي آخر ، يتمثل في جمع المؤشرات الثلاثة في عامل مركب يمكن استخدامه كأساس للمساواة ولعله من المهم ان نلاحظ ، مثلا ، ان القدرات الصاروخية الاميركية والسوفييتية المخططة للسنوات القليلة القادمة، سوف تبقى متساوية تقريبا اذا جمعت وقورنت الاعداد الاجمالية لاجهزة اطلاق الصواريخ والرؤوس الحربية وعيارات هذه الرؤوس (مقاسة بالالف باوند ـ الباوند تساوي ٤٥٣ غراما) التابعة لكافة الصواريخ التي تطلق من البر ومن البحر .

اما السبب في وجود هذا التوازن ، فيعود غالبا الى التفوق الاميركي بنسبة (٣) الى (١) تقريبا في عيارات الصواريخ التي تطلق من البحر SLBM و (٦) الى (١) في الرؤوس الحربية التي تستخدمها هذه الصواريخ البحرية، بينما يتفوق الاتحاد السوفييتي في قدرة الحمل لصواريخه الباليستيكية العابرة للقارات وفيما تحمله من رؤوس حربية نووية متعددة من نوع «ميرف».

ويرتئي المحللون السوفييت في مقالاتهم التي تكتب في المجلات والصحف الدورية السوفييتية ، بأن الكرملين ـ وكذلك الولايات المتحدة الاميركية ـ

يهتمان بحل المسألة التحليلية حول تقرير « عوامل القيمة الاستراتيجية النسبية لمختلف وسائل الإيصال » وهي عوامل تتعامل مع التناظر بين القوات الامبركية والسوفييتية وتأخذ بالحسبان «الخواص الكمية والنوعية مجتمعة(١)» . أما المسألة الصعبة فتتمثل بالجمع بين عوامل القياس الساكن واهداف الاستقرار . وتتمثل أحد الاساليب المتبعة بأن تصاغ اتفاقيات الحد من الاسلحة الاستراتيجية حسب اسلوب الاستقرار ، وعلى أساس ذلك يمثل بدوره أساسا ماديا للاتفاقية ؛ ثم يصار الى فرض قيود القياس الساكن . وعموما فان ذلك يبدو عملا مثمرا ؛ طالما ان زيادة الاستقرار الى الحد الاقصى يمكن ان يكون لها نفس مفعول اقتراحات المساواة .

ونذكر مثلا ان دوافع الاستقرار تتطلب ان تبدل الصواريخ البالستيكية العابرة للقارات بصواريخ مماثلة تطلق من البحر SLBM ، وربما كجزء من اجراء واسع لحرية الجمع بينهما ؛ الامر الذي يتطلب بدوره وضع سقف عددي لاجهزة اطلاق الصواريخ . واذا أخذنا بالحسبان ، الفروق بين الوضعين الصاروخيين السوفييتي والامبركي ؛ نجد أنه يمكن عندئذ ابتكار تحديدات للقاذفات تحقق اقامة مساواة في أجهزة الاطلاق الصاروخية دون الحاجة الى المس بالاستقرار . ويمكن أيضا ابتكار عدة أساليب اقترابية أخرى في محاولة لصياغة الاتفاقيات التي تلبي حاجة كلا العاملين ، مستخدمين لذلك معادلات معقدة للجمع بين اجهزة اطلاق الصواريخ ؛ وعبارات الرؤوس الحربية والرؤوس الحربية نفسها في وحدة قياس موحدة تدخل فيها الخواص المتعلقة بالنوعية والفعالية لكل نوع من الانظمة الموجودة في ترسانات الولايات المتحدة الامبركية والاتحاد السوفييتي . .

ولكن صنع اتفاقية على اساس هذه النظرية المعقدة ، يعني المخاطرة بدحر الاهداف السياسية والاستراتيجية لمحادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية والفشل في المفاوضات الفعلية .

---

(١) ـ انظر م . آ ميلشتين و ل.س. سيمييكو في « تحديد الاسلحة الاستراتيجية : مشكلات وتوقعات » في الاقتصاد والسياسة والايديولوجية ، ١٩ تشرين الثاني ١٩٧٣ (محطة اذاعة الانباء الاجنبية ـ التقرير اليومي : الاتحاد السوفييتي ـ ١٧ كانون الاول ، ١٩٧٣) ص :

خيارات التحديد الخاصة :

ان العوامل المذكورة اعلاه توحي بعدة خيارات لتحديد الاسلحة ، حيث تقدم هذه الخيارات حسب نماذج الانظمة ، وتمكن من صياغة اتفاقيات ذات طابع شمولي عبر جمع مختلف انواع السيطرة على السلاح في مجموعات محددة .

حل مسألة تعرض الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات :

يتمثل التهديد الاكثر جدية للاستقرار الاستراتيجي في احتمال تعرض قوى الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات ICBM للخطر ، اذا جهز الطرفان صواريخهما الهجومية برؤوس حربية نووية متعددة « ميرف » وبالرغم من ان الولايات المتحدة الاميركية تستطيع ان ترد على التهديدات السوفييتية المضادة للقوة بتخفيض او ربما بالغاء قوتها المؤلفة من صواريخ باليستيكية عابرة القارات ثابتة ، فان واشنطن قد تتردد في ان تفعل ذلك من طرف واحد ، طالما انه سيترك موسكو في حالة احتكار كثيف للصواريخ البرية ، ويحول الميزان العددي لغير صالح اميركا . وبالمقابل فان الولايات المتحدة الاميركية تستطيع ان تفتش عن طريقة لوقاية صواريخها الباليستيكية العابرة للقارات او لتبديلها بصواريخ برية متحركة ، ولكن هذه الاجراءات المعاكسة الاحادية الجانب ليست صحيحة من الناحية الاقتصادية وغير مرغوبة من الناحية السياسية . وبنفس الوقت ، فان عوامل عدم الاستقرار في الميزان النووي الثنائي الجانب يمكن ان تبرز الى حيز الوجود اذا اصبحت قوة الصواريخ الباليستيكية السوفييتية العابرة للقارات معرضة للهجوم اميركي ، على ضوء نشوء هذه العوامل بنتيجة التعرض الجزئي للاوضاع الاستراتيجية ، والحوافز المؤدية الى الضربة الاولى التي تستخدم فيها مركبات ايصال الرؤوس الحربية النووية المتعددة المستقلة « ميرف » . ولهذه الاسباب فان الولايات المتحدة الاميركية ستجد من المفيد — اذا لم يكن من الضروري ايضا — ان تحصل على تعاون الاتحاد السوفييتي وتعامله بالمثل في السعي لايجاد الحلول لمسألة تعرض الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات .

ولكن الاتحاد السوفييتي قد لايشاطرنا الاهتمام بهذه المسألة . واذا اخذنا

بعين الاعتبار التفوق العددي السوفييتي في أجهزة اطلاق الصواريخ البالستيكية العابرة للقارات ، والعيارات الصغيرة نسبيا للرؤوس الحربيـة الصاروخيـة الاميركية ، فمن المحتمل الا يخشى المخططون السوفييت تهديدنا المضاد لقوة المحتمل بنفس الدرجة التي نخشى نحن بها تهديداتهم المماثلة ، او قد لايأخذون على محمل الجد الاخطار المحتملة الناجمة عن الانظمة المعرضة للاصابة . وقد يعود السبب في ذلك الى الغياب الفعلي لاي نقاش مبـاشر لاخطار او مشاكل قضية تعرض الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات في الاحاديث او رسائل النشر السوفييتية . كان الكتاب السوفييت ، قد اشاروا بشكل عام الى الحاجة لاخذ الخواص النوعية للاسلحة بعين الاعتبار في اتفاقيات التحديد المستقبلية ، وعكسوا بذلك محتوى بيان المبادىء الاساسية الذي صـدر عـن الحكومتين السوفييتية والاميركية في شهر حزيران مـن عام ١٩٧٣(١) . وقد تضمنـت تحليلات هؤلاء الكتاب ، أهمية السيطرة على الرؤوس الحربيـة النووية المتعددة MLRV والحقيقة عن امكانية استخدام هذه الرؤوس في الضربة الاولـى المضادة للقوات العسكرية والصلة بين الرؤوس المتعددة وبين المحافظة علـى علاقة المساواة النووية المستقرة ، حيث قدمت هـذه الموضوعات باعتبارهـا « استقصاءات عن الولايات المتحدة الاميركية » ودون الاشارة الى الاهتمامات السوفييتية او لمضامين برامج الاسلحة السوفييتية .

وهذا هو الاسلوب السوفييتي التقليدي للعمل ، والذي يعبر عن تفكير بعض الاوساط الرسمية . ولكن الخبراء الاستراتيجيين السوفييت يمكن ان يفسروا « الاستقرار » بشكل مغاير عن نظرائهم الاميركيين ، كما يمكن ان يكونوا مهتمين في امتلاك قدرة مضادة للقوة ضد قوة الصواريخ الاميركيـة من نوع « المينوتمان » ـ واذا لم يكن ذلك كجزء من عقيدة الضربة الاولى ، فانه قد يكون ناجما عن الرغبة الحذرة في تطوير قدرة حربية في حالة فشل الردع . وبرغم الشكوك في سياسة موسكو ، فان مسألة تعرض الصواريخ الباليستيكية

---

(١) ـ لقد نوقشت الحاجة الى التحديدات النوعية والكمية في محادثات الحد من الاسلحـة الاستراتيجية من قبل ميلشتين وسيميكو في « تحديد الاسلحة الاستراتيجية » .

العابرة للقارات ـ التي لم تجد حلا لها في اتفاقية فلاديفستوك ـ يجب ان تناقش مع الاتحاد السوفييتي خلال المفاوضات اللاحقة للحد من الاسلحة الاستراتيجية ، في محاولة لايجاد اجراءات مقبولة متبادلة تستطيع ان تلغي او تخفف الاخطار المحتملة .

وحتى اذا لم يكن ممكنا التوصل الى اتفاق رسمي حول هذه القضية في المستقبل ، فان مثل هذه المناقشات قد تساعد في التقليل من أهمية عوامل عدم الاستقرار المحتملة بتحسين تفهم كل طرف لوجهات نظر الطرف الآخر عن هذا الموضوع .

سوف يكمن احد اساليب الاقتراب من حل مسألة تعرض الصواريخ البالستيكية العابرة للقارات في الوصول الى اتفاقيات معدة لالغاء الرؤوس الحربية النووية المتعددة المستقلة MIRV ونظرا لان الاتحاد السوفييتي يجري تجارب التحليق على مركبات نقل هذه الرؤوس (ميرف) ، والولايات المتحدة تسير خطوات كبيرة في برنامج نشرها ، فان محاولات التفاوض حول اجراءات حظر هذه الرؤوس من نوع « ميرف » ، قد تستمر في اثبات عدم جدواها .

ويمكن مع ذلك ان تخفف النتائج المسببة لعدم الاستقرار الرؤوس الحربية النووية المتعددة (ميرف) ، بواسطة عدد من الاساليب غير المباشرة ، التي يمكنها على الاقل ان تبطيء تأثير هذا السلاح وتسمح بوقت اكبر لكلا الطرفين في ايجاد طرق باقية للتعامل مع هذه المسألة . ان الاتفاق الموقت لعام ١٩٧٢ ـ كما اشرنا الى ذلك سابقا ـ يمنع كلا الطرفين من استبدال الصواريخ البالستيكية العابرة للقارات الصغيرة بأخرى كبيرة كما تمنع الزيادات الكبيرة في عدد الصوامع المعدة لهذه الصواريخ .

وتدعو اتفاقية فلاديفستوك الى تحديد الصواريخ التي يمكن ان تجهز برؤوس حربية نووية متعددة (ميرف) ـ واضعة بذلك بعض القيود على قدرات هذه الرؤوس . اما الاجراءات الاخرى . كتخفيض عدد الصواريخ البالستيكية العابرة للقارات الكبيرة ، المحدد لعيارات الصواريخ عموما ، او منع استخدام

الرؤوس الحربية من نوع « ميرف » في بعض انواع الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات ، فانها تستطيع ان تجعل من الصعب تطوير قدرات ميرفية (نسبة الى الرؤوس ميرف) مضاده للقوة . ويكون أحد اساليب الاقترابية متمثلا في الاخذ بعين الاعتبار لمنع تجارب التحليق او الانظمة الصاروخية المحسنة أو الجديدة كوسيلة للسيطرة على الرؤوس الحربية النووية المتعددة من نوع « الميرف » . ويمكن ان يسمح لكل طرف ان ينفذ عددا محددا من الرمايات الصاروخية السنوية على الانظمة الموجودة واللازمة للمحافظة على قوة ردعية يمكن الاعتماد عليها .

ومبدئيا فلن تكون اية دولة قادرة عندئذ على تطوير انظمة ذات رؤوس حربية متعددة عالية الدقة .

أما التحقق من هذه الاتفاقية بواسطة وسائل احادية الجانب ، فسيكون سهلا اذا تعاون كلا الطرفين في الاقرار بالتقييدات التي سبق لهما القبول بها في معاهدة تحديد الانظمة المضادة للصواريخ الباليستيكية ABM (١) .

وبالمقابل فان اتفاقية حول تجارب تحليق الصواريخ يمكن ان تضعف فعلا الاستقرار ، بمنعها الطرفين من تجريب اجهزة خداع جديدة او انظمة نفوذ او بحدها من تطوير البدائل التي يعتمد عليها ، لانظمة الردع القديمة التي لم تعد صالحة ، ذلك ان الاستقرار يرتبط بالردع القوي الذي يرتبط بدوره بوجود الانظمة المتطورة والدقيقة . وبالاضافة الى ذلك ، فان المقاومة الشديدة التي تمارس من قبل المسؤولين الرسميين العسكريين في كلا البلدين ، ضد التحديدات المفروضة على اجراء التجارب على الاسلحة الهجومية ، ستخفض احتمال النجاح . وحتى اذا تم النقاش بنجاح ، فان القيود على تجارب التحليق والتحديدات للعيارات او الاقتراحات حول النشر الجزئي لمركبات ايصال الرؤوس الحربية النووية المتعددة « ميرف » ، لن تمنع كلا الطرفين من التحسين

---

(١) ـ نوقشت هذه التقييدات من قبل ألتون فري في الواشنطن ستار ، الصادرة بتاريخ ١٨ حزيران ١٩٧٢ .

التدريجي لدقة الرؤوس الحربية والتغيرات الى الدرجة التي تصبح معها قدرات تدمير الاهداف الصعبة ممكنة التحقيق(١) .

وبالتالي فان يجب على الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي ان يتعلما التعايش مع مركبات ايصال الرؤوس الحربية النووية المتعددة(ميرف)، ويقبلا الحقيقة المتمثلة بان الصواريخ الموجودة في قواعد برية ستصبح معرضة للدمار فعلا . ويفتشا عن سبل بديلة تقود الى الاستقرار .

وللرد على هذه الوضعية . يمكن أن يعار الاهتمام الى اتفاقية تسمح للولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي بنشر الدفاعات الصاروخية المضادة للصواريخ ABM في مواقع الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات في محاولة للمحافظة على قدرة بقاء الصواريخ البرية بواسطة تأمين وقاية ايجابية لها . ولكن ذلك يتطلب تعديلا على معاهدة تحديد الانظمة المضادة للصواريخ الباليستيكية ، كما ان الاهم من ذلك ، يتمثل في اثارة حشد من مشاكل وصعوبات التحقق . واذا نشرت الدفاعات الصاروخية لحماية الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات ، فان هذه الدفاعات يمكن ان تؤمن حماية للسكان بشكل غير مباشر وقد تعتبر بالتالي كخطوة اولى نحو نشر دفاع صاروخي في كافة انحاء البلاد . وبالرغم من استمرار جهود الابحاث لابتكار دفاعات صاروخية متطورة عن المواقع ، فانه من المشكوك به ان تستطيع هذه البرامج تأمين وقاية فعالة من حيث التكلفة للصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات ضد مركبات ايصال الرؤوس الحربية النووية المتعددة (ميرف) واذا كان الامر كذلك ، فان الاجراءات الدفاعية المتبادلة حسب برنامج « النقطة القاسية » ستكون ذات قيمة صغيرة من الناحية الاقتصادية وحدها .

سيكون الاسلوب البديل متمثلا في السماح لكلا الطرفين بنشر صواريخهما الباليستيكية العابرة القارات المتحركة عوضا عن الصواريخ المماثلة الثابتة .

---

(١) ـ ان التفاوض المبكر بشأن حظر كلي على تجارب الاسلحة النووية تحت الارض ، قد يؤخر امتلاك قدرات تدمير الاهداف الصعبة من قبل الطرفين ، طالما أن هذه التجارب الموجهة لتحسين التغيرات ، تصبح غير ممكنة التنفيذ .

وان ذلك ممكن حسب اتفاقية فلاديفستوك ، بالرغم عن الحاجة الى التفاوض حول التفاصيل .

ومهما يكن من أمر ، وكما ذكرنا سابقا ، فان نشر الانظمة الصاروخية البرية المتحركة يمكن ان يصعب تقدير مستوى القوة لدى الطرف الآخر .

وبالاضافه الى ذلك فان العديد من المحللين يتساءلون عن مدى امكانية الاعتماد على الصواريخ البرية المتحركة كوسيلة لتأمين قدرة انتقامية مأمونة ضد الهجمات الواسعة النطاق . ويبدو ان الاتحاد السوفييتي طور نماذج اوليةمن الصواريخ المتحركة ، كما انه مهتم بالابقاء على خيار نشرها لتستخدم على امداء متوسطة وعبر القارات أيضا .

أما الحل المباشر لمسألة تعرض الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات، فسيكون اتفاقية تعمل على خفض،وربما الغاء قوات الصواريخ البرية الثابتة(١) . ونذكر مثلا ان موسكو وواشنطن تستطيعان في آخر الامر ان توافقا على خفض قواتهما الصاروخية الباليستيكية العابرة للقارات بنسبة (٥٠) بالمئة ، بينما تحافظان على حرية الجمع بين صياغتي الاتفاقية المؤقتة لعام ١٩٧٢ واتفاقية فلاديفستوك لعام ١٩٧٤ .

وبالرغم من ان التخفيضات على الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات الكبيرة ستكون مفضلة ، فان كلا الطرفين يستطيعان على الاقل ان يجريا تخفيضات نسبية على أنظمتهما الصاروخية الباليستيكية العابرة للقاراتالكبيرة والصغيرة على حد سواء .

ويمكن ان يتم التبادل بين الصواريخ البرية والبحرية على اساس اقل من واحد بواحد ، مما يؤدي الى تخفيض في العدد الاجمالي لاجهزة الاطلاق

---

(١) ـ أيد اتحاد العلماء الاميركيين التخفيضات في الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات ICBM في Public Interest Report التي صدر منها عدد خاص عن القوة المضادة ومحادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ـ برقم ٢٧ (شباط ١٩٧٤) .

وقد قيل بأن فريد ايكليه مدير الوكالة الاميركية للسيطرة على التسليح ونزع السلاح ، كان قد دعم هذه الخطة كهدف بعيد الامد لمحادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية (انظر ميكائيل جيتلر في الواشنطن بوست الصادرة بتاريخ ٢ شباط ١٩٧٤) .

الاستراتيجية الموجودة لدى كل دولة . ومهما يكن من أمر ، فان وجودمستويات اقل من الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات لدى كلا الطرفين ، يجعل الهجمات المضادة للقوة اقل صعوبة من حيث امكانيه الدولة المهاجمة في تخفيض القدرة الانتقامية لقوة خصمها الصاروخية البرية . ولكن حوافز القيام بالضربة الاولى سوف تقل ، طالما ان الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات سوف تمثل عندئذ نسبة صغيرة من القدرة التدميرية لكل طرف ـ الامر الذي تعرضنا اليه من قبل اثناء مناقشة خيارات الاسلحة الاستراتيجية الاميركية الاحادية الجانب .

سوف يبدو التأثير الصافي للتخفيضات المتبادلة في الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات كأنه يحسن الاستقرار الاستراتيجي ، عبر تقديمه لفوائد السياسية والاقتصادية لاجراء نزع السلاح الجزئي . وسوف يتعزز الاستقرار اكثر اذا ترافقت هذه التخفيضات بالسيطرة غير المباشرة على الرؤوس الحربية النووية المتعددة « ميرف » التي تهدف لتأخير تطوير قدرة تدمير الاهداف الصعبة . واذا وافق الطرفان ايضا بعد الموافقة على تخفيض قوة الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات ـ على التحرك نحو الاعتماد على الصواريخ التي تطلق من البحر والقاذفات فقط بالالغاء التدريجي للصواريخ الباليستيكية الثابتة العابرة للقارات بعد برنامج التخفيضات ، فان الوضع الاستراتيجي الثنائي الجانب الناتج سيزيل بدوره عوامل عدم الاستقرار التي ترافق وجود الرؤوس الحربية النووية المتعددة « ميرف » الدقيقة ، ويتحاشى المساوىء الملازمة للعقائد المضادة للقوة باستبعاد الاهداف الصعبة من بنية القوات السوفييتية والاميركية .

اما من المنظور الاميركي ، فان هذا الاسلوب الاقترابي سيكون متلائما مع خيار السياسة الاحادية الجانب التي نوقشت سابقا حول تحويل الاهتمام من الثالوث الاستراتيجي الى الثنائي الاستراتيجي المؤلف من الصواريخ التي تطلق من البحر SLBM والقاذفات فقط . اما توسيع قوات الردع البحرية السوفييتية الذي سينفذ في ظل هذه الخطة ، فيستحق الجهد والتكلفة معا ، لانه سيتم على حساب الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات ، وبالتالي

سيضعف التهديد السوفييتي بواسطتها ، والذي يشكل بدوره أخطارا :كثيرة جدية على الردع الاميركي وعلى الاستقرار النووي بشكل عام . وبالمقابل ،وبرغم ان الكتاب والقادة السوفييت كانوا قد أيدوا فكرة تخفيض الاسلحة في اتفاقيات الحد من الاسلحة الاستراتيجية المستقبلية . وقبلوا بادخالها في بيان المبادىء الاساسية الذي صدر في عام ١٩٧٢ ، فلم يكن المفاوضون السوفييت راغبين في قبول خطط تخفيض الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات . ورفضوا هذا الاقتراح في المراحل الاولى لمحادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، وربما في المفاوضات التي أدت الى التوصل لاتفاقيه فلاديفستوك أيضا . أكمل الاتحاد السوفييتي مؤخرا بناء الصواريخ البرية ولا يزال مستمرا في تحسين أنظمتها. وبالاضافة الى القوة الدافعة البيروقراطية الكامنة خلف هذه البرامج ، فان قادة الكرملين ينظرون بدون شك الى التفوق في الصواريخ الباليستيكيةالعابرة للقارات كعنصر حرج في القوة الاستراتيجية ، يتجاوز التفوق الاميركي في تكنولوجيا الغواصات والرؤوس الحربية النووية المتعددة (ميرف) ، وفي القاذفات البعيدة المدى وأنظمة القواعد الامامية . وبالرغم عن التفوقالسوفييتي العددي الحالي في الصواريخ الباليستيكية التي تطلق من البحر SLBM فان الرادع البحري السوفييتي لايوازي نظيره الاميركي المؤلف من اسطول البولاريس – بوسايدون من حيث القدرة على البقاء وتوفر الرؤوس الحربية النوويه المتعددة (ميرف) ، واجمالي قدرة الحمل .

ومهما يكن من امر ، فقد عمد الاتحاد السوفييتي في السنوات الاخيرة الى التوسع الكمي والنوعي في قوته الصاروخية المستخدمة في الغواصات ، حيث يشير موقفه في محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية الى اعترافه الواضح بأهمية هذه القوة في العلاقة الاستراتيجية بين الدولتين الاميركية والسوفييتية .

وبينما سيتطلب تخفيض قوة الصواريخ الباليستيكية العابرة للقاراتمن الاتحاد السوفييتي الغاء عدد من هذه الصواريخ يزيد على ماستلغيه الولايات المتحدة الاميركية منها ، فان الامر يتطلب عندئذ ان يسمح للاتحاد السوفييتي بصنع عدد أكبر نسبيا من الغواصات للمحافظة على تفوقه العددي . ثم ان

الاتحاد السوفييتي سيحقق مكاسب أكثر من الولايات المتحدة الاميركية في تخفيضه لصواريخه الباليستيكية العابرة للقارات ، طالما ان صواريخه البرية تمثل الجزء الاكبر من قوة الردع السوفييتية الشاملة ، كما ان التهديد الذي لايمكن تجنبه لقدرة بقاء هذه الانظمة ، سيخلق عندئذ مشاكل معقدة وجدية للاتحاد السوفييتي . ولكن القادة السوفييت قد يكونوا مستعدين للقبول بتخفيضات حادة في قوات الصواريخ الموجودة في قواعد برية،لصالح الصواريخ التي تطلق من البحر ، اذا تغلبوا على الخمول البيروقراطي والتقليد العقائدي. واعترفوا بان وجود الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات المعرضة للدمار ، حتى في جانب واحد من الميزان الاستراتيجي ، يستطيع ان يزيد من احتمال الحرب النووية العرضية او الطائشة ويعيق أمنهم .

تحديد الحرب المضادة للغواصات :

تشكل الانظمة العاملة في البحر مسألة استقرار ملازمة لمحادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، وربما أكثر اهمية من مسألة الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات . ونظرا لان الصواريخ التي تطلق من البحر ستصبح أساسا لقدرات الردع الاستراتيجية في المستقبل ، وستسهم الى حد كبير في الاستقرار النووي خلال الاعوام القادمة ، فان قدرة القوات العاملة في البحر على البقاء يجب أن تضمن بشكل آمن . وفي الوقت الحاضر فان الغواصات التي تطلق الصواريخ تعتبر ذات قدرة قصوى على البقاء أثناء عملها في البحر ، ويبدو ان ذلك لايثير القلق حول احتمال تعرضها أثناء الحرب المضادة للغواصات . وبرغم ذلك فان القيود التي يمكن فرضها عبر التفاوض ، قد تضعف الاحتمال المتمثل بأن تصبح هذه الغواصات أقل قدرة على البقاء خلال العقد القادم .

يوجد عدد من الاخطار المحددة ، الناجمة عن السماح بتطوير تكنولوجيا الحرب المضادة للغواصات بدون تقييدات متفق عليها . واذ يستمر الطرفان في اكتشاف امكانيات الحرب المضادة للغواصات ، كتجربة تكنولوجية جديدة ونشر الانظمة المضادة للغواصات ، فان الشكوك ستزداد بدون شك حول الاعتمادية على قوات الصواريخ التي تطلق من البحر SLBM فان الاتحاد

السوفييتي والولايات المتحدة الاميركية سوف يردأن بدون شك — في ظل الافتراضات العسكرية الاسوأ — على ذلك بتحسين نوعية غواصاتهم والصواريخ التي تطلق منها . وبالاضافة الى اثارة سباق الاسلحة الاستراتيجية البحرية، فان هذا النموذج قد يزيد من خطر التراشق النووي المتبادل العرضي .

وحتى ان صداما عسكريا محدودا ، تستخدم فيه الانظمة البحرية سواء بنتيجة قرار متعمد أو سلسلة من الحسابات السيئة ، قد يهدد استقرار الميزان النووي الاميركي — السوفييتي . وفي أعوام الستينات — وبالرغم من ادعاء أغلب العلماء بأنه لايمكن تحقيق وقاية فعالة ضد الهجمات المنفذة بالصواريخ الباليستيكية ، فان الخوف من اختراق الدفاع من قبل الطرف الآخر ، دفع بالولايات المتحدة الاميركية (وبالاتحاد السوفييتي بدرجة أخف) الى توسيع قواتهما الهجومية لدى ظهور أول اشارة عن نشر الانظمة المضادة للصواريخ الباليستيكية لدى الطرف الآخر . وتوقفت الصواريخ المضادة للصواريخ عن كونها عامل اثارة سباق التسلح بسبب القيود التي فرضت عليها بموجب معاهدة تحديدها .

وبالرغم من ان الدفاعات الفعالة في الحرب المضادة للغواصات قد تكون أكثر صعوبة في الانجاز من الدفاعات الصاروخية ، فانه توجد امكانية حقيقية، بأن مخاوف مماثلة قد تنشأ في أعوام السبعينات ، وتثير بالتالي دورة الفعل ورد الفعل في البحر — حيث يرد كل طرف بتحسين قواته المؤلفة من صواريخ باليستيكية تطلق من البحر — على التقدم المحسوس في مجال الحرب المضادة للغواصات لدى الطرف الآخر . ويجب على كلا الطرفين عندئذ ان يحاولا منع الحرب المضادة للغواصات من ان تصبح نسخة ثانية من « مسألة الانظمة المضادة للصواريخ الباليستيكية في المستقبل ، بالسعي لانجاز اتفاقيات متبادلة في هذا المجال ايضا(١) .

---

(١) — نوقشت هذه القضايا في كتاب « الحرب المضادة للغواصات — والدفاع الصاروخي المضاد للصواريخ في السبعينات » لمؤلفه برنارد فيلد — مطبعة مجلة ستانفورد للدراسات الدولية ربيع ١٩٧٢ — الصفحات ٨٧ — ٩٥ .

يجب الاعتراف بان صياغة اتفاقيات ذات معنى وقابلة للتفاوض بشأنها للسيطرة على الحرب المضادة للغواصات ، يكون أكثر صعوبة من تصميم (اعداد) قيود على الدفاع الصاروخي المضاد للصواريخ الباليستيكية .

ويلاحظ ان أغلب المهام في الحرب المضادة للغواصات تنفذ من قبل القوى البحرية والجوية التقليدية التي تنجز عادة مهمات لاتتصل بالحرب المضادة للغواصات نفسها . وهكذا فان السيطرة المتعددة الاطراف على الحرب الاستراتيجية المضادة للغواصات ، تستطيع ان تؤثر بشكل قوي على قدرة كل دولة في الحرب المضادة للغواصات التقليدية او تمنع تطوير الاساليب التقنية المعدة لمواجهة هذه الحرب . وبالاضافة الى ذلك ، فان التهديدات بالحرب المضادة للغواصات الناجمة عن التطورات التكنولوجية المتقدمة ، لم تحدد بعد ولا يمكن تحديدها بشكل دقيق . ولهذه الاسباب ، فانه يجب تشكيل جماعة عمل تقنية لتعمل ضمن اطار محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية، حيث تعالج مجموعة المسائل البعيدة المدى بشأن التحديدات الواجب فرضها على الحرب المضادة للغواصات .

ويستطيع المفاوضون الاميركيون والسوفييت في هذه الاثناء ان يبدؤوا في اكتشاف عددمن الاتفاقيات الاستراتيجيةالمتعلقة بالحرب المضادةللغواصات(١).

وبالرغم من ان امكانياتنا في الحرب المضادة للغواصات متفوقة على مالدى الاتحاد السوفييتي منها ، فان الحقيقة المتمثلة بكون الولايات المتحدة الاميركية تعتمد الى حد أكبر على صواريخها التي تطلق من البحر ، وأكثر مما يفعل الاتحاد السوفييتي فيهذا المجال ، تشير الى ان هذه المناقشات ستكون لصالح الولايات المتحدة الاميركية . وبنفس الوقت فقد يجد قادة الكرملين ان المصلحة السوفييتية تقتضي كشف الطرق الناجعة لفرض القيود على التهديد الاميركي بالحرب المضادة للغواصات ، مما يضيق هامش الافضلية الاميركية في هذا الاتجاه .

---

(١) ــ يمكن الرجوع بالنسبة الى تحليل أكثر شمولية لاجراءات السيطرة على أسلحة الحرب المضادة للغواصات الى كوستا تسيبيس ، و آن هـ . كاهن ، وبرنارد ت . فيلد وآخرين في « مستقبل الردع البحري » (مطبعة ميت ــ ١٩٧٣) .

تتالف احدى الاتفاقيات الممكنة من زوج من الاجراءات المحددة عدد الغواصات الهجومية العاملة بالطاقة النووية لدى كل طرف ، ومنع البحث المستمر عن الغواصات التي تطلق الصواريخ من قبل سفن السطح والغواصات أيضا . ويمكن ان يتم التحقق من تقيد الطرفين بامتلاك عدد محدد من الغواصات بالوسائل الموجودة لدى كل طرف . اما مراقبة أحكام اتفاقية عدم البحث عن الغواصات النووية التي تطلق الصواريخ ، فسيكون أكثر تعقيدا ، ولكن هذه الغواصات تستطيع في أغلب الحالات ان تكتشف كونها ملاحقة من قبل سفن او غواصات الخصم . وسيخفف هذان الاجراءان معا والى حد كبير الاخطار الملازمة لاعمال الملاحقة والبحث دون خفض قدرة الحرب المضادة للغواصات التقليدية لدى كل طرف .

اما الاتفاقية الثانية ، فتستطيع مثلا ان تمنع اقامة قواعد كشف صوتية على نطاق واسع في البحار المفتوحة .

وسوف يحد ذلك من محاولة كل من الدولتين نشر شبكة واسعة النطاق من اجهزة الكشف الصوتية ذات الطاقة العالية بنية تحقيق تقدم مفاجيء في تقنية الحرب المضادة للغواصات . ويمكن ان ينجز التحقق الكافي من طرف واحد ، طالما ان الانظمة التي تقام في المحيطات الكبرى لايمكن بناؤها دون ان تكشف من قبل الطرف الآخر .

أما الامكانية الثالثة فستكون بالموافقة على تحديد قطاعات او مناطق عمل لغواصات قوة الردع لدى كل طرف ، حيث يمنع الاقتراب منها للغواصات الهجومية او لسفن السطح الحاملة لاجهزة الكشف الصوتي العائدة للطرف الآخر .

وسوف تنتقى هذه المناطق بحيث تؤمن مساحات كافية لقوات الغواصات التي تطلق الصواريخ العائدة لكل طرف ، وعلى ان تبقى هذه الغواصات بمنأى امين من كشف وهجوم الخصم ، طالما انها تعمل ضمن الحدود المعينة لها .

وبنفس الوقت فسيكون من الاهمية بمكان ان يمنع تداخل هذه المناطق مع حرية المرور عبر البحار او من التأثير على القدرات التقليدية للحرب المضادة

الغواصات . وما ان تعين هذه المناطق حتى يصبح كل طرف حرا في مراقبة مايحصه منها بواسطة أنظمة المراقبة الرادارية والصوتية الموجودة لديه .

واذا تحركنا خارج المسائل المحسوسة لقدرة بقاء الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات والفواصات،نجد ان كلا الدولتين ستحاولان ان تدخلا اتجاهات تكنولوجية جديدة ـ كتقنية الليزر ـ التي قد تؤدي الى تشكيل خطورة على الاستقرار المستقبلي للعلاقة الاستراتيجية بينهما .

وحسب احكام اتفاقيات موسكو ، فان الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي يخططان لاخذ هذه المسائل بعين الاعتبار ، عندما يصبح تطبيق تكنولوجيات الاسلحة الاستراتيجية عمليا ، الامر الذي يتطلب اجراء تعديلات على الاتفاقيات المذكورة . ولكنه سيكون من المرغوب به لكلا الطرفين ان تناقش هذه القضايا في مرحلة مبكرة عندما يكون تصميم (اعداد) سيطرة فعالة لمنع نشر الاسلحة المسببة لعدم الاستقرار ممكنا الى حد كبير .

السيطرة على القاذفات :

تشكل تحديدات السلاح غير المرتبطة مباشرة بالاستقرار ، والمؤثرة على القاذفات الاستراتيجية ، فقرة واضحة للمناقشة ، ذلك ان القاذفات تمارس تأثيرا اقل استفزازية مما تفعله الصواريخ الباليستيكية العابرة القارات ،طالما انها ـ أي القاذفات ـ قابلة لان تصبح قادرة على البقاء نسبيا ، ولا تشكل تهديدات مضادة للقوة جدية . وفي الواقع فانه يمكن ان يتوقع للقاذفات ان تكون عنصرا حرجا مكملا لانظمة الردع الصاروخية البحرية خلال العقد القادم. ولكن السباق غير المسيطر عليه في مجال القاذفات ، قد يصبح مصدرا للتوتر ويؤدي الى استهلاك الموارد .

تملك الولايات المتحدة الاميركية تفوقا عدديا على الاتحاد السوفييتي في الطائرات البعيدة المدى،ولديها ايضا افضلية نوعية حاسمة في قدرات القاذفات. وبالاضافة الى ذلك ، فان الولايات المتحدة تطور جيلا جديدا من القاذفات الاستراتيجية ، بينما ظهرت مؤشرات تدل على وجود برامج سوفييتية مماثلة، بالرغم من ان القاذفة المتوسطة المدى السوفييتية من نوع « الباك فاير »

لاتستطيع تنفيذ مهام عبر القارات . وقد جرى ـ بموجب اتفاقية فلاديفستوك ـ جمع القاذفات والصواريخ في خطة حرية الانتقاء المعطاة لكل طرف في تحديد ما يريده من أي منهما ضمن العدد الاجمالي المسموح به لاجهزة الاطلاق . اما قضية شمول هذا العدد الاجمالي للصواريخ جو ـ أرض ASM ، فقد تثير مشاكل معينة ، حيث تمثل احد الحلول المحتملة لها في اعتبار كافة الصواريخ البالستيكية « جو ـ أرض » التي يزيد مداها عن ٣٠٠ ـ ميلا كصواريخ بالستيكية منفصلة . اما القيود المحتملة على الصواريخ ذات الامداء الاستراتيجية من نوع « كروز » البرية او البحرية او الجوية ـ فسوف تناقش بشكل مستقل .

ان القيود المستقبلية على القاذفات يمكن ان تفرض عبر السيطرة على الدفاعات الجوية الاستراتيجية . ونذكر مثلا ان الاتفاقيات قد تدعو لتخفيض الطيران الاعتراضي الموجود ، والصواريخ ارض ـ جو والرادارات العاملة معهما . واذ حددت الانظمة المضادة للصواريخ البالستيكية بمستويات دنيا بموجب المعاهدة الخاصة بها ، فلن يكون من الحكمة في شيء ان يحاول اي طرف امتلاك شبكة دفاع جوي ضد القاذفات ذات تكلفة غالية وقدرات تزيد عما تتطلبه اعمال القيادة والسيطرة والانذار . وبالاضافة الى ذلك فان التخفيفات المتبادلة في نشر الدفاع الجوي الايجابي ، ستسهم في الاستقرار عبر تخفيف المخاوف الباقية بان الخصم قد يرفع مستوى انظمة دفاعه ضد القاذفات أو يمتلك قدرة دفاع صاروخي منتهكا معاهدة تحديد الصواريخ المضادة للصواريخ . ولعله من الاهمية بنفس الدرجة ان يساعد تخفيض مستويات الدفاع الجوي في المحافظة على الاعتمادية لقوات القاذفات الرادعة ـ الامر الذي يشكل مكسبا تزداد اهميته اذ تصبح الصواريخ البالستيكية اقل قدرة على البقاء . ويمكن للاتحاد السوفييتي ان يعارض التخفيضات الحادة على أساس ان القسم الرئيسي من قوات دفاعه الجوي معد للتعامل مع التهديدات الاوروبية الغربية والصينية ، كما ان القوة الاميركية نفسها سوف تضعف مع استمرار خفض قوات الدفاع الجوي الاميركية لاسباب تتعلق بفعالية التكلفة .

وبالمقابل فربما يستطيع المفاوضون الاميركيون ان يقدموا اقتراحا بابطاء

برامج تحديث القاذفات الاميركية بغية اقناع الاتحاد السوفييتي ، بالعمل – على الاقل – على الغاء أغلب دفاعاته ضد القاذفات التي تنتمي الى الجيل القديم ، والقبول ببعض التقييدات التقنية على شبكاته الجديدة .

أنظمة القواعد الامامية :

يمثل تعقيد تحليل الميزان الاميركي – السوفييتي والتعتيم على التقدم المستقبلي لمحادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، احتمالا بأن يستمر الاتحاد السوفييتي في جهوده الهادفة الى تحديد انظمة القواعد الامامية الاميركية FBS كجزء من اتفاقية دائمة بشأن الوسائط الهجومية . ويجب ان نذكر بانه حدث اغلاق للطريق في محادثات السالت – ١ ، عندما ادعت موسكو بان كافة انظمة الاسلحة النووية القادرة على الوصول الى أرض الولايات المتحدة الاميركية أو الاتحاد السوفييتي يجب ان تصنف ضمن الانظمة « الاستراتيجية » . وحسب هذا التعريف السوفييتي فان الطيران المتمركز في القواعد الامامية الاميركية الموجودة في أوروبا او على حاملات الطائرات يجب ان يخضع للتحديد ، ولكن القاذفات والصواريخ السوفييتية ذات الامداء المتوسطة ستكون خارج السيطرة ذات الامداء المتوسطة ستكون خارج السيطرة . واذا ادخلت أنظمة القواعد الامامية ضمن العدد الاجمالي المسموح به من اجهزة الاطلاق الاميركية ، فان الاتحاد السوفييتي قد يصر عندئذ على وجوب تخفيض الولايات المتحدة الاميركية ، اما للوسائط التي تنشرها في هذه القواعد ، او في عدد الصواريخ الاستراتيجية العابرة للقارات ، بغية تمكين الاتحاد السوفييتي من المحافظة على المساواة في اجهزة الاطلاق الاستراتيجية .

وبالرغم من ان هذا التفسير للاسلحة الاستراتيجية كان منطقيا ومفهوما من وجهة نظر الامن السوفييتي ، فانه لابد ان يكون قد عكس الجهد السوفييتي الموجه للاساءة الى العلاقات بين اميركا وحلفائها ، او على الاقل لاكتساب قوة مساومة على طاولة محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية . وبعد ان رفضت الولايات المتحدة الاميركية رسميا التعريف السوفييتي للوسائط «الاستراتيجية» ، وقدم الكونغرس دعمه للاتجاه التنفيذي في هذه المسألة ، فان الاتحاد السوفييتي

ولاسباب خاصة به ، اسقط اصراره على هذه النقطة في فلاديفستوك ولكنه يحتمل بان الاتحاد السوفييتي سيثير قضية انظمة القواعد الامامية (FBS) في المفاوضات اللاحقة مستقبلا .

واذا ظهرت مسألة انظمة القواعد الامامية ثانية في محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية بسبب العلاقة الوثيقة بين هذه الانظمة والدفاع الاوروبي فقد يكون من الحكمة في شيء كثير ان تحاول الولايات المتحدة الامريكية تغطية هذا الموضوع في مناقشات التخفيضات المتبادلة والمتوازنة للقوة (MBFR) في احدى مراحلها الاخيرة . ولعل البديل لذلك يكمن في امكانية بدء سلسلة مستقلة من محادثات الحد من الاسلحة التكتيكية (ت ا ل ت) ، لمعالجة التحديدات المتصلة بالاسلحة النووية التكتيكية والخاصة بمسارح العمليات. وبالرغم من العمل المستقل في هذا المجال ، فان محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية (سالت) ومناقشات التخفيضات المتبادلة والمتوازنة للقوة (م ب ف ر) ومحادثات الحد من الاسلحة التكتيكية (ت ا ل ت) سوف ترتبط ببعضها ، مع تطوير القوتين العظميين لوضعيهما في كل اجتماع لبحث هذه الموضوعات .

وحتى اذا أمكن التغلب على الصعوبات السياسية والاجرائية في التعامل مع انظمة القواعد الامامية (FBS) فان التفاوض حول هذه الاتفاقية سيكون معقدا من الناحية التقنية بسبب عدد الاسلحة التي يجب شمولها ، ومسألة الانظمة المزدوجة الاهداف ، والعلاقة بين القوات النووية التكتيكية والقوات التقليدية(٦) .

٤ ـ قضايا اضافية عن الحد من الاسلحة الاستراتيجية :

اذا كان منع الحرب النووية العرضية لايعتمد بالضرورة على تحديد انظمة الاسلحة ، فمن الواضح انه يعتبر احد اهداف السيطرة على الاسلحة الاستراتيجية .

---

(٦) ـ انظر الكشف الاستراتيجي : ١٩٧٢ (لندن ـ معهد الدراسات الاستراتيجية الدولي) بشأن مناقشة اتفاقيات السالت ـ ١ ، حيث اعير انتباه خاص الى انظمة القواعد المتقدمة وقضايا اخرى ذات أهمية مباشرة بالنسبة لاوروبا الغربية .

وان وجود القوات النووية لدى كل من المملكة المتحدة ، وفرنسا،والصين، يزيد من احتمال الحرب العرضية وبالتالي فانه يثير قضية توسيع محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية لتشمل دولا اخرى غير الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي . وبالرغم من امكانية توسيع الاشتراك في هذه المحادثات قبلما تتوصل القوتان العظميان لاتفاقيات ثابتة وحيوية ، فان هذا التوسع يجب ان يتوقع ، لانه سيكون ضروريا وممكنا في المستقبل . وفي هذه الاثناء ، فان تأثيرات المفاوضات الاستراتيجية الاميركية ــ السوفييتية على حلفاء اميركا يجب ان تقيم باعتناء من قبل مخططي سياسات تحديد الاسلحة الاميركيين ، كما يجب ان تقيم بنفس الاهمية العلاقة بين محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية والحاجة لمنع دول اخرى من امتلاك اسلحة نووية مستقلة .

خفض المخاطر النووية :

وقع الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الاميركية في عام ١٩٦٣ على اتفاقية الخط الساخن التي اقيم بموجبها ارتباط هاتفي بين موسكو وواشنطن ليمكن القادة الاميركيين والسوفييت من الاتصال المباشر مع بعضهما خلال اوقات التوتر الدولي(١) . وكما ذكرنا سابقا فان الدولتين وافقتا على تحديث الخط الساخن عبر استخدام الاقمار الصناعية ووقعتا اتفاق سالت في هذا الخصوص في عام ١٩٧١(٢) . ويمثل هذا النظام المعد للاتصالات السريعةوالتي يعتمد عليها ، اداة قيمة في خفض احتمال التصعيد في الازمات ، او سوء تفسير حادث ما قد يؤدي الى التراشق الاستراتيجي المتبادل .

وقد تفاوض كل من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الاميركية ــ خلال السلسلة الاولى من اجتماعات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ــ حول

---

(١) ــ مذكرة التفاهمبين الولايات المتحدة الاميركيةواتحاد الجمهوريات الاشتراكيةالسوفييتية المتعلقة بانشاء اتصالهاتفي مباشر بين موسكو وواشنطن،الموقعة في جنيف بتاريخ ٢٠حزيران١٩٦٣ .

(٢) ــ اتفاق بين الولايات المتحدة الاميركية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية حول اجراءات تحسين الاتصال المباشر بين موسكو وواشنطن ــ موقع في واشنطن بتاريخ الثلاثين من شهر ايلول عام ١٩٧١ . يمكن الرجوع الى النص الكامل في جريدة النيويورك تايمز الصادرة بتاريخ الاول من تشرين الاول ١٩٧١ .

الاجراء المتعلق بشكل خاص بخفض خطر نشوب حرب نووية بين الدولتين(١). وان هذه الاجراءات او الاتفاقية المتعلقة بالحوادث سوف تضطر كل دولة على التأكد من ان أسلحتها النووية لايمكن ان تستخدم بشكل عرضي او بطريقة غير مسموح بها ، وعلى اعلام الطرف الآخر عن اية حوادث او تفجيرات نووية يمكن ان تؤدي الى حرب نووية ، كأن يتم مثلا كشف لاغراض غير محددة، غير معروفة ، بواسطة انظمة الانذار او تحطم قاذفة استراتيجية او اطلاق عرضي لاحد الصواريخ . وكوسيلة لخفض احتمال حدوث تراشق نووي طائش الى الحد الادنى ، فان الاتفاقية تتطلب من كل طرف ان يعلن عن اية اطلاقات صاروخية تجريبية تصل الى خارج حدود بلاده في اتجاه ارض الدولة الاخرى.

وقد عملت كلا الدولتين ، في شهر حزيران من عام ١٩٧٣ ، على تقوية التزامهما بمنع الحرب النووية بموجب اتفاقية لم يسبق لها مثيل من قبل ، وقعت خلال زيارة الرئيس السوفييتي ليونيد بريجينيف الى الولايات المتحدة الاميركية . وقد أكدت هذه الاتفاقية من جديد على الاهتمام المتبادل في ازالة خطر الحرب النووية ، ودعت الدولتين لمنع النزاعات التي قد تؤدي الى حرب نووية بينهما ، او بين احدى القوتين العظميين ودولة أخرى ، كما الزمت كلا الدولتين « بالدخول في مشاورات مستعجلة » مع بعضهما كلما « تأزمت الظروف الدولية» او «ظهر في الافق خطر نزاع نووي(٢) » . وقد احتوت هذه الاتفاقية بشكل رئيسي على قواعد التصرف التي لايمكن ان تطبق حرفيا ـ كما هو الحال في اية اجراءات اخرى للسيطرة على السلاح ـ او يتم التحقق منها بغير اسلوب السلوك الفعلي المتمثل بالتقيد او بالمخالفة ولا شيء آخر . وبالاضافة الى ذلك فان الاتفاقية لم تعالج الالتزام بعدم استخدام الضربة الاولى ، مؤكدة على منع الاوضاع التي قد تؤدي الى حرب نووية دون مراعاة اية قيود على انواع الاسلحة التي ستستخدم في هذه الحرب .

---

(١) ـ انظر الملاحظة في هذا الفصل وفي الصفحة (   ) .

(٢) ـ اتفاق بين الولايات المتحدة الامركية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية عن منع الحرب النووية ، موقع في واشنطن بتاريخ الواحد والعشرين من شهر حزيران ١٩٧٣ . اما بالنسبة للنص الكامل فيمكن الرجوع الى النيويورك تايمز الصادرة بتاريخ ٢٣ حزيران من نفس العام.

وبالرغم من ذلك ، فقد كانت الاتفاقية مقدمة مرغوبا بها من أجل الاتفاقيات المستقبلية المعدة لخفض المخاطر النووية ونتائجها . وبالفعل وبرغم ان ازمة الشرق الاوسط لعام ١٩٧٣ ، لم تقدر بشكل صحيح حدود الوفاق ، فانها اظهرت ان القوتين العظميين استطاعتا ان تطورا اطارا سياسيا واسلوبا للعمل سمحا باحتواء هذه الازمة دون المخاطرة بمواجهة اميركية ـ سوفييتية .

وقد استطاعت الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي ان يعتمدا على هذه الاتفاقيات في اتخاذ خطوات اضافية من أجل خفض أكثر لاحتمالية ونتائج حرب نووية عرضية او طائشة . وقد بدأ الطرفان بالعمل على تحديد مفصل لمختلف الطرق التي يمكن ان تنشب فيها الحرب النووية ، حيث يمكنهما ان يصلا عبر المناقشات الى تفهم شامل حول قواعد ادارة الازمات التي يمكنها ان تخفف من خطر التصعيد . ونذكر مثلا ان استخدام القاذفات الاستراتيجية كتظاهرة لعرض القوة خلال فترات التوتر ، يمكن ان يمنع ، طالما ان التحرك المفاجىء لطيران معاد باتجاه الحدود قد يؤدي الى بدء تراشق نووي متبادل . وربما تستطيع كل دولة ان تزود الدولة الاخرى بالمعلومات عن المعدات والاجراءات التي تستخدمها بغية الخفض الى الحد الادنى لاحتمال الاستخدام العرضي او غير المسموح به للاسلحة النووية .

تستطيع الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي ان يتفقا على عدم تحليق صواريخهما الاستراتيجية فوق أرض بعضهما البعض في حالة حدوث تراشق نووي بين احداهما ودولة ثالثة . وقد يضطر ذلك الولايات المتحدة الاميركية لتجاوز خيار استخدامها لصواريخها الباليستيكية العابرة للقارات ضد الصين ، ولكن قدرات الصواريخ البحرية والقاذفات الاميركية ستؤمن ردعا كافيا ضد الصينيين . اما القضايا الاخرى المؤثرة على المخاطرة بنشوب حرب نووية ـ بما فيها مساوىء الاحتفاظ بأنظمة معرضة للدمار واخطار عقيدة الاطلاق بعد الانذار المتصلة باستخدام الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات ـ فيمكن ان تناقش ايجابيا دون الحاجة الى اتفاقية واضحة .

ان الموضوع الثاني للمناقشة يمكن ان يكون مسألة الحد من الدمار في حالة حدوث التراشق النووي المتبادل . وبالرغم من ان الحد من الدمار يعتبر أحد

الاهداف التقليدية للسيطرة على الاسلحة ، فانه قد يتعارض مع الهدف من الردع . ويمكن لهذه المشكلة نفسها ان تكون موضوعا للمناقشات المشتركة الهادفة الى تخفيف الدمار . بالرغم من انها تؤثر الى حد كبير على الاستقرار النووي(١) . ويعتقد ـ مثلا ـ ان الولايات المتحدة الاميركية والاتحادالسوفييتي

يمكن ان يتوصلا الى تفهم عميق لضرورة امتلاك قدرات مرنة في تحديد الاهداف لقواتهما الاستراتيجية بحيث يتأمن لكل منهما خيار القيام بالضربات المحدودة وتجنب الهجمات المضادة للمدن . وربما سيتم التفاوض حول بعض اشكال « المرونة المتعادلة » .

واذا لم تستطع هذه الترتيبات المتبادلة ان تضمن تجنب حرب نووية شاملة . فانها قد تكون أكثر فعالية من السياسات الاحادية الجانب الصرفة. ومهما يكن من أمر ، ولدى أخذ هذه الاجراءات بعين الاعتبار ، فسيكون امرا حيويا ان تطور الخطوط العريضة الصلبة لمنع عقائد « الضربة الانتقائية » من التحول الى استراتيجيات مضادة ـ للقوة مسببة لعدم الاستقرار ، تؤدي بدورها الى زيادة عامل المخاطرة النووية .

يمكن ايضا للولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي ان يعيرا انتباها خاصا الى العلاقة بين القوات الاستراتيجية للدول الاخرى والحرب النووية العرضية . ويمكن ان يكون أحد موضوعات النقاش متمثلا في ان الانظمة الاستراتيجية الصينية « الناعمة » قد تزيد من فرص الاطلاق الصاروخي الصيني العرضي او غير المسموح به او الاستباقي خلال الازمات . اما المناقشات الاميركية ـ السوفييتية حول المخاطر المحتملة الناجمة عن وجود القوات الصينية، فسوف تكون مثيرة للجدل ، ولكنها اذا كشفت الخطر المحتمل على الاتحاد السوفييتي الناجم عن الاطلاقات الصاروخية الصينية العرضية او المنفذة سهوا ، واقنعت القادة السوفييت بأخذ امكانية اقامة خط ساخن بين موسكو

(١) ـ انظر د . ج . بريتان في « الاتصالات الاميركية ـ السوفييتية في الازمات » في كتاب « السيطرة على الاسلحة والامن القومي » (مطبعة برغامون ـ ١٩٦٩ الصفحات ٨١ ـ ٨٨ .

وبكين بعين الاعتبار ـ ليكون نظيرا للخط الساخن بين موسكو وواشنطن ـ فان الاستقرار النووي الشامل يمكن ان يصبح أكثر قوة .

وثمة مسألة اخرى تتصل بهذا الاعتبار المتبادل ، حيث تتمثل بالخطر الملازم لوجود غواصات فرنسية وانكليزية حاملة للصواريخ في مناطق المحيطات التي تعبرها الغواصات الاميركية والسوفييتية .

ويمكن لموسكو وواشنطن ان توافقا على الرغبة في محاولة كل منهما اقامة خطوط ساخنة مع القوى النووية الاخرى . بالرغم مما يمكن ان يحدثه هذا الاجراء من صعوبات سياسية تنعكس على العلاقات الاميركية ـ السوفييتية. اما بالنسبة لتحقيق هدف ذي مدى أبعد ، فانه يمكن للمفاوضين الاميركيين والسوفييت ان يعيروا اهتماما جديا لامكانية ادخال كل من فرنسا والمملكة المتحدة والصين في الخط الساخن وفي اتفاقيات الاطلاق الصاروخي العرضي. وفي النهاية ، فان معاهدة شاملة ومعدة لانقاص مخاطر ونتائج حرب نووية عرضية ، يمكن ان تعقد وتكون مفتوحة لكافة الدول الراغبة .

الاعتبارات المؤثرة على الدول الاخرى :

لقد اقتصرت اتفاقيات ومحادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية حتى الوقت الحاضر على الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي فقط . وان حجم واهمية الترسانات النووية الموجودة لدى القوتين العظميين ، بالمقارنة مع القوى الاستراتيجية الصغيرة التي يملكها البريطانيون والفرنسيون والصينيون ، تجعل هذه الترتيبات الثنائية الجانب صحيحة . ولن يكون ضروريا ـ على اساس الاستقرار الصارم ، ان يؤخذ بعين الاعتبار اشتراك هذه الدول الاخرى في اتفاقيات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، وعلى الاقل خلال عقد من الزمن .

ولا يحتمل ان يؤدي التفاوض حول أي من هذه الاجراءات خلال المراحل التالية من محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، الى تخفيض القوات الاستراتيجية الاميركية والسوفييتية ، حيث ان أيا من الطرفين لن يكون قادرا

على المحافظة على قوة كافية لردع الخصوم الآخرين . ونظـرا لانه قد فرض تحديد على الصواريخ السوفييتية المضادة للصواريخ البالستيكية ، وسمـح بالرؤوس الحربية النووية المتعددة المستقلة « ميرف » في الجانب الاميركي حسب اتفاقيات السالت ، فان الولايات المتحدة الاميركية لن تعاني من اية صعوبة في ردع الصين ، دون ان تقلل من متطلباتها الاستراتيجية التي تقف بواسطتها وجها لوجه أمام الاتحاد السوفييتي . وبالمقابل فان الاتحاد السوفييتي سيكون لديه قدرات استراتيجية كافية ، وترسانة كبيرة من انظمة الايصال النوويـة ذات الامداء المتوسطة للتعامل مع كل من الصين واوروبا الغربية بالاضافة الى الولايات المتحدة الاميركية أيضا .

سيأتي وقت ما في المستقبل ، حيث يصبح اشتراك الدول الاخرى في محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، قضية حقيقية وضرورية لاسباب تتعلق بالسياسة - ان لم تكن متعلقة بالاستقرار .

ويمكن للمفاوضين الاميركيين والسوفييت عندئذ ، ان يبدؤوا تبادل وجهات النظر عن هذا الموضوع . ولعل الامر الاكثر الحاحا سيتمثل في محاولة اشراك المملكة المتحدة وفرنسا والصين في الترتيبات الهادفة الى خفض عامل المخاطرة بنشوب حرب نووية عرضية .

اما القضايا الاخرى ذات الاهمية على المدى القريب بالنسبة للولايات المتحدة الاميركية فتتمثل في احتواء ردود الفعل الاوروبية على اتفاقيات الاسلحة الاستراتيجية الاميركية ـ السوفييتية وانعكاسات مضامين محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية على الامن الآسيوي وعلى علاقات الولايات المتحـدة الاميركية مع الصين الشعبية .

أوروبا الغربيـة :

بالرغم من بعض ردود الفعل السلبية على الاخذ بمبدأ المساواة والتوازن بين مستويات اجهزة الاطلاق الصاروخية الاميركية والسوفييتية ، فان حلفاء

اميركا في حلف الناتو تصرفوا بشكل ايجابي تجاه اتفاقيات موسكو(١) . ويبدأ ان أغلب المراقبين الاوروبيين قبلوا بوجهة النظر القائلة بان الرادع الاميركي بقي حيويا بنتيجة هذه الاتفاقيات وان توقيع اتفاقيات موسكو كان يمثل انعكاسا للحقيقة النووية أكثر مما كان انحرافا جذريا عن الاتجاهات الراهنة آنذاك .

ولم يكن ثمة رد فعل عنيف لاتفاقية فلاديفستوك أيضا . وعموما فقد كانت ردود الفعل الاوروبية على محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ذات طابع سياسي ، كما تأثرت بالظواهر الاستراتيجية ذات طابع سياسي . كما تأثرت بالظواهر التي تحكم العلاقات بين الولايات المتحدة الاميركية ودول حلف الناتو من ناحية . وبين الشرق والغرب عموما من ناحية ثانية . كان الخوف من السيادة المشتركة الاميركية ـ السوفييتية موجودا بالتأكيد ، وتفاقم بدرجة أكبر لدى اتفاق نيكسون وبريجنيف حول الاقلال من المخاطرة بحرب نووية ، والذي أثار المخاوف من ان تعمد الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي الى الاتفاق حول عدم استخدام السلاح النووي في الضربات الاولى(٢) . ومهما يكن من أمر فان اضعاف سباق التسلح بين القوتين العظميين ، اعتبر كعامل مساعد في تقوية أمن أوروبا الغربية . وأخيرا فان السالت ـ ١ خدمت مصالح أوروبا الغربية ، طالما ان الاتفاق المؤقت لعام ١٩٧٢ لم يؤثر مباشرة على الاسلحة العائدة للدفاع الاوروبي ، بينما سمحت معاهدة تحديد الانظمة المضادة للصواريخ البالستيكية ABM ، للقوتين النوويتين الصغيرتين الفرنسية والانجليزية بان تبقيا فعاليتين خلال فترة زمنية محسوسة ، كما ان اتفاقية فلاديفستوك لم تؤثر على انظمة القواعد الامامية FBS التي تعلق عليها الحكومات الاوروبية اهمية كبيرة .

---

(١) ـ يمكن الرجوع بشأن تحليلات المصالح الاوروبية في محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية الى اندرو بير في « اتفاقية الحد من الاسلحة الاستراتيجية وأوروبا » بمجلة « العالم اليوم » العدد ٢٨ (تموز ١٩٧٢) الصفحات ٢٨١ ـ ٢٨٨ ، وبلهام غريوي في « تأثير الاتفاقيات الاستراتيجية على العلاقات الاوروبية ـ الاميركية » في : « العلاقات الاميركية ـ السوفييتية والنظام العالمي : تحديدات الاسلحة والسياسة » أوراق ادلفي رقم ٦٥ ، لندن المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية ـ شباط ١٩٧٠) الصفحات ١٦ ـ ٢٤ .

(٢) ـ انظر ـ مثلا ـ فلورا لويس في النيويورك تايمز الصادرة بتاريخ ٢٥ حزيران عام ١٩٧٣ .

ولكن عددا من العوامل الملازمة للمفاوضات المستقبلية عن الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، يخلق وضعا اقل ايجابية في علاقات اميركا مع حلفائها. وبالرغم من انه يمكن النظر الى المساواة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي ، على انها مقبولة ولا يمكن تجنبها ، فان التخلف الاميركي المحسوس في هذا المجال قد يثير عددا من المشاكل بالنسبة الى اوروبا. واذا تراجعت الولايات المتحدة الاميركية عن الاتحاد السوفييتي في مستوى او نوعية قواتها الاستراتيجية . فان حلف الناتو قد يبدأ بالتساؤل الجدي عن الفوائد الاستراتيجية لمحادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، وتخامره الشكوك المتزايدة على مدى الاعتماد على الضمانات الاميركية .

وسوف يصطدم الاتحاد السوفييتي بصعوبات ايضا اذا حاول احياء اقتراحه حول منع اجراء التحويل في الانظمة الاستراتيجية الهجومية وطالب بوجوب اضافته الى احكام الحظر على التحويل في الانظمة المضادة للصواريخ الباليستيكية . التي احتوتها معاهدة موسكو(١) .

وكان هذا الاقتراح قد اثار ردود فعل قوية في اوروبا الغربية ، لانه سيمنع ــ في حالة القبول به ــ الولايات المتحدة الاميركية من تقديم الدعم التقني الى نظام الدفاع النووي المحتمل اقامته عبر تعاون فرنسي ــ انكليزي مشترك ، او قد يمنع الولايات المتحدة الاماكية من تقديم المساعدة لتطوير القوة النووية الاوروبية . وهو امر اقل احتمالا . ولكنه اكثر اهمية . وحتى لو أثار الوفد السوفييتي المفاوض هذه المسائل بغية سبر المفاوضات المستقبلية عن الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، واستمرت الولايات المتحدة الاميركية في معارضتها لهذه المسائل . فان ذلك سيثير اهتماما عميقا لدى حلفاء اميركا في « حلف الناتو » .

وبالمقابل ، فان اوروبا الغربية تستطيع ايجاد ملامح ايجابية في المفاوضات المستقبلية للحد من الاسلحة الاستراتيجية . وسوف ترحب المملكة المتحدة وفرنسا بأي اتفاق اميركي ــ سوفييتي حول الحرب المضادة للغواصات ASW

---

(١) ــ انظر البيانات السوفييتية في « وثائق اتفاقيات الحد من الاسلحة الاستراتيجية » الصفحة ٢٧ ، ونيوهاوس في كتابه « الفجر البارد » .

يؤدي الى زيادة القدرة على البقاء لقوات الردع البريطانية والفرنسية الموجودة في قواعد بحرية . ويمكن أيضا أن تلقى هذه المفاوضات المؤدية الـى تحديد أنظمة الايصال النووية السوفييتية ذات الامداء المتوسطة ، دعما مـن أوروبا الغربية . حتى لو تطلب تحقيق هذه التقييدات وضع سقف لعدد أنظمة الطيران التكتيكي الاميركية الموجودة في قواعد فيما وراء البحار .

وربما تستطيع فرنسا والمملكة المتحدة الالتزام رسميا بالمحافظـة علـى قواتهما المؤلفة من صواريخ باليستيكية تطلق من البحر في مستوياتها الحالية، مقابل فرض التحديدات عن القدرات الاستراتيجية السوفييتية الموجهة ضد الاسلحة والمدن الفرنسية والانكليزية . ولن يتم التقدم في هذه القضايا مالم يتم ايجاد سبل اضفاء الصفة الشرعية على اهتمامات أوروبا الغربية ، وبدون الاقلال من الهدف الاساسي المتمثل بالمحافظة على الاستقرار الاستراتيجي الاميركي ـ السوفييتي . اما اشتراك الحلفاء الرسمي في محادثات الحد مـن الاسلحـة الاستراتيجية ـ والذي يبدو ممكنا ـ فلا يشكل شرطا استراتيجيا لاستقرار العلاقة النووية الاميركية ـ السوفييتية في مستويات أقل . وفي أية حال ؛ فان الاشتراك الايجابي في هذا الوقت ، من قبل دول اخرى ، سيعقد المفاوضـات الصعبة والسهلة التي تواجه الوفدين الاميركي والسوفييتي خلال الاعوام القليلة القادمة وسوف يقوض أحد الاسس الايجابية لمحادثات الحد مـن الاسلحـة الاستراتيجية المتمثل بابعادها عن جو المناقشات المتعـددة الاطراف المتعلقـة بالسيطرة على الاسلحة عموما . ويبدو ان الحل المفضل كان يتمثل بالجهـد الكبير الذي قام به القادة الاميركيون ، وباستشارتهم الصريحة لحلفاء اميركا ، أثناء محادثات السالت ـ ٢ ؛ والمفاوضات اللاحقة بشأنها .

ويجب على الدول الاوروبية الا تتعامى من طرفها عـن رؤيـة التأثيرات الايجابية التي يمكن ان تتركها النجاحات السوفييتية ـ الاميركية المستمرة في السيطرة على السباق الاستراتيجي ، على أمن أوروبا الغربية .

آسيا :

ان المواقف الاسيوية تجاه محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية هي

اس شدء من منيلاتها الاوروبية . ويعود ذلك لسبب واضح متمثل في كون الميزان الاستراتيجي الاميركي ــ السوفييتي ذو اهمية اقل بالنسبة للامن الاسيوي . وكان رد فعل اليابان ايجابيا على اتفاقيات الحد من الاسلحة الاستراتيجية . ودعمت بشكل عام السيطرة السوفييتية ــ الاميركية على الاسلحة وسياسة الوفاق . اما المشاورات المستمرة مع القادة اليابانيين بشأن الامكانيات المستقبلية للحد من الاسلحة الاستراتيجية ، فقد كانت ولا تزال امرا ملحا لاسباب سياسية غالبا . وعموما فان اهمية محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية بالنسبة لليابان والحلفاء الآسيويين الآخرين ، تتركز في الدور الذي تلعبه الصين في هذا المجال .

لم يبد الصينيون اي اهتمام في الاشتراك بمحادثات الحد من الاستراتيجية وقد استنكروا هذه المحادثات على اساس انها تعتبر تواطؤا من قبل القوتين العظميين ، وأشاروا الى الاتفاقيات التي تم التوصل اليها على انها زائفة . ولم تقدم شيئا سوى اضفاء الصفة الشرعية على سباق التسلح النووي ، كما اتهموا كلا من الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي بصنع اسلحتهم في الوقت الذي يطلبون فيه من الدول الاخرى الامتناع عن صنع الاسلحة النووية . وبغض النظر عن الصعوبات السياسية التي ستواجهها بكين اذا دعمت الاجراءات المحدودة للسيطرة على السلاح التي اخذت بها القوتان العظميان ، فان لها اسبابها الامنية المعقولة في موقفها السلبي من محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية(١) .

وبالرغم من ان الصين تستفيد من معاهدة الحد من الاسلحة الاستراتيجية التي حظر بموجبها استخدام الانظمة المضادة للصواريخ الباليستيكية على نطاق واسع وفي كافة انحاء الدولتين الكبريين ، فان اتفاقيات موسكو او اية اتفاقيات محتملة مستقبلا لن تعمل على خفض القدرات النووية السوفييتية او الاميركية بالنسبة للصين . وسوف يحتفظ كلا الطرفين بانظمة هجومية استراتيجية

---

(١) ــ انظر هاري جيلبر في « الاسلحة النووية والباسيفيك ومحادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية » في كتاب مورتون كابلان : محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية : مشكلات وتوقعات . مطبعة جنرال ليرتينغ ١٩٧٢ ــ الصفحات ١٨٢ ــ ٢٠٠ .

واسلحة نووية تكتيكية قوية .وبالنسبة للاتحاد السوفييتي ، فان صواريخه وقاذفاته ذات الامداء المتوسطة يمكن توجيهها ضد الاهداف الموجودة في الوطن الصيني . وفي الواقع فان كلا من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الاميركية سيحتفظ بقدرات مضادة للقوة فعالة بدرجة عالية ضد القوة النووية الصينية الصغيرة والمعرضة ، خلال زمن يمتد على الاقل الى نهاية أعوام السبعينات.

واذ لايوجد أي سبب لان تنظر الولايات المتحدة الاميركية الىتحديد القوة النووية الصينية كشرط ضروري للتقدم في محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، فان الحاجة المستمرة للمساهمة الصينيةفيهذه المحادثات يمكن ان تؤدي الى عدد من النتائج غير المرغوبة . وقد تصبح دول آسيا أكثر خوفا من الصين اذا رفضت بكين مناقشة التحديدات على قوتها النووية ، كما قد تجد الولايات المتحدة الاميركية من الصعوبة بمكان ان تقنع الدول الاخرى بالاعتماد على ضماناتها الامنية في هذه الحالة . ونتيجة لذلك فان الضغوط من اجل امتلاك اسلحة نووية مستقلة يمكن ان تزداد في بعض هذه البلدان كاليابان ، كما قد تحول الهند قدراتها التفجيرية النووية « السلمية » التي استطاعت امتلاكها مؤخرا الى برامج عسكرية كبيرة . اما اذا كان على الصينيين ان يعارضوا بنشاط محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، فان المسائل التي تواجهها موسكو وواشنطن في السير باتجاه استقرار نووي عام ، قد تصبح معقدة .

اما احد اساليب الخفض الى الحد الادنىللنتائج غير المرغوب بها والمحتملة لعزل بكين عن محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية واتخاذ خطوة ايجابية نحو تحسين العلاقات الصينية – الاميركية ، فسيكون في محاولة الولايات المتحدة الاميركية بدء محادثات عن الاسلحة مع الصين . ويحتملان تكون المحادثات الثنائية الجانب بين الولايات المتحدة الاميركية والصين – والتيربما ستبدأ اولا بشأن الحرب العرضية – أكثر جدوى من أية مفاوضات متعددة الجوانب ، باعتبارها وسيلة لجعل الصين تأخذ بعين الاعتبار مسألة السيطرة على الاسلحة النووية . وفي احدى مراحل هذه المناقشات ،يمكن للولايات المتحدة الاميركية ان تعتبر امكانية التوصل الى اتفاق حول عدم الاستخدام

الاولي لسلاح النووي . علما ان هذا الاجراء كان مسالة رئيسية في الوضع الصيني العام تجاه السيطرة على الاسلحة . وبالرغم من ان الاقتراح الصيني الشديد اللهجة القائل بانه يجب على القوى النووية العالمية أن تتعهد بشكل غير مشروط بانها لن تستخدم الاسلحة النووية ابدا ، قد لايكون واقعيا . فان اتفاقا ثنائي الجانب محدودا حول عدم الاستخدام الاولي للاسلحة النووية ، يعقد بين واشنطن وبكين يمكن ان يثبت كونه وسيلة فعالة لتخفيف التوتر بين هاتين الدولتين . كما يعمل ايضا على التخفيف من خطر نشوب حرب نووية . وحتى لو قدم المحللون الاميركيون تعهدا بفرض قيود نووية قصوى ، ربما يتلاءم مع الالتزامات الاميركية نحو حلفائها . فانه سيكون كافيا لان يترك تاثيرا ايجابيا على التفهم الصيني للولايات المتحدة . وقد يحسن احتمالات انضمام الصين الى حوار ثنائي مثمر حول السيطرة على الاسلحة . ولعل ذلك بدوره قد يجعل القادة الصينيين اقل نفورا في الموافقة على الاشتراك في مفاوضات متعددة الاطراف حول تحديد الاسلحة الاستراتيجية في أعوام الثمانينات(١) .

علاقة محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية بالانتشار النووي

كان أحد الاسباب العديدة لبدء محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية متمثلا بحاجة الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي الى الحد من حجم تطوير الاسلحة النووية لديهما ، وبالتالي وضع سابقة لاجراءات السيطرة على الاسلحة ، تؤثر على الدول الاخرى ، وبشكل أكثر تحديدا ، على خفض الحوافز لدى تلك الدول لامتلاك الاسلحة النووية(٢) . ويجب ان تذكر بان معاهدة عدم الانتشار النووي ، تلزم كافة الاطراف ــ وخاصة الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي ــ باتباع خطط لتخفيض الاسلحة(٣) . ومهما يكن من أمر

---

(١) ــ انظر رالف كلاف وآخرين في « الولايات المتحدة الاميركية والصين والسيطرة على السلاح » (مؤسسة بروكينغز ــ ١٩٧٥) .

(٢) ــ يمكن الرجوع بشأن مناقشة العلاقة بين محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ومعاهدة عدم الانتشار النووي الى جورج كويستر في « مضامين محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية بما يتعلق بالدول المرشحة لان تصبح قوى نووية : اسرائيل والهند وغيرهما » و.ر. كينتز ر.ل. فالزغراف في « السالت : مضامين لاجل السيطرة على الاسلحة في اعوام السبعينات » (مطبعة جامعة بتسبورغ ــ ١٩٧٣) الصفحات ٢٥٥ ــ ٢٨٠ .

(٣) ــ المعاهدة عن عدم انتشار الاسلحة النووية ــ الموقعة في كل من واشنطن ولندن وموسكو بتاريخ الاول من شهر تموز عام ١٩٦٨ .

فان تأثير مختلف اتفاقيات الحد من الاسلحة الاستراتيجية على عدم الانتشار النووي ، كان خفيفا . وبالرغم من ان أغلب الدول كانت قد رحبت بمعاهدة تحديد الانظمة المضادة للصواريخ البالستيكية ، فان النقص في السيطرة الشاملة ـ سواء في الاتفاق المؤقت لعام ١٩٧٢ ، او في الخطوط العريضة لاتفاقية فلاديفستوك لعام ١٩٧٤ ، واستمرار سباق الاسلحة الاستراتيجية ؛ خلق اعتقادا بان هذه الاجراءات لم تكن في أحسن حالاتها سوى قيود هامشية فرضت على القوتين العظميين .

ولعل من الاهمية بمكان ان نشير الى ان معاهدة تحديد الانظمة (الصواريخ) المضادة للصواريخ البالستيكية كانت قد اثارت مأزقا بما يتعلق بالانتشار النووي . فمن ناحية أولى نجد ان اتفاق القوتين العظميين على الحد من السباق الاستراتيجي ، وما نتج عنها من ترتيبات محتملة للسيطرة اللاحقة على الاسلحة، يعتبران نتيجتين سياسيتين لاتفاقيات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، الامر الذي يعمل بدوره على تقوية الحواجز المضادة للانتشار النووي .

وفي الواقع فان نشر الصواريخ الدفاعية المضادة للصواريخ البالستيكية غير المقيد كان سيؤدي الى زيادة حدة سباق التسلح الاستراتيجي الاميركي ـ السوفييتي ، ويسهم في تقوية اتجاهات انتشار الاسلحة النووية .

ومن ناحية ثانية ، وبمنع الدفاعات الصاروخية على نطاق واسع في مختلف ارجاء البلاد ، فان معاهدة تحديد الصواريخ المضادة للصواريخ سهلت على الدول الصغيرة امتلاك قوات نووية قادرة على ايقاع دمار محسوس نسبيا في الولايات المتحدة الاميركية او الاتحاد السوفييتي . وبالاضافة الى ذلك ، فان النقص في الدفاع الصاروخي على نطاق واسع ، يمكن ان ينظر اليه من قبل بعض الدول على انه خفض لمصداقية الضمانات النووية الاميركية والسوفييتية، وبالتالي فانه يقوي حجة أولئك الذين يطالبون بدخول بلدانهم الى النادي النووي .

ومهما يكن من أمر ، فان الاتجاه المستقبلي للسيطرة الاميركية ـ السوفيتية على الاسلحة الاستراتيجية ، يمكن ان يؤثر بشكل اقوى على سياسات عدم

انتشار الاسلحة النووية . وستكون هذه السياسات حيوية ، طالما ان احد مفاتيح الاستقرار الطويل الامد يتمثل بمنع التوسع اللاحق للنادي النووي . تسهم كل من واشنطن وموسكو في خفض احتمال الانتشار النووي ، ويجب عليهما ان تكتشفا طرق تلبية هذا الهدف خارج محاولات اقناع كافة الدول بالانضمام الى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية . ومن الواضح ان العديد من العوامل الحرجة المؤثرة على الانتشار المستقبلي للاسلحة النووية ، لاتتصل باتفاقيات الحد من الاسلحة الاستراتيجية او بمعاهدة تحديد الصواريخ المضادة للصواريخ البالستيكية او بالسياسات الاستراتيجية بشكل عام . وبرغم ذلك، فسوف يكون مفيداً ، ان يستطيع الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الاميركية عبر اتصالاتهما بشأن محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية — التوصل الى تفهم لعناصر استراتيجية عدم الانتشار النووي المتبادل .

سيكون احد الاساليب المفيدة بشكل خاص لسياسة عدم الانتشار النووي متمثلا في سعي كلا الطرفين للاقلال من اهمية الاسلحة النووية كمؤشر للاهمية السياسية او القوة العسكرية(١) .

وسوف يؤدي ذلك الى ضرورة خفض درجة الاهتمام المعطى الى تفاصيل الميزان الاستراتيجي في الخطب التي يلقيها المسؤولون الرسميون الاميركيون والسوفييت ، والى الاعتراف بالحاجة للمحافظة على قوات غير نووية كافية ، والى بذل جهود جدية من قبل الطرفين للتفاوض بشأن حظر كلي للتجارب النووية ، وفرض تحديدات نووية اقليمية في اوروبا وآسيا ، والتوصل الى اتفاقات حول عدم الاستخدام النووي الاولي ، بالاضافة الى فرض سيطرة اكثر شمولية في محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية .

ويمكن ان يلاحظ — بان النجاح في محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية يمكن تؤمن الحافز للتفاوض حول حظر للتجارب النووية تحت سطح الارض. ونظرا لان اتفاقيات السالت الاولية ادت الى تقدم باتجاه استقرار العلاقة

---

(١) — يمكن الرجوع بشأن مناقشة مسائل وسياسات عدم انتشار الاسلحة النووية في كافة انحاء العالم الى جوزف باغر و اليئور شتاينبرغ في كتابهما « الطاقة وسياسة الولايات المتحدة الاميركية (باليتغر — ١٩٧٤) الفصول ١٦ و ١٧ و ٢٠ » .

الاستراتيجية والى محاولة الوصول الى تحديدات اكثر كمالا للاسلحةالهجومية فانه يجب على الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي ان يدركا عدم ضرورة الاستمرار في اجراء التجارب على الاسلحة النووية . وبنفس الوقت – فان فرض القيود على التجارب المنفذة تحت سطح الارض – سواء كان ذلك عبر الحظر الكلي او بالسماح بالحد الادنى منها – سيضعف المخاوف من التطوير المحتمل للاسلحة المسببة لعدم الاستقرار ، وبالتالي سيدعم اهداف محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية .

يمكن لواشنطن وموسكو ان تحاولا تحسين وضع سائر الدول في النواحي غير العسكرية ، كجزء من استراتيجية « عدم الشرعيـة النوويـة » العامة .

ونذكر مثلا انه يمكن ادخال اليابان في العضويـة الدائمة لمجلس الامـن الدولي كمكافأة لها على عدم امتلاكها للاسلحة النووية . وبنفس الوقت فانـه يجب على القوتين العظميين ان تفهما جيدا مساوىء اعارة الاهتمام للدول التي تمتلك ترسانة نووية ، كما هو الامر مع الصين الشعبية مثلا . ولعل الامر الاكثر اهمية يتمثل في اتباع السياسات التي تساعد على تجميد عدد الدول النووية ضمن المستوى الموجود حاليا ، وبالتالي على تخفيض خطر نشوب حرب نووية .

*   *   *

الفصل السادس

الردع المستقر : السياسة الاستراتيجية للسنوات العشر القادمة

بغض النظر عن تطور محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية (سالت)، او عن التحولات اللاحقة في نوع العلاقات الدولية ، فان التهديد النووي من قبل الاتحاد السوفييتي والطبيعة المتبدلة للتكنولوجيا العسكرية ، سوف تتطلب من الولايات المتحدة الاميركية ان تعيد النظر دوريا في كفاية قدرتها الاستراتيجية وخطط تسليحها . وكان الجدل حول السياسة الاستراتيجية الماضية قد تركز على مسائل « التفوق » و « التخلف » حيث سيستمر استخدام هاتين الكلمتين لتحديد الفعالية العسكرية النسبية للقوات النووية الاميركية والسوفييتية . ولكنه من الاهمية بمكان ان نعترف بأن احدا من الدولتين الكبريين لن يستطيع ان يمنع الآخر من المحافظة على القوة الاستراتيجية القادرة على البقاء بعد هجوم شامل وعلى ايقاع دمار « غير مقبول » في المراكز السكانية للطرف الآخر في ضربة انتقامية . اما ان يصبح اي من الولايات المتحدة الاميركية او الاتحاد السوفييتي قادرا على منع الآخر من امتلاك القدرة الانتقامية ، فهو امر يتطلب امتلاكه لاسلحة هجومية قادرة على تدمير الجزء الاساسي من اسلحة الخصم في ضربة اولى ، بالاضافة الى امتلاك اسلحة دفاعية قادرة على امتصاص الضربات التي يوجهها هذا الخصم بقواته المتبقية . ولكن ذلك يبدو غير ممكن لاي من الطرفين ــ على ضوء حجم ونوعية قواتهما

الرادعة ، وامكانياتهما في كشف التهديدات الكبرى وتوفر الاجراءات المعاكسة سواء في التحسينات او التوسعات المنفذة على القوات .

وقد كانت فعالية وضرورة ما يعرف بعلاقة الدمار المضمون المتبادل MAD موضع تساؤل من قبل عدد من الخبراء . ومع ذلك ، فان صانعي القرارات السياسية في كل من الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي قبلوا الاقتراح القائل بأن الامن في العصر النووي يجب ان يعتمد بصورة رئيسية على الردع اكثر منه على الدفاع او على امكانية تحقيق النصر في تراشق نووي متبادل ، طالما انه لا توجد وسائل مضمونة لابطال مفعول قدرة الاسلحة النووية في ايقاع الخسائر الكثيفة في السكان المدنيين . وقد بدا ان الاقتراحات حول استبدال سياسة الردع القائمة على التهديد بالانتقام من السكان ، باستراتيجيات « التأكيد على الدفاع » او « المدن خارجا » لم تكن صحيحة وليست مرغوبة من الناحية السياسية في الوقت الحاضر . ولكن ذلك لا يعني ان كلا الطرفين السوفييتي والاميركي سيستبعدان كليا السياسات والبرامج المعدة لاستخدام القوات الاستراتيجية لاهداف الحد من لدمار او انهاء الحرب فيما اذا فشل الردع . ولكنها لا توحي ايضا بأن كل دولة ليست قادرة فحسب ، بل سوف تتخذ بالتأكيد ما تراه من اجراءات ضرورية للمحافظة على قدرتها في الدمار المضمون الانتقامي لمواجهة التهديدات المحتملة او التقدم التكنولوجي للدولة الاخرى . وبنفس الوقت ولاسباب سياسية وبلوماسية ، فلن ترغب اي من الدولتين في اظهار الضعف الذي ينجم عن اختلال كبير في ميزان القوى لغير صالحها . وبالرغم من صرخات النقاد ، واذ تحافظ القوتان العظميان على قواتهما بشكل آمن ومتوازن ، وتستخدمان محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية لابطاء سباق التسلح ، وتستمران في التعاون مع بعضهما في محاولات الخفض الى الحد الادنى لمخاطر الحرب العرضية ، فان الدمار المضمون المتبادل يبدو وكأنه يمثل الطريقة الاكثر عقلانية للتعامل مع المشكلات والتناقضات الناجمة عن ظهور الاسلحة النووية منذ اكثر من خمسة وعشرين عاما .

وبالمقابل ، فلن تضمن المساواة العددية او علاقة التدمير المتبادل الاستقرار

النووي بصورة اوتوماتيكية ، كما لا تضمن ايضا الاستقرار ضد اي تعطل محتمل للردع النووي أو امتلاك للاسلحة الخطرة والزائدة او استخدام للقوة الاستراتيجية بغية تحقيق مكاسب سياسية . اما القرارات الاميركية والسوفييتية الاحادية الجانب حول السياسة والوضع الاستراتيجيين ، فسوف تؤثر على نتيجة محادثات السيطرة على الاسلحة ، كما ستؤثر ايضا في نهاية الامر على الاستقرار الطويل الامد الميزان النووي . ولكن امكانية موسكو وواشنطن في حل خلافاتهما دون المخاطرة النووية ، سيحتاج الى ادخال عدد كبير من العوامل المستقلة عن الاسلحة الاستراتيجية ، بما فيها مستويات القوة العسكرية التقليدية ، والالتزامات والمصالح القومية ، وعمليات صنع القرارات السياسية ضمن كل حكومة . وبالاضافة الى ذلك ، فليس ثمة طريقة لان تضمن بأنه اذا اخذت الدولتين بمنهج مرغوب به ، لن تعمد الدولة الاخرى للاخذ بمنهج مواز ، كما لا نستطيع ان نضمن ايضا عدم لجوء اي من الطرفين الى اعمال عرضية او غير معقولة . وبرغم ذلك ، فانه من مصلحة الولايات المتحدة الاميركية ومن مسؤوليتها على النطاق العالمي ان تتخذ المبادرة لاشباع سياسة نووية استرتيجية مستقرة .

١ ـ مبادىء الردع المستقر :

يجب على الولايات المتحدة الاميركية ان تسعى في اعدادها لوضعها الاستراتيجي للاعوام العشرة القادمة ، الى تحقيق الحد الاقصى من الاستقرار عبر سياسة الردع المستقر المبني على مبادىء ثلاثة :

آ ـ المحافظة على وضع ردعي انتقامي موثوق به ، ومماثل في الفعالية والحجم للوضع الردعي السوفييتي .

ب ـ تجنب الاسلحة والعقائد التي تشكل تهديدا للرادع السوفييتي والسعي لتحقيق الامن عبر تحديدات للاسلحة يتم التفاوض بشأنها .

جـ ـ تخفيض الاعتماد النسبي على القوة النووية في الدفاع الاميركي والساسة الخارجية .

وسوف تناقش ادناه كلا من هذه المبادىء والتخطيط العملي والمسائل

المتعلقة بالميزانية في محاولة لتنفيذ السياسة المقترحة . وما تقدمه هنا يعتمد على التحليلات المفصلة التي تم استعراضها في الفصول السابقة .

قدرة الانتقام الموثوقة :

يتمثل المبدأ الاول للردع المستقر في المحافظة على قدرة انتقامية موثوقة ضد الاتحاد السوفييتي حيث يجب ان تكون حجر الزاوية في العقيدة الاستراتيجية الاميركية والعامل الحاسم في تقرير وضع القوة والميزانية الاميركيتين . ويجب أن تستمر الولايات المتحدة الاميركية في التأكد من ان قواتها الاستراتيجية تحافظ على قدرتها في ايقاع مستويات « غير مقبولة » من الدمار في الاتحاد السوفييتي عبر ضربة انتقامية . ويجب ايضا ان يكون **الدمار** المضمون لنسبة لا تقل عن ٢٠ ـ ٢٥ بالمائة من سكان الاتحاد السوفييتي ولا يزيد عن ٧٠ بالمائة من قاعدته الصناعية ، **اكثر** من كاف لردع الهجوم النووي السوفييتي ويجب ان يمنع هذا المستوى من الدمار القادة السوفييت من القيام باعمال خطرة يمكن ان تنتهي الى اندلاع حرب نووية ـ بغض النظر عن عدد الضحايا الاميركيين الذي يمكن في للاتحاد السوفييتي ان يوقعها في بلدنا .

ومهما يكن من امر ، فانه يجب التأكيد في ظل الردع المستقر على الضمان اكثر من الدمار ، لان قدرة الانتقام المضمون تمثل مفتاح الخفض الى الحد الادنى لاحتمال حدوث تعطل (ناجم عن الاهمال) في الردع بسبب سوء الحساب السوفييتي . ولذلك كان لا بد للولايات المتحدة الاميركية من المحافظة على ردع متنوع يكون كل عنصر كبير فيه قادرا على البقاء ومقاومة الهجوم . ويجب اما ان تؤمن وقاية الانظمة الاستراتيجية المعرضة الدمار الى اقصى حد ممكن او تلغى وتستبدل بانظمة قادرة على البقاء . وان هذا الوضع الاساسي ، المعد كوقاية ضد الاتحاد السوفييتي ، سيعطي الولايات المتحدة الاميركية وبشكل اوتوماتيكي قدرة الدمار المضمون ضد الصين ايضا ، كما يؤمن قدرة مضادة ، للقوة كافية للتعامل مع التهديدات العسكرية او السياسية التي يمكن ان يشكلها نشر القوات الاستراتيجية الصينية الصغيرة ضد الولايات المتحدة الاميركية او حلفائها .

ونظرا لأن مسائل الردع النووي تستقطب التصور والحقيقة وتشمل الاعتبارات السياسية والعسكرية ، فان الوضع الاستراتيجي الاميركي الذي يعتمد عليه يجب ان يعكس معرفة اهمية المقارنات العددية للقوة ، ويجب ان يتلاءم بشكل خاص مع الظروف التي يمكن ان يتساءل فيها حلفاء اميركا عن فعالية ضمانتنا النووية ، او يحاول فيها القادة السوفييت ان يستغلوا قوتهم الاستراتيجية التي توصلوا الى امتلاكها مجددا ، لاغراض سياسية . وبالتالي يجب على الولايات المتحدة الاميركية ان تتأكد دائما من عدم تحول الميزان العددي بين الدولتين الكبريين لغير صالحها . اما المساواة الدقيقة مع الاتحاد السوفييتي في عدد اجهزة الاطلاق والرؤوس الحربية او في عيارات هذه الرؤوس ، فليست ضرورية او ممكنة ، ولكنه يجب المحافظة على نوع ما من المساواة يعتمد على ما يعرف بالمؤشرات السائدة ، كما جرى في اتفاقية فلاديفستوك(١) . واذ يجب اعارة اهتمام رئيسي الى المتطلبات العسكرية لقوة الردع في صياغة السياسات الاستراتيجية ، فان ذلك لا يعني ان نتجاهل الاهمية السياسية للميزان العددي ، الامر الذي قد يزيد من خطر الحرب النووية ويجعل السيطرة على سباق التسلح اكثر صعوبة .

ويمكن ان يحدث التعارض بين هدف المحافظة على ردع متنوع وتجنب الخلل العددي ، ولكن الاسلوب الاقترابي الرئيسي من الردع المستقر يظل كامنا في فكرة كون الانظمة ذات التعرضية العالية تستطيع ان تخلق عوامل عدم استقرار جدية وربما تؤدي الى تعطل ناجم عن الاهمال او السهو للردع النووي . واذ تصبح قوة الصواريخ البالستيكية الاميركية العابرة القارات من نوع المنيوتمان معرضة للدمار بسبب الضربات السوفييتية المضادة للقوة ، فانه يجب على الولايات المتحدة الاميركية ان تعمل على تخفيض او ربما الغاء هذه الانظمة الصاروخية ، حيث تستبعد بذلك الحافز الذي يدفع بالاتحاد السوفييتي ليهاجم هذه الصواريخ الموجودة في قواعد برية . ولكن هذا العمل الاحادي الجانب قد يؤثر سلبا على الميزان العددي ، طالما ان الاتحاد السوفييتي

---

(١) — البيان المشترك السوفييتي — الاميركي — عن تحديد الاسلحة الاستراتيجية بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني عام ١٩٧٤ .

سيحافظ على قوة كثيفة من الصواريخ البالستيكية العابرة للقارات . ويوحي ذلك بأن الافضلية يجب ان تعطى لتحقيق تخفيضات متبادلة مضمونة في الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات في مفاوضات السالت - ٣ المقبلة ، بعد ان يتم انجاز اتفاقية على اساس الخطوط العريضة لاتفاقية فلاديفستوك وتوضع موضع التنفيذ . ومع ذلك ، واذا لم يتم التفاوض بشأن التخفيضات المتبادلة في الصواريخ ، فسوف يبدو مرغوبا به ان تؤكد الولايات المتحدة الاميركية على الاستقرار العسكري وان تبدأ بالالغاء التدريجي لصواريخها الباليستيكية العابرة للقارات (ICBM) . واذا تبين ان الميزان العددي العام سوف يختل بسبب هذه الخطوة ، فان الولايات المتحدة الاميركية تستطيع ان تعوض ذلك بصنع انظمة اضافية قادرة على البقاء ، كالصواريخ التي تطلق من الغواصات مثلا لتحل محل الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات . وفي الحد الادنى ، سوف يكون امرا سيئا او مسببا لعدم الاستقرار ان يتم تحصين قوة الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات الحالية او الاستعاضة عن الانظمة الصاروخية الموجودة ضمن صوامع برية بصواريخ برية متحركة ، في الوقت الذي يتم فيه تخطيط برنامج صحيح لخفض قوة صواريخ المينوتمان .

ونظرا لعدم التأكد من القدرة على البقاء المستقبلية للصواريخ الموجودة في قواعد برية ، فمن الضروري ان يستمر الاعتماد على الصواريخ الباليستيكية التي تطلق من البحر (SLBM) خلال العقد القادم وان تشكل تدريجيا اساس الوضع الاستراتيجي الاميركي . ويبدو هذا الاسلوب مضمونا ، طالما ان التقدم السوفييتي في هذا المجال - وما لم يقيد باتفاقية سالت في المستقبل - يمكن ان تتم مواجهته بتحسينات نوعية لاسطول الغواصات الحالي ، او ربما ببناء قوة بديلة لقوة البولاريس - البوسايدون الحالية .

ونظرا لان الصواريخ السوفييتية المضادة للصواريخ الباليستيكية (ABM) مقيدة بشكل صارم بمعاهدة ١٩٧٢ ، فان القوات الصاروخية الاميركية العاملة في البحر وحدها تستطيع ان تضمن ايقاع مستوى عال من الدمار

الانتقامي في سكان الاتحاد السوفييتي ، ومع ذلك فانه يجب على الولايات المتحدة الاميركية ان تحصل على الصاروخ ترايدنت ــ ١ ذي المدى الابعد ليستخدم في مراكب البولاريس كخطوة احتراسية لتقوية الرادع البحري الاميركي . اما على المدى البعيد ، فلا بد من الحصول على نظام جديد كليا للعمل في الغواصات، سواء كان الترايدنت او بديلا اقل كلفة مثل نظام (نارفال) الاصغر .

ومهما يكن من امر ، وبالرغم من الاستمرار المحتمل لامن الغواصات ، فان التنوع يبقى ضروريا للردع المستقر . ولذلك يجب على الولايات المتحدة الاميركية ان تحافظ على قاذفاتها الاستراتيجية كقوة ردع اضافية مستقلة وقادرة على البقاء نسبيا وتنتمي الى القوات ذات القواعد البرية . ولعل ذلك سيسمح لصانعي القرارات السياسية الاميركيين بأن يأخذوا بعين الاعتبار جديا فكرة الالغاء التدريجي للصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات ، اذا اصبحت هذه الاخيرة مهددة بدرجة عالية ، على ان يتم تطوير قاذفة بديلة ملائمة للقاذفة (ب ــ ٥٢) ــ كالقاذفة (ب ــ ١) او قاذفة اخرى اقل تكلفة مثلا . وبالرغم من ان تطوير الاتحاد السوفييتي للصواريخ ذات المسارات المنخفضة التي تطلق من البحر (SLBMs) قد يهدد قواعد القاذفات ، فانه يمكن اتخاذ اجراءات معاكسة للمحافظة على قدرة بقاء قوات القاذفات الاستراتيجية الاميركية . ونظرا لتمتع القاذفات بخواص النفوذية ، فانها تستطيع ان تؤمن حاجزا فعالا بشكل خاص ضد امكانية لجوء الاتحاد السوفييتي الى عدم التقيد او الالغاء لاحكام معاهدة تحديد الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستيكية . ولهذا السبب فان الثنائي الاستراتيجي المؤلف من الصواريخ الباليستيكية التي تطلق من البحر ومن القاذفات سيؤمن رادعا ذات التعرضية دون اخطار ومساوىء الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات ذات التعرضية الكبيرة . وسيكون هذا الثنائي القادر على البقاء افضل من المحافظة على الثالوث الاستراتيجي الحالي الذي يدخل فيه عنصر ضعيف . وبذلك لا تظهر اية حاجة ماسة لصنع اي نوع من الانظمة الجديدة كليا ، كالصاروخ البعيد المدى من نوع كروز او الصاروخ الباليستيكي العابر للقارات الذي يطلق من الجو ، بغية تأمين التنوع في الوضع الاستراتيجي الاميركي .

يمكن للولايات المتحدة الاميركية أن تستمر في ظل الوضع الردعي المقترح بتطوير الخيارات التي تسمح للرئيس الاميركي بالاستخدام الانتقائي للقوات الاستراتيجية ضد عدد متنوع من الاهداف ، وبالتالي لن يكون مقيدا باللجوء الى الضربات الكثيفة فقط ضد المدن السوفييتية . واذ تمتلك الولايات المتحدة الاميركية القدرات المرنة المكملة للدمار المضمون ، فانها تصبح قادرة على الرد بضربة محدودة على الهجوم الاستراتيجي السوفييتي المحدود المحتمل . وهكذا فان القادة السوفييت سيصبحون عندئذ اقل رغبة في التفكير بهذا العمل اعتقادا منهم بأن الولايات المتحدة الاميركية لن ترد على ضرباتهم المحدودة ولن تنتقم بضربة مضادة للمدن خوفا من الانتقام المضاد . وينصح في هذه الحالة بتطوير قدرات ضرب اهداف منتقاة بغية الحد من الدمار في حالة فشل الردع ودعم الضمانات الاميركية لحلفاء اميركا . ومهما يكن من أمر فان البرامج اللازمة لتنفيذ سياسة الخيارات الاستراتيجية المرنة ، ستضم بصورة رئيسية ما يتعلق بالقيادة والسيطرة وتأمين الاتصالات . ويجب الا تسمح الولايات المتحدة الاميركية بالرغبة في تحسين مرونة قواتها الاستراتيجية بحيث تهيمن على عقيدتها العسكرية او تؤدي الى استرتيجيات « حربية » وامتلاك قدرة مضادة للقوة للعمل ضد الصواريخ الباليستيكية السوفييتية العابرة للقارات عبر تطوير قدرات انظمة الصواريخ في تدمير الاهداف الصعبة، وخاصة بواسطة الصواريخ الحاملة للرؤوس الحربية النووية المتعددة المستقلة (ميرف) او بالحصول على مركبات ايصال ذات مناورة ودقة عاليتين . وتتوفر ايضا عدة انواع اخرى من الخيارات المرنة ، وان اية خسارة لفعالية الردع الناشئة من نقص القدرات المضادة للقوة لدى أميركا ، ستكون خفيفة ولا تعادل اكثر من الربح الصافي في الاستقرار الاستراتيجي الناجم بدوره عن القرار المتعلق بتجاوز مثل هذه السياسة الاستفزازية . واخيرا فلن تكون ثمة حاجة للسعي الى تحقيق قدرات مضادة للقوة بغرض منع الاتحاد السوفييتي من تحقيق افضلية لصالحه في القدرة على ايقاع خسائر في السكان. وطالما ان الولايات المتحدة الاميركية تحافظ على وضع ردعي مضمون وقادر على ايقاع مستويات عالية من الدمار ، فلن يكون هناك اي خطر من الاختلالات

المحتملة في قدرة كل من الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي على ايقاع الدمار .

الاستقرار عبر التفاوض :

اما المبدأ الثاني للردع المستقر فيعتمد على الفرضية القائلة بأن الانجاز الناجح للاهداف الاستراتيجية الاميركية يعتمد بدوره على سياسات وبرامج الحصول على الاسلحة الاستراتيجية في الطرف الآخر . وبالرغم من عدم امكانية الاستدلال على العقيدة السوفييتية في هذا المجال بدقة ، فان طبيعة الوضع الهجومي السوفييتي وقبول موسكو بمعاهدة تحديد الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستيكية ، يوحيان بقوة بأن السياسة الاستراتيجية السوفييتية مماثلة للسياسة الاستراتيجية الامريكية ، التي تعتمد بدورها على رادع انتقامي مضمون تكمله خيارات محدودة ويعكس الاهتمام بالمقارنات العددية . وفي الحد الادنى ، يبدو مضموناً ان نفترض بأن قادة الكرملين يقدرون خطر الحرب النووية وديناميكيات الردع ـ وحتى لو اعطوا افضلية اكبر مما يفعل نظراؤهم الاميركيون للاستراتيجيات الحربية . وهكذا فانه يجب على الولايات المتحدة الاميركية ان تحاول التأثير على العلاقة الثنائية الجانب بتجنبهم القرارات التي تهدد او يبدو انها تهدد القدرة الانتقامية للاتحاد السوفييتي . اما الاسلحة ذات القدرة المضادة للقوة كالصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات المزودة برؤوس حربية نووية متعددة مستقلة (ميرف) ، فيجب الا يتم انتاجها بينما يجب أن تعطى القوات الصاروخية العاملة من قواعد بحرية والقاذفات الاستراتيجية ـ التي تعتبر اقل ملائمة لتنفيذ المهام المضادة للقوة ، افضلية أعلى كقوات ردع . وان الدفاعات النشيطة ، التي تشمل الدفاع الجوي ، والدفاعات المضادة للغواصات ، والصواريخ المضادة للصواريخ الباليستيكية ، فيجب ان تتبع بصورة رئيسية كبرامج ابحاث معدة لتأمين المعلومات عن الاجراءات المعاكسة اللازمة لتحسين قدرة بقاء الانظمة الاميركية او ربما كوقاية احتراسية ضد الهجمات التي يمكن ان تقوم بها دول اخرى غير الاتحاد السوفييتي ، وليس كبرامج كبيرة معدة لابطال مفعول قوات الردع السوفييتية . ويجب ان يعار اهتمام خاص ـ اثناء اتخاذ القرارات حول

الاسلحة الاستراتيجية الاميركية ـ لمنع القادة السوفييتية من الاستنتاج بأن الولايات المتحدة الاميركية تسعى الى تحقيق نوع ما من التفوق العددي .

يمكن لسياسة الاستقرار المتبادل الوحيدة الجانب ان تساعد في تخفيف حدة سباق التسلح الاميركي ـ السوفييتي والاقلال من خطر الحرب النووية . ولكنه توجد حدود صارمة لفعالية هذه السياسة . وفي الواقع ، فانه يمكن فقط ان يتحقق الاستقرار الاستراتيجي كليا اذا عمل الطرفان على خفض دفاعاتهما واكدا على القوات القادرة على البقاء التي لا توجد ضدها اية قدرات مضادة لقوة فعالة . ومن هنا فلن تكون سياسة الاستقرار النووي الصافي الاميركية كاملة اذا لم تقابلها سياسة سوفييتية مماثلة ، ربما سيتحرك الاتحاد السوفييتي الى وضع مستقر خاص به ، ومع ذلك نتوجد دائما مؤشرات معينة بأن القادة السوفييت يمكن ان يسعوا لتحقيق مكاسب عسكرية او سياسية بطرق قد تشكل خطرا على استقرار العلاقة الاستراتيجية ، وللمفاوضات قدرة في مساعدة كلا الطرفين على تحقيق اوضاع مستقرة عبر الاتفاقات المتبادلة والخفض المتبادل للتهديدات . وهكذا فان ترتيبات السيطرة على السلاح الثنائية الجانب الناتجة عن محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، يمكن ان تثبت كونها الوسائل الاكثر فائدة في تحقيق ميزان استراتيجي مستقر ، والافضل بالتأكيد من مجرد اتخاذ القرارات المستقلة من قبل كل طرف على حدة .

يجب ان يكون الموقف الاميركي في المفاوضات المستقبلية للحد من الاسلحة الاستراتيجية منسجما مع الخطوط العريضة للردع المستقر ، ولذا فان معاهدة الحد من الصواريخ المضادة للصواريخ البالستيكية يجب ان تظل ضمن التصور الذي وضعته الخطوط العريضة لاتفاقية فلاديفستوك ، التي تأخذ ايضا بعين الاعتبار الضرورات السياسية للسعي الى ضمان ميزان شامل بين القوات الاميركية والسوفييتية في العدد الاجمالي لانظمة الايصال . واذا امكن ترجمة هذه الخطوط العريضة الى اتفاقية فعلية عن الاسلحة الهجومية ، فان ذلك سيقوي الاستقرار . ويجب ان تصاغ اقتراحات ما بعد فلاديفستوك من وجهة نظر استبعاد التعرضية والانظمة الهجومية الاستراتيجية الاستفزازية في كلا

الطرفين ، مع التاكيد على انه يمكن المحافظة على انظمة قادرة على البقاء ومعدة للضربة الثانية . يمكن الغاء الاسلحة غير الضرورية عبر اتفاق متبادل ، الامر الذي يؤدي الى تخفيض النفقات الدفاعية ومنع كل دولة من بناء قواتها لسبب يتمثل فقط بالمنافسة مع الدولة الاخرى . ولعل اكثر المناهج المثمرة في محادثات السالت ـ ٣ سيكون التفاوض من اجل تحقيق تخفيضات في الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات ، وهو أمر يستطيع ان يخفض مستويات التسليح ويحسن بنفس الوقت الاستقرار المتبادل .

يوجد تعارض بين الغاء الصواريخ المعرضة للدمار وبين المحافظة على التساوي العددي ، كما يوجد تعارض مماثل ايضا في محاولة الاخذ بمبدأي الردع المستقر المتمثلين بالمساواة والاستقرار . وفي العديد من الحالات ، مثلا ، نجد ان الهدف من اعداد قوة ردع مضمونة لمواجهة الشكوك عن البرامج الاستراتيجية السوفييتية والنتائج المحتملة لمحادثات الحد من الاسلحة ، يمكن ان يتعارض مع اهداف الاستقرار المتبادل . ولعل ما يجعل الامور أسوأ ، ان الاسلحة الخاصة ، كالرؤوس الحربية النووية المتعددة (ميرڤ) تبدو غالبا ذات خواص مسببة للاستقرار ولعدم الاستقرار في آن معا . وعلى الولايات المتحدة الاميركية انتسعى لتحقيق توازن بين تقوية وضعها الردعي عبر اعمال احادية الجانب وبين محاولة تحسين الامن الاميركي عبر اتفاقات أخرى عن الحد من الاسلحة الاستراتيجية . فمن ناحية أولى ، قد يكون من الحكمة في شيء كثير ان نتجنب الحصول على الاسلحة المعدة للوقاية ضد اخطار بعيدة جدا ، وان نمتنع عن امتلاك اسلحة لمجرد كسب « اوراق مساومة » ، ونرفض تحقيق التراخي حول المبدأ الثاني للردع المستقر عبر التهديد بصنع انظمة مسببة لعدم الاستقرار بغية اجبار الاتحاد السوفييتي على قبول تحديدات معينة . ومن ناحية ثانية ، فانه يجب على الولايات المتحدة الاميركية ان تستمر في نشاطاتها المتعلقة بالاسلحة واللازمة للمحافظة على وضع استراتيجي يعتمد عليه في حالة فشل محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية باحتواء البرامج السوفييتية الكبرى ، وبالاضافة الى ذلك فانوجود برامجالاسلحة الاستراتيجية الاميركية يمكن ان يقود قادة الكرملين الى أعطاء افضلية للحلول المتفاوض

بشانها اكثر مما يتطلبون لسباق التسلح المتجدد وذلك كسبيل الى امن اكبر بتكلفة اقل . وفي ضوء هذه الاعتبارات المتوازنة ، التي تعتبر كخطوط عريضة ، فان القرارات التي تربط برامج الاسلحة الى المفاوضات بشأنها ، ستتخذ مستقبلا على اساس قضية ـ بقضية (اي قرار بقرار) .

الاقلال من اهمية القوة النووية :

يتمثل المبدأ الثالث للردع المستقر في ان الاستقرار الاستراتيجي لا يمكن ان يعزل عن موضوع آخر اكثر شمولا ويتعلق باهمية الاسلحة النووية في السياسة الدفاعية الاميركية وفي الشؤون الدولية بشكل عام . وبغية تحسين الاستقرار النووي ، فانه يجب على الولايات المتحدة الاميركية ان تسعى لاقلال اعتمادها على الاسلحة النووية في وضعها العسكري . وان السياسة التي اعتمدت الى حد كبير على القوة النووية الاستراتيجية واكدت على الاسلحة النووية التكتيكية في قواتها العامة ، ستعاني من مساوىء تحديد الخيارات الاميركية ، مرغمة المسؤولين على الاستخدام المبكر للاسلحة النووية ، ومسببة المجاذفة بالتصعيد السريع الى حرب استراتيجية . ويمكن لهذه السياسة ان تفسد الجهود الموجهة لتحقيق النوع من العلاقة الاستراتيجية الاميركية ـ السوفييتية التي قدمت بها توصية سابقا ، عبر اجبار الولايات المتحدة الاميركية على تبني عقيدة ترفع اهمية خيار الضربة الاولى النووية وتؤكد على امتلاك اسلحة دقيقة كالرؤوس الحربية النووية المتعددة (ميرف) وصواريخ معدة للدفاع الصاروخي الاقليمي . وعموما فان الكرملين سوف ينظر الى هذه الاعمال معتبرا اياها مهددة لفعالية القوة الانتقامية السوفييتية ، وبالتالي فان القادة السوفييت قد يردون عليها باجراء تبديلات على خططهم الدفاعية وربما باستعراض عضلاتهم النووية على المسرح السياسي العالمي .

ولعل منهج العمل الافضل سيكمن في ابقاء القوات النووية في الظل ـ وبشكل دائم تقريبا لتكون الرادع الاخير للهجوم النووي ولتستخدم ايضا في حالة الالتزامات الردعية الواسعة لمنظمة حلف شمالي الاطلسي (الناتو) ـ كخيار اخير يجب اخذه بعين الاعتبار ، اذا فشلت الردود غير النووية في

اجهاض الهجوم السوفييتي التقليدي الكثيف ضد اوروبا الغربية . وسوف ينعكس ، هذا الاسلوب الاقترابي على السياسة الاميركية . وعى الاختيار الاميركي للعقيدة العسكرية وفي الحصول على الاحتياجات والاتفاقات الدفاعية . اما على المستوى الاستراتيجي ، فان الولايات المتحدة الاميركية ستحافظ على وضع قوي ولكنه استفزازي ، حسب المبدأين الاولين للردع المستقر . وكذلك فان **الشرط** الواضح لهذا المنهج يكمن في ان القوات الاستراتيجية ستحتاج لان تستكمل بقوات تقليدية كافية لتخفض الى الحد الادنى للحالات التي يمكن ان تستخدم فيها الاسلحة النووية . اما اذا فشلت التحولات الجوهرية في الالتزامات الاميركية الخارجية ، فان ذلك سيدعو الى المحافظة على قوات عامة غير نووية فعالة – بالرغم من امكانية اجراء تخفيضات في القوات النووية المعدة لمسرح العمليات .

واخيرا يجب على الولايات المتحدة الاميركية ان تعمل على ان يشمل اطار محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية موضوع الاسلوب الاقترابي العام الذي يحدد دور الاسلحة النووية ويخفض خطر وقوع النزاع النووي . وقد تم فعلا التقدم بالنسبة للفقرة الاخيرة المتعلقة بخفض الخطر(١) . ولكن الولايات المتحدة الاميركية يجب ان تستمر في العمل مع الاتحاد السوفييتي على خفض خطر الحرب النووية التي يمكن ان تقع بالصدفة او بسبب سوء التقدير ويجب ان تتخذ اجراءات وسياسات تهدف الى الحد من خطر التصعيد في الازمات والتوصل مع الدول النووية الاخرى الى اتفاق بشأن الخط الساخن المتعدد الاطراف . وعموما فان الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي يستطيعان ان يستخدما محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، كندوة لمناقشة الاستراتيجيات الدفاعية ، ويمكن لهذه المناقشات ان تغطي القيمة السياسية والفائدة العسكرية للاسلحة النووية التكتيكية والاستراتيجية على حد سواء . وقد يستطيع المسؤولون الرسميون الاميركيون ان يؤكدوا بشكل

---

(١) – الاتفاقية بين الولايات المتحدة الاميركية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية حول منع الحرب النووية ، الموقعة في واشنطن بتاريخ الواحد والعشرين من شهر حزيران ١٩٧٣ . اما بالنسبة للنص الكامل فيمكن العودة الى نيويورك تايمز الصادرة بتاريخ ٢٣ حزيران ١٩٧٣ .

خاص على قلب العلاقة بين القوات التقليدية واهمية المحافظة على قدرات غير نووية كافية تخفض الى الحد الادنى لضرورة الاعتماد الكبير على الاسلحة النووية من اجل الردع . وسيكمن الهدف من هـذا الحوار المتعلق بالاستراتيجية في تطوير التقدير العام للحاجة الى اعتماد مخفف على الاسلحة النووية في التخطيط العسكري والسياسة الخارجية . اما على المستوى النموذجي ، فان واشنطن وموسكو ستوافقان على اتباع سياسات متوازية معتمدة على مبادىء الردع المستقر وتطوير اساليب اقترابية منسقة في تقوية معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية (١) ، وفي السعي لتوصل الى ترتيبات للسيطرة على السلاح، تعمل بدورها على دعم هدف تخفيض المظاهر النووية .

٢ ـ الردع المستقر في التطبيق العملي :

تكون التطبيقات العملية لاية سياسة اجستراتيجية مقيدة بعـدة عوامل ، تشمل الشكوك المتعلقة بالتخطيط وتوفر التكنولوجيا والقيود على التكلفة . اما الاجراءات والتقنيات المنتظمة ، كاستخدام حسابات (فعالية التكلفة) ، فيمكن استعمالها لوضع متطلبات المستويات العامة للقوات ، والتقرير فيما اذا كان يجب المحافظة على الانظمة الموجودة ، او تحديثها او الغاؤها ولارساء الاتجاهات العريضة للبرامج الاستراتيجية الجديدة . ولكن الاساليب التحليلية وحدها لا تستطيع ان تقيم علاقة متبادلة بدقة بين العقيدة وبرامج الاسلحـة ، بحيث يمكن خلق الوضع الاستراتيجي النموذجي ، علما بأن تكنولوجيا السلاح تشكل غالبا الخيارات التي تأخذ بها السياسة ، وبالاضافة الى ذلك فان الخواص الحرجة للوضع الاستراتيجي الاميركي يمكن ان تتحدد على ضوء القرارات المتخذة عن بعض المسائل ـ كدرجة الثقة التي يجب بناؤها في قوة الـردع الاميركية ـ على ان هذا العامل لا يمكن ان يحدد دائما بصورة كمية . وعمومـا فان العديد من القرارات المتخذة عن الاسلحة الاميركية تتأثر بالعوامل الدبلوماسية كالرغبة في منافسة القوات السوفييتية او في امتلاك « اوراق مساومة » من

---

(١) ـ المعاهدة عن عدم انتشار الاسلحة النووية الموقعة في كل من واشنطن ولندن وموسكو بتاريخ الاول من تموز عام ١٩٦٨ .

اجل المفاوضات . واخيرا فان نموذج وخطوات البرامج الاستراتيجية الاميركية الخاصة تمثل غالبا تنازلات لتطلبات البيروقراطية والسياسية الداخلية .

تقدير التهديد :

ان فحصنا عن كثب لعناصر التخطيط الاستراتيجي يكشف عن العديد من الصعوبات التي ترافق تنفيذ سياسة الردع المستقر . ونذكر مثلا ان عمل التقديرات ، التي يعتمد عليها ، عن التهديد ، يعتبر احد أهم عوامل التخطيط الاستراتيجي وانه لامر ملح ان نكون قادرين على تحديد النشاطات السوفييتية المستقبلية ، المتعلقة بالسلاح التي تشكل خطرا على قوات الردع الانتقامية الاميركية او تؤدي الى تحول دراماتيكي في الميزان الاستراتيجي . وكلما استطعنا ان نكشف هذه الاتجاهات بصورة مبكرة ودقيقة ، كلما كان امكن اتخاذ اجراءات الرد الصحيحة . ونذكر مثلا ان البرنامج النموذجي المتعلق بالاسلحة الاستراتيجية في الولايات المتحدة الاميركية ، يحتاج الى خمس سنوات للتقدم من مرحلة الابحاث والتطوير الى التجربة والانتاج والنشر العملياتي . وعلى ضوء هذه الفترة الزمنية ، فانه من المرغوب به بشكل واضح ان نكون قادرين على تقييم التهديدات السوفييتية بصورة يعتمد عليها اكثر ما يمكن بغية تحاشي كل من ردود الفعل المبالغ بها التي ستكون بدون فائدة وربما تسبب عدم الاستقرار وردود الفعل الفرعية التي يمكن ان تشكل خطرا على قدرات الردع الاميركية .

تحافظ الولايات المتحدة الاميركية على عدد كبير من برامج الاستطلاع ، حيث تضم الاقمار الصناعية ذات القدرات الالكترونية والفوتوغرافية ، والرادارات ذات القواعد البرية ، وانظمة جمع معلومات متنوعة محمولة بحر وجوا وبرامج مراقبة للمحيطات . ويمكن لهذه البرامج التقنية الاستطلاعية ان تؤمن للمخططين وصانعي القرارات السياسية معلومات هامة عن الجهود السوفييتية والصينية المتعلقة بالاسلحة الاستراتيجية . ونذكر مثلا ان الولايات المتحدة الاميركية تستطيع ان تحدد الاماكن والزمن اللازم لمختلف مراحل الصنع للمنشآت الكبرى الثابتة ، كمواقع الصواريخ الباليستيكية

العابرة للقارات ، ومرافىء واحواض الغواصات والمطارات الميدانية للقاذفات ومواقع الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستيكية والرادارات ، بدرجة عالية من الثقة . وبالمقابل فانه لا يمكن حل العديد من الشكوك حول طبيعة الوضع الاستراتيجي للاتحاد السوفييتي بواسطة انظمة الكشف الموجودة في الولايات المتحدة الاميركية . ولا يوجد مثلا اية طريقة يعتمد عليها للتنبؤ عن مستويات النشر المستقبلية . ولعله من الصعوبة بنفس الدرجة ان نميز الخواص التقنية الدقيقة للانظمة السوفييتية او الخواص المحددة لعديد من الاسلحة. وباختصار فانه وان استطاعت الولايات المتحدة الاميركية ، في الغالب ، ان تكتشف الاتجاهات الاساسية في النشاطات التسلحية السوفييتية ، خلال وقت يسمح لها باتخاذ الاجراءات المعاكسة الصحيحة ، فان القرارات حول الاسلحة الاستراتيجية يجب ان تتخذ غالبا على اساس معلومات استطلاعية غير كاملة ، مع الاخذ بعين الاعتبار لعامل المخاطرة الناجمة عن الحصول المسبق لانظمة اعتبرت ضرورية لتحقيق وضع استراتيجي اميركي حيوي في المستقبل .

ومرة اخرى نجد انه من الصعوبة بنفس الدرجة ان نتعرف على الدوافع والاهداف السوفييتية ، ولكننا يجب ان نحاول باستمرار ان نفعل ذلك بغية تجنب اعداد القوات الاميركية ، على اساس قدرات الاتحاد السوفييتي فقط . واذ عملت تجربة محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية والبيانات والاعمال السوفييتية الاخيرة على زيادة تفهم الاهداف الاستراتيجية للاتحادالسوفييتي، فقد كان مستحيلا ان نقيم السياسات الاستراتيجية السوفييتية بثقة . وحتى لو كان المخططون الاميركيون قادرين على تحديد العقيدة التي تبناها قادة الكرملين ، فانهم لن يستطيعوا ان يعرفوا سوى القليل عن القوات السوفييتية الفعلية التي قد تستخدم لدعم هذه العقيدة . ونذكر مثلا انه ليس واضحا فيما اذا كان الاتحاد السوفييتي يؤكد – ضمن 'الحدود العريضة لنظرته الاستراتيجية التي تشبه الى حد ما النظرة الاميركية – على فرض القيود بغية اضفاء طابع الاستقرار على الردع المتبادل ، او انه سيقوم بانشاء قوات تستطيع ان تؤمن قدرة اكبر في الحد من الدمار وافضلية عددية لصالحه . وان بيانات القادة السوفييت عن السياسة العامة ، تكون غالبا مضللة في نقلها

للافكار او المعاني الكامنة خلف النشاط السوفييتي ، وتستطيع بالتالي ان تدفع الولايات المتحدة الاميركية لان تقوم بردود فعل مبالغ فيها او اقل من اللازم تجاه الجهود التسلحية السوفييتية . وبالاضافة الى ذلك ، فان القرارات السوفييتية ـ التي هي كمثيلاتها الاميركية ، تتخذ غالبا بنتيجة التسويات البيروقراطية او بسبب القوة الدافعة التقنية دون ان يكون المبررات الاستراتيجية المنطقية دور في ذلك .

الخطوط العريضة للتخطيط للقوات :

ان فكرة اعتماد تخطيط القوات الاستراتيجية الاميركية على افتراضات « الحالة الاسوأ » بما يتعلق بالتهديدات النووية السوفييتية المستقبلية ، كانت تبرر كحل وحيد لمسألة الشكوك حول نوايا وقدرات الاتحاد السوفييتي في المجال النووي (١) . يشمل هذا الاسلوب الافتراضي محاولة لضمان فعالية قدرات الردع الاميركية في مواجهة التهديدات القاسية اثناء تطوير الحواجز الوقائية ضد الجهود التسليحية السوفييتية ذات الخطر الممكن بالرغم من ضعف احتماليته . ولكن التخطيط حسب مبدأ « الحالة الاسوأ » يمكن ان يؤدي الى مستويات مبالغ فيها من القوة والى اتخاذ قرارات عن التسليح تحمل طابع عدم الاستقرار اما في المستقبل ، فلن يكون مرغوبا فحسب ، بل وممكنا ان تكون الولايات المتحدة الاميركية اقل دقة في وضع افتراضاتها عن التخطيط للقوات ، والمحافظة بنفس الوقت على فعالية الردع لديها .

لقد خطط العديد من جهود النشر الاستراتيجية ـ وخاصة ما يتعلق منها ببرامج الرؤوس الحربية النووية المتعددة المستقلة ميرڤ ـ كرد على التوسع السوفييتي في مجال الدفاع الجوي الصاروخي المضادة للصواريخ الباليستيكية . وطالما انه تم تحديد الصواريخ المضادة للصواريخ وسمح بالرؤوس

---

(١) ـ بالنسبة لخلفية هذا التخطيط الاستراتيجي ، انظر الن انتهوفن ، واين سميث في « كم يكفينا من الاسلحة ؟ : صياغة البرنامج الدفاعي ١٩٦١ ـ ١٩٦٩ » وصموئيل توكر في تصميم حديث للقرار الدفاعي ـ دراسة مشتركة لكل من انتهوفن وهيتش وماكنمارا معا (الكلية الصناعية للقوات المسلحة ـ ١٩٦٨) .

الحربية النووية المتعددة « ميرف » بموجب اتفاقيات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، فان الوضع الاستراتيجي الاميركي سيكون كافيا اكثر مما كان يعتقد اصلا . وسوف تكون الحاجة اقل للتصرف بسرعة ردا على المؤشرات الدالة على نشر جديد للاسلحة الهجومية السوفييتية ، طالما انه لا يمكن تقويض قدرات الردع الاميركية بسهولة . ويستطيع مخططوا البيتاغون ان يعتمدوا بدرجة اقوى على جهودهم في مجال الابحاث والتطوير للاقلال من الزمن اللازم للنشر ، والانتظار لظهور مؤشرات اكثر وضوحا عن التهديد المعادي قبلما يتحركون الى مرحلة الحصول على الانظمة والاسلحة اللازمة. اما الاخطار الكبرى على الوضع الردعي الاميركي كالحرب المضادة للغواصات (ASW) ، فسوف تحتاج الى سنوات من التطوير ، بعد تحديد بدء اعمال النشر السوفييتية ، حيث يجب تشديد الاجراءات المعاكسة خلال ذلك . وفي حالة الضرورة يمكن اللجوء الى برامج « تثبيت سريع » ، كتركيب وسائط مساعدة على النفوذ للصواريخ او زيادة زمن ابقاء القاذفات في حالة الاستنفار ، حيث تؤمن هذه الاعمال السريعة وقاية مؤقتة للتهديدات الخطرة المحتملة .

وبالمقابل ، فثمة ضرورة لدرجة احتراسية ما من التخطيط المحافظ ، الذي يؤمن التغلب على الشكوك ويحافظ على ثقة عالية بالردع الاستراتيجي الاميركي . ثم ان حجم واتجاه النشاطات الاستراتيجية للاتحاد السوفييتي توحي بقوة بضرورة اتباع برامج جدية وضرورية المحافظة على قدرة بقاء القوات الاميركية وتنوعها . واذا لم تتخذ اية اجراءات معاكسة ، فان نشر الاتحاد السوفييتي لقوة كاملة من الصواريخ الباليستيكية العابرة القارات المزودة الحربية النووية المتعددة « ميرف » قد يشكل خطرا على قدرة بقاء الصواريخ الاميركية الموجودة في قواعد برية ، كما ان التطوير المحتمل للصواريخ الباليستيكية السوفييتية ذات المسارات المنخفضة التي تطلق من البحر قد يشكل خطرا ايضا على قوة القاذفات الاميركية ، وفي المدى الطويل ، فان التقدم في القدرات السوفييتية في مجال الحرب المضادة للغواصات يمكن ان يثير التساؤلات حول مصداقية الصواريخ الاميركية التي تطلق من البحر SLBM وبالاضافة الى المحافظة على رادع متعدد وتحديث عناصر القوات حسب

الضرورة ، فانه يجب على الولايات المتحدة الاميركية ان تستمر في استخـدام الحسابات المحافظة نسبيا في تقديرها لقدرة ايقاع الدمار للقوات الاستراتيجية الاميركية . ويمكن لهذا الردع المعد على اساس محافظ ان يسهم في التأكد من ان القدرات الاستراتيجية الاميركية ستبقى مرئية ، بالنسبة لموسكو ، الامـر الذي يخفض امكانية سوء التقدير لدى السوفييت الى الحد الادنى ، ويجعل من الصعوبة بمكان كبير ان يدعي احـد « الرجال الحاذقين » في الكرملين بـأن الوضع الاستراتيجي الاميركي الحالي ، او المتوقع ، يعاني من نقطة ضعف جدية مثلا . ان اتفاقيات موسكو عن الحد من الاسلحة الاستراتيجية والمحادثات الدائرة حاليا لترجمة الخطوط العريضة لاتفاق فلاديفستوك الى اتفاقيـة مفصلة ، وامكانية التوصل الى اتفاقيات اخرى مع الاتحاد السوفييتي ، تخلق اطارا جديدا للتخطيط الاستراتيجي الاميركي . وبشكل خاص ، فان ظروف السيطرة على الاسلحة يمكن ان تفرز احتياطات جديدة للاسلحة ، وتبـدل افضليات البرامج ، وتغير الاساليب المقررة مسبقا للحصول على الاسلحة . اما القيود التي فرضت على القوات السوفييتية بموجب اتفاقيات الحد مـن الاسلحة الاستراتيجية ، فقد بدلت فعلا من طبيعة التهديد الذي يجب ان يأخذه محللو البيتاغون بعين الاعتبار في تطويرهم للمتطلبات المستقبلية للقوات الاميركية . وبنفس الوقت فان الولايات المتحدة الاميركية نفسها قد خضعت لقيود معينة في تنفيذ بعض خياراتها المتعلقة بالتسليح . وبالرغم من ان التوصل الى اتفاقية اكثر شمولية ، سيؤدي الى فرض قيود اكثر على البدائل المتوفرة لمخططي الدفاع الاميركيين ، فان النجاح المستمر في التفاوض بشأن اتفاقيات الحد من الاسلحة الاستراتيجية يمكن ان يساعد الولايات المتحدة الاميركية في تحقيق اهداف سياستها الاستراتيجية باعتمادية اكبر وبتكلفة اقل عبر تحديد القوات السوفييتية وتضييق هامش التقديرات المتعلقة بالتهديدات المستقبلية.

ولكن اتفاقيات موسكو وفلاديفستوك عن الحد من الاسلحة الاستراتيجية، لا تستبعد التهديدات السوفييتية الهجومية ضد القـوات الاستراتيجيـة ، الاميركية التي اعدت عدة برامج لتحقيق متطلباتها . وقد بدا الاتحاد السوفييتي يظهر رغبته في استمرار العمل بالبرامج الاستراتيجية الكمية والنوعية المسموح

بموجب الاتفاقيات المذكورة ، دون انتظار للجهود الاستراتيجية الامريكية التي ستبذل في هذا المجال ، وانما لتحقيق تحسين اضافي لوضعه الاستراتيجي والتقريبة ساعده في المفاوضات المستقبلية . وما لم يعمل التقييد الذاتي السوفييتي او اتفاقيات السالت على ازالة ، او التخفيف الى حد كبير ، لهذه الاخطار فانه سيتوجب على الولايات المتحدة الامريكية ان تأخذ بعين الاعتبار تنفيذ البرامج التي تحافظ لها على قدرة الدمار المضمون ، وعلى بقاء قواتها الحالية فعالة مع امكانية استبدالها عند الضرورة . وان النقص في التحديدات المتعلقة بالحرب المضادة للغواصات ASW في محاولات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، يضطر الولايات المتحدة المتحدة لتحقيق امن رادعها البحري ، كما ان احتمال ان تصبح الصواريخ البالستيكية الامريكية العابرة للقارات معرضة للاصابة ، يجعل الهدف المتمثل بالمحافظة على القاذفات والغواصات اكثر اهمية .

ونظرا لان انجاز التحديدات في الاسلحة يمكن أن يحقق مكاسب محتملة للامن الامريكي ، فانه يجب على الولايات المتحدة الامريكية أن تستخدم تخطيطها الاستراتيجي — كلما كان ذلك ممكنا — لتسهيل التقدم في محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية . وكما لاحظنا سابقا ، فانه لا توجد صيغ او معادلات لعمل توازن بين متطلبات الردع الاحادي الجانب واهداف الاستقرار المتبادل ، او لاقامة علاقة بين القرارات المتخذة عن القوات وتكتيك المساومة . وبرغم ذلك ، فانه من الضروري ان نجد الاجراءات المنتظمة لادخال الاستقرار المتبادل واعتبارات محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية في كافة مراحل عملية التخطيط للقوات . وسيكون الهدف من ذلك متمثلا في صنع تداخل البرامج الاستراتيجية المقترحة في الاهداف الامريكية المتصلة باتفاقيات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، وفي تقوية تلك البرامج الامريكية التي تخدم هدف المحافظة على الاستقرار ودعم اهداف محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية نفسها . وسوف يكون من الاهمية بشكل خاص ان تطبق بانتظام عوامل الردع المستقر على القرارات المتعلقة بالاسلحة الفردية وفي مرحلة مبكرة بشكل كاف لمنع البرامج التي يحتمل ان تسبب عدم الاستقرار من جمع القوة الدافعة الزائدة . وعلى ضوء بعض القضايا السياسية والعسكرية ذات التعقيد الشديد والمثيرة للجدل ، والمتعلقة بالجمع بين القرارات المتعلقة

بالتسليح الاستراتيجي ومحادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية . فانه ينصح بالابقاء على البرامج في مراحل التطوير لفترة اطول مما تحتاجه في الحالات العادية . واخضاع كافة طلبات الحصول على الاسلحة الى تدقيق شديد . وربما يجب ان يطلب الى وزارة الدفاع من قبل الكونغرس – كما يرتاي بعض الخبراء – ان تصدر بيانات عن تاثير السيطرة على السلاح على كل برنامج استراتيجي في ميزانيتها السنوية .

واخيرا فان النمو المتوقع في القدرة النووية الصينية يدخل بعدا جديدا الى التخطيط الاستراتيجي الاميركي . وقد بدأت الصين بنشر قوة صغيرة من الصواريخ الباليستيكية ذات الامداء المتوسطة وفوق المتوسطة ، قادرة على الوصول الى اهداف في كل من آسيا والاتحاد السوفييتي ، وسوف تعمل قبل نهاية هذا العقد على نشر عدد من الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات ذات الامداء الكافية للوصول الى المدن الاميركية . ونظرا لان النشر الاستراتيجي في ظل سياسة الردع المستقر للتعامل مع التهديدات الاستراتيجية للاتحاد في ظل سياسة الردع المستقر للتعامل مع التهديدات الاستراتيجية للاتحاد السوفييتي ، ستكون قادرة ايضا لتحقيق الاهداف الاميركية في مواجهة الصين وحدها . ونذكر مثلا – ان القاذفات الاستراتيجية الاميركية ستكون فعالة بشكل خاص ضد الصين ، حيث يمكن لجزء من قوة القاذفات (ب – ٥٢) مع جزء أصغر من قوة الصواريخ الاميركية الموجودة في غواصات ، ان توقع دمارا كبيرا في المدن الصينية الكبرى وتدمر عددا كبيرا من منشآت الاسلحة الاستراتيجية الصينية ايضا .

٣ – المضامين المتصلة بالميزانية :

ان الحاجة لفرض قيود على الانفاق العسكري تمثل احد أهم الاعتبارات في التنفيذ العملي للسياسة الدفاعية . ومن الضروري عندئذ ، ان تكشف النتائج المؤثرة على الميزانية للردع المستقر ، وان تقرر – بصورة خاصة – فيما اذا كان ممكنا ان تنفذ هذه السياسة دون زيادات محسوسة في تكاليف البرامج الاستراتيجية الاميركية .

ويجب ان توضع اية مناقشة لقضايا الميزانية الاستراتيجية ضمن وجهة النظر القائلة بأن مستوى الانفاق ليس مؤشرا بالضرورة عن كون الاجراءات المنفذة في السياسة الاستراتيجية الاميركية ذات معنى أو فعالة عموما . ونذكر مثلا ان العديد من القرارات المتعلقة بنوعية الاسلحة – كتحسين دقة الصواريخ – يعتبر قليل التكلفة نسبيا اذا ما قورن بتكاليف الحصول على اسلحة او انظمة جديدة . ومع ذلك ، فان هذه القرارات وما يماثلها من القرارات التي لا تتطلب تكاليف كبيرة تؤثر الى حد كبير على الاستقرار الاستراتيجي وبالعكس ، فان البرامج المعدة لتحسين قدرة بقاء القوات الاميركية يمكن أن تكون مكلفة جدا . وهي مضللة بما يتعلق بالجمع الاوتوماتيكي بين المستويات المنخفضة للانفاق والسياسات الاستراتيجية المستقرة ، كما انها تفترض ان الميزانيات الاستراتيجية المرتفعة تعتبر انعكاسات للتصعيد الخطر لسباق التسلح النووي .

وثمة تحذير آخر متمثل في ان العلاقة بين برامج التسليح ومستويات الميزانية الاستراتيجية ليس واضحة او وحيدة . وعموما فان للقرارات المتعلقة بانظمة التسليح الاستراتيجية الخاصة لا تحتاج الى ممارسة تأثير ملحوظ على الميزانية الاستراتيجية ككل . وان مثل هذه الاساليب التقنية كابطاء التخطيط المبرمج لصنع نظام (صاروخ – طائرة – الخ ...) جديد ، وانقاص عدد الوحدات (جمع وحدة قياس) المنتجة ، وتنسيق للانظمة القديمة ، يمكن ان تحقق امكانية التقدم في برامج الانتاج ، مع البقاء ضمن حدود الانفاق السنوي الثابت (١) . ومن ناحية ثانية فان الجهود المبذولة في مجال الابحاث يمكن الا تؤثر بشكل كبير على الميزانية في المدى القريب ، طالما ان نشاطات الابحاث والتطوير تكلف اقل بكثير من برامج الحصول على الانظمة والاسلحة . واخيرا ، وبالرغم من ان التكاليف اللازمة للحصول على انظمة واسلحة جديدة قد تكون مرتفعة ، فان هذه التكاليف قد تكون اقل بكثير من تكاليف الانظمة التي ستستبدل بها . وفي بعض الحالات ، فان امتلاك انظمة جديدة واكثر

---

(١) – نذكر مثلا ان ادارة نيكسون تقدمت في العام المالي ١٩٧١ ببرامج ميرف (الرؤوس النووية الحربية المتعددة) والصواريخ المضادة للصواريخ الباليستيكية ABM ، بالرغم من خفض ميزانية ذلك العام بمقدار ملياري دولار .

فعالية ، يمكن ان يثبت بأنه اقل تكلفة على المدى البعيد من ابقاء الاسلحة الحاليـة .

كان معدل النفقات العامة السنوية للقوات الاستراتيجية الامريكية قد بلغ خلال الاعوام العشرة الماضية حوالي (١٨) مليار دولار (بالسعر الراهن انذاك) ، اي ما يعادل (٢٠) بالمائة من الميزانية العامة للدفاع (١) . ولاهداف تتعلق بالميزانية ، فقد اخذ بعين الاعتبار ان القوات الاستراتيجية الامريكية تغطي بشكل عام الثالوث الاستراتيجي المؤلف بدوره من القاذفات البعيدة المدى ومن الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات ICBMs والصواريخ الباليستيكية التي تطلق من البحر SLBMs في الجانب الهجومي ، والدفاع الجوي القاري (مع انظمة السيطرة والقيادة ضمنا) ، والانظمة المضادة للصواريخ الباليستيكية ، في الجانب الدفاعي . واذا اعتبرنا ان النفقات تخصص حسب النظام ، نجد ان الانظمة الهجومية تستهلك ثلاثة ارباع الميزانية الاستراتيجية كما ان اكثر من (٤٠) بالمائة من النفقات الاجمالية خصصت الى الصواريخ الباليستيكية التي تطلق من البر او من البحر . وبالاضافة الى ذلك فقد كان البرنامجان المتصلان بالقاذفات الاستراتيجية والدفاع الجوي من اكثر البرامج تكلفة على الاطلاق ، بالرغم من وجود تخطيط لتخفيضات كبيرة في الدفاع الجوي للاعوام القليلة القادمة . ولقد يبدو مدهشا وفي العصر النووي ان تصل تكاليف هذين البرنامجين الى حوالي (٥٠) بالمائة من مجموع الميزانية الاستراتيجية الامريكية . ومهما يكن من أمر ،واذا ما قورن ذلك بالانظمة الصاروخية ، فان برنامجي القاذفات والدفاع الجوي يعتبران ذات تكلفة عالية جدا بسبب المستويات العالية من القوى البشرية ومن تكاليف التشغيل اللازمة للمحافظة عليهما .

لم تدرج نفقات الحرب المضادة للغواصات وانظمة القواعد الامامية ضمن الميزانية الاستراتيجية . ونظرا للطبيعة المتعددة الاهداف لانظمة الحرب

---

(١) ـ وعموما فقد بلغت هذه الميزانية (٩١) مليار دولار في عام ١٩٧٦ ، ثم ارتفعت الى (١٤٠) مليارا في عام ١٩٨٠ و (٢٠٠) مليارا في عام ١٩٨٢ بزيادة ٢٦ مليارا عن عام ١٩٨١ ، علما بأن هذه الارقام مقربة الى المليار ، (لم تذكر اجزاء المليار) .

المضادة للغواصات ، والحقيقة المتمثلة ، بانه نادرا ما يتم الحصول عليها لاغراض استراتيجية . فانها تمول باعتبارها جزءا من برنامج القوات العامة . اما الطيران القادر على حمل الاسلحة النووية والمنتشرة في اوروبا الغربية وآسيا او على حاملات الطائرات في البحار ، فانه معد بصورة رئيسية للعمليات الميدانية ، وبالتالي فانه يمول ايضا باعتباره جزءا من القوات العامة ، ومع ذلك فقد تخصص لبعض الانظمة النووية المعدة للاستخدام في المسارح العمليتية ، ادوار ثانوية في الهجوم الاستراتيجي .

ان الارقام التي تعطى لميزانية القوات الاستراتيجية الاميركية بصورة رسمية ، تمثل عادة التكلفة المباشرة للانظمة الاستراتيجية التي يتم نشرها او التي تكون قيد الصنع . وهي تشمل النفقات المستمرة التي تغطي بدورها تكاليف الصنع والتطوير والتجارب والتشغيل ، سواء بما يتعلق بالقوى البشرية او بالمواد اللازمة . وبغية الحصول على التكلفة الاجمالية للقوات الاستراتيجية ، يجب حساب التكلفة غير المباشرة التي تشمل بدورها برامج الاستطلاع والاتصالات والابحاث الرئيسية وجهود التطوير ومختلف تكاليف الدعم الاخرى . وبالاضافة الى ذلك فان التكاليف السنوية للطاقة النووية والبالغة حوالي مليار دولار تدخل ايضا ضمن البرامج الاستراتيجية . واذ نحسب كافة التكاليف غير المباشرة ، نجد انها تزيد عمليا عن التكاليف المباشرة ، كما ان العديد من هذه التكاليف غير المباشرة يكون ثابتا ومستقلا نسبيا عن مستوى القوة المنتشرة . وهكذا فان اختلاف ارقام (حجم) الميزانية الناجم عن امتلاك اسلحة استراتيجية جديدة او عن الغاء الانظمة الموجودة لا يسبب بالضرورة اية تبدلات نسبية في التكاليف غير المباشرة .

ليس امرا مدهشا ان نشير الى صعوبة التقدير بدقة لتكلفة برامج التسلح الاستراتيجي الاميركي الخاص ، ذلك ان توقيت ومجال ومراحل مشاريع التسلح تكون غالبا غير محددة ، كما ان ارتفاع التكلفة يحدث غالبا ايضا بسبب التضخم والتعديلات وسوء الادارة ومهما يكن من أمر ، فان احد الاساليب المفيدة في تحليل تكلفة نظام السلاح يتمثل بحسابها لمدة عشر سنوات . ويتضمن هذا الحساب عادة تكاليف التطوير والابحاث بشكل كلي ونفقات الانتاج والنشر

لعدد محدد من الوحدات ، وتكاليف التشغيل لفترة زمنية لا تقل عن عشر سنوات . ومع ذلك وبغض النظر عن الشكوك ، فليس ثمة خيار الا باستخدام تقديرات التكلفة الحالية ، وحسنا بالتكلفة التخطيطية كاساس لتحليل النتائج المتعلقة بالميزانية للاوضاع الاستراتيجية البديلة وللمضامين المحددة للردع المستقر (١) .

نبدأ بقوة الصواريخ البالستيكية العابرة للقارات ، حيث بلغ الانفاق الاجمالي على الصواريخ الاميركية البرية (التي تطلق من قواعد برية) حوالي (٣) مليارات من الدولارات الاميركية في العام المالي ١٩٧٤ . وان اكثر من ثلثي هذا الرقم استخدم لتغطية تكاليف استثمار لاجراء تحسينات في القوة المذكورة اعلاه ، وخاصة على الصواريخ مينوتمان ــ ٣ المجهزة برؤوس حربية نووية متعددة مستقلة « ميرف » ، وبرنامج اقامة الصوامع وتحصين مقرات القيادة . اما تحويل (٥٥٠) صاروخا من نوع المينوتمان ــ ١ الى المينوتمان ــ ٣ والذي ينتهي في عام ١٩٧٥ فسيكلف ستة مليارات دولار . ويمكن ان يتم تحويل ما يبقى من صواريخ المينوتمان ــ ١ ، ولكن التكلفة السنوية المخصصة للرادع الاميركي المعتمد على الصواريخ التي تطلق من قواعد برية سوف تبقى غالبا اقل من ملياري دولار خلال النصف الثاني من اعوام السبعينات . وان التخفيضات في عدد الصواريخ البالستيكية لعابرة للقارت العملياتية ــ سواء بعمل امريكي احادي الجانب او باتفاق متبادل مع السوفييت ــ يمكن ان تقلل مستوى الانفاق بشكل واضح ، بينما سيؤدي اتخاذ قرار حول نشر الدفاعات حسب نظام « النقطة القاسية » او الصواريخ العابرة للقارات المتحركة او تسريع تطوير جيل جديد من الصواريخ التي تطلق من قواعد برية ، الى زيادات محسوسة في الانفاق الدفاعي .

---

(١) ــ لقد اخذت المعلومات عن خطط (جداول) وتكاليف التسلح الاستراتيجي من كتاب التون كوينبيك وباري بليتشمان « القوات الاستراتيجية : قضايا لمنتصف اعوام السبعينات » (مؤسسة بروكينغز ــ ١٩٧٣) . التكاليف معطاة حسب اسعار الدولار في عام ١٩٧٤ .

تنعكس اهمية انظمة الردع الموجودة في الغواصت ، في مستوى الانفاق السنوي العالي المخصص لهذه القوات ، والذي بلغ حوالي خمسة مليارات دولار في عام ١٩٧٤ ، كما انه سيزداد ـ حسبما هو مخطط له ـ الى (٦) مليارات في عام ١٩٨٠ . وبرغم ان تكاليف برنامج تجهيز غواصات البولاريس بصواريخ بوسايدون ستصل الى (١٠) مليارات دولار لدى انتهاء هذا البرنامج في عام ١٩٧٦ ، فان تكاليف مشروع الترايدنت (اذا ما نفذ) ستأتي على كافة المبالغ المخصصة لقوم البحرية في الاعوام المتبقية من السبعنيات . وقد بلغت التقديرات الاولية لتكلفة تطوير وصنع عشر غواصات من نوع ترايدنت اكثر من (١٣) مليار دولار ، على بأن الانفاق السنوي على هذا البرنامج المخطط والمسرع يقترب من (٣) مليارات دولار اعتبارا من منتصف السبعينات ، ومع ذلك فان التكاليف سترتفع بالتأكيد الى اكثر من ذلك . نأتي بعد ذلك الى تكاليف التشغيل السنوية لاسطول الغواصات الاميركي ، لنجد بأنها ستبقى غالبا فوق المليار دولار بقليل . ويمكن لابطاء كبير في الجهود المبذولة في مجال صنع الترايدنت ، ان يوفر مبالغ محسوسة في المدى القريب . وبشكل مماثل فان قرارا بتخفيض عدد انمظة الترايدنت المراد امتلاكها ، والانتقال الى صنع الغواصة الاقل كلفة من نوع نارفال ، يمكن ايضا ان يوفر مبالغ كبيرة .

تشكل قوة القاذفات الاستراتيجية ـ كما جاء سابقا ـ العنصر الاكثر تكلفة في الوضع الاستراتيجي الاميركي . وقد صرفت الولايات المتحدة الاميركية في عام ١٩٧٤ اكثر من (٥ر٥) مليار دولار لدعم قدرات هذه القاذفات، مع (٥ر٣) مليار دولار آخر كتكاليف تشغيلها . وان القسم الاكبر من تكاليف المحافظة على القاذفات يأتي من الحاجة الى اسطول من طيران الصهاريج المستخدم المستخدم لاعادة الملء بالوقود في الجو . وسوف تزداد تكاليف القاذفات اكثر عندما تدخل القاذفات الجديدة من نوع (ب ـ ١) الخدمة الفعلية في وقت متأخر من نهاية اعوام السبعينات ،حيث يحتمل ان يرتفع الرقم الى (٨) مليارات دولار في عام ١٩٨٠ . وعموما فان اسطولا كاملا من القاذفات الاستراتيجية (ب ـ ١) مؤلفا من حوالي مائتي قاذفة سيحتاج الى مبلغ

(١٨) مليار دولار تقريبا للابحاث والتطوير والصنع ، كما سيحتاج مثل هذا الاسطول الى نفقات سنوية دائمة في حدود ملياري دولار ايضا وسيكون انقاص حجم قوة القاذفات الاميركية احدى الطرق للتخفيض السريع للانفاق الدفاعي ، كما ان الانفاق ــ على المدى البعيد ــ يمكن ان يتحدد اذا قررت الولايات المتحدة الاميركية صنع طائرة اقل تعقيدا من القاذفة (ب ــ ١) . وبشير احد التقديرات الى امكانية توفير مبلغ (١٠) مليارات دولار خلال الاعوام ١٩٧٤ ــ ١٩٨٣ ، فيما لو تم تبي هذه الخطة . وبالمقابل ، فان تأخير الحصول على القاذفات (ب ــ ١) ، يؤدي حتما الى الغاء التكلفة المرتفعة جدا التي يتطلبها الطيران الاميركي ، كما ان الاكتفاء بعدد يبلغ مائة قاذفة فقط يؤدي الى توفير مبالغ كبيرة جدا ايضا (١) .

وبالرغم من ان الانتباه الرئيسي يعار عادة الى القوات الهجومية الاستراتيجية الاميركية ، فان الدفاعات الاستراتيجية تشكل جزءا محسوسا من الميزانية الاستراتيجية الاميركية . وتشمل البرامج المحتملة لتحديث الدفاع الجوي الاميركي نظام السيطرة والانذار المحمول جوا (اواكس) ، وطائرات الاعتراض المحسنة التي يقودها طيارون والمعدة لاستبدال الطائرات المقاتلة المعترضة الموجودة حاليا ، والصواريخ المتقدمة ارض ــ جو (SAM - D)

واذا ذهبت الولايات المتحدة الاميركية الى مسافة ابعد في البرنامج الهادف الى التحديث الكلي للدفاعات الجوية في محاولة منها لامتلاك قدرات في الحد من الدمار ضد الهجمات السوفييتية التي تستخدم فيها القاذفات ، فان ذلك ستيطلب تكلفة عالية بشكل محسوس . ونذكر مثلا ان تكاليف الدفاع الجوي ــ حسب برنامج التحديث ــ ستصل الى مبلغ وسطي لن يقل عن (٤) مليارات دولار سنوية ــ خلال السنوات الاخيرة من السبعينات ، ولكن شبكة الدفاع الجوي في حدها الادنى ، المعدة لمراقبة الاجواء الاميركية ومنع التحليقات المعادية ، والمؤلفة من الطائرات المعترضة من نوع (ف ــ ١٠٦) مع انظمة السيطرة والانذار الضرورية ، يمكن ان تعمل بفعالية ، وبتكاليف لا تزيد عن مليار دولار سنويا . ومهما يكن من امر ــ وباستثناء طائرات الاواكس ،

(١) ــ نحن الان في منتصف عام ١٩٨٢ ، ولا تزال هذه القاذفة في مرحلة التطوير فقط .

التي تستخدم بصورة رئيسية لتنفيذ مهام تكتيكية ــ فان الاهتمام بتحديث الدفاع الجوي الاميركي قد انخفض الى حد كبير . وقد خفضت ايضا نفقات الدفاع الجوي بشكل حاد خلال السنوات القليلة الماضية ، عبر الالغاء التدريجي للانظمة القديمة مثل بطاريات نايك ــ اجاكس وهيركيولز ، كما يبدو ان هذا الاتجاه مستمر ايضا .

سوف يتم بالتأكيد احتواء تكلفة برامج الانظمة المضادة للصواريخ البالستيكية ABM ، لان معاهدة موسكو منعت الولايات المتحدة الاميركية من انفاق مبلغ يبلغ ١٥ ــ ٢٠ مليار دولار على الاقل ، والذي كان مخصصا لتنفيذ نظام « الوقاية » الدفاعي الصاروخي الكامل خلال النصف الثاني من اعوام السبعينات . اما انهاء موقع « الوقاية » الدفاعي الصاروخي ــ حول القاعدة الجوية في مالمستروم ــ والمسموح به بموجب المعاهدة ــ فقد كان سيكلف (٤) مليارات دولار . وبغض النظر عن برامج الانظمة المضادة للصواريخ ، فان النفقات السنوية على الابحاث المعدة للدفاعات الصاروخية البالستيكية الاقليمية وفي الواقع ستصل غالبا الى معدل يتراوح بين (١٠٠) مليون و (٥٠٠) مليونا من الدولارات للاعوام المتبقية من السبعينات .

يصعب تقدير مستويات التمويل اللازمة لانظمة الانذار والسيطرة والاستطلاع التي تعتبر حيوية للوضع الاستراتيجي الاميركي . ولا تشير التقديرات الرسمية لميزانية الاسلحة الاستراتيجية الى تكاليف بعض البرامج مثل انظمة الانذار المبكر عن الصواريخ البالستيكية ، وانظمة الانذار العاملة في الاقمار الصناعية او اجهزة المتابعة في الفضاء ، كما ان الارقام المخصصة للانظمة الالكترونية والفوتورغافية لا تستخدم لتامين الحصول على المعطيات الاستطلاعية الحيوية للتخطيط الدفاعي الاحادي الجانب والتحقق من تطبيق اتفاقيات تحديد الاسلحة الاستراتيجية . وعموما فان الفقرات الاخرى غير المعروفة ، تشمل التكاليف الدقيقة لانظمة القيادة والسيطرة والاتصالات الضرورية للصواريخ البالستيكية العابرة للقارات ، والقاذفات والغواصات والبرامج المعدة لتامين سلسلة القيادة النووية الرئاسية وشبكة الاتصالات

العسكرية الاميركية حول العالم . واذا اخذنا بعين الاعتبار الحقيقة المتمثلة بأن العديد من هذه الانظمة يخدم المهام التكتيكية والاستراتيجية على حد سواء ، فربما يمكن اعادة تخصيص التكاليف السنوية البالغة (٣) مليارات دولار المعدة للانذار والسيطرة والاستطلاع للقوات الاستراتيجية . ويوافق اغلب الخبراء على ان الولايات المتحدة الاميركية يجب ان تستمر في استثمار الموارد الضرورية للمحافظة على قدرات فعالة في هذه المجالات .

انه لمن الاهمية بمكان ان نتحقق من خلال استنتاجاتنا من المناقشات السابقة، بأنه يمكن انشاء اوضاع استراتيجية بديلة تتراوح تكلفتها عموما بين (١٠) مليارات (٣٠) مليار دولار سنويا ، كما يحتمل بأن الميزانيات الاستراتيجية الاميركية المستقبلية سوف تبقى في حدود متأرجحة بين (١٦) و (٢٣) مليار دولار بالسعر الثابت لوحدة العملة الاميركية (١) . وسيحال دون الزيادات الكبيرة في الميزانية الاستراتيجية بسبب الطلبات المستمرة بشأن تخفيض النفقات الدفاعية العامة كما ان التخفيضات الكبيرة من جانب واحد لن تكون ممكنة ايضا ، على ضوء القوة الدافعة لبرامج التحديث والحاجة الدائمة المحافظة على ردع يعتمد عليه . وبالاضافة الى ذلك ، فان احتمال التخفيضات المحسوسة في الانفاق الاستراتيجي كنتيجة لاتفاقيات اخرى عن الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، يظل قليلا ، ذلك ان الخطوط العريضة لاتفاقية فلاديفستوك لا تدعو الى خفض القوات . وفي افضل الاحوال ، واذا تم التوصل الى اتفاقيات اكثر شمولا للحد من الاسلحة الاستراتيجية ، فان ما يمكن ان تتضمنه من دعوة لتخفيضات محدودة في القوات والسيطرة الكمية الجزئية ، سيقدم الفرصة لتوفير بضعة مليارات من الدورات سنويا في حوالي نهاية السبعينات او اوائل الثمانينات .

يمكن ايضا ان يتم احتواء عدد من خيارات التسلح الملائمة للردع المستقر ضمن حدود هذه الميزانيات المحتملة . واذا تم الاخذ ببرامج متواضعة

---

(١) ـ يمكن العودة بشأن التكاليف المقترحة (باسعار الدولار لعام ١٩٧٤) للقوات الاستراتيجية الاميركية ، حتى عام ١٩٨٠ ضمنا ، الى ادوارد ر. فرايد واخرين في « وضع الافضليات القومية : ميزانية العام المالي ١٩٧٤ » ، (مؤسسة بروكينغز ـ ١٩٧٣) ـ الصفحة ٣١٤

لتحسين قدرة بقاء الانظمة الصاروخية الاميركية التي تطلق من قواعد برية او بحرية ، واذا ادخلت انظمة جديدة منها الى الخدمة ببطء ، فان الانفاق على القوات الاستراتيجية قد ينخفض قليلا تحت المستويات الحالية ومع انتهاء تنفيذ البرامج الحالية . أما اذا استمرت الولايات المتحدة الاميركية في نهاية اعوام السبعينات بالحصول على الترايدنت كما هو مخطط ، فان معدل الميزانية السنوية قد يبقى ثابتا في حدود (١٩) مليار دولار ، ولفترة عشر سنوات ، وذلك بالرغم من احتمال ارتفاعه الى (٢٣) مليار دولار في حالة الحصول على قاذفات استراتيجية جديدة(١) . ويمكن ان يتم الاستغناء جزئيا عن هذه الزيادة عبر تخفيض حجم قوة القاذفات من نوع (ب ـ ٥٢) التي يجب المحافظة عليها ، حتى استبدالها في اوائل اعوام الثمانينات . ويمكن ان تجعل التكاليف المالية لتحسين القوات الهجومية الاميركية اكثر تحملا بالاستمرار في تخفيض مستوى قوة القاذفات الدفعية ، وبالامتناع عن السير قدما في برنامج تحديث الدفاع الجوي ، ورفض النفقات الزائدة المخصصة للابحاث عن الانظمة (الصواريخ) المضادة للصواريخ البالستيكية ABM وان خفض مستوى القوى الجوية الاستراتيجية والدفاعات الصاروخية ، حسبما جاء في المبدأ الثاني للردع المستقر ، سيسمح للولايات المتحدة الإميركية بالمحافظة على ثنائي استراتيجي موثوق ومؤلف من رادع بحري مأمون ، وقوة قاذفات ذات قدرة نسبية على البقاء ، ضمن مستوى منخفض نسبيا ايضا للميزانية التي ستكون في حدود (١٦) مليار دولار مخصصة للتسليح الاستراتيجي (حسب اسعار الدولار لعام ١٩٧٤) .

وباختصار فانه يبدو ان الولايات المتحدة الاميركية تستطيع ان تأخذ بسياسة ردع مستقر دون التصعيد في الميزانية السنوية للاسلحة الاستراتيجية. واذا تم تحسين القوة الاستراتيجية للاتحاد السوفييتي كميا وبصورة اسرع مما هو متوقع وضمن القيود التي فرضتها اتفاقيات موسكو وفلاديفستوك ،

---

(١) ـ انظر ارقام الميزانيات الجديدة لاعوام بداية الثمانينات في الملحق عن الاستراتيجية النووية الحالية (المركز) .

فان الولايات المتحدة الاميركية قد تجد نفسها مضطرة لزيادة الانفاق بغية المحافظة على قدرة انتقامية موثوقة . وبالمقابل ، فان تخفيضا متواضعا في الانفاق الاستراتيجي يمكن توقعه اذا ضعف التهديد السوفييتي ، أو ربما بنتيجة سلسلة من الاتفاقيات المستقبلية للحد من الاسلحة الاستراتيجية . وفي اية حال ، ومع السيطرة على الانفاق الاستراتيجي ، فان الولايات المتحدة الاميركية تستطيع ان تعزز قواتها التقليدية اللازمة لاستراتيجية استقرار نووي فعالة . وفي الواقع ، ومع توجيه ضغط اقل على الميزانية الاستراتيجية ، فان ميزانية الدفاع الاميركية العامة يمكن ان تبقى ثابتة او يمكن ان تخفض دون التأثير على القدرة الاميركية في المحافظة على دفاعات غير نووية كافية (١) .

يمكن للمبادىء الثلاثة للردع المستقر — المذكورة سابقا — ان تجعل الولايات المتحدة الاميركية قادرة على المحافظة على ردع آمن يعتمد عليه في الظروف الجديدة لاعوام السبعينات . وأنه لمن الاهمية بنفس الدرجة ، ان تقدر بأن السياسة النووية الاميركية المعتمدة على هذه المبادىء قد تثير رد عسكريا من قبل الاتحاد السوفييتي . واذا كان على الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي ان يتحركا باتجاه سياسات متوازية للردع المستقر ، فان مظاهر الاستقرار في المدى البعيد ستتحسن الى حد كبير ، كما ان الامن الاميركي سيصبح في النهاية افضل بكثير من السابق ، ويجب ان تحتوي الاتفاقيات الاولية لمحادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، الموقعة في كل من موسكو وفلاديفستوك ، السباق النووي عبر مساعدة الطرفين في المحافظة على قوة ردع مصداقية ، وتقديم الفرصة لادارة السياسات الاستراتيجية ضمن اطار ثنائي الجانب . ولكن هذه الاتفاقيات لا تمثل سوى الخطوة الاولى فقط على طريق البحث عن الاستقرار . وسوف تمس الحاجة الى جهود معززة من جانب القوتين العظميين للمحافظة على علاقة نووية مأمونة ومتبادلة خلال الاعوام القادمة.

---

(١) — يمكن الرجوع بشأن تحليلات اوضاع القوة الاميركية القادرة على الخفض الى الحد الادنى لدور الاسلحة النووية بدون زيادة الانفاق الدفاعي ، الى شارلز ل. شولتزه واخرين في « وضع الافضليات القومية : ميزانية ١٩٧٣ » (مؤسسة بروكينغز ١٩٧٢) ، الصفحات ١١٦ — ١٢١ ، والى لسلي جيلب وارنولد كوزماك في « القوات ذات الاهداف العامة » وهنري اوين في « المرحلة الثانية في السياسة الخارجية » (مؤسسة بروكينغز ١٩٧٣) — الصفحات ٢٠٣ — ٢٢٤ .

الملحــــق رقم (١)

اسماء ووظائف(١) اعضاء جماعة دراسة سياسة الاسلحة الاستراتيجية الاميركية في مؤسسة بروكينغز ـ كارنجيغي ، الذين اسهموا في وضع الدراسات التي احتواها هذا الكتاب

ـ ي. روس ادير ـ عضو في مجلس الكونغرس الاميركي .
ـ جون ب. اندرسن ـ عضو في مجلس الكونغرس الاميركي .
ـ هوارد هـ. بيكر ـ عضو في مجلس الشيوخ الاميركي .
ـ ا. دوآك بارنيت ـ مؤسسة بروكينغز .
ـ شارل بولتيه ـ مؤسسة كارنيغي السلام الدولي .
ـ هارولد براون ـ معهد كاليفورنيا التكنولوجي (ووزير دفاع لاحق) .
ـ جيفري كوهيلان ـ عضو في مجلس الكونغرس الاميركي .
ـ هيدلي دونوفان ـ من مجلة « تايم » الاميركية .
ـ لي دوبريدج ـ مستشار علمي للرئيس الاميركي .
ـ فيليب فارلي ـ من وكالة نزع السلاح والسيطرة على الاسلحة ، الاميركية .
ـ جون س. فوستر ـ من وزارة الدفاع الاميركية .
ـ فيليب جيلين ـ من صحيفة الواشنطن بوست .
ـ كرميت كوردون ـ من مؤسسة بروكينغز .
ـ مورتون هالبرين ـ من مؤسسة بروكينيغز .
ـ دانيال انوييه ـ عضو في مجلس الشيوخ الاميركي .
ـ جوزف جونسون ـ من مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي .
ـ جيروم هـ. كاهن ـ من مؤسسة بروكينغز ـ وهو الذي ظهر اسمه

---

(١) ـ الوظائف هي التي كان هؤلاء الاعضاء يشغلونها في عام ١٩٦٩ .

كمؤلف الكتاب .

- فرانكلين ليندساي - نائب رئيس مؤسسة اتيك .
- ادموند موسكي - عضو في مجلس الشيوخ الاميركي .
- جيمس بيسون - عضو في مجلس الشيوخ الاميركي .
- هنري اوين - من مؤسسة بروكينغز .
- جيمس بيرسون - عضو في مجلس الشيوخ الاميركي .
- اوتيس ج. بايك - عضو في مجلس الكونغرس الاميركي .
- جورج راث جينز - من معهد ماساشوستس التكنولوجي .
- ماثيو ريدجواي - جنرال متقاعد في الجيش الاميركي .
- هربرت سكوفيل - من مؤسسة كارينغي للسلام الدولي .
- جيرارد شميث - من الوكالة الاميركية لنزع السلاح والسيطرة على الاسلحة .
- جون هويلر - جامعة برينستون .
- هربرت ف. يورك - جامعة كاليفورنيا - سان دييغو لاجولا .



الملحــــق رقم (٢)

الاستراتيجية النووية الاميركية في عهـدي الرئيسين كارتر وريغـان وافاقهـا المستقبلية (١)

١ ــ الاستراتيجية النووية في عهد الرئيس كارتر :

اذا كانت كل ادارة اميركية قد اخذت باستراتيجية او عقيدة او سياسة معينة تتصل بموقفها من الاستراتيجية النووية في العالم ، وترد بهـا عـلى الاستراتيجيات والسياسات التي اخذ بها الاتحاد السوفييتي ، واذا كانـت هذه السياسات قد تراوحت بين القوة الاستراتيجية والانتقام الكثيف فـي الخمسينات (١٩٥٣ ــ ١٩٦٠) ، والدمار المضمون في الستينات (١٩٦١ ــ ١٩٦٨) ، وما تفرع عنه من عقائد فرعية كالرد المرن والرد المسيطر عليـه ، الى المساواة والكفاية ومحادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية في السبعينات (١٩٦٩ ــ ١٩٧٤) ، وما رافقها من التفتيش عن الاستقرار والردع المستقر، فهل ادخلت ادارة كارتر تعديلات معينة على هذه الاستراتيجيات ام اخذت باستراتيجية او عقيدة جديدة ؟

لقد أصبح واضحا في وقت ما بعد قدوم كارتر الى البيت الابيض ان ادارته تبنت عقيدة او استراتيجية ما عرف « بالرد المعاكس الموازن » التي كانت تهدف ــ كما اكد وزير الدفاع الاميركي انذاك هارولد براون ــ الى اثبات

---

(١) ــ نظرا لان هذا الكتاب يستعرض تطور الاستراتيجية النووية في العالم حتى منتصف السبعينات فقط (١٩٧٥) ، وتقديرا لاهمية تطورها منذ ذلك التاريخ حتى الوقت الحاضر فقـد قام مركز الدراسات العسكرية في القوات المسلحة العربية السورية بتكليف العميد الركن نافع ايوب مترجم هذا الكتاب ، بأن يضيف هذا الملحق ليكون القراء على اطلاع كامل على هذا التطور . وقد اخذت المعلومات من مراجع اجنبية ستذكر في حينها في الملاحظات التي ستوضع في اسفـل الصفحات . (مركز الدراسات العسكرية)

الردع وتأكيد مصداقية ، علما بأنها لم تخرج عن المبادىء النووية الثابتة السابقة . وهي ليست استراتيجية جديدة بل تعتبر توضيحا للاستراتيجية السابقة وتحديدا لاولوياتها وتفسيرا لاغراضها . ولا تدعي هذه الاستراتيجية احتمال كسب حرب نووية مفترضة ، وليست مؤشرا للاعتقاد بامكانية الفوز بمثل هذه الحرب كما انها ليست توجيها نحو مبدأ الضربة النووية الاولى ، التي لم تزل امرا غير وارد بالنسبة للادارة الاميركية ، التي اصبحت تعتقد بشكل لا يتطرق الشك اليه ان الحرب النووية ــ مهما كان نوعها وحجمها ــ لا يمكن ان تكون محدودة او لن تبقى على الاقل كذلك ، بل ستتحول الى مواجهة تدميرية شاملة (١) .

وقد شرح وزير الدفاع الاميركي هارولد براون هذه الاستراتيجية في خطاب القاه في ٥ نيسان من عام ١٩٧٩ ، حيث قال : « تتطلب هذه الاستراتيجية ان تكون قادرين على ان نلحق بالخصم حجما من الخسائر يجعله يعدل عن مهاجمة الولايات المتحدة او حلفائها ، حيث يحتاج ذلك الى قدرة اميركية غير معرضة ، تستطيع تدمير الصناعة والسكان في الاتحاد السوفييتي ، وبالتالي فان قدرة الدمار المضمون تشكل اساس الردع النووي ، بالرغم من عدم كفايتها كعقيدة استراتيجية ، لان الردع الفعال يتطلب بدوره قوات ذات حجم ومرونة كافيتين لمهاجمة اهداف عسكرية او غيرها ، مع الاحتفاظ باحتياط كاف من الوسائط ، الامر الذي يعطي المصداقية لهذا الردع » (٢) .

نستعرض فيما يلي بعض الافكار التي سيطرت في عهد الرئيس كارتر ، والتي يمكن اعتبارها كخطوط عريضة للاستراتيجية النووية الاميركية انذاك :

ــ ثمة من قال انه اذا اعتقد السوفييت ، للحظة ما ، بأن الاميركيين لن يردوا بضربات شاملة ، فقد يلجأ القادة السوفييت الى استخدام جزء من مخزوناتهم النووية في لحظة حسم سياسية تتطلب الاتجاه الى العنف مؤقتا .

---

(١) ــ التقرير السنوي لوزارة الدفاع الاميركية عن العام المالي ١٩٨٢ ــ المقدم بتاريخ ١٩ كانون الثاني ١٩٨١ ــ الصفحة ٣٨ .

(٢) ــ انظر مجلة الفكر العسكري ــ العدد ١ ــ كانون الثاني ١٩٨٠ الصفحة (٩٠) .

- كان يسود انذاك اعتقاد عن وجهة النظر السوفييتية عن السلاح النووي ، الذي يعتبر احد ادوات الحرب الاساسية ويقدم امكانات اكبر في الاعمال القتالية ، حيث يمكن لبضع قنابل نووية من عيار متوسط او اقل ان تخرج لواء مشاة من المعركة . بينما كان ذلك يحتاج الى (١٨٠) ألف قذيفة مدفعية تقليدية . وسرعان ما تبدل هذا الاعتقاد الخاطىء حيث اصبحت تصريحات القادة السوفييت ـ ما عدا استثناءات نادرة ـ تؤكد بأن الحرب النووية لا يمكن الا ان تكون حربا شاملة ، وبالتالي فان التصعيد أمر حتمي لا مفر منه ، مما يدل على ان الفكرة الاميركية عن الحرب النووية المحدودة لم تكن سوى وهم زائف .

- كان الفارق الرئيسي بين وجهتي النظر الاميركية والسوفييتية يتمثل بأن التكافؤ الاستراتيجي اعتبر مساواة في اليقين بالخسارة حسب الراي الاميركي ومساواة في الامل بالبقاء حسب الرأي السوفييتي .

- التقت الاستراتيجيات الاميركية والسوفييتية في هذه المرحلة في الالتزام المتبادل بالاتفاق على تحديد الاسلحة الاستراتيجية من حيث المبدأ ، حيث وقع الطرفان الاميركي والسوفييتي على اتفاقات موسكو عام ١٩٧٢ واتفاقية فلاديفستوك لعام ١٩٧٤ (١) . ولئن نشأت خلافات بما يتعلق بمعاهدة ١٩٧٩ ، فان احتمال زوال هذه الخلافات والوصول الى اتفاق دائم عن تحديد الاسلحة الاستراتيجية ، وارد اليوم او غدا .

٢ ـ رد الفعل السوفييتي على استراتيجية « الرد المعاكس الموازن » :

لم تقنع تأكيدات وزير الدفاع الاميركي براون والاخرين في ادارة الرئيس كارتر ، المشككين في سلامة النوايا الاميركية حيال مستقبل العقيدة الاستراتيجية التي ستعتمد في اميركا . وكان الاتحاد السوفييتي في مقدمة هؤلاء حيث اعتبر ان اعتماد الرئيس كارتر لهذه المبادىء رسميا يشكل خطورة كبيرة وقد جاء في مقالة للمفكر السوفييتي ليف سيمييكو(٢) عن التوجيه الرئاسي

(١) ـ كنا قد ذكرنا كافة تفاصيل هذه الاتفاقيات في الفقرة الخامسة من الفصل الثالث من هذا الكتاب .

(٢) ـ هو احد مديري المعهد السوفييتي للدراسات الاميركية والكندية ونائب رئيس هيئة نزع السلاح التابعة للجنة السلم السوفييتية .

الاميركي رقم ٥٩ بانه « ليس مجرد زيادة حسابية في عدد الاهداف السوفييتية المحتملة لقوات النووية الاميركية ، بل محاولة واضحة من قبل البنتاغون لتحقيق النصر في حرب نووية يعرف القادة الاميركيون ـ قبل غيرهم ـ استحالة الانتصار فيها » (١) ويضيف سيمبيكو في تعليقه على الاستراتيجية الاميركية الجديدة قائلا « ان المراهنة على خوض حرب نووية محدودة ـ ونقصد بها الحرب الموجهة لضرب قوات الخصم العسكرية ومواقعه الاقتصادية والسياسية الحيوية ـ بحجة الحد من الخسائر المدنية لدى الجانبين ـ ستكون عملا خاسرا لاعتمادها اصلا على مبادىء خاطئة . فالحرب النووية لا يمكن ان تكون محدودة ولن يكتب البقاء بعدها لاي من الجانبين . اما الاعتماد على مثل هذه الاستراتيجية فسيتطلب من الولايات المتحدة الاميركية ان تكون متمتعة بتفوق استراتيجي مطلق على الاتحاد السوفييتي ، الامر الذي لا يمكن تحقيقه طالما ان هذا الاخير لن يسمح بذلك . وما لم يتحقق امتلاك الولايات المتحدة لقدرات نووية متفوقة على نظيرتها السوفييتية ، فان الحديث عن امكانية خوض حرب نووية محدودة وتجنب اثارها التدميرية الشاملة يظل مفتقرا الى اية اسس عملية حقيقية (٢) .

اما البروفسور هـ . تروفيمنكو (٣) ، فقد كان اكثر وضوحا من زميله ، حيث وصف العلاقة بين التوجهات الاميركية ، حسبما عبر عنها التوجيه الرئاسي ـ ٥٩ وعقيدة الدمار المضمون المتبادل ، بأنها تخل عن مبدا « الردع المتبادل » وعن عقيدة « الدمار المضمون المتبادل » نفسها واستبدالهما بما يدعو الى تحقيق التفوق من اجل ردع الخصم من جانب واحد (٤) . وقد اعتمد هذا المفكر السوفييتي في ذلك على اراء بعض المسؤولين السياسيين

---

(١) ـ ليف سمبيكو في « التوجيه ٥٩ : هل هو تطور ام فقره كمية ؟ » مجلة « الازمنة الحديثة » السوفييتية العدد (٣٨) موسكو ـ ايلول ١٩٨٠ .

(٢) ـ نفس المصدر السابق .

(٣) ـ زميل ليف سمكيبكو في المعهد السوفييتي للدراسات الاميركية والكندية .

(٤) ـ هنري تروفيمنكو في : « القوة ـ المضادة : وهم من علاج عام » في مجلة « الامن الدولي » العدد ٥ ربيع عام ١٩٨١ .

العسكريين الاميركيين في ضرورة استبعاد نظرية او عقيدة « الدمار المضمون المتبادل » ، نذكر منهم مثلا الجنرال « الكسندر هيغ » ، وزير الخارجية الاميركية الحالي ، والجنرال « ادوارد روني » احد كبار المفاوضين في محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية والذي كان من اشد معارضي معاهدة سالت ــ ٢ .

لقد قال هيغ في شهادته امام الكونغرس حول التصديق على معاهدة سالت ــ ٢ ان « شعور القلق يساورني ازاء استمرار تعلق الولايات المتحدة الاميركية بتلك النظرية التي نطلق عليها اسم الدمار المضمون المتبادل » (١) ، بينما ذهب روني الى حد اعتبار هذه النظرية « دليل ضعف ومبدأ غير اخلاقي من الاساس »(٢) ومع ذلك فان تروفيمنكو يعترف بما يسميه بالصعوبات ، التي تواجه كل من يحاول تحديد المبادىء الاستراتيجية النووية للسياسة الاميركية ، حيث تعرب هذه السياسة تارة عن تمسكها بمبدأ الردع واقتناعها باستحالة كسب الحرب النووية ، وتنادي في تارة اخرى بالتركيز على عمليات ضرب القوة النووية المعادية ، الامر الذي يكشف عن تفكير القادة الاميركيين بامكانية توجيه ضربة نووية اولى « مضادة للقوة » وتحقيق النصر بواسطتها . ثم يستنتج هذا الباحث السوفييتي بان الاستراتيجية الاميركية كانت دائما تطمح الى تحقيق التفوق على الاتحاد السوفييتي ، وليس التعادل كما يدعو نصها المعلن (٣) » .

وقد وصل الاهتمام بمسألة التوجيه الرئاسي رقم ٥٩ ، وما يمكن أن يمثله من تحول في الاستراتيجية النووية الاميركية ، حدا دفع بالرئيس السوفييتي ليونيد بريجينيف الى ان يعلق عليه بقوله : « ان المشكلة في الاستراتيجية الاميركية ــ كما يعبر عنها القرار الرئاسي الاخير ــ تكمن في ان هذه الاستراتيجية لا يمكن ان تعني سوى نتيجة منطقية واحدة ، وهي

---

(١) ــ نفس المرجع السابق .
(٢) ــ نفس المرجع السابق .
(٣) ــ نفس المرجع السابق .

أن تجعل الحرب النووية فكرة مقبولة وقابلة للتحقيق ، وهو أمر يشكل بحد ذاته ، تحولا لا يمكن التقليل من اهميته وخطورته (١) »

٢ ـ الاستراتيجية النووية الاميركية في عهد الرئيس ريغان :

هل تعبر هذه الاستراتيجية عن التحول الى خوض الحرب النووية عوضا عن ردعها ؟

لقد جاءت التفسيرات السوفييتية للتوجيه الرئاسي ـ ٥٩ لتثبت صحة المحاذير التي حاولت ادارة كارتر الابتعاد عنها ، بينما تبنتها ادارة ريغان واعلنتها بصراحة ، متخلية عن نظرية « الدمار المضمون » بصورة فعلية ، ومؤكدة على المخاوف السوفييتية ومعدلة او ملغية البرامج والخطط الدفاعية والتسلحية التي كان الرئيس كارتر قد ساهم باعدادها مع حكومته .

صدرت توصيات ادارة ريغان الدفاعية في مطلع شهر اب من عام ١٩٨١ بشكل توجيه رئاسي ايضا بعد ان استغرق اعدادها ثمانية اشهر . واصبحت هذه التوصيات تعرف فيما بعد باسم « **استراتيجية ريغان العسكرية** » . وهي تعود اصلا الى دراسة دفاعية شاملة كان قد قدمها في صيف عام ١٩٨٠ عدد من اعضاء هيئة ريغان الاستشارية للشؤون العسكرية والخارجية اثناء حملة الانتخابات الرئاسية التي جاءت بريغان الى قمة السلطة . وقد كان من ابرز المساهمين في هذه الدراسة كل من فريد ايكلي الذي يشغل حاليا منصب وكيل وزارة الدفاع لشؤون السياسة العامة ، و (يوجين روستو) ، الذي عين مؤخرا رئيسا « للوكالة الحكومية للحد من التسلح ونزع الاسلحة » وجون ليمان ، وزير البحرية الحالي ، وريتشارد بيبس ، عضو مجلس الامن القومي و (وليام فان كليف) ، الذي شغل منصب رئيس الفريق الدفاعي الانتقالي بعد فوز ريغان بانتخابات الرئاسة ، وكولين غراي ، احد مستشاري الرئيس وعضو لجنة الخطر الراهن اليمينية المتطرفة ، التي يتزعمها بول نيتزه المشهور بدعواته المتكررة لتحقيق التفوق ـ وليس التعادل فقط ـ على الاتحاد

---

(١) ـ صحيفة البرافدا الصادرة بتاريخ ٣٠ اب ١٩٨٠ .

السوفييتي ، حيث يتميز جميع هؤلاء بمعارضتهم المبدئية لنظرية التدمير المضمون المتبادل وباقتناعهم العميق بامكانية خوض الحرب النووية وضرورة التخطيط لكسبها واحراز النصر النهائي على الخصم .

وبالرغم من عدم اقتصار هذه التوصيات على مسائل الاستراتيجية النووية فان تركيزها على هذه المسائل ومبادىء واحتمالات الحرب النووية واشكالها المفترضة ، كان جليا وواضحا بما فيه الكفاية .

واذا كانت هذه التوصيات لا تدعو صراحة الى التحول عن الاستراتيجية النووية الاميركية السابقة ، فانها تعتبر بحد ذاتها ، استراتيجية جديدة وسوف تصطدم كسابقتها بنقاشات واعتراضات حادة .

ترى هذه الاستراتيجية الاميركية الجديدة ـ التي عممها الرئيس ريغان الى البنتاغون والقوات المسلحة ـ ان القرارات المتعلقة بالبرامج العسكرية يجب ان تكون مستقلة عن السيطرة على السلاح ، وان الافضلية يجب ان تعطى لوضع وتنفيذ البرامج الدفاعية بهدف تقويم الخلل في ميزان التسلح ، وتؤكد ايضا بأن اتفاقيات السيطرة على السلاح الناجحة تسهم الى حد كبير في تخفيف الجهد الدفاعي ، ولكنه لا يجوز الاعتماد عليها من اجل « اية حاجات امنية جوهرية » .

فما هو مضمون هذه الاستراتيجية ؟

تتضمن هذه الاستراتيجية النقاط الهامة التالية (١) :

أ ـ اقامة ارتباط بين مختلف مناطق العالم ، بحيث يصبح واضحا للاتحاد السوفييتي بأن اثارته لاي فعل في اي مكان (منطقة مسرح) ستؤدي بالضرورة الى اثارة رد فعل (حرب) في منطقة او مسرح آخر . ويشمل هذا الارتباط الدول الواقعة على حدود حلف الاطلسي والبعيدة عن هذه الحدود على حد سواء .

---

(١) ـ انظر مجلة « Aviation Week And Space Technology » العدد الصادر بتاريخ ٣ اب ١٩٨١ .

ب ـ توجيه الانتباه الى التهديدات الاقليمية ، وخاصة المؤثرة على المناطق الحساسية في العالم ، كالبحر الكاريبي واميركا الجنوبية وسواحل البحر الابيض المتوسط ، ومحاولة ازالة اسباب التوتر وتحقيق الاستقرار في الاماكن التي لا يمكن للقوات الاميركية ان تتدخل فيها مباشرة ، او التي لا يمكن ان يؤدي تدخلها فيها الى حرب شاملة .

جـ ـ تخطيط وتنفيذ برامج دفاع مدني لتخفيف عوامل القسر التي قد يستغلها الخصم خلال الازمات وتامين استمرارية العمل الحكومي ، والاقلال ما امكن من الخسائر البشرية في حالة الحرب ، وتحقيق التوافق بين هذه الاستراتيجية وسياسة الدفاع الوطني .

د ـ ضمان تحقيق السيطرة على طرق المواصلات العالمية الحساسة والتأكيد على دور البحرية الاميركية في العمليات الهجومية وتخصيص القوى اللازمة لمناطق حلف الاطلسي والبحر الابيض المتوسط وغرب المحيط الهادي والمحيط الهندي وجنوب غرب آسيا ، بغية التعامل مع العدوان السوفييتي .

هـ ـ تامين حرية وصول الولايات المتحدة الاميركية الى منابع الثروات المعدنية والمواد الاولية التي تعتبر حيوية للمصالح القومية الاميركية ، واستخدام القوة العسكرية لهذا الغرض عند الضرورة .

و ـ اقامة منشآت جديدة لانتاج ما يلزم من المواد النووية الاستراتيجية المستخدمة في الرؤوس الحربية ، او تطوير المنشآت الحالية ، او الاثنين معـا .

ز ـ التاكيد على نقل التكنولوجيا الى الحلفاء الغربيين سواء بتبادل المعلومات التقنية ، او بواسطة برامج التطوير المشتركة ؛ على ان تراعي الادارة الاميركية عدم تسرب هذه التكنولوجيا الى الاعداء .

ح ـ دعم اجهزة القيادة والسيطرة والاتصالات والاستخبارات ، لتصبح على نفس المستوى الذي تعمل به الانظمة النووية الاستراتيجية ، بحيث

يتم ضمان جاهزية وتحديث وقدرة تحمل وامكانية عمل هذه الاجهزة الحساسة . ويتضمن ذلك الابحاث الهادفة الى تطوير القوات الاستراتيجية واجهزة قيادتها والسيطرة عليها معاً .

عملت « استراتيجية ريغن العسكرية » على ايجاد علاقة متوازنة بين التحديث والجاهزية والدعم عبر توجيهاتها الى رؤساء الخدمات حول وضع خطط لعشر سنوات قادمة . يؤخذ فيها بعين الاعتبار تحديث القوات للعمل في مناطق التهديد ورد الفعل السريع ورفع نوعية الانظمة لتتلاؤم مع التكنولوجيا الميدانية المتقدمة ، وجعلها موضع أعتمادية موثوقة لحلفاء اميركا .

وكان ثمة عامل آخر هم في هذه الاستراتيجية حيث تمثل بالوقوف في وجه الاستراتيجية السوفييتية ومهاجمة نقاط الضعف فيها وعدم محاولة الدخول في سباق معها يعتمد على الاخذ بالثأر . ولتحقيق ذلك ، فقد رأت وزارة الدفاع الاميركية ان تحدد نقاط الضعف لدى الخصم وتصنفها وتطور استراتيجيتها وقواتها لاستغلال هذه النقاط . ولكي تكون جاهزة نجعل المعتدي يدفع ثمنا باهظا على حساب قوته العسكرية وسيطرته السياسية ضمن بلده وقاعدته الصناعية وعلاقته مع حلفائه .

اعتمدت هذه الاستراتيجية على عدد من الافتراضات ، وبشكل خاص على ثلاث منها ، استخدمت لتبرير الميزانيات العسكرية حتى عام ١٩٨٧ وهي :

آ ـ لن تكون الحرب مع الاتحاد السوفييتي محدودة في منطقة واحدة ، ولكنها ستكون غالبا حربا عالمية تحتاج الى نشر القوات الاميركية بوقت واحد في عدة مسارح حربية .

ب ـ يحتمل ان تكون الحرب مع الاتحاد السوفييتي طويلة الامد ، بالرغم من تميز مراحلها الاولى في اوروبا بطابع عنيف يترك تأثيرا حاسما على نتائجها النهائية .

جـ ـ ستدعم الصراعات المسلحة التي تشترك فيها القوات البرية الاميركية ، باعلان الكونغرس للتعبئة الوطنية الشاملة في البلاد .

يحتاج كل افتراض ذكر اعلاه الى تخصيص ميزانية خاصة سواء لنشر القوات الاميركية او لعملها الطويل نسبيا او لتعبئتها . وعموما فان الرئيس الاميركي ريغان اعتمد في وضع اهداف استراتيجيته العسكرية على القـوات النووية الاستراتيجية الهجومية التي يجب ان تكون مساوية — على الاقل — للقوات المماثلة في الاتحاد السوفييتي . وبالاضافة الى ذلك ، فان القـوات المسلحة الاميركية واجهزة قيادتها والسيطرة عليها ، يجب أن تكون قادرة — في حالـة نشوب الحرب — على تحمل الضربة الاولى السوفييتية ثم القيام برد مسيطر عليه من قبل السلطة القيادية الوطنية ، حيث يتمثل هذا الرد غالبا باختراق الدفاعات المعادية وتدمير عدد كبير من اهداف العدو بطريقة يتأمـن معها انجاز الاهداف الاميركية .

تدعو هذه الاستراتيجية الجديدة ايضا الى تحقيق تفوق بحري اميركي وتفوق تكنولوجي ، وكذلك الى عنصر بري **قادر على** البقاء من عناصر الثالوث الاستراتيجي المتمثل بالصواريخ العابرة للقارات ، والصواريخ التي تطلـق من الغواصات ، والقاذفات ، اي انها تؤكد على ضرورة الابقاء على هـذا العنصر البري خلافا للاجتهادات السابقة التي دعت الى الغائه .

يفهم من التفوق البحري ان يتم تحديث الصواريخ التـي تطلق مـن الغواصات ، بحيث تصبح قادرة على اصابة وتدمير الاهداف الصعبة في الاتحاد السوفييتي ، كصوامع الصواريخ العابرة للقارات مثلا ، على ان ينتهي العمـل بها في اواخر اعوام الثمانينات .

تراعي هذه الاستراتيجية الاستفادة من انظمة الاقمار الصناعية ذات المهام المتعددة ، والعمل على جعلها اهدافا صعبة قادرة على تحمل الهجمـات المضادة التي تستخدم فيها الاقمار الصناعية السوفييتية . وتدعو ايضا الـى تنفيذ برنامج خاص للمراقبة الفضائية والارضية مع ما يتطلب ذلك من تجهيزات خاصة على ان يتم اطلاق المحطة الحاملة لهذه التجهيـزات الـى الفضاء في عـام ١٩٨٧ .

تدعو هذه الاستراتيجية ايضا الى تنفيذ النقاط التالية :

أ — تحديث عنصر القاذفات في الثالوث الاستراتيجي .

ب ـ تطوير امكانيات الحرب الفضائية باقامة نظام مضاد للاقمار الصناعية لسد الثغرة التي تنشأ عن لجوء الاتحاد السوفييتي لانهاء العمل بمعاهدة تحديد الانظمة المضادة للصواريخ البالستيكية ، وانتقاله الى نشر نظام مضاد للصواريخ على نطاق واسع .

جـ ـ تخطيط تطوير القوات بحيث لا يحدث خلل في الميزان الاستراتيجي اذا ما استطاع السوفييت تحقيق قفزات تكنولوجية غير متوقعة ونشروا بالتالي عددا كبيرا جدا من الصواريخ العابرة للقارات . وقد روعي وضع خطة لبرامج ابحاث وتطوير يمكن بواسطتها القيام برد فعال على محاولات السوفييت الهادفة الى الاخلال بهذا الميزان . تشمل هذه البرامج تطوير الاسلحة ذات الطاقة الموجهة كاجهزة الليزر والاشعاعات الجزيئية (نسبة الى جزئية Particle وهي احدى مكونات الذرة) التي تستطيع تدمير الصواريخ البالستيكية (١) .

د ـ انشاء قوات نووية برية وبحرية لتكون صلة الوصل بين القوات التقليدية والقوات الاستراتيجية حيث يراعى ادخال مسرح القوات النووية ضمن الاستراتيجية الامريكية . وبالتالي يمكن استخدام هذه القوات النووية في الرد على الاعتداء السوفييتي التقليدي على ضوء رجحان كفة حلف وارسو بالاسلحة التقليدية ، وفي دعم حلف الناتو ، وتصعيد الاعمال القتالية في مناطق المحيط الهادي وجنوب غربي آسيا ، الامر الذي يجعل السوفييت يفكرون طويلا قبل اشعال نيران الحروب في هذه الاماكن .

هـ ـ اعطاء الافضلية التامة والتنفيذ نشر صواريخ « بير شينغ ـ ٢ » من صنع مارتن ماريتا وصواريخ « كروز » من صنع جنرال ديناميكس مع القوات الامريكية العاملة في دول حلف الناتو ، اعتبارا من عام ١٩٨٣ ـ واتخاذ كافة الاجراءات الضرورية لتحقيق هذا النشر قبل كانون الاول ١٩٨٣ .

---

(١) ـ تستطيع هذه الاجهزة تدمير الصواريخ المعادية والصديقة على حد سواء وبالتالي يمكن تدمير الصواريخ الامريكية بعد انطلاقها اذا اضطرت القيادة الامريكية لتبديل قرارها .

ر ــ التغلب على تأرجح انتاج التمثيات اللازمة من مادة البلوتونيوم المستخدمة في الرؤوس النووية ، وجعل هذا الانتاج ثابتا وكافيا ، بالاضافة الى تأمين الوقاية اللازمة والمضمونة له ، وعدم التباطؤ في اجراء التجارب الضرورية على التصاميم الجديدة للاسلحة النووية . وقد تم تكليف رئاسة الاركان العامة بالاشراف على تنفيذ هذه الاجراءات بحيث تنسق وتنظم اعمال الخدمات المسؤوله عن تنفيذ البرامج النووية المقترحة .

ز ــ واخيرا فقد راعت هذه الاستراتيجية ان تعمل ثلاث فرق مع كافة وسائط الدعم وبعض الالوية المستقلة مع قوة التدخل السريع ، وان تتميز القوات المسلحة التقليدية الاميركية بالمرونة اللازمة للعمل المشترك والمنسق ، سواء في المنطقة المركزية لحلف الناتو او في اية مناطق اخرى في العالم .

يبدا تنفيذ هذه الاستراتيجية عمليا اعتبارا من العام المالي ١٩٨٣ (الذي يبدا في الاول من تشرين الاول عام ١٩٨٢) . ونورد فيما يلي الفقرة الخاصة بالشرق الاوسط وجنوب شرق آسيا من هذه الاستراتيجية نظرا لاهميتها وكونها ذات مساس مباشر بنا (١) :

« **توسيع عملية السلام الاسرائيلية ــ المصرية** ، التي تهدف الى اقامة حل عربي ــ اسرائيلي دائم ، **واقامة وجود اميركي اقليمي مشترك** ، والمحافظة عليه كمؤشر لارادة اميركا في الدفاع عن مصالحها في هذه المنطقة ، **والوقوف في وجه الخطوات السوفييتية** الهادفة لكسب مواقع قوة ونفوذ في المنطقة ، **واقامة علاقات دفاعية متطورة** مع البلدان الرئيسية التي تشكل مفاتيح المنطقة كالمملكة العربية السعودية واسرائيل ومصر والاردن والباكستان وتركيا .

٤ ــ تحليل الاستراتيجية الاميركية الجديدة :

ماذا نفهم من هذه الاستراتيجية الاميركية الجديدة اولا ؟ وكيف تخطط الادارة الاميركية الحالية لتنفيذ مضامينها ثانيا ؟

---

(١) ــ انظر مجلة « اسبوع الطيران وتكنولوجيا الفضاء » عدد ٣ اب ١٩٨١ ــ الصفحة (٤٧).

لا بد للاجابة على السؤال الاول من استعراض النقاط التالية :

آ ــ تراجعت الولايات المتحدة عن الاستراتيجية السابقة التي كانت تعتبر خوض الحرب النووية انتحارا لكلا الطرفين ، وانتقلت الادارة الاميركية الحالية الى التحضير لخوض الحرب النووية .

ب ــ انتقلت الادارة الاميركية بموجب هذه الاستراتيجية من فكرة الحرب النووية الخاطفة الى امكانية خوض حرب نووية طويلة الامد ، وربما على غرار ما حدث في الحروب العالمية السابقة ، وهي بذلك تفكر بتحقيق النصر في هذه الحرب .

جـ ــ يعتبر الانتقال الى تخطيط وتنفيذ دفاع مدني قادر على تحمل الضربات النووية ، مؤشرا للتخلي على نظرية « الدمار المضمون المتبادل » التي تصبح عديمة الفعالية في هذه الحالة .

د ــ ان التركيز على اجهزة القيادة والسيطرة والاستطلاع ينبع من ضرورتها في اية حرب نووية مقبلة ، حيث تمس الحاجة اليها في قيادة القوات الاستراتيجية ، كما ان اقامة انظمة مضادة للاقمار الصناعية والصواريخ البالستيكية العابرة للقارات ، بانواعها المختلفة ، يعتبر مؤشرا للتحضير لخوض حرب نووية .

هـ ــ ان رفع مستوى القوات النووية الاستراتيجية الاميركية لتصبح معادلة على الاقل (ومتفوقة عمليا) لنظيرتها السوفييتية ، يعتبر مؤشرا واضحا لتجاوز الاستراتيجية الاميركية السابقة التي دعت الى التوازن او الكفاية والتزمت « بالتعادل الاساسي » و « باستقرار الازمات » ، الامر الذي لا يمكن تفسيره الا على ضوء تصريح وزير الدفاع الاميركي غاسبر واينبرغر الذي جاء فيه ان الهدف النهائي للولايات المتحدة الاميركية يجب ان يكون « استعادة التفوق النووي الاستراتيجي على الاتحاد السوفييتي خلال التسعينات »(١) .

---

(١) ــ انظر صحيفة التايمز اللندية الصادرة بتاريخ ١٥ اب ١٩٨١ .

م ـ ماذا يمكن ان يعني وضع المهام للقوات النووية الاميركية في حال اندلاع حرب نووية (١) ؟ وماذا عن ضرورة تمكنها من تحمل الضربة الاستباقية السوفييتية والرد عليها واختراق الدفاعات السوفييتية وتحقيق الاستراتيجية العليا للولايات المتحدة الاميركية ؟ .

ن ـ الربط بين الحرب النووية العالمية الشاملة والمصالح الاميركية في العالم ، وبالتالي الرد على اي فعل سوفييتي يهدد هذه المصالح في اية منطقة من العالم ، وعلى اي عمل آخر يمس حرية الوصول الاميركية الى منابع الثروات المعدنية والمواد الاولية اينما وجدت .

وعموما فقد نشأت خلال الاعوام العشرة الاخيرة مدرسة اميركية من المتطرفين الداعين الى اتخاذ مواقف متشددة حيال الاتحاد السوفييتي . وكأنهم يودون العودة الى استراتيجية « الرد الشامل » او « الانتقام الكثيف » التي كانت سائدة في اعوام الخمسينات . ودعا اصحاب هذه المدرسة التي يمكن تسميتها بمدرسة الاقصويين المتطرفين ، الى استراتيجية « قتالية » « لا ردعية » . وما ان وصل هؤلاء الى مراكز اتخاذ القرارات السياسية حتى تحولت دعواتهم من دراسات ووجهات نظر اكاديمية الطابع الى توجهات وتوصيات استراتيجية ودفاعية للولايات المتحدة الاميركية . ولعل في الاجابة على السؤال الثاني المذكور انفا ما يؤكد ترجمة هذه الاستراتيجية الى واقع ملموس . فلنستعرض فيما يلي برامج التسليح التي اعتمدتها ادارة ريغان لتحقيق توصياتها خلال الاعوام المقبلة .

تركز الادارة الاميركية حاليا على تحديث قواتها الاستراتيجية النووية في عناصرها الثلاثة الرئيسية التي تشكل الثالوث الاستراتيجي المشهور (اي القاذفات ، والصواريخ العابرة للقارات ، والصواريخ التي تطلق من البحر) . وقبل الدخول في التفاصيل لا بد ان نؤكد على الاتجاهات الاساسية في هذا التحديث ، حيث نلاحظ ان هذه الادارة طلبت صنع مائة قاذفة حديثة من

---

(١) ـ انظر مجلة « اسبوع الطيران وتكنولوجيا الفضاء » عدد ٣ اب ١٩٨١ .

نوع (ب ـ ١) بدلا من تعديلات القاذفات الحالية ، جعل القاذفة ب ـ ٥٢ ـ ج قادرة على حمل واطلاق ٢٠ صاروخا ، بمعدل (٦) صواريخ في كل جناح و (٨) صواريخ في مقر القذائف ، قبل الانتقال نهائيا الى القاذفة المتقدمة تكنولوجيا المعروفة ب (ستيلث) في بداية التسعينات(١) .

ومن ناحية ثانية تجري ابحاث مكثفة حاليا لتحديث الصواريخ الحالية بحيث تستطيع البقاء بعد ضربة استباقية ينفذها الاتحاد السوفييتي مستخدما فيها اسلحته النووية .

وعموما فان الابحاث العلمية تشمل ما يلي :

آ ـ جعل الصواريخ غير معرضة للضربات الاولى المعادية باستخدام الحركة والخداع ، حيث يحتمل نشر الصواريخ من نوع (م. اكس) المعدلة حسب هذا الاتجاه بجاهزية عملياتية كاملة مع حلول عام ١٩٨٩ .

ب ـ التحرك خلال الاعوام الثلاثة او الاربعة القادمة باتجاه تطوير الصواريخ الصواريخ البحرية ترايدنت ـ ٢ (D-5) التي تطلق من الغواصات جعلها ذات دقة قريبة من الصواريخ (م ك ١٢ ـ آ) ، وزيادة الرؤوس النووية التي يحملها كل صاروخ منها لتصبح عشرة من النوع (م ك ـ ١٢ ـ آ) .

جـ ـ استئناف تطوير القاذفات الاستراتيجية من نوع (ب ـ ١) معدلة بحيث يزدد مداها وحمولتها وينقص المقطع العاكس للاشعة الرادارية ، وتصبح بالتالي قادرة على اختراق الدفاعات السوفييتية . وبنفس الوقت يجري العمل في تطوير طائرات ستيلث (المتسلل) الجوية السوفييتية ايضا اعتبارا من مطلع التسعينات .

د ـ استثمار صواريخ كروز بنشرها في الطائرات وعلى سفن السطح الحربية

---

(١) ـ سوف تكون هذه الطائرة غير قابلة للكشف من قبل الرادارات العادية بسبب امتصاص معدنها للاشعة الرادارية من ناحية ، ولعدم وجود مقاطع ذات سطوح مستوية يمكن ان تنعكس عليها هذه الاشعة ، من ناحية ثانية .

والغواصات وقواعد الاطلاق المتحركة ، بعد ادخال تحسينات كبيرة على الجيل الاول من هذه الصواريخ ، باستخدام تكنولوجية طائرة التلسل ستيسلث وتقنية التوجيه الدقيق .

هـ ــ تطوير اقمار صناعية يمكن وضعها في صوامع على الارض واطلاقها الى الفضاء عند الضرورة . وسوف تحل هذه الاقمار مكان الاقمار التي يدمرها الاتحاد السوفييتي بواسطة اجهزته المضادة للاقمار ذات الشحنات التقليدية التي يتم حاليا اجراء تجارب عليها او بواسطة اجهزة الطاقة الموجهة (الليزر واشعة الجزيئات) .

و ــ تطوير سفن فضائية مجهزة بوسائط مضادة لاشعة الليزر وقادرة على المناورة ضد اسلحة الاقمار الصناعية او تستخدم اجهزة ذات حماية ذاتية ، وقد بدأ انتاج هذه السفن الفضائية فعلا .

ز ــ نشر نظام دفاعي مضاد لصواريخ الباليستيكية متعدد الارتفاعات حول مواقع الصواريخ اعتبارا من منتصف الثمانينات ، حيث يراعى عمل الطائرات المعترضة في هذا النظام ، بالاضافة الى الصواريخ المضادة ذات الرؤوس غير النووية في الفضاء .

ح ــ اجراء الطيران الاختباري خلال اقل من ثلاث سنوات على الامكانيات العملياتية للصواريخ المضادة للاقمار الصناعية المزودة بهوى تدمير آلية غير نووية تتحسس بالاشعة تحت الحمراء . وسوف تطلق هذه الصواريخ من الطائرات ف ــ ١٥ او من قواعد فضائية تدور حول الارض ، علما ان اطلاقها من الطائرات المذكورة يتميز بعدم امكانية كشفه من قبل الاقمار الصناعية .

ط ــ تطوير اتصال لاسلكي بالموجات القصيرة جدا بين الاقمار الصناعية بحيث يمكن تجنب التشويش السوفييتي ، على ان هذا الاتصال يستخدم حاليا على نطاق ضيق في المركبات الفضائية وسوف يعمم على كافة المركبات ريثما يتم تطوير وضع الجيل الجديد من اجهزة الاتصال العاملة بواسطة الليزر والتي ستحل مستقبلا مكان اجهزة الموجات القصيرة .

ي ـ الاعتماد على انظمة اتصال وسيطرة وقيادة متعددة ومقساة (موجودة في مواضع محصنة وتحت الارض) ، واستخدام اقمار صناعية للاتصالات تعمل بالترددات العالية جدا والمنخفضة جدا ومحطات استقبال ذات طاقة كبيرة وترددات منخفضة جدا وتأمين انظمة مطورة لمعالجة الاتصالات الصوتية لتحاشي الاعتماد على الاتصالات التي تحتاج الى خطوط نظر ، علما بأن كل هذه الاجهزة تتميز بكونها مضادة للتشويش ويمكن ان تستخدم بنجاح في الاجواء الواقعة تحت تأثير الانفجارات النووية .

ك ـ اكمال جهاز الليزر العامل بالطاقة الكيميائية العالية البالغة (٥) ميغـا واط والذي يبلغ قطره (٤) امتار واختباره في الفضاء في نهاية الثمانينات وكذلك نشر الجيل الاول من محطات الليزر الميدانية في الفضاء فـي نهاية الثمانينات ايضا لاستخدامها ضد الاقمار الصناعية والصواريخ المعادية على ان يتم نشر الجيل الثاني منها في النصف الاول من التسعينات لاستخدامها ضد الصواريخ المعادية ذات الحجم الكبير .

يبدو ان الاهتمام الاميركي موجه بالدرجة الاولى الى القوات النوويـة الاستراتيجية ، والمحافظة على التفوق بأي ثمن ، حيث عبر رئيس اركان القوات الجوية الاميركية عن ذلك بقوله : « يجب الا يشعر الاتحاد السوفييتي للحظة واحدة ، بأن وضعه الاستراتيجي افضل من وضعنا »(١) . لذلك فسرعان ما فكرت قيادة القوات الجوية بتجهيز طائراتها من نوع البوينغ (EC - 135) بنظام مراقبة محمول جوا من نوع (PHASE - 3) يستطيع ان يبدل مسار بعض الصواريخ لتتوجه الى اهداف اخرى ، على ان تكون النماذج الاولـى لهذا النظام جاهزة في عام ١٩٨٤ .

اما بشأن جعل الصواريخ الباليستيكية الاميركية العابرة للقارات قادرة على البقاء وصعبة التعرض ، فيبدو ان الامر وجد حلا في نشر الصواريخ MX اعتبارا من عام ١٩٨٦ في القسم الجنوبي الغربي من الولايات المتحدة الاميركية ، بالرغم من ان طريقة هذا النشر لا تزال موضع اخذ ورد ، وحيث يبدو ان

(١) ـ انظر مجلة « اسبوع الطيران وتكنولوجيا الفضاء » عدد ٩ اذار ١٩٨١ .

الامكانية الوحيدة لجعل هذه الصواريخ صعبة التعرض تكمن في جعلها متحركة بالرغم من احتجاج السكان الاميركيين القاطنين في المناطق التي ستتحرك فيها هذه الصواريخ . وقد وجد البنتاغون حلا لهذه المشكلة يتمثل بتوضع صواريخ (MX) في الوديان الكبيرة ، على ان يتم تنقلها دوريا بين الملاجىء المعدة لها ، بحيث تتأمن عملية الخداع عن اماكن وجودها الحقيقية . يحتمل الانتهاء من نشر الصواريخ (MX) في عام ١٩٨٩ ؛ الامر الذي يعتبر نقطة ضعف قد يستغلها السوفييت . واذ تساءل بعض المراقبين عن امكانية تحقيق هذا النشر قبل عام ١٩٨٩ ، جاءهم الجواب سلبا لاسباب تقنية بالدرجة الاولى .

والواقع ان المشكلة هي ابعد من التهديد او الاستغلال السوفييتي ، وترتبط بكثرة المنظرين والاستراتيجيين الاميركيين الذين يجدون كل يوم حلا جديدا لها ، بحيث اصبحت كثرة الحلول المقدمة او المقترحة مشكلة اخرى تحتاج الى حل . فمن قائل باستبدال الصواريخ (MX) بصواريخ المينوتمان الحالية بعد جعلها متحركة ، الى آخر يرى وضعها في محطات فضائية تدور حول الارض ، الى ثالث يفضل نشرها على سطح سفن عائمة متجولة في البحار ، او في غواصات عادية غير نووية تعمل خارج الطبقات الصخرية القارية . واخيرا يطلع لهم مسؤول من البنتاغون ليقول : « ان كل هذه الاقتراحات والحلول جاءت مخيبة للامال بعد دراستها بعمق حيث تبين اما انها اقل فعالية او اكثر تكلفة من غيرها »(١) .

يبدو ان نية الادارة الاميركية الحالية تتجه نحو اقامة نظام دفاع جوي مضاد للصواريخ ومتحرك تستخدم فيه صواريخ مضادة نووية على ارتفاعات منخفضة ، يستفاد منها بالتوافق مع نظام الصواريخ المتحركة بين الملاجىء في الوديان ، لخفض رغبة الاتحاد السوفييتي في توجيه ضربة أولى لانه سيضطر لاطلاق صاروخين على الاقل ضد كل ملجأ . ومع ذلك لم يتقرر هذا الحل بعد ، لان المسؤولين رأوا الانتظار عامين او ثلاثة اعوام حتى يمكن معرفة ما سيفعله السوفييت خلال ذلك باسلحتهم النووية الاستراتيجية . وبالاضافة الى ذلك

---

(١) ــ مجلة « Aviation Week & Space Technology » عدد ٩ اذار ١٩٨١ .

فقد اعتبر هؤلاء المسؤولون ان شبكة دفاعهم الجوي الصاروخي النووي لن يكون خيارا صحيحا اذا بقي عدد الرؤوس النووية السوفييتية دون العشرة الاف (١) .

ومـاذا بعـد ؟

سيظل القلق مسيطرا على مخططي البنتاغون حتى منتصف الثمانينات ، عندما يصبح الجيل الجديد من الاسلحة الاستراتيجية الاميركية جاهزا لان يفعل شيئا . ومع ذلك فان الثالوث الاستراتيجي ـ بالرغم من نقطة الضعف في احد عناصره ، اي بالصواريخ البالستيكية العابرة للقارات التي تطلق من البر ـ سيظل ايضا مصدر قلق لمخططي الحرب الاستراتيجية السوفييت . وان زيادة دقة الاصابة والعدد لهذه الصواريخ التي تطلق من البر لا تؤثر على عنصري الثالوث الباقيين ، لان الضربة الاولى المعادية لن تبقي على شيء منها ، غالبا . وقد تتحقق الكارثة الكبرى للامة الاميركية اذا استطاع السوفييت توجيه ضربة اولى يتزامن فيها اطلاق صواريخهم العابرة للقارات ضد الصواريخ الاميركية الموجودة على البر الاميركي (مهما كان وضعها الوقائي ـ فوق او تحت الارض) مع اطلاق صواريخهم من الغواصات السوفييتية ضد القاذفات والصواريخ الاميركية المجنحة من نوع كروز ، وبالتالي فلا يبقى سوى عنصر واحد من الثالوث الاميركي ، اي الصواريخ البالستيكية التي تطلق من البحر . والى ان تمتلك القوى الجوية الاميركية الطائرة المتسللة « ستيلث » في اوائل التسعينات او على الاقل الطائرة (ب ـ ١) في عام ١٩٨٧ ، فان اختراق الدفاع السوفييتي يظل عملا يندرج في آفاق الحلم (٢) .

---

(١) ـ نفس المرجع السابق ـ الصفحة ٢٧ .

(٢) ـ تستطيع الرادارات السوفييتية كشف الطائرات والصواريخ المجنحة الحالية ، وتستطيع وسائط الدفاع الجوي السوفييتي توجيه صواريخها ضد هذه الطائرات والصواريخ ، ولكنها لن تكون قادرة على ذلك بالنسبة للطائرات والصواريخ التي تطور حاليا ، حيث يمكن كشفها بالرادار ولا يمكن توجيه الصواريخ المضادة ضدها لعدم تمكن رادار هذه الاخيرة من التعامل معها بسبب انقاص مقطع الصد الراداري باستخدام مواد معينة واعادة تصميم انف المحرك وحماية شفرات المروحة .

واخيرا فانه يتم تطوير دقة صواريخ ترايدنت - ٢ التي تطلق من الغواصات عبر تحسين وضع الاقمار الصناعية المستخدمة في توجيهها ، حيث تستخدم ثلاثة مدارات يوضع في كل منها ستة اقمار ، وتكون مدة دوران كل قمر حول الارض (١٢) ساعة ، ويحتمل ان يصبح هذا النظام ، المعروف بـ NAVSTAR جاهزا في عام ١٩٨٧ .

بدأ تجهيز الغواصات بصواريخ ترايدنت - ١ اعتبارا من نهاية عام ١٩٨١ وسوف تستمر هذه العملية حتى نهاية الثمانينات .

نحن اذن امام استراتيجية نووية اميركية جديدة ، تأخذ ابعادها عاما بعد عام ، وتسير على ساقين قويتين نحو هدف اواهداف يريد قادة الفكر والسياسة والقوات المسلحة تحقيقها بعد ما عملوا اعواما عديدة من اجل الوصول الى مراكز اتخاذ القرار . اما الرئيس ريغان فقد قبل التحدي ولا يزال يقاوم الضغوط السياسية الداخلية والاقتصادية . ولكن هل وصل الامر الى نهاية المطاف واصبح العالم يقف على كف عفريت يحركه الاقتصاد كما حرك التاريخ من قبله ؟

واذا كان الغرض من القوات المسلحة قبل العصر النووي متمثلا في كسب الحرب وفرض رغبات المنتصر على المغلوب ، فهل بقي هذا الغرض قائما الآن ؟ لعل العكس هو الصحيح حيث اصبح الغرض من هذه القوات متمثلا في تجنب الحروب التي لن تفرز غالبا ومغلوبا ، بل تؤدي حصرا الى دمار شامل وازالة لمعالم الحياة والحضارة لدى الطرفين على حد سواء .

وهل سيكون ثمة تناسب معقول بين حجم الدمار الذي يصيب دولة ما ، وأهدافها التي تحققها في الحرب على غرار ما حدث لدى الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية مثلا ؟

الملحـــق رقم (٣)

الكتب الاجنبية التي استخدمت كمراجع لهذا الكتاب

اسـم المؤلف	اسـم الكتـــاب	تاريخ ومكان الطبع	ملاحظـات
١ ـ نينايس ن. وي.	« الدبلوماسية الاميركية تدخل العصر النـووي » « U.S. Diplomacy Enters the Nuclear AGE »	١٩٧٢ ـ مكان الطبع غير معروف	قـدم الـى اللجنـة الفرعيةلسياسة الامن القومي الاميركي فـي عام ١٩٧٢
٢ ـ برنارد برودي	« السلاح المطلـق : الطـاقة النوويـة والنظام العالمي » « The Absolute Weapon : Atomic Power & World Order »	هاركـوت ـ برايس ١٩٤٦ Harcourt , Brace	لا يزال هذا الكتـاب مرجعـا اساسيـا وصالحا حتى يومنـا هذا
٣ ـ مورتون هالبرين	« الاساليب السياسيـة البيروقراطيـة والسياسة الخارجية » « Bureaucratic Politics & Foreign Policy »	مؤسسة بروكينغز ، ١٩٧٤ Brookings Institution	
٤ ـ وارنر شيلينغ ، بول هاموند ، جلـين سنيدر	« الاستراتيجية والسياسة وميزانيات الدفـاع » « Stratesy, Politics, & Defence Budgets »	مطبعة جامعة كولومبيا ـ ١٩٦٢ Culumbia University Press.	

(تابع) الكتب الاجنبية التي استخدمت كمراجع لهذا الكتاب

اسم المؤلف	اسم الكتاب	تاريخ ومكان الطبع	ملاحظات
٥ ـ جورج كويستر	« الدبلوماسية النروية في الاعوام الخمسة والعشرين الاولى » « Nuclear Diplomacy : The First Twenty - Five Years »	دينلين ـ ١٩٧٠	
٦ ـ جون فوستر دالاس	« تطور السياسة الخارجية » « The Evolution of Foreign Policy »	وزارة الخارجية الاميركية ١٩٥٤	تقرير خاص
٧ ـ دوايت ايزنهاور	« سنوات البيت الابيض » « The White House Years »	دوبل داي ـ ١٩٦٣	
٨ ـ توماس شيلينغ	« الاسلحة والتاثير » « Arms & Influence »	مطبعة جامعة يال ١٩٦٦ Yale Univer. Press	
٩ ـ سيوم براون	« اوجه القوة : الثبات والتغيير في السياسة الخارجية الاميركية من ترومان الى جونسون » « The Faces of Power : Constancy and Change in th U.S. Fareign Policy From Truman to Johnson »	مطبعة جامعة كولومبيا ـ ١٩٦٨	

(تابع) الكتب الاجنبية التي استخدمت كمراجع لهذا الكتاب

اسم المؤلف	اسم الكتاب	تاريخ ومكان الطبع	ملاحظات
١٠ ـ ادوارد فرايد وآخرون	« وضع الافضليات القومية : ميزانية عام ١٩٧٤ » « Setting National Priorities : The 1974 Budget »	مؤسسة بروكينفز ـ ١٩٦٤	
١١ ـ الن انتهوفن و ك. واين	« كم يكفينا من القوي والوسائط ؟ » « How Much is Enough ? »	هاربر وراو ١٩٧١	
١٢ ـ مورتون هالبرين	« الاستراتيجيات الدفاعية في السبعينات » « Defense Strategies for the Seventies »	ليتل براون ـ ١٩٧١	
١٣ ـ روبرت ايزجود	« الناتو : الحلف المربك » « Nato : The Entangling' Alliance »	مطبعة جامعة شيكاغو ١٩٦١ Culumbia Univesity Press.	
١٤ ـ دوايت ايزنهاور	« تفويض بالتغيير » « Mandate for Change »		

(تابع) الكتب الاجنبية التي استخدمت كمراجع لهذا الكتاب

اسم المؤلف	اسم الكتاب	تاريخ ومكان الطبع	ملاحظات
١٥ ــ روسكو دريموند وجاستون كوبلنز	« صراع على الحافة : قيادة جون فوستر دالاس للقوة الاميركية » « Duel at the Brink : John Foster Dulles' Command of American Power »	دوبل داي ــ ١٩٦٠ Chigago Univer.	
١٦ ــ روبرت مورفي	« العلاقات المتبادلة بين القوة العسكرية والسياسة الخارجية » « The Intar - relation ship of Military Power & Foreign Policy »	ــ	تقرير خاص
١٧ ــ جون فوستر دالاس	« الالتزامات الدفاعية في الشرق الاقصى وجنوب شرق اسيا » « Defence Committments in Far East and Southeast Asia »	ــ	تقرير لوزارة الخارجية
١٨ ــ دوايت ايزنهاور	« السلاح المتارجح ١٩٥٦ ــ ١٩٧١ » « The Waging Peace »	دوبل داي ــ ١٩٦٥ Double Day	

(تابع) الكتب الاجنبية التي استخدمت كمراجع لهذا الكتاب

أسم المؤلف	اسم الكتاب	تاريخ ومكان الطبع	ملاحظات
١٩ ــ جوناثان هوي	« الازمات المتعددة : القوة البحرية والسياسات العالمية في العصر الصاروخي » « Multicrises, Sea Power & Global Politics in the Missile AGE »	Mit Press.	
٢٠ ــ مورتون هالبرين واليس لانجلي هسيه	« الصين والانتشار النووي » « China and Nuclear Proliferation »	جامعة شيكاغو ١٩٦٦ ــ ١٩٦٦	
٢١ ــ تسو	« التشويش على كيموي » « Embroilment Over Quemoy »	ــ	
٢٢ ــ ارنولد هورليك وميرون روش	« القوة الاستراتيجية والسياسة الخارجية السوفييتية » « Strategic Power & Soviet Foreign Policy »		
٢٣ ــ جورج لوي	« عصر الردع » « The AGE of Deterrence »	ليتل براون ١٩٦٤	
٢٤ ــ الن دالاس	« مهنة المخابرات » « The Craft of Intelligence »	هاربر وراو ــ ١٩٦٣	

(تابع) الكتب الاجنبية التي استخدمت كمراجع لهذا الكتاب

اسم المؤلف	اسم الكتاب	تاريخ ومكان الطبع	ملاحظات
٢٥ ـ كولين غراي	« التنبؤ بالثفرة في الدفاع الاميركي : سلوك سباق التسلح في اعوام ايزنهاور » « Gap' Prediction & America's Defence : Arms Race Behavior in the Eisenhower Years. »	اوربيس ـ ١٩٧٢	
٢٦ ـ صموئيل هانتيكون	« الدفاع العام ـ البرامج الاستراتيجية في السياسات الوطنية » « The Common Defence : Strategic Programs in National Politics »	مطبعة جامعة كولومبيا ـ ١٩٦١	
٢٧ ـ فيليب ج. كلاس	« الخفراء السريون في الفضاء » « Secret Sentries in Space »	راندوم هاوس ـ ١٩٧١	
٢٨ ـ ايجين أم	« تاريخ تكنولوجيا الصواريخ : مقالات عن الابحاث والتطوير والاستخدام » « History of Rocket Technology : Essays on Research, Developement and Litility »	مطبعة جامعة ولاية واين ـ ١٩٦٤	

(تابع) الكتب الاجنبية التي استخدمت كمراجع لهذا الكتاب

اسم المؤلف	اسم الكتاب	تاريخ ومكان الطبع	ملاحظات
٢٩ ــ هربرت يورك	« السباق نحو الفناء : وجهة نظر في سباق التسلح » « Race to Oblivion : A Participants View of the Arms Race. »	سيمون وشاستر ــ ١٩٧٠	
٣٠ ــ ميخائيل هـ . ارماكوست	« سياسات تجديد الاسلحة : الجدل حول الصاروخين ثور وجوبيتر » «The Politics of Weapons Innovation: The Thor & Jupiter Controversy »	مطبعة جامعة كولومبيا ــ ١٩٦٩ Culumbia - University Press.	
٣١ ــ ادغار بونوم	« الثغرة الصاروخية : دراسة تشكل السياسة العسكرية والسياسية » « The Missile GAP : Astudy of the Formation of Military and Political Policy. »	مطبعة جامعة فيرليه ديكنسون ــ ١٩٧١ Fairleigh Dickenson	
٣٢ ــ ف . د . سوكولوفسكي	« الاستراتيجية العسكرية السوفييتية »	مطبعة وزارة الدفاع في الاتحاد السوفييتي	توجد ترجمة عربية له في القطر العربي السوري اصدار هيئة التدريب ــ ١٩٦٨

(تابع) الكتب الاجنبية التي استخدمت كمراجع لهذا الكتاب

اسم المؤلف	اسم الكتاب	تاريخ ومكان الطبع	ملاحظات
٣٣ ـ شالمرز روبرتز	« الاعوام النووية : سباق التسلح والسيطرة على السلاح ١٩٤٥ ـ ١٩٧٠ » « The Nuclear Years : The Arms Race and Arms Control 1945-1970»	برايفر ١٩٧٠	
٣٤ ـ توماس وولف	« القوة السوفييتية واوروبا ١٩٤٥ ـ ١٩٧٠ » « Soviet Power and Europe. »	مطبعة جامعة جون هوبكنز ـ ١٩٧٠ John Hopkins Univer. Press.	
٣٥ ـ رومان كولكوفيتز وآخرين	« الاتحاد السوفييتي والسيطرة على التسلح : مأزق قوة كبرى » « The Soviet Union & Arms Control : A Super Power Dilemma. »	نفس المطبعة عام ١٩٧٠ ايضا	
٣٦ ـ توماس شيلينغ	« استراتيجية الصراع » « The Strategy of Conflict »	مطبعةجامعةاوكسفورد ـ ١٩٦٣ Oxford Univer. Press.	

(تابع) الكتب الاجنبية التي استخدمت كمراجع لهذا الكتاب

اسم المؤلف	اسم الكتاب	تاريخ ومكان الطبع	ملاحظات
٣٧ ـ جون سبانيير وجوزف نوجي	« سياسات نزع السلاح ـ دراسة عن سياسة شد الحبل السوفييتية ـ الامريكية » « The Politics of Disarmament : A Study in Soviet - American Gamesman Ship »	برايفر ١٩٦٢	
٣٨ ـ برنهارد ج. بتتشهوفر	« مناقشات ما بعد الحرب عن السيطرة على السلاح » « Postwar Negotiations for Arms Control »	مؤسسة بروكينفز ـ ١٩٦١ Brookings Institution	
٣٩ ـ وليم شنايدر وجوهان هولست	« لماذا الصواريخ المضادة للصواريخ ؟ والقضايا السياسية في الجدال الدفاعي المتعلق بالصواريخ » « Why Abm ? » « Poliey Issues in the Missile Defence Controversy »	مطبعة برجامون ـ ١٩٦٩ Pergamon Press	
٤٠ ـ وليم بادر	« الولايات المتحدة الامريكية وانتشار الاسلحة النووية » « The U.S. and the Spread of Nuclear Weapons »	بيفاسوس ـ ١٩٦٨	

(تابع) الكتب الاجنبية التي استخدمت كمراجع لهذا الكتاب

اسم المؤلف	اسم الكتاب	تاريخ ومكان الطبع	ملاحظات
٤١ ـ ماسون ويلرتش وجون راين لاندر	« انسالت : اتفاقية موسكو وما بعدها » « Salt : The Moscow Agreement and Beyond »	الصحافة الحرة ١٩٧٤ Free Press	
٤٢ ـ هربرت سكوفيل	« قفزة في اتجاه التحقق » « A Leap Forward in Verification »	الصحافة الحرة ١٩٧٤ Free Press	
٤٣ ـ هيرمان كاهن	« الحرب النووية ـ الحرارية » « On Thermo Nuclear War »	مطبعة جامعة بريتستون ـ ١٩٦٠ (أعيد طبعه بعد التنقيح والاضافات في عام ١٩٦٩)	
٤٤ ـ روجر هياسمان	« كيف تحرك بلدا : السياسات الخارجية لادارة جون كنيدي » « To Move A Nation the Politics of Foreigh Policy in the Administra - tion of John F. Kennedy »	دوبل داي ـ ١٩٦٤	
٤٥ ـ روبرت اوسفود	« اميركا والعالم » « America and the World »	مطبعة جامعة جون هوبكنز ـ ١٩٧٠	

(تابع) الكتب الاجنبية التي استخدمت كمراجع لهذا الكتاب

اسم المؤلف	اسم الكتاب	تاريخ ومكان الطبع	ملاحظات
٤٦ ــ غراهام اليسون	« روح القرار : شرح ازمة الصواريخ الكوبية » « Essence of Decision : Explaining the Cuban Missile Crisis »	ليتل ــ براون ــ ١٩٧١	
٤٧ ــ البرت وروبرتا وول ستاتر	« السيطرة على المخاطر في كوبا » « Controlling the Risks in Cuba »	معهد الدراسات الاستراتيجية ــ لندن ١٩٦٥	اوراق ادلفي رقم ١٧
٤٨ ــ روبرت كنيدي	« ثلاثة عشر يوما : مذكرات ازمة الصواريخ في كوبا » « Thirteen Days : A Memoir of th Cuban Missile Crisis »	المكتبة الاميركية الجديدة ــ ١٩٦٩ New American Library	
٤٩ ــ الكسندر جورج ودايفيد هول ووليم سيمونز	« حدود دبلوماسية القسر : لاوس ، كوبا ، فيتنام » « The Limits of Coercive Diplomacy : Laos, Cuba, Vietnam »	ليتل براون ــ ١٩٧١	

(تابع) الكتب الاجنبية التي استخدمت كمراجع لهذا الكتاب

اسم المؤلف	اسم الكتاب	تاريخ ومكان الطبع	ملاحظات
٥٠ ـ والتر ساوكومب	« المضامين السياسية لاستراتيجية المساواة » « The Political Implications of Strategic Parity »	معهد الدراسات الاستراتيجية ـ لندن ١٩٧١	
٥١ ـ ارثر شيلسينجر	« فترة الالف يوم للرئيس جون كنيدي في البيت الابيض » « A Thousand Days : John Kennedy in the White House »	هوكتون ميفين ـ ١٩٦٥	
٥٢ ـ دايفيدهالبرستام	« الافضل والالمع » « The Best and the Brightest »	راندوم هاوس ـ ١٩٧٢	
٥٣ ـ وليم كوفمان	« استراتيجية ماكنمارا » « The Mc Namara Strategy »	هاربر و راو ١٩٦٤	
٥٤ ـ صموئيل توكر	« تصميم جديد للقرار الدفاعي : مختارات من ماكنمارا وانتهوفن » « A Modern Design For Defence Decision : A Mc Namara and Enthoven Antologies »	الكلية الصناعية للقوات المسلحة ـ ١٩٦٦	

(تابع) الكتب الاجنبية التي استخدمت كمراجع لهذا الكتاب

اسم المؤلف	اسم الكتاب	تاريخ ومكان الطبع	ملاحظات
٥٥ ـ جورج راتجينز	« سنقبل سباق الاسلحة الاستراتيجية: الخيارات لاعوام السبعينات » « The Future of Strategic Arms Race : Options For the 1970's »	مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي ـ ١٩٦٩ Carngie Endowment For International Peace	
٥٦ ـ جون نيوهاوس	« الفجر البارد » « Cold Dawn »	هولت ، رايتهارت و ونستون ١٩٧٣	
٥٧ ـ تيد غرنيوود	« التحسينات النوعية في الاسلحة الهجومية الاستراتيجية » « Qualitative Improvements in Offensive Strategic Weapons »	موضوع اطروحة لنيل الدكتوراة في الفلسفة في معهد ماساشوستس التكنولوجي ـ ١٩٧٣	
٥٨ ـ ربرت ماكنمارا	« ديناميكيات الاستراتيجية النووية » «The Dynamics of Nuclear Strategy»	ـ	
٥٩ ـ ميخائيل تاتو	« القوة في الكرملين » « Power in the Kremlin »	فايكينغ ـ ١٩٧٠	
٦٠ ـ ايلي آبيل	« ازمة الصواريخ » « The Missile Crisis »	ليبينكوت ١٩٧٠	

(تابع) الكتب الأجنبية التي استخدمت كمراجع لهذا الكتاب

اسم المؤلف	اسم الكتاب	تاريخ ومكان الطبع	ملاحظات
٧٠ ـ ستروب تالبوت	« مذكرات خروتشيف » أو « خروتشيف يتذكر » « Khrushchev Remembers »	ليتل ـ براون ـ ١٩٧٠	
٧١ ـ هورليك وراش	« القوة الاستراتيجية » « Strategic Power »	ـ	
٧٢ ـ جون اريكسون	« الثورة التقنية ـ العسكرية وتاثيراتها على الاستراتيجية والسياسة الخارجية » «The Military - Technical Revolution: Its Impact on Strtegy and Foreign Policy. »	برايفر ـ ١٩٦٦	
٧٣ ـ ليندون ب. جونسون	« نقطة التفوق : الافاق المستقبلية للرئاسة ١٩٦٣ ـ ١٩٦٩ » « The Vantage Point : The Perspectives of the Presidency 1963-1969 »	هولت راينهارت و ونستون ١٩٧١	
٧٤ ـ ستولي	« التخيل الدفاعي يصبح الآن حقيقة » « Defence Fantasy Now Come True »		ـ

(تابع) الكتب الاجنبية التي استخدمت كمراجع لهذا الكتاب

اسم المؤلف	اسم الكتاب	تاريخ ومكان الطبع	ملاحظات
٧٥ ـ هربرت سكوفيل	« نحو اتفاقية جديدة للسالت » « Toward A Strategic Arms Limitation Agreement »	مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي ـ ١٩٧٠	
٧٦ ـ آلتون كوينبيك	« القوات الاستراتيجية ـ قضايا منتصف السبعينات » « Strategic Forces : Issues for the Mid - Seventies »	مؤسسة بروكينفر ـ ١٩٧٣	
٧٧ ـ جون اريكسون	« القوة العسكرية السوفييتية » « Soviet Military Power »	معهد الخدمات المتحدة الملكي ـ ١٩٧١	
٧٨ ـ توماس وولف	« مصالح الاتحاد السوفييتي في محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية : السياسة والاقتصاد والبيروقراطية وادوارها الايجابية والسلبية في السيطرة على الاسلحة » « Soviet Interests in Salt : Political Economic, Bureaucratic and Strategic Contributions and Impediments to Arms Control »	مطبعة جامعة بترسبرغ ـ ١٩٧٣ Pittsburgh University Press 1973	

(تابع) الكتب الاجنبية التي استخدمت كمراجع لهذا الكتاب

اسم المؤلف	اسم الكتاب	تاريخ ومكان الطبع	ملاحظات
٧٩ ـ لورانس كالدويل	« الموقف السوفييتي من محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية » « Soviet Attitude to Salt »	المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية لندن ـ ١٩٧٣	اوراق ادلفي رقم ٧٥
٨٠ ـ برنارد فيلد وآخرون	« تاثير التكنولوجيا الجديدة في سباق التسلح » « Impact of New Technologies on the Arms Race »	مطبعة ميت ١٩٧١	
٨١ ـ هيرمان كاهن وبرنارد فيلد	« مستقبل الرادع البحري » « The Future of Sea - Based Deterrent »	مطبعة ميت ١٩٧١	
٨٢ ـ جوزيف كوفي	« القوة الاستراتيجية والامن القومي » « Strategic Power and National Security »	مطبعة جامعة بيترسبرغ ـ ١٩٧٢	
٨٣ ـ ايان سمارت	« احتمالات التعاون النووي الفرنسي ـ الانكليزي » « The Prospects for Anglo - French Nuclear Co - Operation »	المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية ـ لندن تموز ١٩٧٣	اوراق ادلفي رقم ٧٨

(تابع) الكتب الاجنبية التي استخدمت كمراجع لهذا الكتاب

اسم المؤلف	اسم الكتاب	تاريخ ومكان الطبع	ملاحظات
٨٤ ـ مورتون هالبرين وارنولد كانتور	« قراءات في السياسة الخارجية الاميركية : المنظور المستقبلي البيروقراطي » « Readings in American Foreign Policy: A Bureaucatic Perspective»	ليتل ـ براون ـ ١٩٧٣	
٨٥ ـ تيد غرينوود	« الاستطلاع والمراقبة والسيطرة على الاسلحة » « Reconnaissace, Surveillance, and Arms Control »	المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية ـ لندن حزيران ١٩٧٢ Pittusbwrgh University Press	اوراق ادلفي رقم ٨٨
٨٦ ـ د. ج. بريشان	« الاتصالات الاميركية ـ السوفييتية في الازمات » في كتاب « السيطرة على الاسلحة والامن القومي » « Soviet - American Communication in Crises » In « Arms Control and National »	مطبعة برغامون ـ ١٩٦٩	

(تابع) الكتب الاجنبية التي استخدمت كمراجع لهذا الكتاب

اسم المؤلف	اسم الكتاب	تاريخ ومكان الطبع	ملاحظات
٨٧ ــ ويلهلم غريوي	« العلاقات الاميركية ــ السوفييتية والنظام العالمي : تحديدات الاسلحة والسياسة » « Soviet - American and World Order : Arms Limitation and Policy »	المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية ـ شباط ١٩٧٠	اوراق ادلفي رقم ٦٥
٨٨ ــ مورتون كابلان	« محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية : مشكلات وتوقعات » « Salt : Proplems & Prospects »	مطبعة جنرال ليرنينغ	
٨٩ ــ رالف كلاف وآخرون	« الولايات المتحدة الاميركية والصين والسيطرة على الاسلحة » « The United States, China, and Arms Control »	مؤسسة بروكينغز ١٩٧٥	
٩٠ ــ دبليو ر. كينتنر و ر. ل. بفالزغراف	« السالت : مضامين لاجل السيطرة على الاسلحة في اعوام السبعينات » « Salt: Implications for Arms Contral In the 1970's »	مطبعة جامعة بيترسبرغ ــ ١٩٧٣ Pergamon Press	Pitts Burgh University Press

(تابع) الكتب الاجنبية التي استخدمت كمراجع لهذا الكتاب

اسم المؤلف	اسم الكتـــاب		ملاحظـات
٩١ ـ جوزف ياغر و الينور ستاينبرغ	« الطـاقة وسياسة الولايات المتحـدة الاميركيـة » « Energy and U.S. Policy »	مطبعـة بالينغـر ـ ١٩٧٤ Ballinger 1974	
٩٢ ـ صموئيـل ا. توكـر	« تصميم حديث للقـرار الدفاعي ـ دراسة مشتركة لكل من انتهوفن وهيتش وماكنمارا معـا » « A Modern Design for Defence Decision : A Mc Namara - Hitch - Enthoven Anthology »	الكليـة الصناعيـة للقوات المسلحة ـ ١٩٦٨ Industrial College of The Armed Forces 1968	
٩٣ ـ لسـلي جيلب وارنولد كوزماك	« القوات ذات الاهداف العـامة » « General Purposes Forces »	مؤسسـة بروكينغـز ١٩٧٣ Brookings Institution	
٩٤ ـ هنري اوين	« المرحلة الثانية في السياسة الخارجية » « The Next Phase in Foreign Policy »	مؤسسـة بروكينغـز ١٩٧٣ Brookings Institution	

الملحق رقم (٤)

الرموز المختصرة المستخدمة في هذا الكتاب

الرمز	الاصل الاجنبي	المعنى باللغة العربية	ملاحظات
١ ـ A B M	Anti Ballistic Missile	مضاد للصاروخ الباليستيكي	تستخدم عادة لانظمة الدفاع الجوي الصاروخي
٢ ـ اواكس Awacs	Airborne Warning and Control System	نظام سيطرة وانذار محمول جوا	هي طائرة الاواكس المشهورة
٣ ـ ASM	Air - To - Surface Missile	صاروخ جو ـ أرض	
٤ ـ ASW	Antisubmarine Warfare	الحرب المضادة للغواصات	يقصد بذلك الوسائط المستخدمة فيها
٥ ـ BMEW	Ballistic Missile Early Warning System	نظام انذار مبكر عن الصواريخ الباليستيكية	
٦ ـ CIA	Central Intelligence Agency	وكالة المخابرات المركزية	
٧ ـ DEW LINE	Distant Earit Warning Line	خط الانذار المبكر البعيد	

(تابع) الرموز المختصرة المستخدمة في هذا الكتاب

الرمز	الاصل الاجنبي	المعني باللغة العربية	ملاحظات
٨ ـ الثنائـــي الاستراتيجي DIAD	(Slbms And Bombers)	الصواريخ الباليستيكية التي تطلق من البحر (الفواصات) والقاذفات	انظر
٩ ـ FBS	Forward - Based Systems	الانظمة الموجودة في قواعد اماميـة او انظمة القواعد الامامية	ان كلمة نظام تعني صاروخا او طائرة
١٠ ICBMs	Intercontinental Ballistic Missile (S)	الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات	يستخدم حرف (S) للجمع
١١ ـ IRBMs	Intermediate Range Ballistic Missile (S)	الصواريخ الباليستيكية ذات الامـداء فوق المتوسطة	حرف (S) للجمع واذا وجدت كلمة Megium تصبح ذات الامداء المتوسطة
١٢ ـ MAD	Mutual Assured Destruction	الدمار المضمون المتبـادل	اعطيت في الكتاب تسمية أدق هي :
١٣ ـ MIRVs	Multiple Independently Targetable Re - Entry Vehicle	مركبات ايصال الرؤوس المتعددة المستقلة او الرؤوس نفسها	مركبات ايصال الرؤوس الحربية النووية المتعددة المستقلة او « الرؤوس الحربية النووية المستقلة »

(تابع) الرموز المختصرة المستخدمة في هذا الكتاب

الرمز	الاصل الاجنبي	المعنى باللغة العربية	ملاحظات
١٤ ـ الناتو NATO	North Atlantic Treaty Organization	منظمة حلف شمال الاطلسي	
١٥ ـ ساك SAC	Strtegic Air Command	القيادة الجوية الاستراتيجية	
١٦ ـ SAGE	Semi - Automatic Ground Environment and Control System	نظام سيطرة ومراقبة ارضية نصف اوتوماتيكي	
١٧ ـ سالت SALT	Strategic Arms Limitation Talks	محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية	انظر « سالت »
١٨ ـ SENTINEL ABM	Sentinel Anti Ballistic Missile (S)	نظام الدفاع الصاروخي المضاد للصواريخ الباليستيكية والمعروف باسم « الحراسة »	يشير حرف (S) في الأخير الى الجمع دائما
١٩ ـ (SLBM)	Submarine - Launched Ballistic Missile (S)	الصواريخ الباليستيكية التي تطلق من الغواصات وأحيانا من البحر اي من سفن حربية	

(تابع) الرموز المختصرة المستخدمة في هذا الكتاب

الرمــز	الاصل الاجنبي	المعنى باللغــة العربيــة	ملاحظــات
٢٠ ـ تالت TALT	Tactical Arms Limitation Talks	محادثات الحد من الاسلحة التكتيكية	انظر « سالت »
TRIAD ٢١ ـ الثالــوث	(Bombers, ICBMs, and SLBMs)	القاذفــات والصواريــخ الباليستيكيــة العابرة للقــارات والصواريخ الباليستيكية ايضا التي تطلق من البحر (الغواصات)	
S/S M	Surface - To - Syrface Missile (S) & (SS-20) «Soviet»	صواريخ ارض ـ ارض مثل الصواريخ السوفييتية (س‌س ـ ٧) و (س‌س ـ ٩) و (س‌س ـ ٢٠)	
SNDV	Strategic Nuclear Delivery Vehicle	مركبــات ايصــال الاسلحــة النووية الاستراتيجية	

الفهـــرس

الموضــوع	الصفحة

تقـديـم ٥

مؤسسة كارنيجي (برولينغز) ٧

مقدمة الكاتب (المؤلف) ٩

مـدخـل ١٣

القسم الاول

وجهات النظر التاريخية ٢١

الفصل الاول

القوة الاستراتيجية والانتقام الكثيف ٢٢

الفصل الثاني

الدمار المضمون والاقتراب التحليلي ١٩٦١ ــ ١٩٦٨ .... ١١٣

١ ــ العقيدة الدفاعية ١١٤

٢ ــ سياسات الاسلحة الاستراتيجية ١٢٦

الموضوع | الصفحة

٣ ـ السياسات الاستراتيجية السوفييتية ١٦٣
٤ ـ بذور محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية (سالت) ١٧٥
٥ ـ التناقضات السياسية ١٩٣

الفصل الثالث

التكافؤ والكفاية ومحادثات الحد من الاسلحة
الاستراتيجية ١٩٦٩ ـ ١٩٧٤ .... ٢١٣
١ ـ عقبة نيكسون الدفاعية ٢١٤
٢ ـ استراتيجية الكفاية ٢٢٣
٣ ـ السياسات الاستراتيجية السوفييتية ٢٤٧
٤ ـ تحديد الاسلحة الاستراتيجية ٢٥٥
٥ ـ تطور محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية في نهاية أعوام
السبعينات ٢٨٦
٦ ـ دروس وتوصيات ٢٩٢

القسم الثاني

البحث عن الاستقرار ٣٠٥

الفصل الرابع

قضايا السياسة الاستراتيجية المستقبلية ٣٠٥
١ ـ متطلبات الانتقال المضمون ٣٠٧
الخيارات الاستراتيجية المرنة ٣٤١
٣ ـ التوازن العددي للقوى ٣٦١
٤ ـ القوات الاستراتيجية والتزامات ماوراء البحار ٣٧٢
٥ ـ البدائل للدمار المضمون المتبادل ٣٨٤

الموضوع | الصفحة

الفصل الخامس

التأثير المتبادل للاسلحة والسيطرة عليها ٣٩٧

١ ـ الاستقرار المتبادل ٣٩٩

٢ ـ السيطرة على الاسلحة الاستراتيجية : القضايا الاساسية : ٤١٨

٣ ـ امكانيات تحديد الاسلحة الاستراتيجية ٤٥٦

٤ ـ قضايا اضافية عن الحد من الاسلحة الاستراتيجية ٤٨٠

الفصل السادس

الردع المستقر : السياسة الاستراتيجية للسنوات العشر القادمة ٤٩٧

١ ـ مبادىء الردع المستقر ٤٩٩

٢ ـ الردع المستقر في التطبيق العملي ٥١٠

٣ ـ المضامين المتصلة بالميزانية ٥١٧

الملحق رقم (١)

اسماء ووظائف اعضاء جماعةدراسة سياسة الاسلحة الاستراتيجية
الاميركية في مؤسسة برولينغز ٥٢٨

الملحق رقم (٢)

الاستراتيجية النووية الاميركية في عهد الرئيسين كارتر ريغان
وآفاقها المستقبلية ٥٣٠

١ ـ الاستراتيجية النووية في عهد الرئيس كارتر ٥٣٠

٢ ـ رد الفعل السوفييتي على استراتيجية (الرد المعاكس الموازن) ... ٥٣٢

٣ ـ الاستراتيجية النووية الاميركية في عهد الرئيس ريغان ٥٣٥

٤ ـ تحليل الاستراتيجية الاميركية الجديدة ٥٤١

الموضـــوع الصفحة

الملحق رقم (٣)

الكتب الاجنبية التي استخدمت كمراجع لهذا الكتاب ٥٥٠

الملحق رقم (٤)

الرموز المختصرة المستخدمة في هذا الكتاب ٥٦٩

* * *

